الأستاذ /أحمد صادق سعد

<u>في ضوء النمط الاسيوى للانتاج</u>

تاريخ مصر الاجتماعي - الاقتصادي

مصر الفرعونية - الهيلينية - الامبراطورية الاسلامية

الدولةالفاطمية من المغرب الى مصر - عهد المماليك

دار شابلن للنشر

مقـــدمة

ليس هذا كتابا عن التــاريخ المصرى بالمعنى المصطلح عليه . فحديثه لا يجرى طبقا لتسلسل الحوادث ، علاوة على هذا أنه لا يكاد يعطى إهتماما لشخصية الحكام . وعلى العكس ما نجده عادة فى معظم الدراسات التاريخية ، فهو لا يفسر التغيرات التى وقعت فى مصر على أساس تداعى الاحداث وترابطها - وهو ما يمكن أن يسمى **بالتفسير الاسطورى للتاريخ -** بل يجد فى تلك التغيرات المنطلق الداخلى للوقائع التاريخية .

فالدراسة التالية أقرب الى محاولة للبرهنة على ان ثمة اداة علمية تصلح لتحليل التاريخ المصرى وتفسير الجوانب الاساسية فيه . وهذة الاداة هى المادية التاريخية ، وخاصة مفاهيمها المتعلقة بالانظمة الشرقية أو **بالنمط الاسيوى للانتاج** . ولذلك ، تسعى هذة الدراسة الى ان تلتقط خيوطا معينة وتتبعها ، مما يجعلها نضطر الى القفز فوق توالى الايام و الاعوام ، أو العودة القهقرى .. الخ .

وقد قصدنا بها أن نفهم التاريخ المصرى على أساس علمى ، أى ناظرين اليه بإعتباره خاضعا لقوانين عامة . ولا ندّعي أننا إكتشفنا هذة القوانين ، بل إستقينا الرئيسية منها من كتابات ماركس وإنجلز ، مستفيدين من الحركة العلمية العظيمة التى تنهض الآن فى العالم أجمع على أساسها ، بعد أن تخلص العديد من مفكريها من الجمود العقائدى .

ومع ذلك ، فنعتقد أننا أضفنا إلى هذة الحركة شيئا من الجديد . وذلك لأن التاريخ المصرى القديم والوسيط لم تسبق لة دراسة ماركسية ، وخاصة باللغة العربية .

والمدرسة التاريخية المصرية الجديدة اهتمت عادة بالعصور التى تلت الحملة الفرنسية . بيد أننا رأينا العودة الى ما قبل ذلك بكثير لكى ندرك خصائص تراثنا .

وفى الوقت نفسه ، فهذة الدراسة سهم يضرب فى المعركة الفكرية الحالية ، والتى تدور حول خصوصية مصر . فبعد أن كان معظم مفكرى الحركة الوطنية لدينا يتصورون أن مصر قطعة من أوروبا ، وأن القوانين التى رسمت المسار الاوروبى هى بعينها التى تحكم حركة بلادنا ، بدأنا منذ الخمسينات نسمع نغمة مناقضة تماما . وهى أن مصر بلد فريد فى سماته وأوضاعه وماضيه ، وبالتالى فى حاضره ومستقبله . وقد ظهرت الإشتراكية المصرية او العربية التى لا يمكن وضع أسسها النظرية بواسطة التأمل العلمى . بل تبنى هذة الاشتراكية المصرية بواسطة العمل أثناء بنائها ، ومن خلال تجربة الصواب والخطأ . أى دون الحاجة الى النظرية ، بل فى موقف مضاد للعلم .

واذا كانت النظرية الاولى - المنكرة لخصائص مصر - قد عصبت عيون المفكرين المصريين ، وأوقعت مناضلى الحركة الوطنية فى أكثر من فخ ، فأن المذهب الثانى -

الذى ينفى خضوع المسار المصرى لقوانين تاريخية اجتماعية عامة - إنما يدعو الناس الى الإستسلام ويصيبهم بالشلل . إذ يوحى اليهم بأن الامور التى ستواجههم ستكون دائما غير مفهومة وغير متوقعة ، لأن مصر خارجة عن إطار العلم .

ولقد هزمت النظرية الأولى عندما قامت مجموعة من الضباط بطرد الملك وإعلان الجمهورية واجراء الاصلاح الزراعى وتأميم الممتلكات الأجبية ، وضرب البورجوازية الكبيرة التقليدية . وهزمت النظرية الثانية بعدما فتحت تلك **الإشتراكية المصرية** الطريق واسعا أمام الطمع الرأسمالى ومغازلة الإستعمار الاميركى .

ولذلك ، فهذا الكتاب يقول بوضوح أمرين معا : أما الأول ، فهو أن النظام المصرى تكوين خاص ، لا هو بالعبودى ولا بالإقطاعى ، وأنة سار فى طريق إختلف جذريا عن التكوينات والنظم الأوروبية . وفى الوقت نفسة فإن داخلية هذا التكوين المصرى و تحركاتها تخضع لقوانين يمكن إكتشافها ، وهى قوانين من صلب القوانين العامة التى تحكم سير البشرية جمعاء . وعلية ، فاذا كان طريق مصر الى الإشتراكية طريقا له خصوصياته المتميزة ، إلا أن الأشتراكية العلمية هى المذهب الذى يجب أن تستنير بة قوى الطليعة لكى توجه بلادنا الى مرساها النهائى .

ا . ص . س .

القاهرة

الفصل الأول

= ======

النمط الآسيوي : خطوط عامة

كانت الحركة الثورية المصرية - في الأربعينيات - تستوعب النظرية النمطية لتطور المجتمع ، والتي تقول بمروره بمراحل خمس : المشاعية البدائية والعبودية والإقطاع فالرأسمالية والإشتراكية ، و لا تزال هذه النظرية سائدة حتى الآن . غير أن الأبحاث التي قام بها المفكرون في الإتحاد السوفيتي ورومانيا وألمانيا الشرقية وفرنسا - بعد وفاة ستالين - ألقت الضوء على بعض النصوص المغمورة لماركس وانجلز ، وكشفت عن ظهور تكوين إقتصادي إجتماعي متكامل السمات في بعض المجتمعات يختلف عن العبودية والإقطاع معاً ، ويعتمد على نمط خاص أسماه ماركس **النمط الآسيوي** أو **النمط الشرقي** ، كما استعمل أيضاً التعبير **الطغيان الشرقي** أو **النمط الشرقي ،** كما أستعمل أيضاً التعبير **الطغيان الشرقي** الذي درج عليه عدد من البروجوازيين الذين اهتموا بالمجتمعات غير الأوروبية .

1- الطغيان الشرقي

غير أن المفهوم الذي يعبر عنه **الطغيان الشرقي** ليس مفهوماً علمياً دقيقاً ، بل أقرب إلى موقف فكري مما حدث كثيراً في التاريخ ، وأعني أن الدولة في أشكالها البدائية تجسدت في ذات الملك أو السيد الأعلى ، وبدت أعمالها وكأنها نابعة من إرادته الشخصية فقط . ونرى بوضوح تأثير هذا المفهوم في الكتاب الهام الذي أشار إليه أنور عبد الملك (1) بإعتباره أوحى إلى بعض المثقفين بالدور المميز الذي تلعبه البيروقراطية في الأحداث المصرية ، ونقصد ما كتبه كارل فيتفوجل بعنوان **الطغيان الشرقي** (2) .

والحقيقة أن هذا الكتاب يحتوي على معلومات تفصيلية كثيرة جداً ودقيقة عن ما يسميه **النظام المائي** أو **المجتمع المائي الإداري** . ويحاول المؤلف أن يستنبط من هذه المعلومات قوانين عامة لهذا المجتمع تنطبق على المكسيك وبيرو ومصر والعراق والهند والصين .. إلخ . فهو يبدأ بنفس الفكرة التي أبرزها ماركس عن أهمية تنظيم الري الصناعي في تلك البلدان . ويستنتج منها ضرورة تعبئة العمالة الضخمة لهذا الغرض ، مع إيجاد تقسيم جيد للعمل بين فرقها . ولا يمكن أن يقوم بعملية تعبئة العمل وتقسيمه والإستفادة منه على نطاق البلد سوى سلطة مركزية طاغية ، الأمر الذي لم يحدث بنفس الصورة المستمرة في البلاد المعتمدة علي ماء المطر . وفي هذه المجتمعات تكون الدولة هي التي تملك رقبة الأرض . أما الفلاحون ، فهم منتفعون فقط . ويترتب على هذا أن تصبح الملكية الفردية ضعيفة ضعفاً شديداً في النمط الآسيوي ، وإن كانت موجودة . غير أن الأشخاص الذين ينتمون إلى جهاز الدولة هم الذين كانوا - على الأغلب - أصحاب الممتلكات الفردية . ويتوقف دوام المجتمع

المائي على تمسك الدولة بمحافظتها على صفتها المالكة الكبرى ، أي على أن تكون لها اليد العليا بالمقارنة مع الملكية الفردية .

وفي رأي **فيتفوجل** أن السلطة غير المحدودة التي يمارسها الحاكم على الكادحين في هذه الحالة هي التفسير الوحيد لكونه الكاهن الأكبر وإلهاً أيضا ً. كما أنها تعلل إقامة تلك المعابد الهائلة التي نرى آثارها ، والتي لم يكن من الممكن إنشاؤها إلا بالسيطرة التامة على أعداد ضخمة من الأيدي العاملة . وعلى نفس الأساس ينبه الكاتب إلى الثروات الواسعة الأسطورية التي كان يملكها الملوك في الهند ومصر وفارس ، إلى جانب البؤس والفقر المضجع الذي تتردى فيه رعيتهم .

إن هؤلاء الحكام **الطغاة** الذين بنوا بصورة واسعة ، كانوا بالضرورة قادرين على التنظيم بقدرة عالية ، وأوجدوا ، بالتالي ، أدواته الفعالة ، منها السجلات المحاسبية وحروف الكتابة ونظم المراقبة الدقيقة ، واللوائح والقوانين التي توجه نشاط الأهالي توجيهاً جبرياً . وفي حين أن التجار - فرادى أو مجموعات - بادروا بإقامة الإتصالات البرية المنتظمة في أوروبا الإقطاعية ذات المجتمع اللامركزي ، فالدولة هي التي تولت تنظيم البريد في **العالم المائي** ، باعتباره مؤسسة سياسية تمكنها من السيطرة على وسائل النقل ، ومن إلقاء شبكة كاملة من المخابرات والرقابة . وكذلك كانت الغالبية الكبيرة من الورش الحرفية شبه الصناعية ملكاً للدولة . كما أن القدرة على تحريك الأعداد الغفيرة من العاملين قدمت لتلك الدولة فرصة تكوين جيوش جرارة مهولة ، وإرساء المبادئ الأولى للفنون الحربية ونظرياتها .

ومن ناحية أخرى ، فحيث أن الدولة الثابتة الأركان تعتمد على موظفين ثابتين أيضاً ، فيحكم الملك المجتمع **المائي** عن طريق مجموعة كبيرة من الإداريين الذين يسيطرون على جميع أوجه النشاط الإحتكاري الحكومي في السياسة والإقتصاد والدين إلخ .. مما يحول بين القوى غير الحكومية وبين تقدمها نحو البلورة في هيئات مستقلة ذات نفوذ كاف لموازنة ثقل الحكومة . ولذلك ، فالطغيان المائي **(** لا يسمح بوجود سياسي غير حكومي ، وفي التحليل الأخير ، فالحكومة المائية هي حكومة تعتمد على التخويف **)** (3) وهكذا ، تصبح الدولة أقوى من المجتمع وترفض رقابته ، كما أنها لا تسمح بنمو دين غير دينها .

ويشكل الموظفون الكبار المحيطون بالحاكم المطلق أعضاء الأرستقراطية التي تقطع عليها الأرض ، وتمنح لها المعاشات والوظائف الشرفية والإمتيازات ، فتكون النبالة البيروقراطية ، وتحل فرقها منازعاتها في جو من السرية والكتمان . وتستعمل أساليب المؤامرات لتحقيق أغراضها ، أو يتهم فريق فريقاً آخر بالتآمر حتى يقصيه عن مكانه . وهكذا ينتشر الشعور بالوحشة بين الناس : فالحاكم في النمط الآسيوي لا يثق في أحد ، والموظف يشك دائماً في زميله ، والرجل العادي يخاف الوقوع في فخ المؤامرة أو الإستفزاز .

ومن النادر أن يتحول النزاع حول السلطة إلى نشاط سياسي جماهيري مفتوح . وإذا كانت الرشوة والكذب والمناورة الوسيلة المضمونة لتحقيق المصلحة الذاتية ، فهذه لا يمكن أن تكون أساليب الحرب التحريرية . وبهذا تسد أمام المعارضين للطغيان الشرقي طريق الإنتصار ، ويضطرون إلى الإكتفاء بالبقاء على حافة الموت .

وحتى يتمكن الملك الطاغية من الإعتماد على الولاء التام لقواته وكبار المحيطين به ، فهو يستجلب من الخارج العبيد ليجعل منهم جنوده ووزراءه ، وليقاوم بهم أسرته والموظفين الكبار المحليين . وأصبح النبلاء البيروقراطيون أنفسهم لا حرية لهم في الاجتماع وتنظيم صفوفهم ، فالخضوع التام المطلق للحاكم هو الميزة الرئيسية لا لعلاقته بالأهالي فحسب ، بل بجهاز الدولة نفسه . ولا تظهر سمات العلاقة التعاقدية إلا بالنسبة للمناطق البعيدة المحيطة بالحدود ، والتي تتمتع بشيء من الإستقلال النسبي .

وهكذا يركز **فيتفوجل** على الأشكال النفسية التي ترتديها الأحوال في الدول الشرقية ، ويستنتجها من العوامل الجغرافية والبيئية استنتاجاً آلياً ، منكراً دور الصراع الطبقي في المجتمع وإحتمالات التطور . والحقيقة أنه كان ماركسياً حتى الثلاثينات ، ولكنه ارتد وركز نشاطه علي البرهنة على أن سلطة الدولة هي دائماً سلطة طاغية علي الجماهير ، وإن كانت الدولة إشتراكية ، وأن موظفي الإتحاد السوفياتي هم الطبقة المستغلة . والخاتمة التي يصل إليها هي أن الدولة السوفياتية ما هي إلا صورة من صور الطغيان الشرقي ، وأن ماركس وإنجلز ولينين تنكروا لأفكارهم هم أنفسهم بهذا الخصوص لأسباب إنتهازية بحتة .

وفي الصفحات التالية ، نحاول أن نلخص في إقتضاب النظرة الماركسية المتكاملة إلى النمط الآسيوي للإنتاج .

2 - عموميات نظرية

ركز مؤسسو الماركسية إهتمامهم على سمات المجتمع الأوروبي الغربي ، دون أن يدعوا أن تحليلاتهم وإستنتاجاتهم تنطبق جميعاً على العالم بأسره . وفي خطاب أرسله ماركس إلى **فيرا زازوليتش** كتب ما يلي **:**

" لقد قلت خلال تحليلي لأصل الإنتاج الرأسمالي : جميع البلدان في أوروبا الغربية تتحرك على نفس المسار . وعليه ، فالحتمية التاريخية لهذا المسار محصورة بتحديد واضح على **بلدان أوروبا الغربية -** الإبراز من ماركس **-** .. فالنقطة المثارة فى هذه الحركة الغربية هي تحول أحد أشكال الملكية الخاصة الى شكل آخر للملكية الخاصة. وفي حالة الفلاحين الروس فقد يكون على المرء أن يفعل العكس ، أي يحول ملكيتهم المشتركة إلى ملكية خاصة " (4) .

وفي خطاب آخر إلى هيئة تحرير صحيفة **المذكرات الوطنية** الروسية ، إحتج ماركس على مؤلف معين **(** لأنه حول رسمه التاريخي التخطيطي لأصل الرأسمالية في أوروبا

الغربية إلي نظرية تاريخية فلسفية للدرب العام الذي قدر على كل شعب أن يخطو خطواته عليه) (5) . ويبين هذا أن ماركس لم يكن يقول إن المراحل المختلفة التي مرت بها أوروبا الغربية حتى وصلت إلى الرأسمالية تكون نموذجاً نمطياً لتطور جميع البلدان . وفي بعض مؤلفاته - رأس المال - ومدخل إلى نقد الاقتصاد السياسي ، والأشكال التي سبقت الإنتاج الرأسمالى- ذكر أكثر من مرة **المجتمعات الشرقية** أو **النمط الآسيوى للانتاج** باعتباره مميزاً عن الأنماط القديمة أو **العبودية والإقطاعية** . وفي رسالة إلى إنجلز بتاريخ 6 يونيو 1853 قال إن "غياب ملكية الأرض (يقصد الملكية الفردية للأرض - الكاتب) هو مفتاح الشرق كله "(6) ، وأن السبب في ذلك يعود إلى ضرورة الري الصناعي في المناطق الصحراوية التي تمتد من الصحراء الإفريقية إلى فارس والهند والهضبة الآسيوية العليا . ففي هذه الأقاليم يمكن الري الصناعي من الإستفادة المباشرة من الخصوبة الطبيعية للأرض . ففي تلك المناطق توجد على الأغلب أنهر كبيرة ذات فيضانات منتظمة أو شبه منتظمة (مثل اليانج تسي في الصين ، والجانج في الهند ، ودجلة في العراق ، والنيل في مصر) . وبفضلها تخصب الأرض ، ويستطيع الإنسان أن يجمع منها محصولاً وفيراً بوسائل بدائية ، وخاصة بالمجهود العضلي المباشر تقريباً . ويترتب على وفرة المحصول أن جزءاً منه فقط هو الذي يمثل الحد الأدنى الضروري لتغذية الفلاحين ، ويمكن أن يكون بالباقي فائض تستولي عليه الطبقة المستغلة ، أي الطبقة المكونة من غير المنتجين (7) . ولذلك يظهر هنا الإنقسام الطبقي في مرحلة مبكرة للتطور الإجتماعي ، أي في ظل مشاعية الأرض .وهكذا يجمع في النمط الآسيوي أمران معاً : جهاز دولة يعبر عن وجود طبقة مستغلة من جهة ، **و مشتركات** (*) فلاحية عكس المستوى المنخفض للقوى الإنتاجية من جـهـة أخري . وهو نمط أصيل لأنه متقدم ومتخلف في آن واحد : فالقرى تنتفع بالأرض بصورة مشتركة ، مما يضع هذا النمط في نهاية المرحلة الخاصة بالمجتمع اللاطبقي . وتوجد أقلية تمارس سلطة الدولة المركزية وتظهر كهيئة مشتركة عليا ، مما يضع هذا النمط في المرحلة الخاصة بالمجتمع الطبقي :

هذان الظرفان ، فالهنود من جهة - مثل جميع الشعوب الشرقية - يتركون للحكومة المركزية مهمة الأشغال العامة الكبرى ، أي الشرط الأساسي للزراعة والتجارة ، وهم من جهة أخرى مبعثرون على سطح البلاد ، ومتجمعون في مراكز صغيرة تتحد فيها النشاطات الزراعية والتحويلية .. هذان الظرفان قد أوجدا منذ أبعد الأزمنة نظاماً اجتماعياً ذا سمات خاصة " (8) .

وقـد سـجل لينـين ملاحظاتـه علـى هـامش المراسـلات بـين مـاركس وإنجلـز بالصـورة المقتضبة الآتية :

(*) المشترك أو (الكوميونة) Commune وحدة إنتاجية في المجتمعـات القديمـة حيـث يملك أهل القرية مثلا الأرض التي حولها جزئيا أو كليا .

" مفتاح التقاليد الشرقية هو في غياب الملكية الخاصة للأرض . فالأرض جميعها ملك رأس الدولة . إن القوى الآسيوية المتوقعة والمكتفية ذاتياً **(** إقتصاد طبيعي **)** تكون أساس التقاليد الآسيوية + الأشغال العمومية للحكومة المركزية " .

وفي هذا النمط يعتمد الإنتاج على النظام **المشتركي** مما يحول دون أن يصبح عمل الفرد عملاً خاصاً ، ويمنع نتاج العمل من أن يتحول إلى نتاج خاص . بل على العكس ، يحول النظام المشتركي العمل الفردي مباشرة إلى وظيفة يكلف بها أحد أعضاء الجسم الاجتماعي .

وقد أثبتت الحقائق أن الإنسان لم يظهر أبداً في التاريخ السحيق كفرد منتج منفصل مثل **روبنسون كروزو** ، بل بدأ وهو في حالة تبعية وعضواً لمجموع أكبر **:** العائلة ثم العائلة الموسعة فالقبيلة ، ثم الأشكال المختلفة للمشتركات المبنثقة من تعارض القبائل أو إنصهارها (9) .

ففي المرحلة التي تلت تحول بني الإنسان من التجوال إلى الإستقرار ، انتقلوا من مجرد الصيد والقنص والجمع إلى الأشكال الأولى لتحويل الطبيعة أي الزراعة . وفي هذه المرحلة إنفصلت الزراعة عن الرعي ، وأصبح الاستزراع الجماعي هو الشرط لحق الانتفاع بالأرض باعتبارها ملكية جماعية . وتوقفت معيشة الأفراد على إنتمائهم إلى العشيرة التي وضعت يدها على الأرض التي تزرعها . وفي مناطق معينة إرتبط هذا التحول بظهور النمط الآسيوي وفنون العمارة والتشييد ، وعلوم الحساب والكتابة ، والتجارة ، وظهرت العملة والقانون المكتوب ، كما ظهرت أديان جديدة . أي أن التحول إلى الزراعة المستقرة بواسطة الري الصناعي أطلق قوى إنتاجية جديدة . فيعتبر النمط الآسيوي مرحلة أكثر تقدماً من المشاعية البدائية المعتمدة على الإلتقاط ثم الزراعة المتجولة .

وفي بعض البلاد أو بعض المراحل ، كانت تلك الأرض الجماعية تزرع وتستغل بصورة مشتركة بواسطة مجموع أفراد العشيرة أو القرية . وفي أحيان أخرى **-** وخاصة في النمط الآسيوي **-** كانت الأرض يتم توزيعها سنوياً على شكل قطع تختص كل عائلة بواحدة طبقاً لعدد أفرادها أو قدرتها على العمل ، في حين أن الغابات وأراضي المراعي كانت تبقى جماعية (10) . غير أن طبيعة الإنتاج في أحواض الأنهار الكبرى ذات الفيضانات المنتظمة إستوجبت التنسيق بين المشتركات ، وبالتالي أوجدت الإحتياج إلى وظيفة إجتماعية أعلى في الوقت نفسه الذي وجد فيه فائض إنتاج يعطي لصاحب تلك الوظيفة فرصة التمتع بامتيازات مادية أكبر . وفي أحيان أخرى ، لم يكن ذلك التنسيق الإنتاجي هو القضية الأولى ، بل ضرورات الدفاع والحماية من غزوات الرعاة المحيطين بالوادي والذين لو دخلوه لطردوا سكانه إلى الصحراء ثانية ، وحولوا الأرض الزراعية ذات المحاصيل إلى مراع للقطعان . وهكذا **(** دخل البشر في علاقات إنتاجية وإجتماعية مستقلة عن إرادتهم تتناسب مع الدرجة المعينة من التطور التي وصلت إليها القوى الإنتاجية المادية **)** **ماركس** . وحيث أن الزراعة كانت المجال الإنتاجي الرئيسي في النمط الآسيوي ، فالعلاقات الإجتماعية والسياسية

والفكرية المنبثقة عنها في ظل هذا النمط هي التي **لونت** جميع الأشكال الأخرى من النشاط في مختلف المجالات (11) ، وبصفة خاصة فحيث أن المشتركات القروية مكتفية ذاتياً فيكاد لا يوجد تبادل تجاري ذو وزن إقتصادي بينها ، وبالتالي تبادل فكري وسياسي كثيف . ولوجود الدولة باعتبارها الممثلة الأعلى للمصلحة الجامعة بين المشتركات القروية ، فهي التي تملك الأرض من الناحية النظرية أو الشرعية ، ولموظفيها سلطة وظيفية ، وتستولي أجهزة الدولة على فائض العمل في صورة الضريبة أو الجزية الجماعية ، فتصبح الدولة - بموظفيها - هي الطبقة المستغلة الرئيسية والحاكمة بأمرها وهى **الطاغية** في الوقت نفسه . أما الفلاحون ، أعضاء المشتركات القروية ، فهم ليسوا عبيداً لفرد ما ، بل للدولة صاحبة الأرض . وهكذا توجد **العبودية أو التبعية المعممة** بدلاً من أن تكون فردية أي بدلاً من أن يكون فرد من الأفراد مالكاً لعدد معين من العبيد (كما هو في النظام العبودي النموذجي) .

وبالأحرى ، ففي النظام الآسيوي يكون الأفراد عبيداً لعضويتهم في المشتركات ، وعلاقة العبودية هنا هي بالنسبة للمشترك الأعلى ، الدولة . وإذا كان الأفراد يمثلون راكعين أمام الملك ، فليس لشخصه بالذات ، وإنما لأنه يمثل ذلك المشترك الأعلى وليس إلا . والدليل على ذلك أن أي انقلاب يطيح بالملك ، ويحل بآخر مكانه ، لا يغير من الأمر شيئاً ، بل تستمر علاقة العبودية المعممة إزاء الملك الجديد كما كانت إزاء الملك القديم .

وليس من المستغرب أن تكون الدولة الآسيوية قائمة بدور إقتصادي ، وأن يكون موظفوها - وعلى رأسهم الملك أو فرعون - يتمتعون بالسلطة السياسية : (فكل سلطة سياسية تعتمد في الأصل على وظيفة إقتصادية و إجتماعية ... وطالما كان السكان العاملون حقيقة مشغولين بعملهم الضروري إلى الدرجة إنهم لم يكن لديهم وقت فراغ ليرعوا الأمور المشتركة للمجتمع - كان من الضروري أن توجد طبقة خاصة، محررة من العمل **الإنتاجي** لتدير هذه الشؤون . ولم تتوان هذه الطبقة أبداً **لصالحها** عن أن تفرض عبئا أكبر من العمل على الجماهير الكادحة) (12) .

وفي المراحل الأولى للمشاعية ، كان قادة القبائل - المختارون بحكم كبر السن أو لتوارث معلومات أسطورية أو دينية أو سحرية خاصة بينهم - هم الممثلون لتلك المصالح المشتركة ، ويكلفون بإدارتها مقابل إمتيازات بسيطة . ولكنهم كانوا فقط **الأوائل بين الأنداد** لأنه لم يكن يوجد بعد فائض عمل كاف يمكن أن يكون أساساً لإنفصالهم طبقياً عن سائر أفراد القبيلة . وعندما إستقرت القبائل والعشائر في مشتركات زراعية ، قام الزعماء بأعمال الإدارة الإقتصادية **تحديد كمية الماء لكل قطعة وموعد ريها** ، ثم التنسيق أو الصدام مع المشتركات المجاورة لتوزيع المياه ، والتحالف معها أحياناً لصد هجمات الرعاة والقبائل الجوالة من سكان الصحراء . كما إستمر هؤلاء القادة على الأغلب في تولي الوظائف الدينية وأعمال السحر المرتبطة تماماً بإدارة الشؤون العامة . وكان طبيعياً أن يعطي لهم شيء من النفوذ هو بذرة

سلطة الدولة . وفي أشخاصهم أو في الآلهة المحلية يتبلور رمز العشيرة وحقها في الأرض .

ومع تقدم الأساليب الإنتاجية ، وظهور فائض العمل ، أمكن لتلك الأقلية القائدة أن تصبح حاكمة ومستغلة في آن واحد . واتحدت قيادات المشتركات القروية أو أحلاف إقليمية ، ثم على نطاق البلاد ، دون أن تفقد سبب وجودها الأصلي ، أي مهامها في قيادة الإقتصادية العامة . **وتحولت** الامتيازات البسيطة التي كان أفرادها يتمتعون بها مقابل وظائفهم العامة إلى امتيازات فاصلة بينهم وبين الكادحين ، والتزامات على سكان القرى تأديتها دون مقابل ، أي تحولت إلى علاقة استغلال . كما أن الحق الأعلى على الأرض ينتقل من زعيم المشترك القروي إلى زعيم الإقليم ثم الملك أو فرعون ، أي الدولة باعتبارها الكيان الأعلى . وهكذا يظهر الإستغلال في النمط الآسيوي ، وتظهر الطبقة المستغلة دون أن توجد الملكية الفردية للأرض ، ودون عبودية ذات أهمية إقتصادية .

وفي الوقت نفسه ، يبدو أن الإنتقال من المشتركات الزراعية المستقلة الواحدة عن الأخرى إلى الدولة الآسيوية الموحدة قد تم على عدة مراحل : ففي أولاها تحول القادة المرتبطون بأعضاء المشترك والذين يكونون نوعاً من النبالة أو الأرستقراطية البدائية من هيئة تدير شؤونها إدارة حرة إلى تنظيم لنهب الجيران وإستغلالهم ، ثم إلى أجهزة مستقلة نوعاً عن إرادة الشعب نفسه تحكمه وتقهره أيضاً (13) . وفي أطوار تالية ، إتحدت هذه الأرستقراطيات المحلية إتحاداً له رئاسة ، أو أُخضعت إلى سيد واحد يرأس نوعاً من الاتحاد الفيدرالي ، ثم أجبر هو القيادات القبلية على أن تقيم بجانبه وحولها إلى موظفين له أي **برقطها** . وفي الأطوار الأخيرة أقصاها الملك تماماً وعين موظفين تابعين له قواداً وحكاماً على الأقاليم ، أي كون النبالة البيروقراطية . (ومن المفهوم تماماً أننا نقدم هنا رسماً نظريا لما جرى على الأغلب ، أما التطورات التاريخية الملموسة فكانت ملتوية ومتعرجة عنه) .

وإذا كان موظفو الدولة الشرقية ذوي سلطة سياسية ومركز إجتماعي أعلى ، فإن تبعية الفرد من أفراد الرعية لهم ليست في هذه الحالة تبعية مباشرة ، إذ أنها تأتي مروراً بتبعية المشترك القروي - الذي ينتمي إليه الفرد - **للدولة** التي يمثلها الموظفون . وهذا يختلف تماماً عما يجري في النمط الإقطاعي ، حيث يكون الفلاحون تابعين فردياً للسيد الذي يملك أراضيهم مثلما يملك أرضه الخاصة .

إن الدولة تلعب جوهريا دور القهر ، غير أن الوظائف الإقتصادية والعسكرية والدينية الموكولة إليها في النمط الآسيوي أسهمت في تقوية هذا الجهاز مبكراً . إذ كان سيظل ضعيفاً - على الأغلب - لو اعتمد فقط على ذلك المستوى المتخلف من القوى الإنتاجية - وبالتالي من الصراع الطبقي - الذي يتميز به وجود المشتركات القروية . وبدوره فقد قوى وجود هذا الجهاز من الصراع الطبقي بين السكان - وأساساً الفلاحين - وبين أصحاب الإمتيازات **وهم الملك والموظفون** وشحذ التنافر بين النقيضين ، وإن اتخذ هذا الصراع أشكالاً خاصة سنعني بها بعض الشيء فيما بعد .

وإذ يذهب الجزء الأكبر من فائض العمل إلى الدولة ، فيتمركز ويتراكم في يدها ، فجانب منه يصرف على الأعمال العامة ،وجانب آخر على إمتيازات الملك والموظفين ، **وعلى الأعمال مثل المباني والمقابر والمعابد** الضخمة التي تمجد الطاغية أو الإله الممثل ي على تنمية المدن والتجارة الخارجية والورش الملكية ... الخ ، التي توفر إحتياجات الطبقة الحاكمة . فالتاجر يبدو كموظف من موظفي الدولة ، ورئيس الورش والنبيل الحاصل على إقطاعية كذلك . وهناك جانب رابع يصرف على الجيش والمرتزقة أو العبيد الأجانب المجندين - إذ أن ولاء الفلاحين غير مضمون وتسليحهم يشكل خطورة - فيصبح العبيد هم الآخرون موظفين ذوي سلطة ومركز إجتماعي خاص ، وقد يصل واحد منهم إلى دست الحكم في إحدى المؤامرات . غير أن ذلك الفائض الذي يعتصر أساساً من الفلاحين ليذهب إلى الدولة يجمع بين الريع العقاري وبين الضريبة الحكومية . وهو أقرب إلى جزية سنوية مفروضة على كل مشترك قروي في مجموعة ، ويتولى زعيم القرية توزيع أعبائها على كل أسرة من الأسر المنتمية إليه ، وهذه الظاهرة من السمات الخاصة بالنمط الآسيوي للإنتاج تميزه عن النمطين العبودي والإقطاعي معا ، وفي نفس الوقت ، فالأهمية الإقتصادية للزراعة تعطي السيادة للملكية العقارية التي تجعل من العلاقة بين البشر وبين الطبيعة الأمر الأعلى في المجتمع (14) . وفي حالة النمط الآسيوي للإنتاج يتخذ الريع أو الضريبة الشكل العيني بالضرورة لتخلف القوى الإنتاجية عن الإنتاج السلعي ولتفاهة المبادلات النقدية . كما أن الإقتصاد الطبيعي للمشتركات الريفية يقترن بإحتلال الحرف المنزلية والعمليات الصناعية المكانة الثانوية بالنسبة للزراعة (15) .

ومن المهم الإلتفات إلى أن الضريبة النوعية التي تتلقاها الحكومة باعتبارها ريعاً للأرض التي تملكها ، إذ هي ناتجة عن التخلف الإقتصادي العام ، تلعب أيضاً دوراً في الإبقاء على هذا التخلف (16) وفي تعطيل التحول إلى الإقتصاد السلعي والتبادل النقدي الواسعين . ذلك لأن الريع العيني في هذه الحالة مرتبط ومشروط بالعلاقة المباشرة مع الطبيعة ، وبإنتظام بعض الظواهر المناخية أو البيئية ، مثل الفيضان . ويبقى بالتالي معظم الإهتمام الإقتصادي بعيداً عن التحول الصناعي للخامات . ومن جهة أخرى ، فإذ تستغل الدولة الفلاحين عن طريق إستيلائها على فائض العمل كله تقريباً في شكل الضريبة فلا يبقى في أيدي الفلاحين ذخر للتراكم وتوسيع الإستثمار ، تتخذ الهياكل الإنتاجية سمة الثبات ، ولا يوجد مبرر لنشأة السوق . ويمكن للدولة أن تجبر الفلاحين على العمل بالسخرة في أي وقت مما يزيد من تعطيل القوى الإنتاجية . وبإختصار ، فالتكوين الإقتصادي الاجتماعي للنمط الآسيوي يشكل الأساس المادي للركود النسبي الذي ظلت فيه المجتمعات التي عرفته .

وإذا كانت توجد مدن - ومدن كبيرة - في تلك الدول ، فلم تكن تشيد لقيامها بدور تجاري أو صناعي أساساً ، بل لتكون خصوصاً محل إقامة الحاكم وبطانته وموظفيه ومعابد آلهته . وقد تضخم سكانها من أفراد غير منتجين : الخدم والحشم في البلاط ، والإداريون والموظفون وقادة الجيوش والحرس ، وجمهور ذوي المصالح والباحثين عن الوسائط والمنح ، وعدد هائل من العاطلين والمتسولين الذين يطردهم التخلف من

الريف ويتحولون إلى حثالة في المدن . وقد لعبت الغوغاء دوراً خاصاً في الثورات الحضرية في مختلف العصور والبلدان ذات النظم الشرقية .

وفي المدن والحضر تمركز العمل الذهني منفصلاً عن العمل اليدوي والجسدي المنتشر في الريف : ففيها الإداريون والمشرفون وقادة الجيوش الذين يعرفون القراءة والكتابة ويمارسون التأمل في أمور الدنيا، كما فيها أيضاً الكهنة الكبار - وهم أحياناً نفس الأشخاص ويقومون بأكثر من وظيفة واحدة - الذين يركزون اهتمامهم بأمور الدين والآخرة والعلوم المرتبطة بها **الفلك والطب و الكيمياء الخ** . وإن هذا التمركز الفكري في المدن التي تقوم أساساً بدور طفيلي ، كان عنصراً زاد من اتجاه النمط الآسيوي إلى الركود الإقتصادي والإجتماعي رغم التقلبات التي وقعت في القمة الحاكمة بين الحين والحين . يقول انجلز :

" حيثما استمرت المشتركات القديمة في الوجود ، فقد شكلت لآلاف السنين أساساً لأشد أشكال الدولة قسوة ، هو الطغيان الشرقي ، من الهند إلى روسيا . ولم تتقدم هذه الشعوب بنفسها إلا عندما انحلت هذه المشتركات .. " (17) .

" لآلاف السنين عجز الطغيان الشرقي والحكم المتغير للشعوب التجوالة الفاتحة عن إصابة هذه المشتركات القديمة . وقد اقتربت هذه المشتركات من تحللها أكثر فأكثر بفعل التهدم المتزايد لصناعتها المنزلية البدائية ، الذي تسببت فيه منافسة المنتجات الصناعية الواسعة النطاق " (18) .

ويكمن سر هذا الإستقرار والركود للنظم الآسيوية في أن تقسيم العمل بين أعضاء المشتركات القروية تقسيم بسيط يرتبط مباشرةً بالتعامل مع الطبيعة ، ولذلك فهو ينبثق مرة أخرى على أنقاض الخراب الذي تسببه الغارة بعد الغارة الآتية من الشعوب المتبربرة أو البدوية ، أي أن الإستقرار الآسيوي جزء لا يتجزأ - أو سبب ومسبب في آن واحد - لتخلف القوى الإنتاجية (19) .

وفي النظام الآسيوي ، فالفلاحون هم الطبقة الأساسية التي تلاقي الإضطهاد ويمارس عليها الإستغلال والقهر . وكثيراً ما ثاروا على مختلف العصور ثورات دموية طويلة ، كما تكررت حوادث هروبهم من الأرض . غير أن هذا التناقض الإجتماعي لم يتحول – على الأغلب - إلى القضاء على النظام كله ، بل كانت نتيجته في معظم الأحوال استبدال حاكم طاغ بحاكم طاغ آخر ، والعودة إلى الأحوال السابقة ولو بعد حين . وذلك لأن الفلاحين لم يكونوا يستهدفون بثوراتهم إلا العودة إلى شكل أقدم وأكثر بدائية من المشتركات القروية ، شكل متحرر من وجود الدولة ، الأمر الذي يناقض حركة التاريخ . وقد وجد في الدول الآسيوية تناقض آخر، وهو ذلك الذي تعارض فيه الاستغلال الحكومي للفلاحين مع إستغلال الأغنياء لهم ، وهم هؤلاء الأغنياء الذين وصلوا إلى تملك الأرض أو كادوا ، ويأتون من صفوف التجار أو الصناع الذين يتعاملون في المنقولات الحكومية ، ومن كبار البيروقراطيين الذين يُقطع عليهم الملك الأبعاديات والأراضي ، ومن كهنة المعابد الذين يريدون إستثمار ثرواتهم ، أو من

الملتزمين الذين يؤجر لهم حق جباية ضريبة معينة . وفي بعض الأحيان استطاعت هذه القوى النازعة إلى التملك الفردي للأرض أن تفرض سيطرتها ، ومهدت السبيل لإنتقال المجتمع إلى أحد أشكال الإقطاع . غير أنها في بعض الأحيان أخرى عجزت عن القيام بهذه المهمة هي أيضا وتركتها لقوى غازية خارجية ، وذلك لأن الجانب الأكبر من تلك الفئة التي تسعى إلى إقرار الملكية الفردية للأرض إنما يأتي من البيروقراطية ، ومرتبط بحبل سري بالنظام الكامل المبني على سيطرة الدولة إقتصادياً وسياسياً .

ولنعد إلى علاقة الإستغلال القائمة بين فلاحي المشتركات وبين أعضاء جهاز الدولة - الممثلة في الملك . فهذه العلاقة هي **العبودية** ، غير أنها ليست فردية وإنما جماعية أو **معممة** كما يسميها ماركس ، لأن الطبقة المستغلة - بفتح الغين - ككل ملكاً للدولة و الممثلة في الملك **كوحدة** . ولقد وجد العبيد الشخصيون **وأساساً من أسرى الحرب** في الدول الآسيوية . ولكنهم لم يشكلوا نسبة كبيرة ، وتركزوا أساساً في الجيش والمناجم المملوكة للدولة ، والورش الحكومية والخدم الخ (20) . وتبدو العبودية المعممة شكلاً أقدم من العبودية الفردية ، وتطابق مستوى أكثر إنخفاضاً للقوى الانتاجية عما يتميز به نظام العبودية الفردية **في روما واليونان القديم** . وهؤلاء العبيد العموميون - فلاحو المشتركات القروية - عبارة عن منتجين غير مهرة لا يصلحون إلا لأشغال العتالة مثل الحفر والردم ووضع الأحجار فوق الأحجار ، كما أن عددهم كبير ، ولا يتلقون سوى جراية يومية قليلة التكاليف أو تتحمل أسرهم أعباء تغذيتهم أثناء التشغيل بالسخرة . وهذه الظروف تفسر التبذير في العمالة الذي حدث عند تنفيذ الأعمال الكبرى مثل إقامة الأهرامات .

وإذا كان العبيد عديدين أيضاً ورخاصاً في الدول العبودية مثل المدن اليونانية والفينيقية وروما ، فقد كانوا سلعة تباع وتشترى ، أي مادة للتبادل في الأساس . ولذلك كان من الضروري أن يستثمروا في إنتاج السلع لا في تغذية الإكتفاء الذاتي . وهنا الفارق الكبير بين النمطين العبودي والآسيوي (21) . ففي الأخير ليس أعضاء المشتركات ملكاً لأحد - بل للدولة فقط باعتبارها رمزاً لمشترك موحد **بكسر الحاء** أعلى ، كما أنهم ليسوا مجردين تماماً من ملكية أدوات الإنتاج البسيطة ، وبالتالي فليسوا عبيداً لأفراد .

وهل كانت النظم الشرقية إقطاعية ؟ هناك كتّاب بورجوازيون يتحدثون عن الإقطاع الفرعوني أو الإقطاع المصري في مختلف العصور . غير أن النظم الإقطاعية المعتادة تفترض حق الأمير في التصرف في أرضه ، يقدمها مهراً لبناته ، أو يورثها لأكبر أولاده ، أو يستولي على أرض جاره بقوة جيشه الخاص . وفي هذه النظم تكون تبعية القن للسيد تبعية شخصية مباشرة . ويسدد أهالي الإمارة لرأسها الضرائب ويقدمون له عدداً من أيام العمل . أما في النظم الآسيوية النموذجية ، فليس للأمير أو لحاكم الإقليم حق التصرف في الأرض التي تقطع له ، بل تظل هي ملكاً للدولة وتسحب منه في أي وقت - وخاصة عند تغير الحاكم الأعلى ، الأمر الذي كثيراً ما

يحدث . ويدفع الفلاح الضريبة للدولة ، والسخرة حق للدولة كذلك . أما الأمير أو الحاكم فيتلقى مرتباً من الدولة ، أي يصله نصيبه من فائض العمل من خلال إنتمائه إلى جهاز الدولة باعتباره موظفاً .

ومن جهة ثالثة ، فليست في النظم الإقطاعية النموذجية دولة مركزية . إذ أن صاحب الأرض فيها يقوم بوظائفها من حيث القهر، ودون أن يقوم بأية مهمة إقتصادية على الأغلب . (وفي هذا الصدد ، يتفق معظم المؤرخين الأوروبيين على أن الدولة الإقطاعية المركزية التي وُجدت في فرنسا وإنجلترا الخ . . كانت تمثل مرحلة انتقالية بين الإقطاع والرأسمالية ، أي لم تكن نموذجاً إقطاعياً مثالياً) . وأخيراً ، ففي حين أن الأرض الزراعية متوفرة واليد العاملة شحيحة في الإقطاع الغربي ، نجد الأحوال بالعكس في النظم الآسيوية ، أي تكون الأرض عزيزة واليد العاملة متوفرة (22) . وبشكل عام ، فمستوى القوى الإنتاجية أعلى في الإقطاع عنه في الدولة الآسيوية بمراحل كبيرة ، وتفسح المجال أمام إعادة الإنتاج موسعاً ، وتتوالد في باطنه القوى المادية والإجتماعية اللازمة لانبثاق الرأسمالية . وكذلك نجد أن الفلاحين والحرفيين والبورجوازيين يبدون استعداداً للإتفاق معاً والنضال المشترك للوقوف في وجه السيد الإقطاعي . أما النظم الآسيوية فميزتها الأساسية هي إعتماد المشتركات على الإقتصاد الطبيعي والاكتفاء الذاتي دون الإنتاج الموسع إلا بشكل إستثنائي . ولا تنمو الرأسمالية في ظلها بل تحيا حياة نباتية راكدة على الأغلب . وكذلك تكون الحركات الجماهيرية المعارضة والثورية إما مبعثرة وتلقائية ، أو تتخذ مضموناً **مهدوياً** Messianique (*) ، أو تحاول الرجوع إلى الأشكال القديمة للمشاعية . وفي النمط الآسيوي لا تكون المشتركات القروية حصوناً للفلاحين ورابطة نضالية تشد صفوفهم (كما هي حالة المدن والقرى الإقطاعية الأوروبية الغربية) ، بل هي على العكس الحلقة الأساسية لسلسلة العبودية للدولة ، والقناة التي تمتص بواسطتها دماءهم .

ولقد كانت التجارة في الإقطاع - في بعض الأحوال الأوروبية - العامل الإقتصادي الذي ربط المناطق المختلفة ، وأثمر الرأسمال الصناعي والمصرفي ، ودفع إلى توحيد البلاد توحيداً قومياً بعد تخطي الإختلافات الإقليمية في اللغة والدين والأصول القبلية الخ . غير أن (التبادل الخاص يفترض وجود الإنتاج الخاص ، وأن شدة التبادل مثل اتساعه ونمطه يحددها نمو الإنتاج وهيكله) (23) . وفي النمط الآسيوي يحول الإنتاج المشترك دون تطور التجارة والتبادل بين القرى ، بحيث يمنعه من أن يصبح عنصر حيوية وتحريكاً إقتصادياً : فلا تقوم الروابط التجارية العميقة بين المدن والريف ، ويشرف الملك مباشرة على التجارة البعيدة والخارجية التي تتصل بمحيط المملكة لا بداخليتها . (وليست التجارة في هذه الحالة التعبير عن إنتاج سلعي كامن في

(*) المهدوية هي الإعتقاد بأن الخلاص على الأرض يأتي على يد أنسان نفخت فيه الروح الالهية ليقيم مجتمعا عادلا .

المشتركات ، بل عملية تحويل الفائض من الخيرات الذي تحت يد الملك مثل - المواد الثمينة والنادرة والأسلحة الخ - وهذا يظهر التاجر كأنه موظف من موظفي الدولة) (24). وإذا كانت عمليات التبادل بالمقايضة قد بدأت دائماً عند حدود المجتمعات البدائية **حيث تتصل بالمجتمعات الأخرى** فلقد تغلغلت إلى داخلية البلاد بعد ذلك ، ومارست على هذه المجتمعات كلها تأثيراً محللاً (25) . أما في الدول ذات النمط الآسيوي للإنتاج ، فإن الاكتفاء الذاتي للمشتركات كان يعطي للقيمة الإستعمالية ثباتاً ورسوخاً ، فأقام عراقيل هائلة في وجه تحويل الإنتاج إلى الإنتاج السلعي .

ويوجد في المشتركات الريفية ، وفي المجتمع الآسيوي عموماً ، تقسيم للعمل ، ونقصد به التخصص في الرعي من جهة والزراعة من جهة أخرى ، والحرف من جهة ثالثة **أشغال النسيج والخزف والبناء والكتابة الخ** . ولكنه كان تقسيماً معتمداً على الإكتفاء الذاتي الصغير والمنخفض الإنتاجية بشكل عام . وظل يعيش معه دون أن ينمو إلى مستوى تقسيم العمل في الصناعة المانيفاتورية إلا بصورة إستثنائية (فقد نجد تقسيما أوسع في ورش الملك أو الدولة ، وفي بعض المناجم) . وهنا أيضاً نجد أن تقسيم العمل وحده لم يكن ليستطيع تطوير المجتمع الآسيوي إلى المراحل الأكثر تقدماً لعدم وجود الملكية الفردية لوسائل الإنتاج والمنتجات كقاعدة عامة : فالملكية الفردية هي التي تعطي للخيرات المتبادلة صفة السلعة ، وبالتالي تحدث الفوارق وعدم المساواة بين أفراد المشترك ، وتدفع بالمجتمعات البدائية إلى التحلل (26) . ولكون التبادل السلعي أمرا غير عادي في المجتمعات القديمة والآسيوية ، فالذين يتولونه ليسوا عادة من **الاثنية** (*) الساكنة في الداخل ، بل مجموعات أو عشائر أجنبية عنها **مثل اليهود واللومبارديين والفينيقيين الخ** .

وأخيراً ، فضيق التبادل الداخلي ، بإعتباره ظاهرة غير أساسية في الإقتصاد الآسيوي، جعل إستعمال العملة أمراً محصوراً في الموانئ والمدن التجارية التي تقام على الحدود . وعلى الأغلب ، كانت العملة **وخاصة النحاسية** تستعمل كمقياس خيالي للقيمة ، أي دون أن تكون موجودة حقيقة في عملية المقايضة . ومن هنا لم تتحول العملة إلى نقد بجميع سماته ، ومن باب أولى فلم تتحول إلى رأسمال . وإذا كان الملوك والفراعنة والطغاة الآسيويون - بل كبار رجال الدولة والأغنياء من السكان - يكنزون الفضة والذهب والأحجار الكريمة ، فلم يكن ذلك طريقة لتجميع الرأسمال ، بل لإثبات مكانتهم الإجتماعية ، ولإعلاء شأنهم السياسي وهيبتهم بين الناس . ويقول ماركس :

(*) الإثنيه Ethnie مجموعة من البشر ذات مميزات عرقية ولغوية وثقافية وإجتماعية مشتركة .

" في الأزمنة الأبعد ، في آسيا ومصر ، تظهر هذه الكنوز على الأغلب في كنف الملوك والكهنة ، وباعتبارها شهادة على سلطانهم" (27) .

ولذلك كان هؤلاء الكبار يذهبون منازلهم ونعوشهم ، بل يغطون أنفسهم بكميات هائلة من القلائد والنفائس ، إذ كانت السلع الذهبية والفضية هي " التعبير الجمالي عن الكنوز " ، طبقا لتعبير ماركس .

وعلى تلك القاعدة من القوى والعلاقات الإنتاجية ، ترتفع الهياكل العلوية الفكرية والأخلاقية والنفسية . ومن أهم عناصرها دين الدولة الرسمي في الدول الشرقية المركزية. ففكرة المشترك القروي تتسامى في الإله المحلي وتتجسد في المعبد الذي يحوي تمثاله وتنقش عليه رموزه التي هي في الأصل رموز القبيلة أو العشيرة القاطنة في المنطقة . ويكون الحاكم الإقليمي والنبلاء القبليون مع كبير الكهنة وصغارهم شيئاً واحداً أو طبقة واحدة . ويصبح بعد ذلك الملك أو فرعون هو الابن للإله الأكبر بل صورة من صوره وظله على الأرض . وبدورها تندمج مهام الكهانة والقيادة العسكرية والوظائف المدنية المشتركات الريفية المبعثرة في كيان واحد ، وتقدم للسكان الدروع الفكرية التي تحافظ على وجود البلاد وسماتها المميزة وتقاليدها وتراثها في وجه الغزوات الخارجية المتتالية . وبتعبير آخر ، يلعب دين الدولة هنا دور الصيانة والإبقاء على تلك المجتمعات الشرقية التي انفردت بقدرة عجيبة على استيعاب مختلف الشعوب التي غزتها وصهرتها في بحرها الآدمي .

وقد كان ما سبق وصفاً مقتضباً للنمط الآسيوي من زاوية ثباته وإستمراره . وقد سبق الإشارة إلى عجز القوى الفلاحية عن تطويره ، وإلى أن القوى الإجتماعية الداخلية التي تدفعه نحو الإنحلال هي تلك النازعة إلى الملكية الفردية . وثمة قوى أخرى قد تلعب هذا الدور أيضاً ، ونعني الغزو الخارجي ، أي عنصر العنف . فكما أن غزوات القبائل الجرمانية للإمبراطورية الرومانية أسرعت من تطورها إلى النظام الإقطاعي ، فكذلك كانت مختلف الفتوحات الأجنبيبة للدول الشرقية (28) عنصراً أسرع من تطورها في كثير من الأحيان . وأشدها تأثيراً كان الغزو الاستعماري الأوروبي بطبيعة الحال ، إذ أحدث **بتعبير ماركس** " الثورة الإجتماعية الوحيدة في آسيا التي سمعنا عنها " (29) .

وختاماً، فدراسة النمط الآسيوي يجعلنا نتساءل : هل لا يبرهن هذا النمط على أن البشرية تستطيع أن تنتقل إلى أطوار إقتصادية إجتماعية جديدة دون المرور بالضرورة بالمراحل التقليدية ؟ ذلك لأن بعض الدول الشرقية إنتقلت من ذلك النمط إلى الرأسمالية دون أن تعرف العبودية والإقطاعية كنظم سائدة .

وكذلك يعطينا **النمط الآسيوي للإنتاج** مثلاً لما يترتب على التطور غير المتكافئ بين البلدان والمناطق بسبب ظروف طبيعية من جهة ، ولكن أيضاً بسبب ظروف تاريخية خارجية أو علاقات موروثة خاصة تشكل سمات إجتماعية ونفسية خاصة . وإذا كانت بعض المجتمعات الآسيوية قد تطورت لعوامل داخلية أو خارجية أو الاثنين معاً ،

والبعض الآخر بقي راكداً دون تطور ، فهناك أمثلة لبعض ثالث قد عرف القهقري والعودة إلى المشاعية البدائية **الحضارة الأنجكورية في كامبوديا وشعب مايا بأميركا .** (30) .

3 - النمط الآسيوي كظاهرة مرحلية عابرة .

إن بعض السمات للنمط الآسيوي - وأحياناً سمات عديدة - قد توافرت في مجتمعات أوروبية غربية ، ولكنها لم تدم طويلاً واندثرت .

- فيذكر المؤرخون أن شعباً اسمه **البلاج** سكن اليونان قبل الهلينيين .

- وتوجد نقوش مصرية من الأسرة العشرين **1200 ق.م تقريباً** تذكرهم باسم الدنانيين أو شعوب البحر (31) . وكان مركز مجتمعهم هو القصر والملك الذي يوحد في شخصه جميع العناصر الدينية والسياسية والعسكرية والإدارية والاقتصادية ، ويشرف موظفوه على الأقاليم المختلفة . وقد خلقت هذه الحضارة بعض الآثار من الإنشاءات الضخمة مثل أسوار الحصون ، كما يبدو أن مجوعات كبيرة من أفرادهم قاموا بتجفيف بحيرات معينة ، الأمر الذي يدل على قيام الحكومة المركزية بمهام إقتصادية عامة .

وقد جاء بعد البلاج الهلينيون ذوو الإتصال الوثيق بالتجارة البحرية التي جعلت إقتصادهم اقتصاداً سلعياً مبنياً على العبيد (32) . وطوال فترة النهضة الإغريقية القديمة ، كانت المدن المختلفة **أثينا ، اسبرطة ، طيبة الخ** جمهوريات مستقلة ، ولكن لم توجد أبداً دولة إغريقية موحدة .

- وفي القرن السادس قبل الميلاد كان يسكن وادي نهر **البو بإيطاليا** الشعب الأترورى ، وترك آثاراً حضارية عظيمة . والمعروف عنه أنه قام بحفر قنوات الري في الحوض السفلي للنهر ، ونفذ مشاريع مائية واسعة لتسهيل الملاحة ، وأنشأ المصارف تحت الأرض لتجفيف المستنقعات **البونتية** جنوبي روما . وقد تمت هذه الأعمال بواسطة عمالة حرة على الأغلب ودون عبيد . وفي عام 474 ق . م هزم اللاتينيون الأتروريون وانحدرت حضارتهم . ويفسر بعض الباحثين اختفاء الحضارة الأترورية بأن هذا الشعب قد ارتبط بالعبودية المعممة ، مما حال دون إتساع العبودية الفردية (33) . وقد سلك المجتمع الروماني طريقاً آخر ، إذ تمكنت مدينة روما من جمع أموال هائلة من نهب البلاد التي كان يغزوها الجيش إلى درجة أن اعفي المواطنون الرومان من دفع الضرائب بعد حرب مقدونيا مثلاً . وإعتمدت الدولة الرومانية على نوع من الملتزمين - **البوبليكان** - ليقوموا بجباية الضرائب مقابل نسبة عالية من الأرباح . وقويت طبقة الأغنياء فجعلت تستغل العبيد الأسرى وتستولي على الأرض الزراعية . وهكذا وجد 900.000 عبداً في روما في القرن الأول بعد الميلاد . ويذكر المؤرخون أن بعض المزارعين الأغنياء كان يملك ما يقرب من عشرة آلاف عبد . ولقد نشأ النظام العبودي بفضل رفع مستوى القوى الإنتاجية وعلى أنقاض الأبوية

الأولى ، ولكن العبودية نفسها كانت الرافعة الأساسية التي دفعت تلك القوى الإنتاجية إلى أعلى طورا آخر .

- وفي أحوال أخرى ، كان المجتمع الذي يمكن وصفه بالآسيوي - أو ببعض سماته - معبراً للتطور إلى النظام الإقطاعي . وفي رأينا أنه يمكن الإشارة في هذا الصدد إلى **بيزنطة :** فبعد تأسيس مدينة القسطنطينية في القرن الرابع الميلادي ، وإنشاء الإمبراطورية الرومانية الشرقية ، قويت طبقة الإداريين الخاضعين لرأس الدولة مباشرة، واكتسبت المركز الإجتماعي والامتيازات المادية التي كانت تنفرد بها النبالة الأصيلة من السلالة الرومانية ، وتحولت الطبقة الحاكمة إلى نبالة بيروقراطية ، وأصبح التعليم الوسيلة لدخول السلك الإداري (34) . غير أن المشترك القروي البيزنطي كان ضعيف البنية ، وبالتالي غير قابل للثبات مدة طويلة : فمركز الإمبراطورية كان في اليونان ذي التراث العريق في الملكية الفردية والعلاقات السلعية والنقدية . وبرغم أن الأرض كانت كلها ملكاً للإمبراطور في بداية الأمر، إلا أن الملكية الفردية الزراعية أخذت تتسع بإعطاء حق الانتفاع بها مع حق التوريث للجنود أو الذين يتعهدون بتكاليف أحد الجنود مثلاً . وكانت أرض الكنيسة البيزنطية تعتبر من الأملاك الخاصة أيضا ً. وقد إتسعت الملكية الزراعية الكبيرة بين القرنين الرابع والسابع الميلاديين بصورة خاصة .

ويبدو أن إمبراطور بيزنطة حاول أن يسترد السلطة المركزية في القرن السابق ، إذ أجرى إصلاحاً إدارياً إمتدت الرقابة البيروقراطية بمقتضاه إلى كل مكان ، ووحد السلطات المدنية والعسكرية في الإدارات الإقليمية . وفي بداية القرن الثامن صدر القانون الزراعي الذي يعترف بملكية المشترك بإعتباره شخصاً معنوياً (35) . ولكن هذه المحاولة وقعت في نفس الوقت الذي كانت فيه القبائل السلافية تضغط على الحدود البيزنطية : فأنشئت المملكة البلغارية في القرن السابع على مصب الدانوب ، واندلعت ثورات الفلاحين ، وتولى توماس السلافي قيادة إحداها عام 821 م . ويظهر أن المشترك البيزنطي تطبع ببعض مميزات المشاع السلافي القديم والتى كانت الأرض فيه تعتبر ملكاً للقرية مع إعادة توزيعها بين الأسر على فترات منتظمة . وانهارت مركزية الدولة البيزنطية في القرن الحادي عشر لتلاقي عوامل الصراع الاجتماعي الداخلي مع الهزائم التي مني بها الجيش الرومي على أيدي الأتراك السلجوقيين ، فإنتقلت الإمبراطورية البيزنطية إلى الطور الإقطاعي .

- وأخيرا ، فقد تحدث ماركس أكثر من مرة عن وجود دولة طاغية في روسيا ، وأرجع أسسها لا إلى ضرورة - غير قائمة - لتنفيذ إنشاءات الري الكبرى ، بل إلى تفتت المشتركات الفلاحية وتبعثرها علـى مساحات شاسعة أولاً وإلى تأثير السيطرة المنغولية ثانياً . وفي مناقشته مع بليخانوف كتب لينين يقول : " إن الأساس الإقتصادي لتأميم الأرض في موسكوفيا **المملكة الروسية القديمة** يكمن في النمط الآسيوي للإنتاج " . غير أن النمط الرأسمالي هو الذي بدا سائداً تماماً في أوائل القرن العشرين (36) .

4- النمط الآسيوي كتكوين مستقر :

هناك أحوال أخرى لم تستطع فيها الملكية الفردية أن تتطور وتنمو من داخل النظام الإقتصادي الإجتماعي الآسيوي بالدرجة الكافية حتى تتمكن من تفتيت المشتركات القروية . وقد سبقت الإشارة إلى كلمة ماركس التي ذكر فيها أن عواصف سياسية كانت تقضي على النظام الحاكم في بعض هذه البلاد ، دون أن تمس الأساس في علاقات الإنتاج . وفي هذه الأحوال كثيراً ما كان يبنى النظام السياسي الجديد على النمط السابق ، وإن بأشكال أخرى . وقد تكرر هذا مرات عديدة في مصر الفرعونية (مثلاً بعد الدولة القديمة ، والدولة الوسطى ، وأثناء الدولة الحديثة) وذلك لأن التناقض الأساسي داخل النظام الآسيوي - بين الدولة والفلاحين - ليس من الممكن أن يجد حلاً في اتجاه تقدمي تاريخياً بفعل تطوره الذاتي - كما قلنا من قبل - إلا في ظروف خاصة .

• ونجد في تاريخ **الصين** مثالاً يناقض **نظرية فيتفوجل الميكانيكية** القائلة بأن أعمال الري الكبرى هي التي ولدت الطغيان الشرقي . فبعد القرن الخامس عشر قبل الميلاد إنتقل الصينيون من الرعي المتجول إلى الزراعة المستقرة ، ونشأ بينهم نظام اقتصادي مبني على المشتركات القروية المتكفية ذاتياً . وفي الوقت نفسه قام نظام ضريبي مركزي في تلك الفترة ، مما يبرهن على وجود دولة موحدة قاهرة تعتمد سلطتها على الملكية القبلية للأرض . وهنا نجد إذن أن النمط الآسيوي للإنتاج - المتضمن وجود الحكم المركزي - سبق إقامة الري الصناعي ، بل لعله الذي جعل الأعمال الإنشائية الكبرى ممكنة . وكان العنصر الرئيسي للإنتاج الفلاحون أعضاء تلك المشتركات ، لا العبيد الذين كان عددهم صغيراً نسبياً ، واستخدموا في الأعمال المنزلية أساساً ، وأما في الزراعة فلم يتم تشغيلهم إلا على نطاق ضيق .

وأن تولي الدولة الصينية مهام إقتصادية جعلها توجه فائض العمل لصالح أفراد جهازها البيروقراطي ، الأمر الذي أعاق التراكم . وكان الأباطرة الصينيون يقطعون على كبار الموظفين الأراضي ويمنحونهم المعاشات والمراكز الشرفية ، مما أوجد النبالة الإقطاعية البيروقراطية في آخر الأمر ، وفرض على الفلاحين والحرفيين استغلالاً وحشياً .

وعلى فترات متتالية ، تعرضت الصين للغزوات والفتوحات والثورات الفلاحية ولإنقلابات القصر . والمرة بعد المرة ، كانت السلطة المركزية الجديدة تضع يدها على الأملاك ، وتقطع بعضها على الفئة البيروقراطية المحيطة بها ، والتي تتحول بالدور إلى النزعة الإستقلالية الإقطاعية وهكذا . لكن هذا التكرار للدائرة لم يحل تماماً دون أي تطور ، إذ أن الصين رأت نوعاً من الإنتقال إلى النظام الإقطاعي في القرن الثالث قبل الميلاد (37) . غير أن آثار النمط الآسيوي ظلت قوية جداً ، وإحتفظت البيروقراطية الإمبراطورية بدور وسلطان هامين وضعا عراقيل ضخمة في طريق التطور والنمو

الصيني . وليس أدل على ذلك من أن البارود والطباعة والبوصلة وسبك الزهر الخ ، إختراعات صينية تمت فيما بين القرنين التاسع والثاني عشر بعد الميلاد ، ولم تحدث تغييراً في الهيكل الاجتماعي . في حين أن نفس الإختراعات كانت الأسلحة الثقيلة التي قضي بها على الإقطاع الأوروبي وفتحت الطريق أمام الرأسمالية الغربية (38) .

- وكانت **الهند** موضع اهتمام ماركس وإنجلز لأنها إحتفظت بوضعها الإجتماعي **الآسيوي** منذ القدم حتى أوائل القرن التاسع عشر . وهناك أيضاً ، كان عدم وجود الملكية الفردية للأرض **مفتاح الجنة الشرقية** (39) . لقد كان ملك الهند خلال تاريخها الطويل هو المالك الوحيد للأرض كلها ، وبلاطه من البيروقراطيين والنبلاء طبقة تعيش على منحه وتلتصق به حيثما ذهب ، مما جعل مدناً كاملة - مثل دلهي وأكرا- لا إقتصاد لها إلا بالإرتزاق من رواتب الجنود والموظفين . أما الفلاحون ، فكانوا يعيشون في وحدات معزولة بعضها عن بعض ، وتدفع قراهم **كوحدة** الضريبة للحاكم عن طريق تسليمها للموظفين المحليين .

ولقد كانت الإنقسامات القبلية والدينية والطبقية تمزق المجتمع الهندي . ولكن هذا التنافر العام كان يسبب نوعاً من التوازن المبني على الضعف السياسي . فتوالى على الهند الفاتحون والغزاة من العرب والأتراك والتتار والمغول . غير أن الهند إستوعبتهم ، وفرضت عليهم سماتها الحضارية الأعلى (40) ، إلى أن إستولت بريطانيا على الهند ، فدكت مجتمعها الآسيوي بالإقتصاد السلعي والنقدي .

- وتقدم لنا بلاد **ما بين النهرين** نموذجاً آخر للنمط الآسيوي الذي استقر مدة طويلة . ويعتقد بعض العلماء أن القبائل السومرية دفعت إلى الوادي البابلي بعد اصطدامها بقبائل أخرى في القرن الخمسين ق.م تقريباً . وفي الألف الرابع كانت الأرض ملكاً لرمز المشترك ، الآلهة **اينين** ، ثم أصبح كهنة معبدها يمثلونها في هذا الحق (41) . وكان أعضاء المشترك الأحرار منظمين في أسر أبوية موسعة ، كانت بدورها جزءاً من بطون قبلية متحدة في إقليم واحد . وفي البداية، كانت لهذه المشتركات الزراعية مجالسها الشعبية التي تنتخب لجنة من الشيوخ على أساس الحكم الذاتي . ولم يكن العبيد يعملون بالزراعة إلا في الأعمال المساعدة وبعض الحرف ، لأن استزراع الأرض كان يعتبر عملاً مقدساً لا يستحق القيام به إلا الرجل الحر ، ويرمز إليه بعلامة زواج بين الإنسان وآلهة الأرض .

وتحولت ممتلكات المعابد شيئاً فشيئاً إلى يد زعماء الأقاليم ، ثم الملك بإعتباره رأساً لدولة . ونمت المهام الإقتصادية التي تقوم بها الدولة مركزياً في نفس الوقت الذي كان السكان يقعون فيه في العبودية لها . ويفهم من الأساطير البابلية التقليدية أن الملك **سارجون** - مؤسس الأسرة الأكادية - قد اعتمد على الشعب وعلى التعبئة العامة للرجال في مقاومته لغزو أجنبي وقع ، وفي القضاء على معارضة النبالة القديمة المحلية والإقليمية **2300 ق.م** (42) ، فأصبح يمثل في شخصه وحدة البلاد. وتولى هذا الملك سلطات هائلة لسيطرته على الري ، ولكونه الكاهن الأعلى أيضاً . وتكونت حول الأسرة المالكة بطانة من النبالة البيروقراطية الجديدة أقامت

جيشاً دائماً كبيراً . فأخذ الفلاحون الأحرار ينحازون أكثر فأكثر إلى زعماء القبائل الإقليمية المعارضين للحكم المركزي ، وقام ملوك سومر حينئذ بسحق هذه المعارضة سحقاً وحشياً مات فيه الآلاف .

وفي حوالي 2100 ق.م قلب **أتوهيجال ملك أروب** الأسرة المالكة السومرية بالاعتماد على التأييد الشعبي ، وأقصى النبالة السابقة تماماً ، وأقام محلها بيروقراطية جديدة ، وأسس أسرة **أور** . ولكن البلاد مرت بنفس الدائرة السابقة ، وسقطت أسرة **أور** الثالثة بفعل هجمات القبائل الأمورية والآلامية التي كانت تعيش من تربية المواشي **2000 ق . م** ، وتلا هذا ظهور الأسرة البابلية الأولى . وفي ظل الدولة البابلية ، يبدو أن استثمار الممتلكات الملكية لم يعد يعتمد أساساً على السكان الأحرار . ولكن جهاز الدولة احتفظ - مع ذلك - بالسلطة الإداريـة والرقابية العليا على اقتصاد البلاد ، الأمر الذي يظهر بوضوح في رسائل الملك **حمورابي** وخلفائه (43) . فهؤلاء وسعوا حدود الدولة المركزية وأنشأوا تنظيماً عسكرياً متحداً ، ومارسوا ضغطاً على المرابين الأغنياء الذين كان نشاطهم يهدد الكيان الاجتماعي للدولة ، وبالتالي قوتها الحربية . وتميزت إدارة الدولة بطبيعة مزدوجة : فمن جهة كانت توجد الهيئات الحكومية الملكية والتنظيمات الإدارية لأرض التاج وكنوزه وخدمه ، ومن جهة أخرى ، قامت الهيئات الممثلة للمشتركات القروية ، بمهمتها فى إعادة توزيع الإنتفاع بالأرض على الأسر توزيعاً دورياً ، وتقسيم نصيب القرية من الضرائب على أفرادها ، وتنظيم شكل من التعاون والعمل المنسق بينهم . ولعبت تلك الهيئات الدنيا دور همزة الوصل بين الطبقة الحاكمة وبين جماهير المستغلين .

وفي حوالي 1500 - 1400 ق.م نجد أن الأرض كلها أصبحت حقاً للتاج ، بعد أن مد الملك سيادته على ممتلكات المعابد والكهنة والنبالة القبلية القديمة . وبات بيع الأرض أمراً يكاد يكون غير موجود ومحرم (44) . غير أن عدداً متزايداً من أفراد الطبقة الحاكمة لم ينالوا فقط إقطاعات ، بل إستأجروا حق جمع الضرائب ، فيما يشبه نظام الإلتزام الموجود في مصر قبل محمد علي . وقد أدى هذا إلى انحطاط حالة الفلاحين وإنتشار الفقر بينهم ، وتحول حق الانتفاع بالأرض إلى وضع قريب من حق ملكية الرقبة بالنسبة للممتلكات الكبيرة . وبدأ الأغنياء يقرضون الفقراء بالربا ، مما ضخم عدد الذين يدخلون في العبودية وفاءاً لديونهم . وهجر فلاحون كثيرون أراضيهم التي لم تعد زراعتها تسد رمقهم ، وظهرت المجموعات الكبيرة من المتشردين الذين ينتقلون من مكان إلى آخر ، يعيشون على النهب والجريمة ، ويعملون أحياناً كجنود مرتزقة لدى حكام الأقاليم .

• ويبدو أن تطورات مماثلة **-** إلى درجة ما **-** وقعت في **المكسيك** قبل الغزو الأسباني ، إذ استطاعت البيروقراطية **الأتزيكية** أن تستغل السلطة الناتجة من الوظيفة لتمارس استغلالها للفلاحين في الأراضي التي حصلت من الملك على حق الانتفاع بثمارها . وفي أميركا الجنوبية أيضاً ، إتسعت الأراضي التي تستفيد بها بطانة

الملك استفادة مباشرة ، وسلمت زراعتها لأفراد من القبائل الغريبة عن المنطقة ، بحيث يرتبطون بالنبلاء ارتباطاً شخصياً ولا ينتمون إلى المشتركات القديمة (45) .

- وقد مرت **كوريا** أيضاً بفترة طويلة - من القرن الرابع عشر إلى القرن التاسع عشر - كانت تجتمع فيها سمات عديدة من النمط الآسيوي ، مثل عدم وجود الملكية الفردية للأرض ، وقيام طبقة بيروقراطية حاكمة ، مع بقاء قوى الإنتاج في مستوى منخفض ، وتركيز الإنتاج على الاكتفاء الذاتي ، وعدم انفصال الزراعة عن الحرف .

- **وفي أفريقيا الغربية** ، ظهرت ممالك كبرى قبل الغزو الإستعماري الأوروبي ، يتمتع فيها الملوك بسلطات مركزية واسعة **في غانا ، ومالي مثلاً** . ولكن المهام الاقتصادية التي كانوا يتولونها على نطاق البلد لم تكن تتعلق بالري ، بل لعلها ارتبطت بالإشراف على التجارة بين القبائل أو بين الأقاليم المختلفة ، وعلى الأخص المبادلة بين أفريقيا الزنجية وأفريقيا الشمالية (تجارة المنتجات الثمينة مثل الذهب والعاج والجلود) . وفي أول الأمر كانت الدولة عبارة عن عدد صغير من الموظفين يحيطون بالملك ، ويقيمون الروابط الخفيفة بين المشتركات المبعثرة . وكان هذا الجهاز المركزي الحاكم الجنيني ضعيفاً قد تعصف به أية غزوة . أما العبيد - أسرى الحرب - فكانوا يعملون في البداية خدماً خصوصيين للملك وموظفيه الكبار . غير أن تطور جهاز الدولة أدى بعد ذلك إلى تجميعهم في ورش ومزارع تنتج للملك وبلاطه وجيشه ، وإن كان الإنتاج بواسطة العبيد لم يمثل إلا نسبة صغيرة من النشاط الإقتصادي الكلي . وقد إرتبط الفتح الإسلامي لهذه المناطق بزيادة توسيع جهاز الدولة وهيمنته . ثم جاء الإستعمار الأوروبي فأسرع بالقضاء على المشتركات البدائية ، وأدخل تمييزات طبقية جديدة حادة مرتبطة بالإستغلال الرأسمالي للبلاد (46) .

5- ملاحظات عن الفكرية والحركة الاجتماعية .

نتوقع أن تكون للفكرية السائدة في المجتمع الآسيوي عناصر يشترك فيها مع المجتمعات المتخلفة الأخرى (إندماج العلم بالدين والسحر ، تأليه قوى الطبيعة والإحساس بالعجز أمامها . . الخ) . وكذلك أن يكون للأساس الزراعي للاقتصاد تأثير في إعطاء انعكاسات ذات طابع فلاحي على المعتقدات والتحرك الاجتماعي (الهبات التلقائية المتقطعة ، صغر مدى الرؤية . . الخ) . ومع تطور المحيط العام حول النظم الشرقية ، وإقامة العلاقات الإقتصادية الوثيقة مع النظم الرأسمالية والإستعمارية ، يختلط ذلك الطابع الفلاحي ويصطبغ بصبغة بورجوازية صغيرة عامة ذات خصائص مزدوجة **الطوبوية** ، **التصوف ، الفوضوية والإرهابية . . الخ** .

غير أن المجتمع الآسيوي له صفات خاصة ، كما رأينا ، تميزه عن المجتمعين العبودي والإقطاعي لوجود جهاز الدولة المركزي المبني على الإنقسام الطبقي والمعبر عنه من جهة ، والمشتركات الريفية ذات القوى الانتاجية المتخلفة من جهة أخرى . ولا بد من أن تترتب على هذا التمايز الاقتصادي الاجتماعي سمات فكرية خاصة إلى حد كبير .

• وأولى هذه السمات الخاصة فكرة الإستقرار والإستمرار والثبات خلال التغيرات المنتظمة الموسمية وفوقها . ولهذه ناحيتان : فمنها تنبع الثقة في الحضارة القديمة الجذور وتراثها الطويل ، والأصالة التاريخية ، والقدرة العجيبة لهذه المجتمعات على استيعاب الغزاة ووضع خاتمها عليهم : فرغم كل شئ أصبح فاتحو الصين صينيين في نهاية الأمر ، والمغول والعرب الذين استولوا على الهند هنوداً ، والأحباش والليبيون والإغريق والرومان والأتراك الخ - الذين جاءوا ليحكموا مصر - أصبحوا مصريين . وفي أحيان معينة ، تحدث البعض عن هذه البلدان بإعتبارها ذات الخطوط القومية المبلورة قبل أن توجد السوق الداخلية الرابطة بين أجزائها .

وفي الوقت نفسه ، فلذلك الاستقرار والثبات وجه آخر، وهو بطء التطور بل الركود ، وأحياناً العودة إلى الوراء تاريخياً . وقد تنبه ماركس في كتاباته ضد الإستعمار البريطاني في الهند إلى هذا بصورة خاصة ، فكتب يقول :

" **وبعد** ، فمهما كان منفراً للنفس البشرية أن تشاهد ذلك العدد الضخم من التنظيمات الإجتماعية النشطة الأبوية والمسالمة تتفكك وتتحلل إلى أجزائها ، وتلقى في بحر من المحن ، ويفقد أفرادها الأعضاء شكلهم القديم للحضارة - فعلينا ألا ننسى أن تلك المشتركات القروية الرومانسية ، مهما بدت مسالمة ، فإنها كانت دائماً الأساس الصلب للطغيان الشرقي ، وأنها كبحت العقل الإنساني في أصغر مدى ممكن ، وحولته إلى أداة لا تقهر للخرافة ، واستعبدته تحت نير القواعد التقليدية ، ونزعت عنه كل عظمة وطاقة تاريخية . علينا ألا ننسى الأنانية البربرية التي ركزت انتباهها على بعض القطع البائسة من الأرض فشاهدت هادئة إمبراطوريات تنهار وأعمالاً تقترف في قسوة يعجز عنها الوصف ، وسكان مدن كبيرة يُبادون ، دون أن تعير ذلك التفاتاً أكبر مما تعطيه للأحداث الطبعيية . وذلك في حين أن المشاهدين أنفسهم يقعون فريسة لا حول لها لأي معتد ، إذا ما تفضل بملاحظة وجودهم . علينا ألا ننسى أن هذه الحياة الراكدة التي لا كرامة فيها والنباتية ، هذا النوع السلبي من الوجود ، كان يثير من الجهة الأخرى ، وفي تمييز مناقض له ، قوى خراب هائجة لا هدف لها ولا حدود ، وجعل من القتل نفسه طقساً دينياً في الهند . علينا ألا ننسى أن هذه المشتركات الصغيرة كانت ملوثة بالتمييز بين الطبقات المتوارثة وبالعبودية ، وأنها كانت تخضع الإنسان للظروف الخارجية بدلاً من أن ترفعه ليكون سيداً على الظروف . وأنها حولت وضعاً اجتماعياً إلى قدر طبيعي لا يتغير ، وبالتالي أتت بعبادة للطبيعة تنفث الوحشية ويظهر إنحطاطها في كون الإنسان ، سيد الطبيعة ، يركع متعبداً أمام هانومان القرد **وسبالا البقرة "** (47) .

• وثانية السمات هي فكرة الوحدة الشاملة التي تجمع الجزئيات المتباعدة والمنفصلة . وهي الفكرة النابعة من خضوع البلاد إلى مالك واحد هو الطاغية **كسرى أو فرعون** . وقد تكون هناك وحدات وسطى هي الأقاليم أو المحافظات في مصر الفرعونية ، والمدن في بلاد ما بين النهرين ، والإمارات في الصين .

وفي الوقت نفسه ، فبين تلك الأجزاء : **المشتركات الريفية** ، **والجهاز التوحيدي (الدولة)** تناقض طبقي هو التناقض بين الأرستقراطية البيروقراطية والفلاحين . ولذلك نجد مفهومين يتكرران في التعبيرات الفلسفية أو التصورات الذهنية السائدة في النظم الآسيوية ، وهما مفهومان مترابطان معاً : الأول هو **مبدأ التدخل** أي مطالبة الحكومة بأن تتخذ إجراءات معينة لإنقاذ الاقتصاد أو الوطن أو نشر العدالة الإجتماعية . ومن النادر أن نلاحظ دعوة إلى أن يقوم الشعب بفرض هذه المطالب وتحقيقها بنفسه . ومفهوم ضرورة التدخل الحكومي يتخذ أحيانا شكلاً بارزاً وقوياً عندما يتحدث ممثلو الطبقة الحاكمة وخاصة كبار البيروقراطيين الذين يستهدفون من ورائه أن يزداد نصيبهم من فائض العمل .

والمفهوم الثاني الناتج عن فكرة الوحدة هو **التعارض مع القوة القاهرة الأعلى .** فالنمط الآسيوي يضع الشعب في مواجهة مباشرة مع جهاز الدولة ، مع إضعاف العناصر الوسيطة بينهما . ويتحول الإله المركزي إلى حامي للنظام الاجتماعي ، كما يتحول الملك - السيد السياسي - إلى آلة تودع بين يديه أمانة الحياة والخصوبة . ولذلك توجد بذور الوعي بما للدولة والسياسة والقانون والطقوس الرسمية من طبقية . ولذلك ، ففي حين أن معارضة النظم الإقطاعية قد ارتبطت بالحركات المسيحية الإصلاحية في أوروبا ، وبالإتجاهات العلمانية الفاصلة بين الدين والدولة ، انبثق من المعارضة للطغيان الشرقي في كثير من الأحيان فكرة معاداة الألوهية (48) .

وكذلك ، فعلى أساس المهام الإقتصادية والتنظيمية العامة الموكولة إلى المشترك الأعلى - الدولة - تنبني **علاقة وصاية** من طرف البيروقراطية بفروعها على الكادحين ، وموقف ينتظر فيه هؤلاء الخير من **الحاكم المصلح** المطلق ومن موظفيه . إنها علاقة أبوية نجد نوعاً منها في البرجوازية الصغيرة الأوروبية لأنها ورثتها من ظروف القهر غير الإقتصادي في النظام الإقطاعي . ولكنها في التراث الآسيوي تتخذ بروزاً خاصاً لأنها تتعلق بجهاز القهر (الدولة) وعلاقة المقهورين به ، كما أنها كثيراً ما تتلون بالعصبية العشائرية أو الإقليمية .

- ويرتبط التوكل على الهيئة الحاكمة بعدم الفعل أو السلبية ، كتعبير اجتماعي عن نظرة الثبات والانتظام الدوري - في دائرة مغلقة - للكون كله . وفي أغلب الأحيان ، ترتفع هذه النظرة إلى مرتبة المبدأ المحافظ على وحدة المشترك وقوانينه الداخلية المتسمة بالاكتفاء الذاتي في مواجهة التأثير الخارجي بإعتباره عاملاً تخريبياً (49) . ونضيف - من ناحية أخرى - أن هذه السلبية قد فعلت تأثيرها بإعتبارها وسيلة للصراع الطبقي ضد الطبقة الحاكمة ، وساعدت على القضاء عليها في أحيان كثيرة . وليس من الصدف مثلا أن تكون **الرهبنة** قد بدأت في مصر من جهة ، وأن الأديرة في الصحراء أصبحت في وقت ما مراكز المقاومة الوطنية ضد الحكم البيزنطي من جهة أخرى .

- وأخيرا ، فكون المشترك الريفي أساساً للنمط الآسيوي أمر يقوي ويحيي باستمرار **فكرة المساواة في الحقوق** ليس بين أعضائه فحسب ، بل على نطاق المجتمع كله ، رغم وجود بؤر التمايز الطائفي أو العنصري . ولكن تخلف القوى الإقتصادية والإجتماعية يحصر هذه التسوية في نطاق الأوضاع القائمة ، دون إيصالها إلى الحقوق السياسية والاجتماعية التي يعترف بها للحكام ضمناً (50) ، ويعطي لحركة المطالبة برفع الظلم - في أغلب الأحيان - شكلاً حقوقياً ، أي الاعتماد على القوانين السارية والأجهزة القضائية . ومع ذلك ، فالمطالبة تتضمن مواجهة الحكام الذين يجعلهم مركزهم الطاغي يتخطون حدودهم بإستمرار لفرض إرادتهم ومصالحهم الفردية علي المحكومين .

- وفي حين أن المفكرين في النظم العبودية ينتمون إلى الطبقة المالكة للعبيد أو للقلة الحرة ، فإننا نجد بعض الإتجاهات الفكرية المعارضة في النمط الآسيوي تستوحي أوضاع الفلاحين لأنهم كثرة مؤثرة ، وإن كان بصورة غامضة وبطيئة أو غير محسوسة . ومع ذلك ، فجوهر الجانب الأكبر من تلك الإتجاهات المعارضة يستهدف أساساً **حماية البناء المشتركى السفلي** ضد القوى النازعة إلى تحطيمه وتفكيكه ، أي أنها اتجاهات محافظة في حقيقة الأمر ، ولكنها قد تتخذ مضموناً ثورياً طوبوياً في ظروف معينة .

وبهذا نصل إلى صورة للنمط الآسيوي أقرب إلى الدقة العلمية الحية من ذلك التبسيط الآلي الذي قدمه فيتفوجل . فهو حقاً مجتمع شديد التنظيم ، نازع إلى الركود ، ولكنه يبطن قوى تعمل ضده . وتتخذ حركات الإحتجاج الإجتماعي فيه أشكالاً مختلفة من إدانة الدين الوثني المركزي إلى الهروبية الفردية ، مارة بتلك التنظيمات الحلقية المتصوفة التي تشكل نوعاً من المشترك المضاد المصطنع ، الذي يبحث بواسطته الفرد عن تحقيق التآخي المفتقد في مجتمع الطغيان .

6- ومصر ...

نعتقد أن التاريخ المصري يقدم لنا مثالاً من أنقى الأمثلة للنمط الآسيوي . وليس جديداً أن نلاحظ قيام دولة مركزية في بلادنا منذ الدولة الفرعونية القديمة ، وأن تتولى هذه الدولة مهاماً إقتصادية كثيرة ، وخاصة فيما يتعلق بالري . ولكننا نود أن نؤكد وجود الجانب الآخر من الصورة أيضاً ، وهو إستمرار قيام المشترك الريفي مدة طويلة جداً ، إمتدت حتى 1850م بالنسبة للصعيد ، وبقاء الأرض ملكاً للدولة حتى صدور قانون المقابلة (51) . غير أننا نعتقد أيضاً أن الدراسة التفصيلية المتأنية لهذا التاريخ قد تكشف ليس فقط عن تطور خاص ، بل وتمكننا أيضاً من إدراك بعض خصائص التراث الذي نقله إلينا أسلافنا ، ويشكل جزءاً من حاضرنا .

م – 3

هوامش الفصل الأول

(1) انظر : أنور عبد الملك : **مصر مجتمع جديد** - بيروت - دار الطليعة – 1964 .

(2) R.A WITTFOGEL: **Oriental Despotism** - New Haven - Yale University Press 1957.

(3) K.A wittfogel : ditto – 137 .

(4) March 1881 - **Marx - Engels Selected** Correspodence" - 2nd Ed . Moscow – progress – 1965 – pp 339/340 .

(5) انظر الخطاب الموجه إلى هيئة تحرير صحيفة " فيتشينيه زابيسكي من لندن بتاريخ نوفمبر 1877 .

Ditto ، p. 313 .

(6) Marx & Engels: **On Colonialisme** 2nd . Ed . Moscow - Foreign Languages Publ. House - 1963 - p 310.

(7) K . marx : **Capital** - Vol 2 - Moscow - Foreign Languages Publ. House - (1960 ?) - p . 188.

(8) K. Marx : **The British Rule in India** - 5/6/1853 - (**On Colonialism** Op. cit.) p. 36 .

(9) K.Marx : **Introduction à la critique de l'économie politique** In **contribution à la critique ...** - Paris - Éditions Sociales - 1972 – pp 149\150.

(10) F. Engels : **Anti - Duhring** 3rd Ed. Moscow Foreign Languages Publ. House - 1962 - p . 243.

(11) K. Marx: **Introduction ...** - Op . cit. P. 170.

(12) F.Engels : **Ditto** . pp. 251\252.

(13) F. Engels: **The Origin of the Family. Family**. **Private Property & the state** Moscw - Progress - 1968 - p.161

(14) K. Mark : **Ditto** - P. 171.

(15) K. Marx: **Capital** - Op. cit . Vol. 3 - P. 787.

(16) E. Varga: **Politico - economic problems of Capitalism** - Moscow - Progress - 1968 - P. 333.

(17) F. Engels : **Anti - Duhring** - op . cit . p . 250.

(18) F. Engels **: Ditto .** P. 224.

(19) K . max : " capital " – op . cit . vol . l . p . 358 .

(20) وقد وجد أيضاً العمل المأجور في بعض الأحيان ، وخاصة في بعض الحرف الدقيقة .

(21) وتجدر الملاحظة هنا أن نضوب مصادر العبيد في الإمبراطورية الرومانية في القرون المسيحية الأولى كان قد تسبب في ظهور بوادر النظام الإقطاعي الذي يوفر مستوى أعلى للمستغلين من حيث الحرية والمعيشة . ولعبت غزوات البرابرة بعد ذلك الدور الرئيسي في نشر هذا النظام الجديد وتثبيت أركانه وإقراره .

(22) انظر : w . VARGA – OP .cit . p . p 344 – 346 .

(23) انظر : k. Marx: " **Introduction**: - op . cit . p . 163 .

(24) M. Godelier : **Le mode de production asiatique et les schémas marxistes** - (In : C.E.R.M. : **Sur le mode de production asiatique**- Paris - Éditions sociales 1969 - P. 65.

وقد ظهرت ترجمة عربية بقلم جورج طرابيشي لبعض المقالات في هذا الكتاب بعنوان "حول نمط الإنتاج الآسيوي" عن دار الحقيقة ببيروت .

(25) K. Marx **Critique de l'économie .. –** op . cit . p . 28.

(26) انظر: F . Engels **- Op . cit** . P.P 223\224.

(27) K.Marx**: Critique ...** " **Op. cit** . P. 91.

(28) لا نقصد بلفظي الشرقية أو الآسيوية هنا المدلول الجغرافي بالطبع ، بل المفهوم الاقتصادي الاجتماعي الذي يعرض هنا .

(29) K. Marx : **The British rule in India** (5 . 6 . 1853) - In **On Colonialism .** op . cit . p . 37 \ 38 .

(30) J . chesneaux : : **Le mode de production asiatique** - In c . E . R . M . op . cit . p . 41 .

(31) A.Malet: **Histoire de l'antiquité** – Paris – Hachette – 1925 – p. 144 .

(32) بلغ عـدد العبيد فـي كورينتا 460.000 عبد في فترة الحروب البونية ، وفـي مدينة ايجينا 470.000 عبد .

(33) انظر:

C. Parain: **Protohistoire mediterranéenne** ، in C.E/R.. : Op. cit . P. 130.

(34) انظر :

E. V. Agibalova & G.H. Donskai : **History of the Middle Ages** - Moscow - Prosveshniya Pub. House ، 1965 ، P. 45 .

(35) H. Antoniadis - Bibicou : " **Byzance et le mode de production asiatique** - In C.E.R.M. op . cit . p . p . 203 \ 223 .

(36) V.l. LENIN : **Collected Works** - Vol . 11.P.332.

(37) R. Garaudy : **Le problème chinoise** - Paris - Seghers - 1967 - p .p . 15 – 33 .

(38) انظر:

Critique de La science chinoise et L'occident par J. Needham - La Quinzaine Littéraire ، No. 172 ، 15\10\1973 - p.p 30-33.

(39) Marx to Engels - 2/6/1853 - In **On Colonialism** - **Op. cit** . P. 309.

(40) K. Marx: " **The future results of /British rule in India** Ditto. P.P. 83-68.

(41) A.l. Tyumenev : **The state economy of Ancient Sumer** - (In Diaknonff Ed. : **Ancient Mesopotamia**.. Moscow . Nauka Pub. House - 1969 - p.p. 70-87.

(42) I.M. Diakonoff: **The rise of the Despotic state in Ancient Mesopotanis .** Ditto . p . 188 .

(43) A.I. Tyumenev : op . cit . p . 87 .

(44) N.B. Jankowska : **Extended family commune** - In Diakonoff ، ed.) Op. cit . ، p. 87.

(45) M. Godelier : op . cit . p . 91 .

(46) S.Amin : **The class struggle in Africa** – Cambridge ، Mass – Africa Research Group – (1965 ?) – P.P. 31 et Pass.

(47) K. Mark : **The British ..** – op . cit . p . 38 .

(48) I. Baru : **Le formation sociale asiatique dans la perspective de la philosophie orientale antique** – In C.E.R.M. : **Op .cit**. p.p. 587 et Passim. ،

(49) I. Banu – **Ditto .** p . 297 .

(50) F. Engels : **Anti . Duhring** . op . cit . p. p . 142 \ 143 .

(51) انظر:

G. Baer : **The dissolution of the Egyptian Village community** Die Welt des Islams –Vol 6 ، Nos. 1 8 2 ، 1959 – 1961 ، p.p. 56-70.

وكذلك:

Y. Artin : **La propriéte foncière en Egypte** – Le Cairo ، Imprimerie Nationale ، 1883.

الفصل الثانى

=======

مصر الفرعونية

تأثرت معظم الكتابات عن النظام الفرعوني بالتصور النمطي المبني على التطورات التي طرأت على المجتمع الأوروبي . فنجد أغلب المراجع الأفرنجية تصف الهيكل الإجتماعي المصري القديم بإعتباره **ذا طابع إقطاعي بشكل عام** (1) **(** لأن الفلاح كان يستثمر الأرض بواسطة أدواته الخاصة ويستولي غيره على فائض عمله **)** . وهذا الوصف ينطوي على الخلط بين نمط الإنتاج والتكوين الإقتصادي الإجتماعي وبين نمط الإستغلال . ونرى أغلب الباحثين المصريين - مثل الدكتور سليم حسن - يؤيدون هذا الإتجاه ، ويتحدثون عن نفوذ الإقطاعيين المتزايد فى الدولة الوسطى . أما الإتجاه السائد لدى العلماء السوفيات للتاريخ القديم ، حتى عشرين سنة مضت تقريباً ، فكان النظر إلى المجتمع الشرقي القديم باعتباره المرحلة الأولى والسفلى للعبودية التي وصلت إلى أعلى درجاتها فى النظام الإجتماعي الإغريقى الروماني القديم (2).

ولكن إتجاهاً آخر ظهر في الفترة الأخيرة ، وهو الذى ينظر إلى النظام المصري على أنه ينطوي على نمط إنتاجي أصيل لا يمكن الخلط بينه وبين الإقطاعي أو العبودي . وبدأ هذا الإتجاه يتغلغل في الفكر المصري المتخصص (3) ، بعد أن أثارة إبراهيم عامر في كتابه **الأرض والفلاح 1958** (*) . كما بدأ الأخذ به من قبل عدد متزايد من المفكرين والبحاثة الأوروبيين الماركسيين في الشرق والغرب (4) . والفرق الحاسم هنا هو فيما أبرزه ماركس في بعض كتاباته من أن النمط **الآسيوي** يتميز بوجود دولة مركزية تملك وسائل الإنتاج الرئيسية - وخاصة الأرض - وتقوم بمهام إقتصادية عليا مستغلة الفلاحين المنضمين إلى مشتركات قروية .

وهدف هذه الدراسة توسيع المناقشة حول النمط الآسيوى ، وإبراز بعض الخصائص المصرية لخط التطور العام في بلادنا ، مما قد يمكننا من تعميق فهمنا للأوضاع الإجتماعية والفكرية الحالية .

(*) راجـع كـتـاب **الإقطاع والرأسمالية الزراعية فى مصر** لـصـالح محمد صالـح (إصدار دار ابن خلدون) الـذى يـنـاقش كـتـاب (الأرض والفلاح) المذكور – الناشـر .

1- التكوين الإقتصادى الإجتماعى

أ- قام النظام الفرعوني على أساس مستوى من القوى الإنتاجية أكثر تقدماً مما كانت عليه في ظل المشاعية البدائية للقبائل الجوالة **:** فقد ظهر فيه تقسيم العمل الإجتماعي بين الرعي والزراعة المستقرة **.** وتصور النقوش المصرية القديمة الرعاة بمظهر الأفراد نصف المتوحشين وقليلي الصلة بالحضارة والمدنية ، ولعله كان أثراً لتقسيم عمل نشأ تاريخياً بين شعبين مختلفين .

وكانـت الـزراعة تتميز بـالعمليات المتتالية للـدورات ، مـن حـرث وتحضير الأرض وغـرس البذور والري في أوقات معينة ، وفي حقول ثابتة **.** في حين أن المجتمع السـابق كـان يتنقل من منطقة إلى أخرى بعد أن يجمع محصولها بقليل من الأعداد .

وارتبط هذا التقدم منذ البداية بتنظيم أعلى للموارد المادية و البشرية ، أي بـتـقسـيم اجتماعي بين التنفيذ العملي والإشراف على يد الطبقة الحاكمة ، مـمـا ضمن إنتاجية أعلى ووفرة نسبية للمنتجات **.** فالدولة تنظم الإنتاج ، وتشرف على المحاصيل ، وتدير المخزون الغذائي ، وتستخرج المواد الأولية من المحاجر والـمنـاجـم ، وتـشـرف عـلـى التجارة الخارجية ، وتقيم الطرق والقصور والمعابد والعواصم السـكـنـية . ونـرى **مـيـنـا** يفتخر بأنه أنشأ سداً في منف **.** ويمجد **أمنحات** لأنه حفر بحيرة موريس **.** ويسجل لـ **نخاو** توصيله النيل بالبحر الأحمر بواسطة قناة صناعية **.** وقد ترتب على إصلاح بحيرة الفيوم في الأسرة الثانية عشرة **(** الدولة الوسطى **)** إستصلاح ما يقرب من 270.000 فدان في هذه المنطقة (5) .

وتعتمد الدولة المركزية بالضرورة على جيش من الموظفين تعتبر مهامهم الإقتصادية سبب وجودهم ومحور نشاطهم **.** فيرقى **اونى الأسرة الخامسة** إلى رتبة الوزير لأنه قسم أعمال السخرة ، وأمر مرتين بقيد جميع الأملاك والموارد التي يملكها الملك في الوجه القبلي **..** وتشعبت الأعمال الإدارية المبنية على الكتابة وأذون الصرف ونسخ الخطابات والإشراف على المحفوظات الخ .

ولكن كتلة الشغيلة في هذا النظام من الفلاحين الذين يعاد توزيع الأرض عليهم بشكل دوري **.** وزعيم القرية **(** شيخ البلد **)** هو الصلة بينها وبين الدولة **.** ويقوم بجمع الضريبة العينية المفروضة على المشترك كوحدة **.** ويكاد لا يوجد تقسيم عمل بين هؤلاء الفلاحين الذين يسخرون لأيامٍ قليلة بين الحين والآخر للقيام بحفر الترع وإقامة السدود .

والقرى منعزلة عن بعضها إنعزالاً كبيراً . فالمواصلات نادرة وقصيرة **من المكان إلى الترع أو النيل** . والعلاقات الشخصية بين القرى قليلة بسبب عدم تقدم التجارة الداخلية : فالنصوص القديمة تكاد لا تذكر فئة التجار . وتشرف الدولة على التجارة الخارجية التي تستجلب البضائع الأجنبية للطبقة الحاكمة **الملك** ، وليس للتوزيع على سوق داخلي منعدم . وإلى جانب ضرورات الدفاع الوطني ، فقد قامت الحروب مع الخارج لضمان موارد الجزية الخارجية ، والحصول على الخامات لإستهلاك البلاط الملكي ، وكذلك على الأسرى الذين يعملون عبيداً في المناجم والمحاجر ، أو خدماً أو جنوداً مرتزقة في الحرس الخصوصي . غير أنه من النادر أن يعمل العبيد الأرقاء في الزراعة . ومع ذلك ، فقد طفرت التجارة الخارجية في النظام الفرعوني ، ووصلت إلى مستوى من التقدم لم تعرفه العهود السابقة التي اعتمدت في المقايضة على حركات القبائل التجوالة بين المناطق المختلفة .

ب- علاقات الإنتاج : (العبودية المعممة)

كانت قوة الفرد العادي للعمل تحت تصرف الملك كاملة (6) . فأملاك البلاد خالصة للدولة ، وكانت الرعية أيضاً ملكاً لها ، تتصرف في حياتها وأرواحها كما تشاء . وملاك منف مثلاً كانوا الملاك الوحيدين للأرض كلها والمناجم والمحاجر . وظلت هذه القاعدة سارية إلى النهاية ، إذ كان ملوك العصر الصاوي **قبل غزو الإسكندر** يملكون - من الناحية النظرية على الأقل - جميع الموارد الطبيعية . وقد أثبت الفراعنة هذه الحقوق بطريقة عملية أكثر من مرة ، إذ استولى أخناتون مثلا على ممتلكات معابد آمون كلها وسلمها لخزينة الدولة (7) . وكذلك تعرض كبار الموظفين وأفراد الأرستقراطية المرة بعد المرة للمصادرات التامة ، وخاصة عندما كانت أسرة جديدة تستولي على الحكم . ويذكر هيرودوت أن رمسيس الثانى وزع الأرض على جميع المصريين بالتساوى **القرن 13 ق. م** .

وإذا كان أفراد الطبقة الحاكمة وهم النبلاء والموظفون وقادة الجنود وكبار الكهنة **يحصلون** على قطعة من الأرض ، فقد كان هذا بمنحة من الملك باعتباره حقاً بالإنتفاع ، لا حقاً في ملكية الرقبة . وفي الوقت نفسه ، فينتقل الحق الشرعي في التصرف المطلق في موارد البلاد إلى أي فرعون جديد بمجرد أن يستولي على السلطة ، وسواء كان من أصل ملكي أم لم يكن . وهذا يعني أن ذلك الحق منبثق من الدولة كجهاز متكامل قائم ، ولا ينبع من الإرث في عائلة معينة ، أى أنه يؤول إلى الملك ، لا باعتباره الشخصي ، ولكن باعتباره رأساً للدولة وممثلاً لها .

فالدولة إذن تسيطر على الأدوات الأساسية للإنتاج (الأرض واليد العاملة والموارد الطبيعية المختلفة) .. وفي مواجهة الدولة يكون أفراد الرعية خاضعين لها تماما ً، أى عبيداً للدولة ، لا لشخص معين . وهم عبيد فرعون لأنه رمز هذه الدولة . وهم ملزمون بالعمل في الحرف المختلفة - وخاصة في الزراعة وأعمال الري - لصالح الدولة أيضاً ، أي الطبقة أو الطبقات المنتمية إليها ، والتي تستمد سلطتها منها بالوكالة : البيروقراطية .

وإلى جانب هؤلاء **العبيد العموميين** ، فقد وجد العمال الأجراء **(** وخاصة في بعض الحرف المتعلقة بالمباني والزخرفة الخ **)** ، ولكنهم فئة محصورة **.** وكذلك وجد العبيد الأرقاء الذين سبق الإشارة إليهم ، وقد يسلمون إلى الجهات التي تحتاج إليهم ، وينقلون من إدارة إلى إدارة كما لو كانوا ثيراناً أو حميراً ، وينظمون تنظيماً عسكرياً باعتبارهم جزءاً من الجيش في كثير من الأحوال **.** وتعتبر الكتابات الفرعونية الأرقاء أشخاصاً حقيرين لا **قلب** لهم ، أي بدون عقل ، ويجب أن يساقوا بالضرب ، وليس لهم أي حقوق **.** غير أن استخدام الرقيق لم يصبح علاقة الإنتاج السائدة أبداً في العصور الفرعونية ، بسبب غياب الملكية الفردية للأرض **.**

ومن ناحية أخرى ، فأغلبية الطبقة المحكومة ليسوا خاضعين للدولة كأفراد مستقلين الواحد عن الآخر ، بل بإعتبارهم جزءاً من وحدات قاعدية : الفلاح بإعتباره رئيسا لأسرة فيها النساء والأطفال والخدم ، وكعضو فى المشترك القروي **.** وكذلك الحرفي نراه في نفس الوضع **. (** وتوزع أنصبة الأرض والضرائب العينية توزيعاً يتناسب مع عدد الأشخاص الذين يعالون أو عدد الأيدى العاملة **)** (8) **.** ولكن أفراد هذه الكتلة المتجانسة **التي لا تمييز بين أفرادها** ليسوا أقناناً إقطاعيين ، إذ يتمتعون بدرجة من حرية النشاط الشخصي في الإستخدام والإيجار والمقايضة على بعض الممتلكات الشخصية القليلة (9) **.** وقد كان وجود هذه الكتلة الكبيرة من الفلاحين القابلين للتسخير في أي وقت وبتكاليف البطن فقط ، كان سبباً للحد من إستخدام العبيد الأرقاء إستخداماً واسعاً إلا في الأعمال الشاقة والمرهقة للغاية مثل **المناجم** **.** وفي الوقت نفسه لاحظ المؤرخون أن المؤسسات المحلية استمرت تمارس حياتها الوظيفية رغم التقلبات التي أصابت الأجهزة الحاكمة والغزوات والنزاعات بين حكام الأقاليم ، أو بين القادة العسكريين والكهنة **..** الخ (10) **.**

وللسيطرة على الموارد الطبيعية والبشرية يتسع جهاز الدولة ويضم جيشاً من الموظفين يمثلون هذا الجهاز ، ويكونون جزءاً لا يتجزأ من الطبقة الحاكمة **أي المشترك الأعلى** **.** كما يكونون تنظيمات هرمية متماسكة تشرف على **النوت** أي القرى القديمة والجديدة ، وعلى **الحوت** أي القصور والمنشآت الملكية**.** ويسمى الكاتب **سش** بمعنى المثقف ومن يحسن الكتابة ، فضلاً عن معنى الموظف في آن واحد **.** وعلى رأسهم الوزير في أحيان كثيرة ، وهو الذى يجمع وظيفة القضاء الأعلى والقيادة العسكرية إلى جانب المدنية **.** كما أن هناك أفراداً من الأرستقراطية يتلقون إمتيازات الموظفين الكبار دون القيام بأي عمل إداري **.** ويحمل هؤلاء جميعاً ألقاباً طنانة **.** وبعضهم من أصل فلاحي أو حرفي ، ولكنهم ارتقوا في السلك الإدارى بفضل تعليمهم ، مما ألحقهم بالحكام إجتماعياً وسياسياً **.** ونراهم يتمتعون باستقلال نسبي في بعض الفترات ، ولكن القمة السياسية تستطيع في أحيان كثيرة إخضاعهم ، أو تنحيتهم ومصادرة ممتلكاتهم ، وإعدامهم بأبشع الأساليب **.** وقد أصبح الموظف المثل الأعلى لما يحلم الشخص بالوصول إليه **:** فتمثال (**الكاتب المصري**) من أروع ما أخرجه الفن الفرعوني **.**

ومن المواعظ التى كانت توجَه إلى طلبة المدارس القصيدة التالية (11) **:**

"ضع في صميم قلبك العزيمة

لكي تكون كاتباً .

إن ذلك سوف يجنبك

العمل الشاق من أي نوع كان ،

وسوف يقودك إلى الطريق

لكي تكون حاكماً ذائع الصيت .

ضع في قلبك العزيمة ،

لكي تكون كاتباً ،

فربما يمكنك ذلك

من أن تدير الدنيا بأسرها **!** "

جـ - علاقات التوزيع : الإكتفاء الذاتى والريع على صورة الضريبة (الجزية)

إن هيكل الإنتاج هو الذي يحدد هيكل التوزيع تحديداً كاملاً (12) . وفي مصر الفرعونية ، التي كان فيها الإنتاج الزراعي الأساس الشامل للإقتصاد ، كان ريع الأرض من نصيب المالك أي الدولة . وإذا كانت السخرة تستخدم في الإنشاءات والري الخ ، فقد كان ناتج العمل الفلاحي المعتاد ينقسم إلى جزءين **:** جزء يغطي إحتياجاته المباشرة أي إكتفائه الذاتي ، والجزء الآخر يسلم للدولة بإعتبارها الجهاز المستغل **بكسر الغين** ، على صورة ضريبة عينية من مختلف المنتجات وخاصة الحبوب . وكانت هذه الضريبة تحتسب أولاً على القرية كلها ، ثم يتم توزيعها بمعرفة شيخ البلد على الأسر الفلاحية ، أي كانت أقرب إلى الجزية الجماعية .

ولقد كان يوجد تقسيم عمل بين أسر المشترك القروي **(** الزراعة من جهة ، والرعي من جهة أخرى ، وحرف النجارة والبناء والفخار الخ ، من جهة ثالثة **)** . ولكنه تقسيم داخل المشترك ، ويخدم الإكتفاء الذاتي ، فلا يرتبط بالإنتاج السلعي . أي أنه مستقل ومنفصل عن تبادل السلع . أما العمل الفائض ، فجزء منه فقط هو الذى يتحول إلى سلعة بعد أن تكون الدولة قد تسلمته (13) .

وإذا كان الفراعنة قد أعفوا البعض من الضريبة على الأرض ، فقد كان هذا هو الإستثناء ، وكثيراً ما يلغى هذا الإمتياز بعد مدة معينة ، أو عند انتهاء حكم الملك . وقد استطاع حكام مصر الفرعونية أن يجمعوا حصيلة هائلة من هذه الضريبة العامة ، قدرها سفر التكوين بخمس المحصول . وتراوحت تقديرات المقابل النقدي لها في فترات مختلفة فيما بين 42 و 61 مليون جنية بأسعار 1924م (14) . وإذا كان بعض

الكتاب قد قالوا أن الفلاح المصري قدم ناتج عرقه للحكام عن طيب خاطر إعتقاداً منه أن الملك ظل الله على الأرض ، فنحن لا نستطيع أن نسايرهم فى هذا القصور الرومانسي (15) .. وفي زيارة ملكية لأحد الأقاليم أثناء الدولة الوسطى ، تطلب الإستقبال أعداد 15000 قطعة خبز جيد من خمسة أصناف و2000 قطعة كعك و100 سلة من اللحم القديد و60 إناء من اللبن و90 من القشدة ، فضلاً عن التين والعنب و100 إناء محلاة بالزهور و2000 قطعة خشب و200 حمل من الفحم لوقود المطابخ إلخ (16) . ويعطينا هذا صورة لمدى نهم الطبقة الحاكمة .

وإلى جانب الضريبة والسخرة كان على المشترك القروي أن يقدم رجاله جنوداً للجيش المحلي أو الفرعون **وخاصة في الدولة القديمة** ، وأيدي عاملة للمحاجر في بعض الأوقات . وكان المشرف عليهم في هذه الحالة يحمل لقباً حربيا ، وإن لم تكن مهمته ذات صفة عسكرية . وكذلك كان على القرى أن تخدم محطات البريد الملكي وتمهد طريقه ، وتورد حيوانات الجر والعربات ، أو القوارب والسفن اللازمة .

وكان فائض العمل يوزع على أفراد الطبقة الحاكمة إما على شكل رواتب عينية ثابتة **للموظفين والجنود المرتزقة** ، أو حق الحصول على الجزية المفروضة على منطقة أو إقليم معين (للحكام وبعض أفراد العائلة المالكة) ، أو كنصيب من **القرابين** المقدمة للآلهة (ويأخذه كهنة المعابد والأرستقراطية المحلية المرتبطة بهم) . ثم يتبقى جزء بعد ذلك ، وهو الذى تحوله الدولة إلى سلعة ، إذ يتم تبادله في الخارج . وكان فرعون هو التاجر الكبير الوحيد ، كما تشكل الطبقة الحاكمة - وخاصة البلاط الملكي - المستهلك الوحيد تقريباً للخامات والمنتجات الأجنبية . وتسجل النقوش أن سنفرو **2700 ق.م قريباً** أرسل أسطولاً من أربعين سفينة لإحضار كتل من خشب الأرز من جبال لبنان لبناء المعابد . واهتم جميع حكام مصر (بما فيهم الأجانب من الفرس وغيرهم) بتحسين الطرق وحماية التجارة الخارجية ، بواسطة الأساطيل البحرية والنهرية ، وقاموا باستكشاف الشواطئ الإفريقية لهذا الغرض .

أما المعادن الثمينة والأحجار الكريمة المستخرجة من مصر أو المستوردة ، فلم تكن تستعمل كعملة في أغلب الأحيان - وكانت النقود تسك من النحاس أو البرونز - بل تصنع حلياً إظهاراً للثروة والهيبة . ويمكننا تقدير أهميتها من أن خزينة الحلي الملكية كان لها مدير عظيم خاص يتولى أمانتها ، وأن كبار الموظفين كانوا يمنحون جوائز من الذهب في حفل مهيب خاص .

د- دولة الطغيان الشرقى : الوحدة في التنافر العام .

تمثل الدولة الفرعونية سلطة مركزية ذات شمول اقتصادي وسياسي وفكري ديني كلي على الطبقة المحكومة . ويتمتع الحاكمون بهذه السلطة عن طريق الوكالة التي يمنحها إياهم انتماؤهم لجهاز الدولة . ويعفى أفراد البيروقراطية من الأعمال البدنية والمتاعب التي يتعرض لها غيرهم ، ويمارسون الأعمال الفكرية لتفوقهم على الشعب ، بفضل تعليمهم وثقافتهم .

ولكنهم أيضاً يخضعون للمركزية الإدارية ذات التنظيم الهرمي ، ويكونون هيئة مغلقة متماسكة وصلبة ، ويربطهم معاً بالتسلسل نفس القهر الذي ينقلونه على المحكومين . ومن الناحية الأخرى ، يرتبط الفلاحون بالمشتركات القروية إرتباطاً لا يقيدهم ببعض فقط ، بل يقيدهم أساساً بالطبقة الحاكمة التي تستغلها ككتلة ، وتسخر عشرات الآلاف من أفرادها في مختلف الأعمال ، غير مميزة بوضوح بين الإشراف العسكري أو المالي أو الديني .

ولذلك إستطاع النظام الفرعوني أن يعبئ جيوشاً جرارة أُستخدمت لأهداف تجارية وتعدينية إلى جانب التأديبية ، أو للدفاع والغزو . ويذكر هيرودوت أن لمصر جنوداً يبلغ عددهم 410,000 رجل ، ويميل استرابون إلى تقدير الجيش المصري في **طيبة** القديمة بمليون جندي . ويقول ديودور أن رمسيس الثانى قام بحملته الكبرى بـ 600,000 جندي بيادة و24,000 فارس و27,000 عربة حربية . أما جيش بسماتيك الذى دخل الحبشة فكان يزيد عدده على 200,000 رجل (17) . وكانت هذه الجيوش موزعة على حاميات داخلية أيضاً في صورة فرق محلية تحت إمرة حكام الأقاليم تساند عمليات جمع الضرائب ، وتقدم الحراسة للمشرفين على أعمال السخرة وبعثات التعدين والرحلات التجارية ، وتقمع دون هوادة إضطرابات الفلاحين . أما البريد الملكي بين العواصم والممتد حتى الحدود ، فكان عبارة عن شبكة مخابرات وتجسس على البلاد بأكملها ، حكاماً صغاراً ومحكومين على السواء .

ولكن هذه الوحدة الكتلية الهائلة لم تكن مبنية على التضامن الداخلي الإختياري بين أفراد المجتمع ، وإنما استطاعت أن تقوم بسبب نقيضه تماماً : لقد بنيت السيطرة المطلقة الشاملة للدولة الفرعونية على أرضية التباعد والتنافر بين أجزائها ، والعزلة المجزأة للمشتركات الفلاحية ، والقوى الطاردة المركزية المتولدة بإستمرار بين الحكام .

فقيام تلك المركزية كان رمزاً شاهداً على قيام التناقضات الطبقية الجذرية بين المستغلين وبين الفلاحين بسبب الإعتصار الوحشي لقوة العمل ، ذلك الإعتصار الذي يتم لصالح الأرستقراطية الفرعونية وبيروقراطيتها . وإلى جانب وقوع البلاد تحت السيطرة الأجنبية ، فقد مزقتها باستمرار التناحرات الدينية بين أنصار الآلهة المحلية ، والنزاعات الإثنية بين الفلاحين والرعاة ، وبين سكان الدلتا والصعيد ، وبين سكان مصر وسكان النوبة . كما إندلعت بصورة متتالية النزاعات المحلية بين الأقاليم المختلفة ، والتناقضات الحلقية بين أحزاب البلاط ، وبين فرق البيروقراطية ، وبين الكهنة والقادة العسكريين الخ . ولم يستطع الفراعنة المختلفون المحافظة على حكمهم إلا بمزيج من الإرهاب والتظاهر بالألوهية المصلحة . وإلى القارئ ما يقوله الملك خيتى لابنه مريكارع فى حوالى سنة 2000 ق.م :

(إذا وجد فى المدينة رجلاً خطراً يتكلم أكثر من اللازم ، ومثيراً للإضطراب ، فاقض عليه إذن ، واقتله وامح اسمه وأزل جنسه وذكراه وأنصاره الذين يحبونه .. فرجل يتكلم أكثر من اللازم كارثة على المدينة) .

2- ظروف التكوين وإستقرار النمط الآسيوى

إعتاد أنصار المدارس الجغرافية والبيئية أن يرجعوا النظام المصري منذ الفراعنة إلى الظروف الطبيعية الخاصة بالوادي وارتباط الزراعة عندنا بالري من مياه النيل ، مما دفع بالهيكل السياسى في نظرهم إلى المركزية دفعاً . ومع تسليمنا بتأثير المحيط المادي على الحياة الإجتماعية - وخاصة في أحوال التخلف التقني - إلا أننا نعتقد أن الذي تم بهذا الصدد عبارة عن عملية تاريخية كاملة لعبت فيها التناقضات الإجتماعية الدور الرئيسي في تحديد المسار المصري .

أ- دور العوامل المادية المحيطة :

في العصر الجيولوجي الرابع ، كان زحف الثلوج يعوق تقدم البشر في أوروبا ، في حين أن الأمطار الغزيرة كانت تروي هضاب أفريقيا الشمالية حيث أخذت تنتظم الأنهار . وبعد ذلك قدم وادي النيل للصيادين الماء والنبات واللحم ، في نفس الوقت الذي جعلت الصحراء تجف فتصعب الحياة فيها . وظهر المصريون الأوائل على التلال التي تشرف على السهول في العصر النيوليثى ، حيث إكتشفوا إمكان الحصول على موارد منتظمة من الحبوب عن طريق بذر الأرض . وأكتشفت فى غرب الدلتا قرية **مرمدة** ، وكان سكانها يخزنون غلالهم في صوامع مشتركة قبل 4000 سنة ق.م ، وكانت النساء يقمن بالأعمال الزراعية ، مما يفسر بقاء آثار الأمومية القوية في الحضارة المصرية قبل التاريخ وفي العصر الفرعوني (مثل زواج الملك من الأخت لتثبيت حقه في الحكم) . وأن انتظام النيل في فيضانه ، وتغير مسار الماء دون رابط ، دفعاً بالقرى إلى إنشاء السدود والقنوات الأولى .

وإذ كانت الأرض الخصبة وسهولة الري تمكنان من جمع المحاصيل الوفيرة بإستعمال الأدوات الزراعية البدائية ، خرج البشر في مصر مبكرين من حياة الكفاف اليومي ، وحصلوا على الفائض ، أي وجدت الظروف المادية للإنقسام الطبقي . وفي نفس الوقت ، فإن إنخفاض مستوى الحضارة ، وإتساع الرقعة الزراعية مع بعثرة القرى المنعزلة ، حال دون قيام التعاون التطوعي بين المشتركات في تنسيق الأعمال التنظيمية الإقتصادية ، مما فتح المجال أمام الدولة البدائية للتدخل القهري في هذا الصدد (18) ، وجعلها تسخر عدداً كبيراً من الفلاحين في مناطق مختلفة في تنظيم شبه عسكري لعمليات الري الصناعي تحت إمرة سلطة إشرافية . فلم تكن المهام الإقتصادية العليا هي التي أوجدت جهاز الدولة البدائي ، بل أن قيام هذا الجهاز كان السابق فتولى بعدئذ هذه المهام . ومما يؤكد صحة هذه النظرة ظهور دويلات إقليمية صغيرة في مصر في شرق وغرب الدلتا والصعيد تحاربت مدة قبل قيام الدولة المركزية الأولى ، وأن هذه نفسها لم تنشأ إلا على أثر حروب أيضاً (19) .

وقد سبقت الدلتا في طريق الحضارة لإتساع رقعتها الزراعية ، وسهولة المواصلات نسبياً فيها ، ولإنفتاحها للتأثيرات الخارجية وللعلاقات بالشعوب المجاورة . ولذلك بدأت منها الدولة المركزية ، إذ كان لملوك منف السيطرة الأولى . ووقعت أقدم المراكز

الدينية وأقواها نفوذاً فكرياً فى هليوبوليس وبوسيرس ، أي في الوجه البحري . وانتقل مركز السيطرة السياسية إلى الصعيد **طيبة** بعد ذلك ، وفي رأينا أن هذا الإنتقال عاد إلى أن الطبقات الشعبية في الدلتا كانت أقل إستسلاماً وأكثر إضطراباً لإحكام سيطرتهم . ويميل أغلب المؤرخين إلى الرأي بأن السيطرة البيروقراطية بدأت تظهر قوية في الوجه القبلي ، في حين بقيت رمزية ورخوة في الوجه البحري مدة طويلة . وليس من الصدفة كذلك أن السيطرة السياسية إنتقلت إلى الدلتا مرة أخرى في العصر الصاوي ، ثم في باقي التاريخ المصري **الإسكندرية ثم القاهرة** مع استمرار النمو الإقتصادى . وكذلك أصبح تقليداً لمدة طويلة أن توجد إدارتان رئيسيتان لمصر ، إحداهما للدلتا والأخرى للصعيد بسبب الفروق الكبيرة بينهما إقتصادياً وإجتماعياً بل ودينياً . وعندما حاول إخناتون أن يقيم نظامه الجديد ضد سيطرة الكهنة ، أنشأ عاصمته الجديدة إخناتون في الشمال مرة أخرى .

وقد وقع الإنتقال من المجتمع القبلي البدائي إلى النظام المدني **أي الخضوع للدولة** بفضل التقدم التقني ، وخاصة تطور الزراعة وإستئناس الحيوانات . ولكن التراث المصري بقي متأثرا بالخلفية التاريخية السابقة ، وصورت النقوش الملوك يمسكون صولجاناً عبارة عن العصا المعقوفة التي يستعملها الرعاة ، ويعلقون بنقبتهم خلفاً ذيل حيوان يرمز إلى أنهم كانوا في الماضي زعماء لصيادين متجولين .

ب- دور تبادل العنف مع الخارج .

تشكل السهول الشمالية الشرقية والغربية المطلة على البحر الأبيض طرقاً طبيعية للإتصال مع الشعوب المجاورة . كما أن الوادي يوصل في الجنوب بالنوبة والحبشة وأواسط أفريقيا . وعلى هذه الطرق خرجت القوافل الفرعونية التجارية أو المسلحة ، لتبادل ما في أيدي حكام مصر من فائض المنتجات ، أو للإستيلاء على الخامات والمعادن أو لإستجلاب الأسرى الأرقاء ، وإعتصار الجزية من المقهورين كما سبق الإشارة إليه . وكانت هذه الأعمال مع الخارج تفيد الطبقة الحاكمة وتخدم مصالحها الخاصة ، دون سائر الشعب . ولكنها في الوقت نفسه كانت تنعش هذه الطبقة وتغذيها بوسائل إضافية لتأكيد وجودها وتقوية سيطرتها .

إلا أن خصوبة الوادي كانت تمثل أيضاً مركز جذب للقبائل البدوية التي تعيش على الرعي في الصحراء ، فإذا دخلت الأراضي المزروعة طبقت عليها معيشتها الإقتصادية ، أي قضت على المحاصيل لتحول المنطقة إلى مراعٍ . وكذلك طمع ملوك الدويلات المجاورة وجحافل الرعاة ورؤساء الإمبراطوريات الآشورية والبابلية والفارسية الخ ، في الإستيلاء على الموارد المصرية من الغلال ، وعلى ثروات الفراعنة . وتولت الدولة المركزية الفرعونية في كثير من الأحيان مهمة رد العدوان وطرد الغزاة ، أي قامت بوظيفة اجتماعية إلى جانب وظيفتها الاقتصادية ، مما قوى ركيزتها للسيطرة السياسية في فترات مختلفة .

ان البنيان المترابط الشامل والقاهر للنظام الفرعوني لم يمكن الشعب المصري فقط من استيعاب الغزاة الذين استطاعوا الإستقرار في وادي النيل ، بل كان الكفاح للتخلص من الإحتلال الأجنبى - إذا لم يتمصر - درعاً للنمط الآسيوى في مصر ، أبقى عليه ، وحال دون أن يفرض الحكام الأجانب نمطهم الإقتصادي المغاير . وبالأحرى ، يحق لنا أن نعتبر العلاقة بين مصر وبين ما بعد حدودها - علاقة العنف الخارجية - عاملاً من العوامل الأساسية التي ساهمت في تشكيل النظام الفرعوني ورسخت أسسه ، بصرف النظر عما ترتب عليها من تقلبات في سلالات الملوك الحاكمة .

ومن المعروف أن إنتصار المصريين على قبائل **تحينو** الليبية كانت المقدمة التي مهدت الطريق **تاريخياً** أمام قيام الأسرة الفرعونية الأولى حوالي 3000 ق.م ، وترجح بعض المراجع أن ملوك هذه الأسرة الأولى في العصر الباكر كانوا ينتمون إلى جنس أجنبي غزا مصر وفرض سيطرته عليها (20) . وقام ملوك طيبة بغزوات في الجنوب وصلت حتى الشلال الثاني ، وأرسلوا الحملات لإستغلال مناجم الصحاري القريبة .

وفي الدولة القديمة ، تكررت الغزوات حتى ليبيا والنوبة **لإستغلال المناجم** فيها ، واستخدم ملوك الأسرة السادسة النوبيين جنوداً وعبيداً لإستخراج الذهب ، بالإضافة إلى الحصول على الجزية من أمرائهم .. وتعرضت الدلتا لغزوات البدو في الأسرتين التاسعة والعاشرة ، الأمر الذي دفع ملوكهما **اهناسيا** إلى إقامة فيالق عسكرية مركزية دائمة لحمايتهم ، وحراسة جامعي الضرائب . وبعد أن إنهارت الاسرة العاشرة على أثر الثورة الشعبية **خلال القرنين 22 و 21 ق.م** قام ملوك الدولة الوسطى بإعادة توزيع الثروة العقارية ، مستفيدين من القضاء على النبالة الإقليمية القديمة بواسطة الجموع . وأقاموا الإمبراطورية المصرية في آسيا .

وخاب أمل الشعب في نتائج الثورة ، إذ لم يستفد منها سوى طبقة حاكمة جديدة ، فأنفض من حولها ، في نفس الوقت الذي كانت الشعوب المقهورة في آسيا تثور على الحكم الاستبدادي الأجنبي عنها . وسادت فترة من الإضطراب والتفكك انتهت بغزو الهكسوس عام **1750 ق.م** واحتلوا الدلتا لما يزيد على قرنين ، معتمدين على تعاون بعض حكام الأقاليم معهم .

وإستطاع **أحمس** طرد الهكسوس من الدلتا عام 1580 ق.م ، جامعاً حوله الشعب في حركة معادية للإحتلال الأجنبي ولحكام الأقاليم الخونة في وقت واحد . ويلاحظ العلماء أنه في هذه الحرب (وتحت ضغط الظروف تحول الفلاح المصري المسالم بطبيعته إلى جندي) (21) . ومرة أخرى إستغل الملوك التحامسة الحركة الشعبية لكي يصفوا سلطة الأمراء ، ووضعوا الملكية العقارية جميعها تحت إدارتهم المباشرة .

وتحول الرعامسة في الدولة الحديثة إلى غزاة بدورهم . فقاموا بالحملات في السودان وسوريا ، واجتازوا الفرات . وتذكر المراجع أن رمسيس الثاني جمع من حملته على ليبيا أسلاباً وفيرة ، فأسر 376،9 وقتل 535 ، 12 فرداً . وبعد ذلك تعرضت مصر لأخطار الميتانيين والحيثيين والعاموريين والغزو الليبي وغزو شعوب البحر (البلاج من اليونان على الأغلب) . ثم سادت فترة أخرى من الإضطراب الإجتماعي ، إستولى فيها الكهنة على السلطة في الجزء الجنوبي من مصر والقادة العسكريون في الشمال ، وإحتل ملوك نوبيون جزءاً آخر ، بعد أن تخللت فترة وحدة تحت إمرة الأسرة 22 الليبية (شيشنق عام 950 ق.م) .

وأثناء القرن السابع ق.م تعرضت مصر للحكم الآشوري والحبشي إلى أن قام ملوك العصر الصاوي بطردهم مستعينين بالمرتزقة الأجانب ، ومتحالفين أحياناً مع الإغريق وأحياناً بالعكس . ومن الجدير بالذكر أن الجيش المصري خلع الملك إيريس لممالأته الإغريق - الذين هزموا المصريين في ليبيا - ونصب بدلاً منه قائدهم أموزيس **أحمس** حوالي عام 570 ق.م ثم كان أن غزا الفرس مصر مرات متتالية ، فحافظوا على التنظيم الإجتماعي السابق ، ولكنهم إستولوا على ممتلكات المعابد في كثير من الأحيان ، مما حدا بالكهنة إلى التذمر ورفع لواء الثورة ضدهم في أوقات متكررة . وفي أحيان أخرى ، كان ضباط يتولون هذه المهمة فى **ثورات 488 و486 و464 و361 و340 ق.م ،** أي أن شريحة من الطبقة البيروقراطية الحاكمة كانت تقود الحركة الوطنية ، فتستفيد منها لتوحد البلاد وتثبت أركان النظام الفرعوني ، فيتخلى الشعب عنها المرة بعد المرة ، إلى أن عجزت عن التخلص التام من الخطر الفارسي . وحينذاك إستقبل المصريون الغازي المقدوني إسكندر باعتباره مخلصاً لبلادهم ، بعد أن هزم الفرس عام 333 ق.م بالقرب من الإسكندرية .

جـ- دور الصراع الطبقي الداخلي :

نشأت الدولة المركزية الفرعونية على أساس التقدم الذي أحرزته القوى الإنتاجيه في ظل النمط الآسيوي . ولكن هذه الدولة بدورها كانت عاملاً من العوامل الأساسية في تشكيل الهيكل المصري الإقتصادي والإجتماعي والفكري ، أي في المحافظة على نفس الأساس الذي إنبثقت منه ، فضمنت إستمراره .

والأغلب أن مجالس الشيوخ **سارون** كانت تحكم القرى النيوليثية الأولى . وتوجد آثارها في التراث الديني للأسرة السادسة ، والذى يقول أن الآلهة التي سكنت مصر قبل البشر لم تكن تحت إمرة ملك بل مجالس شيوخ (22) . وقادت هذه المجالس

أفراد المشتركات قبل الأسرات في عمليات تجفيف المستنقعات وإخلائها من الأشجار ، وتنظيم حماية القرى من الفيضان ومن الأعداء . وتمثل النقوش صيادي الحيوانات صفوفاً يتقدمها حاملو العلم الذي يمثل الطوطم ، وهو يرمز إلى أصل أفراد المشترك الذي يبسط حمايته عليهم . وقد احتفظت الأقاليم المختلفة ودويلاتها بعد ذلك بهذه الرموز على أعلامها وقواربها (حورس، أوزيرس، أبيس .. الخ) .

وكان كل مشترك فلاحي يملك أرضه بصورة جماعية في أول الأمر . وبقي هذا الحق سارياً في الأسرات الطينية ، إذ قام ملوكها مرتين في السنة بجرد أملاكها من العقار والمواشي والذهب . ولم يتم إخضاع الفلاحين للحكم الملكي إلا بعد (استخدام أساليب القمع ضد ثورات الدلتا فترة من الزمن) (23) . وتحول الرعايا إلى أيد عاملة مجردة من حق التملك ، وإن ظلوا أفراداً في المشتركات . ومنذ الأسرة الرابعة لم تعد النقوش تذكر ذلك التعداد نصف السنوي على أساس رسوخ حق الملك في الأرض كلها وما تحويه من معادن وما تحمله من بشر . وتم بناء **الأهرامات** في الدولة القديمة كتعبير عن السلطة الشاملة لفرعون ، وعظمته التي تفوق مستوى البشر .

ومع تحول الشيوخ إلى نبالة أرستقراطية في الأقاليم ، انقلبت امتيازاتها الوظيفية إلى استغلال طبقي بإستيلائهم على فائض العمل . وحينئذ أيضاً تحول الطوطم - الرمز المجسد لأصل القبيلة - إلى إله محلي ، وأصبح حاملو الألوية كهنة هذا الإله . وهكذا اتحدت الوظيفتان الإقتصادية والدينية في طبقة واحدة حاكمة ، وسمي قائد الإقليم أو أميره **مديراً لأنبياء الإله** المحلي .

ومع بداية عهد الأميرات ، أصبح على تلك النبالة المحلية أن تجند عدداً من رجال الإقليم لتكوين الجيش الملكي عند الحاجة . وباتت جميع الأعمال القيادية - الإقتصادية والدينية والعسكرية - في أيدي قادة الأقاليم الذين يحملون ألقاب **أمين خزينة الإله** و **مدير الجنود** .. الخ . ولم تكن توجد هيئة عسكرية خاصة على شكل جيش مركزي ، ولا جنود دائمون - عدا بعض الوحدات النوبية المساعدة - ولا ضباط (24) . ولكن تركيز تلك المهام الحيوية الثلاث في أيدي جهاز الدولة أعطاه السلطة المطلقة منذ الدولة القديمة .

وقد سبق الإشارة إلى الثورة الإجتماعية والسياسية التي وقعت بين 2360 و2160 ق.م ، وأنهت الدولة القديمة ، فأجبرت الملوك على الهرب من الدلتا الثورية إلى الفيوم ، ثم هزموا أمام أمراء طيبة . وأعاد ملوك الدولة الوسطى بناء الدولة الفرعونية الطاغية .

وفي نهاية الأسرة التاسعة عشرة 1200 ق.م ، أخذت الشعوب الأسيرة في مصر تتمرد ، فهرب بعضها **كاليهود** ، وثار البعض الآخر جنباً إلى جنب مع مقاومة الشعب المصري ، الأمر الذى قوض دعائم الدولة الحديثة ، فحلت محلها دويلات عديدة ، ولكنها جميعاً على نفس النمط . وقد إعتمد ملوك العصر الصاوي على تأييد الطبقات الكادحة للقضاء على النبالة الدينية والعسكرية البيروقراطية ، وبهذا أعادوا تشكيل

الدولة إلى النمط الأساسي ، إلى درجة أن أحيوا مرة أخرى تقاليد الدولة القديمة وتراثها .

والنتيجة العامة التي يبينها تاريخ العلاقات بين الطبقة الحاكمة وبين عامة الشعب هي أن العبودية المعممة جعلت النظام الفرعوني لم يستطع إلا أن يولد نفسه بنفسه المرة بعد الأخرى . فإن ذلك التناقض بين المستغلين وبين الطبقة التي تستغلهم - أفراد جهاز الدولة - لم يكن يحتوي على العوامل التي تقوى على نقل المجتمع بطفرة إلى نمط إنتاجي وإجتماعي في مستوى أعلى .

د- دور الصراع بين أجنحة الطبقة الحاكمة .

وإلى جانب التناقض الرئيسي بين الفلاحين والحكام بشمولهم ، انطوى النظام الفرعوني على تناقضات أخرى ، ومنها تلك الداخلية بين الأجنحة المختلفة للطبقة الحاكمة . فمع الإنعزال المتزايد بين الحكام والمحكومين ، كان جهاز الدولة يزداد قوة وقهراً، وتزداد حاجة السلطة المركزية إلى توسيع نطاق الجهاز حتى تستكمل شمول رقابته وإشرافه على الرعية . ويترتب على هذا إقامة مراكز جديدة للسلطة تنزع إلى الإستقلال ، فتضعف الملكية إلى أن يستول على العرش أحد المراكز ، فيخضع الباقي للملكية الجديدة وهكذا . وتميز التاريخ الفرعوني بالتالي بحركة **بندولية** بين السلطة المركزية وبين القوى الانقسامية ، المرة تلو الأخرى .

فمنذ الأسرة الرابعة **الدولة القديمة** ، يرمز إلى الملك بلفظ **بر - ع / البيت الكبير** قارن مع **الباب العالي** ، وهو اللفظ الذي تحول إلى **فرعون** في العربية . ولم يعد زعيماً لقبيلة منتصرة أو رئيساً لمجلس شيوخ أو مديراً لهيئة من الموظفين ، بل لم يعد إنساناً . وانقطعت أي صلة بينه وبين المصريين ، إذ أصبح إلهاً، يجمع بين رئاسة الكهانة والقضاء والقيادة العسكرية وزعامة السحرة ، ويتصرف كما يشاء في موارد البلاد كلها من مياه وأراض ومعادن ونبات وحيوان وبشر . وضم ملوك الدولة القديمة النبالة التقليدية الى البلاط المركزي ، وانتدبوا أفراد الأرستقراطية حكاماً ومديرين من طرفهم ، أي **بقرطوهم** (25) . ولكنهم أقاموا في الوقت نفسه إدارات مركزية لصيقة بهم كانوا يضعونها في الغالب تحت إمرة أفراد من البيت الملكي مباشرة . ولكن الأقاليم ظلت تحتفظ بشيء كبير من الذاتية المنحدرة من تراث الدويلات السابقة للأسر، إذ كان للسلطات الإقليمية حق تعبئة قوات محلية يقودها النبلاء ، وقد يستخدمونها في محاربة بعضهم بعضاً . وفي أواخر الدولة القديمة وصل حكام الأقاليم وكبار الكهنة إلى درجة كبيرة من الإستقلال ، وحصلوا على أراض أوقفت على أسرهم **إلى الأبد** . كما حصلوا على مواثيق حصانة عالية من الملك ، وأعفي رجالهم من السخرة والضريبة المستحقة للملك . وإزدادت الوظائف الدينية التي يتولاها النبلاء ، فتحولوا إلى فراعنة صغار في الأقاليم .

وكان ملوك الدولة القديمة قد إستهدفوا السيطرة التامة على الأقاليم ، مقاومين اشتداد بأس النبالة المحلية . فضخموا البيروقراطية المركزية التابعة لهم مباشرةً .

وفي ذلك الوقت استحدث منصب الوزير الذي كان يشغله أحد الأمراء ، ومنح كبار الموظفين الرواتب والألقاب والجوائز الثمينة ، كما تولت الدولة الصرف على حفلاتهم الجنائزية ، وأخذت تهيء لهم المقابر وتقدم القرابين عليها ضماناً لحياتهم الابدية السعيدة . فإزدادت الأعباء التي يتحملها الفلاحون ، وفجرت المظالم التي تكاثرت عليهم من الأغنياء وموظفي الحكومة ، الثورة الشعبية التي تفصل بين الدوليتين القديمة والوسطى ، واستطاعت أن تنتشر وتقوى مستفيدة من تفكك الطبقة الحاكمة وخلافاتها الداخلية .

غير أن الذى استفاد من الثورة كان فرعون نفسه . فهذا الملك **خيتي** ينصح إبنه **مريكا رع** باستخدام نتائجها لصالحه ، ما دام خصومه الأقوياء من الأمراء وحكام الأقاليم والكهنة قد أغرقتهم الموجه **التسووية** (*) . نصيحة خيتي أن يصبح الملك حكماً بين رعيته ، فيعيد للأسرة الملكية هيبتها القديمة وترتفع على رأس مجتمع منبسط (26) . وتم تقنين السلطة الملكية وحقوقها وامتيازات هيئاتها في تشريع أعاد بناء الدولة الفرعونية في الأسرتين الحادية عشرة والثانية عشرة 2160 - 1780ق.م ولم تتم تقوية المركزية الفرعونية مرة أخرى - في الدولة الوسطى - في خط متسلسل ذي خطوات متتالية تنتج الواحدة من السابقة بصورة منطقية ، بل في عملية مركبة فيها ردود الفعل والتقدم والتراجع ، والبناء في جانب مع الانهيار في جانب آخر .. الخ .

وخلاصة هذه العملية أن الفراعنة أمسكوا في قوة بالمقاليد الرئيسية ، وهي إدارة الخزينة ، وأخضعوا أفراد الطبقة الحاكمة فيما أسماها **هانوتوه** باشتراكية الدولة **كذا** ، التي أصبحت فيها خدمة الملك شعاراً شاملاً ، فتكاثر عدد الموظفين الصغار ، الملكيون ، في شبكة إدارية واسعة لنظام بوليسي محكم ، وإنخرط فيه العديد من المواطنين **الأنقياء / الأحرار** ومن صغار الأحرار المعفيين من الضرائب . وانتزع الملوك من بعض الأمراء أجزاء من أملاكهم ، وتحكموا في بعض آخر بإختيار الوريث ، وأحلوا كبار موظفيهم محل محافظين معينين ، إلى أن تحول هؤلاء إلى خدم في إدارة شؤون الزراعة وتنظيم قوة الأمن المحلية وفي عمليات فرض السخرة لحساب الملك . وهكذا يتم رفع يد الأشراف القدامى عن الأقاليم ، و أخذت تختفي العائلات الأرستقراطية السابقة ذات الأصل القبلي والمحلي . وفي الوقت نفسه زادت قوى الجيش الملكي الدائم المكون من الفلاحين ، وتخطى حدود الحرس الملكي الصغير السابق .

وإذا كان على صغار الموظفين أن يكتفوا بالرواتب العينية ، وبالإفتخار بالإنتماء إلى الجهاز القاهر ، فقد منح الفراعنة لكبارهم حقوقاً وامتيازات سخية ، جعلتهم يتحولون إلى نبالة جديدة من أصل إداري ، أي **نبالة بيروقراطية** . واشتد عود محافظي الأقاليم ، وسادت فترة غامضة من الأسرات الملكية الموازية ، وخاصة ثلاثة : إحداها في **اكسويس / شمال الدلتا** ، والأخرى في منف ، والثالثة في طيبة ، وخضعت أجزاء كبيرة من مصر للهكسوس بسبب ميل المحافظين العام إلى الإرتماء في أحضان الغزاة ، وإستعداد البيروقراطية للخضوع للسادة الجدد .

(*) التسووية : الإتجاه الداعى الى المساواة المطلقة أو التامة .

والمعروف أن أمراء طيبة طردوا الهكسوس معتمدين على حركة وطنية شعبية ، تغلبوا بها أيضاً على النبالة البيروقراطية السابقة ، واستولوا على اراضيهم باعتبارهم فتحوها بقوة السلاح ، بعد أن قمعوا عدداً من الثورات المحلية ، وتأسست الدولة الحديثة .

ويبدو أن السيطرة الملكية على الفلاحين أصبحت أمراً صعباً بعد أن حققوا إنتصاراً على المحتلين الأجانب والنبالة الإقليمية الخائنة . ولعل الرعامسة إرتابوا أيضاً في إمكان حصولهم على الولاء التام بين الجنود المصريين في عمليات القمع الموجهة ضد الفلاحين . ولذلك اتجه الفراعنة شيئاً فشيئاً بعد ذلك إلى استبعاد الفرق المصرية عن داخلية البلاد ، فأرسلوها كحاميات على الحدود وفي البلاد المقهورة . في حين توسعوا في استخدام المرتزقة والأرقاء الأجانب كقوة ضاربة للجيش الدائم . كذلك أخذ الفراعنة في هذه الفترة يستريبون من أقاربهم وحاشيتهم من المصريين ، فأحاطوا أنفسهم بخدم عبيد مستوردين سموا بـ **المدبرين** .

وإذ لم يكف القهر الجسدي لضمان خضوع الشعب ، جعل ملوك الدولة الحديثة يقفون جانب الكهنة ، واختيرت غير مرة شخصية كهنوتية هامة لمنصب الوزير ، فتولت الإشراف على الأمن الداخلي ، والخضوع الروحي في وقت واحد .

وبهذا صعدت قوتان جديدتان في نطاق الطبقة الحاكمة إلى جانب الملكية المركزية (بعد أن كانت الأرستقراطية الإقليمية قوة منافسة وحيدة) ، وهما : القادة المرتزقة العسكريون ، والكهنة . واستشعر إخناتون الخطر ، فنحى الكهانة جانباً بإعلان نفسه الابن الوحيد للإله الوحيد آتون . ولكنه لم ينجح سوى في تأجيل الأحداث المتوقعة ، وهي استيلاء كبير كهنة آمون على العرش ، إذ أسس الكاهن **حرحور** الأسرة 21 (من 1100 إلى 945 ق.م) . ثم قلب الملك مرة أخرى على أيدي المرتزقة الذين أقاموا مكانه **كبيرهم العظيم** .

وقد تكررت الدورة نفسها بعد ذلك في العصر الصاوي ، إذ قاد بسماتيك حركة الشعب لطرد الآشوريين ، وأسس دولة موحدة . ثم استعان ملوك الأسرات الجديدة بقوات مرتزقة ، ودعوا ملوكاً أجانب إلى التدخل في شئون البلاد ، إلى أن انهارت آخر الأسرات الفرعونية في القرن الرابع ق.م أمام الفرس ، ثم الإسكندر . وتولى البطالمة العرش الفرعوني دون تغيير كبير .

وهكذا نرى أن التناقضات الداخلية للطبقة الحاكمة في النظام المصري لم تؤد إلا إلى إستمراره على نفس الأسس الإقتصادية والإجتماعية ، رغم التغيرات البطيئة أو الضيقة التي طرأت على القمة السياسية . بل هناك أكثر من ذلك ، وهو أن تلك

التناقضات زادت من تفسخ الطبقة الحاكمة واغترابها ككل عن الشعب ، لا إلى درجة اعتمادها على المرتزقة الأجانب فحسب ، بل إلى درجة تولي العبيد الحكم .

هـ- بين النموذج المثالي وسير الواقع .

(لا توجد ولم توجد أبداً أنماط نقية للإنتاج ، فهي تمر بتغيرات مستمرة ، وبالإضافة إلى النمط السائد توجد دائماً بقايا الماضي وبذور أنماط الانتاج التي ستظهر في المستقبل **)** (27) . وقد رأينا أن النظام الفرعوني كان يحتوي على المشاعية وعلى بذور العبودية ، بل والإقطاع والعمل المأجور . ومع أن الأرض كانت ملك الدولة من الناحية النظرية ، إلا أن حق الانتفاع بها كان مقرراً لأفراد عديدين . وكان هذا الحق يورث أو يؤجر أو يباع .

وكذلك ، رغم أن الملك كان يحتكر التجارة الخارجية ، إلا أن التجار الفرديين كانوا موجودين ، وخاصة الأجانب منهم . وازداد نشاطهم في أواخر العصر الفرعوني ، وتغلغل في مناطق الدلتا بصورة بارزة . وانتشر في الدلتا أيضاً التعامل النقدي . وقام عدد من كبار الأغنياء والحكام بالإقراض الربوي ، وكان الذين يعجزون عن السداد يتحولون إلى أرقاء لمدة محدودة أو لباقي حياتهم .

وقد سبق الإشارة إلى تمتع بعض العائلات الكبيرة من المحافظين أو الكهنة ، وبعض الهيئات الرسمية مثل **المعابد** بامتيازات خاصة وضمانات وحصانة خاصة أيضاً **(** الإعفاء من الضرائب ، إعفاء الأفراد من السخرة ، الأمان من تعرض الجباة إليهم الخ **)** . وقد وصل أمر هذه الامتيازات في الدولة الحديثة إلى حد إقامة **الأوقاف** للصرف على المعابد والكهنة بصورة واسعة لضمان عدم مصادرة فرعون للأملاك .

ومع ذلك كله ، فالنمط **السائد** للإنتاج كان **آسيوياً** طبقاً لتعبير ماركس ، كما رأينا من الصفحات السابقة . ليس هذا فحسب ، بل إنه عكس آثاره ، و **لون** بضوئه الخاص كل العوارض الدالة على وجود بقايا أنماط أقدم أو بذور أنماط مقبلة. فأمراء الأقاليم أثناء استقلالهم النسبي **-** سوابق الإقطاع **-** كانوا عبارة عن فراعنة صغار ، لهم جيش من الموظفين ذوي الألقاب ، وجيش إقليمي وإله إقليمي الخ . وكان جيش المرتزقة في الدولة الحديثة يخضع للنفوذ البيروقراطى ، فيعتبر **كاتب الجيش** أعلى ضباطه رتبة ، وفي الأسرة الثانية عشرة كانت مهام الفلاحين والحرفيين تعرف بلفظ **ياوت** أي وظيفة . وهو نفس اللفظ الذي يُستعمل للمناصب الإدارية ، مما يعني إعتبار الفلاحين موظفين للدولة . وكان كل رئيس صناع أو صاحب فرقة عمال يمسك بسجل دقيق لأعمالهم اليومية وحضورهم أو غيابهم وأسبابه . وحتى رئيس فرقة أرقاء كان يحرص على أن يورث إبنه هذه الوظيفة التي يراها من الأهمية والهيبة البالغتين . وقد زاد من هذا الشغف البيروقراطي أن سلك الوظائف الصغيرة كان مفتوحاً للمتعلمين ، وأن بعضهم وصل إلى مناصب عالية عن طريق الترقية وحمل ألقاباً رنانة .

وقد لعبت هذه الأوساط المتعلمة من الكتبة والكهنة دوراً فكرياً هاماً . ومثلوا في أوقات معينة المعارضة المثقفة للفلاحين والحرفيين . ولكن هذه الأوساط ظلت أسيرة البناء المترابط المؤسس على النمط الآسيوي والمجدد له باستمرار .

3- عوامل التطور والركود معاً .

يرى **فيتفوجل** في كتابه **الطغيان الشرقي** أن النمط الآسيوي يتضمن الركود التام إقتصادياً وإجتماعياً وسياسيا ً. وهناك مدرسة أميريكية كاملة تنحو هذا المنحى لكي تستنتج أن البلاد المتخلفة لن تتقدم إلا إذا خضعت للإستعمار الجديد وخبراته ، لكي يفتحوا لها طريق التطور الرأسمالي (28) . غير أننا نعتقد أن هذا المذهب المغرض مبني على جهل بالعلم وتزييف للحقائق التاريخية . فقد نشأ النمط الآسيوي من خلال نمو القوى الإنتاجية المبنية على الأشكال المشاعية للإنتاج السابقة ، وترتب على وجود نمو جديد لتلك القوى . ومن جهة أخرى ، فالدوافع إلى التطور تقوم من داخله وخارجه ، وإن كانت تشل لفترة بسبب عجز تناقضاته الداخلية عن تخطيه .

أ- نمو القوى الإنتاجية :

إلتقى في مصر ظرفان هامان نسبياً في التقدم التقني ورفع مستوى الإنتاجية عن حالة المجتمع المشاعي البدائي . فهنا توافرات الطبيعة الخصبة وسهولة الري من جهة ، كما إختلطت أجناس وشعوب مختلفة أتى كل منها بتراث حضاري في البوتقة المصرية الكبرى . فمستنقعات الدلتا قدمت المراعي لتربية المواشي وإنتشار الصيد والقنص . وبإستعمال أدوات زراعية بسيطة مثل المحراث الخشبي والفأس الخشبية أنتجت الأرض الشوفان والقمح وأنواعاً من الخضروات والفواكة كالبصل ، الخيار ، البامية ، الملوخية ، اللوبيا ، الشمام والبطيخ ، وقد لعب عنصر زنجي ما دوراً هاماً في أول الأمر ، ثم تلاه الحاميون الذين استزرعوا مناطق الغابات . وظهرت في فترة تالية أشجار مستجلبة من اليمن ، مثل الرومّان والتين . واستطاع المصري صنع الخزف وتشغيل المعادن الأولى ، مثل الفضة والذهب ثم البرونز والنحاس . وكذلك تم استعمال الأحجار الجيرية والجرانيت . واخترعت الأسقف المقبوبة والأعمدة والعارضة الحاملة الأفقية المستقيمة . وارتفع فن تجميع الأحجار الكبيرة إلى مستوى عال ، واتسعت صناعة السفن والقوارب، ودخل الحصان والعربة في عهد الهكسوس ، فاستعملها الأمراء والملوك .. وعمال المناجم .

ومكن تسخير العمالة الوفيرة من إقامة السدود وحفر الترع وضبط مجرى النيل لتوزيع المياه طبقاً لتناوب معين ، مما لعب دوراً عظيماً في رفع القوى الإنتاجية . وإنتشرت عمليات المساحة السنوية للارض الزراعية ، وهي إحدى الوظائف الهامة للكهنة المصريين (29) . وإرتبط ظهور الدولة المركزية بإختراع الكتابة والحساب وعلوم الفلك ، والإجراءات الإدارية المنظمة مع ما يترتب عليها من تقسيم للعمل ، ومن ثم رفع القوى الإنتاجية مرة أخرى . ولكن هذا التقسيم للعمل كان نقيضاً لما هو جار في

النظام الرأسمالي ، إذ كان مطبقا على نطاق المجتمع ككل ، ولم يكن يوجد تقريباً في داخل الوحدة الإنتاجية **(** المشترك الزراعي أو الورشة الحرفية **)** .

وقد يكون أهم أمر في هذا الصدد - بالنسبة لمصر - أن الإنتاج تمكن من التوسع بفضل تحقيق نوع معين من تراكم العمل الماضي ، أي بارتفاع المهارة اليدوية (30) . وقد وصل الإدراك لأهمية المهارة في زيادة الإنتاج إلى حد تقنين قصر الحرف على طبقات وراثية في العصر الصاوي (31) .

وقد سبق التعرض لأهمية التجارة الخارجية بالنسبة للطبقة الحاكمة، ودور الأقليات الإثنية الأجنبية فيها كالفينيقيون واليهود ثم الإغريق في الفترة الأخيرة . وكان أفراد عديدون منها يخدمون كمرتزقة في الجيوش الفرعونية ، ولعبت هذه التجارة الخارجية دوراً هاماً في إدخال بذور أنماط جديدة للإنتاج . فمع انتشارها ، وتغلغل عناصرها في داخلية البلاد - وخاصة الدلتا - زادت عمليات التبادل النقدي وبالعملة المعدنية في العصر الصاوي ، بعد أن كانت المقايضة العينية هي الوحيدة ، ولا يقوم النقد فيها إلا بدور المقياس المشترك الخيالي للقيمة التبادلية . وبرزت هذه العمليات بصورة أقوى في المراحل الأخيرة للحكم القومي ، إذ كان الفراعنة يصرفون فائض ثرواتهم في داخل البلاد ، في حين أن الغزاة الأجانب كانوا يستنزحون موارد مصر إلى الخارج .

ومع إتساع التبادل النقدي وظهور السلع ، أخذت تظهر أشكال جديدة للعبودية . فمنذ **الأسرة 18 / الدولة الحديثة** ، نلاحظ أشخاصاً يؤجرون عبيدهم لآخرين لعدد معين من الأيام مقابل أجور مرتفعة . وكذلك وصلت العبودية بسبب الديون لدرجة كبيرة في العصر الصاوي ، وخاصة بين المستأجرين للأراضي الزراعية .

غير أن هذه الأشكال الجديدة - أي المقدمات للنظام العبودي - لم تصبح أبداً السائدة طوال العهود الفرعونية ، بل وحتى في ظل الحكم الإغريقي والروماني ، رغم أن هؤلاء الحكام الأجانب كانوا يأتون من بلاد تعيش في ظل النمط العبودي والملكية الفردية .

ب- المقاومة الشعبية :

ولعل أول **إضراب عمالي وقع في التاريخ** جرى عام 1161 ق.م في ظل رمسيس الثالث . فقد تظاهر عمال الجبانة في طيبة ، وتجمع المتظاهرون خلف معبد مرنبتاح يصيحون : **نحن جائعون** ، وتوقفوا عن العمل إلى أن صُرفت لهم أنصبتهم المتأخرة من الغذاء .

ولكن العنصر الأساسي الذى قام بالرفض والمقاومة هو **الفلاحون** . وقام هؤلاء بالثورة الشاملة عام 2280 ق.م ، فأضربوا عن دفع الضرائب ، وهجموا على مخازن الحكومة ينهبونها ، وعلى مكاتب الدولة فبعثروا محتوياتها ، وعلى مقار المحاكم فانتزعوا سجلاتها ، وقتلوا الموظفين ، ومزقوا برديات القوانين في الشوارع وأحرقوا القصور ، وفتحوا قبور الملوك وبعثروا أشلاءهم . وأُجبر الكبار على التخلي عن

ممتلكاتهم أمام الجموع الثائرة : " ينوح الأشراف ، أما المعدمون فتفيض قلوبهم بهجة . وأولئك الذين كانوا يرفلون في الثياب غدوا في أسمال بالية ، وغدت سيدات البيوت يقلن " أما من شيء نأكله ؟ ! " (32) . وعجزت الحكومة أمام الثورة ، فهربت إلى الجنوب .. غير أن الثورة لم تغير أساس النظام ، بل إكتفى الثوار بالإستيلاء على ممتلكات الأغنياء ، وانقلب بعض الفقراء أغنياء جدد : (الذى كان يستجدي الشراب يشرب الجعة القوية . وأصبح ذلك الذي لم يكن يجد رغيفاً يملك مخزناً للغلال ، وذلك الذى لم يكن عنده ثيران أصبح الآن يملك القطعان...) .

وظلت أصداء هذه الثورة في ذاكرة الملوك . فقامت الأسرة الثانية عشرة ببعض الإصلاحات الشكلية (مثل اشتراك الجمهور في المواكب الدينية ، وقبول أولاد العامة في مدارس الموظفين) .

ولجأ الفلاحون أساساً إلى الوسائل السلبية . ففروا من التجنيد العسكري إلى درجة أن اعتمد الملوك على المرتزقة منذ وقت مبكر . وتكررت حركات الفرار من الزراعة إلى خارج الحدود ، حتى نصت المعاهدة بين رمسيس الثاني والأمير خاتى الحثي على إعادة الفارين إلى ملك مصر . وكذلك اتسعت حركة فرار الفلاحين إلى المدن في العصر الصاوي ، وكان محافظو الأقاليم يقبضون عليهم ويعيدونهم إلى الريف قسراً .

واشترك الفلاحون في الحروب الأهلية التي مزقت النظام الفرعوني بعد انهيار الدولة الحديثة . وقام شعب طيبة بطرد الملك أوزوركون فى القرن التاسع ق.م ، وقامت ثورات عديدة بعد أن غزا الفرس مصر عام 525 ق.م ، فأخمدوها بشدة .

جـ- القوى النازعة إلى الملكية الفردية :

إن زعيم المدرسة النفسية **كارل فيتفوجل** يفسر عجز السلطة المركزية عن السيطرة التامة على المجتمع **بقانون الغلة الإدارية المتناقصة** ، أي بسبب تقني ميكانيكي أيضاً (33) . ونرى أن الوقائع تدحض هذه النظرة الرجعية . وقد ذكرنا فيما مضى **دور** الصراع الطبقي وحركة مقاومة الفلاحين الإيجابية والسلبية معاً **في اضعاف** النظام الفرعوني ووضع حدود للسلطة المطلقة . وإلى جانب هذا العنصر ، وجدت القوى النازعة ، إلى الملكية الفردية ، والتي قاومت السلطة المركزية وحاربتها في كثير من الأحيان بالسلاح ، محاولة الدفع نحو العبودية حيناً ونحو الإقطاع حيناً آخر ، كما وجدت قوى الغزو الأجنبي التي عملت على فرض أنواع جديدة من العلاقات الاجتماعية . ولكن الذي حال دون أن تحقق تلك القوى أهدافها في تغيير نمط الإنتاج كان النمط السائد للتوزيع ، أي توزيع ناتج العمل : ذلك أن نظام العبودية المعممة لم يكن يعطي للقوى النازعة إلى الملكية الفردية امكان إيجاد التراكم الضروري لتوسيع العلاقات السلعية بحيث تكون شاملة . وقد التفت **انجلز** إلى هذا حينما **قال :**

" كان من المستطاع للمشتركات البدائية القديمة أن تبقى موجودة لآلاف السنين - مثلما حدث في الهند وبين السلاف حتى اليوم - قبل أن تتسبب العلاقة مع العالم الخارجي في ظهور تمايز الملكية بينها مما جعلها تبدأ في التفكك " (34) .

وقد رأينا فيما سلف كيف ظهرت النبالة والكهانة والهيئات العسكرية الأعلى أكثر من مرة ، بإعتبارها صاحبة الحقوق الكبيرة في الإنتفاع بالملكية وتوريثها ، بل بيعها وإيجارها وإيقافها . وقد وقفت هذه الأجنحة مرات عديدة في وجه السلطة المركزية ، وأقامت دويلات مستقلة في فترات معينة . وفي ظل رمسيس الثالث (القرن 12 ق.م) ، كانت المعابد تملك 10% من الأرض الزراعية ، وكان للإله آمون 86,500 فلاح يعملون في أراضيه ، وخمسة قطعان فيها 431,000 رأس ماشية ، ومنجم ذهب في النوبة و 9 مدن سورية تدفع له الجزية . وفي أواخر الدولة الحديثة ، كان مجموع ممتلكات المعابد في طيبة وهليوبوليس ومنفيس يبلغ 97,364 فلاحاً و476,963 رأساً و2862 كيلو متراً مربعاً من الأراضي الزراعية و88 سفينة و104 كجم من الذهب الخ . وفي العصر الصاوي ، منح الملوك أراضي للنبلاء وحكام الأقاليم ، بشرط أن يوقفوها على المعابد (35) بغية تقوية السيطرة الدينية الفرعونية على عقول الفلاحين المتذمرين .

ورغم أن تلك القوى لم تستطع أن تزدهر إلى درجة الوصول إلى السيادة ، فقد عملت أيضاً على تفكيك الروابط التي تصلب النظام الفرعوني ، وإن كان بشكل بطيء . وساعدت على فتح الطريق أمام القوى الأكثر أصالة في علاقاتها بإنتاج السلع ، ونقصد التجارة . ولقد كانت مصر في مفترق الطرق لما يمكن أن يعتبر سوقاً عالمياً في العهود القديمة ، وخاصة منذ القرن السادس ق.م ، ونما بعد ذلك الرأسمال المصرفي والتجاري . ولعبت الشعوب التجارية - الفينيقيون واليهود والإغريق - دوراً كبيراً في إقامة هذا السوق الذي أثر على مصر وخاصةً الدلتا . فكتابات فترة بوبسطة تسجل عقوداً للبيع والشراء والرهن العقاري ، وعقود الزواج التي تتضمن شروطاً خاصة بالممتلكات . وفي ظل الأسرة الرابعة والعشرين ، انتشرت هذه الصفقات بين صفوف بعض الملاك الصغار ، وأصبحت المرأة في العصر الصاوي صاحبة حق التملك ، مستقلة عن الزواج ، وتتصرف كما تشاء فيما تملكه .

وإذا كان الإغريق عملوا تجاراً ومرتزقة في الدلتا ، فقد قام اليهود بهذين الدورين في مصر كلها منذ عهد بسماتيك الأول 664 – 609 ق.م ، وانتشروا في منف والفيوم ودهشور والبهنسا والأشمونين وأخميم وطيبة والفنتين وأسوان . ومن الملفت للإنتباه أن ملوك العصر الصاوي راعوهم ومنحوهم استقلالاً كبيراً في تنظيماتهم الداخلية ، دون أن يحدث صدام مع المصريين إلى فترة الغزو الفارسي . وبلغ اختلاطهم بالمحيط المصري ، واستيعابه لهم ، أن عبدوا آلهة فرعونية إلى جانب يهوه وتسموا بأسماء مصرية . وكان اليهود في الفنتين يشتغلون بالتجارة مع أثيوبيا ، وبالنقل النهري وجباية المكوس الجمركية على السلع الواردة إلى مصر ، وكذلك بإقراض الأموال بمقتضى صكوك توضح سعر الفائدة (36) . ولعبت الجالية اليهودية في مصر دوراً هاماً بعد ذلك في الثورات على الحكم الرومانى ، وفي النهضة الفكرية السكندرية في الحكم البيزنطي .

غير أن الدوافع التجارية والمالية بقيت محصورة أساساً في تلك الأقليات الأثنية ، دون أن يتشبع بها المجتمع المصري في مجموعه ، أي ظلت قوة خارجة عنه .

د- البيروقراطية المركزية :

لعبت هذه الطبقة دوراً مزدوجاً . فمن جهة كانت عامل التوحيد الأعلى ، عامل القهر الموحد (بكسر الحاء) بين المشتركات الفلاحية المبعثرة، وبين النبالة والكهانة وجهاز الدولة ، عامل الإبقاء القسري على تماسك البناء الفرعوني في وجه القوى الداخلية والخارجية الممزقة له . وكما رأينا ، فقد كان لهذا التوحيد الدور الأساسي في نقل القوى الإنتاجية إلى مستوى أعلى مما كانت عليه في المشاعية البدائية . وكذلك لعبت الدولة المركزية دوراً تقدمياً من الناحية التاريخية في الفترات التي تولت فيها قيادة الحركة لطرد الغزاة ، إذ كان هذا يعني المحافظة على مجموع الموارد - العمل الضروري والعمل الفائض - في داخل البلاد ، دون استنزافها في الخارج .

ولكن هذه الطبقة لعبت في الوقت نفسه دور إعاقة النمو للقوى الإنتاجية ، إذ كان إعتصارها للفلاحين ، ذلك الإعتصار الشنيع ، لا يترك فرصة حقيقية للتراكم اللازم كما تقدم ذكره .

ومن المميزات اللصيقة بالبيروقراطية انعزالها عن الشعب . وقد وصل هذا الإنعزال إلى درجة الإعتماد على جيش المرتزقة ، بل وصول الجنود الأجانب وقادتهم إلى أعلى المناصب السياسية في الأسرة التاسعة عشرة **الدولة الحديثة** . واستعان بوكوريس بالتحالف مع الآشوريين لمحاربة الدويلات المستقلة الداخلية . وتولى الأجانب الحكم نفسه في فترات مختلفة (الملوك السوريون - الأسرة النوبية - الملوك الليبيون – الخ) . وقد سبق أن ذكرنا كيف انضم حكام الأقاليم إلى الهكسوس قبل الدولة الحديثة . فقد وصلت البيروقراطية الفرعونية إذن إلى حد الخيانة الوطنية في فترات مختلفة من تاريخها .

وان الأسلوب التآمرى الذي إتبعته البيروقراطية لحل منازعتها الحلقية الضيقة زاد من انعزال الشعب عنها . لدرجة أن أصبحت هناك لغتان تختلفان تماماً ، لغة للحكام **وهي اللغة الرسمية** ، ولغة للشعب . ولن تتحول اللغة الشعبية الى اللغة الرسمية إلا في العصر القبطي .

هـ- الدين الفرعوني :

لعب هذا الدين أيضاً دوراً مزدوجاً ، إذ كان عامل توحيد ومقاومة وطنية من جهة ، وعاملاً محافظاً يثبت الركود في الوقت نفسه .

ولقد انبثق الدين الفرعوني من المعتقدات الرواحية **(**Animism**)** والتقاليد الطوطمية للبطون القبلية التي استقرت على ضفاف النيل **.** فقد نشأت منها الفكرة بأن الطوطم يعاشر امرأة من المشترك في أوقات منتظمة ، وأصبحت هذه المرأة هي زوجة الشيخ على الأغلب **.** وولد الملك من هذا الاتحاد الجسدي بين الملكة والإله الحامي للأسرة الملكية (37) **.** ومع الإنقسام الطبقي ، ابتعد الطوطم عن فناء القرية ، وانعزل في البناء الداخلي للمعبد ، فأصبح إلهاً لا يتصل بعباده إلا عن طريق الملك كاهنه **.**

وانتقلت إلى الملك القدرات السحرية الطوطمية ، فأصبح يأمر الطبيعة حسب مشيئته ، وفي إمكانه كذلك أن يضمن لرعيته الغذاء والخصوبة **.** وفي ظل رمسيس الثانى كان الشعب يعتقد أن فرعوناً يستطيع أن يخرج الماء من بطن الصحراء **.**

ومع توحيد الدولة ، أصبح إله الأسرة الحاكمة أكبر الآلهة **.** ومنذ مينا ، إستوعب الصقر حورس أهم الطواطم المنافسة الأخرى **.** وارتبط ظهور رع مكانه في الدولة القديمة ، وآمون في الوسطى ، بتغير في التسلسل الأسري ، ولكن ظلت سيادتهما تعبر عن وحدة الكون ، وتعكس وحدة الدولة وتصونها **.** وسبق أن أشرنا إلى لجوء إخناتون إلى التوحيد الديني التام باسم آتون ، كمحاولة من رأس الدولة للقضاء على خطر الكهانة كقوة منافسة وانقسامية (38) **.** وبعد إخناتون ، إنعكست الاتجاهات الرامية إلى كبح القوى الطاردة المركزية - وهذه المرة تحت هيمنة الكهانة - في تكوين الثالوث الأول **: آمون /** إله هليوبوليس **وبتاح /** إله منف **وست .** وتكررت الصورة الثلاثية للإله الأوحد الوثني فيما بعد على شكل **أوزيريس - إيزيس** - **حورس** في العصر الصاوي **.** كما سوف تتخذ أسماء أخرى في العهود التالية **.** وهي صورة توفيقية بين التوحيد والتعدد ، وتعبر عن التناقض الكامن في النظام الفرعوني **.**

ان الإعتقاد بأن مقار الآلهة انتقلت من الأرض إلى السماء قد حقق للكهانة غرضاً مزدوجاً أيضاً **:** فزاد من البعد بين الشعب وبين من في يدهم أمر الدنيا ، بحيث يعجز عن التأثير أو الضغط عليهم أو تغييرهم **.** وهذا تعبير عن الشعور الكامن في الطبقة المقهورة بعدم قدرتها على التغلب على الحكام **.** وفي نفس الوقت ، فهو ضمان لإستمرار الكيان الإجتماعي القائم حينذاك من جهة أخرى **.** غير أن هذا الوضع وفر أيضا للكهانة فائدة جديدة ، إذ مكن من القول أن المَلك سوف يحاكم يوماً ولو في الحياة الأخرى ، وسوف يحاسب على أعماله ولو أمام الآلهة **.** وبهذا فتح الطريق أمام تأكيد حق من يمثلون الآلهة على الأرض أى **الكهنة** في مراقبة تصرفات المَلك بشكل أو بآخر ، وتوجيه النقد إليه أو الوقوف موقف الند منه ، أي أن النظرية الدينية الفرعونية كانت تقنن المستوى الفكري المقابل لما وصلت إليه الكهانة من ثَراء دنيوي وسلطة سياسية **.**

ومنذ القرن العشرين ق.م كتب كاهن اسمه **خع خبر رع سنب** مناجأة لقلبه ظلت منتشرة حتى أوائل الدولة الحديثة ، ويقول فيها **:**

" كل يوم يستيقظ الرجال في الصباح الباكر لكي يعانوا ... وليس للفقير قوة تنقذه من الذى يفوقه ... تمر المصائب اليوم ، ولكن أحزان الغد ليست ماضية بعد " .

وقد وجدت نصوص من الدولة الوسطى كتبها الكهنة السحرة على قطع من الفخار ، صبوا اللعنة فيها على البلاط الفرعوني ، ونفر من الحكام النوبيين والشيوخ الليبيين بهدف تحطيم عزيمة هؤلاء الأعداء .

ومنذ الغزو الفارسي ، تولت الكهانة المصرية طليعة المقاومة والتمرد ضد الإحتلال الأجنبي (39) . واستمر الكهنة يلعبون هذا الدور في العهد الهلينى ضد الرومان ، وورث رهبان الأديرة القبطية تراثهم في الوقوف ضد الإضطهاد البيزنطي .

4- الإنعكاسات الفكرية .

من الطبيعي أن الظروف الموضوعية الملموسة - المادية و الإجتماعية - تؤثر على عملية التشكيل الفكري في تلك العهود القديمة تأثيراً أوضح مما نراه الآن ، حيث تتمتع الحركة الفكرية بإستقلال نسبي أبرح ، وتحمل رواسب من التراث الماضي الطويل . ومن ناحية أخرى ، فمكونات الفكرية الفرعونية ليست في علاقة منطقية ميكانيكية مع بعضها ، بل تتضمن - كأية فكرية في مجتمع طبقي - التناقضات المتلازمة المنبثقة من التناقضات الإجتماعية نفسها .

أ- الوحدة الأعلى :

لا يعطي نظام العبودية المعممة فرصة واسعة لتمايز الأفراد والمجموعات ، إذ يكونون كتلة متجانسة أجزاؤها نكرة في مقابل السلطة المركزية المطلقة لجهاز الدولة . ومن الملاحظ مثلاً أن المصريين لم يكن لديهم - باستثناء الأسرة المالكة - وعي عائلي حق ولا تفاخر بالنسب (40) .

وفي الدولة القديمة ، دارت محاولة الحصول على الخلود حول تجميع القوة الجسدية الهائلة . فكانت الأهرامات والتماثيل العملاقة في مواقف مجمدة توحي بطاقة كامنة ضخمة ، وتعبر عن الإحساس بالإنتصار على الطبيعة بفضل القهر الإجتماعي .

والملاحظ على العموم أن النشاط العملي المصري في تلك العهود قد اتصف بالصبغة العملية الملموسة الشديدة ، والبعد عن التأملات الفكرية ، بسبب الضغط الكبير الذى مارسه عليه الإرتباط اللصيق بالقوة العضلية الخام .

ومنذ الأسرة الثانية عشرة **الدولة الوسطى** أصبح التصور للكون كله يتخذ شكل الإطارات الإدارية الهرمية التي تطابق النظام الإجتماعي ، ومجدت النقوش الملوك الرعامسة لأنهم أعادوا السلم الإجتماعي للبلاد ، مما ترتب عليه أن يفيض النيل ، وأن تلد النساء أطفالاً . وهكذا بدت القدرة على إخصاب الطبيعة والبشر معاً صفة من الصفات الملازمة لشخصية الملك الطاغية . وهناك وصف لأحد الملوك فى الدولة الحديثة :

عيناه تخترقان كل جسم .

هو رع الذى ينظر بأشعته ...

وهو يضيء مصر بأكثر من الشمس ،

وهو يجعل الأرض تزدهر أكثر من نيل مرتفع ،

وهو يمنح الطعام لمن يتبعه ،

وهو يغذي من يتبع طريقه .

وقد حاول إخناتون أن يفرض عبادة آتون على شكل جديد ، ونقصد إلغاء الوساطات بين الإله وبين الناس عدا واسطة واحدة هي الملك نفسه ، إبن آتون . وكان هذا يتعارض مع البناء الإجتماعي البيروقراطي ، ويقضي على التصور الهرمي للكون . ولذلك لم تدم هذه المحاولة لأنها لم تستقر في عقول الناس العاديين .

ب- الحكم المطلق الصالح المكروه :

ان تركيز جميع الوظائف الإقتصادية والإجتماعية والدينية في النظام الفرعوني المركزي أثمر تقدماً في القوى الإنتاجية وخصوبة اقتصادية ، ومكن مصر من رد الغزاة في فترات مختلفة كما رأينا . وانعكس هذا في الموقف **الأبوي** المتبادل بين الطبقة الحاكمة وبين الرعية ، وهو موقف يتلخص وجهه الآخر في الكراهية الطبقية العميقة .

ففي الفكرية الفرعونية يوجد مفهوم موحد للعدالة والحقيقة والإستقامة الخلقية في لفظ **معات** ، وهو يمثل النظام الصالح الذي ثبتت أركانه في الأزمنة الأولى ، والذي يظل صالحاً دون شرط . وتجسد إنتصاره في أسطورة حورس ابن أوزيريس الذي غلب **ست** الشرير . والتفت معاني هذه الأسطورة حول فرعون ، تقوى هيبته وتغذي سيطرته بالقيم الخلقية والمعنوية .

وعنى الحكام بإبراز تمسكهم بالعدالة، وبقياداتهم الصالحة للرعية . ففي أحد النقوش على مقبرة للأسرة الرابعة يقول صاحبها :

" أما كل رجل قام بهذا من أجلي **أي** عمل على بناء هذه المقبرة ، فلم يكن أبداً غير راض . وسواء كان صانعاً أو قاطع أحجار ، فقد أرضيته " .

وفى القرن السابع عشر ق.م ترك أحد حكام الأقاليم هذا السجل لحياته العادلة **:**

" لقد أعطيت خبزاً للجائع ، وألبست ذلك الذي كان عارياً .. ولم أضطهد أحداً فيما يملك .. ولم يوجد أبداً من خاف من الأقوى منه .. إني لا أكذب ، لأنني كنت رجلاً محبوباً من أبيه ، ومحموداً من أمه ، وممتازاً في طابعه مع أخيه ، وعطوفاً على شقيقته " .

وفي الوقت نفسه يتخلل العداء للحكام الكتابات الفرعونية ، وإن كان في صورة النصح والحكم المنذرة . وهذه شكوى الفلاح الفصيح في الدولة الوسطى ويقول صاحبها للملك **:**

" أنظر ، إنك لرئيس وبيدك الميزان

فإذا إختل هذا الميزان ، فإنك تختل أيضاً .

لسانك هو ذلك اللسان الصغير للميزان ،

وقلبك هو تلك الصنجة ،

وشفتاك هما قلب الميزان .

فإذا سترت وجهك عن الظالم ،

فمن ذا الذى يمكنه أن يدفع العار ؟ " .

وهو يقول لموظف كبير **:**

" لقد عينوك لكي تحضر القضايا وتحكم بين المتخاصمين ، وتمنع اللص . ولكنك تنحاز للص . الرجال يحبونك رغم أنك تعتدي على القانون . لقد أقاموك لكي تكون سداً ينقذ الفقير من الغرق ، ولكن أنظر ، فإنك الفيضان بعينه الذى يغرقه ! " .

وأنذر أحد الكتاب الملك قائلاً :

" لديك الحكمة والبصيرة والعدالة ، ولكنك تترك الفساد ينتشر في البلاد ، وكذلك ضوضاء المتعاركين . ألا ترى كيف يضرب أحدهما الآخر ، وكيف لا تحترم أوامرك ؟ هل هناك راع يحب الموت ؟ لقد كذبوا عليك ، فالبلاد تشتعل ، والناس على شفا الهلاك .. وهذه السنوات كلها سنوات حرب أهلية " .

جـ- التشكك في القيم وتحدي الألوهية :

تخلت جموع الشعب عن المعتقدات الرسمية أثناء الثورة الإجتماعية الكبرى **- الفترة الإنتقالية الأولى** . وتثبت الحفائر سيادة اللامبالاة تجاه الآلهة والموتى . وأثرى الأدب الشعبي بقصص تعادي الملوك القدامى وتنال من هيبتهم . وصاح بعض من كفروا بالدين الفرعوني **:**

" لو كنت أعلم أين الإله ، لقدمت له بالتأكيد قربانا ! **"**(41) **.**

وسجلت الأساطير المنقوشة على مقابر ملوك طيبة أن الآلهة كانوا في وقت ما يعيشون بين البشر ، ثم غضبوا لأن بني الإنسان أخذوا يلفظون الكلمات العدائية ، إذ كانت الشيخوخة أصابت جلالتها فجمع رع مجلس الآلهة الذين دفعوه إلى تكليف حاتون بإبادة البشر **...**

د- تصعيد العدالة إلى الحياة الأبدية – المهدوية - :

ومع إندلاع الصراع الطبقي بين الحكام والمحكومين بشكل سافر حوالي عام 2500 ق.م ، بدأ ينتشر الاعتقاد بعدم إمكان سيادة العدالة في هذه الدنيا **.** وظهر الإهتمام شديداً بالعالم الآخر **.** ويؤخذ من النصائح الموجهة إلى **مريكارع** أن أهم شيء في حياة الإنسان هو علاقته بإلهه في الدنيا وفي الآخرة **.** وذاع التشكك في قيمة الحياة الفانية **.** وإليك ما تقولة أغنية العازف على القيثارة **:**

" هؤلاء الذين يرقدون في أهرامهم ،

النبلاء والأمجاد ذهبوا أيضاً **.**

لم يعد لهم مكان **.**

انظروا إلى هذه الأمكنة **:**

لقد هدمت حوائطها ،

ولم يعد لهم مكان ،

وكأنهم لم يوجدوا أبدا ً**.**

وهل يأتي من هناك

من يمكن أن يحدثنا كيف رحلوا ؟ **" .**

وهذا حديث اليائس من الحياة إلى روحه **:**

" لمن أتحدث اليوم ؟

الأخوة أشرار ،

وأصدقاء اليوم لا يحملون الحب ،

والقلوب قلوب لصوص **.**

كل إنسان يستولي على خيرات جاره ،

وينفي الإنسان اللطيف .

لمن أتحدث اليوم ؟

لم يعد هناك حكماء ،

والأرض متروكة لمن يرتكبون المظالم " .

كيف يمكن أن يحال دون الإنهيار للقيم إذن ؟ هل بإيجاد جيل من الموظفين الأمناء والعدول يرأسهم ملك صالح ؟ ولكن هذا الملك لم يوجد بعد . إذن ، فلا بد من أن يأتي العدل من السماء ، أن ترسل الآلهة من ينقذ البشرية ، ويقيم النظام الحق مرة أخرى . ومن هناك جاءت الأفكار المهدوية ، التي إزدادت قوة في أواخر المرحلة ، وعبدت الطريق لإنتشار المسيحية بعد ذلك .

فبعد سقوط إخناتون وإنتصار الكهنة على الملك ، أيقن الناس بأنهم في يد الإله ، وانتشرت التقوى الشخصية بعد أن كانت جماعية (42) . وتحولت الطقوس الدينية إلى تقاليد آلية لم تعد تعبر عن حقيقة الحياة الداخلية للأفراد .. وبرز إلى المقدمة الثالوث المخلص .

هوامش الفصل الثانى

(1) W.B. EMERY: **Archaic Egypt** . - Baltimore – Penguin Books 1961.p.III.

(2) G.A. MELEKECHVILI: Esclavage. Féodalisme et mode de dans l"Orient ancien - (In: C.N.R.M.: **Sur le mode** Production **production asiatique** - paris – Editions Sociales – 1969) P. 260 .

(3) انظر الدكتور محمود عودة : **القرية المصرية بين التاريخ وعـلم الاجتماع** – القاهرة – مكتبة سعيد رأفت – 1972.

(4) انـظـر مـثـلاً ف. كـيلله وم. كوفالسـون : **المـادية التاريخية** - مـوسـكـو ، دار التقدم – 1972 – ص 128 .

وكذلك :

A.I TYUMENEV: The state economy of ancient Sumer. (in I.M.DIAKONOFF.ed: **Ancient Mesopotamia** .) Moscow. Nauka

– 1969 – P. 80.

(5) أحمد فخرى: **مصر الفرعونية** - القاهرة – مكتبة الأنـجـلو المصرية – 1965 – ص 232 .

(6) أدولف أرمان وهرمان رائكه: **مصر والحياة المصرية فـي العصور القديمة** ،

القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية – 1959 – ص 153.

(7) A. MORET: L'Égypte pharaonique - In: G. Hanotaux. Ed - **Histoire de la nation égyptienne** – T. 2. Paris – Plon – 1931. P. 444 .

(8) A. MORET: **Ditto** – P. 249.

(9) M.F. GYLES: **Pharaonic Folicies & Administratio**n - Chapel Hill– The University of North Carolina Press – 1959 – P. 84.

(10) A. MORET – **Op. cit.** – P. 555.

(11) ذكره عبد العزيز إسماعيل : نظام العاملين في الدولة عند قدماء المصريين - **مجلة الصناعة والتصنيع** – العدد الاول – يناير 1971 – ص . 107 .

(12) K. MARX: Introduction à la critique de l'économie politique In: **Contribution à la critique ...** – Paris – Éditions Sociales – 1972.

P. 160.

(13) انظر للمقارنة مع ما كتبه ماركس عن المشترك الهندى :

K.MARX: **Capital** - Moscow – Foreign languages publishing house

– 1960 (?) – p. 357.

(14) O. TOUSSOUN: **Mémoire sur les finances de l'Égypte** – Le

Caire – Institut Français d'archéologie orientale – 1924. P. P. 83 – 85 .

(15) F.G. ELGOOD: **Les Ptolémées d'Égypte** - Paris – Payot – 1943 – P. 165.

(16) انظر أرمان ورانكه **– المصدر السابق** ، ص. 107 – 108.

(17) E. JOMARD: Mémoire sur la population comparée de l'Égypte. ancienne et moderne - **Déscription de l'Égypte. Antiquité**. (Mémoires) – Tome 2 : P. 107.

(18) K. MARX & F. ENGELS: **On colonialism** - Moscow – Foreign languages Pub. House – 1963 – P. 34.

(19) انظر عبد العزيز صالح : **الشرق الادنى القديم** – الجزء الاول: مصر **والعراق** القاهرة ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية – 1967 –

الفصل الثالث ، ص . 36 – 71.

(20) W.B. EMERY: **Op. cit.** P. P. 38 – 104.

(21) أرمان ورانكة – **المصدر السابق** – ص . 606 – وكذلك انظر:

L. COTTRELL: **Life under the Pharaohs** - London – Pan Books –

1964 .

(22) A. MORET et G. DAVY: **Des clans aux empires** - Paris – La renaissance du livre – 1923. PP. 143 – 144.

(23) جان يويوت : **مصر الفرعونية** - القاهرة – مؤسسة سجل العرب – 1966 ، ص .1 .

(24) G. HANOTAUX: Introduction Générale (In **Histoire de la nation égyptienne** – T. I – PP. XII et XXIII.

(25) انظر أرمان ورانكة : **المصدر السابق** ، ص . 94 .

(26) انظر: A. MORET: **Op. cit**. PP. 215 -216

(27) Y. VARGA: **Politico – economic problems of capitalism** Moscow Progress – 1968 – P. 343.

(28) انظر :

D.LERNER: **The Passing of traditional society** - New York – The Free Prees . 1965.

وكذلك

F.W. RIGGS: **Administration in Developing countries: The Theory of Prismatic Societies** - Boston – Houghton Mifflin – 1964.

(29) انظر:

M.P.S.GIRARD: Mémoire sur les mesures agraires des anciens Egyptians **- Déscription de l'Egypte. Antiquité –** Mémoires – T. I. PP. 325 – 326.

(30) K. MARX: Introduction à la critique … **Op. cit.** P. 151.

(31) انظر:

K.MARX: Capital. **Op. cit**. Vol. I. PP. 366-367 .

وكذلك لنفس المؤلف :

Fragments de la version originale (In: Critique de l'économie) **Op. cit**. PP. 218 – 219.

(32) من نذر الحكيم « أيبوور » .

(33) K.A. WITFOGEL: **Oriental Despotism** - New Haven Yale University Press – 1957 – P. 107.

(34) F. ENGELS: **Anti – Duhring** - Moscow – Foreign languages pub. House – 1962 – P. 206.

(35) M. F. GYLES – **Op. cit**. P. 58.

(36) مصطفى عبد العليم **: اليهود في مصر في عصري البطالمة والرومان –** مكتبة القاهرة الحديثة – 1968 – ص . 9 الى 19 .

(37) A. MORET et G. DAVY: **Op. cit** P. 166.

(38) L .A. WHITE: Ikhnaton: The great man versus the cultural Process - **journal of the American Oriental Society** – Vol 68 – Apr. 48 – P. 92.

(39) M.F. GYLES: **Op. cit**. P. 64.

(40) أرمان ورانكة : **المصدر السابق** ، ص . 166 – 167 .

(41) A. MORET: **Op. cit**. P. 203.

(42) J.H. BREADSTED: **The dawn of conscience** - New York – Charles Scribner's Sons – 1953 – PP. 320 et pass.

الفصل الثالث

========

مصر الهلينية

كتب طه حسين في **(** مستقبل الثقافة في مصر الصادر في عام 1936**)** يؤكد أن الثقافة المصرية نبعت من حوض البحر الأبيض المتوسط ، وترعرعت على الأرضية الفكرية الإغريقية الرومانية . لكن واقع التطور المصري في العصر الهليني يدحض هذا الرأي . فإذا كان الإسكندر قد استقبل كمنقذ من الاحتلال الفارسي عندما دخل مصر على رأس الجيوش المقدونية عام 332 ق.م فإن ما يقرب من عشرة قرون من الحكم الهليني بعده عجزت عن تحويل سكان وادى النيل إلى جزء من إمبراطورية الروم ، بدليل أن عمرو بن العاص استطاع أن ينتزع مصر بواسطة جيش صغير يقرب من 6000 جندي فقط عام 642 م .

وعرفت مصر عهداً من النمو الإقتصادي في ظل البطالمة والرومان . وترتب عليه تطور خطير طرأ على المجتمع المصري ، وخاصة في نهاية ذلك العصر، إذ بدأت تظهر فيها نبتات واضحة لنظام إقطاعي ذي أشكال خاصة . ومن الملفت للنظر - مع ذلك - إن كلا من حكم البطالمة والرومان والبيزنطيين انتهى مقروناً بالأزمة الإقتصادية والإنهيار السياسي . ويمكن سبب هذا الوضع - في تقديرنا - في أن القوى الإنتاجية لم تكن قد وصلت بعد إلى مستوى كافٍ من النمو يسمح للبلاد بالتخلص من المركزية ، أو إعادة بنائها على مستوى أعلى **(** مثل مركزية الدولة الرأسمالية **)** . وبتعبير آخر ، فقد ظلت القوى الإنتاجية - رغم نموها - حبيسة الإطار الإجتماعي الذي فرضة النمط الآسيوي .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن الطبقة الناهضة التي نمت مع التطور الإقتصادي - الطبقة المرتبطة بالملكية الفردية والعلاقات النقدية - لم تستطع ولم ترد أن تجمع الجماهير الشعبية حولها في حركة تاريخية إيجابية تنقل المجتمع المصري بأسره إلى مرحلة جديدة ، بل ظلت منعزلة عن الجماهير لطبيعة منبعها وتكوينها البيروقراطي أو الأجنبي ، وكلاهما طفيلي .

ولقد أدت هذه الأوضاع الإقتصادية الإجتماعية الخاصة بمصر إلى أن يصطبغ التطور فيها بصبغة خاصة ، وأن تتميز سماته بفوارق أساسية عن بعض ما جرى في أوروبا الغربية عند ظهور الإقطاع بها . وسوف نحاول مناقشة هذه الأمور فيما بعد .

1- طبيعة الغزو الإغريقي الروماني وأهدافه .

أ- المركز التجاري المصري في العصر الهليني :

نعلم أن الإغريق بدأوا يحضرون إلى مصر منذ منتصف القرن الثامن قبل الميلاد ، وقد استعان بسماتيك الأول بالمرتزقة منهم ، لتحرير مصر من النير الآشوري وإعادة توحيدها . وأسس التجار الإغريق مدينة **نقراتيس** في الدلتا في أوائل القرن السابع ق.م . وكانت الهجمات الفارسية على مصر واليونان في القرنين السادس والخامس تقطع طرق التجارة الإغريقية ، مما كان يوحد بين مصالح المدن اليونانية والملوك الصاويين في المقاومة المشتركة ضد الفرس ، ويسهل إقامة الأحلاف بين الطرفين .

ولقد كان مواطنو المدن اليونانية القديمة ملاكاً صغاراً في باديء الأمر . غير أن ظروفاً إقليمية من جهة ، ونظام العبودية الفردية من جهة أخرى ، أوجدت الأسس لنمو الحرف ، والتجارة ، والملاحة البحرية في المنطقة . وبعد أن كان نوع من المساواة البدائية يسود صفوف الإغريق الأحرار ، استطاع البعض أن يزداد غنى بفضل استغلال عمل العبيد على نطاق واسع ، مما جعل من الثروات الفردية العامل الوحيد الذي يحدد مركز المواطنين في الدولة . وتحولت أثينا مثلاً في القرن السادس ق.م إلى مدينة صناعية اشتهرت بجودة منتجاتها من الأسلحة والمنسوجات والحراريات . وأضحى اليونان المركز التجاري الرئيسي في حوض البحر الأبيض ، وبدأ يدخل في منافسة شديدة مع المدن الفينيقية والملوك الفرس الذين فرضوا سيطرتهم عليها . وكان الفينيقيون قد حولوا العمل الحرفي المعتمد على العبيد إلى صناعة يدوية **مانيفاتورة** واسعة في ورش كبيرة تنتج بكميات وفيرة وبتكلفة منخفضة . وقامت الحروب بين الفرس والإغريق للسيطرة على الطرق التجارية في شرقي البحر الأبيض . وفي صيف عام 332 ق.م هزم الإسكندر الفرس وخرّب ميناء طيرة - **صور** التجاري الهام ، ثم أسس ميناء الإسكندرية على الشاطئ المصري في خريف العام نفسه . وكانت خطة القائد المقدوني أن يجعل من هذه المدينة قاعدة لمحاصرة الشرق تجارياً وعسكرياً ، ومنطلقاً للإستيلاء على طرق التبادل مع آسيا .

وترتب على فتوحات الإسكندر واستيلائه على ثروات ملوك الشرق العظيمة - في مصر وفارس والهند - إن تحولت كميات هائلة من المعادن النفيسة والمنتجات إلى سلع يجري تبادلها وتوزيعها في الأسواق . كما اتسعت العلاقات التجارية بين أوروبا والشرق . وأضحت مدينة الإسكندرية المستودع الكبير للعالم القديم ، وعاصمة للفكر الإغريقى . ومن الأمور ذات المغزى أن يكون البطالمة ثم الرومان بعدهم - قد اتخذوها عاصمة سياسية وإداريه لمصر ، إلى أن جاء الفتح العربي فأعاد قادته مركز الحكم قريبا من منف القديمة في جنوب الدلتا - **الفسطاط ثم القطائع** الخ .

وإذ مثل البطالمة مصالح إقتصادية سلعية موجهة نحو التجارة والتبادل النقدي ، فقد حاربوا لوضع أيديهم على المراكز التجارية الأخرى في البحر الأبيض . وكان أقربها إليهم الشاطئ الفينيقي وسوريا الجنوبية وفلسطين التي خضعت للملوك السلوقيين بعد

تقسيم ممتلكات الإسكندر بين ضباطه الكبار . كما شن البطالمة الحروب للإستيلاء على الجزر اليونانية وسواحل بحر ايجه ، بغرض تحطيم المركز التجاري للمدن الإغريقية الكبرى ، والسيطرة على الطرق التجارية التي توصل بين البحرين الأبيض والأحمر من جهة ، والمحيط الهندي من جهة أخرى . وكذلك أرادوا بهذه الحروب التمكن من الحصول على الأخشاب اللبنانية والمعادن السورية التي لا تتوفر في مصر ، ونهب الشعوب السورية للحصول على الأموال التي يدفعون بها رواتب المرتزقة . وفي القرن الثالث ق.م ، كانت الإمبراطورية البطلمية تضم قبرص وبرقة المشهورة حينذاك بغزارة قمحها وجودة خيولها وسوريا **- السيلية** بما فيها فينيقيا وفلسطين .

ونظم الملوك البطالمة الحملات العسكرية والرحلات الإستكشافية إلى جنوب الوادي وشواطئ الجزيرة العربية والهند بهدف فتح الطرق التجارية الجديدة .

لقد كان خط التطور الذي بدأه الإغريق في بلادهم مبنياً على الملكية الفردية الخاصة والإنتاج السلعي . وكان البطالمة - والطبقة الحاكمة الإغريقية المحيطة بهم - أبناء هذا الخط . غير إنه لم يؤت إلا ثماراً قليلة في مصر ، وسرعان ما فقد الملوك البطالمة ممتلكاتهم منطقة بعد أخرى منذ القرن الثاني . وذلك لأن التمزق الداخلي أخذ ينخر في النظام السياسي من جهة ، ولأن نمو روما جعلها مركزاً جديداً في البحر الأبيض من جهة أخرى .

فوقعت مصر تحت الحماية الرومانية الفعلية في بداية القرن الأول ق.م ، إلى أن استولى عليها أغسطس رسمياً عام 30 ق.م بعد انتحار كليوباترا . وفي هذه الفترة كانت العلاقات النقدية متطورة في الجيش الروماني، وإن كانت الضريبة والقروض العينية هي أساس الاقتصاد الروماني (1) . ولكن مجتمع روما كان هو الآخر مجتمعاً عبودياً ومبنياً على الملكية الفردية ، وأصبحت علاقات التبادل فيه أساس إنتاجه ، في نفس الوقت الذي شهدت الإمبراطورية التحلل السريع للمشترك الروماني القديم . وكان التجار الرومان الكبار يحتاجون إلى تأمين الاتصالات البحرية مع شرقي البحر الأبيض ، الأمر الذى وفره الاحتلال الروماني لمصر وسوريا وآسيا الصغرى واليونان . كما ضمن الاستيلاء على مصر وصول كميات هائلة من القمح كان التجار يتولون نقله . وعاد الولاة الرومان في مصر إلى ما بدأه البطالمة ، فقادوا الحملات إلى داخل النوبة وحتى الشواطئ العربية بغية تنمية التجارة الرومانية مع أفريقيا الوسطى واليمن والهند مروراً بالدلتا والإسكندرية . ومنذ منتصف القرن الأول ق.م أصبحت الطرق التجارية في العالم القديم كله تتجه إلى روما . وأفاد من هذا الإزدهار تجار الريف والموانئ الذين أصبحوا يكوّنون الشركات والإتحادات التجارية الضخمة التي اتسعت في القرنين الأول والثاني بعد الميلاد بشكل خاص (2) .

واشترك في هذا النشاط أفراد الطبقة المالكة الإغريقية في مصر ، وخاصة في مدينة الإسكندرية التي كان يصدر منها القمح المفروضة جزيته على سكان وادي النيل .

وترتب على هذا أن اتسع تغلغل العلاقات النقدية وزاد التبادل التجاري ، وخاصة في الدلتا .

غير أن ثورات العبيد كانت قد بدأت تهز أركان الإمبراطورية الرومانية مثل **ثورة سبارتاكوس** عام 74 - 71 ق.م ، كما اضطربت الشعوب المتبربرة المحيطة بحدودها . واندلعت الثورات والإضطرابات في مصر أيضا ً، وأدى اشتداد الفقر لدى المعدمين في روما نفسها ، والمستوى المعيشي المنحط لمئات الألوف من العبيد - إلى التضييق على القدرة الشرائية ، وتعطيل التقدم التقني فالإبطاء من الحركة التجارية العامة . وسادت فترة من الفوضى العسكرية علت فيها يد البيروقراطية الحربية في القرن الثالث الميلادي . فازداد إعتصار الشعوب المقهورة **والمصريون** منها للإنفاق على الجيوش من الرومان والمرتزقة التي تسند عرش الأباطرة ، مما جفف من معين الفائض الذي يمكن أن يكون موضوع التبادل التجاري . كما وقع تضخم نقدي حاد تسبب في إرتفاع هائل في أسعار الحاجيات الأساسية ، الأمر الذي دفع بالمقايضة العينية مرة أخرى إلى الأمام ، فزاد من إنحطاط التجارة .

ونتج عن هذا كله أن التأثير الروماني النقدي والتجاري على الإقتصاد المصري ظل في حدود تطور سطحي وضيق نوعاً . وعندما تم تقسيم الإمبراطورية الرومانية إلى الجزئين الغربي والشرقي في منتصف القرن الرابع الميلادي ، انتقل مركز الجذب التجاري إلى بيزنطة ، أي بحر ايجه ، مرة أخرى . وباتت الطرق التجارية الرئيسية بين العاصمة الرومانية الشرقية وقلب آسيا والهند تمر بعيدة عن مصر والإسكندرية ، فتدهور مركزهما واضمحلت أهميتهما . ثم جاء القرن السادس بالتوسع الفارسي من جهة ، وبإزدهار التجارة في الجزيرة العربية في دولة حمير باليمن من جهة أخرى ، مما أدى الى قطع الخطوط التجارية الموصلة إلى بيزنطة سواء المباشرة منها ، أو المارة بمصر ، وإرتبط هذا كله بالثورات الداخلية ، وبالضغوط السلافية على الحدود البلقانية . ولم ينجم عنه فقط أن ظلت القبضة البيزنطية السياسية ضعيفة إلى أن سقطت مصر في يد العرب ، بل أن النبتات الإقطاعية التي ظهرت في مصر بسبب نمو الملكية الفردية في العهد البيزنطي عجزت عن أن تضرب جذوراً عميقة في العلاقات الإنتاجية المصرية . ويبدو أن الحكم العربي في فجر الإسلام قد عصف بها إلى درجة كبيرة .

ب- إعتصار مصر :

كان المحتلون الفرس في منتصف القرن الخامس ق.م يستخرجون من مصر ما يقرب من 32,000 أردب من القمح . ورفع البطالمة الضريبة العينية المفروضة على المصريين إلى 300,000 أردب . أما الرومان والبيزنطيون فقد وصلوا بالجزية إلى 800,000 أردب سنوياً (3) . وعلاوة على هذا كانت الضريبة النقدية على بعض الأراضي تصل إلى 800,000 جنيه تقريباً في ظل البطالمة ، فوصلت إلى 4,500,000 جنيه في الحكم الروماني وحوالي مليونين في الفترة البيزنطية . وهذا دون ذكر عشرات الضرائب والرسوم ، والأسعار المرتفعة للبضائع التي تحتكر الحكومة إنتاجها أو

تجارتها، وتكاليف **استضافة** الجنود في القرى ، وإجبار الفلاحين على أن يقبلوا في منازلهم الجنود الذين أقطع عليهم الملك أو الوالي أرضاً كراتب مقابل الخدمة العسكرية .

ومنذ عام 30 ق.م زاد من ثقل هذا الإستغلال الفظيع لقوى الشعب المصري - والفلاحين بصفة خاصة - إن الجزية العينية والحصيلة النقدية للضرائب كانت تخرج من مصر إلى روما ، ثم بيزنطة دون أن تعود إلى دائرة التبادل والإستهلاك الداخلية . وكان هذا معناه استنزاف القدرة الإقتصادية المصرية بشكل عام ، وعرقلة تراكم الفائض ، ذلك التراكم الذي لا بد منه لنمو القوى الإنتاجية نمواً يسمح بالإنتقال الحاسم إلى طور إجتماعي جديد . ونرى في هذا الاستنزاف سبباً إضافياً لضعف البوادر الإقطاعية التي تسبب عنها تأثير العلاقات النقدية والتبادل التجاري الهليني على الإقتصاد المصري .

إن العصر الهليني بالنسبة لمصر إذن ، عصر مورس فيه العنف عليها من الخارج بشكل أساسي ، على هيئة الاحتلال الإغريقي فالروماني والبيزنطي . كما يمكن إعتبار حروب البطالمة للسيطرة على تجارة البحر الأبيض من جهة ، والثورات الداخلية ضد الحكم الأجنبي من جهة أخرى ، تبادلاً للعنف بين مصر والخارج . وقد نجم عن هذا العنف بنوعيه أمران متناقضان : أما الأول فهو تطوير الإقتصاد والمجتمع المصري إلى مشارف الإقطاع **دون المرور بالعبودية** ، والأمر الثاني هو عرقلة هذا التطوير عرقلة كبيرة ، وإضعاف جذوره ، وتطويع أشكاله للمناخ الآسيوي العام ، أي المناخ المصري الأساسي . وكانت هذه النتيجة الثانية نوعاً من رد الفعل الدفاعي ، ومن المقاومة التلقائية البسيطة إزاء المحاولة التي تبذل لزراعة جسيمات أجنبية في الحياة المصرية قهراً .

2- تطور التكوين الإقتصادي الإجتماعي المصري .

استطاعت مصر الهلينية - وخاصةً مدينة الإسكندرية - أن تلعب دوراً هاماً في تجارة البحر الأبيض . ولا يعود هذا أساساً إلى القدرة الخاصة لبعض الأقليات الأثنية الإغريقية ، اليهود ، التجار والماليون الرومان ، بقدر ما يعود إلى التطور الذي طرأ على التكوين الإقتصادي الإجتماعي المصري .

أ- نمو القوى الإنتاجية :

إن هذا النمو هو العنصر الأول والمحرك للتطور .

وقد عنى البطالمة والرومان بإدخال التحسينات التقنية ، وخاصة في مجال الزراعة ، بغية الحصول على أكبر عائد ممكن من مصر (4) لزيادة الصادرات . واستهدف البطالمة من هذه العملية بشكل خاص أن يزيدوا من ورود الذهب والفضة مقابل البضائع التي يتاجرون فيها .

وقد شدد خلفاء الإسكندر في مصر القبضة الإدارية على البلاد ، واهتموا بالسيطرة على الأمن الداخلي أى إخضاع الفلاحين لإرادتهم . وأدخلوا نظماً جديدة في الزراعة والري واستصلاح الأراضي . وشجعوا الصناعة (5) بوسائل سنعود إليها فيما بعد . وفي الجملة فقد وقعت تنمية القوى الإنتاجية المصرية بطريقة مقصودة ومخططة نسبياً ، وتحت الإشراف المركزي ، أي في إطار طبيعة التكوين الآسيوي نفسه وباستعمال أساليبه جنباً إلى جنب الأساليب الأخرى **خاصة** منهج النمو التلقائي المنبثق من الملكية الفردية والتجارة النقدية .

وكذلك إستطاع **السلام الروماني** القاهر في مصر أن يوجد فيها ازدهاراً إقتصادياً في أول الأمر ، طالما كانت أسعار القمح المصري ترتفع في الأسواق بشكل مستمر .

ولكن تقديرنا إن الإحتفاظ بالإطارات الآسيوية التي تحرك داخلها حكام مصر الهلينية كان من ضمن الأسباب التي ضيقت على محاولة التطوير نفسها ، وجعلتها عرضة للضعف السريع فيما بعد .

وأدخل النظام البطلمي أهم تطور في الأدوات الزراعية المصرية في ذلك العصر ، ونعني استعمال الحديد . ففي حين أن الأدوات اليدوية المستعملة في زمن الفراعنة كانت خشبية أساساً ، تحولت إلى المعدنية في القرن الثالث ق.م ، فأصبح للمحراث سلاح حديدي ، وكذلك الفأس والمنجل والجاروف والبلطة . وانتشر الحديد أيضاً في صناعة أجزاء من العربة وخاصة العجلات ، فكان هذا بمثابة ثورة تكنولوجية عميقة .

واستعملت الزراعة البطلمية أساليب جديدة في الري ، منها الساقية والطنبور ، بعد أن كان الشادوف هو المستعمل فقط . وانتشرت وسائل متقدمة في البذار ، وظهر النورج . وتبين النقوش إن إنتاج الزيت ، والنبيذ أصبح يتم بواسطة المكابس ذات المحاور ، وأن بعض المطاحن تعمل بفعل المياه .

وبهذه الطرق حصل البطالمة على محصولين بل وأحياناً ثلاثة محاصيل في السنة الواحدة ، معتمدين على الري الصناعي . وأدخلوا زراعة الحمص ، والبازلاء ،والترمس ، والبرسيم ، وأنواعاً جديدة من القمح . كما انتشرت في العهد البطلمي بعض الزراعات التي كانت محدودة من قبل مثل الزيتون ، والخروع ، والعنب ، والثوم والكرنب اليونانيين والتين والسفرجل والرمان ، ثم التفاح والمشمش واللوز بل والفستق في الفترات المتأخرة ، وكذلك الورد ، وأزهار أخرى تُستخرج منها الروائح والأطياب . واستوردت مصر السلالات الجديدة من الأغنام بهدف تحسين الصوف ، ومن الحمير . ويبدو أن الجمل قد بدأ يتأقلم في مصر لأول مرة . وكذلك انتشر النحل وزادت تربية الخنازير . وقدمت الدولة المساعدات لبعض أصحاب المزارع والمستأجرين بإقامة نظام خاص لإقراض البذور (6) .

وفي ظل الرومان استحدثت أنواع متقدمة من السواقي ، ودخلت ماكينة الدرس مصر لأول مرة (7) . واستطاع الإمبراطور **أوريليان** أن يزيد الخبز الموزع على معدمي روما رغيفاً لكل فرد بفضل ارتفاع الإنتاج الزراعي المصري . ويلاحظ هنا أيضاً أن قادة جيش الاحتلال قاموا بتشغيل جنودهم في صيانة شبكة الري المصري ، أي أن جانباً من التقدم الذي أحرزته مصر حينذاك يعود إلى قيام الدولة بالدور الاقتصادي الذى يستلزمه النمط الآسيوي . ولكن الجانب الآخر - وخاصة زراعة العنب والزيتون - يعود إلى الاعتماد على الأساليب المستثمرة للأموال النقدية وإلى استغلال القرية المصرية الخصبة بوسائل أعلى علمياً .

وأدخل الرومان في مصر زراعة القطن والأرز وقصب السكر ، مما ترتب عليه إنخفاض في المساحة المنزرعة قمحاً . وازدادت أهمية الذرة (8) . وصدرت الأوامر للعديد من كبار الموظفين تكلفهم بإستصلاح الأراضي البور المملوكة للتاج الإمبراطورى إلى جانب وظائفهم الأصلية . وكان البطالمة من قبل قد بدأوا يقطعون على محاسيبهم وكبار رجال البلاط أرضاً بوراً أيضاً ، ثم تحولوا في القرن الثاني ق.م. إلى منح الأراضي التي كانت خصبة وهجرها زراعها .

وأما في الميدان الصناعي ، فيبدو أن الإسكندر الأكبر ألغى الإحتكار الحكومي الذي كان منتشراً أيام الفراعنة في معظم الحرف . وكان هذا الموقف يفيد المصالح التجارية اليونانية ، إذ هبطت أسعار المنتجات المصرية في الأسواق الخارجية ، كما أصبح أصحاب الورش الإغريق في الإسكندرية يستطيعون تشغيل العمال المهرة المصريين الذين تحرروا من سيطرة الدولة . ولكن احتياج الخزينة الملكية البطلمية إلى الأموال المتزايدة للصرف على الحروب والمرتزقة دفع بالبطالمة بعد ذلك إلى العودة إلى فرض الاحتكار في العديد من الصناعات الحرفية .

وعلى كل ، فقد نمت في مصر البطلمية صناعة النسيج للقطن والحرير والكتان ، وكذلك الصوف لأقمشة الملابس والستائر والسجاجيد . وكذلك اشتهرت الإسكندرية بالصناعات الغذائية وخاصة الجمبري والفلفل والخل والسمك المملح واللحوم المدخنة والحلويات والورق (9) . وازدهرت فنون صياغة المعادن النفيسة وطرق البرونز ، والروائح العطرية ، وانتشرت الورش على أراضي المعابد ، وفي عزب كبار رجال البلاط ولقد كان الإغريق يميلون في أول الأمر إلى تشغيل العبيد في الصناعات الحرفية ، ولكن أجور العمال المصريين الأحرار كانت أزهد من أن ينافسهم العمل العبودي (10) . وأصبحت المنتجات المصرية مصدراً للتجارة الرابحة .

وقد قفزت صناعة الزجاج المصري في العهد الروماني خاصة بفضل إكتشاف طريقة النفخ . واستمر نمو الصناعة الحرفية في المدن الإغريقية خصوصاً ، مما عاد بالثروات الكبيرة لتجار الإسكندرية بالذات في الفترة الأولى .

وأخيراً ، فيجب أن نذكر التقدم الذي أحرزته العلوم في الإسكندرية ضمن نمو القوى الإنتاجية . ففي ظل البطالمة تقدمت علوم الهندسة والميكانيكا والفلك والجغرافيا ، وتم تقسيم الدائرة إلى 360 درجة . وفي الطب إستطاع العلماء تحديد دور الأعصاب والإستفادة من ملاحظة النبض . وكذلك تقدم الطب العملي في الإسكندرية الرومانية بفضل تشريح الحيوانات وبداية ظهور الأساليب المتخصصة في الجراحة والكلى .

ب- نمو الإقتصاد النقدي والسلعي :

دفع التقدم الذي أحرزته القوى الإنتاجية بأنماط جنينية - كانت موجودة من قبل - إلى التطور والنمو ، ففي مصر الفرعونية كان الإنتاج يتم أساساً للإستهلاك المحلي والإكتفاء الذاتي ، وكانت التبادلات الرئيسية تجرى على حدود البلاد وكمقايضات عينية يستعمل فيها **الرمز** النقدي ، أي لا تتبادل العملة بل تفيد كمقياس خيالي للقيمة . أما في العهد الهليني ، فقد أصبح الإنتاج السلعي - أي الإنتاج الذي يتم بقصد التبادل - يحتل مركزاً واضحاً ، ويصب في المدن الإغريقية وخاصة الإسكندرية ، وتجرى التجارة في المنتجات بمبادلتها بالعملة فعلاً ، وفي هذه الحالة كانت العملة تلعب دور التجسيد للقيمة التبادلية في السلعة .

- **وقد خرج جزء من الإنتاج الزراعي والحرفي من دائرة الإكتفاء الذاتي إلى دورة السوق الداخلي والخارجي .** فتلك المزارع الواسعة التي تخصصت مثلاً في الكروم والزيتون كان لها محصول أكبر من أن يستوعبه استهلاك القرية التي بجانبها . وكان لا بد من أن يتحول النبيذ والزيت إلى سلع توزع في الأسواق الداخلية (وخاصة بالمدن الإغريقية المصرية مثل الإسكندرية ونقراتيس الخ) وتصدر إلى تجار البحر الأبيض . وكذلك الخضروات الجديدة التي دخلت في ذلك العصر كانت تغذي أساساً المدن الإقليمية الكبيرة والإسكندرية .

ومن الناحية الأخرى ، فحرفيو القرى الذين باتوا يصنعون الأسلحة الحديدية للأدوات الزراعية مثلاً لم يكونوا يعتمدون على الخامات الفلزية المستخرجة من منجم صغير قربهم ، بل على مواد نصف مشغولة تستورد من سوريا وغيرها ، ثم يجرى تحويلها في دورة أولى بالورش الكبيرة بالإسكندرية ومراكز الأقاليم قبل أن تباع لهؤلاء الحرفيين الريفيين لكي يجروا عليها الدورة النهائية من التصنيع .

وتنطبق نفس القاعدة على المنسوجات الكتانية والروائح المستخرجة من الأزهار ، وعسل النحل ، وصوف الأغنام ، وحيوانات التسمين . أي أن التقدم الذى أحرزته القوى الإنتاجية زاد من نسبة العمل الفائض إلى العمل الضروري ، وأوجد كميات من الخيرات الخام أو المحولة صناعياً أكبر من قدرة كل قرية على إستهلاكها المباشر . وفي الوقت نفسه ، فقد صاحب قيام الحكم البطلمي ، ثم الروماني والبيزنطي ،

وجود طبقة حاكمة ذات نمط إستهلاكي معتمد على السوق ، وذات نمط تجاري وصناعي ، أي نشاط معتمد على السوق أيضاً ، الخارجية والداخلية . وبهذا توافر الشرطان الضروريان لتحويل جانب من المنتجات إلى سلع ، أى إنتاج أوسع من الاستهلاك المحلي وأسواق قادرة على استيعاب الفائض .

وهنا تجدر الملاحظة أن ذلك التحول السلعي أصاب جزءاً من إنتاج البلاد وليس كله . فإذا كان جزء من القمح يذهب إلى المستهلكين الإغريق في مصر أو يصدر ، فالجانب الأكبر منه كان يستهلك في مكان إنتاجه ، أي في القرية نفسها . ولم تمثل حدائق الكروم والزيتون والإزهار والخضروات الخ ، إلا جزءاً أيضاً من الأراضي الزراعية ، وخاصة تلك التى منح حق الانتفاع بها إلى كبار القوم . أما الأرض المملوكة للتاج ، فكانت أغلبيتها الكبرى تزرع قمحاً ، وهو الغذاء الأساسي للفلاحين . أى أن ذلك التطور للإنتاج السلعي الذى أبرزناه سابقاً لم يلغ الاكتفاء الذاتى الذي بقى أساس الإقتصاد المصري ، وإن أصبحت له حدود ضيقت من مجاله وشموله .

- **واتسعت التجارة الخارجية بشكل أساسي في هذه الفترة ،** وذلك تنفيذاً لخطة البطالمة القائلة بأن المحافظة على إستقلال مصر وسيطرتهم عليها لن تتحقق إلا بتفوقهم التجاري في شرقي البحر الأبيض ، كما سبق الإشارة إليه . ومن الطبيعي أن التجارة الواسعة التي ازدهرت في هذه الفترة كانت تستورد البضائع اللازمة لإستهلاك الطبقة الحاكمة من المحتلين المقدونيين والبلاط الإغريقي والأغنياء من الأثنيات الأجنبية أساساً . ولم تكن تلك التجارة الخارجية تعني بالإحتياجات الأساسية للكادحين المصريين .

وقد توسعت العلاقات التجارية إلى أبعد من المنطقة المحيطة بمصر مباشرةً في القرنين الثاني والأول ق.م ، فقامت تجارة بين مصر والصين في ظل **أسرة ش هان .** واكتشف الربان هيبالوس الرياح الموسمية التي مكنت السفن التجارية البطلمية من الإبحار إلى الهند دون توقف . واتخذت الجزر الواقعة قرب الشاطئ الجنوبي للجزيرة العربية مراكز لتخزين البضائع . وكذلك بات البطالمة يمدون تجارتهم إلى الشاطئ الإفريقي الشرقي لإستجلاب العطارة والبخور والطيب (11) . وكانت السيطرة البطلمية على سوريا وفلسطين - كما قلنا - تأتي لهم بالأخشاب والمعادن والزيت والأقمشة والرقيق ومختلف أنواع الفاكهة والجبن .

وكانت الأسكندرية تصدر بالمقابل القمح والأقمشة الرفيعة المصنوعة من الكتان ، والأواني الزجاجية والألبسطر وغيره من مختلف الأحجار . وكانت مركزاً لتجارة عابرة نشيطة . وكان نظام المقايضة العينية سائداً في العلاقات مع البلاد المتصلة بمصر عن طريق البحر الأحمر ، ولكن استعمال العملة كان أمراً سائداً وعاماً في المبادلات الجارية بالحوض الشرقي للبحر الأبيض . ورغب الملوك البطالمة في المزيد من النقود ، لا ليصرفوا على أسطولهم العظيم وجيشهم المرتزق فقط ، بل لإعتبارهم أكتنازها ضماناً لمركزهم المسيطر أيضاً .

وبعد أن أخمد الرومان لهيب الثورة الشعبية ضد جباتهم في طيبة ، التفتوا هم الآخرون إلى تأمين سبل التجارة الخارجية . فطهروا البحر الأبيض من القراصنة ، ومهدوا طرقاً جديدة توصل إلى شاطئ البحر الأحمر ، واحتلوا ميناء عدن في أوائل القرن الأول الميلادي . فازدهرت التجارة بين مصر والهند ، ولكن اتجاهها وموضوعها تغيراً ، فبعد أن كانت تتم مع الهند الجنوبية لشراء السلع الكمالية ذهباً، أصبحت تستجلب من الهند الشمالية القطن والمواد الخام الأخرى وتسدد ثمنها سلعاً . وفي هذه الفترة كان التجار السكندريون يسيطرون على تلك التجارة ، ومدينتهم المركز الأكبر للتبادل في العالم القديم .

وكان من الطبيعى أن يؤثر هذا النشاط التجاري الخارجي بدوره على الإقتصاد الداخلي . ولذلك إنتشرت في العهد البيزنطي الأسواق السنوية ذات المناسبات الدينية والأسبوعية في القرى المصرية حيث بدأت المنتجات الزراعية تباع نقداً (12) . ونظن أن اليهود لعبوا دوراً كبيراً في تسرب التبادلات التجارية النقدية المنتظمة إلى الريف المصري ، إذ أنهم كانوا أكبر عدداً **مليون فرد** من الإغريق في العهد الروماني ، وأوسع انتشاراً في القرى . كما أن نسبة كبيرة منهم كانت تنتمي إلى طبقات إجتماعية أقرب إلى المنتج المباشر . وقد أشار ماركس إلى دور الوسطاء في تغيير الهيكل الداخلي للإنتاج ، فقال :

" إن التداول البسيط ، الذى هو التبادل البسيط بين السلعة والنقود ... يمكن أن يوجد تاريخياً لأنه - بالدقة - ليس إلا حركة وسيطة بين نقطتين سبق تحديدها من قبل ، ودون أن تكون القيمة التبادلية قد استولت على إنتاج أحد الشعوب في اتساعه كله أو إلى أعماقه . أما إذا تكرر ظهور الوسطاء الذين يدفعون إلى التبادل (اللومبارديون والنورمانديون الخ) ، ونمت علاقة مستمرة يمارس فيها المنتجون تجارة قد نسميها سلبية ، فسوف يأتي الدافع إلى ذلك النشاط التبادلي من الخارج وليس من الهيكل الداخلي للإنتاج . وفي هذه الحالة لن يمكن أن يكون فائض الإنتاج بعد ظاهرة عفوية تقع صدفة ، بل لا بد أن تتكرر بإستمرار . وبهذا الشكل يميل المنتَج (بفتح التاء – المترجم) نفسه إلى الإتجاه نحو التداول ، وإلى إيجاد القيم التبادلية " (13) .

- **وإنتشرت المعاملات النقدية :** وكان الإسكندر قد دفع بها دفعة أولى عظيمة بأن ألقى بالمعادن النفيسة المكتنزة بالقصور الآسيوية في حركة التداول الواسع . ولم يكن من الممكن أن توثق مصر البطلمية علاقاتها الإقتصادية بالعالم اليوناني دون أن تكثر من إستعمال النقود المنتشرة فيه منذ زمن بعيد . وفعلاً وصلت هذه العلاقة إلى درجة أن النقود المصرية التي سكوها تداولت في البحر الأبيض كله .

وكان ملوك العصر الصاوي من قبل قد استعملوا عملات ذهبية أجنبية غالباً لدفع رواتب المرتزقة اليونانيين . وحصل الفرس بعدهم على جزء من جزية مصر نقداً . ولكن مصر ظلت مع ذلك بلد الإقتصاد الطبيعي أساساً . واستمرت كذلك في ظل البطالمة ، إذ كانت الضريبة على الأراضي المنزرعة حبوباً تجبى عيناً ، وكذلك العديد من الضرائب

والرسوم وغيرهما . إلا أن ضرائب أخرى كانت تجبى نقدا ، ومنها تلك المفروضة على مزارع الزيتون والعنب ، وعلى بعض الصناعات الحرفية . ولذلك أقام البطالمة في مختلف الأقاليم والمراكز الإدارية - بل والعديد من القرى - مكاتب مصرفية تجمع بين وظائف خزينة الدولة والبنك ، أي تودع فيها حصيلة الضريبة النقدية ، وتتعامل في الودائع أيضاً . وهكذا وجد نظام مصرفي متشابك يغطي مساحات كبيرة من داخلية البلاد إلى جانب سلسلة الشون الحكومية التي تُخزن فيها حصيلة الضريبة العينية . واعتمدت الإدارة البطلمية أساساً على العناصر الإغريقية للإشراف على تلك المراكز المصرفية أو للبنوك الحكومية واحتفظ الرومان بهذا النظام ، ولكن التعامل النقدي زاد في ظل احتلالهم . ومما يدل عليه أن أفراداً عديدين أقاموا في العهد الروماني بنوكاً خاصة جنباً إلى جنب البنوك الحكومية .

وثمة عامل إضافي ساهم في نشر المعاملات النقدية ، وهو إن البطالمة أدخلوا في مصر نظام تأجير حصيلة الضرائب النقدية ، وهو الذى سمي بنظام **القبالة** في عصر الولاه العرب والإلتزام في العهد العثماني . وكان البطالمة قد نقلوه عن اليونان واعتمدوا عليه ليضمنوا الجباية الكاملة لرسوم معينة . فكانت الضريبة المحددة تعرض في مزاد علني كل عام وترسو على من يتقدم بأعلى عطاء . وكان الملتزمون يخضعون للرقابة الحكومية المحكمة حفاظاً على مصالح التاج . أما أغلب الضرائب العينية - وخاصةً على الأراضي المنزرعة غلالاً - فكانت تجمع بواسطة الجباه الحكوميين مباشرةً وتودع في الشون الحكومية .

وبهذا الشكل تمكن البطالمة من جمع أموال عظيمة سائلة ، فأصبحوا مصرفيى **- بنكير** العالم القديم كله .

ورغم أن الرومان لجؤا إلى أساليب أخرى لجمع الضرائب - خاصة المباشرة منها - إلا أن نظمهم هي الأخرى شجعت انتشار التعاملات النقدية . ومنها أنهم وضعوا تعريفة للضريبة العقارية تختلف مع نوع المحصول المزروع ، وخيروا المزارعين بين تسديد الضريبة عيناً أو نقداً . وكذلك نجدهم في بداية عهدهم يلغون الاحتكار الحكومي الذى كان البطالمة قد فرضوه على أغلب أنواع التجارة الداخلية ، ويرفعون الحواجز الجمركية بالنسبة للتعامل مع روما ، مما فتح السوق الداخلي المصري أمام أصحاب الأراضي **/ الأواسي** والتجار وأصحاب الورش الصناعية والمقاولين من الإغريق والرومان خاصة .

وفي ظل الحكم الروماني نجد عدداً من هؤلاء المستثمرين يؤسسون معاً شركات تقوم بتشغيل الورش اليدوية الواسعة . ويعمل في بعضها العبيد أحياناً قليلة ، وعمال أحرار في معظم الأحوال (15) . وكذلك نفذ الحكام الرومان كثيراً من أعمال الري واستصلاح الأراضي عن طريق المقاولين الذين يستأجرون عمالاً . ويبدو أن السخرة لم تلعب دوراً هاماً في مثل هذه الأحوال . كما أن أفراداً من الطبقة الحاكمة منحوا أراضي بور بشرط استزراعها ، الأمر الذي كان يتم بالعمل المأجور . وإذا كان العمال القليلون في المجتمع الفرعوني يتلقون راتباً عينياً ، فنجد عددهم قد زاد وأجورهم

أصبحت نقدية في ظل الحكم الروماني . ونلاحظ أن الرومان خففوا من القيود التي كانت تربط الحرفي بإقليمه ، فأصبح تنقله من مدينة إلى أخرى أسهل . كما أن الأزمات النقدية الشديدة التي وقعت في ذلك العهد أثرت على الأجور الإسمية للعمال فأخذت ترتفع (16) .

ولعب المرابون في العهد الروماني دوراً كبيراً في نشر التعامل النقدي أيضاً . وكان يتولى هذا العمل في الدلتا بعض الموظفين الكبار ومساعدوهم . أما الصعيد فيبدو أن الماليين الرومان كانوا قليلين فيه .

وإقترن انتشار المعاملات النقدية بظهور الأزمات المرتبطة بالنقود . ففي ظل البطالة هبطت قيمة العملة المصرية إلى الربع عام 130 ق.م ، كما حدثت سلسلة من الأزمات في العهدين الروماني والبيزنطي خلال الربع الأخير للقرن الثالث الميلادي ، القرن الرابع ، منتصف القرن السادس ، وذلك لأن الحكام لجأوا إلى تزييف النقود وخفضوا وزن الذهب فيها سراً . وأصابت هذه الأزمات أصحاب البنوك الخاصة ، فعادت مصر القهقرى في الإقتصاد الطبيعي إلى درجة كبيرة ، أي إلى المقايضة العينية القديمة . كما انكمشت الحركة التجارية والمصرفية والصناعية في الإسكندرية ومدن الأقاليم الرئيسية . وكانت هذه الظاهرة بارزة قبل الفتح الإسلامي بشكل خاص . ومع ذلك فقد بقيت للتعامل النقدى جذور قوية لاحظها الفاتحون العرب في منتصف القرن السابع (17) .

ولابد من أن نلاحظ هنا أن إنتشار التعامل النقدي لا يعني بالضرورة ظهور النظام الرأسمالي طالما لم تصبح قوة العمل نفسها سلعة كمميزة أساسية في الإقتصاد ، ويقول ماركس في هذا الصدد :

" **إن مجرد وجود الثروة النقدية** ، بل وحتى سيطرتها على شيء من مركز السيادة ، لا يكفي لأن **ينجم الرأسمال عن هذا التحلل (18)** . ولو كان هذا واقعاً ، لكانت روما وبيزنطة ، قد ختمتا تاريخهما بالعمل الحر ورأس المال . فهناك ارتبط أيضاً تحلل العلاقات القديمة للملكية بتطور الثروة النقدية ، والزراعة الخ . ومع ذلك فالواقع أن نتيجة هذا التحلل لم تكن الصناعة بل سيادة الريف على المدينة " (19) .

- **واتسعت الحيازة الفردية للأرض** على أسس أرسخ من المحاولات المتكررة السابقة . إذ كان يسندها هذه المرة وجود فائض عمل أكبر من ذي قبل بفضل نمو القوى الإنتاجية . كما أن اتساع التجارة الخارجية وتطور الداخلية عن الأطوار الجنينية كانا يقدمان إمكانيات أوسع لكي يستولي الأفراد على الفائض بغية مبادلته . وأخيراً ، فان انتشار استعمال النقود قدم فرصة لتحويل ناتج المبادلة لا إلى بضائع تتلف عندما تخزن مدة طويلة بل إلى ثروات معدنية تتحمل التخزين الطويل ويمكن أن يلقى بها في حركة التداول مرة ثانية في أية لحظة .

وتثبت البرديات أن المنازل وبساتين الكروم والفاكهة كانت فى حيازة للأفراد منذ الفترة البطلمية الأولى . وكذلك كانت توجد بعض المساحات من الأراضي المزروعة غلالاً في

مصر العليا التي كانت تباع وتشترى وترهن وتوهب للأقارب دون قيود . والأغلب أن هذه الأوضاع كانت تركة للعهد الصاوي ولفترة الإحتلال الفارسي الذي سبق فتح الإسكندر . غير أن البطالمة شجعوا الحيازة الفردية للأرض ، إذ باعوا أرضاً حكومية بوراً لكبار الموظفين ورجال البلاط بشرط استزراعها عنباً وزيتوناً ، وبمقتضى عقود ايجار طويلة أو عقود وراثية . وكان هدفهم من ذلك ايجاد طبقة تضمن أملاكها وولاءها للتاج وكفاءة خدماتها له . وفي الوقت نفسه كان يحق للدولة مصادرة تلك الأرض إذا أهمل صاحبها زراعتها واستغلالها (20) . فملكية الرقبة كانت تظل للدولة ، أي أن تلك الملكية كانت باقية في إطار النمط الآسيوي . ولكن النتيجة على أي حال كانت أن العديد من التجار الأغنياء الإغريق والأجانب غيرهم أشتروا أرضاً لزراعتها زراعة سلعية ولتسمين حيوان الذبيح عليها ، وتربية نحل العسل . وبهذا الشكل تم إستصلاح مساحات كبيرة في منطقة الفيوم بشكل خاص . وكانت الدولة تقدم القروض لشراء البذور والصرف على العمالة .

وعلاوة على ذلك ، فقد منح البطالمة أيضاً حق الإنتفاع الفردي بالأرض لعدد ضخم من الجنود المرتزقة ، وخاصة الإغريق . وكان هدفهم من ذلك أن يكونوا مستعمرات عسكرية في داخلية البلاد تثبت أقدام المرتزقة فيها ، وتضمن المحافظة على السيطرة البطلمية . وكانت هذه الحيازات الزراعية تنتقل للورثة بشرط أدائهم الخدمة العسكرية للدولة التي كانت في الوقت نفسه تمارس سلطتها في مراجعة حقوق هؤلاء الورثة وقدرتهم على احلالهم محل المتوفي في استثمار الحيازة . فكانت الأرض توضع تحت الحراسة إلى أن تحسم الدولة موقفها منهم (21) .

أما الجنود المصريون الذين خدموا في الفيالق المساعدة للجيش البطلمي ، فقد تمتعوا أيضا بإمتياز الحصول على حيازات زراعية فردية ، وإن كانت المساحة في هذه الحالة أقل من تلك التي كانت تمنح للمرتزقة الأجانب . غير أن العملية ذاتها كانت بداية لإخراج بعض المزارعين المصريين الصغار من نطاق المشترك القروي ، وتحويلهم إلى منتجين فرديين تعاملهم الدولة كأفراد لا كجزئيات نكرة من مجموع مستعبد .

والملاحظ أن الذين حصلوا على حق الإنتفاع بالأراضي الواسعة - هم وورثتهم - كانوا من الإغريق والمحاسيب والمرتزقة الأجانب وكبار الموظفين الرومان بعد ذلك . ويبدو أنهم حصلوا من الدولة في الوقت نفسه على **السلطات الإدارية** على أراضيهم ، الأمر الذي تحول بعد ذلك إلى النبتات الأولى للإقطاع في أواخر الحكم البيزنطي .ومع ذلك ، ففي العهد البطلمي وبعده ، لم يكن المالك الكبير سيداً على أرضه ومن عليها من الفلاحين . فلم يكن يحق له القضاء بينهم . كما أن الأرض كانت تعود شرعاً إلى الدولة عند وفاته (22) ، وكانت تسمى الأرض التي يتخلى المالك عن إدارتها لا **رقبتها** لغيره . وكانت ضياع المعابد تنتمي إلى هذا النوع ، برغم أن البطالمة تولوا إدارتها عن طريق موظفين خاصين . وعلى أي حال ، فكانت الدولة تتلقى من هؤلاء المنتفعين الفرديين كباراً وصغاراً ريعاً سنوياً عن تلك الأرض ، مما كان يثبت باستمرار حق الدولة في الولاية على الأرض الزراعية كلها .

وقد وصل بعض كبار المنتفعين بالأرض إلى حالة عجيبة من الثراء الواسع . فهذا **أبولونيوس** وزير المالية لبطليموس الثاني حوالي 250 ق.م يزرع أرضاً واسعة في الفيوم حيث يحيط نفسه بخدم وحشم لا يحصى عددهم ، ومنهم الأطباء الخصوصيون وعازفو القيثارة والراقصون ، غير الفلاحين والعبيد . وهو يملك في الوقت نفسه شركات للنقل البحري والشركات الزراعية والتجارية ، فيسكن مديروها في قصره ومعهم كتبتهم ومحاسبوهم وموظفوهم الآخرون (23) .

وازداد عدد أمثال هؤلاء مع مرور الزمن في هذه الفترة ، واشتدت نزعتهم إلى الملكية الفردية الكاملة . وتفكك أمام ضغطهم نظام الاقتصاد الحكومي الذي بناه البطالمة والذي سيرد ذكره فيما بعد . فقدم الملوك تنازلات متتالية في اتجاه تحرير المبادرة الفردية من رقابة الدولة وقبضتها .

إن الطبقة الحاكمة والمالكة الإغريقية والأجنبية لم تكن من الكادحين المنتجين ، فلم تكن مصلحتها تنطبق مع التقدم العام لوادي النيل . فاعتصارها المتزايد للشعب المصري ، وانهيار المالية البطلمية بسبب كثرة الحروب المكلفة والثورات الداخلية **هذا كله** أدى إلى أن الركود بدأ يخيم على الزراعة . وتحولت أراضي خصبة واسعة إلى مساحات بور وجافة هجرها فلاحوها والمنتفعون بها . فلما جاء الرومان ، أعلنت إدارتهم أن الأرض المزروعة والخصبة ملك الإمبراطور الخاص الذى استولى عليها . ثم بدأ يمنح حق الإنتفاع بتلك الحيازات القابلة للزراعة والمهجورة لآلاف من الموظفين الكبار وأصحاب الأموال والتجار من الإغريق والرومان . واندفعت مرة أخرى عجلة التطور ، فعادت العزب الكبيرة إلى الظهور ، تعتمد على الوسائل الحديثة والعملية للزراعة (24) . وهكذا تم تطور تاريخي مرة أخرى شبيه بالسابق ، وإن كان على مستوى أعلى بسبب التقدم العام للقوى الإنتاجية .

وقد احتفظ الرومان أيضاً بنظام الضريبة العينية على الأراضى المزروعة قمحاً لكي يجمعوا منها الجزية السنوية الضخمة التي يتم بفضلها توزيع الخبز على معدمي مدينة روما . وكان هذا من العوامل المعرقلة لتطور الإقتصاد المصري نحو الطبيعة السلعية الشاملة .

ومع ذلك فنجد التجار والماليين الإغريق والرومان في الإسكندرية يستغلون تصاعد أسعار القمح، فيضارب بعضهم بها ، ويشتغل البعض الآخر باستئجار الأراضي وايجارها من الباطن بشرط زراعتها غلة . وكانت الدولة تقدم لهم التسهيلات المختلفة (25) . وكان هذا معناه إدخال الأرض نفسها في دائرة سوق السلع بصورة من الصور .

وترتب على السياسة الرومانية في مجال الاقتصاد إن اتسع الإنتفاع الفردي بالأرض ، ثم الملكية الفردية لها ، إتساعاً كبيراً منذ أوائل العهد البيزنطي . ويلاحظ المؤرخون أن ذكر الأرض المملوكة للتاج أخذ يختفي بسرعة من السجلات المصرية في تلك الفترة ، مما يدل على تحولها إلى الحيازة الخاصة في القرنين الثالث والرابع الميلاديين (26) .

- **الطبقة المالكة الحاكمة : مغامرون وأفاقون .** يصور العديد من المفكرين الغربيين **-** بل وبعض المثقفين المصريين **-** الحكم الإغريقي الروماني في مصر على أنه عهد النور الفكري . ويلقون أضواء رومانسية على حكامه بتصويرهم كفلاسفة يحلقون فوق الماديات . ويتعرض الكثير من المؤرخين لفتوحات الإسكندر باعتبارها استهدفت توحيد الشعوب تحت ظلال الفكر الإغريقي الرفيع . ويبدون أسفهم وتحسرهم على إن الذي أنتصر في نهاية الأمر لم يكن هذا الفكر بل (التأثيرات المؤذية والضارة للمحيط الشرقي) **(** كذا ! **)** (27) .

وإذا كانت حقيقة أن الإسكندرية كانت مركزاً للثقافة والفلسفة والعلوم في هذه الفترة ، فإنها كانت أقرب إلى مركز جذب لجمهرة هائلة من المهاجرين والطريدين والمنفيين الذين انتزعتهم الإضطرابات السياسية والحروب الأهلية والأزمات الإقتصادية من أوطانهم ، وألقت بهم أسراباً على أرض مصر بحثاً عن المعيشة بأية وسيلة . وكان الجيش البطلمي ثم الروماني يقدم لبعضهم فرصة الإرتزاق والأقتيات المتطفل على الفلاحين . كما أن التجارة والمضاربة بالمال والإشتغال بالربا الفاحش ، والإلتزام بتحصيل الضرائب ، واستغلال الإحتكارات الحكومية الصناعية والتجارية الخ .. هذه جميعاً كانت تقدم للبعض الآخر إمكانية جمع الثروة بقهر الكادحين واعتصارهم إلى آخر قطرة دم في عروقهم . فنرى هؤلاء الأجانب قطعاناً مفترسة تحط رحالها على الوادي وتمارس نشاطاً محموماً طماعاً مستغلة التراث الإغريقي باستقلال المدن في التخلص من القيود ورفض أي مبدأ سامٍ سوى مثل أعلى واحد هو اقتناء الثروة بأسرع ما يمكن .

وكون هؤلاء الطبقة الممتازة ، المعفاه من أغلب الضرائب ، والتي تتمتع بحق المواطنية . في حين أن المصريين أنفسهم لم يكونوا مواطنين بل **مستسلمين** ليست لهم أي حقوق . وكانت تلك الطبقة الحاكمة المالكة تتركز في المدن الإغريقية مثل ارسينوى بالفيوم وهيرمابوليس واكسيرينخوس ونوقراتيس وبتوليمايس ، وخاصة الإسكندرية ، حيث تعيش منعزلة عن سائر سكان مصر ، وتتكلم لغة غير لغتهم ، وتعبد غير ما يعبدون ، وتتباهى بتقاليد يرى فيها المصريون نجاسة وانحطاطاً . فكانت هذه كلها عوامل زادت من عمق الهوة الفاصلة بين الحكام والمحكومين ، بين الدولة كجهاز قاهر والفلاحين المقهورين . وجعلت مصر تتخلص في الفترة الأخيرة من معظم ذلك التأثير الهليني الذي مورس عليها عشرة قرون دون أن يتعدى سطحها كثيراً .

جـ- نبتات لتكوين إقطاعي :

لقد تلاقى نمو الإنتاج السلعي والعلاقات النقدية التي ألقى أسسها حكم البطالمة ، مع الهيكل الإقتصادي الإجتماعي الذي أتى به الرومان والمبني على وجود ملكية الارض بصورة مزدوجة **(** الملكية المشتركة للدولة أو المدينة مع الملكية الفردية للمواطن الروماني **)** . ووقع هذا التلاقي على أرض مصر ذات التكوين الإقتصادي

الإجتماعي الآسيوي ، فنتج عنه ظهور النبتات الأولى للإقطاع من نوع خاص ، **نراه إقطاعاً بيروقراطياً .**

ولم تتم هذه العملية بانتقال فجائي حاسم ، ولا بتطور منتظم سلس مترابط الحلقات ، بل من خلال عملية تاريخية حية تشكلها ضغوط اجتماعية وسياسية متناقضة وعلى مستويات مختلفة . فتحدث في مسار تلك العملية الأخذ والعطاء بين تلك القوى ، والتقدم والتأخر ، والإنعراج للتطور في إتجاهات متباينة .

فسبقت الإشارة إلى الأراضي التي كانت تقطع لكبار رجال الدولة والقادة العسكريين والجنود من المرتزقة الأجانب والمصريين في ظل البطالمة . وكانت الدولة تملك رقبة هذه الأرض - كما تملك مصر بأجمعها ومن عليها - من الناحية النظرية أو الشرعية . ولكن القوى النازعة إلى الملكية الفردية - وقد أشتد عودها كما رأينا - نجحت شيئاً فشيئاً في تحقيق خطوة مهمة ، وهى أن تؤول تلك الإقطاعات إلى الإبن الأكبر عند وفاة رب الأسرة . وهكذا أصبح الإنتفاع بالأرض وراثياً مع مرور الوقت ، واكتسب مظهر الامتلاك الخاص دون أن يعترف البطالمة بانتقال ملكية الرقبة إلى المنتفعين بها (28). وكان هذا أيضاً مصير أراضي المعابد الواسعة . ومع ذلك ففي نهاية العهد البطلمي كانت أرض التاج ما زالت تصل إلى نصف المساحة المزروعة .

ثم جاء الحكم الروماني . فاعتبر الإمبراطور مصر ملكاً خاصاً بشخصه ، لا جزءاً من الإمبراطورية الرومانية . ووضع يده على أرض التاج البطلمي السابقة . وأوقف الرومان لفترة منح الأرض للعسكريين والجنود . ولكنهم إعترفوا بالملكية الخاصة للأراضي التي كانت في أيدي الأفراد عند حضورهم ، وشجعوا إنتشار هذه الملكية بين صفوف الطبقة الحاكمة من الإغريق ، باعتبارها ضماناً على قدرة أصحابها على اضطلاعهم بمسؤولية إدارة البلاد وجباية ما تطلبه روما من ضرائب وجزية سنوية . وتمكن بعض أصحاب الإقطاعات من توسيع الرقعة الزراعية التي يملكونها بتقديم الرشاوي لكبار الموظفين الرومان وبالإفلات من مختلف القوانين واللوائح ، وبتطويع التقاليد والعلاقات الشخصية لمصلحتهم . كما أنهم استفادوا من عودة السياسة الرومانية إلى بيع أراضي التاج للمواطنين الرومان في القرن الثالث الميلادي . وعندما قرر الرومان تحويل اللغة الرسمية من الإغريقية إلى اللاتينية في مصر **عام 296 م** كان من الطبيعي أن يتسع معه تطبيق الفكر القانوني الروماني الذي يعترف بالملكية الفردية للأرض ، مما أعطى أصحابها في مصر مركزاً أقوى .

وقام الإمبراطور سفروس 193 م – 211 م بسلسلة من الإصلاحات القانونية والإدارية تعتبر تنازلات هامة لملاك الأراضي الكبار . منها الإعتراف بحقوق المواطنية الرومانية للأثنيات الأجنبية التي ينتمون إليها **- ما عدا المصريين -** مما كان يعطيهم الحق الشرعي لملكية الأرض . ومنها أنه منح سكان المدن الإغريقية حق انتخاب مجلس شيوخ يتولى شؤونها ، أي نوع من الحكم الذاتي لكل مدينة ، وهو الأمر الذى أصاب مركزية الحكم والدولة وأضعفها . وأصبحت المناطق الريفية المحيطة بالمدن الإغريقية

في مصر تابعة لسيطرة تلك المجالس من الناحيتين الإدارية والمالية بل والدينية أيضاً إلى درجة كبيرة .

وزادت الملكية الفردية للأراضي الزراعية في الريف رسوخاً، إذ لم تعد تدفع إلا الضريبة العقارية - دون الريع - علامة على أنها آتت أصلاً كمنحة من الدولة . ولكن هذه الأرض باتت تتوارث وتدار في حرية تامة (29) . ألا أن أصحابها لا يقيمون في الريف على أراضيهم ، بل في المدن الإقليمية الكبيرة ، وفي الإسكندرية بشكل خاص : إنهم ملاك غائبون متطفلون ، كما كان كبار المنتفعين في العصور الفرعونية السابقة . وكأن النمط الآسيوي الأصيل ختم علاقاتهم بالأرض بطابعه ، فجعلها مختلفة جد الإختلاف عن التقليد الروماني المعروف ، وهو أن يعيش المواطن الروماني أساساً وسط مزرعته وعبيده .

ثم قدم الإمبراطور ديوقليديانوس **286م – 305 م** تنازلات جديدة . وأنزل ضربات أخرى بالهيكل الإداري للنمط الآسيوي ، إذ ألغى التقسيم المصري التقليدي إلى أقاليم ، وأوجد تقسيماً إدارياً ذا دوائر أوسع هى الإبرشيات . وفصل بين السلطات الإدارية والعسكرية .

وفي هذه الفترة قوى ساعد كبار الملاك إلى درجة أن اعترف الحكم الروماني لهم **بحق الجباية الذاتية** ، أي أن يجمعوا الضرائب المستحقة عليهم وعلى فلاحيهم بأنفسهم ، ويسلموا حصيلتها لكبار المديرين الماليين في الحكومة مباشرة دون المرور برقابة الجباه المحليين الكثيري العدد . وحينذاك - وخاصة منذ القرن الرابع الميلادي - نمت ظاهرة جديدة هي نظام **الحماية** أو الوصاية . إذ كان الفلاحون الأحرار الذين يزرعون الأرض الملكية يتنازلون عنها للمالك الكبير مقابل حمايتهم من الجباه المحليين ، فيصبحون عملاء أو **موالي (*)** لذلك المالك الذي يلقب بالسيد **الحامي** ، والذي يأخذ على عاتقه بالمقابل مسئولية دفع الضرائب . وتحول الفلاح إلى مستأجر مربوط بالأرض التي آلت إلى غيره، وشبيه بالقن الإقطاعي (30) .

بل هناك أكثر من هذا . فالدين المركزي أو دين الدولة ليس فقط في هذه الحالة مجرد انعكاس للأوضاع الإقتصادية الإجتماعية ، بل يصبح مؤسسة ذات فكرية سائدة متغلغلة حتى الأعماق ،

وقد حاول الأباطرة البيزنطيون مقاومة نظام الحماية الذي كان يسرب أراضى التاج إلى خارج أيادي الدولة ، ويبعد الفلاحين عن السيطرة الحكومية . فصدرت القوانين في عامي360 م و 416م التي تعاقب الحماه والفلاحين أيضاً لإنفصالهم عن المشترك القروي . وفي عام 415م صدر قانون يعترف بواقع الحماية فيما يتعلق بآثارها الماضية ويمنع تكرارها في المستقبل . ولكن هذه القوانين لم تفد إلا في جعل التطور أبطأ بعض الشيء ، ولم تمنعه تماماً .

(*) استعملنا هذا اللفظ العربي للدلالة على كلمة Client (وإن كان نظام الموالي القبلي في الجزيرة العربية في ذلك الوقت لم يطابق ما جرى في مصر بالضبط .

وفيما بين 460 م و 470 م أصبح كبار الملاك أنفسهم هم حكام الأقاليم ورؤوس الدوائر الفرعية . وباتوا مكلفين أيضاً بجباية الضرائب المستحقة على الفلاحين الأحرار الذين يزرعون الأراضي المحيطة بالمدن (31) . وفي القرن السادس الميلادي أصبح لملاك الضيع الكبيرة جيوش خاصة من المرتزقة **بعضهم من أصل جرماني** ، ومحاكم وسجون تابعة لهم ، وشبكات للبريد ومحطات للخيل اللازمة له ، ومستشفيات ومصارف وأساطيل من المراكب النيلية . ويعمل لديهم رهط كبير من الموظفين والكتبة والمحاسبين ، ويبسطون حمايتهم على أديرة كاملة ويوقفون عليها الأموال والعقارات ويخضع لهم الفلاحون الموالي المرتبطون بالأرض والذين لا يستطيعون مبارحتها . وهكذا شكل أصحاب الأراضي الكبيرة **نبالة** تتمتع باستقلال كبير عن السلطة السياسية البيزنطية ، وتسيطر على الفلاحين الذين اقتربت تبعيتهم لها من نظام القنانة .

ولكن هناك فوارق بين بذور هذا الإقطاع والإقطاع الأوروبي . **الأول** أن تلك النبالة الإقطاعية المصرية كانت من أصل بيروقراطي في معظمها ، وظلت أيضاً تمارس وظائف إدارية كبيرة لدى فروع الدولة البيزنطية حتى آخر مراحلها . **والفرق الثاني** إن ممتلكات أفرادها كانت تتكون من أراض متناثرة في شتى أنحاء البلاد ، ولا تشكل معاً منطقة واحدة أو إقليماً واحداً . **والفرق الثالث** إن أصحابها ملاك متغيبون يعيشون في المدن لا على أراضيهم ، ويمارسون استغلالهم للفلاحين بواسطة هيئات بيروقراطية تابعة لهم . أي يشكلون صورة مصغرة للامبراطورية البيروقراطية التي هم جزء منها . وأغلبيتهم الساحقة من الاغريق أو المتأغرقين المعزولين عن الشعب المصري انعزالا كاملا (32) . **والفرق الرابع** أن هناك جيشا حكوميا يتبع الامبراطور من خلال الحكام (دوقات) للولايات المصرية الاربع . وأن هذا الجيش له معسكرات في جميع الانحاء ويتولى مهمة مزدوجة هي حماية البلاد من الغزو الخارجي وفرض السلام الداخلى ، أي ضمان جباية الضرائب وحماية أصحاب الاراضي الكبار من ثورات الفلاحين عند استفحالها . وكذلك تكون مهمة ذلك الجيش المركزي أن يمنع هؤلاء الاقطاعيين من أن يتحولوا إلى أفراد مستقلين عن التاج البيزنطي استقلالا تاما ، وأن يبقيهم جزءا لا يتجزءا من الهيكل الحاكم البيروقراطى للامبراطورية البيزنطية .

وعليه ، يمكن أن نسمي هذا الإقطاع **إقطاعاً بيروقراطياً** . ونلاحظ أنه يحمل سمات هى إنعكاس التأثير **الآسيوي** على التطور الإقتصادي والإجتماعي المصري في هذه الفترة .

وقد جاءت الإصلاحات الإدارية التي أجراها الإمبراطور جستينيان 554 م معترفة بالأمر الواقع ومسجلة له . فقسمت مصر إلى 4 ولايات متساوية المراكز تقريباً ، لكل ولاية حاكم يتبع الإمبراطور مباشرة ومستقل عن الحاكم جاره . فقضت هذه الإجراءات على المركزية المصرية التقليدية تماماً ، وأصابت الهيكل السياسي والعسكري المصري بالضعف الشديد ... وفتحت الطريق واسعاً أمام الغزوات الفارسية في أوائل القرن السابع 616 م – 629 م ثم أمام الفتح العربي 641 م .

وهنا يجدر بنا أن نبدي ملاحظتين :

- **الملاحظة الاولى :** إن ذلك النمط الجديد للعلاقات الإجتماعية **-** الإقطاع البيروقراطي **-** لم يكن قد وصل بعد إلى الشمول والسيادة في مصر البيزنطية عندما فتحها عمرو بن العاص . ولذلك اعتبرنا الظاهرة التي وصفناها باقتضاب ، **نبتات** للإقطاع فقط . ونعتقد أن هناك من الأدلة ما يثبت أن النمط الآسيوي كان لا يزال هو السائد والأساسي في المجتمع المصري في العصر الهليني ، رغم التطور الذى جرى فيه .

- **والملاحظة الثانية :** إن التطور الذي وقع في التكوين الإقتصادي الإجتماعي المصري في العصر الهليني يدحض تماماً نظرية **كارل فيتفوجل** عن **الطغيان الشرقي** ، والقائلة بالثبات الأبدي للنمط الآسيوي . وإذا كانت مصر تنتقل إلى مشارف النظام الإقطاعي في القرن السابع ، فقد حدث هذا الإنتقال **دون المرور بالنظام العبودي .** ويثبت هذا بدوره أن مجتمعاً ما **- والمثال هنا يتعلق بمصر -** يستطيع أن يتخطى مراحل معينة من التطور أو يقفز عبرها ، وأنه ليس شرطاً حتمياً أن تمر جميع المجتمعات دون استثناء بذلك التسلسل التاريخي الخماسي للتطور الذي عرفته أوروبا الغربية **(** المشاعية فالعبودية ثم الإقطاع فالرأسمالية والإشتراكية **)** .

د- التدهور الختامي :

من المعروف أن النظام الإقطاعي ساد أوروبا الغربية نتيجة الإنتصارات الساحقة التي أحرزتها القبائل البربرية وخاصة الجرمانية على الإمبراطورية الرومانية . وكانت تلك القبائل حينذاك في أوج قوتها في حين أن الأزمات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية كانت تمزق النظام العبودي الروماني .

أما بوادر النظام الإقطاعي البيروقراطي في مصر ، فهى تظهر في نهاية السيطرة البيزنطية ، وعندما يصيب الضعف والإنهيار والضمور الإقتصاد المصري كله ، بما فيه **-** بل وخاصة **-** أقسامه السلعية والنقدية الحاكمة .

ولا تبدأ تلك الطبقة الجديدة في الظهور وهي تزداد قوةً واندفاعاً ، أي في اتجاه تاريخي صاعد ، بل تنبت وهي في حالة شديدة من الهزال ، ولا تقوى على الإستمرار في البقاء إلا لوجود الجيش المحتل والقاهر للفلاحين . أضف إلى ذلك أن

هؤلاء الفلاحين أنفسهم عجزوا عن قلب النظام رغم نضالاتهم ، الأمر الذى وفر للطبقة الحاكمة الجديدة مناخاً مناسباً خاصاً . وكان هناك أوضاعاً معينة في مصر معكوسة بالنسبة لأوروبا الغربية ... وفي تقديرنا إن هذا يرجع إلى أن الهيكل العام المصري - المبني على النمط الآسيوي - أعطى للتناقض بين القوى الإنتاجية وعلاقات الإنتاج تلك السمات الخاصة التي يلحظها الدارس لهذا العصر التاريخي الهام . وهي سمات تضرب جذورها في العصر الفرعوني الأسبق . وأقصد أن ذلك التناقض عبر عن نفسه في مصر في التناقض بين قوى التوحيد المركزية - وهى الضمان الأساسي للإنتاج بسبب انخفاض القوى الإنتاجية - وبين قوى التمزق المعبرة عن النزعة إلى الملكية الفردية ، وهي القوى الوحيدة في الوقت نفسه القادرة على رفع القوى الإنتاجية إلى مستوى أعلى في ذلك الوقت .

فقد قام النظام البطلمي بعد أن شهد الإقتصاد المصري فترة طويلة من الإنحطاط ، لأن السيطرة الفارسية على مصر ، وقيام الإمارات المستقلة بعضها عن بعض ، تسبباً في إهمال الشبكة الصناعية للري ، وفي وقوع التجارة الخارجية في أيدي الأجانب من الإغريق والفينيقيين ، وفي احتكار الكهانة للصناعة الحرفية المصرية .

وبعد أن ازدهر النشاط الإقتصادي في مصر البطلمية حتى بداية القرن الثاني ق.م ، حدث أن هبط مركز مصر التجاري كما ذكرنا ، مما أضعف مقاومتها أمام الغزوات السورية 16 – 168 ق.م وفتح المجال للمنازعات الشديدة بين أفراد الأسرة المالكة ، وكذلك بين أجنحة الطبقة الحاكمة ، وأوقع البلاد تحت الوصاية الرومانية .

وفي السنوات القليلة التي سبقت إنتحار كليوباترا والإحتلال الروماني لمصر ، كانت التجارة الخارجية والداخلية قد أصابها الركود ، ونظام الري في حالة انهيار (126) (33) ، ونشاط الصناعات التي تحتكرها الحكومة كاد أن يتوقف . وتحولت مناجم الذهب في النوبة مثلاً إلى ليمان للمجرمين والمعارضين السياسيين ، وأصبح إنتاج هذه المناجم تافهاً (34) . وكانت قبضة الحكومة المركزية بالإسكندرية على البلاد قد ضعفت إلى درجة أن منطقة طيبة اقتربت من الاستقلال عنها في بعض الأحيان .

ودفعت السياسة الرومانية الإقتصاد المصري إلى الأمام مرة أخرى كما رأينا . ولكن الضعف أخذ ينخر فيه من جديد إبتداءاً من القرن الثاني الميلادي : وقتئذ جند الإمبراطور الفلاحين للإستعانة بهم في محاربة الثورة اليهودية ، وأخذ باقي سكان القرى يهجرون الأرض هرباً من فداحة الضرائب . ثم اندلعت **ثورة البشموريين** (*) **الثورة البوكولية** ، فاصيبت الزراعة في الصميم . وزادت الأمور سوءاً في القرن الثالث بسبب هبوط الحركة التجارية بين مصر والهند ، وزيادة الرسوم الجمركية المفروضة على التجار السكندريين . وبدأ يختفي في القرن الرابع الهيكل الاجتماعي الإغريقى الخاص ، وتتدهور المدن الإغريقية ، وتفقد الإسكندرية مركزها الاقتصادي العظيم السابق (35) . وأخذ الأباطرة البيزنطيون بعد ذلك يهملون النظام الاقتصادي المصري ، خاصة وأن المقاومة الشعبية جعلت حصيلة الضرائب المفروضة على وادي النيل في انخفاض مستمر . وفي القرن السادس انفلقت العزب الكبيرة والأديرة العديدة على نفسها إقتصادياً مكونة دوائر متزايدة من الإكتفاء الذاتي ، الأمر الذي عرقل التداول النقدي . فكادت أن تختفي تلك العملة المنخفضة القيمة التي كانت بيزنطة تسكها (36) .

ويعني هذا أن المحرك الأساسى للتطور المصري في ذلك الوقت - التجارة والتداول النقدي - كان قد فقد جانباً كبيراً من طاقته ، وأن ذلك الإقطاع البيروقراطي الذي بدأ يظهر في الوقت نفسه كان أعجز من أن يُوجد الظروف التي تمكن مصر من أن تتخطى نهائياً حدود الإقتصاد الطبيعي .

(*) البشمور منطقة في شمال الدلتا ، على الساحل بين فرعي رشيد ودمياط ، وكانت بها مستنقعات ، ويسكنها فقراء يعيشون على الرعي .

هوامش الفصل الثالث

(1) K. MARX: **Introduction à la critique de l'économie politique** (Dans **Contribution à la critique ...**) Paris – Editions Sociales – 1972 – P. 167.

(2) M. ROSTOVTZEFF: **Rome** - New York – Oxford University Press – 1960 - P.264.

(3) Prince Omar TOUSSOUN: **Mémoire sur les finances de l'Égypte** - Le Caire – Institut Français d'Archéologie – 1924 – PP. 49 et pass.

والمبالغ المذكورة للضرائب مقدرة بأسعار عام 1924 .

(4) M. ROSTOVTZEFF: **The social and economic history of the Hellenistic world** Vol. I. Oxford ، Clarendon –1959– P.272.

(5) هـ . أيدوس بل : **مـصـر مـن الإسـكندر الأكبر حـتـى الفتح العربي** – تعريب الدكتور عبد اللطيف أحمد علي – القاهرة – دار النهضة العربية – 1986 – ص 74.

(6) انظر

P. JOUGUET: **L'Egypte Ptolémaique** - (Dans Hanotaux ed.) – Paris – Plon – 1931 – Tome III ، P. 161.

(7) V. CHAPOT: **L'Egypte romaine** - Dans ditto). P. 310.

(8) J. G. MILNE: **A history of Egypt under Rrman rule** London – Methuen & Co. – 1924. PP. 255 / 256.

(9) P. JOUGET: **L'impérialism macédonien et l'hellénisation de l'Orient** - Paris – Albin Michel – 1937 – PP. 316 et Pass.

(10) P. JOUGUET: **L'Egypte Ptolémaiqpe** Op. cit. p. 100.

P. JOUGUET: **L'Impérialisme macédonien**. Op. cit. PP. 331/332. **(11)**

H. MUNIER: **L'Egypte Byzantine** - (Dans **Précis de L'Histoire d'Égypte**) – Tome II – Le Caire – Institut Français d'Archéologie – 1932 – P. 82. **(12)**

K. MARX - **Fragments de la version originale** (Dans **Contribution** … Op. cit.) P. 229. **(13)**

(14) هـ . ايدرس بل – المصدر المذكور – ص 65 .

P. JOUGUET: **L'Égypte gréco – romaine** - (Dans **Précis … -** Op. cit) T.I. p . 374 . **(15)**

J. G. MILNE: Op. cit – PP. 257 et Pass. **(16)**

(17) يلاحظ أن اسم **الدينار** للعملة يأتي من الاسم اللاتينى **ديناريوس** Denarus وهو اسم العملة الذهبية الجارية في بيزنطة .

(18) يقصد تحلل الاقتصاد الطبيعي .

K. MARX: **Pre-capitalist economic formations** - London – Lawr – ence & Wishart 1964 – p . 110 . **(19)**

H. ROSTOVTZEFF: **The social … Hellenistic World** Op. cit. PP. 289/290. **(20)**

P. JOUGUET**: L'Égypte ptolémaique** - Op. cit – PP. 87/88. **(21)**

P. JOUGUET**: L'Impérialisme …** - Op. cit. P. 383. **(22)**

P. G. ELGOOD: **Les Ptolémées d'Égypte** - Paris – Payot – 1943 – PP. 81/82. **(23)**

M. ROSTOVTZEFF: **The Social & economic history of the Roman Empire** - Oxford – Clarendon – 1957 – PP. 283/292. **(24)**

A.C. JOHNSON: **Egypt and the Roman Empire** – Ann Arbor – University of Michigan Press – 1951 – P. 74. **(25)**

A.C. JOHNSON: Ditto – PP. 76/78. **(26)**

P. JOUGUET**: L'Impérialisme …** - Op. cit. P. 373. **(27)**

(28) هـ. ايدرس بل – المصدر السابق – ص . 61 .

(29) P. JOUGUET: **L'Égypte gréco – romaine** - Op. cit. P. 349.

(30) هـ. ايدرس بل – المصدر السابق – ص . 178 – 179 .

(31) انظر :

C. DIEHL: **L'Egypte chrétienne et Byzantine** (Dans Hanotaux éd.) – T.3 ، P.P. 455/456.

(32) J. G. MILEN: Op. cit P. 150.

(33) هـ. ايدرس بل – المصدر السابق – ص . 107 .

(34) P. G. ELGOOD: Op. cit. PP. 235/237.

(35) H. MUNIER: Op. cit. PP. 85/86.

(36) J.G. MILNE: Op. cit. PP. 106/107.

الفصل الرابع

=========

الوجه (الآسيوي) لمصر الهلينية

زاد الإنتاج السلعي والتبادل التجاري في مصر الهلينية زيادة كبيرة ، وخاصةً في المدن الإغريقية شبه المستقلة . وترتب عليه تقوية أشكال متقدمة للحياة الإقتصادية ، وظهور نبتات أولى للإقطاع البيروقراطي في الفترة الأخيرة للحكم البيزنطي . ولكن الهيكل الإجتماعي والسياسي المصري وصل إلى حافة الإنهيار قبيل الفتح العربي ، لأن تلك التطورات الإقتصادية كانت قد ظلت سطحية وجزئية ، وعاجزة عن إحداث الإنقلاب الشامل .

1- بقاء الخلفية الآسيوية

أ- المشترك القروي :

إن الذي منع بذور الإقطاع البيروقراطي من أن تنبت وتترعرع وتصبح شاملة للإقتصاد هو بقاء العناصر الأساسية للخلفية الآسيوية قائمة . وما هو السر في تلك الحيوية العجيبة للنمط الآسيوي ، والتي جعلته قادراً على المقاومة ألف عام أمام هجوم العلاقات النقدية والتبادلات السلعية في العصر الهليني ؟ يكمن السبب الدفين لصلابة هذا النمط في الشكل الخاص للمشترك القروي المصري ، إذ أنه كان شاملاً من حيث عدم احتوائه على الملكية الفردية أو يكاد . كما كان جزءاً لا يتجزأ من الوحدة المركزية التي تسيطر على البلاد كلها بشبكتها البيروقراطية في معظم ذلك العهد .

ومنذ ما يقرب من قرن ، ميز ماركس بين الأشكال المختلفة للمشترك الزراعي التي تطورت إليها المشاعية البدائية الأولى . ومن هذه الأشكال الشكل الروماني الذي فيه يملك المشترك الحضري - المدينة - الأرض التي حولها ملكية عامة . ويمتلك أفراد هذا المشترك - المواطنون - جزءاً من تلك الأرض ملكية خاصة . وقد تطور المجتمع الإقطاعي ثم الرأسمالي منطلقاً من هذا الشكل المزدوج والمتناقض للملكية . فيقول ماركس مثلاً :

" حيث أكتسب أعضاء المشترك من قبل وجوداً منفصلاً كملاك خاصين عن وجودهم الجماعي كمشترك حضري وملاك للمنطقة الحضرية ، **فهناك** تظهر الظروف المسبقة

التي تسمح للفرد بأن يفقد ملكه ، أي العلاقة المزدوجة التي تجعله مواطناً في المشترك وذا مركز متساو **(** مع الآخرين **-** المترجم **)** ، وأيضاً مالكاً **.** ومن الصعب جداً أن يكون هذا الفقدان ممكناً في الشكل الشرقي ، إلا إذا كان خارجاً من تأثيرات خارجية تماماً **.** وذلك لأن الفرد في المشترك لا يقيم معه أبداً علاقة مستقلة استقلالاً كافياً حتى تمكنه من أن يفقد إرتباطه الموضوعي والإقتصادي به) (1) .

وما نود أن نبينه في هذه الدراسة هو أن المشترك القروي المصري استمر خلال العصر الهليني بفضل تلاقي عاملين يبدوان متناقضين تماماً ، ألا وهما مصلحة الطبقة الحاكمة في إعتصار الكادحين إلى أقصى درجة ممكنة ، من جهة ، واتجاه هؤلاء الكادحين أنفسهم إلى شد وثاقهم بالمشترك في كثير من الأحيان بحثاً عن وسيلة للحماية من ضراوة الإستغلال ، من جهة أخرى **.** وسنعود إلى هذا الموضوع فيما بعد .

ففي ظل البطالمة كان المصرى يعتبر مربوطاً بالإقليم الذي ولد فيه مثلما كان الإغريقي يعتبر مواطناً للمدينة التي كانت مسقط رأسه (2) **.** وفي كل قرية كان أصحاب الحرف يشكلون طوائف يوحدها نوع الخدمة التي تقدمها الدولة **.** ففلاحوها مثلاً مربوطون بمهنة فلاحة الأرض بالقرية ، ولا يستطيعون التحول إلى عمل آخر إلا بعد الحصول على موافقة رسمية **.** وكان يشرف على أعمال سكان القرية مجلس من مشايخها **تعينه الحكومة** ويخضع للتسلسل الإداري في الدولة (3) **.** وتقوم لجنة من الموظفين بتحديد الربح المطلوب من أرض كل إقليم بالجملة ، ويلزم الفلاحون به **.** وعند الحصاد ، يشون القمح في ساحة القرية حيث يدرس ، ويكيل نصيب الحكومة ويسلم إلى الصوامع الحكومية .

وأبقى الرومان أيضاً على النظام الذي يفيد كل مصري بالمنطقة التي يقيم بها (4) ، وكانت كل قرية تشكل وحدة ضريبية واقتصادية **وخاصة زراعية** ولها وجود مشتركي دون أن يتمتع أعضاؤها بسلطة جماعية على أية صورة **.** وينفذ مشايخ القرية ما تطلبه منهم الحكومة مثل تعبئة المسخرين والمحافظة على **الأمن** الروماني ، وتحصيل الضرائب على إنتاج الجعة أو تربية الأغنام ، وتنفيذ القرعة العسكرية على الفلاحين أو جمع البدل النقدي عنها **.** ولكن هؤلاء المشايخ ليسوا منتخبين بل مكلفين بالخدمة تكليفاً قسرياً لمدة سنة على الأغلب **.** وهناك **موظف حكومي مباشر** ، هو كاتب القرية ، الذى يجري راتبه من حصيلة إحدى الضرائب المخصصة لهذا الغرض (5) **.** وهذه الدوائر الزراعية المنغلقة على نفسها والمكتفية ذاتياً من الناحية الإقتصادية ، كان من الطبيعي أن تشكل أكبر عائق أمام الإسراع بعجلة تداول النقود **.** ولكنها في الوقت نفسه كانت الضمان الاجتماعي والسياسي لتجزئة الريف المصري إلى ذرات صغيرة ، فيمتنع على الفلاحين سبل توحيد الصفوف ضد الحكم الأجنبي أو المحتل .

وعند أوائل الإحتلال الروماني ، أصبح مشايخ القرية مسئولين شخصياً على توريد حصيلة الضرائب العينية والنقدية كاملة ، بحيث يغطون النقص- إن وجد - من محاصيلهم الخاصة **قوانين تراجان .** أما في بداية القرن الثاني الميلادي ، فقد ألزم دستور سيفيريوس سكان القرية جميعاً بتسديد الضرائب إلزاماً جماعياً (6) **.** وإلى جانب

أراضي الدولة التي تلزم كل قرية باستثمارها كانت توجد الأراضي المشاع ، ومنها تلك التي تديرها المجالس البلدية للمدن الإغريقية مثل الإسكندرية ، أو مراعي القرى التي يشرف عليها أيضاً مشايخها . وكان هذا معناه تقوية الروابط المشتركة بأوامر عليا .

ومع مرور الزمن ، أتسعت الأراضي التي ينتفع بها الأفراد إنتفاعاً خاصاً ، فألحقت قرارات حكومية جديدة أراضي الدولة بأقرب قرية وألزمت سكانها بزراعتها إلزاماً جماعياً (7) .

وسبق الإشارة إلى أن الدولتين البطلمية والرومانية أكدتا مراراً على حقهما المبدئي في رقبة الأرض . فالمساحات التي كانت تقطع على الأفراد لم تكن ملكاً بل **استحواذاً** (8) في أيديهم . ومن الملفت للنظر أن هذا الاتجاه لم يضعف مع الزمن ، بل على العكس إزداد قوة . ففي بداية القرن الرابع يصف السجل العقاري الأرض الزراعية لمنطقة ثياديلفيا بإعتبارها ملكاً للقرية ، في حين أن أراضي التاج والأفراد أيضاً مقيدة على كشوف الحيازات الفردية(9) . وأكدت اللوائح البيزنطية هذا الوضع فحرمت على الأغراب عن القرية أن ينتفعوا بزراعة أية قطعة تابعة لها . وفي الوقت نفسه شددت الإدارة البيزنطية على إعتبار فلاحة الأرض تكليفاً إلزامياً لفلاحي القرية ، يقومون بها خدمةً للدولة ، وبهدف توريد حصيلة الجزية العينية والضرائب النقدية للجالس على العرش . كما ألقت بيزنطة بثقل المسئولية كاملةً على مجالس المشايخ بالقرى فيما يتعلق بالإدارة المالية وفرض السيطرة البوليسية على الفلاحين ، فأدمجت تلك المجالس في آلة القهر البيروقراطي إدماجاً أقوى .

وكثيراً ما اعتمد الإستعمار المعاصر على المشاعية والتنظيمات المشتركة ومجالس المشايخ في ضمان استغلال الشعوب المقهورة بأقل اضطراب ممكن (10) ، تماماً مثلما فعل الحكم البطلمي ثم الاحتلال الروماني والبيزنطي لمصر .

ومن جهة أخرى ، نلاحظ أن التعارض ليس حتمياً بين ظهور بوادر الإقطاع في نهاية العصر البيزنطي لمصر وبين إستمرار المشترك القروي . وقد سجل انجلز مثلاً في دراسته للمشترك الألماني **المارك** إن الفلاحين الألمان الذين تحولوا إلى أقنان أو مستأجرين تابعين للنبلاء ظلوا منظمين طبقاً للإطارات المشتركية القديمة . وأن المشترك **(** لم يفت زمنه **OBSOLETE** من الناحية الاقتصادية وأصبح عاجزاً عن الإستمرار بإعتباره التنظيم الإجتماعي للزراعة إلا عندما أحرزت الفلاحة ذلك التقدم الكبير الذي حققته في المائة عام الأخيرة . والذى **يقصد التقدم** جعل من الزراعة علماً وأرشد إلى نظم جديدة كل الجدة لممارستها **)** (11) .

ب- المدن :

أسس البطالمة بعض المدن الجديدة في مصر ، وخاصة الإسكندرية . في حين أن الرومان إكتفوا بتأسيس مدينة واحدة **أنتينوبوليس** سكنها الإغريق ، وتولى إدارتها مجلس بلدي على النمط اليوناني . غير أن الأمر الجديد في هذا الشأن هو أن بعض عواصم الإقليم أصبحت **-** بالإضافة إلى المدن التجارية **-** مركزاً إقتصادياً لها ، فتتوقف فيها القوافل وتقام الأسواق الإقليمية ، وتوجد الفروع الرئيسية للشئون الحكومية

والبنوك إلى جانب إنعقاد المحاكم وممارسة أعمال المحاسبة المالية ، والإجتماع للإحتفالات الدينية . ولكن هذا النشاط الإقتصادي ظل محصوراً ، وبقيت المدن المصرية - وخاصة غير الإغريقية منها - كما كانت أساساً من قبل أي مراكز إدارية ، ومحل إقامة كبار الموظفين والكهنة والمنتفعين باستغلال الأراضي الزراعية الواسعة . وبالأحرى ، احتفظت الحياة الحضرية المصرية في ذلك العصر بالكثير من السمات الآسيوية السابقة ، وهي التي تحول دون إنقلاب المدن إلى مراكز صناعية وإلى قواعد لنشأة رأس المال الحديث .

غير أن النشاط الإقتصادي لتلك المدن أخذ يتدهور منذ نهاية الحكم الروماني وطوال الفترة البيزنطية بسبب ثقل الأعباء البلدية التي فُرضت على ساكنيها ، وتكليف الميسورين منهم بوظائف إدارية دون مقابل (12) . هذا إلى جانب أن البلاد كلها كانت تعاني من التدهور الاقتصادي ، فلم يكن ممكناً إلا أن تتأثر به المدن . وهكذا باتت تعود إلى الإنزواء القريب مما كانت فيه في عهد الفراعنة ، ودون أن تتميز إقتصادياً عن الريف الذى حوله تمييزاً حاسماً . ولماركس فقرة بارزة المعنى في هذا الصدد :

" التاريخ القديم تاريخ المدن ، ولكنها مدن معتمدة على الزراعة وملكية الأرض . والتاريخ الآسيوي نوع من الوحدة التي لا تمييز فيها بين المدن والريف - فالمدينة الكبيرة بالمعنى الصحيح يجب أن تعتبر فقط معسكراً للأمير فرض فوق الهيكل الاقتصادي الحقيقي . وتبدأ العصور الوسطى **الفترة الجرمانية** بالريف كما كان للتاريخ الذى يجري تطوره التالي من خلال التعارض بين الريف و المدينة . والتاريخ الحديث هو تحضير الريف وليس كما جرى بين القدماء **تريفاً** - أى تحوياها الى الطابع الريفى **Ruralisation** للمدينة (13) " .

جـ- « العبودية المعممة » :

إن عدداً من علماء التاريخ يصفون بعض التجار وأصحاب الأموال من الإغريق والرومان في مصر بأنهم **رأسماليون** أو **بورجوازيون** . وإذا كنا لا ننكر أن التكوين الاقتصادي الاجتماعي المصري في العصر الهليني كان يحتوي على مثل هذا النمط ، إلا أنه لم يصبح أبداً السمة السائدة . وذلك لأن النمط الرأسمالي لا يشترط فقط تراكم الثروة النقدية في أيدي بعض الأفراد عن طريق أرباح التجارة والربا ، بل يشترط أيضا أن يتحرر الفلاحون من القيود التي تربطهم بالأرض حتى يتم تشغيلهم في الصناعة الحضرية . وكان هذا الأمر الأخير متعذراً في مصر الهلينية .

- **ولقد وجد العبيد ، ولكنهم لم يكونوا يلعبون دوراً ذا شأن في العملية**

الإنتاجية ، بل كانوا أقرب إلى ذيول للطبقة الحاكمة . وذلك لأن الأغلبية الساحقة من سكان مصر لم يكونوا من الثراء الكافي ليملكوا عبيداً خصوصيين ، وكانوا من الفقر المدقع بحيث يكون عملهم أرخص من عمل العبيد . ولم تكن العبودية الفردية منتشرة في أعمال الفلاحة ، وإن كانت مصر البطلمية قد عرفت العبيد كخدم خصوصيين . وكذلك أستعان البطالمة بأسرى الحرب المستعبدين في الجيش بعد عتقهم

وتحويلهم إلى مرتزقة . وكثيراً ما كانوا يشكلون منهم الحاميات المنتشرة في الريف والتى ينتفع أفرادها بحيازة زراعية مدى الحياة . وأتبع الرومان نفس الأسلوب إلى درجة كبيرة . وهذا معناه أن العبيد في مصر كانوا أساساً أجانب ، وأنهم كانوا يتحولون إلى جزء من سلطة الاحتلال بعد عتقهم ، أي إلى جزء من جهاز الدولة القاهر .

• **المصريون لم يكونوا مواطنين .** وعلى نقيض العبيد المملوكين للأفراد ، فالمصريون لم يكونوا ملكاً لأحد . وكانوا يملكون الأدوات الشخصية الخاصة بالعمل ، والمنازل ، ويتمتعون بهامش من الحرية إزاء أفراد الطبقة الحاكمة (14) . ولكن النظم الحاكمة طوال القرون العشرة للعصر الهليني لم تعترف لهم أبداً بحقوق المواطنة ، بل اعتبرتهم دائما **المستسلمين** الذين لا حق لهم بالتالي في الملكية أو الإستحواذ . وارتبط هذا الوضع بحق الحاكم في فرض الجزية عليهم ، وخاصة جزية الغلال التي كانت تجمع على الأغلب بصورة مباشرة ودون وساطة الملتزمين إلى فترة قريبة من نهاية الحكم البيزنطي . وإذا كان بعض الأباطرة قد منحوا صفة المواطنة الرومانية لبعض سكان مصر ، فقد كان هذا ينطبق على الإغريق وبعض الأثنيات الأجنبية الأخرى ، وعدد قليل جداً من المصريين المتأغرقين دون السواد الأعظم من الفلاحين وأرباب الحرف والعمال الخ .

ويلاحظ كتاب المراجع الأساسية لهذا العصر إن المصريين لم يكونوا عبيداً فرديين ، وإن كانوا مقيدين بأرض القرية وبالحكومة ، لأن هذا القيد هو الذي كان يوفر لهم سبل العيش (15) . وكان هذا النوع الخاص من قيود العبودية **العبودية المعممة** يعبر عن نفسه في شكل السخرة الإجبارية لأعمال الري ، والأعمال الحكومية الهامة الأخرى ، ومنها فلاحة الأرض التي تعتبر تكليفاً حكومياً . وهناك قسم يتلوه الفلاح يتعهد فيه بزراعة الأرض عندما يتسلم من الموظف الحكومي نصيبه من البذور ، وكان **يحق للتاج** أن يسجن الفلاح المهمل أو يحوله إلى عبد فردي ، بل إن التاج كان له حق التصرف في منزل المصري نفسه ، وإن كان في حدود معينة . والدليل على ذلك أن الحكومة كانت تجبر الفلاحين على مساكنة الجنود الذين منحتهم حق الإنتفاع بالأراضي .

ثم هناك ضريبة الرأس التي يدفعها المصريون ، ويعفى منها المواطنون . وهى ضريبة فردية تدل على إن الإستبعاد صارت لة دلالة رسمية ، وتجعل الدولة تعد المصريين رأساً عداً دورياً ، وكأنهم قطعان من الماشية ، تماماً مثلما تقوم بالمساحة الدورية للأرض المزروعة .

وتجدر الملاحظة هنا أن ضريبة الرأس هذه كانت نقدية ، وإنها شكل توفيقي بين التعامل النقدي والعبودية الفردية اللذين إنبنى عليهما النظام الإغريقي الروماني ، وبين النمط الآسيوي . فكان المصريون يقدمون بها فرداً فرداً سنداً دورياً للدولة بأنهم عبيدها ، ويدفعون بدلاً نقدياً عن حصولهم المباشر على جزء من ثمار عملهم ليتعيشوا به . إذ أن المبدأ الشرعي المقرر هو أن إنتاج العمل البشري كله من حق

الدولة ورأسها الملك ، أما ما يصل منه إلى أيدي الكادحين فإنما **بتنازل من الدولة** عن جانب من حقها .

ويسري نفس المبدأ في فرض الإحتكار الحكومي على إنتاج السلع ، وعدم جواز ممارسة بعض المصريين لحرف معينة ، إلا بدفع رسوم دورية للدولة إذ كان المنتج أو التاجر المصري في هذه الحالة بما فيهم كهنة المعابد ، يعتبر **مكلفاً** بهذا العمل من طرف الدولة ، ولا يستطيع أن يتمتع بجزء من إنتاجه إلا بدفع البدل النقدي كعلامة للتبعية .

وإذا كانت بعض الطبقات الممتازة من الموظفين وكبار الحائزين والتجار الخ ، قد أُعفوا من السخرة وأنواع كثيرة من الضرائب ، فإننا نراهم يخضعون لها في فترات مختلفة أو يدفعون عنها بدلاً نقدياً ليعفوا منها . ويدخل في هذا المنطق **التكليف Liturgia** الذي كان يصدر لبعضهم بتولي الوظائف الإدارية دون مقابل ، وبضمان ثرواتهم الخاصة لحسن أدائهم لهذه الإعمال . وهذا مما يؤكد المبدأ القائل بأن سكان مصر جميعاً عبيد للدولة ، وأن الإمتيازات التي يتمتع بها بعضهم ليست حقوقاً بل منحة تنازلت بها لهم .

وقد أعطت هذه الأوضاع **لوناً** خاصاً لتلك البذور الإقطاعية التي ظهرت في القرنين السادس والسابع . فالفلاح مثلاً الذي كان يضم حيازته إلى أرض المالك الكبير مقابل **حمايته** من الحكومة المركزية ظل يختلف عن القن الإقطاعي في أوروبا الغربية في احتفاظه بحق التملك لبعض المنقولات ، وحق الإستحواذ على عقار ، ودخوله في علاقات تعاقدية مع **الحامي** عند إقتراضه منه بذوراً أو مالاً أو بعض الآلات . وذلك لأن الفلاحين أو الدولة على السواء لم يعترفوا أبداً بحق إستعباد السكان لغير رأس الدولة بإعتباره ممثلاً للمشترك **الموحد الأعلى** .

ونجد في كتابات ماركس فهماً عميقاً لذلك الإختلاف الجوهري بين العبودية والإقطاع في أوروبا الغربية وبين النمط الآسيوي . يقول :

" أن الشرط الأساسي للملكية المبنية على القبلية - تلك التي إنبثقت من المشترك- هو أن يكون الفرد عضواً في القبيلة . وبالتالي ، فالقبيلة التي انتصرت عليها أخرى وأخضعتها تصبح **بدون ملكية** وجزءاً من الظروف غير العضوية التي تحيط بإعادة الإنتاج للقبيلة المنتصرة ... وعليه تكون العبودية والقنانة ببساطة تطورات أبعد للملكية المبنية على القبيلة ، وتغير بالضرورة جميع أشكالها . ولكن تلك التطورات قادرة على إحداث هذا التغير إلى أقل حد ممكن في الشكل الآسيوي . ففي الوحدة المكتفية ذاتياً بين التحويل **الصناعي - المترجم** والزراعة ، والتي ينبني عليها هذا الشكل ، لا يعود الإستيلاء والفتح مثل ذلك الشرط الجوهري الذي يجب توفره حيثما تسود زراعة الأرض المملوكة سيادة لا تنازع فيها . ومن الناحية الأخرى ، فحيث أن الفرد الشكل **الآسيوي - المترجم** لا يصبح مالكاً أبداً ، بل حائزاً فقط ، فهو نفسه

- ومن الأساس **-** مملوك أو عبد لذلك الذي يجسد وحدة المشترك . وهنا لا تضع العبودية نهاية لظروف العمل ولا تغير العلاقات الجوهرية **)** (16) .

د- المهام الإقتصادية للدولة :

تقوم الدولة حيثما يوجد تعارض طبقي لا يمكن التوفيق بين أطرافه ، وتلعب الدولة دور الجهاز القاهر للكادحين . غير أن الطبقة الحاكمة في أي مجتمع تتبوأ المركز السائد سياسياً بناءاً على توليها لبعض الوظائف الإجتماعية . وفي النمط الآسيوي للإنتاج ، تقوم الدولة بدور اقتصادي أساسي **وخاصة** المحافظة الجماعية على شبكة الري (17) إلى جانب الدور القاهر . وقد استمرت الدولة في تولي المهام الإقتصادية الجماعية في مصر الهلينية ، مما أبقى حياً أحد الأركان الأساسية للنمط الآسيوي رغم نمو العلاقات السلعية والنقدية . وذلك لأن التطور الذي وصلت إليه القوى الإنتاجية بفضل النمو المشار إليه لم يكن شاملاً ولا كافياً لكي تحل علاقات إنتاجية جديدة محل العلاقات الآسيوية السابقة . ولنذكر قول ماركس في هذا الصدد :

" لا يختفي تكوين إجتماعي ما أبداً قبل أن تكون قد نمت جميع القوى الإنتاجية التي يتسع ذلك التكوين لإحتوائها اتساعاً كافياً . ولا تحل فيه أبداً علاقات إنتاج جديدة وأعلى قبل أن تكون الظروف المادية لوجود هذه العلاقات قد نضجت في باطن المجتمع القديم ذاته **"** (18) .

وسبقت الإشارة إلى أن العلاقات النقدية والتبادلات السلعية قد ظلت محصورة أساساً في البيئة الإغريقية والأجنبية ، وأنها لم تتعدّ عموماً سطح المجتمع الصميم . ويعود السبب إلى أن الإعتصار الشديد الذي فرض على الكادحين المصريين لم يترك لهم هامشاً ليتراكم لهم فائض العمل . وأقام هذا الوضع حدوداً ضيقة على التطور ذاته الذي طرأ على الاقتصاد المصري في ذلك الوقت **:**

- **فإستمرت الدولة قائمة بالأشغال العمومية .** وكان على الفلاحين في ظل البطالة أن يعملوا بالسخرة مدة عشرة أيام سنوياً لصيانة السدود والترع . أما الطبقات الممتازة ، فكان أفرادها يعفون من السخرة مقابل بدل نقدي يدفعونه . وكانت منشآت الري التي على الأراضي الخاصة نفسها تحت الإشراف الحكومي .

وكذلك قام الحكم الروماني بتنفيذ مشاريع كبرى لتوسيع شبكة الري ، مما زاد من مساحة الأراضي القابلة للزراعة . وأمر أغسطس بإصلاحات عاجلة لتحسين الزراعة المصرية كتطهير الترع والقنوات التي أهملت في أواخر العهد البطلمي ، وشق الترع الجديدة ، وبناء صهاريج المياه على الطرق الصحراوية . كما عنى الولاه في بعض هذه الأعمال بصيانة شبكة المواصلات النهرية واعتمد الحكام الرومان في بعض الأعمال على جنود الجيش أنفسهم وأفادت الأشغال العمومية الرومانية الري المصري إلى درجة أن ارتفع منسوب النيل إلى 14 ذراعاً ، مما أعطى محصولاً وفيراً جداً .

- **وظلت الدولة المالكة الوحيدة للغالبية الكبرى من الأراضي المصرية،**

وذات الولاية على رقبتها . ودلت على ذلك عناية حكام هذا العصر بالكشوف المساحية وصيانتها ، وتسجيل التطورات التي تجري على الحيازات باستمرار .

ولكن الدليل الأكبر هو قيام مختلف الحكام بعمليات كبيرة لمصادرة الأراضي الزراعية التي في أيدي الأفراد والجماعات ، باعتبار هذه المصادرة حقاً مقرراً للحكام ، وإن كانوا يضطرون بين الحين والحين إلى عمل حساب كبار الحائزين خوفاً من إثارة المقاومة الشديدة من طرفهم . فقد أتسعت أراضي التاج بهذا الشكل على يد بطليموس الأول . وقام خلفاؤه بوضع أراضي المعابد تحت إدارة موظفين كبار انتدبوهم لهذا الغرض ، ودون أن تقف في وجههم الكهانة وقوفاً جديداً .

ولم يختلف الوضع عند الإحتلال الروماني . فقد أعلن أغسطس أن مصر ملكه الخاص ، وأستولى على أراضي الملوك البطالمة وكبار رجال بلاطهم ، كما وضع يده على كنوزهم وما في الخزينة الحكومية من الذهب والفضة . وإذا كان الأباطرة قد منحوا بعض المساحات لعدد من النبلاء القاطنين روما مع حرمانهم من دخول مصر فقد صادروها في نهاية القرن الأول الميلادي وضموها ثانيةً لأراضي التاج . ومن الملفت للنظر في هذا الشأن أن الوالي الروماني في مصر لم يكن أحد الشيوخ من أعضاء **السيناتو** الأرستقراطيين وممثلي الدولة الرومانية في الخارج عادةً ، بل كان الوالي على مصر دائماً فرداً من طبقة الفرسان المشهورة باشتغالها بالتجارة والصناعة . وهكذا شذت الأوضاع في مصر عن الولايات الرومانية الأخرى ، إذ أصبح على رأسها رجل أعمال من المفروض أن يدبر ممتلكات الإمبراطور الخاصة .

وكذلك ضم الرومان أراضي المعابد لأملاك الإمبراطور ، وأخضعوها للإدارة الحكومية البعيدة عن الكهنة ، وإن كانت تشكل مصلحة منفصلة عن تلك التي تتولى إدارة أراضي التاج . وكانت إيرادات أراضي المعابد تصب في الموارد العامة للخزينة الإمبراطورية (19) ، ويتقاضى الكهنة وخدم المعابد مبالغ ثابتة من هذه الخزينة للقيام بالطقوس وصيانة الأبنية الخ . أما الموظف المالي الكبير الذي كان يشرف على أراضي التاج ، فقد حمل في ظل الرومان لقب **الكاهن الأكبر للإسكندرية وسائر مصر** وإن لم يكن أصلاً من السلك الكهنوتي . وكان مفتشوه يقدمون له تقارير عن تصرفات الكهنة ، ويقبضون على من يهمل وإجباته منهم أو يخرج على التقاليد الدينية .

وتكررت عمليات المصادرة الواسعة للأراضي التي في حيازة الأفراد **وخاصةً** المساحات الكبيرة منها في القرن الخامس **- بيزنطة -** مع ازدياد أعباء الضرائب والرسوم والغرامات الخ ، التي عجز العديد من الأفراد عن تسديدها (20) .

وكانت النتيجة العامة أن تحول ملكية الأرض من الحيازة إلى ملكية الرقبة ظل أمراً مهزوزاً ضعيفاً ، مما عاق نمو العلاقات السلعية نمواً كاملاً .

- **وبقيت الدولة تفرض الضريبة الجزية على الفلاحين ،** سواء في ظل البطالمة أو الرومان البيزنطين . وكان الريع العيني على أراضي الحبوب يُجمع مباشرةً بمعرفة الجباة الحكوميين . كما أن مصر كانت تورد لعاصمة الإمبراطورية - روما ثم بيزنطة - كمية سنوية هائلة من القمح **(** 800,000 أردب**)** تنقل إليها على حساب المصريين ... وفي العهد البيزنطي زيدت تلك الكمية لتغذية الإسكندرية أيضا ، باعتبارها شريكة صغرى لعرش الإمبراطور .
- **واحتفظت الدولة باحتكارها للصناعة والتجارة** في معظم الأحيان ، رغم ما في ذلك من تناقض مع صميم النشاط السلعي الفردي للإغريق والرومان .

وقد بدأ الإسكندر حكمه بالغاء الإحتكارات الحكومية وغيرها التي كانت موجودة في مصر الفرعونية . ولكن خلفاءه عادوا إليها بعد فترة على أشد الصور . فإلى جانب ضريبة الغلة التي تحصّل عيناً ، أصبح للدولة حق شراء كميات إضافية من القمح بالأسعار التي تحددها . واحتكرت بشكل كلي أو جزئي إنتاج عسل النحل ومناجم المعادن والمحاجر والملح والصودا والشبة ، ومصايد الأسماك وتربية الحمام ، وحشو التنجيد ، والجلود والورق البردي والبخور والروائح العطرية والمصابغ والحمامات العامة ، والبنوك ، وكذلك النبيذ ، وتجارة الأقمشة والجعة ، ومواد تجميل الوجه والشعر ، وأخذ احتكار الزيت اتساعاً كبيراً ، إذ كان مزارعو الزيتون يبيعون محصولهم للدولة بسعر محدد تماماً ، ثم كان الزيت يستخرج في المعاصر الملكية ويباع في الأسواق طبقاً لتعريفة لا مهرب منها . وكان يعمل في هذه المصانع عمال لا يسمح لهم بمغادرة المعاصر طوال الموسم رغم أنهم لم يكونوا عبيداً بل أحرارا ً .

وكذلك فرض الحكم البطلمي رقابة شديدة على زراعة أشجار الفاكهة عموماً . وألزم أصحاب القطعان بدفع **رسم مرعى** . كما أن الملوك المقدونيين كانوا يحتكرون التجارة الخارجية ويتولون أغلبها بأنفسهم ، ما نحين الحق في الباقي لبعض المحاسيب من الإغريق في الإسكندرية . ولكننا نجدهم أيضاً يتنازلون عن هذا الإحتكار أو ذاك لبعض الأفراد مقابل سدادهم لرسوم معينة وارتباطهم بتعهدات تقيد حريتهم (21) .

ولزيادة الإيرادات أيضاً ، استخدمت الإدارة الرومانية الإحتكار الكامل أو الجزئي أو نظام الإلتزام . ولكن اتجاهها العام كان إلى ترك الصناعة والتجارة حرتين . ومع ذلك ترى الأباطرة يهتمون بفرض الإحتكار على مناجم البحر الأحمر ومحاجره . وفرض الحكم الروماني رقابة شديدة على الحرف والورش ، فأخذ يحدد عدد العمال اللازمين لكل واحدة ليغطي إنتاجها احتياجات المدن . كما منحت حقوق احتكارية محلية لعدد من المعابد في فروع مختلفة من الصناعة والتجارة (22) . ونلاحظ أخيراً أن بعض الإحتكارات الحكومية بدأت تعود إلى الظهور في القرن الثالث ، وخاصة احتكار صناعة البردي وتجارة الزيت . كما عاد أشراف الحكومة على انتاج النسيج لتلبية إحتياجات الجيش .

- **واقترن ظهور الإقطاع بتدهور دور الدولة وركود الإقتصاد .** فلقد كان قيام الدولة بتلك المهام الإقتصادية شرطاً للإذرهار الإقتصادي في ظل المستوى المحدد الذي وصلت إليه القوى الإنتاجية . ولكن دور الدولة هذا كان مشروطاً هو أيضا بوجود دولة مركزية . ولذلك ففي حين أن الإقطاع في أوروبا

م – 8

الغربية كان مرحلة تاريخية تقدمت فيها القوى الإنتاجية ، وفتحت الباب لمرحلة أخرى أكثر تقدماً **(الرأسمالية)** ، **وقع العكس في مصر .** وذلك بسبب التناقض الخاص بالنمط الآسيوي بين ضرورة المركزية لضمان النشاط الاقتصادي في المستوى الأدنى ، وبين قيام القوى النازعة إلى الملكية الخاصة بتمزيق تلك المركزية .

فبعد إتساع النشاط التجاري والسلعي في عهد البطالمة تلت فترة أهملوا فيها شبكة الري إهمالاً متزايداً . وكان بطليموس الثاني مثلاً قد أعاد حفر قناة نخاو التي تربط بين النيل وخليج السويس ، ولكن الرمال جعلت تردمها في نهاية هذه الأسرة .

وفي ظل الرومان ، إذ إنتشرت العزب الواسعة التي يسكن حائزوها المدن الكبرى ، فقد تحولت فلاحتها إلى نوع من الزراعة الصغيرة دون رابط فعلي بين أجزائها المختلفة . فإنخفضت إنتاجية الزراعة منذ القرن الثاني . ويلاحظ المؤرخون إنهيار نظام الري في القرن الثالث ، وانخفاض كثافة السكان بالريف ، واتساع الأراضي المهجورة رغم قابليتها للزراعة .

ثم أوجدت المؤامرت والإنقلابات العسكرية في الجيوش الرومانية حالة من الفوضى في الحكم ، وأخذ الجنود المرتزقة يعيشون في الريف المصري فساداً ونهبا ً، كما عادت القرصنة تنتشر في البحار ، مما جعل التجارة غير آمنة ، وزاد هذا من سوء الأحوال الإقتصادية في مصر .

ووصلت هذه الأوضاع إلى حالة كبيرة من الحدة في أواخر العهد البيزنطي بسبب ظهور بذور الإقطاع الذى عمل على تقطيع أوصال البلاد . كما أن ازدياد النشاط التجاري الفارسي والعربي في ذلك الوقت حال دون استمرار التبادلات المزدهرة بين الإمبراطورية البيزنطية والشرق ، ولعب دوراً في عزل مصر عن أسواق البحر الأحمر والهند ، فتدهورت التجارة الخارجية المصرية تدهوراً ملحوظا ً.

هـ- البيروقراطية :

لم يكن ممكناً أن تقوم الدولة بذلك الدور المزدوج - القهر والإدارة الإقتصادية - دون أن تعتمد على جيش عرمرم من الموظفين . إلا أن هذه البيروقراطية تميزت بسمة خاصة **-** من صميم خصائص النمط الآسيوي **-** وهي أنها بالذات الطبقة الحاكمة والطبقة المالكة أيضاً **بالوكالة ، لانتمائها إلى الدولة .** وإذا كانت البيروقراطية في النظام الآسيوي **النقي** - مثل الفرعوني - **منبعاً** أيضاً للإستحواذ والتملك الفرديين ، في

العصر الهليني نراها وجدت بين التجار والماليين والمرتزقة وأصحاب الورش الحرفية الكبيرة والملتزمين من الإغريق والأثنيات الأجنبية الأخرى ، نقول وجدت البيروقراطية بين هؤلاء أسياداً في النشاط الاقتصادي الفردي وفي الانخراط في السلك البيروقراطي أيضاً . ويمكننا القول إذن : أن هؤلاء الأجانب **تبرقطوا** أيضاً ، كما صبغت البيروقراطية الميادين العديدة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية .

- **إتساع البيروقراطية الهلينية .** لم يكد الحكم المقدوني يثبت أقدامه في وادي النيل حتى بنى بطليموس الثاني نظاماً بيروقراطياً متكاملاً من الموظفين الذين لا تنفصل مهامهم العسكريةعن الإدارية انفصالاً واضحاً . بل كان البلاط البطلمي من المحاسيب ذا الطابع الحربي البحت (23) . وإذا كانت تقاليد المدن الإغريقية المستقلة تجعل من الوظائف العامة تكليفاً دورياً مؤقتاً للموظفين دون مقابل ، فقد **ناقضه البطالمة** تماماً ، إذ عملوا على إقامة سلك من الموظفين يتعيشون من رواتبهم وتخضع ترقيتهم لقواعد ثابتة ، ويتوافر فيهم حد أدنى من المؤهلات الثقافية . وكان الإغريق يتولون المناصب الكبرى المركزية والإقليمية المحلية ، كما كانت القيادات والجنود في الجيوش المقاتلة من الإغريق والأجانب . أما المصريون . فلم تعط لهم سوى وظائف الكتبة ، ولم يقبلوا إلا في الفيالق العسكرية المساعدة . وشكل هذا كله جمهرة ضخمة من الأفراد المنتفعين والخاضعين لإرادة الملك الشخصية ، كما يبدو ذلك من اللقب الذى يحمله وزير المالية ، وهو مدير الضيعة ومدير شئونها .

ومن الملفت للنظر أن زيادة برقطة النظام البطلمي وقعت في نفس الوقت الذي استحدثت فيه ضريبة الرأس التي لم تكن معروفة من قبل . وترتب على عمليات جباية هذه الضريبة بدورها اتساع أكبر وأكبر للآلة البيروقراطية في القرن الثاني ق.م بسبب ما تستلزم من أعمال العد والحصر وأعداد الكشوف والسجلات الخ .

وزاد نفوذ البيروقراطية واتسعت دوائر اختصاصها لدرجة أن محاكم من الموظفين الكبار تشكلت إلى جانب القضاء العادي . واكتسبت هذه المحاكم الإستثنائية ولاية أكبر وأكبر في ظل الحكم الروماني (24) .

وعنى ولاة روما بتقوية الحكومة المركزية والجهاز الإداري ، وأحاطوهما بالمساندة العسكرية إحاطة أقوى ، لأنهم كانوا يمثلون حكماً غريباً عن البلاد تماماً . وحيث أنهم أيضاً اعتمدوا على الإغريق في الوظائف المتوسطة ، فقد أرتابوا في نقاء إخلاصهم ، **خاصة** بعد الثورات التي قاموا بها في الإسكندرية ، وجعلوا يقيمون نظاماً كاملاً متوازياً من الرقابة المضادة . وكان هدفهم الأول في ذلك الحصول على أكبر قدر من الجزية والإيراد (25) ، والحد من تسرب الأموال العامة إلى أيدي الأفراد .

وحاول بعض الأباطرة التخفيف من الأعباء الإدارية ، فحملوا نفراً من أصحاب العزب وضباط الجيش في وظائف إدارية ومالية تكليفاً . ولكنه لم يترتب على ذلك سوى أن

أحاط هؤلاء أنفسهم بجيوش من الموظفين، وبفرق من المرتزقة الخصوصيين ، وجمعوا في أيديهم بين رئاسة الإدارة وقيادة الشرطة والقضاء بين الناس وجباية الضرائب . وتشبهوا في ذلك مع دوق الولاية الذي رفع جوستينيان راتبه على أمل أن يبقى على نظافة يده ، فأصبح حوله بلاط لا يقل عدد أفراده عن 600 موظف في القرن السادس (26) .

- **السلطة البيروقراطية على الكهانة :** ذكرنا فيما مضى كيف ضمت الحكومة المركزية أملاك المعابد إلى أراضي التاج من الناحية العملية . ونود أن نبرز الآن أن السلك الكهنوتي بكامله وضع تحت إشراف الملوك والأباطرة . فلم يكتف البطالمة بأن تعلن ألوهيتهم وهم أحياء وتقام معابد خاصة لأسلافهم ، بل كانوا يعقدون مجامع دينية سنوية تحت رئاستهم يتخذون فيها قرارات ، ويراقبون تقوى الكهنة . وقسموا الكهنة إلى قبائل طبقاً للآلهة التي يقيمون الطقوس لها ، وتولوا التعيين والعزل في هذا الميدان ، فأقاموا نظاما كهنوتياً هرمياً متكاملاً خاضعاً لهم .

ورغم أن الرومان لم يهتموا بالديانة المصرية الوثنية ، غير أنهم اتبعوا أساليب البطالمة إزاء الكهنة أيضاً . بل زادوا من قيود الإدارة الحكومية عليهم ، وحدوا من حق المعـابد في الإيواء والحماية لمن يدخلها ، وألغوا المجمع السنوي الذي كان يعقده الكهنة في منف . ولكنهم فرضوا العقوبات والغرامات على الأفراد الذين يخالفون الطقوس أو يهملون العبادة . وفي القرن الثالث ، انتقل الإشراف على المعابد الواقعة في محيط المدن إلى مجالسها البلدية .

ونلاحظ أن الحكم البيزنطي لم يشذ عن هذه السياسة العامة . وكثيراً ما عين رأس الكنيسة في مصر من بين مؤيدى الإمبراطور ، أو أُبعد البطرك المعارض ونفي .

ويبدو أن البطالمة استطاعوا أن يجعلوا من الكهانة المصرية نظيراً لحكمهم وسنداً أفادهم في مقاومة الثورة الشعبية . ولكن الأمور لم تسر بنفس السهولة في ظل أباطرة روما ، ثم إنقلبت تماماً في العهد البيزنطي . وذلك لأن التطورات الاجتماعية والسياسية في مصر من جهة ، وخصائص الكنيسة المسيحية في قرونها الأولى من جهة أخرى ، **أعطت** للكنيسة المصرية استقلالاً وذاتية غذتها الحركة الشعبية وصلبت عودها .

- **البيروقراطية : طفيلية وفوضى** . لقد كانت البيروقراطية مصدراً من مصادر القوة للحكم المركزي ، إذ كان مستحيلاً وقتذاك أن تتولى الدولة مهامها بدونها . ولكن البيروقراطية أصبحت في الوقت نفسه مصدر ضعف هذا الحكم ، وعاملاً من عوامل تفككه وانهياره . وذلك لأنها طفيلية على الطبقات الكادحة ، وتزيد من كراهية الشعب للحكومة ، ولأنها في نفس الوقت قنطرة توصل إلى النشاط الفردي الخاص ، أي إلى نقيض الدولة المركزية .

فذلك الجيش الضخم من الموظفين الذى اعتمد عليه البطالمة كان يلقي شباكه على النشاط كله في البلاد ويزيد من تكليف العمل في **القطاع الخاص** ، فتنتقل الأعباء على أكتاف الفلاحين في نهاية الأمر . وبات من الأمور المألوفة أن ينشط الموظفون كباراً وصغاراً في المضاربة والتجارة والمالية (27) . وأصدر بطليموس الثاني المراسيم والقرارات التي تأمر الموظفين بعدم فرض الإتاوات الشخصية على دافعي الضرائب أو إجبارهم على العمل لمصلحتهم الفردية ، أو على تقديم الأوز والدجاج والنبيذ بثمن خاص . وأقيمت المحاكم الاستثنائية التي عاقبت بعض الموظفين المرتشين أو مستغلي النفوذ عقاباً شديدً صارماً ، ولكن دون جدوى . فنسمع في بداية القرن الثاني عن اتهام الوالي الروماني **جايوس فيبيوس ماكسيموس** بالإبتزاز والربا وإستغلال السلطة والإنحراف الأخلاقي والجنسي ... (28) .

وغرقت الإدارة الرومانية في أكوام الخطابات الرسمية وفي بطء الإجراءات المتتالية العديدة . فتقص لنا البرديات كيف رغب المصري **أبواونيوس حوالي عام 280 م** في الإنضمام إلى الجيش ، فحصل على موافقة الوالي ، ولكنه اضطر إلى القيام بتسعة وعشرين إجراء بعد ذلك لتنفيذ قرار الحاكم الأعلى !

وفي العهد البيزنطى بالذات عرفت البيروقراطية المصرية بالفساد الفظيع وعدم الإنضباط . وهذا هو الوالي ليبيريوس مثلاً في عام 542 م يرفض قرار الإمبراطور بعزله ، ويقاوم الوالي الجديد بالقوة المسلحة فيقتله في المعركة ... ولم تكن صدفة أن تحدث هذه الظاهرة في نفس الوقت الذي تظهر فيه بذور التحول إلى الإقطاع . وذلك لأن دوائر الموظفين الكبار كانت مصدراً رئيسياً للتحول إلى الإقطاع ، الأمر الذي كان يعطي للبيرو قراطية هامشاً أوسع من الاستقلال النسبي إزاء الحكام الأجانب والمقيمين في خارج مصر . فلعبت تلك الدوائر دوراً في تخريب النظام الحاكم من الداخل ، وأعدت المناخ لإيجاد نظام جديد هو الفتح العربي لمصر . وكان فساد البيروقراطية في هذا الموقف موازياً لمسار الكنيسة المصرية في معارضتها السلطة البيزنطية .

وهنا نرى مرة أخرى إلى أية درجة تجر النظرية الميكانيكية الكاتب **كارل فيتفوجل** إلى الخطأ حينما يؤكد العجز المطلق للبيروقراطية عن مقاومة الطاغية الشرقي (29) ، إذ أن تاريخ مصر في الفترة الهلينية يكذب استنتاجاته .

و- ضعف الطبقة المالكة المصرية :

كانت المدن المصرية الصميمة في العصر الهليني تأتي في المرتبة الإقتصادية وراء المدن الإغريقية بدرجة كبيرة . وكانت أكثر المدن المصرية نشاطاً منف عند الرأس الجنوبي للدلتا ، وعلى الحدود بين الأقاليم المتطورة ، وتلك التي تخلفت عنها في الصعيد . أما طيبة ، فقد بدأ مركزها بالتدهور منذ سقوط الرعامسة ، ولم تعد أكثر من مجموعة من القرى المتناثرة بعد أن خربها البطالمة عند قمعهم لإحدى الثورات الشعبية .

ورمزت حالة المدن المصرية إلى مركز الطبقة المالكة المحلية إلى حد كبير . فالأغلبية الساحقة من أصحاب اليسار وملاك الثروات العقارية والأموال السائلة ، وكبار الموظفين وقادة الفرق العسكرية والتجار وأصحاب الورش الصناعية وملتزمي الضرائب النقدية ، وأصحاب المراكز المصرفية .. الخ ، هذه الأغلبية الساحقة كانت تتكون من الإغريق وبعض الرومان والإثنيات الأخرى . واستطاع بعض المتأغرقين من أصل مصري التسلل إلى صفوف تلك الطبقة المالكة ، ولكنهم كانوا قلائل معدودين ، وفي مراكز إدارية أدنى غالباً ، وثرواتهم دون حجم ممتلكات الأجانب .

ولكن طبقة مصرية أخرى عرفت نمواً وتطوراً ملحوظين ، وتكونت أساساً من صغار تجار القطاعي والكتبة و الحرفيين ، أي طبقة شبيهة بما يمكن أن نسميها اليوم البورجوازية الصغيرة . وكانوا أداة التنفيذ لسياسة الحكومة ، بينما كان الإغريق أداة التوجيه . وكذلك يبدو أن بعض الفلاحين إستطاعوا أن يغتنوا وقاموا باستثمار أموال سائلة في حيازاتهم أو نشطوا في أعمال الوساطة المرتبطة بتحصيل الإيرادات الحكومية (30) أو الاحتكارات المختلفة . وظلت دائرة النشاط الإقتصادي التي يستطيعون التحرك داخلها ضيقة لأن الجمهور الأساسي لعملائهم مكون من الفلاحين الذين يسدون احتياجاتهم القليلة الأساسية من الإنتاج المحلي ويعيشون في مستوى الكفاف .

وقد أصابت الضربات نشاط المصريين المتوسطين والصغار على أثر أزمات إنخفاض العملة المتتالية ، وخاصة في ظل حكمي روما وبيزنطة . فخلالهما عاد التعامل بالمقايضة العينية يكسب أرضاً على حساب التعامل النقدي (31) ، في القرنين الرابع والخامس ، وهو أمر زاد من ضعف الطبقتين المتوسطة والصغرى الهزيلتين . ويفسر لنا هذا الهزال عجزهما أن تصبحا محركاً أساسياً لتحطيم النمط الآسيوي المتبقي .

كما أن كون نشاط هاتين الطبقتين الإقتصادي امتداداً لميادين الأعمال الإغريقية جعلهما معروفين نسبياً عن الطبقة الكادحة الأساسية - الفلاحين - ويصعب عليهما قيادتها في حركة التخلص من السيطرة الأجنبية . وفي تقديرنا أن هذا يقدم تفسيراً ولو جزئياً لطول مدة الإحتلال الأجنبي (ما يزيد عن ألف عام) ، ثم انتهائه لا بالإستقلال المصري بل بفتح البلاد أمام العرب .

ز- الطغيان مبني على التنافر العام :

يلتفت العديد من المؤرخين إلى ظاهرة اجتماعية بارزة ، وهي تخلي البطالمة عن الكثير من التقاليد الإغريقية وتمصرهم ، لا بتبنيهم الدين الفرعوني فحسب ، بل بأن يصبحوا هم أنفسهم آلهة فراعنة ، ويتزوجوا من شقيقاتهم ، ويسيروا على درب أسلافهم إدارياً و سياسياً . ونرى الأباطرة الرومان يحتفظون لمصر بنظام خاص ، فيعتبرونها ملكاً خصوصياً للتاج ، ويعطونها ميزانية وعملة متميزة ، ويجعلون هيكلها الكهنوتي جزءاً من حكمهم المركزي فيها .

ويعود هذا الموقف دون شك إلى القدرة المصرية الخاصة على **إمتصاص** الأجنبي بسبب صفات المصريين الاثنية وتراثهم ذي البناء القوي . ولكن الدافع الأساسي للحكام الإغريق والرومان والبيزنطيين يكمن في بحثهم عن أنجح الوسائل لإعتصار الشعب المصري إعتصاراً إلى آخر قطرة ممكنة من عرقه ، والسيطرة المادية والروحية عليه بأقوى وأثقل ما يستطيعون الوصول إليه من وسائل السيطرة . وأقوى وسائل السيطرة وأنجحها إستغلالاً في هذه الحالة إنما هي أيضاً أبسطها . وذلك لأن النمط الآسيوي هو من الأنماط المبنية على الإنقسام الطبقي وأقربها إلى الطبيعة ، والذي يتجدد تلقائياً ، وينبعث إلى الحياة كل مرة دون جهد كبير .

ويمكن تصنيف تلك الوسائل إلى ثلاثة فروع : التعسف الإستبدادي للحاكم ، وجهاز القهر الواسع ، والتنافر العام بين طوائف السكان ومجموعتهم المختلفة .

- فلم يكن يوجد مجلس تشريعي أو إستشاري من أي نوع حول الملوك البطالمة أو الولاة الرومان أو البيزنطيين ، بل كانوا **حكاما مطلقين** ، تنفيذ رغباتهم العامة أو الشخصية دون نقاش . ولم يكن يحد من زيادة الضرائب مثلا - رغم كثرتها وأعبائها - إلا إستحالة هذه الزيادة . ووصل الأمر بالإمبراطور فالنس 364م – 378 م أن ألقى القبض على الأعيان الذين دخلوا الأديرة دون أن يكونوا قد سدودا من أموالهم العجز في حصيلة الضرائب التي أمروا بضمانها .

- **وفي أغلب الأحوال يوجد في البلاد جيش قوي ،** لا للدفاع عن الحدود

فحسب ، بل وخاصة لفرض لك النظام المستبد الداخلي القاهرالذي تجف بدونه موارد الخزينة الملكية والجزية التي ترسل غلالاً إلى عاصمة الإمبراطورية . وهو جيش احتلالي ، قالبه من المرتزقة اليونانيين والآسيويين والغاليين الخ ، وقادته من إثنية الحكام الأجنبية أو من المصريين المتأغرقين . فبينه وبين الشعب المصري هوى من الإحتقار والكراهية المتبادلين . وإذ لم يكف عدد جنوده في فترات معينة اضطر الحكام إلى تجنيد المصريين كمرتزقة أيضاً أو بالتعبئة الإجبارية . وغالباً ما كانوا يلقون الهزيمة في هذه الحالة ، الأمر الذي **يفسره** الكتاب البورجوازيون **بفقدان المصريين للصفات القتالية** .. ولكننا نرى في هذا الموقف أحد المظاهر للمقاومة المصرية السلبية إزاء النظام القائم ، وعدم استعداد الفلاحين للدفاع عن كيان لا يرون منه إلا الشقاء والعسف .

فالجيش في مصر الهلينية أداة مساعدة للشرطة ، وسند لجباة الضرائب ، وحرس للمراكب التي تنقل غلال الجزية على الترع والنيل . وعند أي بادرة للتململ الشعبي ، يطلق جنوده على المدن والقرى فيعملون فيها النهب والتقتيل أياماً . ويقص لنا التاريخ كيف أراد حاكم إقليمي اجبار إحدى القرى على دفع الضرائب ، فغزاها بعصابة من العساكر أشبه بقطاع الطرق في نهاية القرن السادس ، فاغتصبوا النساء ، واقتحموا ديراً للراهبات ، وسدوا الترعة التي تأتي بالمياه ، وأتلفوا

المحاصيل ، وألقوا القبض على عدد من الفلاحين ، وفرضوا عليهم إتاوات ، وسرقوا مواشيهم وملابسهم (32) .

ولا غرو ، فالحكام أنفسهم وحوش منحلون في كثير من الأحيان . فهؤلاء البطالمة الآلهة الفخورون بانتسابهم إلى مقدونية الإسكندر ، ليسوا إلا مسخاً بشرية مخيفة ، يقتل الملك منهم أخوته وأمه ، وتذبح الملكات أبناءهن أو أزواجهن .

- ورغم كل المركزية الشديدة ، والحكم المطلق ، لا نستطيع أن نقول أن مصر كانت دولة قومية موحدة . بل لم يمكن **قيام ذلك الطغيان إلا لبنائه فوق التمزق والتنافر بين طوائف السكان .** فالريف شيء ، والمدينة شيء آخر في نظمها وحياتها . وثمة فرق شديد بين المدن المصرية والمدن الإغريقية من حيث النشاط الاقتصادي وحقوق المواطنة . وداخل المدن الإغريقية ذات جاليات من الكريتين والآكيين والفرس واليهود والمقدونيين ، تكون كل منها مجموعة منظمة بقضائها وكهنتها واجتماعاتها . ولا تعترف لوائح المدن الإغريقية بشرعية الزواج بين مواطنيها والمصريين . وكذلك تمنع القوانين الجنود الرومان الحائزين على أرض زراعية من الزواج بمصريات ، ولا تعتبر أطفالهم في هذه الحالة أولاداً شرعيين .

وبين الأقاليم نزاعات محلية حلقية ، يتخذ الكثير منها الطابع الديني : فهؤلاء كهنة بتاح في منف ينافسون كهنة آمون رع **إله طيبة** على السيادة ، وتثار الإضطرابات بين أنصارهما في كل جهة .

وقسم الرومان سكان مصر إلى فئات مختلفة ، أعلاها الأجانب المعفون من الضرائب ... ثم زادوا التقسيم تفصيلاً طبقياً ، وآخر طبقاً لمحل الإقامة ، وفصلوا بين سكان الشاطئ الشمالي الغربي وبين سكان الوادي . وأعطى الإمبراطور لحثالة الإسكندرية من المتعطلين ميزة الحصول على الخبز المجاني على حساب المصريين .

ولقد كان هذا مقصوداً لمنع اتحاد القوى المعارضة . ولكنه كان أيضا إنعكاسا تلقائياً لظروف الإنتاج الأساسي ، أعني الإنتاج الزراعي. ذلك الإنتاج الذى ظل يتم في مشتركات قروية صغيرة يفتت انعزالها بعضها عن بعض الكتلة الأساسية من السكان الفلاحين تفتيتاً . أي أن ذلك التنافر العام بين الريف والمدن ، وبين المدن نفسها ، وبين الأقاليم والجاليات والطوائف الخ كان نتيجة لسيادة النمط الآسيوي ، في نفس الوقت الذي كان فيه حافظاً على هذا النمط وواصماً تطوره بخاتمه .

2- الصراع الإجتماعي

لقد طور العصر الهليني الإقتصاد المصري وأنمى التداول النقدي والتبادل السلعي ، فأضاف جديداً للصراع الإجتماعي ، وإن كان جانباً منه لم يتغير مضمونه أو جوهره تغييراً كبيراً لثبات النمط الإنتاجي الأساسي .

أ- الصراع في الدوائر المالكة والحاكمة :

دار هذا الصراع على جبهتين : أما الأولى ، فبين سكان الإسكندرية أساساً وبين الحكم المركزي . والثانية بين إغريق الإسكندرية واليهود .

- ونعزو مقاومة سكان الإسكندرية ونضالاتهم إلى أن نشاطهم كان في أغلبه نشاطاً سلمياً وفرديا ً، وارتباطاتهم شديدة بالخلفية اليونانية المبنية على تشغيل العبيد للإنتاج التجاري . فكانت مصالحهم تصطدم بمركزية الحكم في مصر ، واعتماده على إمتلاكه لخيراتها وبشرها . كما تعارضت تلك المصالح مع الإحتكارات الحكومية في مجالات التجارة الداخلية والخارجية ، والصناعات الأساسية والأعمال المصرفية . وفي الميدان السياسي استهدف السكندريون باستمرار أن يكون لهم حكم ذاتي شبيه باستقلال المدن اليونانية في أوج ازدهارها ، وهذا مطلب رفضه البطالمة والأباطرة فترة طويلة جداً . واشتهر سكان الإسكندرية بالشغب والإضطراب والمواقف الرافضة العنيدة .

ففي 201 ق.م تثور الإسكندرية ضد مجموعة من المحاسيب قامت بانقلاب في البلاط . وحوالي 170 ق.م بتجدد التمرد ضد بطليموس السادس وتنشب المعارك الدموية بين حراس القصر والجمهور . وفي 166 ق.م يقود أحد النبلاء تمرداً جديداً ثم يهرب من الإسكندرية ويجمع حوله 4000 جندي ثائر يعسكر بهم في طيبة حيث يهزمه جيش الملك . وفي 89 ق.م يطرد السكندريون بطليموس الحادي عشر ويقتلونه . وبعد ذلك بسنتين يقطعون بطليموس الثانى عشر إرباً بعد اخراجه عنوة من قصره .

وتتجدد الإضطرابات السكندرية في ظل الرومان. ففي بداية القرن الأول الميلادي يصدر الوالي الأوامر المتكررة بمنع حمل السلاح وبالحملات التفتيشية في المنازل ، وتعود التمردات في أعوام 41 و66 و158 **حينما يقتل الوالي نفسه** . وفي عام 261 يولي سكان الإسكندرية الوالي الروماني إمبراطوراً شهوراً قليلة . وفي 296 يعطون هذا المنصب الرفيع لأحد الضباط الرومان ، فيحاصر الإمبراطور الثغر بنفسه ثمانية شهور ثم يستولي عليه ويخربه تخريباً . وامتدت هذه الثورات والتمردات إلى الحكم البيزنطي حيث ساعد السكندريون ثورة هرقل ضد الإمبراطور فوقاس602 م – 610 م .

- **ويعود الصراع بين الإغريق واليهود** إلى أن الإثنتين تكونان الطائفتين التجاريتين المتنافستين الرئيسيتين في الإسكندرية ومصر عامةً ولذلك نجد حركات اليهود في مصر تتجه ضد الإغريق للقضاء على منافسيهم ، وتتجه أيضاً ضد الحكم المركزي . غير أن الكثرة العديدة اليهودية وكانت مليون نسمة بين 8 ملايين من المصريين ، ووجود نسبة كبيرة من الكادحين المقهورين في صفوفهم **(** فلاحين وعمالاً وعبيداً معتقين وصغار تجار الخ **)** ، أعطيا للتمردات اليهودية ضد الحكام طابعاً أوسع من تمردات الإغريق، وانتشاراً مصرياً في بعض الأحيان (33). كما كانت بينهم فئة قوية من التجار والمقرضين بالربا عمل البطالمة

والرومان على جذبها إلى الإسكندرية تنفيذاً لأهدافهم التجارية . فنجد بعضهم في البلاط الملكي وفي الإدارة العليا وقيادة الجيش وقد منحوا أراضي واسعة ينتفعون بها .

ونلاحظ أن أغنياء اليهود قد تأغرقوا في حين أن فقراءهم قد تمصروا وأدخلوا في ديانتهم بدعاً تحمل الطابع المصري ، وأن المسيحية دخلت مصر من خلال بعض طوائفهم .

وقد بدأت الصدامات بين يهود الإسكندرية وإغريقها في ظل الحكم الروماني ، حينما رأى أفراد الطبقة الحاكمة السابقة مركزهم يتدهور لصالح اليهود عام 38 م . ويبدو أن الطبقة الدنيا منهم هم الذين كانوا ضحايا المذابح في حين أن كبارهم تجنبوها بإعلان ولائهم للحكومة (66 م) .

ولكن تلك الإضطرابات بين الإثنيات المتنافسة أخذت طابعاً جديداً عندما اندلعت الثورة اليهودية الكبرى 115 م – 117 م التي احتلوا فيها برقة ، وامتدت في الريف المصري من سوهاج وطيبة جنوباً إلى أثريب **(** بنها **)** شمالاً وبلوزيوم شرقاً . وهزموا الرومان في هرموبوليس **-** الأشمونين (34) . وحاول الرومان تجنيد الأهالي في محاربة الثورة دون جدوى . ويبدو على العكس أن بعض المصريين من الفلاحين والهاربين من القانون في المستنقعات الشمالية قد عضدوها (35) . وسحقت هذه الثورة في نهاية الأمر ، ولكن خطرها ظل يخيف الطبقة المالكة ، فاحتفلوا بذكرى الإنتصار عليها حتى عام 202 م .

وتجددت الإضطرابات في القرن الخامس ، وتحولت إلى مذابح وحرائق في الإسكندرية ، فطرد اليهود منها . ولكن يبدو أنهم عادوا بعد ذلك بدليل وجودهم عند الفتح العربى لمصر (36) .

ب- رجال الدين :

كان بين الكهانة والسلطة تبادل منافع . فأولئك يجتهدون لكسب التاج إلى جانبهم حتى يحتفظوا بامتيازاتهم وموارد معابدهم ، فضلاً عن الإعتراف الرسمي بالطقوس التي يمارسونها . وهذه ترى ضرورة في أن يصبح السلطان الديني ونفوذه على الشعب أداة روحية تتكامل بها سيطرتها المادية القاهرة .

ولذلك رحبت الكهانة المصرية بالتحاق البطالمة بكوكبة الآلهة الفرعونية القديمة . وقام الملوك المقدونيين بتشييد المعابد الجديدة و تجميل القديمة وانشاء قبيلة كهنوتية خاصة بعباداتهم . واحتفظ رجال الدين الفرعوني بامتيازاتهم ، وبلغت المساحة التي تنتفع بها المعابد ثلث الأراضي الزراعية . كما كان لقراراتها قوة القانون في الريف ، وانتشر بينها حق الحماية لمن يلجأ إليها . وأصبحت الكهانة سلطة هائلة في الدولة في أواخر الحكم البطلمي ، لأن الملوك قدموا لها تنازلات كثيرة بعد الثورات الشعبية عام 80 ق.م وخاصة حق توريث الحيازات الزراعية لأبنائهم (37) .

وكذلك نرى العبادات المحلية تعود بارزة مرة أخرى في أواخر القرن الأول ، دلالة على ازدهار نفوذ الكهنة . وبعد الإعتراف بالمسيحية ديناً رسمياً للدولة الرومانية ، كان مركز مصر المتميز وسيلة قوية استعملها البطاركة الأقباط في الضغط على الأباطرة (38) . ونرى اثناسيوس يتمتع بحماية إمبراطور الغرب في وجه بيزنطة (ام 340 م . وفي القرن الخامس نجح كيرلس في خلع نسطورس بفضل الهدايا التي وزعها على شخصيات البلاط البيزنطي ، والتي بلغت قيمتها مبالغ هائلة . وفي ظل ديسقورس كانت للبطريركية عزب عديدة في مصر كلها ، ويحتكر الرهبان تجارة الملح . وكان للأسقفيات رجال مسلحون وشرطة وممرضون ، كما كان الأساقفة يمارسون سلطة قضائية (39) .

وفي القرن السادس كانت للأديرة أملاك واسعة لدرجة أن مناطق كاملة كانت موقوفة عليها ، وهكذا بدا أكثر من مرة أن السلطة السياسية واثقة من ولاء رجال الدين .

الا أن الكهانة المصرية كانت لها مصالح تدفعها إلى الإستقلال النسبي عن العرش ، وكان اتصالها الوثيق بالكادحين يجعلها تستقبل سخطهم ، خاصة وأن في صفوفها عدداً متزايداً من أبنائهم ، وأخيراً فلبعضهم مستوى من الثقافة والتعليم والعلم يضعهم في مكان الناقد للمساوئ . ولذلك نرى العديد من طوائفها يقاوم الحكم البطلمي في أواخره ، وازدادت المقاومة في القرن الثالث ، إذ تلاقت المعارضة الشعبية في حضن الكنيسة المصرية آخذة صورة الإستشهاد في ظل دقلديانوس 284 م . ولم يغير الإعتراف بالمسيحية رسمياً كثيراً من موقف الكنيسة المصرية . فقد ظل تنظيمها مدة طويلة شبيهاً بالنظام الجمهوري ، حيث كان العباد ينتخبون الأساقفة ويجتمع هؤلاء لتعريف أمور الدين ، ووصل الصراع إلى قمته في مجمع خلقدونية ، حيث أصر ديسقورس على حق الكنيسة في الحكم الذاتي . وثارت مصر عند نفيه ، فتمردت الإسكندرية وهزم سكانها الجنود البيزنطيين ، وشكلوا لجنة قومية من رجال الدين انتخبت تيموثاوس للمركز الأعلى 457 م . وظلت المصادمات تتكرر بين مصر والإمبراطور البيزنطي إلى حين الفتح العربي ، إذ كان قد فرض على الإسكندرية البطريرك الملكان قيرس - **المقوقس** الذي جمع بين السلطتين الدينية والسياسية ونظم حملات الإضطهاد البطريرك المنتخب بنيامين الذي اضطر إلى الهرب . ولكنه استعاد كرسيه في ظل عمرو بن العاص .

ومما زاد من صلابة المقاومة المسيحية المصرية للحكم البيزنطي أن تحولت الرهبنة إلى حركة جماهيرية في بداية القرن الرابع ، وأغلبيتها من الفلاحين ، بعد أن كانت ظاهرة متناثرة ومحصورة في أفراد قليلين . واشترك الرهبان في النضالات الدينية والسياسية اشتراكاً نشيطاً ، فجذبوا إليها أفراد الشعب لما كانوا يتمتعون به من هيبة معنوية كبيرة .

جـ- النضال الشعبي :

اشتدت الحركة الثورية الفلاحية في العصر الهليني بشكل ملحوظ حتى أصبح التمرد مزمناً في مصر منذ نهاية البطالمة على مشارف القرن الأول ق.م ، ويعود السبب إلى أن انتشار الإقتصاد والتبادلات النقدية قد بدأ يهز النمط الآسيوي من أساسه ، وأدخل المجتمع القروي في أزمة زادتها الأزمات الإقتصادية العامة حدة . ووجه الفلاحون بمصير جديد ، وهو أن يصبحوا أقناناً مباشرين للنبالة المتغيبة في المدن الإغريقية بعد أن كانوا تابعين للمشترك الأعلى ، الدولة . فحاولوا بشتى الطرق أن يسدوا هذا الطريق. وهنا تظهر بارزة القيمة الإيجابية للمقاومة الآتية من المجتمع المشتركي ضد القوى التي تعمل على تفكيكه ، أعني قوى الإحتلال الأجنبى والإستعباد الجديد - **القنانة الإقطاعية** .

وفي بعض البرديات نتبين عزة نفس الفلاح المصري ومحافظته على كرامته . وإليك ما يقوله سكان إحدى القرى **لـ حاميهم :**

" **سيدنا ناخوس** ، نود أن تعلموا أننا لم نسلم أبداً أنفسنا لكم ، لا في أيام والدكم ولا في أيامكم . وحيث أننا نقوم بما هو مطلوب منا ، فلا نحني أنفسنا أمام أحد " .

ومما يدل دون شك على القوة الدفينة للحركة أن لغة الشعب فرضت نفسها - على صورة القبطية - في هذا العصر ، بعد أن ظلت عصوراً مفصولة عن لغة الحكام .

- **وقد استمرت الأشكال السلبية طابعاً عاماً للحركة الشعبية .** يبحث علماء الآثار في البرديات عن مشاعر المصريين إزاء الإغريق ، فلا يجدون إلا السباب تعبيراً لها (40) . وفي ظل البطالمة هجرت أفواج من الفلاحين الأرض لتلجأ إلى حماية المعابد ، وقاوم صغار المنتجين والتجار جباة الرسوم الباهظة بالتهريب والعمل دون ترخيص والإفلات من السخرة ، ولم يستطع مخبرو الحكومة إيقاف الموجة . وكذلك نقرأ تقارير الجباة الرومان التي يشكون فيها عجزهم عن تحصيل الضرائب في القرى المهجورة من السكان . وفي ظل الإمبراطور تيبيريوس خلال القرن الأول ميلادى يختفي الهاربون في المستشفيات والأحراش لأن روما ألغت حق اللجوء إلى المعابد. وكان سلاح الفرار فعالاً بدليل أن الإمبراطور فيلبوس الأول منتصف القرن الثالث اضطر إلى إيقاف حربه ضد القوط لقلة الموارد الآتية له من الولايات الشرقية . وفي القرن السادس اشتهرت **مصر** بأنها بلد **يصعب حكمه،** فشعبها لا يخضع للنظام ودائم الشكوى . ويعتبر المصريون عاراً أن يدفعون ما عليهم من الضرائب من تلقاء أنفسهم ، ويفتخرون بآثار السياط على ظهورهم ...

- **ولكن الأشكال الإيجابية تتصاعد بصورة ملحوظة .** فالفلاحون يحرقون السجلات الحكومية التي تحفظ فيها صكوك الديون والملكية في ظل البطالمة . ويندفع لهيب الحرب الأهلية في بداية القرن الثاني ق.م ، ويتمركز الثوار في منطقة طيبة حيث يخضعون لملك مستقل اسمه **هرماكيس** ، ثم شمل التمرد البلاد كلها ، وحاصر أنصاره مدناً كاملة أكثر من مرة . وفي 182

ق.م **تمكن** الجيش البطلمي من سحق الثورة . وسحبت عربة الملك زعماء الثوار عرايا مقيدين حتى الحلبة التي قتلهم بنفسه فيها .

ورغم القمع البشع ، تكررت الثورات فترة بعد أخرى عامي 140 و88 ق.م ، كما استمرت تشتعل في ظل الرومان في طيبة والبحيرات الشمالية عام 29 ق.م **و** 115 م . واشتهر شمال الدلتا بما سميت بحرب الزراع أو الحرب **البوكولية – البشمورية** التي قاد فيها أحد الكهنة الرعاة والهاربين من القانون ، فاستطاع أن يستولي على الإسكندرية بعد أن ذبح أفراد حاميتها الرومانية . وصاحبت هذه الحركة الثورية مظاهرات العمال في بعض المدن مطالبين بزيادة الأجور . ولم تسحق روما الثورة إلا بالإستعانة بقوات إضافية جاءت بها من سوريا (41) .

وانتشرت في مصر بعد ذلك العصابات المكونة من الجنود المسرحين والرجال المعدمين التي تجوب الريف وتتعيش من النهب وقطع الطرق .

وسبق الإشارة إلى ثورة **أخيل** عام 296 م ، التي يعتبرها بعض المؤرخين أوسع الحركات الثورية إنتشاراً في ظل الحكم الروماني ، والتي تركزت أساساً في المراكز التجارية .

وإذا كانت هذه الحركات الثورية قد حققت بعض المكاسب على شكل تنازلات مختلفة ، إلا أنها فشلت جميعاً في تغيير النظام الإجتماعي والسياسي . ولا يعود هذا ، فحسب ، إلى قلة التنظيم للحركة وطبيعتها التلقائية والمتقطعة ، بل إلى كون الفلاحين كانوا قد استهدفوا بها أساساً العودة إلى النظام المشاعي القديم ، فأرادوا أن يقتلعوا الجذور التي ضربها - إلى حد ما - الإنتاج السلعي والتبادل النقدي في الإقتصاد المصري ، وأن يتخطوا حتى النمط الآسيوي بما يقترن به من استبدال مركزي ، وكانت هذه الأهداف مستحيلة التحقيق . وشعر سكان مصر بهذه الإستحالة هم أنفسهم ، بدليل استقبالهم العرب كمنقذين من الحكم البيزنطي (42) . وقد أثبت التاريخ إمكانية إعادة بناء النظام المشتركي للأرض ولكن على أساس جديد ، ونقصد على أساس القوى الإنتاجية المرتفعة التي توفرها الإشتراكية المعاصرة (43).

3- نظرة إلى الإنعكاسات الفكرية

تتداخل عوامل جديدة في تشكيل الإتجاهات الفكرية في مصر الهلينية. وأول هذه العوامل دون شك هو صعود أهمية الفردية والذاتية ، وهو أمر مواز لإتساع الإنتاج السلعي والحضري على حساب الإكتفاء الذاتي للمشترك القروي . وثاني تلك العوامل هو تأثير المدارس الإغريقية المختلفة التي وردت إلى مصر من الخارج ، أي مع الغزو الأجنبي ، والتي تغلغلت عن طريق السلك الإداري الإغريقي والمتأغرق ، فأخذت ردود فعل **دفاعية** مضادة في بعض الأحيان (44) .

وقد ترتب على هذين العاملين وغيرهما أن برزت ظاهرة هامة ، وهي بدء نوع من الإنفصام المتزايد بين الدين والسلطة السياسية ، وهو أمر يختلف عما كان سائداً في

العهود الفرعونية . ففي ظل البطالمة كان الإله سرابيس هو الإله الحكومي والرسمي ، ولكن الشعب لم يدخل أصنامه في المنازل . وكذلك لم تصبح عبادة الإمبراطور بعد ذلك عبادة شعبية . أما في ظل بيزنطة، فقد فصل الإنقسام المذهبي بين الكنيسة المصرية والكنيسة المركزية فصلاً عدائياً في أغلب الأحيان .

ومن جهة أخرى ، فقد اتخذت الحركة الفكرية القريبة من الشعب أو المنبعثة منه الأشكال الدينية في أغلبية الأحوال . ويعود هذا إلى التراث السابق الذي كان يستمر قوياً لأنه مبني على الخلفية الآسيوية الباقية . كما يعود أيضاً إلى التكوين الفلاحي الأساسي للحركة الإجتماعية. فالقالب الديني للإتجاهات القومية والثورية كان يعمل على **خلع هالة القدسية** التي تحيط بالظروف الإجتماعية القائمة مما يسهل مهاجمتها (45) .

أ- في المحيط الإغريقي :

جلب الإغريق معهم إلى مصر في هذا العصر الإتجاهات الفكرية التي ظهرت في اليونان . ومنها مدرسة أفلاطون (بداية القرن الرابع ق.م) التي كانت ترى الخلاص في العودة إلى سيطرة الأرستقراطية القديمة . ومنها أيضا مدرسة أبيقور بين 341 - 271 ق.م المعبرة عن التشاؤم الإجتماعي إزاء سلطة المال المتزايدة وخنقها للحرية . ففي بداية القرن الثالث ق.م لم يعد المفكرون الإغريق يرون ضرورة التضحية من أجل العدل والواجب والفضيلة والتقدم ، بل وجهوا تلاميذهم إلى البحث عن الخلاص الفردي ، سواء في هذه الأرض أو في الحياة الأخرى (46) .

وبعد أن ضم البطالمة أنفسهم إلى مجموعة الآلهة المصرية ، أقاموا عبادة جديدة هى عبادة سرابيس . وهى صورة توفيقية بين الثالوت الإلهي المصري القديم **أوزيريس - إيزيس - حورس** وبين بعض السمات المتعلقة بالآلهة الإغريقية . ولكن هذه العبادة المصطنعة لم تعش طويلاً بعد الإحتلال الروماني .

وفي القرن الثاني برزت في الإسكندرية الفلسفة الغنوسطية **- العرفان الروحي** ، وهي أيضاً تجميع للنظم الأسطورية الإغريقية مع المبادئ والمعتقدات اليهودية والمسيحية . وخلاصة القول أن المدارس السكندرية لم تثمر إلا قليلاً من الفكر الأصيل المستقل والمتقدم ذي الشأن ، وذلك لأن تربتها الاجتماعية كانت الطفيلية الإغريقية في مصر .

ب- الطابع القومي :

جمع الحكم الإغريقي الروماني بين سمتين كريهتين للمصريين : الإحتلال الأجنبي وتحطيم الحياة المشتركة . ولذلك اتصفت المقاومة بالطابع القومي البارز ، وهو أمر غريب بالمقارنة مع المجتمعات الأوروبية التي لم تعرف إلا الأثينية القبلية قبل توحيد سوقها الداخلي . ويعود هذا الفرق إلى كون مصر كانت تشكل وحدة إقتصادية بفضل

الدور الخاص لدولتها المركزية ، وإن كان مبنياً على تبعثر المشتركات القروية ، لا على وحدة السوق الداخلي الرأسمالي .

- **واتخذ الروح القومي شكلا وثنيا في أول الأمر ،** ورداً للإنتقائية الدينية المصطنعة والمفروضة من الخارج مثل **عبادة سرابيس .** وانتشرت في القرن الثاني **اليوميات الديموطيقية** ، وهي نبوءة وثنية شعبية تنذر بالتمرد ضد الأسياد الأجانب (47) . وفي ظل الرومان ذاع نوع من الأدب الوطني سمي **بأعمال الشهداء الوثنيين** يهاجم الرومان تحت ستار العداء لليهود .

وعندما ظهرت المسيحية وجد فيها الملايين من المصريين المضطهدين تمجيداً للفقراء والبسطاء ، فشحذت نضالهم ، وجمعت لهم في سرعة تراثاً من التضحية والفداء الجماهيري . وجدير بالملاحظة أن المتعصبين لسرابيس قتلوا مرقس الرسول أثناء إحدى الحركات الثورية الشعبية ، وأنه دفن في كنيسة بوكوليا - **بشمور** ، أي بين الرعاة المعدمين الذين كانوا الأساس الجماهيري للثورات المصرية بعد ذلك .

ورغم أن التأثير الأثني ظل قوياً في العادات الشعبية والأدب والفن بعد تلك الفترة ، غير أن الوثنية - كلباس فكري - أصبحت ذات مضمون رجعي . فإن كانت المدارس الوثنية الفلسفية في الإسكندرية في القرن الخامس مثل هيباثيا ومدرستها **الأفلاطونية الجديدة** تعبر عن مقاومة قومية أيضاً ، إلا أنها فكر رجعي أقرب إلى ما قد نطلق عليه الآن بالجناح اليميني لها . ولعبت الكنيسة المصرية دوراً تقدمياً من الناحية الموضوعية التاريخية عندما حاربتها محاربة لا هوادة فيها .

- **وانتشرت الهرطقة فترة كتعبير عن كراهية الحكم البيزنطي .** ففي أوائل القرن الرابع ناصر الشعب آريوس القائل بآدمية المسيح . ولم يكد الأباطرة ينضمون لمذهبه حتى انقلبت مصر ضده عن بكرة أبيها (48) .

- **ولكن المقاومة الشعبية تبلورت حقاً حول الكنيسة الأرثوذكسية** التي رفعت راية النضال ضد الأباطرة ، لإدعائهم بحق التدخل في الشئون الدينية ، ورفضت الكنيسة جميع المذاهب التي إعتنقوها . ويذكر القس سيفيريوس الأشموني أن كل الأديرة رفضت قرارات مجمع خلقيدونية 451م ، القائلة بإزدواجية المسيح لأن **جميع الرهبان** فيها كانوا مصريين . وظل الأباطرة يشنون حملات الإضطهاد الديني الدموية على المصريين إلى الفتح العربي .

جـ- الرهبنة :

يقال أن بذور الرهبنة دخلت مصر مع الوحدات الهندية للجيش الفارسي عند غزوه في القرن الرابع ق.م ، وظهرت مجموعات من الرهبان المصريين من عباد سرابيس في ظل الحكم الروماني . ثم بدأت تنتشر مشتركات النساك في الصحراء في بداية القرن الأول الميلادي . واشتهرت منها مشاعيات الزهاد اليهود المعروفين بـ **المتنطسين** ،

أو **المعالجين** Therapeutes ، والتي انتشرت حول بحيرة مريوط . وكان أفرادها يتخلون عن ممتلكاتهم ويمارسون خليط من السحر والطب ، ويؤمنون بالخلاص على يد يسوع مع اتباعهم للعديد من التقاليد اليهودية مثل **الختان والتسبيت** . ومن المسيحيين الأوائل أفراد تنسكوا أيضاً وأسموا أنفسهم **بالفقراء** Ebionites باعتبار الفقر إعداداً لدخول مملكة السماء . وإلى هنا كانت الرهبنة هروباً من المجتمع وأسلوباً فردياً نابعاً من الإتجاهات السلبية للنضال والمميزة للنمط الآسيوي ، إذ كان يشكل مشتركات **مضادة** مصطنعة ومعزولة .

م – 9

ولكن الرهبنة اتخذت مضموناً جديداً **وإيجابياً** عندما انقلبت إلى حركة جماهيرية للفلاحين والمعدمين في بداية القرن الرابع ميلادى على الأغلب . وعندئذ أصبحت الدعوة إلى الزهد والتنسك الجماعي شكلاً من أشكال الإحتجاج على رفاهية الطبقة الحاكمة وكسلها وتطفلها . وأضحى ألوف الرهبان جيشاً يحارب بيزنطة في جميع الميادين كما سبق ذكره ، ويحتقر الثقافة الإغريقية ويناصب الدين البيزنطي الرسمي العداء ، ويبني حياة فكرية متكاملة على أساس اللغة الشعبية المتميزة ، القبطية .

وأن مختلف الفئات الإجتماعية وخاصة الفلاحين وجدت في حياة الأديرة ونظمها ما يقطع بشكل حاسم جميع الصلات مع النظام الإجتماعي السائد ، مما جعله عارياً من أى تجميل معنوي وأكثر استحقاقاً للكراهية والتدمير (49) .

ولا شك أن حركة الأديرة القبطية كانت سلاحاً فعالاً ضد القهر البيزنطي ، وأنزل بالإحتلال الأجنبي ضربات شديدة ، وإن لم تكن قاضية . وعلى كل حال ، فتاريخ هذه الحركة بين لنا كيف يمكن أن يتحول تيار من التيارات الآسيوية السلبية إلى نشاط متقدم وثوري .

د- التوحيد الأرثوذكسي :

يبدو أن بعض الأساقفة السكندريين الأوائل انتموا إلى العائلات الأرستقراطية نسباً أو فكراً ، وأنهم فسروا العهد الجديد تفسيراً يجعل من الأباطرة ظل الله على الأرض . ولكن الرؤساء الدينيين للمسيحية في الصعيد عارضوهم لأنهم كانوا ينبعون من مجتمع متماسك و متحد (50) . وقد تغلب هذا التيار في نهاية الأمر باعتباره تيار التوحيد في وجه المذاهب التعددية المختلفة التي اعتنقها الحكام والتي عكست إلى حد ما نشاط الإغريق الإقتصادي ، وقوى التمزق الإجتماعي والسياسي التي يشكلونها .

ولما لم يكن من شأن هذه الدراسة الدخول في الخلافات المذهبية لذلك العصر ، فلا ضير من الملاحظة أن حركة الكنيسة الأرثوذكسية كانت تحمي حينئذ وحدة الوادي من الناحية العملية و الفكرية معا في نهاية الأمر ، عندما رفضت الفصل بين لاهوت المسيح وناسوته . كما أنها سارت على درب التراث المصرى المرتبط بالواقعية العملية

عندما خاضت المعارك الفاصلة ضد بقايا الوثنية المليئة بالخزعبلات الأسطورية والرجعية .

وكذلك نرى في وقوف المصريين في وجه السيطرة الروحية المركزية للأباطرة البيزنطيين استمراراً لتقاليد فكرية مصرية معينة عارضت الآلهة معاداة منها للقهر الفرعوني . ونتذكر هنا بعض البرديات الرومانية التي سجل فيها البسطاء طلباتهم ، فيهددون الآلهة بالانتقام إذا لم تستجب لدعواتهم (51) .

* * *

وختاماً نود أن نبدي ملاحظتين فيما يتعلق بالفوارق بين التطور المصري والتطور الأوروبي الغربي .

أما الأولى : فهي أن القوميات الأوروبية الغربية قد ظهرت ثم ازدهرت مع النمو الإقتصادي الذى وقع في عصر النهضة وبعده. أما القومية المصرية فقد اشتد عودها على العكس **بالنسبة** للعصر الهليني مع التدهور الإقتصادي والتفكك السياسي الذى وقع في نهاية ذلك العصر .

ولقد كانت طليعة الحركة القومية الأوروبية من البورجوازية الصاعدة وصاحبة زمام المستقبل ، ولكن طليعة الحركة القومية المصرية كانت من الفلاحين والبورجوازية الصغيرة ، أي الطبقة التي يسد عليها التاريخ سبيل المستقبل .

والملاحظة الثانية : هي أن ظهور الإقطاع في أوروبا الغربية ارتبط بتكوين الدول فوق القومية - شارلمان وخلفاؤه مثلاً - والهيمنة الدينية لبابا روما على هذه الدول . أما بوادر الإقطاع في مصر ، فقد صاحبها تأكيد الشخصية المصرية ، وانفصال كرسي الإسكندرية عن المركز البيزنطي .

هوامش الفصل الرابع

(1) K. MARX: **Pre-capitalist ...** Op. cit. P.P. 93/94.

(2) P. JOUGUET: 1937 – P. 348.

(3) M. ROSTOVTZEFF: - 1957 – Vol. I. P. 274.

(4) V. CHAPOT: Op. cit. P. 267.

(5) J.C.MILNE : OP . Cit . – p.p.129\130 .

(6) V. CHAPOT: Op. Cit. P. 291.

(7) هـ . أيدرس بل – سبق ذكر المصدر – ص . 115 .

(8) K. MARX: Op. Cit. – P. 79.

(9) A.C. JOHNSON: Op. cit. P. 77.

(10) مثل ما حدث في أواسط أفريقيا وأندونيسيا – انظر خطاب انجلز إلى كاوتسكى من لندن في 16 – 2 – 1884 .

(11) F. ENGELS: **The Mark** (In: **The peasant war in Germany**
Moscow – Foreign Languages Pub. House ، 1956) P. 172.

(12) P. JOUGUET: 1937 – P. 459.

(13) K. MARX: Op. Cit. - P.P. 77 - 78.
والمقصود هنا بالتاريخ القديم هو **تاريخ المجتمعات القديمة** أي ذات النمط العبودي مثل الإغريقي والروماني .

(14) ويلاحظ أن المرأة المصرية لم تكن مـن قـبـل تـحت وصاية والدها أو زوجها مثلما كانت المرأة الإغريقية . ولقد فرضت هذه الوصاية على المصريات منذ بطليموس الثاني .

(15) انـظـر بل ، ص 60/59 – وكذلك جونسون ، ص 93 إلى 101 – وروستوتسـيف ص 320 – وأيضاً:

P. JOUGUET: - 1931 – P. 76.

(16) والإبراز من المؤلف . K. MARX: Op. cit.

(17) F. ENGELS: **ANTI-DUHRING** - 3rd ed. Moscow – F.L.P.H. 1962 – p . 248 .

(18) K. MARX: **Préface** (Dans **Contribution ...**) – Op. cit. P. 5.

(19) J. C. MILNE: Op. Cit. – P. 168.

(20) A. C. JOHNSON: Op. Cit. – P. 80.

(21) V. CHAPOT: Op. Cit. P. 311.

(22) J.C. MILNE: Op. Cit. P. 156.

(23) E. BEVAN: **A History of Egypt under the Ptolemaic Dynasty** - London – Methuen & Co. – 1927 ، P. 133.

(24) J.C. MILNE: Op. Cit. P.P. 139 I 143.

(25) C. DIEHL: Op. Cit. P. 963.

(26) P.G. ELGOOD:- Op. Cit. P. 119.

(27) انظر : عبد اللطيف أحمد على : **مصر والإمبراطورية الرومانية** - القاهرة – دار النهضة العربية – 1965 – ص 168 وبعدها .

(28) K. WITTFOGEL: - Op. Cit. P. 107.

(29) M. ROSTOVTZEF: - 1957 – Vol. I. P.P. 330& 331.

(30) J.C. MILNE: - Op. Cit – P.P. 93 & 263.

(31) C. DIEHL: - Op. Cit. P.P. 521/522.

(32) انظر : مصطفى كمال عبد العليم - **اليهود في مصر في عصري البطالمة والرومان** - القاهرة – مكتبة القاهرة الحديثة – 1968 .

(33) عبد اللطيف أحمد علي – **المصدر المذكور سابقا** – ص 191 إلى 198 .

(34) M. ROSTOVTZEFF: - 1957 Vol. I – P. 348.

(35) S. DAVIS: - **Race relations in Ancient Egypt** - London Methuen & Co. – 1953 ، P. 123.

(36) M. RONCAGLIA: **Histoire de l'Eglise Copte** - Beyrout – Dar Al – Kalima – 1966 ، T.I. ، P. 217.

(37) K.N. KHELLA: **Naissance et développement del'Eglise Copte** - Valence ، Cahiers d'études chrétiennes Orientales – Mars 1967 ، P.P. 12 à 35.

(38) P. JOUGUET: 1937 – P. 114.

(39) استمرت هذه المنطقة تثور ثورات متكررة بعد الفتح العربي . ونرى أن الكاتب السوفياتي «أستروفي» قد أخطأ عندما اعتبر **العبيد** هم القوة الأساسية في هذه الثورة . انظر :

V.V. STRUVE: **The problem of the Genesis .. of the slave Societies in the Ancient Orient** - (In Diakonoff ، ed**: Ancient Mesopotamia** - Moscow – Nauka – 1969) ، P. 65.

(40) قارن مع أمل الحزب الوطني في أن تنقذ مصر بواسطة دولة أجنبية من براثن الاستعمار البريطاني .

(41) انظر ختام دراسة انجلز عن المشترك الألماني (المارك) :

F. ENGELS: **The Mark.** ، P. 181.

(42) قارن مع تأثير الفكر الغربي على المثقفين منذ الحملة الفرنسية ثم محمد علي

(43) F. ENGELS: - **The Peasant war ...** - Op. Cit. P. 55.

(44) انظر :

P. NIZAN: **Les matérialists de l'antiquité Paris** – Ed. Sociales Internationales – 1938 .

(45) P. JOUGUET: - 1931 – P. 115.

(46) انظر بل : المصدر المذكور سابقاً، ص 171 ، وكذلك :

M. KAMIL: **Aspects de de l'Egypte copte** ، Berlin – Akademic Verlag – 1965 – P.P. 3/4.

(47) قارن مع ما يقوله انجلز بصدد زهد الفلاحين الألمان أثناء حركتهم الثورية ضد النبلاء . F. ENGELS: - Ditto. P. 79.

(48) K.N. KHELLA: - Op. Cit. P. 8 .

(49) V. CHAPOT: Op. Cit. P. 346.

الفصل الخامس

=========

الظروف الاقتصادية – الاجتماعية

الإمبراطوية الإسلامية

احتلت جيوش عديدة مصر في تاريخها السابق للغزو العربي ، وكذلك تعرضت بلادنا للكثير من الغزوات بعد العرب . ولم تصبح مصر فارسية ، ولا إغريقية ، أو رومانية أو بيزنطية من قبل ، ولا أصبحت تركية أو فرنسية أو إنكليزية من بعد . وفي هذا الطابع القومي المصري الثابت الصلد إستثناءاً هو إستعرابها . وإذا كان الإسلام قد لعب دوراً لاشك فيه في استيعاب مصر من العرب الذين سكنوها وفي تحويل المصريين إلى اللغة العربية وإلى الكثير من عادات أهل الجزيرة ، ففي تقديرنا أن عوامل إقتصادية إجتماعية خاصة كانت العنصر الرئيسي في هذا التحول .

ولقد كانت هناك تأثيرات عابرة ، ولكنها حاسمة في وقتها – سنعود إليها فيما بعد - ولكن إلى جانبها نجد أن ظروف المجتمع العربي جعلت الفاتحين الجدد يعتبرون البلاد كلها - أرضها وثرواتها وبشرها - ملكاً لأمة الإسلام ، أي الدولة الجديدة . مما تطابق مع أساس النمط السائد في الإقتصاد المصري وهو النمط الآسيوي . ففي حين أن الإغريق والرومان حاولوا أن يفرضوا الملكية الفردية الخاصة لوسائل الإنتاج ، لم يأت العرب بنمط مغاير عن المصري ، مما ساعد على رفع الحاجز الإقتصادي الذي كان يفصل دائماً بين المصريين وبين الذين ينتمون إلى الجيوش الغازية .

1- المجتمع العربي في الجاهلية

أثناء الفترة الأخيرة للجاهلية كان المجتمع يخطو آخر خطواته في مرحلة التفكك للنظام اللاطبقي . غير أنه كان يتميز عن مجتمعات أخرى ببعض السمات الخاصة . كما أن تلك المرحلة تأثرت بظروف تاريخية محددة .

أ- التكوين الإقتصادي الإجتماعي :

كان هناك إنقسام أساسي بين البدو وأهل الحضر (1) واختلاف بين المدن التجارية والزراعية وفي الوقت نفسه نلاحظ سيادة العلاقات المشاعية مع غياب الدولة . ولقد كان نظام العرب الإجتماعي قبلياً فينتمي كل فرد منهم إلى **حي** من الأحياء على أساس علاقة الدم والنسب .

وللقبيلة البدوية العربية ملكية مشتركة تسمى **الحمى** ، وهي عبارة عن نوع من الأرض المحرمة الموقوفة على بعض المنشآت المقدسة ، أو لمصلحة بعض ذوي النفوذ ، ومنها أيضاً المراعي التي تُطلق فيها ماشية الحي ، وكان يحكم القبيلة مجلس من المشايخ يتميزون عن سائر أفرادها بالسن أو الإنتماء إلى أرستقراطية قديمة . ولكن لم يكن يوجد جهاز حكومي ، أو موظفون ، أو قضاة دائمون ، أو سجون الخ . وكانت القبائل البدوية فقيرة ، تجوالة ، تعيش على الرعي وقطع الطريق على قوافل التجار ، أو على نهب المناطق الزراعية ، وأن ميل هذه القبائل البدوية إلى التفتت و التبعثر بسبب طبيعة حياتها الإقتصادية جعلها ضعيفة أمام الحضر في نفس الوقت الذي كانت فيه مناقضة للمدن (2) .

ثم كانت هناك المدن التجارية ، وخاصة مكة ، وهي عبارة عن جمهورية يوجهها مجلس مشايخ أيضاً يدعى **الملأ** . وليس لهذا المجلس سلطة قمع ، بل يعتمد على الإقناع والضغط المعنوي لتنفيذ قراراته ، وكانت الجمعية العمومية للسكان ويلقب **بنادي القوم** تنعقد عادةً في فناء الكعبة لمناقشة الأمور التي تتعلق بالمصلحة العامة ، وكانت مكة قبل القرن الخامس الميلادي محطة للقوافل العابرة ، ثم أصبحت مدينة تجارية كبيرة .

وأخيراً كانت هناك بعض المدن الزراعية ، مثل المدينة التي أكثر سكانها فلاحون فقراء . ولعب الفلاحون العرب وخاصة **اليمنيين** منهم دوراً خاصاً في سياسة الخلفاء في سوريا ومصر ، كما أنهم كانوا العنصر الذي وجد سهولة نسبية في إستقراره على بعض الأراضي الزراعية المصرية والإندماج مع سكانه مثل الدلتا .

وكان بين العرب تمايز في توزيع الثروة . فمن البدو عائلات وبطون تملك العدد الكبير من المواشي ، وتدعي حقوقاً خاصة على المراعي ومصادر المياه ، وبين مشايخها من يتاجر في البضائع ويتعامل بالعملة . وبين سكان المدن تجار كبار وأغنياء لهم مواليهم وأحلافهم وعبيدهم الأحباش . وعرفت المناطق الزراعية العبيد الذين يعملون في الأرض ويباعون معها **الأقنان** (3) . ولكن يبدو أن المعدمين تماماً أو صعاليك الأرض والعبيد لم يشكلوا العنصر الأساسي للنشاط الاقتصادي ، ولم يكن

الإستياء من الظلم الإجتماعي صادراً منهم بصورة بارزة . ولذلك لا نجدهم - والفلاحين - ذوي أثر كبير في الأدبيات العربية في فترتي الجاهلية والإسلام الأولى .

غير أن التمايز الطبقي قد بدأت سماته تتضح في هذا المجتمع. وأخذ الفقراء يتجمعون فى أحلاف كحلف **الفضول** مقابل تجمع الأغنياء مثل أحلاف **المتطيبين** .

ب- الدور الهام للتجارة الجاهلية :

كانت الجزيرة العربية إحدى الطرق التجارية التي ربطت الشرق الأقصى بشرقي البحر الأبيض منذ فتوحات الإسكندر فمن الهند كانت تأتي العطور والروائح والعاج ومن الصين: الحرير الخام ، ومن فارس الأحجار الكريمة ، ومن المحيط : اللؤلؤ ، وكان حجم التجارة مع الشرق قد وصل إلى ما يوازي عشرين مليون فرنك(4) . وكانت المصانع الحكومية البيزنطية في صور ، وبيروت تنسج الحرير الفاخر لرجال البلاط الرومي ، كما كان السوريون قبل الفتح الإسلامي تجاراً كباراً يوصلون سلعهم حتى جنوب فرنسا وقلبها كمدن ناربون ، وبوردو ، وأورليان ، وتور .

وكانت للتجارة الشرقية عدة طرق رئيسية . إحداها : من بيزنطة إلى الصين عن طريق فارس الساسانية ، ثم الخليج ، وجزيرة سيلان . وطريق آخر : كان يمر بالبحر الأحمر عبر مدينة حيرة ، والمدائن ، والابلة . وكان الساسانيون يسيطرون على هذا الطريق أيضاً ، مما كان يعطيهم اليد العليا على تجار الإغريق ، ويقطع التجارة عن بيزنطة عند قيام الحروب العديدة بين الدولتين . ولذلك سعت بيزنطة إلى الإعتماد على الحبشة كمخرج تجاري لها على البحر الأحمر ، خاصةً وأن مصر - المستعمرة البيزنطية وقتئذ - لها شواطئ على **الجزء الشمالي/القلزم** ، فكانت المراكب الحبشية تذهب إلى الهند لحساب بيزنطة لتبيع البخور والزمرد والعاج .

وفي منتصف القرن السادس م ، حصل هاشم - سلف النبي - على وثيقة أمان من الإمبراطور البيزنطي لمرور التجار المكيين وبضائعهم بأراضي سوريا . واستصدر التجار العرب مثل هذه الوثيقة أيضاً من حكام فارس والحبشة (5) .

ويجدر بنا أن نبدي هنا ملاحظة هامة ، وهي أن النشاط التجاري العربي لم يكن يتعلق أساساً إلا بتجارة العبور ، وذلك بين المنطقتين الرئيسيتين للإنتاج والإستهلاك ، أي الشرق الأقصى من جهة والمشرق وبيزنطة من جهة أخرى ، فالبضائع المتبادلة بين أيدي التجار العرب لم تكن من منتجات الجزيرة العربية في أغلبها الأعم . وقد ترتب على هذه السمة انعكاسات عميقة على الأثر الإقتصادي للإحتلال العربي لمصر في الفترة الأولى ، ونقصد أن السيطرة العربية لم تكن محركاً للنشاط الإنتاجي في البداية .

وبالمقارنة مع أوروبا الغربية ، نرى أن المدن كانت فيها مراكز للصناعة الحرفية إلى جانب التجارة . كما أن الريف الأوروبي كان زراعياً وقد نجم عن هذا الوضع في تقسيم العمل أن نشأت مرحلة جديدة لعلاقات الملكية هي الملكية المشتركة للدول

الـمـدنية ، ونمت الملكية الفردية في كنف هذا النوع من الملكية وكوجه متمم له . أما في الجزيرة العربية ، فلم تكن المدينة مركزاً للإنتاج الحرفي السلعي ، ولا الريف زراعياً أساساً . وكانت الملكية المشتركية العربية قبلية ولذلك يبدو لنا أن الملكية الخاصة العربية نشأت كمناقض للمشترك ، فكانت العلاقة بين سكان المدن التجارية والزراعية ، وبين سكان الصحراء من البدو - علاقة صراع اجتماعي وسياسي ، يغلب فيه البدو على أمرهم المرة بعد المرة ، وهنا نجد جذر ذلك التاريخ المتأزم لتطور الملكية الخاصة ، وملكية الدولة أثناء الخلافتين : الأموية والعباسية ، والذي سيرد ذكره في السطور التالية .

والشاهد أن التجارة العابرة كانت **مصدر غنى لمكة** بالذات ، فكانت القوافل المكونة من ألفي جمل أمراً غير غريب في شوارعها . وكانت قبيلة **بني هاشم** تكاد تحتكر التجارة غربي الجزيرة كلها ، كما أن عمرو بن العاص اشتغل بالتجارة مع مصر قبل أن يقود غزوها . وكان يوجد عدد من الفرسان العرب في الجيش الفارسي الذي دخل الدلتا المصرية عام 616م ، واستقر بعضهم فيها . وكذلك كان في الجماعة المسلمة التي هاجرت إلى الحبشة عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف اللذان سبق لهما التجارة مع سكان أرض النجاشي . ويذكر التاريخ بعض الأغنياء من المكيين ، ومنهم عبد الله بن جدعان الذي كسب الملايين من تجارة الرقيق ، وعبد الرحمن بن عوف الذي بلغت قوافله 700 جمل ، والحارس بن عامر وأمية بن خلف اللذان مولا قافلة بدر مع أسرتي أبي أهيهة وأبي سفيان . وكثيراً ما كان الممولون يكونون الإتحادات أو الشركات التجارية فيما بينهم .

غير أن مكة الجاهلية لم تكن لها عملة خاصة بها ، بل استعملت السكة الذهبية البيزنطية أو الفضية الساسانية أو النقود الحميرية (6) . وكذلك كان تراب الذهب المستورد من أفريقيا واليمن يستخدم لدى العرب . وهذا دليل آخر على عدم استقلال النشاط الإقتصادي الرئيسي لمكة في ذلك الوقت . غير أن تجارة المال - الربا - كان أمراً مألوفاً ، وتصل فائدتها بين 40 و 100% . وإذا كان الرأسمالي الربوي مصدراً للرأسمال الصناعي في أوروبا الغربية (7) ، غير أنه بقي لدى العرب في هذه الفترة على هيئة اكتناز مالي (لأن القيمة التبادلية لم تكن بعد قد استولت على علاقات الإنتاج جميعاً) (8) .

ج- الأزمة التجارية والوطنية والإجتماعية في نهاية الجاهلية :

في منتصف القرن السادس الميلادي تقريباً ، استطاع الإمبراطور جوستينيان أن يستولي على معظم المناطق المطلة على البحر الأبيض (أفريقيا الشمالية - جزيرة سردينيا صقلية – روما ، وأجزاء كبيرة من أسبانيا) . وبهذا سيطرت بيزنطة على تجارة **قلب العالم** قبيل الفتح الإسلامي . وكان تجار المدن والموانئ السورية والفلسطينية يلعبون دوراً كبيراً في النشاط البيزنطي .

وسبقت الإشارة إلى محاولة بيزنطة للوصول إلى حرير الشرق الأقصى وتوابله دون المرور بالأراضي الساسانية ، وأن الأحباش كانوا أداة للروم عندما هجموا على جنوب الجزيرة ووصلوا حتى أبواب مكة حوالي 525 م . غير أن الفرس قاموا بهجوم مضاد للسيطرة على الجزيرة العربية في نفس الفترة التي حاولوا فيها الإستيلاء على مصر فأخضعوا اليمن عام 572م بعد أن تسبب انهيار سد مأرب في القضاء على الزراعة اليمينة المشهورة . وقضى الفرس الساسانيون على التجارة العربية في الخليج بعد أن وضعوا أيديهم أيضاً على منطقة البحرين . وبهذا أصبحوا أسياد الطرق التجارية البرية والبحرية بين الشرق والغرب (9) . وكان للفرس دولة عربية تابعة في شمال الجزيرة **(**حيرة**)** ، كما كان للروم دولة عربية تابعة أيضاً **(** غسان **)** . واندلعت الحروب بين الدولتين إلى أن بدأتا تنهاران في أواخر القرن السادس .

أن العلاقة بين بيزنطة وفارس الساسانية وضعت تجارة العرب بوسط الجزيرة **(**مكة**)** في ظروف متناقضة . فقد استفادوا من الصراع بينهما ، إذ أصبحوا يسيطرون على طريق تجاري خاص بهم بين جنوب الجزيرة والمشرق . غير أن كلا من الدولتين الكبيرتين كانت تريد إخضاع الجزيرة لها تماماً ، وبالتالي تمثل عدواً . ومن جهة أخرى ، فإذا قام السلام بينهما ، اتفقتا على تشديد الرقابة على التجار العرب وزيادة الرسوم على بضائعهم (10) .

وأخيراً ، ففي بداية القرن السابع شرعت صناعة الحرير تنشط في فارس ، الأمر الذي هدد تجارة استيراده من الهند والصين عن طريق البحر الأحمر .

وقد لاحظ **إنجلز** الآثار المخربة للعدوان الأجنبي على الجزيرة العربية وأن طرد الأحباش في نهاية الجاهلية كان شاهداً على **استيقاظ الوعي العربي القومي** (11).
وبالفعل ، نذكر أن هاشماً نجح في عقد الإيلاف بين تجار مكة ومشايخ القبائل البدوية لتأمين التجارة العربية . كما أن تأسيس مملكة كندة كانت التمهيد لتوحيد صفوف العرب في وسط الجزيرة تحت لواء الإسلام .

وكان تجار مكة وأستقراطية قريش أول من استفادوا من الفتوحات ، إذ ضمنت لهم تأمين طريق المبادلات بين العراق من جهة وبين الخليج الفارسي والبحر الأحمر ، والمحيط الهندي من جهة أخرى .

وقد وقعت فترة جفاف دامت سبع سنوات في أوائل القرن السابع ، فزادت من آلام فقراء العرب . وتضخمت طبقة الصعاليك المعدمين الذين يعيشون على السرقة ، فتطردهم القبائل ويهربون إلى الصحراء يمارسون فيها نهب القوافل والسكان المستقرين ، في حين أن أغنياء قريش وسعوا ما في أيديهم من أموال ، وبضائع ، وأراض ، ورقيق ، ومواش . وامتلك بنو أمية الحمى التي تسقى بالري الصناعي ، والعبيد الذين يعملون في زراعة النخيل . وفي نفس الفترة إتصفت بلاد الشرق الأوسط عموماً في أواخر القرن السادس وبداية السابع بالإتجاهات الثورية ذات الرداء الديني

(مزدك بن مازيار) ، كما انتشرت اليهودية والمسيحية بين أهل الحضر من العرب . فكان أن وجد فقراء العرب في الإسلام ملاذهم (12) وأملوا من الفتوحات خيراً عميماً .

2 - الغزوات الأولى والخلافة الأموية

دفعت تلك الظروف الإقتصادية والسياسية والإجتماعية بعرب وسط الجزيرة إلى الإستيلاء على أقاليم الدولتين البيزنطية والساسانية في عمليات متتالية أنشأت الإمبراطورية الإسلامية الكبرى (13) . ولكن السيطرة العربية على موارد هذه الإمبراطورية ، وانضمام شعوبها إلى لواء الإسلام الخ ، أوجدا ظروفاً جديدة .

أ- فتح الطريق أمام التجارة العربية :

في الأيام الأولى للإسلام ، تحققت وحدة الصفوف بين البدو وتجار المدن ، فاستطاعت جيوش المتطوعين المسلمين أن تحطم تلك الأغلال والحواجز الإقتصادية والسياسية التي كانت تحول دون ازدهار العرب المستمر ، وفي السنوات الأولى استولى المسلمون على جنوب الجزيرة ثم سيطروا على سوريا والعراق . وفي سوريا كانت مدينة حلب أحد المراكز التجارية الرئيسية ومكان التقاء القوافل الآتية من آسيا الصغرى وغربي البحر الأبيض إلى ما بين النهرين ، والممالك الفارسية ، والهندية . وكذلك كانت دمشق بؤرة التجارة بين الشرق والغرب ، وبين الشمال والجنوب . ولذا ، فقد ضمنت الفتوحات الإسلامية الأولى طرق التجارة العربية بمنابعها ومصابها ، وفتحت أفقاً أرحب أمام **أرستقراطية قريش** ذات المصالح الكبرى في تلك التجارة .

وكان ارتقاء بني أمية وهم خصوم النبي والإسلام حتى 628م عرش الخلافة واتخاذهم دمشق عاصمة لهم ، تعبيراً عن انتصار الجناح التجاري المكي في صراعه مع البدو والفقراء (14) . واستطاعت الجيوش الإسلامية البرية السريعة الحركة أن تهزم بيزنطة المتفوقة في البحر دون البر وذات المراكز الحصينة في الشواطئ دون أن يكون لها السيطرة على الأقاليم الداخلية .

ب- أرستقراطية قريش :

ازدادت أرستقراطية قريش غنى بالغنائم والتجارة والمضاربة دون الأعمال الإنتاجية أساساً . فقد كانت هذه الأرستقراطية والقادة المنبثقون من المجتمعات الحضرية ، الإطارات السياسية والحربية للفتوحات . وبقي أغلب الجنود في المدن التي اعتبرت معسكرات أساساً ، دون أن يتحولوا إلى مزارعين أو صناع إلا قليلاً . هذا في حين أن فيضاً من الكنوز والغنائم والرقيق كان يرد بإستمرار حتى وصل أمر الناس إلى حد الشبع ، والزهد في الذهب ، والفضة (15) .

وكانت الأرستقراطية القريشية هي المستفيدة الأولى . فيصل عثمان الزبير بن العوام بستمائة ألف ، وطلحة بمائتي ألف . وعندما توفي الزبير قدرت تركته فيما بين

35 و 52 مليونا (16) . وكان بعضها نتيجة استثماراته في العراق ومصر ، في حين كان يرد طلحة يومياً من استثماراته في العراق مائة ألف درهم أو يزيد . وفي ظل عثمان احتكر القريشيون وخاصة بني أمية أرض السواد ، وادعوا ملكيتهم لرقبتها ، ولكن علياً انتزع أغلبها وردها إلى بيت المال . وعندما رحل عبد الله بن عباس من البصرة في خلافة علي ، حمل معه ما جمعه من الخراج أثناء ولايته ، ويقدر بستة ملايين .

وأصبح الخلفاء الأمويون وولاتهم مثل الملهب ، والحجاج ، ومسلمة ، وخالد الفسري ملاكاً كباراً بالأمر الواقع . وكان معاوية يجمع سنوياً من أملاكه في الحجاز فقط 150,000 جمل من البلح ، و 100,000 جوال من الغلة (17) حتى قال عمر بن عبد العزيز أمام الأسر الحاكمة ذات مرة أن ما بين نصف ثروة الأمة وثلثها ملك أيديهم .

وكان نظام الضرائب ، والجزية ، والخراج المفروضة على الشعوب المغلوبة عبئاً ثقيلاً . فكان الحجاج بن يوسف الثقفي يجمع من مقاطعتي فارس والأهواز 18 مليوناً زادت إلى 32 مليوناً بعد ذلك . والتزم فضل بن مروان وزير الخليفة المتوكل أن يجمع 35 مليوناً . وكذلك كان عمر يستحث عمرو بن العاص أن يجمع من مصر خراجاً لا يقل عن الجزية التي كانت تُستخرج منها أيام الروم .

ج- ضغط الفقراء والبدو من أجل العودة إلى مجتمع المساواة والمشاعية :

كانت حركة الخوارج أول تيار معارض اصطدم بالقيادات القائمة، إذ رفض الإعتراف بالخلافة لأي من علي ومعاوية ، وقد تكون هذا التيار من العرب الفقراء ، والبدو الذين قدروا أن ذلك المجتمع البسيط المنصرم هو فقط الذي يستطيع أن يضمن لهم نصيباً في أملاك الأمة الإسلامية الجديدة ، تلك الأملاك التي لم تكن لتوجد لولا بطولاتهم وإستشهادهم ، وقد قُتل عثمان حتى لا يكون للأغنياء فقط حق في بيت المال ، ولا تنفق الأموال العامة على الفارغين والمتبطلين (18) . ووقف أبو ذر الغفاري في الشام ضد معاوية صائحا **:** " ويلٌ للأغنياء من الفقراء! " .

د- الموالي :

حاول سكان البلاد المفتوحة البحث عن حماية بعض العرب من مظالم حكامهم بأن يلتحقوا بهم عن طريق الولاء ، لهم . وفي أغلب الأحيان فرض على المغلوب على أمرهم ذلك الولاء فرضاً . ويبدو أن هذا النظام كان الخطة الأولى في طريق اعتناق الإسلام . ثم أصبح الموالي ينخرطون في الجيوش الإسلامية ، ولكن أكثريتهم كانت محرومة من العطاء ، وينظر إليهم باعتبارهم في مستوى أدنى إجتماعياً . وجذبت الأمصار الجديدة الحرفيين والتجار الموالي الذين أخذوا يقيمون حولها ، ويبنون ضواحيها ويعملون في خدمة الأرستقراطية العربية ، ولقي هؤلاء الموالي العنت والعسف من خلفاء بني أمية ، بل حاول عبد الملك بن مروان إيقاف عملية التحول

إلى الإسلام ، وأخذ يجمع الموالي من المدن ويردهم ثانيةً إلى الريف حتى يمنع الإنخفاض في إيرادات الضرائب .

وقد شكل الموالي قوة إجتماعية جديدة ، لعبت الدور الرئيسي في الحركة الثورية التي أسقطت الخلافة الأموية ، فأغنياؤهم كانوا يستهدفون ضمان مصالحهم في الملكية الخاصة ، في حين أن فقراءهم من الفلاحين والحرفيين كونوا الجماهير الواسعة التي انضمت إلى صفوف المشاعيين والشيعة الإسماعيلية .

هـ- قضية ملكية الأرض :

كان موقف الطبقة الحاكمة العربية والفقه القانوني من ملكية الأرض انعكاساً للصراع بين الكتلتين الإجتماعيتين الأساسيتين . فتردد المبدأ الذي أخذ به فيها بين الإعتراف بالملكية الفردية الخاصة وبين التمسك بالملكية الجماعية لأمة المسلمين ، كما كانت الأوضاع الواقعية تتضمن دائماً أشكالاً مختلفة للملكية تتدرج أطواراً بين النموذجين المثاليين .

م – 10

وكانت المناطق الأولى التي استولى عليها جيش المسلمين تقع بالقرب من المدينة وتتبع خيبر وقبيلة بني قريظة اليهودية . فأُنتزعت الأرض عنوةً ووُزعت بين المقاتلين بعد خصم الخمس . ويظهر في هذه الخطوة الأولى مبدأ الملكية الخاصة لرقبة الأرض التي انتقلت بكاملها إلى حوزة المسلمين بالفتح . وفيما بعد سمح النبي (صلى الله علية وسلم) لسكان أقاليم أخرى من الذميين أن يستمروا في زراعة الأرض بشرط أن يسلموا جزءاً من المحصول لبيت المال ، وكأنهم بهذا يشترون لأنفسهم - وهم غير المسلمين - حق الإقامة والعمل على أرض مسلمة . وفي الوقت نفسه كانت تلك الجزية العينية التزاماً تعبر عن ارتباطهم بالأرض التي يفلحونها . ويلاحظ أن الضريبة العينية النسبية نظام بدائي انتشر في جميع الدول التي خطت خطواتها الأولى في الحضارة .

ونرى في السياسة التي اتبعها عمر بن الخطاب مثالاً يعكس الضغط الآتي من الأقسام البدوية والغفيرة . فعند فتح العراق قرر عمر عدم توزيع أرضه على المسلمين المقاتلين ، بل إيقافها على أمة الإسلام ، أي تحويلها إلى أرض تملك الدولة رقبتها . وطبقت نفس السياسة على مصر أيضاً . وصار بيت المال يدفع للمقاتلة المسلمين أُعطيات يحددها على هدى المبلغ الكلي المجموع خراجاً . وفي الوقت نفسه احتبس عمر في المدينة قريشاً بأشخاصها وأموالها ، إذ منعهم من الإقامة واستثمار أموالهم في الأقاليم المفتوحة (19) . ومنذ هذا الوقت اختفى من تقاليد الدولة الإسلامية توزيع الأراضي المفتوحة عنوةً على الأفراد المقاتلة .

غير أن عمر بن الخطاب لم يذهب إلى حد تحريم الملكية الخاصة لرقبة الأرض الخراجية تحريماً تاماً (20) . والواقع أن العرب وجدوا أشكالاً مختلفة للملكية في الدول التي غزوها . فهناك أرض التاج أو الدولة ، وأراض يملكها أشرافها رقبةً أو انتفاعاً ، وأراضي المشتركات القوية ، وأخرى موقوفة على الأديرة الخ . وصارت أملاك الدولة المهزومة وأمراؤها الهاربون تؤل إلى بيت المال **الصوافي** . وقد منح عمر ، وعثمان من بعده ، القطاعي منها في العراق وسوريا ومصر لأشراف العرب والصحابة أمثال طلحة والزبير وسعد بن أبي وقاص وزيد بن ثابت وعمار بن ياسر وعبد الله بن مسعود . فتكونت لهم ضياع يؤجرونها بدورهم - لأنهم لم يكونوا يقيمون فيها ولا يزرعونها بأنفسهم - ويستخرجون منها إيرادات هامة جعلت بعضهم واسعي الثراء مثل أحنف بن قيس ومالك بن مسماع وأسماء بن خريجة (21) .

ويُلاحظ أن الإقطاع لم يكن يعني ملكية الرقبة في ذلك الوقت . فإذا تركها صاحبها دون إستزراع لمدة سنتين عادت إلى بيت المال . ولكن يحق لأصحاب القطاعي بيعها أو توريثها أو نقلها إلى آخرين . وقام بعضهم باستثمارها بواسطة أعداد كبيرة من الرقيق والموالي والأجراء . واكتفى البعض الآخر - ويبدو أنهم الأكثرية - بتحصيل خراجها مقابل سداد الزكاة لبيت المال (22) .

وانتشرت الضياع الكبيرة في ظل بني أمية في سوريا ومصر . فخلفاؤهم أطلقوا الحرية لمن أراد من المسلمين أن يمتلك الأراضي خارج الجزيرة العربية خلافاً لسياسة أبي بكر وعمر (23) . وأصبحت أخصب الأراضي في مصر والعراق وخراسان وما وراء القوقاز في أيدي القادة الأمويين ومواليهم ، وتحولت هذه الأراضي من خراجية إلى عشورية ، أي من ملكية عامة في أيدي الدولة إلى ملكية خاصة في أيدي ، ولم يترتب على هذه الأوضاع فقط اشتداد عود الأرستقراطية الأموية القرشية كما سبق الإشارة إليه ، بل أن انخفاض مجموع الخراج أُنقص أيضاً من الأُعطيات التي توزع على الجنود. وليس من الصدف أن يظهر من جديد مبدأ ملكية الدولة للأرض في العراق بعد ذلك ، وهو بؤرة حركات الخوارج والتمردات المشاعية للفلاحين ، وثورات الموالي . فنرى الفقهاء يشيرون على الحجاج بالأخذ بالمبدأ القائل بأن الأرض ملك الأمة الإسلامية ، وعلى صاحبها دفع الخراج سواء كان مسلماً أو ذمياً (24) مما يثبت الحق المشتركي الجماعي في رقبة الأرض .

غير أن الملكية الخاصة للأرض اخذت تنتشر في الخلافة الأموية ، واضطر عمر بن عبد العزيز إلى الإعتراف بها للمسلمين الأفراد بعدم فرض إلا العشر عليهم ، وإلى إعفاء الزراع الذميين الذين اعتنقوا الإسلام من دفع الخراج . غير أنه منع المسلمين جميعاً من امتلاك أراضي جديدة ابتداءاً من العام المائة الهجري (25) . وبعد هذا التاريخ أصبح الفلاح الذمي الذي يعتنق الإسلام معفياً من جزية الرأس ، ولكن أرضه تعود إلى المشترك القروي فيؤجرها له مقابل أجرة تساوي نصيب هذه الأرض من إجمالي الخراج المفروض على المشترك (26) . وتجدر الملاحظة أن عهد عمر بن عبد العزيز تأثر بالعوامل الثورية التي تسببت في سقوط الخلافة الأموية ، إذ لم يسبق هذا

السقوط بأكثر من 23 سنة . وتفسر هذه الأوضاع بعض الإجراءات الإصلاحية التي اتخذها هذا الخليفة .

ويذكر البلاذري (27) أن بعض الأراضي على الفرات أصبحت عشرية بعد اعتناق أصحابها الإسلام . فحولها الحجاج إلى خراجية . وأعادها عمر بن عبد العزيز إلى العشور ، ثم تحولت إلى الخراج في ظل عمر بن جبيرة **والي** يزيد الثاني على العراق . وجاء هشام بن عبد الملك فباع لبعض أصحاب هذه الأراضي امتياز الإكتفاء بالعشر ، فما كان من الخليفة العباسي المهدي إلا أن أقر حق دفع العشر فقط على الأراضي كلها .

وقد انعكس هذا التردد بين التمسك بملكية الدولة تحت ضغط حركات البدو وفقراء المسلمين ، وبين الإقرار بالملكية الخاصة تحت ضغط العائلات التجارية والأرستقراطية المكية - نقول انعكس هذا التردد على المبادئ التي قال بها الفقهاء أو رواة الأحداث ، واستشهاداتهم المعنعنة . ففريق أبرز الإتجاه الأول ، وفريق أبرز الإتجاه الآخر **وتسبب** هذا الوضع في غموض الرؤية عند بعض الإقتصاديين المعاصرين مثل الدكتور راشد البراوي في كتابه عن حالة مصر الإقتصادية في العهد الفاطمي . والشاهد أن القاعدة القانونية العامة التي أخذ بها في فترة خلافة أبي بكر ، وعمر ثم خلال عهود طويلة من الخلافتين الأموية والعباسية - كانت إعتبار الأرض ملكاً للدولة ، وعليها جزية الخراج . ويبدو أن هذا الموقف قد زاد قوة بسبب غزوات شعوباً بدوية أخرى - مثل التتار ، والمغول ، والأتراك - للأقاليم الإسلامية . كما أن إقامة النظم الإسلامية الإستبدادية في آسيا وأفريقيا أعطى رسوخاً إضافياً لهذا الشكل الآسيوي لعلاقات الملكية الذي كان تقليداً في تلك المناطق في العصور القديمة والهلينية .

وإلى جانب هذين الشكلين الأساسيين لملكية الأرض ، وجد شكل ثالث ذو سمات أصيلة ، وهو الوقف الأهلي . ولا شك أنه يناقض الملكية المشتركة القبلية ، لأن المنتفعين به مجوعة أصغر من الشمول القبلي . وفي الوقت نفسه ، فهو يتضمن شيئاً من تلك الملكية القبلية مما يبين أنه منبثق منه . وقد وجد الوقف الأهلي في البداية على أراض صغيرة أو متوسطة عموماً ، ولم تظهر الأراضي الواسعة الموقوفة للأغراض الأهلية أو الدينية إلا في عهود تالية ، وكان الهدف من إقامة الوقف محاولة الإلتفاف حول شريعة التوريث لصالح الإناث . فكان **إذن** اتجاهاً لتقوية الأسرة الأبوية متخطياً القواعد التي جاءت بالقرآن (28) .

ونختتم هذه المناقشة عن الملكية في هذه الفترة ببعض الملاحظات التي تتعلق بأثرها على التطور الإقتصادي . فعند الغزو العربي ، كانت الغالبية العظمى لفلاحي الأقاليم الرومية موالياً لكبار الملاك البيزنطيين . ولم يغير من وضعهم أن تحولت الأرض الزراعية إلى ملكية الأمة الإسلامية ، بل أصبحوا **ذميين** ، أي أفراداً تحميهم دولة الخلافة بدلاً من أمراء الروم **(** استمروا في دفع مبالغ ثقيلة مرتفعة ، وإن كانت إجراءات الضريبة أبسط في البداية وأنواعها مختصرة **)** . وكان هذا أمراً حال دون تكوين التراكم الضروري لتقدم القوى الإنتاجية والتطور الإقتصادي .

ومن جهة أخرى ، فالملاك الكبار وأصحاب القطاعي - من العرب أو الذين اعتنقوا الإسلام - بقوا في أغلبهم ملاكاً غائبين ، يسكنون الأمصار أو مراكز التجمع العسكري ، ولقد كان بنو أمية ينتمون إلى قبائل قيس البدوية . وإذا كانوا قد اعتمدوا سياسياً على بني كلب اليمنيين والمرتبطين أصلاً بالزراعة ، غير أنهم لم يبدوا اهتماماً شديداً بزيادة الإنتاج المحلي (29) ، مكتفين على العموم بملء خزائنهم الخاصة . ففيما عدا التقدم النسبي الذي أصاب التجارة السورية في فترات متقطعة أثناء الخلافة الأموية ، كانت نظمها السياسية والإقتصادية عائقاً للتقدم الإقتصادي والإزدهار الزراعي .

ومن قبل ، كانت الحروب بين الفرس والروم ، والإضطرابات الإجتماعية المستمرة - قد أحدثت آثاراً إقتصادية ضارة بالبلاد التي دخلها العرب . وزادت الخلافة الأموية من تدهور تلك البلاد ، وعند نهايتها كانت شبكة الري الصناعي في العراق مثلاً بحالة سيئة ، ولم تفد كثيراً إصلاحات عمر بن عبد العزيز الإقتصادية والإجتماعية والسياسية مثل محاولته مفاوضة الشيعة والخوارج على وقف الصراع معهم ، ولا إهتمام هشام بن عبد الملك 724 م- 743 م بحفر الترع وإستصلاح الأراضي وتشجيع الحرف والتجارة الداخلية . ذلك أن عوامل محيطة تضافرت مع العجز الداخلي لإسقاط حكم دمشق ، ونقصد التغييرات التي طرأت على ميزان القوى التجارية ، وعلى طرق التجارة بين الشرق الأقصى وشرقي البحر الأبيض .

و- التطورات التجارية :

كانت بيزنطة المدينة التجارية الكبرى في أوروبا بين القرنين الخامس والثالث عشر الميلاديين . وفي أول الأمر ، لم يتسبب التوسع العربي في القطيعة التجارية بين الخلافة وبين الروم . فنرى عمر بن الخطاب يضع تعريفة للمكوس المفروضة على التجار الأجانب وهم الروم الذين اعتادوا النزول إلى سوريا ، مما يتضمن عدم تحريم تجارتهم ، وأمر الخليفة عمر بن عبد العزيز بعدم إقامة العوائق أمام التجارة البحرية التي أتت بالرخاء لمينائي أنطاكية واللاذقية .

ونشط تجار مكة في تموين حاميات الثغور والأمصار بالبضائع الإستهلاكية ، وكونوا الشركات مع التجار المحليين ، وخاصة في عمليات تبادل النقد الضخمة التي إستلزمها توزيع الأُعطيات ونقل الخمس إلى المدينة . وقد تفتحت سبل التجارة بصورة خاصة باستيلاء العرب على المراكز التجارية الكبرى السابقة مثل المدائن في المملكة الساسانية والإسكندرية في مصر . كما أنهم أسسوا مراكز جديدة مثل مدينة البصرة على الفرات التي أصبحت تتحكم في الحركة البحرية بالخليج .

وكان الجانب الأكبر من التجارة الخارجية والداخلية في ظل بني أمية في أيدي الذميين ، وخاصةً المسيحيين من اليونانيين والسوريين المقيمين في الإسكندرية والموانئ السورية (30) ، مما أبقى على الروابط التجارية مع بيزنطة . ولكن كان حتماً أن يصطدم الحكم الإسلامي بالسياسة الرومية ، إذ استولت الجيوش العربية على

الساحل الجنوبي والغربي للبحر الأبيض ، وعلى معظم الجزر فيه . كما كانت سفن القراصنة المسلمين تشن الغارات على المراكز التجارية البيزنطية في إيطاليا وجنوب فرنسا . وباتت الأوضاع تُعرض للخطر الجسيم الإحتكار التجاري البيزنطي في البحر الأبيض . فأعلنت القسطنطينية حرباً بحرية وإقتصادية طويلة متقلبة الأطوار على الخلافة الأموية . وكانت نتيجتها النهائية أن هُزمت قوة بني أمية : ففي 718م انتصرت بيزنطة على الأسطول والجيش الإسلاميين واستولت على شواطئ آسيا الصغرى . وفي732 م توقف الزحف العربي في أوروبا الغربية عند مدينة بواتييه الفرنسية . وفي747 م - قبل بدء الحكم العباسي بثلاث سنوات – لقي الأسطول العربي هزيمة ساحقة في مياه قبرص ، ويبدو أن السبب الرئيسي لإنتصار الروم في هذه المعركة هو تفوقهم من الناحية الفنية الحربية بفضل إختراعهم **النار الإغريقية** التي أخذوا يقذفونها على السفن العربية ، وقد جاءت هذه الهزائم الحربية بعد أن قررت بيزنطة تحريم الإتجار مع العرب . وساعدت هذه الأوضاع على أن تدفع بمركز الإقتصاد الإسلامي نحو الأقاليم الآسيوية الداخلية وخاصةً منطقة ما بين النهرين التي عادت تلعب دور الشريان الرئيسي للإقتصاد الدولي .

ورغم تلك الهزائم ، فقد توفرت للخلافة الأموية ظروف اقتصادية أكثر تطوراً ونمواً بسبب تنوع الموارد ووجود هيكل إنتاجي أقرب إلى الشمول والتكامل في تلك الإمبراطورية الواسعة الأرجاء مما كان عليه أيام الجاهلية . وفي الوقت نفسه أوجد الحكم المركزي في دمشق ذلك التوحيد للعلاقات الإقتصادية بين الإقاليم المختلفة الذي يعطي للدولة الحد الأدنى من الإستقلال الإقتصادي ، والمبني على نشاط أكبر للعلاقات النقدية .

وكان تعبير هذا كله وجود عملة إسلامية مستقلة ، الأمر الذي لم يكن معروفاً من قبل . وكذلك تقرر إستعمال اللغة العربية في المكاتبات الرسمية بعد أن ظلت الإغريقية ، والقبطية ، والفارسية وسيلة التخاطب الأساسية . فهذا عبد الملك بن مروان يمسح الأراضي كلها مسحاً جديدًا ، ويسجلها في سجلات جديدة بالعربية ، ويسحب النقود القديمة ويسك عملة جديدة 684م ، وفي الوقت نفسه تمت زيادة الضرائب وتحويل جزء من الخراج إلى مبلغ نقدي طبقاً لطريقة إستثمار الأرض دون التقيد بإختلاف المحاصيل (31) . وبهذا الشكل تولت العملة النقدية أهمية متزايدة ، ودفع تداولها إلى مستوى أعلى . وبعد أن كانت تجارة المال أمراً كريهاً والربا محرماً ، أخذتا مركزاً معترفاً به في المجتمع الأموي ، دليلاً على علو شأن القيمة التبادلية وعلى تقوية العلاقات السلعية مقابل الحد من علاقات الولاء الشخصي والقبلي (32).

وقد أدرك إمبراطور الروم المغزى العميق لسك العملة العربية في دمشق ، إذ أعلن على إثره الحرب الإقتصادية على الخلافة الأموية ، و حرم على الرعايا الروم الإتجار مع العرب .

و مع ذلك فقد ظلت أغلب هذه التطورات في نطاق فئة محصورة من التجار الأجانب وبعض المحليين ، وعندما فترت العلاقات التجارية مع بيزنطة ، رحل عدد كبير منهم

إلى آسيا الصغرى وجهات أخرى من البحر الأبيض . وعرفت سوريا ومصر قرناً من الإنكماش التجاري والإقتصادي ، وهبطت دمشق والإسكندرية إلى مستوى المراكز الإقليمية ذات الدرجة الثانية .

ز- تكوين الدولة :

لقد تم التوحيد السياسي والإقتصادي النسبي في الإمبراطورية الأموية بالإعتماد على قوة الجيش ، واغتنت الطبقة الحاكمة من جمع الأسلاب والغنائم الحربية ، ومن استعباد مئات الألوف من الرقيق ، وإبقاء الملايين من الفلاحين تحت الحماية التي تشبه العبودية المعممة . وإذا كان هذا كله قد أصاب التفتت القبلي العربي القديم في الصميم ودون أن يلغي التناقض بين البداوة والحضارة إلا أنه أوجد تناقضات إجتماعية طبقية جديدة أشد عنفاً بمراحل عما كانت عليه في الجاهلية ، خاصة وأنها جاءت تتراكم فوق التناقضات والصراعات الطبقية الحادة التي كانت موجودة بالفعل في أقاليم واسعة من المناطق التي فتحها العرب مثل بلاد فارس وبين النهرين ، ومصر الخ .

وكانت النتيجة تكوين الدولة الإسلامية ، أي إقامة أجهزة القهر والقمع المتخصصة المعزولة نسبياً عن السكان والمناقضة لهم (33) ، بعد أن كان المفهوم السياسي للحكم هو مجموع المسلمين (الأمة) الذين يرشدون أمامهم إلى سواء السبيل . وكان فكر **ابن خلدون** قريباً من الحقيقة التاريخية حينما قال **: "** فصل في أن الغاية التي تجري إليها العصبية هي الملك . هذا التغلب هو الملك وهو أمر زائد على الرياسة ، لأن الرياسة إنما هي سؤدد وصاحبها متبوع ، وليس عليهم قهر في أحكامه . أما الملك فهو التغلب والحكم بالقهر " (34) .

وقد تمت إقامة أجهزة البيروقراطية الإسلامية خلال عملية تاريخية إستغرقت ما يقرب من قرن ولازمت المراحل المختلفة للتوحيد الإقتصادي النسبي الذي حققته الخلافة الأموية .

فتم اختيار أبي بكر ، ثم عمر للخلافة عن طريق أهل الحل والربط من المهاجرين والأنصار ، أي طبقاً للتقاليد المكية المعتمدة على زعامة الملأ ، ولكن النبالة القرشية بدأت تسترجع سيطرتها بقتل عمر كعملية أولى ، ثم الثورة المسلحة على علي كعملية ثانية ، أي بممارسة عمليات قهر عنيفة ، وقد حول عمر بيت صفوان بن أمية إلى سجن ، فكان الأول في تاريخ الإسلام ، ثم أقيمت السجون الأخرى في المراكز الإقليمية الهامة (35) . كذلك حول عمر بن الخطاب جيش المتطوعين السابق إلى جيش نظامي شبه ثابت يتلقى جنوده الرواتب الشهرية **/ الأُعطيات** . ثم خطا خطوة جديدة ، فكون أول شرطة نظامية . وفي ظل زياد وصلت قوة الشرطة العسكرية في الكوفة وحدها إلى 40.000 رجل ، وجاء معاوية فأنشأ أول حرس خاص الذي حماه شخصياً في معركة صفين ، واستحدث مكاتب التجنيد، وعنى بشبكة البريد لإستخدامها في المخابرات و التجسس الداخلي والخارجي ، الأمر الذي اتسع في

العصر العباسي (36) . وفي ظل الخلافة الأموية اكتملت أجهزة الحكم المركزي بمكاتبه الرئيسية **(الدواوين :** ديوان الجند ، وديوان الرسائل ، وديوان البريد ، وديوان المستغلات **)** وإدارة موظفيها . وقد احتفظت الأقاليم بنوع من الإستقلال الذاتي ، ولكل إقليم دواوينه أيضاً تحت إمرة الوالي الذي يعينه الخليفة . وقد يعين أيضاً بصورة مباشرة أصحاب الشرطة والبريد والخراج فكان نظاماً ملكياً وراثياً كاملاً توارت فيه الصفة الدينية إلى حد معين .

غير أن الأجهزة البيروقراطية الإسلامية احتفظت مدة طويلة بسمات إنتقالية ترجع إلى التراث التاريخي والديني الخاص بالفتوحات الإسلامية، كما تطابق أيضاً مع عدم اكتمال الوحدة الاقتصادية الداخلية بسبب عدم نضج الهيكل الرأسمالي بعد ، فإذا كان استعمال اللغة العربية في المكاتبات الحكومية يعبر عن رغبة أرستقراطية في أن تتول قيادة الجهاز الإداري مباشرةً ، إلا أن أغلبية الطبقة العليا من الوظائف الكبيرة بقيت في أيدي الذميين والإ ثنيات الأجنبية ، وكذلك ظلت الدولة الإسلامية تتصف بالتنوع الدستوري والقانوني ، وتتمتع فيها الطوائف الدينية أو الأقليات القومية بحد من الاستقلال الذاتي ، ولكن الحكم الإسلامي لم يعترف بالمصالح السياسية أو الطبقية الجماعية المختلفة **:** ففي نظره تتكون الرعية من أفراد عليهم التزامات إزاء الأمة الإسلامية . ومن ناحية أخرى ، فحق أمة الإسلام في الإيراد المستخرج ليس مكافأةً على خدمة معينة تؤديها للذميين ، بل إمتياز تتمتع به من الأصل ، ولذلك لم ينظر حكام بني أمية إلى مركزهم السياسي باعتباره تكليفاً بوظيفة إجتماعية وإقتصادية ، وبالتالي لم يهتموا بالأرض الزراعية كوسيلة إنتاج ، بل ركزوا إنتباههم في أغلبه على إيرادها . ولقد لعب هذا الموقف الطفيلي من الإقتصاد العام دوراً في عدم اهتمام بني أمية - بصورة عامة - بتطوير البلاد التي كانوا سادتها ، مما ساعد على الدفع بها إلى الركود .

وقد جرت عملية تكوين أجهزة الدولة في وجه مقاومة عنيفة من المضطهدين والمقهورين على إختلافهم . وانبثق من كل مجموعة إجتماعية - وأحياناً من طوائف وأصول أثنية معينة - تيار سياسي اتخذ من الملة الدينية والمذهب الفقهي ثوباً له .

وكان أشد التيارات تفجراً وانتشاراً بين البدو حركة الخوارج الذين ثاروا ضد الأرستقراطية العربية لأنها - كما رأينا - وضعت أيديها على مساحات شاسعة من الأراضي ، وعلى إيرادات ضخمة ، في حين أن البدو لم يكونوا يحصلون على أكثر من الأُعطيات ونصيب في الأسلاب الحربية . وقد حارب هؤلاء الفرسان العرب مع علي بن أبي طالب ثم انقلبوا عليه فهزمهم في معركة النهروان 658م . وقاموا بسلسلة طويلة من حروب العصابات التي تضرب وتفر ، وخاصةً في مستنقعات البطائح بالقرب من البصرة . ونمت حركتهم في الخلافة الأموية ، ولكنها تفتتت تحت ضربات الحجاج الثقفي ، وبسبب إنتشار الخلافات على مبادئ مذهبية جامدة بينهم .

ونجح خوارج المغرب في تأسيس دولة مستقلة عن الخلافة الأموية هي دولة بني مدرار وعاصمتها سجلماسة ، كما نجحت فرقة خارجية في الزنزيبار ، حيث اتخذت

شكل الدين القومي ، واحتضنت فئات إجتماعية شاملة متخطية المجموعات البدوية الصغيرة ، ووجدت في مصر أيضاً بعض الجماعات الخارجية ، وخاصةً بين أهل الواحات ، ولكن لم تكن تعرف انتشاراً أو نجاحاً بين سكان الوادي .

وقد تميزت حركة الخوارج بإنضمام البدو والمعدمين وقطاع الطرق إليها ، وإن كان لها بعض التأثير على حلقات صغيرة من المثقفين الشديدي التدين . ودعت إلى مبدأ إنتخاب الإمام من بين المسلمين جميعاً دون تمييز بين العرب وغيرهم ، ولا بين القبائل العربية نفسها . ورفضت مقياساً للتقوى شيئاً غير الأعمال الفعلية التي تصدر عن المؤمن . وثار الخوارج على كل خلافة وعلى كل ملك (37) ، لأنهم رفضوا جميع الأنظمة المبنية على الإشراف المركزي القاهر ، وقد بطش بهم في عنف وقسوة ... ففي ظل بني أمية كانوا يقتلون **بالتهمة والمظنة** ، وتبعث الجيوش وراءهم تقتفي آثارهم .

كانت حركات الخوارج تنادي بالعودة إلى مبادئ العدالة التي دعا إليها النبي ، ولكن ثوبها كان الوعاء لنضال يائس خاضته الجماهير البدوية والمعدمة ضد أجهزة القهر الجسدي والمعنوي ممثلة فى **الدولة** التي أخذت ترتفع صادرة عن التمايزات الطبقية المتزايدة عمقاً . أراد هؤلاء العودة إلى المشاعية السابقة التي يتساوى فيها الجميع في الفقر ذي الأنفة ، ويتحلون بالأخلاقيات الرفيعة القديمة. وحاولوا أن يحطموا الدولة الإسلامية حتى يقيموا شكلاً من أشكال المجالس المشيخية التي ترشد ولا تحكم ، وتقنع ولا تقهر . غير أن الأساس الإقتصادي الإجتماعي للمشاعية القديمة كان قد زال أو يكاد ، وخاصة في المراكز الرئيسية التي تتحكم في نشاط الإنتاج والتبادل ، والإستهلاك . ولذلك فرغم أن الخوارج كتبوا صفحات مجيدة في تاريخ المقاومة الشعبية الإسلامية ضد جور الخلافة والعسف الثيوقراطي . إلا أن التاريخ قد حكم على الحركات الخارجية بالفشل ، وانتهت إما بالهزائم الساحقة أو بالفوضى الدورية أو الخضوع لسيطرة **أرستقراطية خارجية** تقيم استبداداً خاصاً بها. أي أن الحركات الخارجية لم تستطع إقامة مجتمع جديد ذي علاقات طبقية جديدة (38) .

وإلى جانب هؤلاء المعدمين ، كان يوجد الرقيق . وقد غنم أفراد الجيوش العربية مئات الآلاف منهم أثناء فتوح البلدان المختلفة ، ففي أفريقيا كانوا 300,000 وأُرسل منهم 60,000 للخليفة في دمشق . وفي أسبانيا جمع الجيش العربي 30,000 عذراء من النبالة القوطية وحدها . وفي تركستان حصد أمير مسلم واحد 100,000 عبد . ولكن هؤلاء لم يكونوا منبعاً لحركة اجتماعية مضادة قوية أثناء الخلافة الأموية .

وكانت حركة المقاومة التي أصابت نجاحاً واستطاعت أن تهدم الحكم الأموي هي حركة الموالي أي الشعوب المقهورة التي دخلت الإسلام . وذلك لأنها كانت تحت قيادة التجار المحليين ، وانضم إلى لوائها الفلاحون والحرفيون في المدن ، وكان العراق وفارس المركز الأكبر لإنتفاضات الموالي منذ ثورتهم في الكوفة عام 663م **(43 هـ)** . ووقعت سلسلة من الإنتفاضات في سوريا وخاصةً في عهد مروان الثاني 744م**-** 750م ، فكانت نذيراً بسقوط الخلافة الأموية ، وهو الأمر الذي تم على إثر

الحركة الثورية الكبرى في خراسان . وقد دارت حركات الموالي الثورية حول ضرورة المساواة بين الذميين السابقين الذين أسلموا وبين العرب . وانضم إليها الفارسي ، والنبطي ، والقبطي ، والتركي وغيرهم . ولكن المطلب المحوري الحقيقي لنضال الموالي كان الحصول لهم على الاعتراف بحق الملكية العقارية أسوةً بالعرب . ففي عام 82هـ (701م) مثلاً قام تمرد عبد الرحمن بن الأشعث ، فأحرق الديوان واستولى كل قوم على ما في أيديهم (39) في عهد عبد الملك بن مروان . وقد سبقت الإشارة إلى تنازلات عمر بن عبد العزيز الجزئية في شأن الإعتراف بملكية الرقبة للموالي . غير أن الإتجاه العام أبقي التمسك بملكية الدول ليس للأرض التي يعمل عليها الذمي أو من أسلم فحسب ، بل وأيضاً تلك التي يستثمرها العربي . ولم تحطم هذه الدائرة المفرغة إلا في أوائل الخلافة العباسية .

* * *

يمكننا تلخيص التطورات التي طرأت أثناء الخلافة الأموية في ظرفين أدى تلاقيهما إلى سقوطها وإنتقال الحكم إلى الخلافة العباسية ، أما الظرف الأول فهو الأزمة الداخلية الناتجة عن اشتداد التناقضات الإجتماعية بين الأرستقراطية القرشية التي جمعت ثروات طائلة بطريقة طفيلية أساساً ، وبين فقراء العرب والشعوب المقهورة بكليتهما .

والظرف الثاني خارجي أو محيطي ، وهو تدهور التجارة الخارجية الإسلامية لنجاح الخطة البيزنطية في التضييق الإقتصادي والبحري على حكام دمشق . ولذلك إنتقل مركز الحكم الإسلامي إلى بغداد ، أي وسط المنطقة التي نجحت فيها حركة الموالي من جهة ، والتي تجمعت فيها خطوط التجارة الخارجية المزدهرة من جهة أخرى .

ألا أن ثمة نقطة هامة نود إبرازها ، وهي أن طبيعة التوجيه الإقتصادي الأموي لمعظم البلاد المقهورة - والذي أدى إلى عدم نموها بشكل عام بل ركودها في مناطق عديدة - هذا التوجيه قد ساهم في المحافظة على النمط الآسيوي وعلى إعادة الحيوية إليه في تلك الأقاليم التي قد بدأ يتفكك ، وينحل فيها . ومصر مثال واضح لهذا التطور إلى الخلف ، لهذا التراجع التاريخي .

3- الخلافة العباسية

بعد ظهور الخلافة العباسية منذ منتصف القرن الثامن الميلادي ، عرف اقتصاد البلاد التابعة للحكم الإسلامي ازدهاراً مشهوراً ، ووقعت تحولات هامة في هيكلها الإقتصادي ، والإجتماعي ، والسياسي .

أ - نهوض القوى الإنتاجية :

تلقت الزراعة دفعة قوية في عهد العباسين الأوائل . ونرى أبا يوسف في **كتاب الخراج** يضغط على أن واجباً من الواجبات الأولى للحكومة أن تصون الترع على حسابها حتى تتقدم الزراعة . وقد حفرت الحكومة المركزية قناة تربط بغداد القائمة على دجلة بالفرات ، وعنيت بالجزء السفلي من وادي بين النهرين ، فكونت شبكة

من قنوات الري المتفرعة من الفرات . وتحولت مناطق شاسعة من الأرض البور إلى أراض زراعية . وازدهرت حدائق الفاكهة ، والكروم في الوديان السورية . وزرعت أنواع الشعير والقمح ، والبلح ، وقصب السكر في الأقاليم التي زاد الري الصناعي من إنتاجها . واستجلب العرب من الهند القطن ، والبرتقال ، والليمون واستزرعوها على نطاق واسع . فكان محصول الليمون والبرتقال وفيراً وفرة كبيرة في طرطوس ، وأنطاكية ، وفلسطين ، ومصر . وكذلك بدأت دودة القز تنتقل إلى غرب آسيا .

ونمت الزراعة في أسبانيا العربية التي حفر فيها الأمويون قنوات الري ، وزرعوا العنب ، وأدخلوا الأرز والمشمش ، والخوخ ، والرمان ، والبرتقال ، والقصب ، والقطن . غير أن زراعة التوابل لم تنجح في أراضي الخلافة . ويلاحظ بعض المستشرقين أن تغيير العلاقة بين الفلاحين والمنتفعين إلى نظام المزارعة - كان السبب الرئيسي للتقدم الزراعي في تلك الفترة (40) . وفي المناطق التي تقع بين النهرين انتشر استغلال العبيد بأعداد كبيرة (الزنج) في حفر الترع ، وتجفيف المستنقعات، واستخراج الملح ، والنطرون ، وزراعة القطن ، وقصب السكر وفي مناجم الذهب ، والنحاس ، والحديد .

ونهضت أيضاً الصناعات الحرفية الواسعة ، ومنها صناعة السكر الجديدة ، ونسج الحرير . كما نمت حرف معروفة من قبل مثل المنسوجات القطنية ، والصوفية ، والأواني الزجاجية ، والأسلحة ، والفخار ، والورق .

وازدهرت التجارة الخارجية والتجارة العابرة . فكان التجار يذهبون إلى الهند والصين مخترقين الصحاري ، والمحيط الهندي ، ويوزعون بضائعهم في أوروبا الغربية ، ووادي الفولفا ، ثم يعودون منها بالرقيق والفراء والمعادن إلى آسيا الصغرى وسوريا والجزيرة العربية ومصر . وتقص الأساطير كيف بدأ سندباد رحلاته من بغداد إلى البحار البعيدة ، وأراضي الثروات الهائلة أيام هارون الرشيد . وقد أمرت زبيدة - الزوجة المفضلة لهذا الخليفة - بإنشاء الدرب الشرقي ، وهو الطريق الكبير الذي يربط بين مكة والمدينة . كما أقامت الفنادق ، وحفرت الآبار طوال الطريق الذي بين بغداد ومكة . وبلغت المبالغ المصروفة على هذه الإنشاءات مليونين من الدنانير الذهبية ، غير أن مركزاً تجارياً جديداً بدأ ينمو منذ منتصف القرن التاسع تقريباً أي **في عهد** الخليفتين : المأمون والواثق ، وهو في غرب البحر الأبيض وخاصةً في المغرب ، وصقلية ، والأندلس أيضاً إلى حد ما . وسوف يتمكن الجيش المغربي بقيادة جوهر الصقلي من الإستيلاء على مصر ، وإنشاء خلافة ثالثة في القاهرة هي الفاطمية .

وعلى أي حال ، فقد اقترنت النهضة الزراعية والحرفية والتجارية بأخرى علمية أيضاً. وكانت تلك العلوم المتصلة بالحرف والتجارة - الرياضيات - هي التي عرفت ازدهاراً أكبر ، فقد تطور علم الفلك والهندسة ، واخترع العرب الجبر ، والنظام العشري للأرقام بعد أن استحدث محمد بن موسى الصفر في القرن التاسع . وأقام العرب حساب المثلثات الكروية ، واخترعوا الجيب ، والظل ، وظل التمام . وكذلك اخترعوا البندول في الفيزياء ، وتعمقوا في البصريات . أما في الطب ، فقد توسعوا في دراسة وظائف

الأعضاء والصحة الوقائية ، وأدرك الجراحون العرب في تلك الفترة فوائد التخدير ، وأجروا عمليات غاية في الصعوبة في حين أن الكنيسة المسيحية كانت تحرم ممارسة الطب في غرب أوروبا . واكتشف العرب أيضاً في ظل العباسيين مواداً كيماوية جديدة مثل البوتاس ، ونترات الفضة ، وحامضي النتريك والكبريتيك . وكذلك درسوا خواص الكحول . وفي علوم النبات ، استطاعوا أن يتفوقوا في زراعة البساتين ، وتوصلوا إلى التهجين وإلى الأساليب التي تنتج أنواعاً جديدة من الفواكه والزهور .

وقد كان لهذا التقدم العلمي والتقني نتيجة عملية مباشرة في الصراع بين العرب والروم ، وهي أن البحرية العربية تعلمت استعمال **النار الإغريقية** . فكان نجاح الحراقات العربية سبب الإنتصار العربي في المعركة البحرية الكبرى التي دارت عام 835 م وانتزعت السيادة من الأسطول البيزنطي .

وفي تقديرنا أن نهوض القوى الإنتاجية في العصر العباسي الأول كان نتيجة لسيطرة طبقة جديدة على السلطة في بغداد في ظرف محيطي موات . ولكن تلك القوى الإنتاجية المتطورة بدورها أوجدت طبقات وعلاقات طبقية جديدة وأثرت على الظروف المحيطة .

ب - أوضاع وأشكال طبقية جديدة :

لم يكن انتقال الخلافة من بني أمية إلى بني العباس مجرد تغيير للأسرة المالكة الحاكمة ، بل كان ثمرة لثورة حقيقية قادها الموالي التجار والحرفيون ضد الأرستقراطية العربية التي فقدت السبب التاريخي لسيادتها بتوقف الفتوحات ، وما ترتب عليه من نضوب المغانم والأسلاب . وبدلاً من أن يكون الإقتصاد الخليفي مبنياً على الحرب المستمرة ، احتل مكان الصدارة النشاط المعتمد على الزراعة والتجارة ، وهو الذي يغذي بالعمل الفائض طبقة حاكمة مختلطة الأثنيات من الموظفين ، والتجار ، والمصرفيين ، وأصحاب الأراضي وعلماء الدين .

وكانت المهمة الأولى التي استهدف الخلفاء العباسيون تحقيقها هي التخلص من ذلك الجناح الثوري الذي أسقط الحكم الأموي . فأعدم أبو مسلم الخراساني وأصحابه ، وسحقت الإنتفاضة التي قام بها أتباعه .

وصادر العباسيون ممتلكات بني أمية وأنصارهم واستولوا عليها ، فأصبحوا أكبر ملاك في الإمبراطورية الإسلامية ، أو بالأحرى صار الجانب الأكبر من الأرض ملكاً للدولة ، والمزارعون الذين يفلحونها تابعين للإدارة الحكومية ، وكذلك وضع الخلفاء الأوائل في بغداد يدهم على معظم ما وقع داخل أسوار المدن من محلات وورش ، ومطاحن الخ ، التي أُجبر شاغلوها على أن يدفعوا للدولة إيجاراً (41) . غير أن بني العباس اضطروا إلى تقديم التنازلات لجماهير الموالي من الفلاحين ، والحرفيين ، والتجار الذين جاءت خلافة بغداد نتيجة حركاتهم . فقام المنصور 754م - 775م بتخفيف الضرائب ورفع بعض المكوس . ونفذ بعده المهدي 775م - 785م نصائح أبي يوسف في الاعتراف بملكية الأرض للذميين - سواء أسلموا أو لم يسلموا - أسوةً بالمسلمين العرب ،

على أن يستخرج منهم جميعاً الخراج على أساس نسبة معينة من المحصول لا بإيجار نقدي ثابت . فخالف بذلك صراحةً تراث عمر بن الخطاب في هذا الشأن (42) وغير أن أبا يوسف أشار أيضاً بأن تكون جباية الخراج بصورة إجمالية على القرية ، أي بواسطة المشترك الزراعي (43) .

وقد أعطى نظام الملكية والمقاسمة حرية أكبر للفلاحين في نشاطهم ، وكان حافزا لزيادة الإنتاجية ، وبالتالي أوجد إمكانية جديدة للتمايز الطبقي بينهم . كما أنه فتح المجال لتوسيع دائرة التعامل النقدي عن طريق الاقتراض بالربا لتشغيل الأيدي العاملة وزيادة الغلة ، وكانت النتيجة في أول الأمر إقبال الفلاحين على زراعة الأرض(44) .

ونجم عن الإصلاحات العباسية هذه إقامة المساواة بين المسلمين عرباً أو من أهالي البلاد وبين الذميين ، فانصهرت هذه العناصر معاً ، حتى فُقد لفظ المولى معناه ، ثم اختفى من القاموس الاجتماعي تقريباً في القرن الثالث للهجرة (45) .

ولم تستطع الدولة العباسية هي الأخرى القيام بالإشراف المباشر على جميع ممتلكاتها ، فلجأت إلى نظام الإقطاع (القبالة سابقاً) الذي تكلف بمقتضاه بعض كبار القوم بجباية الضرائب مقابل استفادتهم بجزء منها . وكانت حقوق هؤلاء المقطعين غير مستقرة بسبب المصادرات المتتالية التي كانوا يتعرضون لها طبقاً للتغيرات السياسية ، أو لعجزهم عن سداد الضريبة المقررة عليهم لتهرب الفلاحين منها . ومع ذلك ، فقد ازداد مركز المقطعين قوةً إلى جانب ظهور الملاك الأغنياء في القرى . هذا في حين أن سائر الفلاحين وقعوا في فقر متزايد بعد مرور فترة قصيرة من الرفاهية النسبية .

وترتب على هذا كله أن فقد معظم الفلاحين الحرية المحدودة التي اكتسبوها بإصلاحات المنصور والمهدي ، وعادوا خاضعين لكبار المنتفعين الأقوياء ، خاصةً وأن ارتباطهم بالمشترك القروي لم ينحل كما ذكرنا قبلاً .

ويلاحظ بعض المؤرخين أن ثمة فرقاً كبيراً بين الإقطاع الذي عرفه الإسلام وذلك الذي عرفته أوروبا . إذ أن الفلاحين في الشرق لم يكونوا **ملكاً للمقطع بل للأرض** (46) . ولم يكونوا يقطعون معها بالإضافة إلى أن صاحب الإقطاع لم يكن يورثه (47) . والشاهد أن حق الدولة في ملكية رقبة الأرض وعبودية الفلاحين المعممة من خلال انتمائهم إلى المشتركات القروية – نقول : أن هاتين السمتين عادتا إلى البروز فأعطيتا حيوية جديدة للنمط الآسيوي بعد مرحلة قصيرة من الخفوت (48) . ومع ذلك ، فسوف نعود إلى مرحلة التغيير تلك باعتبارها الحادث الطارئ الذي لعب دوراً حاسماً في إستعراب مصر .

وظهرت أساليب جديدة لإستثمار العمل البشري. فقد حصل بعض كبار التجار والموظفين على امتياز استصلاح الأراضي المالحة في إقليم البصرة ، وتجفيف المستنقعات بمنطقة البطيحة ، الأمر الذي كان يتم بواسطة تشغيل العبيد السود

(الزنج) المجلوبين من السواحل الشرقية الأفريقية ، وكذلك استثمر في هذه الأعمال عنصر **الزط** من فقراء الهنود الذين استجلبهم **الحجاج** إلى العراق ، وسخرهم في فلاحة الأراضي التي تركها أصحابها ، وكانت ملكية الأراضي المستصلحة تنتقل من الدولة إلى هؤلاء الأغنياء طبقاً للشريعة ، مما كان يوسع من دائرة الملكية الفردية مع تشغيل العبيد والعمال الفقراء بطرق سلعية أو شبه رأسمالية . وتمكن آخرون من تجميع الثروات الهائلة عن طريق المضاربة على الأراضي والعقارات . ويحكى أن الخليفة المقتدر بالله (908 - 932) صادر أملاك آل الجصاص فوصلت جملتها 16 مليون دينار ، وبقي للحسن بن عبد الله الجصاص بعد المصادرة كثير من الدور وكميات كبيرة من القماش والأموال والضياع الواسعة (49) . **ومنح** الربيع بن يونس وهو حاجب المنصور إقطاعات في ضاحية الكرج ، فأصبح أحد المراكز التجارية الكبرى في بغداد الغربية . وتولى الربيع هذا الوزارة بعد ذلك .

وإذا كان بعض الأغنياء الجدد في الخلافة العباسية قد كونوا ثرواتهم بالكد والمثابرة وبجمع الدينار الموفر على الدينار ، فإن الجزء الأعظم من الأموال التي استغلها معظمهم ابتداءاً جاء من أعمال السلب والنهب في البلاد المقهورة ، ومن القرصنة في البحر الأبيض وشواطئه . وكانت هذه عملية التراكم البدائي التي مكنت من إيجاد الأموال اللازمة لتلك الأساليب الإستثمارية الجديدة التي أشرنا إليها قبلاً . كما أن استجلاب الثروات ، والكنوز ، والمعادن الثمينة من أطراف الإمبراطورية الإسلامية دفع إلى ارتقاء التداول النقدي وتقدم الأساليب المصرفية وخاصةً في أيدي الذميين من فارس والبصرة مسيحيين ويهوداً بسبب تحريم الشريعة للربا على المسلمين . وكان تجار البصرة يحفظون ودائعهم في بنوك ويصدرون شيكات **تسمى خطوط الصرف** للمعاملات البعيدة والمحلية أيضاً . أو يفتحون اعتمادات مالية باسم **السفاتج** . ففي 925 م مثلاً وصلت خليفة بغداد سفتاجة بقيمة 147,000 دينار أرسلها والي مصر وسوريا . وكان في بيت المال العباسي سفاتج مرسلة من فارس ، وأصفهان ، والولايات الشرقية الأخرى . وكان يمكن خصم خطابات الإعتماد قبل موعدها ، وفي 913م مثلاً دفع المدعو علي بن عيسي ديناراً على كل 16 دينار لصرف خطاب مالي قبل الموعد المحدد . ونسمع عن صرافين أو شركات مصرفية بإسم يوسف بن جياس ، وهارون بن عمران في بغداد ، وكذلك الأخوان سهل بالقاهرة .

وكانت المعاملات النقدية قد عمقت جذورها بحيث أن الدينار الإسلامي أخذ السيادة على العملة الذهبية الغربية منذ أواخر القرن الثامن في مجالي التبادل الدولي والمحلي الكبير (50). ثم غدا الدينار نقداً دولياً بلا منازع في منتصف القرن العاشر ، أي قبل الخلافة الفاطمية بالقاهرة .

وقد عادت جباية الخراج تتم نقداً بعد أن كانت عيناً ، وبالمقاسمة كما ذكرنا . واشتد هذا الإجراء بصورة خاصة في ظل هارون الرشيد786 م- 809 م فاضطر الفلاحون إلى بيع محاصيلهم للتجار الذين أشركوا الجباة في هذه العملية ، وانخفضت أسعار البيع إنخفاضاً كبيراً ، وازداد الربا انتشاراً في الريف . وأخذ الفلاحون يهربون من الأرض ،

فكلف موظفون مخصصون بمطاردتهم . وجعلت فرق الشرطة تجوب الطرق وتقيم فيها الكمائن ، وتهاجم المارة لإعادة الفلاحين الهاربين إلى الأرض قسراً . وبهذا ساهمت أجهزة الدولة العباسية في إعادة الفلاحين المعدمين إلى حالة **رق الأرض** ، وكأن ازدهار دور النقود في تلك الفترة أدى إلى نتيجة مناقضة في مجال العلاقات الإنتاجية الأساسية **(** الزراعية **)** وهي زيادة العبودية المعممة رسوخاً (51) .

جـ - الشمول البيروقراطي :

لقد نهضت الخلافة العباسية نتيجة وصول صراعات طبقية وعرقية معينة إلى الذروة ، في اقتصاد ضربت بيزنطة حوله حصاراً . وفي الوقت نفسه ، قامت بغداد وسط وادي النهرين ذي التراث الآسيوي الطويل . وحيث أن الخليفة العباسي لم يعتمد على جماهير الفلاحين والحرفيين الثائرين ، بل على القيادة التجارية ، والمالية ، والزراعية للموالي ، احتاجت الدولة الجديدة إلى جهاز بيروقراطي يفوق قوة وشمولاً الجهاز الأموي ، ويتميز عنه بدقة تنظيمه ، كما احتاج الخليفة الجديد إلى جيش من المرتزقة الأجانب محل الفرق القبلية السابقة . وبالأحرى ، فحيث أن العنصر العربي لم يعد الرابط بين الشعوب المختلفة ولا حاكمها ، فقد حلت البيرقراطية محله في هذا الدور التوحيدي القاهر .

وحينئذ نشأ الوزير والحاجب ، وأقيمت دواوين الإنشاء ، والجيش ، والأختام ، والخراج ، والبريد . وانخرط في الإدارة العباسية عدد متزايد من الموانئ يتمتعون بمستوى إجتماعي مرتفع عن سائر الرعية من الناحيتين المادية والمعنوية ، ولم تعد النفوذ والرتبة يأتيان من الأنساب أو السلف القبلي كما كان الحال لدى العرب ، بل من الإرتباط البيروقراطي ، وفي أعلى درجاته من التقرب الشخصي إلى الخليفة . وأصبح السياف يصاحب الخليفة في تنقلاته ، وتوجد بجانب العرش السجادة الجلدية التي تسقط عليها رءوس الضحايا .

وتم تقسيم الوظائف العامة إلى أقلام إدارية **أصل و**مالية **زمام** ، تشرف على الأقاليم والولايات في اختصاصها . وفي ظل المهدي تجمعت بعض الإدارات تحت إشراف وكيل واحد أنشأ مركزاً محاسباً وإشرافاً مركزياً **(** ديوان زمام الأزمة **)** . وكذلك ظهر السلك القضائي برئاسة قاضي القضاة . وكان أبو يوسف أول من تولى هذا المنصب حتى 798م . ومع مرور الزمن لم يعد الوزراء وأمراء الجيوش مجرد **عمال تنفيذيين** ، بل صاروا يتولون السلطة الحقيقية فيما عرفت بوزارات **التفويض** ، توارت سلطة الخليفة ذاته إلى مجرد رمز. واعتمدت هذه البيرقراطية الواسعة على شبكة البريد للتجسس لا على الرعية فحسب بل وعلى عمال الأقاليم والولايات أيضاً .

وبات كبار الموظفين هم كبار المقطعين أو المتقبلين والذين يتولون العمليات التجارية والمالية والمصرفية الكبرى . وعندما حكمت جيوش المرتزقة الأجانب **كالأتراك والتركمان الخ** ، شهد التاريخ تحول أمرائها إلى تلك المراكز الإقتصادية بعد أن كانوا مجرد زعماء قبائل في بلادهم . وارتبط المرتزقة ضباط الحاميات الإقليمية وجنودها

بالنشاط الزراعي ، والتجاري المحلي ، وتولوا الوظائف الرئيسية في الأقاليم ، فأخذوا يتحققون من أنهم لم يعودوا يحتاجون إلى مساندة المركز الخليفي ، وبالتالي نشأت لديهم نزعات الإستقلال عن بغداد **مثل الطولونيين والإخشيديين** في مصر . وكذلك تجمع الفلاحون حول المقطعين يلجأون إليهم لحمايتهم من الجباة المركزيين ، فيسجلون أرضهم باسم الوزراء والكتاب مقابل جزء من الخراج نظير الحماية . وعرف هذا النظام **بالإلجاء** ، وبالإختصار ، عادت إلى الظهور السمات البيروقراطية للنظام الشرقي ، ولكن على أساس مستوى أعلى من النشاط الإقتصادي (52) .

ومع تبوء البيرقراطية مراكز الصدارة في الإقتصاد والسياسة والحرب ، جرى تطور مواز آخر يميز أيضاً النظم الشرقية ، ألا وهو أن يكون رأس المؤسسة البيروقراطية زعيماً للمؤسسة الدينية في الوقت نفسه . ولقد كان الإسلام دائماً منافياً لقيام مؤسسة دينية مستقة لها ذاتيتها مثلما حدث بالنسبة للكنيسة الأرثوذكسية المصرية إزاء الإمبراطورية البيزنطية . غير أن الزعامة الدينية خلال حكم الخلفاء الأوائل كانت أشبه بالقيادة القبلية .

م – 11

والخليفة الأموي نفسه لم يكن إلا الأول بين أنداده من النبلاء القرشيين . أما في ظل الخلافة البغدادية فإن الصبغة الدينية للخليفة أخذت بروزاً شديداً ، لما أضفي عليها قدسية الأصل الذي نبعت منه سلطاته السياسية والمدنية . وكانت السيطرة الدينية العليا للخليفة عنصراً توحيدياً لعب دوراً لمدة من الزمن في الحفاظ على الارتباط بين الأجزاء المختلفة – الأثنية ، والسياسية ، والإقليمية والاجتماعية الخ - المكونة للإمبراطورية العباسية الواسعة . وبالأحرى ، فإذا كانت قد خفتت امتيازات العرب في ظل العباسيين ، وتساوى الرعايا في الحقوق النظرية ، فقد قامت الثيوقراطية العباسية كقوة موازية للبيروقراطية المفتتة ، أي كمشترك موحد **-** بكسر الحاء **-** أعلى مقابل المشتركات المنعزلة (53) .

وفي الحقيقة كان إحتياج الخلفاء العباسيين إلى إبراز هيبتهم الدينية إحتياجاً شديداً لكي ينجحوا في فرض سيطرتهم على تلك الشعوب الساخطة التي شعرت بأن ثورة الموالي حققت سقوط الأمويين . فلم تتمكن الطبقة الحاكمة في بغداد من الإستمرار في انتزاع إمتيازاتها المادية والسياسية من الفلاحين والحرفيين البؤساء إلا بالإلتحام الكامل بين المستويات العليا للسلكين الديني ، والإداري ، وأصحاب الإقطاعية الواسعة . وفي هذه العهود نما نظام الوقف ، وأصبحت الضياع والعقارات الكبيرة توقف ، في عملية لحماية الملكية الواسعة ، وراء الأسوار الخيرية الإسلامية .

وكذلك عرفت الخلافة العباسية أمراً جديدً ، وهو قيام الدولة باضطهاد مريدي المذاهب المختلفة عن الموقف الرسمي **(** المحنة **)** . وقد أقام المهدي ديواناً خاصاً لمطاردة الهراطقة ، وعين على رأسه وزيراً سمي **بصاحب الزنادقة** .

غير أن الوحدة الكتلية الضخمة التي حققها العباسيون كانت مبنية على تلك الجزئيات المنعزلة - المشتركات القروية - التي لم تكن تربطها سوى خيوط خفيفة من التجارة العابرة والخارجية . فكان طبيعياً أن تنقسم الخلافة المرة بعد المرة تحت تأثير مختلف أنواع القوى الطاردة المركزية والمنبثقة من النمط الآسيوي نفسه (أمراء الجيوش المرتزقة أو كبار المقطعين أو الولاة الإقليميون) . ونجحت بشكل خاص تلك القوى التي عبرت إلى حد ما عن التيارات النازعة إلى الملكية الخاصة ، والتي استفادت من ظروف محيطية مواتية مثل التجارية . وهكذا نشأ الحكمان المستقلان الطولوني ثم الإخشيدي في مصر (868م- 905م و 935 م -969 م) اللذان مهدا الطريق لخلافة القاهرة الفاطمية . كما أن الشام عرفت عدداً من الأسرات المالكة المحلية منذ منتصف القرن العاشر .

د - تغير الأوضاع التجارية ونهضة أفريقيا الشمالية :

كانت الحرب الإقتصادية والهزيمة البحرية عاملاً من العوامل الرئيسية التي دفعت بمركز الخلافة إلى منطقة ما بين النهرين . وفي بادئ الأمر استفادت الخلافة العباسية من الأوضاع الجديدة . غير أن عوامل أخرى ظهرت منذ القرن العاشر أدت إلى التدهور النسبي لمركز العباسيين الإقتصادي إزاء منافسة الغرب .

وقد ظلت بيزنطة على قوتها حتى الربع الأول للقرن التاسع ، واحتفظت بسيادتها البحرية التي اكتسبتها عام 747م . ولم تفتح ثغرة في الحائط التجاري المقام أمام الإمبراطورية الإسلامية سوى بعض الموانئ في البحر الأسود ، ومنها طربيزون في آسيا الصغرى . فكان التجار العرب يصلونها من العراق إلى القوقاز مارين بأرمينيا . وفي أوائل القرن التاسع ، أصدر إمبراطور الروم أوامره بإجبار سكان آسيا الصغرى على ترك الأعمال التجارية وشراء الأراضي الزراعية (54) حتى يغلق باب المتاجرة مع سوريا الإسلامية ، ويعرقل أهم وسيلة لنشاطها الاقتصادي . ولذلك ، فبعد أن كان سكان دمشق قد ثاروا ضد آخر خليفة أموي ، انقلبوا أيضاً على أول عامل عباسي عليهم هو عبد الله بن علي وهزموا جيشه ، باعتبار العباسيين بعد الأمويين سبباً في بوار معيشتهم .

أما خلافة بغداد ، فإذ رأت منافذها على الغرب البيزنطي قد أُغلقت أو كادت ، فقد اتجهت بقوة أكبر نحو الشرق في بادئ الأمر . وساعدتها ظروفها الطبيعية الإقليمية على تحقيق هذا الهدف ، لإرتباط العاصمة ومدنها الكبرى بالخليج والمحيط الهندي عن طريق الدجلة والفرات ، ومن ثمة سهولة علاقاتها بالهضبة الإيرانية بآسيا الوسطى . كما أن تحول جنوب آسيا وجنوبي شرقيها الأقصى إلى الإسلام لعب دوراً في تنمية التجارة البحرية البعيدة . فأخذت السفن العباسية تجوب البحار الجنوبية والشرقية ، ووصل التجار المسلمون موانئ الصين ، فنراهم في 756م يشتركون مع المرتزقة الفرس بالجيش الصيني في نهب مدينة كانتون وإشعال الحرائق فيها .

وارتفع شأن التجارة والتجار الإقتصادي والمعنوي (55) . وكانت إحتياجات الطبقة الحاكمة الغنية تشكل السوق الرئيسي للتجارة . ويصف أبو قاسم بن خرداذبة في كتابه **المسالك والممالك** تجاراً يهوداً يسمون برهذانية يتكلمون اللغات العديدة ، ويأتون من الغرب بالرقيق من الخصيان ، والإماء، والغلمان ، وبالأقمشة الغالية والفراء والسيوف ، ويمرون بمصر ثم يبحرون من القلزم إلى جدة ، والسند ، والهند ، والصين ، يستجلبون منها المسك ، والأخشاب النفيسة ، والكافور . وتخترق قوافل التجار العراقيين الصحاري قاصدة مصر ، وسواحل أفريقيا الشمالية حتى المغرب ، ومنها تنتقل السلع إلى موانئ أوروبا على البحر الأبيض ، فيعود منها التجار بالذهب والنفائس ، مما يدل على وجود الصلات التجارية بين بغداد وأوروبا . وقد أرسل شارلمان ملك فرنسا سفارة إلى هارون الرشيد ، وسبقت الإشارة إلى الجهد الذي بذله الخلفاء العباسيون لشق الطرق الجديدة والمحافظة على القديمة تشجيعاً للتجارة .

ولوقوع الخلافة الإسلامية بين الإمبراطورية البيزنطية وبين موارد الحرير والتوابل في آسيا الشرقية كان محتماً أن تستمر التبادلات بين المسلمين والروم . ويلاحظ المؤرخون أن الأقمشة ذات الأسماء العربية عادت إلى الظهور بكثرة في القسطنطينية منذ بداية القرن التاسع ، وأن التجارة العربية البيزنطية ازدهرت مرة أخرى في القرن العاشر رغم الحظر الإمبراطوري المتكرر ، وعادت السفن الرومية تدخل موانئ مصر وسوريا في أوائل القرن التاسع .

وفي نفس الوقت تقريباً ، جعلت الحملات البرية ، والبحرية الإسلامية تستأنف هجوماً على المراكز الرومية في شرق البحر الأبيض . كان هذا في تقديرنا لوضع اليد على الأسواق الإغريقية النشطة ، ولإجبار بيزنطة على رفع القيود على التجارة مع العباسيين ، ففي 806م أغار الأسطول السوري على قبرص ، ثم على رودس في العام التالي . وفي827 م احتل جنود بغداد جزيرة كريت ، واستولى المسلمون على صقلية في 838 م . وهكذا رجعت القوة التجارية والبحرية الإسلامية تؤكد نفسها على البحر الأبيض وشواطئه الشرقية ، والجنوبية ، والغربية في الربع الأول من القرن التاسع . واضطر إمبراطور بيزنطة إلى دفع جزية للخلفاء العباسيين أكثر من مرة (أعوام772 م و 781م و798 م و 806م) .

وقد حاولت بيزنطة أن تفلت من السيطرة العباسية على الطرق التجارية المؤدية إلى آسيا، فبحثت عن طريق شمالي إليها يبدأ من موانئ البحر الأسود إلى أرمينيا (56)، أو خلال روسيا الجنوبية ، وحوض الفولفا الذي فيه مملكة الخزر . وعقدت معاهدات السلام والتجارة بين الروم والروس في 911م و 944م . وفي هذه الفترة بدأ التجار الفرنج يظهرون في تلك المناطق ، ويتردد عليها عدد متزايد من **الإيطاليين** و**البروفنسيين /** سكان جنوب فرنسا و **القطالونيين /** أسبانيا . وقد أدى إكتشاف هذه الطرق التجارية الجديدة ، غير المارة بأراضي الإمبراطورية العباسية إلى إصابة النشاط التجاري الإسلامي بضربة شديدة لعبت دوراً في إضعافها في العصر العباسي

الثاني . وفي القرن العاشر ، ظهر التجار المسلمون أيضاً في روسيا ، ولكن امتداد نشاطهم بهذا الشكل كان نتيجة لتطورات جديدة وقعت في حوض البحر المتوسط ، وخاصة نهضة المغرب .

• **نهضة المغرب :** ففي الفترة الأولى للفتوحات الإسلامية ، كان سكان شمال أفريقيا يلعبون دوراً متواضعاً هو دور مجرد الوسيط بين المراكز الأساسية في الشرق وبين أوروبا الغربية . غير أن النزاع الإقتصادي والسياسي المستمر بين الخلافة الإسلامية وبين إمبراطورية الروم أعطى الفرصة للأفريقيين أن يلعبوا دوراً تجارياً مستقلاً ، وازداد هذا الدور قوةً مع ضعف مركز بغداد ، وصارت السفن والقرصنة المغربية تجوب في نشاط غربي البحر الأبيض ومنتصفه بل وشرقه (57) بعد أن أصبحت الجزر الكبرى في أيدي المسلمين . ومنذ بداية القرن العاشر وجد العرب في صقلية وأسبانيا ما يحتاجون إليه من الأخشاب والحديد لبناء أساطيلهم ، فاستطاعوا أن يحموا إنتصارتهم من هجمات البحرية الرومية . وانتعشت من جديد الطرق التجارية القديمة التي كانت أهملت من سوريا، ومصر ، إلى الجنوب فالبحر الأحمر ومنه إلى الهند والصين دون المرور بمراكز السيطرة العباسية . كما وجدت طرق جديدة ، وخاصة بين الشاطئ الشمالي لأفريقيا وأواسطها الزنجية . وأخذت بغداد تفقد أهميتها التجارية وينخفض عدد سكانها .

وقد رد أباطرة بيزنطة بعدد من الحملات الحربية دون جدوى ، وأصبح البحر الأبيض مقسماً إلى عدد من المراكز الإقتصادية والسياسية المتمايزة **سوريا ، مصر ، المغرب ، أسبانيا ..** وكانت هذه الظروف هي التي مهدت الطريق أمام إقامة الحكمين المستقلين الطولوني والإخشيدي في مصر منذ الثلث الأخير من القرن التاسع ، ثم أصبحت القاهرة القوة الإقتصادية والسياسية والعسكرية الكبرى في ظل الفاطميين القادمين من المغرب .

• **نشأة الجمهوريات التجارية الإيطالية :** وفي هذه الحقبة التاريخية ظهرت الجمهوريات الإيطالية التي لعبت دوراً كبيراً في المعترك الإقتصادي ، والسياسي للبحر الأبيض منذ القرن الحادي عشر ، في عصر النهضة . وكانت بعض الموانئ الإيطالية قد بقيت مستعمرات بيزنطية أثناء غزو البرابرة الجرمان للإمبراطورية الرومانية الغربية . منذ القرن الثامن أخذ تجار هذه الموانئ ينافسون اليهود في الوساطة التجارية بين الإقتصاد المتقدم للروم والمسلمين وبين داخلية القارة الأوروبية التي يسودها الجرمان المتخلفون, ومع تطور النشاط التجاري لنابولي وجائيتا ، وأمالفي ، والبندقية ، اكتسبت هذه المدن حكماً ذاتياً متسعاً رغم بقاء الروابط السياسية والتجارية بينها وبين القسطنطينية . غير أنها سلكت في نفس الوقت سبيلاً يحافظ على علاقاتها التجارية مع العالم الإسلامي مهما وقعت من حروب بين الخلافة وبيزنطة (58) .

ومنذ 820م تقريباً خرجت أمالفي عن تبعيتها الإسمية لبيزنطة . وفي875 م عقد أمراء ساليرنو ونابولي وجائيتا وأمالفي حلفاً مع المسلمين وأعلموا في الأقاليم الرومانية

نهباً وتخريباً ، رغم إنذارات البابا حنا الثامن الذي نجح عام 916م في فك هذا الحلف آخر الأمر .

وقد تكررت مثل هذه الأحداث فيما بعد ، ولعبت تلك المدن التجارية دوراً متزايد الأهمية في النزاع بين الروم وبين الدول الإسلامية ، وخاصة أثناء الحروب الصليبية .

وهكذا نرى كلا من بيزنطة ، وبغداد ، والقيروان ، والأندلس والموانئ التجارية الإيطالية تنهض مرة وتتدهور مرة أخرى ، الأمر الذي يغير كثيراً من المسار السياسي لهذه المنطقة أو تلك في حوض البحر الأبيض . غير أن تأثير قانون التطور غير المتكافئ لم يكن في دائرة مفرغة تبقى كما هي باستمرار ، ذلك لأن تلك الجمهوريات الإيطالية المستقلة انفردت بأن تكون منبعاً للتطور الرأسمالي بفضل إتجاه تجارها إلى استثمار أرباحهم في الزراعة السلعية والحرف ، وهو أمر لم يحدث بهذه الصورة الحاسمة في البلدان العربية بسبب سيطرة النمط الآسيوي وملكية الدولة فيها .

هـ- الأزمة الاجتماعية في الخلافة العباسية :

كان تولي الطولونيين الحكم المستقل في مصر علامة ضعف الخلافة العباسية التي أخذت تتدهور أسسها الإقتصادية ، وخاصة التجارية ، كما بينا . لقد أتت هذه الخلافة على أسنة رماح الثوار الفلاحين والحرفيين ، غير أنهم صاروا يثورون عليها من كل جهة . وكتب شاعر يقول **:**

خليفة مات ولم يأسف له أحد   وقام آخر ولم يفرح به أحد
فمر ذاك ومر الشؤم يتبعه   وقام هذا فقام النحس والنكد (59) .

وفي أوائل القرن العاشر كان **العلويون** من الفرق المختلفة مسيطرين على جميع أنحاء الإمبراطورية الإسلامية ما عدا أسبانيا الأموية . ولا نجد في الثائرين والساخطين على العباسيين تمييزاً بين عرب وعجم ، ليس فقط لأن الدين لا يفرق بينهم ، بل أيضاً لأن هؤلاء وأولئك كانوا يلاقون نفس الإضطهاد والعنت من الحكم في بغداد ، ونرى المقاتلة الذين أُخرجوا من الجيوش العربية يشتركون في الثورات الفلاحية في ظل هارون الرشيد مثلاً ، والمدن تموج بأعداد هائلة من الصعاليك المعدمين ، يضطربون في كل وقت ، ويعيشون على النهب ، والقوميات تهز أغلال الاستبعاد **ثورات الفرس عامي 755 و 767** .

ولكن ثمة ملاحظة يجب أن نبديها ، وهي خاصة بالتطور الذي طرأ على المجتمع العباسي ، وانتشار الاقتصاد السلعي في مراكز هامة من الإمبراطورية . فإنهما أديا إلى نضج أكبر في التنظيمات المعارضة لحكم بغداد .

• **الفتيان والعيارون :** نجد في المدن العراقية والسورية خاصة تنظيمات الفتيان والعيارين تقوم بنضالات ثورية ضد عمال الخلفاء المستبدين ، ونراها تناصر الأمين عندما حاصره أخوه المأمون في بغداد . وكان منشأ هذه التنظيمات مجموعات صغيرة من **العزاب** شبه المتنسكين التي تعيش في كنف الملكية المشاعية . وقد

أصبحت أغلبيتها تتكون من أفراد ينتمون إلى الفئات الدنيا وصبيان الحرفيين ، وانضم إليهم صغار التجار والأعيان والشعراء وهاربون من السجون (60) . واصطبغت هذه المجموعات وخاصة الفتيان بصيغة طائفة حرفية ، وأحاطت نشاطها بطقوس دينية . وقد لعبت بعض الطوائف الحرفية في مصر وكذلك **الفتوة** ، دوراً ثورياً شبيهاً إلى حد ما بعد زوال الخلافة الفاطمية . وعلى العموم ، ففي تقديرنا أن نهضة حركة المقاومة الحضرية هذه ظاهرة جديدة في مجتمع الشرق الاوسط .

- **حركة الزنج :** تعد هذه الحركة حادثاً إستثائياً في تاريخ المنطقة ، لأنه ينبثق من نمط إنتاجي لم يحدث أن كانت له السيادة فيها ولم يحدث أن وقع مثيله في مصر على أي حال ، وقد سبقت الإشارة إلى إستعمال العبيد السود على نطاق واسع في أعمال المناجم والملاحات وتجفيف المستنقعات والزراعة في بعض المناطق بجنوب العراق ، وثار هؤلاء في 869م مستفيدين من الصراعات الداخلية التي انفجرت في صفوف حكام الدولة العباسية والتي وصلت إلى درجة الحروب الأهلية .

واستولى الزنج على ميناء أبله البحري الهام ، ثم على البصرة ، ووصلت فرقهم قرب بغداد عام 879م . وسيطر الزنج على مساحات واسعة في العراق وإيران ودخلوا النعمانية والأهواز ، وأسسوا عاصمتهم **المختارة** في منطقة الملاحات ، وقد هرب جنود الخلافة السود من صفوف الجيش الحكومي ، وانضموا إلى حركة الزنج ، كما يبدو أن عدداً من الفلاحين الأحرار في المنطقة ناصروهم . ولقد انجذب أولئك وهؤلاء إلى لواء صاحب الزنج علي بن محمد ، لأنه دعا إلى مبادئ تسووية أقرب إلى حركات الخوارج رغم ادعائه الأصل العلوي ، ولكن حركته لم تكن تستطيع وقتئذ أن تقيم نظاماً مختلفاً عن القائم .

ويروي الطبري أن على بن محمد وعد أنصاره بالسلطة والأملاك **(كذا)** ، كما يقول الصفدي **فى الوافي بالوفيات** أن هذا الزعيم استأثر بالأموال والجواهر ، وأن حاشيته كفت عن الأعمال الزراعية ، وباتت تجبي الخراج من الفلاحين (61) . وتحمل سكان المدن الخسائر الشديدة بسبب الحرائق التي أشعلها الثوار الزنج ، والسلب الذي لم يكفوا عنه . وتوقفت حركة التجارة أو كادت ، فانعزلت حركة العبيد وتمكن الموفق (62) من القضاء عليها في عام 883 .

غير إن ثورة الزنج كانت لها نتيجة إقتصادية وإجتماعية هامة ، وهي اندثار النمط العبودي للإنتاج ، واختفاؤه في الزراعة ، والري الصناعي . وأصبحت عملية استجلاب الرقيق الأفريقي تقتصر تقريباً على أهداف الخدمة المنزلية وبعض الأعمال الحرفية (63) . أي أن ثورة الزنج وإن كانت قد فشلت فإنها أوقفت تطوراً نحو الملكية الخاصة المبينة على الأسلوب العبودي .

- **الحركة الفلاحية :** كانت هذه هي الحركة الإجتماعية التي دامت أطول الفترات ، وأثرت أكبر تأثير . وكانت فيها تيارات مختلفة ، منها البابكية التي بدأت من

أذربيجان ، وانتشرت في الجنوب الغربي لفارس ، ودعت إلى نزع الأرض من أربابها الذين اغتصبوها وتوزيعها مجاناً على المزارعين ، وإلى تحرير المرأة . ويبدو أن البابكية لم تكن ذات صبغة دينية خاصة بل كانت تجامل المتدينين وتتساهل معهم . وانتشرت بشكل خاص بين العاملين بالأجرة في الزراعة ، وتلقت العون من الإسماعيلية وتحالفت مع بيزنطة في حوالي عام 817م ، ونجحت البابكية لمدة 7 سنوات في إنزال الهزيمة بجيوش الخلافة، خاصة وأن بعض قادة هذه الجيوش مثل **الآجشين** كانوا ضالعين معها ، ومما أعطى لهذه الحركة أهمية خاصة أنها قطعت الطرق التجارية الشمالية لخلافة بغداد مدة طويلة فتأثرت بها إقتصادياً تأثيراً شديداً .

واحتوت الحركة الإسماعيلية على جوهر فلاحي قريب من البابكية ، إذ دعت أيضاً إلى إبطال الملكية الخاصة للأرض ، وتوزيعها على المحتاجين إليها مجاناً ، وإلى مساواة الجنسين الخ (64) . غير أنها تميزت عنها بعدة أمور . منها أنها ضمت إلى صفوفها الحرفيين والتجار والمثقفين ، وعبرت عن اتجاهاتهم في مبادئ متداخلة ومتناقصة أحياناً كثيرة . ومنها أن الإسماعيلية جمعت أفراداً من الأمم المختلفة الخاضعة لخلافة بغداد ، كما جمعت مذاهب دينية متباينة وأحزاباً سياسية متعددة ومنها أخيراً أن وجهاً من وجوهها الفكرية كان دينياً باطنياً ، فوقف بوضوح أمام الفكر العباسي السني ، وقوى من الرباط بين المعارضين لخلافة بغداد ، وقد كانت الإسماعيلية الحركة التي استندت إليها خلافة الفاطميين منذ منتصف القرن العاشر ، فاجتاحت الجانب الأعظم من الإمبراطورية العباسية ، وكادت أن تقضي عليها تماماً .

وهناك جناح من أشد الأجنحة جذرية وجماهيرية في الحركة الإسماعيلية ، وهو الجناح القرمطي . وقد جذب الفلاحين والحرفيين بصورة خاصة ، ودعا إلى شيوع الثروة ، وجمع بين تعاليم الخوارج والزنج (65) . وبدأت **الحركة القرمطية** عام891 م تقريباً في منطقة واسط الفلاحية بالعراق والتي بدأت فيها أيضاً ثورة الزنج وانتشرت بعد أن هزمت جيوش الخليفة قرب البصرة . ودخلت جيوش القرامطة دمشق ، واستولت على حماه ، ومعرة النعمان ، وبعلبك . ثم أسسوا جمهورية **الإحساء** في البحرين يحكمها مجلس من المشايخ **/ العقدانية** ، وكان فيها كل شيء مشاعاً عدا الأسلحة ، كما كانت حكومتها تقوم بالتجارة والزراعة (66) . وزحف القرامطة على مكة والكوفة ، بل حاولوا الإستيلاء على القاهرة .

وبعد أن لقي القرامطة سلسلة من الهزائم الحربية ، كفوا عن الغزوات البعيدة وركنوا إلى التجارة . ولكن القوى المعادية لم تتركهم ، وظلت تضغط عليهم إلى أن خسروا عدداً من الحروب مع الجيران بين985 م و988م بعد أن دب الإنقسام في صفوفهم . أي : أن حركتهم دامت قرناً كاملاً ، وسبقت الفاطميين في السقوط ، وتجدر الملاحظة هنا أن الجمهورية التي أسسوها في الإحساء كانت تعيش على عمل 30,000 ألف عبد أسود يشتغلون بالزراعة . أي أن الحركة القرمطية أيضاً لم تستطع أن تحقق أحلام الفلاحين بالعودة إلى المشاعية البسيطة التي ينبني عليها نظام سياسي مستقر . ومع ذلك ، فقد بينت هذه الحركة قوة الثورة الفلاحية ، وقدرتها

على الإستمرار مدة طويلة في البلاد العربية ، وأصالتها المرتبطة بالعقلانية الفلسفية ، والسماحة الدينية ، والمساواة الإجتماعية . كما أنه يرجع إلى القرامطة الفضل في بث الروح الثورية في تنظيمات تابعة للطوائف الحرفية ، تلك الطوائف التي كانت قبلها مجرد هيئات مشتركية لا تتجزأ عن الهيكل البيروقراطي للطغيان الشرقي (67) .

* * *

دفعت ثورات الموالي المجتمع الإسلامي نحو أوضاع إقتصادية وإجتماعية أكثر تطوراً في ظل الخلافة العباسية ، غير أن مختلف الطبقات والفئات الثائرة عجزت عن أن تقيم نظاماً يعتمد على نمط إنتاجي مختلف أساسياً عن القائم وقتذاك ، وفي الهيكل الحاكم كانت الطبقة البيروقراطية عاملاً رئيسياً في إعاقة التقدم وإشاعة الركود والإنقسام .

وبعد أن كان ازدهار التجارة الخارجية العباسية قد جلب مزيداً من النشاط الإقتصادي والفكري ، شهدت الطرق التجارية إنقطاعاً، وظهرت مراكز جديدة لتبادل السلع ، وبخاصة في المغرب والموانئ الإيطالية. فكانت هذه الظروف المحيطة بمثابة خنق لحكم بغداد الذي فجرت تناقضاته الداخلية أوصاله . ووصلت الأزمة إلى درجة أن أصبحت فرق المعارضين المختلفة وخاصة المرتبطة بحركة الشيعة قد استولت على شتى المناطق للإمبراطورية في القرن العاشر : فالأمويون في أسبانيا ، والفاطميون في صقلية والمغرب ، وليبيا ، ومصر ، والشام ، والحجاز ، والقرامطة في الخليج ، وأنصار القاهرة يمسكون بزمام الحكم في بغداد نفسها كوزراء **البويهيين** أو يدقون أبواب العاصمة العباسية كثوار .

هوامش الفصل الخامس

(1) لفت هذا الإنفصال نظر كارل ماركس الذي اعتبر أن هناك علاقة عامة بين الأسلوب المستقر لحياة جزء من السكان وبين البداوة المستمرة لجزء آخر . انظر خطاب ماركس إلى إنجلز في 2 - 6 - 1853 . ونرى أن هذه العلاقة لعبت دوراً هاماً في أسلوب التطور الإقتصادي للعديد من البلاد التي خضعت للخلافة والأشكال التي اتخذتها التعبيرات الفكرية للحركات الإجتماعية ، كما أنها ساعدت على ترسيخ ملكية الدولة .

(2) سورة التوبة : الآيتان 97 ، 98 .

(3) جرجي زيدان : " تاريخ التمدن الإسلامي" – القاهرة ، دار الهلال 1958 ، الجزء الرابع ، ص 27 .

(4) بأسعار نهاية القرن الماضي – انظر :

w. HEYD: Histoire du commerce du Levant au Moyen - Age- : Leipzig. Harrassowitz:1923.P.P.8\9

(5) M.A.SHABAN : Islamic History - Cambridge – University press – 1971 p.6.

(6) كان الملوك السبايون في اليمن قد أقاموا تجارة مزدهرة مع الهند من جهة ومع منطقة البحر الاحمر (وخاصة مصر) من جهة أخرى .

(7) K. MARX: " Pre - Capitalist economic formations - "London. Lawrence & Wishart – 1964 P. 107.

(8) Critique de l'économie politique . Paris - Ed Sociales . 1972 –

P. 98.

(9) A. M. FAHMY: Muslim sea power in the eastern Mediterranean - Cairo - N.P.P.H. 1966 fi P.P. 47\48.

(10) L.KAWAR: The Arabs in the peace treaty of A.D. 561 Arabica. T.3. 1956 . – p.p. 192 – 197 .

(11) خطاب إنجلز إلى ماركس في 6 - 6 - 1835 .

(12) سورة الشعراء 111 – سورو هود 27.

(13) نقتصر هنا على الشروط والدوافع المادية دون التعرض لأثر الإسلام كسبب ديني وفكري وسياسي وقانوني الخ ، ولا للعوامل الآتية التي أشعلت الحرب في هذه المنطقة أو تلك .

(14) اقتدى الأمويون بالرومان في العناية بالطرق ، وجاءت لفظة (بريد) من الكلمة اليونانية (فيريدوس) و الميل لقياس المسافات من القياس الروماني ميليا ً.

(15) محمد امين صالح: (النظم الاقتصادية في مصر و الشام في صدر الإسلام) – القاهرة – مكتبة سعيد رأفت ، 1971، ص 108 .

(16) د . طه حسين: (الفتنة الكبرى – عثمان) ، القاهرة ، دار المعارف ،

1969 ، ص 77 ، 147 .

(17) P.H.LAMMENS : Études sur le règne du khalife Moawia 1[er]. Beyrouth. Imp. Catholique – 1906. P. 248.

(18) د . طه حسين : المصدر السابق ، ص 196 – 197 .

(19) المصدر نفسه ، ص 107 .

(20) يوليوس فلهوزن : (تاريخ الدولة العربية) – تعريب د . محمد عبد الهادي أبو ريدة – القاهرة – لجنة التأليف والترجمة و النشر – 1958 ، ص 266 .

(21) P.H. LAMMENS : Op. cit. P.P. 231 – 233.

(22) GAUDEFOY – DEMONBYNES: le monde musulman jusqu'aux croisades.Paris. De Boccard. 1931. T.VII. P.210.

(23) Dr. Syedah F.SADEQUE : (Baybars Of Egypt.). Dacca.G. CUMBERLEGE. 1956. P.IX.

(24) G- DEMONBYNES. Op.Cit. P. 201.

(25) M.VAN BECHEM: (La propriété foncière sous les premiers Califes) – Genèves. H. Georg. 1886. P. 40.

(26) G- DEMONBYNES. Op.Cit. P.P. 27 – 272.

C. BROCKLMAN : (History of the islamic peoples) – London, Routlege & K.Paul. 1959 p . 93 .

(27) أحمد بن يحيي البلاذري: (كتاب فتوح البلدان) – القسم الأول – القاهرة – مكتبة النهضة المصرية ، 1957 ، ص 368 .

(28) C. CAHEN : Réflexions sur le Waqf ancien. Studia Islamica. No. 14. 1961. P.P 49 – 56.

(29) E.A.BELYAEV : Arabs. Islami. and the Arab Caliphate in the early Middle Ages – New York. Praeger. 1969 P.130.

(30) أرشيبالدر لويس: (القوى البحرية التجارية في حوض البحر المتوسط) ، ترجمة أحمد محمد عيسى ، القاهرة ، مؤسسة فرانكلين – 1960 ، ص 120 .

(31) C.CAHEN: Fiscalité, propiété, .. aux temps des premiers Abbassides – Arabica, T.I.F.2. 1954.P. 137.

(32) M. Marx : Fragments de la version primitive In op. cit, 1972 P.P. 181 &237

(33) يعزو العديد من المستشرقين الأجانب والباحثين العرب ظهور جهاز الدولة الإسلامي إلى تغلب التقاليد الساسنية والبيزنطية الاستبدادية على السماحة العربية وبساطتها الاجتماعية الأصلية . وإذا كان لا شك في أن ترسانة القهر كانت موجودة في التراث السياسي للبلاد المفتوحة ، غير أن الوسائل الذي يُثار هو ما الذي دفع بالخلفاء إلى الانتهال منها ؟ وردنا هو الصراعات الطبقية التي لك تكن معروفة بهذه الحدة وذلك العمق في المجتمع العربي الجاهلي .

(34) أحمد بن خلدون : (المقدمة) – القاهرة – لجنة البيان العربي – الجزء الثاني ، ص 439 .

(35) S.A.Q. HUSAINI: **Arab Administration** – Madras. M.A. Rahma. 1949. P.P. 46\47.

(36) د. سيدة الكاشف: (مصر في عصر الطولونية والإخشيديين) – القاهرة – مكتب الأنجلو المصرية – 1960، ص 26 – 27.

(37) د. طه حسين: (الفتنة الكبرى – علي) – القاهرة – دار المعارف، 1962، ص 91 .

(38) لفتت هذه الظاهرة أنظار انجلز فقارنها مع التمردات الفلاحية في القرون الوسطى الغربية – انظر مؤلفه (تاريخ المسيحية المبكرة).

(39) جرجي زيدان – المصدر السابق – ج1، ص 237.

(40) B. LEWIS: the arabs in history – London. Arrow Books. 1958. P. 127.

(41) C.CAHEN: Fiscalité.. Op. Cit.P. 139.

(42) أبو يوسف يعقوب ابن إبراهيم : (كتاب الخراج) ، بولاق – القاهرة ، 1884 ، ص 27 ، 35 – 36 .

(43) المصدر نفسه ، ص 29.

(44) بندلي جوزي: (من تاريخ الحركات الفكرية في الإسلام)، بيروت ، دار الروائع ، 1973 ، ص 69.

(45) من الأمور الملفتة للنظر أن نوعاً من التحالف وقع بين الحكم العباسي في الفترة الأولى وبين بعض الحركات الشعبية المناوئة لبيزنطة في خلال المدة 821 – 823 ، مثلاً كان الأسطول السوري يساند ثورة توماس القلبي في حين أم جيش بغداد كان يُغير على جزر آسيا الصغرى وشواطئها .

(46) د. عبد المنعم ماجد : (تاريخ الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى) ط – 2 – القاهرة – مكتبة الأنجلو المصرية ، 1972 ، ص 88 – 89 .

(47) د. سيدة كاشف: (مصر في فجر الإسلام)، القاهرة، دار الفكر العربي ، 1947، ص 34 .

(48) خاصةً وقد توفر الشرط الثاني وهو قيام الدولة بالمهام الإقتصادية كما سبق التعرض له .

(49) ذكره جرجي زيدان: المصدر السابق ، جـ5 ، ص 48 .

(50) R.S.LOPEZ & I.W. RAYMOND: Medieval Trade in the Mediterranean world – New York. Colombia Univ. Press. 1955. P. 35.

(51) لم يكن ممكناً بطبيعة الحال أن يؤدي الإزدهار النقدي إلى النظام الرأسمالي نظراً لبقاء القوى الإنتاجية منخفضة. في تلك العهود كان الكادح نفسه – لا عمله فقط – شرطاً من شروط الإنتاج . ويلزم النمط الرأسمالي أن تزول تلك العلاقة الإنتاجية التي تسبب في هذا الوضع . انظر كارل ماركس:
(التكوينات السابقة للرأسمالية) ، المصدر السابق ، ص 97 – 99 (بالإنكليزية) .

(52) جدير بالملاحظة تأثير العلاقات السلعية والنقدية في وضع المرأة . وقد سبق الإشارة (انظر الفصل الرابع) أن الإغريق هم الذين جلبوا إلى مصر تخفيض المرأة إلى مستوى أدنى من الرجل ، الأمر الذي لم يكن منتشراً بمصر الفرعونية . وكذلك نعلم أن المرأة العربية كانت تتمتع بالحرية الواسعة التي كانت تقليداً لدى البدو . ولكن نظام الحريم ، والفصل الحاد بين الجنسين ، أصبح عادة عامة منذ القرن العاشر . وإذا كانت المحظيات، وتراخي الأخلاقيات الجنسية تنتشر، إنحدرت المرأة إلى ذلك المستوى الأدنى الذي نرى صورته في قصص ألف ليلة وليلة ، حيث تكون تشخيصاً للمكر والمؤامرة ووعاء للأحاسيس السفلى والأفكار غير الأخلاقية .

(53) تنطبق هنا أيضاً الملحوظة رقم (33) ، فإن بعض المستشرقين يفسرون ظاهرة الأوتوقراطية العباسية وبيروقراطيتها على أساس أنها تركة للساسانيين الذين استقوها بدورهم من آشور ، والحقيقة أن ظروفاً إقتصادية وإجتماعية متشابهة أدت إلى نفس النتيجة .

(54) J.W. THOMPSON: Economic and Social History of the Middle Ages .

New York. F. Ungar. 1959. Vol. I. P. 334.

(55) كتب الجاحظ يمتدح التجار ويدين الموظفين .

(56) سيلعب المرتزقة الأرمن دوراً هاماً في تجارة سوريا ومصر وكذلك في أحواله الساسية بعد ذلك (في وزارة برهام) .

(57) استولى البحارة الأندلسيون على الإسكندرية ثم على جزيرة كريت في القرن التاسع .

(58) R.S. LOPEZ etc . op . cit p . 33 .

(59) ذكره بندلي جوزي – المصدر السابق ، ص 186.

(60) C . CAHEN : ((Movements populaires et autanomisme urbain

Dans l Asie Musulmane du Moyen – Age)) . Arabica . t . 6 . 1959 . p .p.

(61) انظر :

A. POPOVIC : Quelques renseignements inédits concernant le maitre de Zanj – Arabica. T. 12. No 2. 1965. P.P. 175 – 187.

(62) الموفق هو نفسه الذي وقف أحمد بن طولون فـي وجـهه مـدة طـويـلـة ، واستفاد ابـن طولون مـن انشغال بغداد بمحاربة ثـورة الزنج اليوطد ولايتـ المستقلة على مصر .

(63) انظر:

E.A. BELYAVEC: Op. cit. P. 247.

(64) سنعود إلى الحركة الإسماعيلية فيما بعد.

(65) د . حسن أحمد محمود: (الطولونيون) (مع د. سيدة كاشف) . القاهرة – مكتبة الأنجلو المصرية، 1960 ، ص 79 – 81 .

(66) ادعى الرجعيون أن القرامطة مارسوا مشاعية النساء ، وهذه قرية أثبـتـت الدراسات العلمية المنزهة كذبها .

(67) لعبت الطوائف الحرفية دوراً خاصاً فـي مـسـانـدة الخلافة الفاطمية – انظر المقال عن القرامطة في :

The Encyclopedia of Islan. Art. **Kormaians** Vol II. P.P. 767 – 772.

الفصل السادس

=========

مصر من الفتح العربي إلى الفتح الفاطمي

(إن الشكل الآسيوي هو الذي يبقى مدة أطول وبصورة أشد تأثيراً . ويرجع سببه إلى فرضيته المسبقة ، أي أن الشخص المنفرد لا يصبح مستقلاً عن المجموع المشترك ، وأن دورة الإنتاج ذاتية الإكتفاء ، وأن ثمة وحدة بين الزراعة والصناعة اليدوية الخ) (1) .

تعتبر حقبة التاريخ المصري من الفتح العربي 641 م إلى استيلاء الفواطم على وادي النيل 969 م مرحلة واحدة . وتنقسم بصورة طبيعية إلى فترتين متميزتين . تمتد الأولى حتى 868م وتسمى **بعصر الولاة** ، وفيها خضعت مصر لإرادة الخلفاء في دمشق وبغداد . أما الثانية فهي من 868م إلى دخول جوهر الصقلي ، وفيها ظهر الحكمان المستقلان الطولوني والإخشيدي ، وتعتبر تمهيداً إقتصادياً ، وإجتماعياً ، وسياسياً للعصر الفاطمي . ولا تماثل هاتان الفترتان فترتي الخلافتين : الأموية والعباسية . فعصر الولاة في مصر عصر ركود بصفة عامة ، في حين أن فترة الإزدهار المصري تبدأ مع ثورة الزنج تقريباً ، أي مع إندلاع الأزمة الداخلية لخلافة بغداد . وسبقت الإشارة إلى أن عودة الإنتعاش إلى الطرق التجارية المارة بمصر كانت عاملاً أساسياً لظهور الشخصية المصرية مرة أخرى على مسرح الأحداث في حوض البحر الأبيض .

1- مرحلة ركود: عصر الولاة

أ - الآثار الإقتصادية للحكم العربي :

كانت مصر قبيل الفتح العربي في حالة شديدة من الإضطراب الديني ، والإجتماعي ، والسياسي ، وإقتصادها متدهور ، وكانت الحروب بين الدولتين البيزنطية والساسانية حول السيطرة على التجارة مع الشرق قد أدت إلى الغزو الفارسي لمصر سنين طويلة قبل أن يدخلها عمرو بن العاص ، وإلى إصابة تجارتها الخارجية بالبوار . ولذلك فقد عرف وادي النيل انتعاشاً نسبياً بعد الفتح العربي مباشرةً بسبب هيمنة السيطرة السياسية العربية الموحدة عليه، والقضاء على الخطر الفارسي . أضف إلى ذلك أن خضوع مصر لخلافة مكة قد نمى العلاقات التجارية بينها وبين البحر الأحمر ، وبالتالي مع المحيط الهندي . وبالفعل نرى عمر يعيد حفر قناة نخاو القديمة التي ربطت بين النيل والبحر الأحمر ، والتي سميت حينئذ بخليج أمير المؤمنين . وصارت مصر على إتصال بالسوق الكبيرة في الجزيرة ، وخاصة في موسم الحج .

12 – م

وحيث أن جزية القمح لم تعد تذهب إلى القسطنطينية بل إلى مكة والمدينة ، فقد اختفى الإحتكار الحكومي للملاحة التجارية ، ونالت التجارة مع الشمال والجنوب حرية كبيرة إستفاد منها التجار الإغريق ، واليهود ، وكذلك الأقباط المصريين **وخاصة** كنيسة الإسكندرية التي كانت تملك أسطولاً تجارياً ومخزوناً كبيراً من الذهب . وكذلك بقى مركز الإسكندرية على أهميته الكبيرة بالنسبة للتجارة مع غرب أوروبا . كما أن التداول النقدي اشتد لأن جيش عمرو كان يشتري غذاءه بالعملة الذهبية .

غير أن الأوضاع بدأت **تتغير** منذ بداية القرن الثامن . فالرسوم على تجارة الذميين **- المكوس** ازدادت ثقلاً ، وظهر في الأسواق المصرية تجار مسلمون أجانب ، وخاصة من الفرس **مثل الماذرائيين** (2) دفعوا إلى الخلف بأبناء البلاد القليلين من الأقباط الذين يشتغلون بالتجارة **ويلاحظ** أن التجار الذميين كانوا يدفعون من المكوس ضعف ما كان يدفعه المسلمون .

وأن إنتقال المركز السياسي إلى مكة ، ثم دمشق ، فبغداد أبعد بؤرة النشاط التجاري عن مصر ، خاصة وأن إندلاع الحرب الإقتصادية والبحرية بين بيزنطة والأمويين - قطع ما بين المصريين والقسطنطينية من صلات تجارية أو كاد ، وقد أمر الخليفة العباسي المنصور بردم خليج أمير المؤمنين بهدف تحويل التجارة العابرة بمصر إلى بغداد والبصرة (3) .

وإذ لم يتخذ عمرو بن العاص الإسكندرية عاصمة بل إختار الفسطاط في **داخلية** البلاد ، فقد دل هذا على اهتمام العرب في تلك الفترة بالتجارة البحرية مع الأجانب اهتماماً رئيسياً .

وقد ساهمت في إيجاد هذه الأوضاع السلبية مميزات خاصة للحكم العربي . منها تقوية مبدأ ملكية الدولة للأرض ، وسنعود إلى هذا بعد قليل . ومن تلك المميزات أيضاً: التنظيم العسكري للعرب ، إذ أصر عمر بن الخطاب على عزلهم عن السكان في الأمصار العسكرية بغرض حماية البلاد من هجمات الأعداء ، ولإستمرار الفتوحات . وجعل الجيش من العرب فقط وقصر الوظائف الكبرى عليهم (4) . ولكن هذا الوضع ساعد دون شك على ازدياد الهوة بين جهاز الدولة وبين المحكومين ، وبالتالي حمى ذلك الأسلوب الإستبدادي للحكم الذي كان قائماً في مصر من قبل .

وكان التجمع السكاني العربي في منطقة **الحوف / بلبيس حاليا** خروجاً على قاعدة الطبيعة العسكرية للوجود العربي في مصر . غير أن ذلك التجمع لم ينجح إلا لأن عرب الحوف كانوا معفيين من الضرائب علاوة على تلقيهم الصدقة الثابتة ، وكانوا يحتكرون نقل الغلال من النيل إلى القلزم على البحر الأحمر تمهيداً لإرسالها إلى الحجاز . ومن ثم ، فقد بقي هؤلاء أيضاً معزولين عن الفلاحين المصريين إلى أن صاروا بعد ذلك يدفعون الخراج مثلهم ، فاختفت امتيازاتهم الأثنية .

أما التداول النقدي فيبدو أنه خفت إلى درجة كبيرة بعد مدة ، وأن النظام الاقتصادي المصري ، والمبني على الاكتفاء الذاتي للقرى ، فرض على العرب الفاتحين اللجوء إلى البيع والشراء بالمقايضة في العمليات الصغيرة . أما الصفقات الكبيرة، فقد كفتها **رقاع الصرف** (5) .

ولذلك كله ، تدهورت الأحوال المصرية الإقتصادية (6) في الخلافة الأموية ، وخلال فترة طويلة من الخلافة العباسية . وقامت سلسلة من الثورات القبطية حاولت بيزنطة الاستفادة منها لاسترجاع مصر ، أو لإصابة المركز العربي فيها على الأقل **(** الهجوم على البرلس عام 672م ، وعلى تنيس عام 719 ، ومحاولات الإستيلاء على دمياط في708 م و738م وبين **(** 816 م و 825م **)** . ثم تكررت الاضطرابات الداخلية ، ومنها النزاعات بين قادة الجيوش والفرق ، تلك النزاعات التي قطعت أوصال البلاد وأشاعت الخراب فيها . وكذلك بوّر البدو الرحل مساحات كبيرة من الأرض الزراعية . وانتشرت المجاعة بين النساجين في تنيس، وهجر الفلاحون أراضيهم . وأصبحت المبالغ التي تستخرجها الخلافة من مصر تنخفض عهداً بعد عهد (7) .

ب - ركود القوى الإنتاجية :

في أول الأمر ، كانت مصر في نظر الحكام العرب مجرد مصدر لجزية القمح التي ترسل إلى مكة والمدينة بدلاً من القسطنطينية ، وللخراج النقدي والعيني الذي يذهب جزء منه إلى بيت المال لدى الخليفة ، وجزء آخر يوزع أُعطيات على المقاتلة . ولذلك عمل الحكم العربي في عصر الولاة على إستنزاف الثروات المصرية لا أكثر إلا فيما ندر . وقد ألح عمر بن الخطاب على عمرو بن العاص حتى يصل المبلغ المستخرج من وادي النيل إلى ما كان عليه أيام الحكم البيزنطى . وظل عمرو يرفض . فعندما حل محله أبو

سرح قال عثمان لعمرو : " قد درت تلك اللقاح بعدك يا عمرو "، فأجابه : " نعم ، وهلكت فصالها " (8) .

وفي البداية تولى حكم الوالي مباشرةً حفر الترع ، وإقامة الجسور, وبناء القناطر الخ ، لصيانة الري ، والمحافظة على الزراعة . وسخر لذلك 12,000 عامل صيفاً وشتاءاً غير أن الولاة سرعان ما تركوا هذه المهمة للقرى والمتقبلين والضمان . فلم يقوموا بمشاريع جديدة ، ولا شجعوا زراعة المحاصيل المستحدثة (9) ، ولا أدخلوا أساليب جديدة للزراعة والري (10) . تركوا الحياة تسير في مجراها دون دفعة حكومية ، ودون أن يلعب أفراد العرب دوراً نشطاً فيها (11) . ولذلك لم يتم في الخلافة الأموية استصلاح أراض مالحة أو بور . وفي كلمة ، اكتفوا بالاعتماد على المشتركات القروية لاستخراج الخراج (12) لهم دون أن يقوموا حتى بالدور المقابل الذي يتطلبه النمط الآسيوي ، وهو أن تتكلف الدولة بالمهام الإقتصادية العامة .

وقد ترتب على هذه السياسة الطفيلية في عصر الولاة أن تدهور الإقتصاد المصرى تدهوراً سريعاً. وفي عام 644م أصاب مصر قحط فظيع ، فكانت جثث الجوعى تملأ الطرقات . واشتد عمال الخلفاء في جمع الخراج والضرائب ، وفرضوا نسباً تزداد ارتفاعاً . فكان خراج الفدان المزروع قمحاً يعلو من دينار ونصف إلى إثنين ونصف ، ووصل إلى أربعة دنانير عام868 م في ظل أحمد بن المدبر قبيل الحكم الطولوني (13) .

جـ - تراجع النظام الإقتصادي :

- **ملكية الدولة للأرض :** إننا نجد في أغلب المراجع العربية العصرية محاولة شديدة لإثبات أن الحكم العربي لم ينزع الأرض الزراعية في عهد عمرو . وأبرز مثال لذلك ما كتبه الدكتور راشد البراوي في الجزء الأول لكتابه **(** حالة مصر الإقتصادية في عهد الفاطميين **)** ، والذي يجتهد فيه ليبرهن على أن الفاتحين حافظوا على الملكية الخاصة لرقبة الأرض ، وأن **(**نظرية اعتبار الأرض وقفاً ، وأن المصريين في مركز المنتفعين أو المستأجرين ، نظرية لا تستند إلى أساس سليم من المنطق والتاريخ **)** (14) . ونجد ضرورياً أن نعود إلى مناقشة هذا الموضوع بالنسبة إلى مصر قبل أن نسترسل في دراسة الظروف الإقتصادية والإجتماعية التي نجمت تطوراتها عن ضم مصر إلى الإمبراطورية الإسلامية .

فالخطأ الأساسي الذي وقع فيه البحاثة من أمثال البراوي أنهم قاموا بإستنتاجاتهم ابتداءاً من قول بعض الفقهاء الذين تجادلوا حول عما إذا كانت مصر قد فُتحت عنوةً أو صلحاً ، ونجد هؤلاء يبدأون من فكرة مسبقة لديهم يستهدفون تأكيدها وبرهنتها . وهي لدى بعضهم ضرورة تشجيع الملكية الخاصة ، ولدى البعض الآخر مساندة حق الخليفة في الإستيلاء على جميع الأراضي . والفكرة الأولى يمكن تأسيسها قانوناً على القول بأن الأرض تركت للمصريين على أساس الفتح صلحاً ، في حين أن الفكرة

الثانية مرتبطة فقهياً بالفتح عنوة . ولذلك نرى المبدأ القانوني نفسه يميل حسب مقتضيات الأمور والمصلحة الفئوية أو الطبقية التي تعلو يدها في فترة معينة ، وطبقاً للتوازنات السياسية . وكان الواقع التاريخي في حقيقته حمالاً لأوجه ، إذ خاض جيش عمرو المعارك ضد البيزنطيين ، ووقف المصريون ضد العرب في مناطق وأوقات معينة ، أو على الحياد ، أو إلى جانبهم في أخرى . وعقد الفاتح العربي صلحين إثنين مع الروم تخللتها الإصطدامات الحربية . وعليه فيمكن أن يقال أن مصر فتحت عنوةً وصلحاً معاً .

وكذلك انطوى الموقف العملي على ألوان من الاتجاهات المتناقضة . ففي بداية الفتح أصبحت أراضي التاج البيزنطي والشخصيات الكبيرة المنتمية للحكم الرومي السابق حقاً لبيت المال . واستولت عليها الخلافة على أساس أن أصحابها وقفوا بالسلاح في وجه المسلمين . وكانت هذه مساحات كبيرة ، وانتقل حق استنزراع أغلبها إلى مشتركات القرى التي وزعت الإنتفاع بها على الفلاحين (15) .

أما الأرض التي كانت مع الأقباط الذين لم يأخذوا موقفاً عدائياً ، فبقيت في أيديهم يدفعون عنها ريعاً هو الخراج **أي الجزية** مقابل الإنتفاع بها . ورفض عمرو أن يقسم أرض مصر على المقاتلة ، بناءاً على تعليمات من عمر بن الخطاب، وأسوةً بما حدث في العراق (16) . غير أن الأقباط الذين أسلموا باتوا يدفعون العشر بدلاً من الخراج ، وبالتالي تصبح الأرض ملكهم تماماً . وكذلك أُعطيت بعض الأراضي ملكاً لعدد من كبار القرشيين ، والأغلب أنهم ملكوا رقبتها .

ولكن بعض الخلفاء رأوا جملة الضريبة المجموعة تتناقص لإزدياد حركة الدخول في الإسلام ، وذلك لأن ضريبة العشر التي يدفعها المسلم أخف وطأةً من ضريبة الخراج التي يدفعها الذمي . فقرروا أن يستمر المصريون في دفع الخراج عن الأرض سواء أسلموا أم بقوا على ذميتهم ، أي جعلوا دولة الخلافة مالكة للأرض كلها (17) . وكان مما زاد من هذا الإتجاه هروب عدد متزايد من الفلاحين ، وترك مساحات شاسعة بوراً ، فيتحول الحق في ملكيتها إلى بيت المال ثانيةً ، ويصبح على الوالي واجب البحث عن طريق لإستثمارها .

وكذلك حدث أن العرب وجدوا الكنيسة القبطية والأديرة تستثمر أراضي واسعة ، فأمنوها عليها في بداية الأمر ، ولكن مختلف الولاة صادروها المرة بعد الأخرى لأسباب شتى ، أو فرضوا عليها جزية عالية (18) جعلت تلك الأراضي تنتقل إلى بيت المال في النهاية .

وهكذا تمت عملية تاريخية استغرقت وقتاً وسارت في دروب متعرجة ، ولكن نتيجتها كانت أن أصبحت الخلافة تفرض على أغلبية الأرض نفسها جزية **(** هى **الخراج)** سواء كان المنتفع بها مسلماً أو ذمياً **(** وفي هذه الحالة الأخيرة ، يدفع الذمي جزية إضافية هى جزية الرأس **)** . وبهذا انتقل إلى الدولة الخليفية نفس المبدأ القانوني

الأساسي الذي توارثه البيزنطيون عن الرومان ، وهؤلاء عن البطالمة الذين أخذوه بدورهم عن الفراعنة ... وهو أن الأرض ملك المشترك الأعلى ، أي الدولة .

وهنا تجدر الملاحظة أن ملكية الدولة كانت الشكل السائد لملكية الأرض ، ولكنها لم تكن الشكل الوحيد . فإلى جوارها كانت توجد أشكال مختلفة سنعود إليها بعد قليل . غير أن الأرض كانت الوسيلة الأساسية للإنتاج وتمثل الجانب الأضخم من الوسائل الإنتاجية ، وبالتالي أصبحت لنوع ملكيتها الهيمنة السائدة على الأنواع الأخرى من الوسائل . فلقد كانت هناك الأموال السائلة والمعادن النفيسة ، وأدوات الإنتاج الحرفي الخ ، وعقارات المساكن ، والورش ، وفي كثير من الأحيان كانت ملكاً لأفراد ، ولكن الدولة كانت تستطيع دائما أن تستولي عليها ، وتصادرها أو تحتكر إنتاجها ، أو إقامتها والمتاجرة بها .

ولكن ذلك الشكل السائد **(** ملكية الدولة **)** كان يتعرض باستمرار للتآكل الناتج من تأثير التملك الفردي الخاص ، وبالذات تأثير التبادل السلعي والنقدي المترتب على النشاط التجاري . كما لعب دوراً في نفس الاتجاه أن جزية الرأس كانت نقدية ، وكذلك كان جزء من الخراج يدفع نقداً إلى جانب الجزء العيني . ولذلك تواجدت أشكال أخرى للملكية هي خطوات في مراحل تحلل الملكية العامة أو المشاعية .

أولاها هى الإقطاع أو الإقطياع . وهي أرض بور تعطى للأغنياء أو الجند الذين يقبلون إستصلاحها مع إعفائهم من الضرائب كلها أو جزء منها . ويلاحظ هنا أن عدم قيامهم بالاستصلاح يعيدها إلى الدولة مما ينفي المبدأ الروماني لملكية الرقبة ، أي حق الاستفادة وإساءة الاستعمال أيضاً . وعلى أي حال، فالأراضي البور كانت قليلة في مصر ، وإقطياعها كان نادراً في تلك الفترة الأولى . كما أن الإنتفاع بالإقطاع لم ينتقل إلى الورثة في أغلب الأحيان (19) .

والشكل الثاني كان الأحباس أو الأوقاف التي تمكن من استمرار الإنتفاع في أسر معينة مع إحاطة الحق بضمان السياج الديني . وقد استفادت بالأحباس المؤسسات الدينية المختلفة ورجالها . ولكن الذي حدث هنا أيضاً أن وُضعت الأوقاف تحت الإشراف الحكومي المباشر أو غير المباشر عن طريق **القضاة** . وفي عام 736 أقيم في مصر ديوان **(** إدارة حكومية **)** للإشراف على الأحباس .

والشكل الثالث هو نظام القبالة أو الضمانة أو الإلتزام . أي إيجار حق جباية الضرائب **وخاصةً** خراج الأرض للذين يقدمون أعلى مبلغ عنه في عمليات مزايدة . وفي ظل العباسيين وجد قبالون يستأجرون الخراج عن مصر كلها . ويلاحظ البعض أن هذا النظام كان يضع الأرض فعلياً في نطاق ملكية الدولة (20) ، غير أنه يوجد وسيطاً في عملية الإستيلاء على الريع ونضيف من طرفنا أن نظام إيجار الجباية كان معروفاً في مصر من أيام البطالمة .

وأخيراً ، فالشكل الأعم والذي فيه خليط بين ملكية الدولة والملكية الخاصة هو أن الغالبية الكبرى من المنتفعين كان يحق لهم أن يؤجروا حق الإنتفاع إلى الغير أو

يبيعوه أو يورثوه أو ينقلوه إلى الآخرين بأساليب مختلفة . الحقيقة أن هذا الوضع كان منتشراً في مصر منذ مدة طويلة (21) .

ومع ذلك كله ، فقد بقيت هذه الأشكال أو المراحل المختلفة . لتأكل الملكية المشاعة في إطار الخضوع لسلطة الدولة العليا على ولاية الملكية . وكانت تظهر هذه السلطة كل عام في عملية حصر مساحة الأرض سنوياً حتى لا يستمر وضع اليد عليها من طرف أي شخص ، وخاصة القبال نفسه . كما أن عملية المسح كانت مرتبطة بتحديد زمام القرية ، أي أراضي المشترك القروي ، وهو الزمام الذي على أساسه يجمع القبال الخراج منها بصورة جماعية (22) .

وقبل أن ننتقل إلى نقطة أخرى في تراجع النظام الإقتصادي المصري في تلك الفترة ، نود أن نبدي رأياً . وهو أن مرور الملكية الخاصة بفترة خفوت بعد ظهور ونمو في النظام المصري لم يكن إلا تعبيراً عن عجز القوى الإنتاجية عن الاندفاع إلى الأمام اندفاعاً حاسماً ، أي عجزها عن أن تنتقل إلى مستوى أعلى كيفياً عما كان عليه (23) .

- **دور المشترك :** نقول إذن أن ملكية الدولة قد اشتد عودها أثناء حكم الولاة بعد أن كان كثير من الضعف قد أصابها في الفترات الأخيرة للحكم البيزنطي على مصر . وصاحب هذا التطور إلى الخلف من الناحية التاريخية الإقتصادية تأكيد دور المشترك القروي كحلقة أساسية لنظام الحكم . ذلك أن العرب لم يغيروا من الهيكل المصري المالي والإداري السابق . وهو نظام مركزي هرمي، قاعدته مشايخ القرى **(الموازيت)** ، ويرأسهم محافظو الأقاليم **(أصحاب الكورات)** . وكان فلاحو القرى متضامنين في أداء الضرائب المفروضة على زمامها ، ولا يستطيعون تركها أو نقل المحاصيل منها إلا بتصريح (24) . واكتفى العرب بشغل بعض المناصب الرئيسية ليشرفوا على الإدارة بوجه عام ، وتركوا لأصحاب الكورات القيام بأعمال الشرطة المحلية ، كما تركوا للموازيت الإشراف على الأشغال العمومية المتعلقة بالري والطرق الثانوية . فلم يتدخل الحكام العرب في أمور القرى طالما كان الخراج عنها يدخل بيت المال (25) .. ولم يكن الخراج مبلغاً ثابتاً يفرض على وحدة المساحة الزراعية ويدفعه كل رب أسرة فلاحية مستقلاً ، بل يتغير سنوياً طبقاً لحالة الفيضان وبالتالي حالة المحصول . وبناءاً عليه كان يُعقد إجتماع سنوي لمشايخ الناحية يحدد فيه مبلغ نقدي وعيني إجمالي على كل قرية ، ثم يوزع على الفلاحين ساكنيها طبقاً لقدرة كل أسرة على العمل . حتى إذا عجزت إحداها تحملها باقي أعضاء المشترك (26) . ولا يختلف الأمر عندما يوجد ملتزم أو قبال يستأجر الخراج . ففي هذه الحالة أيضاً يأخذ القبال ضريبة القرية إجمالاً منها (27) ، أى يعتبر القبال وكيلاً عن الدولة وهي المالكة الأساسية .

وإذا انتقل أحد القرويين إلى الإقامة في مكان آخر ، استمر في دفع الضريبة المطلوبة منه باعتباره من أهالي جهته الأصلية . وهو نفس النظام تقريباً الذي فرضه الرومان .

إذن ، فالخراج المفروض على الأرض ، بجزئيه النقدي والعيني **(** ضريبة الطعام **)** ، كان ضريبة مفروضة على المشترك ، أى جزية حقيقية يسأل عنها شيخ القرية أمام صاحب الكورة أو القبال . ويسأل هذا بدوره أمام الوالي (28) وكذلك الحال بالنسبة لضريبة الرءوس .

وينطبق نفس الأمر على المشترك الحرفي ، أي الطائفة الصناعية أو التجارية . فهنا أيضاً كانت الجزية مفروضة على كل الطائفة إجمالاً ، وتوزع على أفرادها بمعرفة شيخها ، وهو منها .

وخلاصة القول ، أن المشترك القوي أو الحرفي كان يشكل جزءاً لا يتجزأ من النظام الإقتصادي الإجتماعي ، ووجهاً من أوجهه . لم يكن المشترك بناءاً غريباً ومنعزلاً عن النظام المركزي الاستبدادي ، وأن بدت مشاعيته مناقضة للطغيان الأعلى ، بل كان المشترك القاعدي قطباً مرتبطاً دون فكاك بذلك الطغيان المركزي وهو القطب الآخر .

وبالأحرى فالمشترك جزء بيروقراطي من المجموع البيروقراطي ، وهو المصب النهائي لتسلسل الإستغلال حلقة بعد حلقة . وتتضح لنا هنا الفوارق بينه وبين مشترك المدينة الإقطاعية والطائفة الحرفية في أوروبا الغربية ، وهو الذي كان فيه الهيكل التنظيمي للمقاومة الشعبية وغيرها . أما في مصر فالأغلب أن تلك المقاومة سكنت إطارات تنظيمية منفصلة إلى حد ما **(** عن الهيئات الإقتصادية الإجتماعية البنيانية **)** ، ونقصد تلك المنظمات السرية ذات الطابع الديني والصوفي أساساً .

• **العبودية المعممة :** سبقت الإشارة إلى أن الفاتحين العرب لم يغيروا من الأوضاع الإقتصادية التي كانت عليها في ظل الحكم البيزنطي . وكانت مصر تدفع جزية عينية تُرسل قمحاً إلى القسطنطينية ، فأصبحت ترسل إلى مكة . وكذلك كان المصريون من غير الإغريق يدفعون ضريبة الرأس باعتبارهم خاضعين **مستسلمين** للروم . فباتوا يدفعون هذه الضريبة وهي نقدية إلى العرب باعتبارهم تحت حمايتهم **(** ذميين **)** . وفي حين أن عدداً من السادة الروم كانوا يتولون زراعة الضياع الكبيرة باستخدام النظار المحليين ، ركن المقاتلة العرب وقادتهم إلى الإكتفاء بما يرد إليهم من أعطيات وأنصبة في الأسلاب دون الإشتغال بالزراعة (29) . وكانت أرض مصر وسكانها وثرواتها تعتبر من هذه الأسلاب الحربية ، لا ملكاً خاصاً للخليفة أو فرد من الأفراد (30) . بل نعلم أن التميز بين المسلم والذمي كدافع ضريبة الأرض أخذ يختفي مع مرور الزمن ، وأصبح الأول يدفع خراجاً مثل الثاني تماماً والأغلب أن هذا تم في عهد عمر بن عبد العزيز ، أي حوالي عام 708 م . وكان معنى هذا أن الاثنين أصبحا يدفعان الجزية وصارا ملكاً للدولة الإسلامية .

وإذا كان عدد الرقيق في الزراعة والحرف المصرية صغيراً ، فالحقيقة أن سكان مصر جميعاً كانوا في تلك الأوضاع التي نسميها **العبودية المعممة** ، أي عبيداً للدولة ، وهي المشترك الأعلى . ويزداد الأمر وضوحاً إذا تذكرنا أن المصريين جميعاً كانوا يلزمون بين الحين والآخر بدفع أنواع من الضرائب الإستثنائية والإضافية مثل جزية

الخشب ، وأدوات العمل، والسخرة للبحرية ، علاوة على كميات من العسل والخل والزيت للمقاتلة . ويروي ابن عبد الحكم أن عمرو بن العاص رفض أن يحدد مبلغ الجزية المفروضة على المصريين بقوله **: " إنما أنتم خزانة لنا "** (31) .

وعلينا أن ننتبه هنا أيضاً إلى أن العبودية المعممة ليست أمراً مناقضاً للملكية المبنية على المشترك في النمط الآسيوي ، بل ظرفاً ضرورياً لقيام هذا النمط بوظائفه **.** فبدون العبودية المعممة لا يوجد المشترك الأعلى **(** جهاز الدولة **)** الذي يلقى عليه النظام بالمهام الإقتصادية ، والإجتماعية ، والدينية **التوحيدية .** وبالأحرى ، فتفتيت المنتجين **(** وهو تفتيت يستلزمه المستوى المنخفض للقوى الإنتاجية **)** إلى وحدات صغيرة متساوية في درجتها النكرة ، هو شرط لا بد منه لكي توثق بين الأفراد المجردين من الحقوق روابط المشتركات الدنياالفلاحية والحرفية والمشترك الأعلى أي الدولة . وعليه ، فالعبودية المعممة لهي الأساس نفسه للإنتاج الآسيوي . وقد التفت ماركس إلى هذه الخاصية فقال **:**

" إن العبودية والقنانة **(** الإقطاعية – المترجم **)** الخ ، حيث يظهر الكادح نفسه شرطاً من بين الشروط الطبيعية للإنتاج لصالح فرد ثالث أو المشترك **...** أمر ثانوي دائماً وليس أولياً أبداً ، رغم أنه النتيجه الضرورية والمنطقية للملكية المعتمدة على المشترك ، وعلى العمل داخل المشترك . **ولا تنطبق هذه السمة من سمات العبودية على عبودية الشرق المعممة ، حيث أننا ننظر إليها من وجهة النظر الأوروبية فقط) " (32) .**

غير أن هذه الأوضاع جعلت مصر تثور دائماً ، فأصبحت السيطرة عليها مشكلة وعملية مكلفة ثمارها غير مضمونة للخلافة في دمشق أو بغداد .

- **المهام الإقتصادية للدولة :** إذا كانت ملكية الدولة للأرض ، والمشترك الإنتاجي ، والعبودية المعممة ، ثلاثة أعمدة للهيكل المصري ، فالعمود الرابع هو قيام الدولة بالمهام الاقتصادية العامة . وأولى هذه المهام في الأهمية هي المحافظة على شبكة الري ، والصرف الصناعية الرئيسية ، وهي أعمال يقوم بها الفلاحون المسخرون وقدر عددهم صيفاً وشتاءاً بما يقرب من 125000 رجل (33) . وكذلك قامت الإدارة العربية بناء مقاييس النيل بأسوان ، ودندرة ، وإسنا ، والجزيرة . وأشرفت الحكومة على تشغيل المعديات على النيل ، كما استمرت على ما كانت تقوم به الحكومة الرومية في مصر من بناء السفن على أيدي طوائف حرفية وراثية يتمتع أعضاؤها بمهارة خاصة مشهورة . وكانت غابات الأشجار التي تُستخرج منها الأخشاب اللازمة للأسطول ملكاً للدولة ، كما كانت تستولي على ما يرد من الحديد ، والأخشاب الأجنبية الضرورية للأعمال البحرية .

واحتكرت الحكومة العربية بعض الصناعات الأساسية، منها صناعة المنسوجات الفاخرة **(الطراز)** التي كانت تنتج بالوسائل والنظم الحرفية في ورش تابعة للدولة مباشرة ، وخاصة في مدن تنيس ، وتونه ، والإسكندرية ، ودمياط **.** غير أنه كانت توجد أيضاً ورش نسيج أهلية **.** وكذلك ظلت صناعة ورق البردي حكومية كما كانت من أيام بيزنطة **.** وفي الأيام الأخيرة لعصر الولاة ، ضم أحدهم وهو **ابن المدبر** صناعات أخرى للإحتكار الحكومي ، منها استخراج النطرون والشبة ، كما احتكر المراعي **.**

- **اختفاء النبتات الإقطاعية البيزنطية :** من المعروف أن الفترة الأخيرة للحكم الرومي في مصر شهدت ظهور البودار لتكوين إقتصادي إجتماعي جديد هو الإقطاع البيروقراطي **.** إذ بدأ الفلاحون يضمون أراضيهم إلى أراضي كبار الموظفين الأغنياء من الإغريق الذين يحق لهم جباية الضريبة العقارية بمعرفتهم دون الجباة الحكوميين **(** الجباية الذاتية **)** ، فوجد نظام **الحماية** الذي وفر للضياع الكبيرة استقلالاً ذاتياً إلى درجة أن أنشأ أمراؤها غير المصريين محاكمهم الخاصة وسجونهم وحرسهم من المرتزقة **.**

وعند الفتح العربي فر عدد كبير من هؤلاء الأعيان الروم **.** ولكن يبدو أن الحكم العربي سعى مجتهداً للاحتفاظ بباقي هؤلاء الأجانب المسميين بـ **الجالية** ، والأغلب أنهم مكثوا في البداية في الوظائف الإدارية الكبيرة ، واستمروا يقومون بأعمال القبالة أي يستأجرون حق جباية الخراج من مناطق معينة **.** غير أن العرب حلوا محلهم شيئاً فشيئاً (34) ، وانقرض هذا العنصر الإجتماعي الأجنبي مع تعريب المكاتبات الرسمية والإدارة والعملة **.** ومما ساعد على إخراجه من دائرة النشاط الإنتاجى أن الخراج الذي دفعه الذميون في أول الأمر كان أكبر من العشر المطلوب فقط من المسلمين **.**

وعلاوةً على هذه الظروف التي قضت على ذاتية الضياع الكبيرة البيروقراطية في مصر ، فقد قام الحكم العربي الجديد بتوحيد وادي النيل سياسياً وعسكرياً و مالياً تحت لوائه ، فألغى تقسيمه الإدارى البيزنطي السابق إلى أربع ولايات شبه مستقلة ، واكتفى بالتميز بين الدلتا والصعيد **(أدنى الأرض** و **أعلى الأرض) .**

وهكذا كانت النتيجة أن تم توحيد مصر مرة أخرى مع القضاء على تلك النبتات الإقطاعية البيروقراطية البيزنطية **.** أي أن مصر توحدت مع العودة إلى النمط الآسيوي **.**

د - التفتت الكامن في المشترك الأعلى :

غير أن وحدة مصر المركزية وقتذاك لم تكن مؤسسة على أرضية اقتصادية موحدة مثل وحدة السوق الداخلي التي تنشئها الرأسمالية ، بل كانت متعلقة على وحدة المشترك الأعلى - جهاز الدولة - الذي يفرض إدارته **بقهر الكادحين .** ولأن هذا الجهاز عبارة عن هيئة مغلقة منعزلة وعليا عنهم ، فهو يحل تناقضاته الداخلية بأساليب تآمرية وحلقية ، تلك الأساليب التي تتميز بها البيروقراطية **.** وفي عصر الولاة ، أُضيفت إلى تلك الأساليب التقليدية للدوائر الحاكمة المصرية ، أساليب أخرى

ناتجة من الصفات الأثنية الموروثة للعرب ، بدواً كانوا أم أرستقراطية عسكرية . ونجم عن هذا كله أن كانت وحدة مصر السياسية هشة، تتمزقها باستمرار قوى التفتيت والأزمة ، خاصة لعدم وجود المراكز المستقلة **عن الدولة** التي تستطيع أن تضع حدوداً أمام حركة الأقسام المختلفة للسلطة المركزية . وسوف نرى فيما بعد كيف عجزت حركات المقاومة الفلاحية - القبطية والعربية عن أن تتحول إلى قوة على النطاق القومي ، **قادرة** على الإستمرار ، وهزيمة النظام القائم . غير أن هذه الحركات غذت مع ذلك تياراً رافضاً سديمياً هو رأي عام غامض ولكنه ذو فاعلية في أحوال متأزمة معينة .

فإن احتلال مصر واستخراج الخراج منها استلزما المحافظة على جهاز قاهر يسيطر على المصريين ، أي آلة بيروقراطية . وكانت هذه الآلة بطبيعة وظائفها تنقسم إلى قسمين رئيسيين : بيروقراطية عسكرية هي الجيش العربي ، وبيروقراطية إدارية تكونت من الأقباط والروم في أول الأمر ثم استعربت بعد ذلك . وعليه شهد التاريخ المصري الخلافات والنزاعات التي تصل أحياناً إلى الإصطدام المسلح بين الأقسام المختلفة لجهاز الدولة مبلورة في قادتها أو أفرادها (بين الإمامة وإمارة الجيش ، ورؤساء دواوين الخراج ، والبريد الخ) . وتكررت النزاعات بشكل خاص بين الوالي باعتباره إمام الصلاة وقائد الجيش أي **السلطة السياسية والدينية** وبين صاحب الخراج ، أي السلطة المالية والإدارية . وكان الخلفاء الأمويون والعباسيون **أيضاً** يميلون إلى تعيين شخصين مختلفين في هاتين الوظيفتين ، وشخصاً ثالثاً في البريد ، حتى يراقبوا الوالي من بعيد عن طريق التجسس عليه . وأصبح لكل من الوالي وصاحب الخراج أيضاً شبكات بريد مقابلة للتجسس على بعض أو إستقاء الأخبار من مقر الخلافة .

كل هيئة من هذه الهيئات البيروقراطية إذن كانت متناحرة الواحدة ضد الأخرى ، ولكن رابطة الولاء البيروقراطي كانت تربطها معاً وتوحدها . وإلى جانبها كانت توجد أيضاً الشبكات التي يوثق بين أفرادها الولاء العشائري ، وهو تراث عربي لم تعرفه مصر من قبل تقريباً ، إذ لم يكن منتشراً فيها غير العصبية الإقليمية والمحلية. فكل والي جديد يصحب معه نفراً من قبيلته أو عشيرته (35) . وكان هؤلاء الولاة عرباً حتى نهاية الدولة الأموية ، ثم أصبحوا فرسا ، وتركا ، وأرمن ، أو تركمان في العصر العباسي .

وهؤلاء بخلاف العرب الذين هجروا إلى مصر ، واستقروا فيها . ومنهم اليمنيون الذين قطنوا بلبيس ونشطوا في الزراعة والتجارة بين الفسطاط ، والقلزم على البحر الأحمر ، ومنهم قبائل بدوية كانت تقض مضاجع الفلاحين المصريين وتنهب الأديرة في الصحراء (36) . وساهمت هذه القبائل البدوية في زيادة تخلف الصعيد عن الدلتا .

فلم يكد علي بن أبى طالب يتولى الخلافه 656 م حتى قام أنصار بني أمية بثورة في مصر ، وسيطروا على الصعيد والفيوم ثم زحفوا على الإسكندرية ، وفي خلافة المهدي 775 م خرج عليها **دحية** وملك أغلب بلاد الصعيد وكاد أن يستولي على الفسطاط ، وتظاهر بالخارجية حتى يستميل إليه أهل الواحات (37) . ومنذ أوائل

القرن التاسع استطاع السري بن الحكم أن يكون لنفسه ولأسرته من بعده ملكاً شبه مستقل تركز في العاصمة والصعيد . وفي نفس الوقت سيطر قائد آخر من قواد الجيش هو عبد العزيز الجروي على شرقي الدلتا . في حين ملكت قبيلتا لخم وجذام العربيتان المنطقة المحيطة بالإسكندرية ، ومريوط ، والبحيرة . أما الإسكندرية نفسها ، فقد حكمها الأندلسيون عهداً ...

وبقيت مصر مدة 11 سنة لا ترسل خراجاً لبغداد ولا تقبل العمال الذين يوليهم الخليفة . فكان هذا الإنفصال نذيراً بحكمي ابن طولون والإخشيدى . ولكنه تسبب على أي حال في تدهور الزراعة والري . فلم يبق من الخلجان في أرض مصر يوم استلمها ابن طولون سوى أربع (38) . وتعرضت الصناعة **اليدوية** لمضار الفوضى ، ووجدت التجارة أمامها عراقيل متزايدة (39) .

وثمة ملاحظة نود إبداءها . وهي أن تلك التناقضات الداخلية في الطبقة الحاكمة (المشترك الأعلى) ليست أمراً مناقضاً لوجود الوحدة المركزية بل ملازم لها في النظام الشرقي . فوحدة الدولة في تلك الظروف المتخلفة من الصراع الطبقي عبارة عن الكفة الأخرى التي توازي تفتت قاعدة المجتمع في مشتركات مبعثرة منثورة على مساحة واسعة ، ومنفصلة بعضها عن بعض . وكذلك فقهر الدولة الشديدة البأس هو المقابل الضروري لبعد المسافة بين الطبقات المحكومة **(العبيد العموميين)** والطبقة الحاكمة ، البيروقراطية . ومن المفهوم بعد ذلك أن يكون التاريخ المصري سلسلة من الأزمات والتأرجح بين الوحدة والإنقسام . إذ أن الاثنين القطبان الرئيسيان في مكونات النظام الشرقي .

هـ - تقوية الطغيان :

استقبل المصريون الفاتحين العرب دون مقاومة في أغلب الأحيان ، وبالتأييد في بعضها . وكان موقف الجنود المصريين في الجيش البيزنطي من أسباب فشله في صد عمرو بن العاص . وفي الفترة الأولى ترك النظام العربي الإدارة المحلية إلى الأعيان السابقين ، مركزاً اهتمامه على تحصيل أقصى ما يمكن من الجزية . ودخل عدد متزايد من المصريين في الإسلام تخلصاً من جزية الرأس ، وحتى يدفعوا العشر عن ربع الأرض بدلاً من الخراج . غير أن الخلفاء أصبحوا يضاعفون الجزية على باقي الذميين حتى قيل : أن عمر بن عبد العزيز أرسل إلى حيان بن سريح عامله على الخراج في مصر أن يجعل جزية موتى القبط على أحيائهم (40) . وفي أوائل القرن الثامن الميلادى كتب الخليفة سليمان بن عبد الملك إلى صاحب الخراج بمصر أسامة بن زيد التنوخى ، يقول له : " احلب الدار حتى ينقطع، واحلب الدم حتى ينصرم " . وفي عام 743 تقريباً أمر عبيد الله بإجراء إحصاء للمصريين ومواشيهم وبمسح الأرض مع تسجيل الأراضي البور ، ثم رفع نسبة الضريبة العقارية من 4 إلى 12% . واشتهر بعض الولاة بالقسوة ، فقامت ضدهم ثورات اشترك القبط والعرب فيها (41) . حتى أن الليث بن الفضل والي مصر طلب من هارون الرشيد في عام 803 م أن يبعث إليه بالجيوش لأنه لا يستطيع بدونها جباية الضرائب .

وفي الأيام السابقة لحضور أحمد بن طولون ، فرض إبن المدبر أعباء إضافية على المصريين . فجبى ضريبة على النطرون والمراعي والمصايد وهذه الضرائب كانت موجودة أيام الرومانيين ، وكذلك على النخيل ، وأشجار اللبخ ، ورفع نسبة الخراج إلى أربعة دنانير على الفدان .

واستفاد كبار القادة من مراكزهم . فهذا عمرو يعود والياً على مصر بعد إنتصار معاوية ، ويحتفظ لنفسه بصافي إيراد البلد . وفي عهد الوليد كتب الشاعر المصري زرعة بن سعد الله بن أبي زمزم عن الوالي :

إذا صار عبد الله من مصر خارجاً فلا رجعة تلك البغال الخوارج

أتى مصر والمكيال واف مغربل فما سار حتى سار والمد فالج

فلما بلغت الأبيات عبد الله أهدر دمه ، فهرب الشاعر إلى المغرب (42) . غير أن جيش الموظفين استفاد أيضاً من هذا النظام . وبعد أن كانوا يأتمرون بأوامر الأباطرة الروم ، باتوا ينفذون كلمة السادة الجدد . إذ بقيت معظم وظائف الدولة في أيدي الذميين ، وأصبح لكل من مصر العليا ، ومصر السفلى كاتب قبطي من الفسطاط ، كما تولى بعض الأقباط مناصب ولاة الأقاليم . وكانت الضرائب تجمع بمعرفة الجباة الذميين المنتمين إلى شركات مالية يساهم فيها والي الإقليم (43) . وفي المقابل ، كان من حق والي مصر الإشراف على انتخاب البطاركة . ونعرف أن عبد العزيز بن مروان أبطل إنتخاب أحد البطاركة ، وأمر بانتخاب آخر .

ومع اشتداد القهر زاد السخط شمولاً. وسوف نعود إلى حركات النضال الشعبي ، وخاصة الحركات الفلاحية ، غير أننا نود هنا أن نلفت النظر إلى عدم وقوع حركات مقاومة قام بها العبيد في مصر في ذلك الوقت تماثل ثورة الزنج في العراق . وذلك لأن الرقيق لم يستعمل في وادي النيل لأغراض إنتاجية في عهد الولاة ولا العصور التالية سوى القليل النادر . وبشكل خاص لانجد عبيداً يعملون في الزراعة المصرية ، لأن عمل الفلاح الحر **(عبد الأرض)** كما كان يسمى أقل تكلفة من عمل العبد (44) . وإنما كان معظم العبيد يُستخدم في خدمة المنازل وحراسة الحريم ، ورعاية الإبل في معظم الأحيان ، وكذلك في رواية الشعر وتلاوة القرآن والحديث . ثم أصبح يستجلب الرقيق الأوروبي والتركي لتكون فرق الحراسة الخاصة ، والجيوش الشخصية ، والمرتزقة التي مكنت الطولونيين والإخشيديين من الإستقلال بمصر عن بغداد . وبرز عبد خصي واسمة **كافور** على قمة الولاية .. وفيما بعد الخلافة الفاطمية ، يصل إغتراب جهاز الدولة إلى درجة أن يحكم العبيد الأجانب**(المماليك)** الوادي مدة قرون متوالية . وهو حدث لم يقع مثيله في الإقطاع الأوروبي ، وينفرد به النمط الآسيوي في مصر وغيرها من البلدان .

* * *

سبقت الإشارة إلى عبارة مشهورة لماركس يشير فيها إلى النمط الآسيوي كمرحلة من المراحل التاريخية **المطردة** لتطور البشرية . ثم يذكر بعدها النمط القديم والإقطاعي والرأسمالي . وإذا كان النمط الآسيوي قد نما وتطور من بطن المشاعية ، غير أنه لم يولد سيادة الإقطاع بالضرورة . ولم يكن تعبير ماركس - الإطراد - يتضمن نظرة مستقيمة مبسطة للتاريخ ، ولا تأكيداً بأن تطور البشرية عبارة عن التقدم المضمون خطوة بعد أخرى (45) . والواقع أن التاريخ يمكن أن يشهد تراجعاً إلى الخلف أحياناً ، ووقوعاً في الركود مدة . وها نحن قد رأينافي الفترة الزمنية بين الفتح العربي والحكم الطولوني **عهداً** يجمع بين الركود والتراجع عن النبتات الإقطاعية البيروقراطية التي ظهرت في أواخر العهد الهليني .

2- عجلة التطور تدور ثانية

(الطولونيون والإخشيديون)

لقد دام الركود بالنسبة لمصر طوال فترة إزدهار الخلافة . وبدأت عجلة التطور تدور ثانية في وادي النيل قبيل ثورة الزنج مباشرة 868 م ، أي عندما بدأ الحكم في بغداد تأفل سيطرته . وفي تقديرنا أن هذا التحول كان نتيجة توافر ظرفين معاً : ظرف خارجي ، وهو التغير في الطرق التجارية ، بحيث أن عادت إلى النشاط تلك التي تمر بمصر . وظرف داخلي ، وهو الإزدهار المفاجئ للملكية الفردية الخاصة لفترة قصيرة ، وإتمام عملية إستعراب مصر على أساسه .

حكمت الأسرة الطولونية حكماً مستقلاً بين 868 و905 م لأول مرة في تاريخ مصر الإسلامية . وبعد ثلاثين سنة من إنتهاء الطولونيين، عادت مصر مستقلة في ظل الأسرة الإخشيدية من 935م إلى969 م ، أي في اللحظة التي دخلت فيها قوات جوهر الصقلي وادي النيل . وكل من أحمد بن طولون ومحمد بن طغج الإخشيدى عبد تركي معتق أرسل كتائب للوالي التركي الذي عينه الخليفة العباسي على مصر ، وجاء على رأس جيش أجنبي . وكل منهما أيضاً مد سلطانه إلى فلسطين ، وسوريا ، والجزيرة العربية ، أي بالتحديد في تلك المناطق التي تشكل الإمتداد الطبيعي للطرق التجارية المارة بمصر في ذلك الوقت . واعتمد الاثنان على جيش إشترك فيه العنصر المصري لأول مرة منذ الفتح ، وعلى أول أسطول حربي مصري . وحكم ابن طولون وبن طغج بعد أن قضيا على إنتفاضات العرب والمصريين .

ولكنهما أقاما نهوضاً إقتصادياً نسبياً لوادي النيل ، وتمتعا بنوع من العطف الوطني من طرف الأهالي . غير أنهما كانا حكمين أجنبيين معتمدين على جيوش أجنبية في غالبيتها ، ويخدمان في الأساس مصالح التجارة الخارجية التي في أيدي الأجانب . ولذلك لم تستطع الدولتان الصمود طويلاً ، فسقطت الأسرة الطولونية أمام الجيش العباسي الذي أعمل في المصريين الذبح وأحرق **القطائع** العاصمة الطولونية . كما سقطت الأسرة الإخشيدية أمام الجيش الفاطمي .

غير أن هذين السلطانين وخلفاءهما اعتمدا أيضاً على روابط الطائفية ، وعلاقات الزمالة العسكرية بينهما وبين الجيش الذي بايع قادة الدولتين ، وهذه السمات جميعاً نجدها بصورة أبرز في العصر المملوكي .

ولذلك ، ففي رأينا أن الحكمين الطولوني والإخشيدي شكل متطور خاص للنظام الآسيوي ، وأن سلطتهما خدمت بصورة رئيسية فئة التجار البيروقراطيين الأجانب . وسوف نحاول فيما بعد أن نوضح الأسس التي أقمنا عليها هذا الرأي .

أ- نمو التجارة الخارجية :

نعود بالذاكرة إلى التغيرات التي طرأت على الطرق التجارية بين الشرق الأقصى والبحر الأبيض في منتصف القرن التاسع (القرن الثالث الهجري) . فمن جهة ، فتح الروم طريقاً شمالياً جديداً إلى منابع الحرير الصيني ، ويمر بأراضي الخزر الروسي فيتفادى الإمبراطورية العباسية . ومن جهة أخرى ، فالإضطرابات الإجتماعية والإنقسامات السياسية التي إندلعت في بغداد وممتلكاتها جعلت القوافل التجارية تخشى قلة الأمن إذا ما اخترقتها ، ولذلك عادت الطرق القديمة إلى النشاط .

وبعضها تبدأ من موانئ سوريا أو حدودها الشمالية مع بيزنطة ، ثم تمر بفلسطين فالجزيرة العربية إلى عدن ، أو تنطلق من الإسكندرية فتصل إلى القلزم على البحر الأحمر ، وتذهب إلى المحيط الهندى مارة بعدن أيضاً ، وعرفت الموانئ الشمالية والمصرية على البحر الأبيض ازدهاراً جديداً بعد الفترة السابقة من الإنكماش . في حين أن مركز بغداد التجاري أخذ يتدهور . وعرف الحكمان الطولوني والإخشيدي الرفاهية الإقتصادية . غير أن هذه الرفاهية كانت تجارية أكثر منها زراعية (46) .

وفي العهد الطولوني ، كانت مصر تستورد الذهب والرقيق من السودان وتُصدر إليه الغلال ، والأقمشة ، والحلي . وكان في الجيش الطولوني عدد كبير من الجنود السود . وكذلك يذكر الجاحظ أن مصر كانت ترسل إلى بغداد حمير الركوب ، والثياب الفاخرة ، وأوراق البردي ، والبلسم ، والأحجار الكريمة ويبدو أن الأسرة الطولونية أعادت فتح خليج أمير المؤمنين الرابط بين الفسطاط والقلزم على البحر الأحمر ، وهو ذلك الذي كان الخليفة العباسي المنصور قد طمره للدفع بمركز مصر التجاري إلى الخلف . كما بنى الطولونيون حياً تجارياً هو القطائع ، وهو الذي ركز الجيش العباسي على إشعال النار فيه عندما استعاد السيطرة على العاصمة المصرية . غير أن الفسطاط ظلت محتفظة بأهميتها التجارية رغم ذلك في ظل الحكم الإخشيدي ، بل وزادت في عهد الخلافة الفاطمية .

أما في ظل الإخشيديين ، فقد باتت مصر مركزاً تجارياً عظيماً للبحر الأبيض ، فتصل إليها من الخارج الأطياب والعطارة ، والأدوية والأحجار الكريمة ، والرقيق ، والمواد الغذائية ، والمشروبات ، والأقمشة التي تنسج في البهنا ، وأسيوط وأخميم ، والحيوانات الاستوائية . وكان التجار اليهود يحتكرون جلب الغلمان والجواري من أوروبا . وفي عهد الأسرة الإخشيدية توثقت بصورة خاصة الإتصالات التجارية مع بلاد المغرب .

وسوف تتحول هذه الإتصالات في النهاية إلى السيادة الفاطمية على وادي النيل بعد منتصف القرن العاشر .

أن نهضة القوة التجارية المصرية كانت تلقى في هذا الوقت ، مقاومة من ثلاث جهات . وتأتي الأولى من بيزنطة التي رأت عودة القوة البحرية الإسلامية تشتد في البحر الأبيض ابتداءاً من عام 827م كما سبق ذكره . وردت القسطنطينية على المنافسة التجارية المصرية بغارتين بحريتين على الموانئ المصرية ، ولكنهما فشلتا في الحد من النمو المصري . ففي عام 853م نهب الروم دمياط ، قبل الحكم الطولوني بقليل . وفي عام968 م **قبل** الحكم الفاطمي مباشرة شنت بيزنطة هجوماً واسعاً على رشيد والفرما (بالقرب من بورسعيد اليوم) وأشطوم . وعلى كل حال ، فقد دخل الطولونيون والإخشيديون في حروب مستمرة مع بيزنطة ، وكان مسرحها الأساسي بلاد المشرق والأجزاء الشرقية للبحر الأبيض .

م – 13

ولكن المنافس الثاني لمصر كان بغداد ، التي لم تستسلم الخلافة فيها إلى تحويل التجار عنها . غير أنها كانت مشغولة بمواجهة الإضطرابات الداخلية ، وخاصة ثورة الزنج . وانتهز ابن طولون فرصة هذا الوضع لا ليقيم حكمه المستقل في مصر فحسب ، بل ليحاول تثبيت مركزه التجاري على البحر الأبيض بالإستيلاء على الشام . وهذا في تقديرنا هو الذي يفسر النزاع المستمر بينه وبين ابن الموفق المتولي أمور الخلافة العباسية الفعلية . ففي عام870 م يحاول ابن طولون الإستيلاء على دمشق ، ثم يعيد الكرة في عام 878 فيبسط عليها يده . وعند وفاته في عام 883م تفقد مصر سوريا ، ولكن خمارويه بن أحمد يحتلها من جديد884 م - 886م .

وكان المنافس الثالث الدولة القرمطية الشعبية التجارية التي تأسست في الخليج ، والتي حاولت أن تعزل الإمبراطوريتين العباسية والطولونية معاً عن المسالك المؤدية إلى المحيط الهندي من خلال الجزيرة العربية والبحر الأحمر . فنرى الفرق القرمطية تدخل منطقة دمشق في عهد جيش خمارويه وتهزم القائد الطولوني طغج بن جف (47) في عام 890م . وكانت بغداد ساعتئذ قد قضت على ثورة الزنج ، فجمعت قواتها ضد القرامطة وأخرجتهم من الشام ثم إسترجعت مصر على أيدي نفس القادرة الذين هزموا القرمطة .

وفي عهد الإخشيديين جرت الحوادث مجرى مشابهاً إلى درجة كبيرة . فامتد سلطانهم إلى سوريا ، وطرسوس ، والحجاز (المدينة ومكة) ، الأمر الذي يتفق مع نمو التجارة الشرقية المارة بالمحيط الهندي . ودخل محمد بن طغج في نزاع مع ابن رائق العباسي حول سوريا ، وكاد الاثنان أن يتحاربا ، ثم تمت بينهما معاهدة عام940 م تعترف للإخشيدى بالسيادة على سوريا ، فأعمل في أهاليها الأغنياء المصادرة المالية .

وقد ترتب على النزاع المستمر بين حكام مصر وحكام بغداد على المشرق أن وجد الأباطرة الروم الفرصة مواتية ليستردوا تلك المراكز التجارية الهامة . فأخذت القوة البحرية البيزنطية تتحرك في حرية أكبر على الشواطئ الشامية منذ العصر الطولوني ، ثم زاد النشاط البيزنطي الحربي في أواخر الحكم الإخشيدي ، فهزم الأسطول المصري عام 936م قرب قبرص ، واحتل جيش نقفور فوكاس طرسوس عام935 م ، وتوغلت القوات البيزنطية في الساحل حتى حماه وحمص وجبلة واللاذقية . وفي عام969 م سقطت أنطاكية ودفعت حلب الإتاوة للقسطنطينية (48) .

وفي نفس الوقت كان القرامطة يعيدون الكرة على سوريا بالتنسيق مع الضغط الفاطمي على مصر . ففي عام 969م هزموا الحامية الإخشيدية وأجبروا والي دمشق حسن بن عبد الله بن طغج على أن يدفع لهم الجزية . فكانت هذه الهزائم العسكرية في الشرق بمثابة ضربات معاول ساعدت على هدم النظام الإخشيدي أمام الفاطميين .

والملفت للنظر أن ذلك الجهد العسكري الكبير الذي بذلته مصر للسيطرة على الطرق التجارية والإحتفاظ بها لم يكن لخدمة السلطان مباشرةً ، وذلك لأن الطولونيين أخذوا بمبدأ حرية التجارة ، ولم تحتكر الحكومة الطولونية التجارة في صنف من الأصناف (49) . بل أفادت السياسة الطولونية والإخشيدية الخارجية فئة من التجار الأجانب الكبار بشكل خاص . إذ أن المصريين لم يلعبوا غير دور محدود ، وهو نقل البضائع التي يملكها الأجانب عبر أراضي الوادي ، أكثر من اشتغالهم بالتبادل التجاري لحسابهم الشخصي . **وازدحمت** الإسكندرية بمخازن تجار المغرب والبندقية والقلسطنطينية . ومن بين هؤلاء التجار الأجانب برزت أسرة الماذرائيين الفارسية منذ أيام ابن طولون ، وتولى علي بن أحمد الماذرائى في عهد خمارويه وظيفة كاتب الأمير ، ووزيره المشرف على ضياعه ، وأمواله الخاصة . وأشرف ابنه أبو بكر محمد بن عيى على الخراج وديوان الإنشاء ، وصعد نجم الماذرائيين مرة أخرى في ظل الأسرة الإخشيدية ، وكان ابن طغج يصادر أموالهم ثم يعفو عنهم ، وتحرق العامة دورهم وتنهب ضياعهم ، ولكنهم ينهضون وتعود إليهم مكانتهم في فترة قصيرة بعد ذلك ، وخاصةً أنهم كانوا ينوعون مجالات نشاطهم وأماكنه ، بحيث يصعب تجريدهم من أموالهم تماماً . وأصبحت مصر والشام في يدهم من الناحيتين المالية والإقتصادية ، وامتد نفوذهم إلى العراق . ومن أهم الوسائل التي تمكنوا بها من جمع الثروات الطائلة قبالتهم لخراج مصر والشام في بعض السنوات لحساب خلافة بغداد ، ثم توليهم خراج مصر في ظل الإخشيد (50) .

ومن الفرس الأغنياء أيضاً الحسين بن مهاجر الذي خدمت أسرته في الشام . ثم التحق الحسين بخدمة أحمد بن طولون ، وتولى أعمال البريد ، ونشب نزاع بينه وبين علي الماذرائى ، انتهى بأن استولى هذا على ثروة الحسين . ونقرأ أيضاً عن عفان بن سليمان البزاز الذي إستطاع الإخشيدى أن يأخذ من ماله بعد وفاته مائة ألف دينار . وإلى جانب هؤلاء المسلمين كان للتجار اليهود المعروفين بالرهذانية (نسبة

إلى نهر الرون في فرنسا) نشاط كبير في الوساطة بين الشرق والغرب ، كما سبق الإشارة إليه . وكذلك لعب الإغريق دوراً ملحوظاً في التجارة في فترات السلم الطويلة بين مصر والقسطنطينية .

وأخيراً فيبدو محتملاً أن عدداً من قواد الجيش الأجنبي الذي حكم بواسطته الطولونيون والإخشيديون قد مارسوا التجارة جنباً إلى جنب أعمالهم العسكرية والإدارية (51) ، أو أنهم كانوا ينتمون إلى العائلات التجارية الأجنبية الكبيرة ، وهكذا وجدت ما يمكن أن نسميهما التجارة البيروقراطية ، والبيروقراطية التجارية . وهى ظاهرة سوف تتخذ شكلاً أشد أهمية وبروزاً في العصر المملوكي .

ومن الطبيعي أن تلعب التجارة دوراً محركاً للعلاقات السلعية وبالتالي للقوى النازعة إلى الملكية الفردية ، وهو أمر سنعود إليه فيما بعد . ولكننا نود هنا أن نبدي رأياً ، وهو أن ثمة علاقة - في تلك الظروف - بين تلك القوى وبين قيام حكم وراثي مستقل في مصر مرتين إلى أن جاءت الخلافة الفاطمية وهي وراثية أيضاً . ومن المعروف أن كلا من أحمد بن طولون ومحمد بن طغج لم يتمكنا فحسب من الإنفراد الواقعي بحكم مصر ، بل إستطاعا أن يحصلا على صك رسمي من خليفة بغداد يعترف فيه لهما بحق أولادهما في وراثة الملك ، ونقصد أن نقل التاج - وبالتالي ثروة مصر الطبيعية والبشرية - من القائد العسكري الذي كان عبداً إلى ابنه ، عبارة عن ظل من ظلال الملكية الخاصة التي إكتسبت حظوة جديدة في تلك الفترة .

ب- إستعراب مصر :

في تقديرنا أن الظروف الإقتصادية البحتة والتجارية بالذات لم تكن الوحيدة التي تسببت في الإزدهار الذي عرفته مصر في ظل الحكمين المستقلين الطولوني والإخشيدي . بل يجب أن نضيف إليها حادثاً هاماً إثنياً لعب دوراً حاسماً في ذلك الازدهار ، وترك آثاراً دائمة على التاريخ المصري وإن كانت دوافعه الإقتصادية والإجتماعية مؤقتة وعابرة .. نعني إستعراب مصر .

فالفتح العربي هو الوحيد الذي طبع شعبها بثقافته أثناء إمتزاجه به وحتى أوائل القرن التاسع ، كان العرب في مصر يمثلون طبقة إجتماعية وراثية تتمتع بإمتيازات خاصة مترتبة على كونهم آتين من مكان جغرافي مشترك هو جزيرة العرب ، فبهذه الصفة كان لهم حق في أعطياتهم ، أي في نصيب من الجزية المفروضة على المصريين الذين عليهم دفع الخراج . وكان المصريون عبيداً للأرض التي تملكها أمة العرب ، وهي أيضاً أمة الإسلام في المنشأ . في حين أن العرب أنفسهم لم يكن ممكناً أن يكونوا عبيداً أو أقناناً كوضع قانوني دائم لهم ، بل بصورة شاذة فقط وعقاباً لبعض الأفراد منهم . وكان العرب هم الجنود المقاتلة ، أما الذميون ، فليس مسموحاً لهم بحمل السلاح وامتطاء الخيل ... وهكذا وجد في أول الأمر الفاصل الإقتصادي ، والإجتماعي ، والقانوني ، واللغوي الذي كان دائماً موجوداً في مصر بين سكان وادي

النيل المجردين من الحقوق السياسية (**المستسلمون** في العصر الهليني) وبين سادتهم من الأجانب الذين فرضوا عليهم سلطانهم .

غير أن تطور الأحداث ، وبعض السمات الخاصة بالعرب ، غيرت من هذه الأوضاع . فإلى جانب الجنود العرب الذين سكنوا الأمصار العسكرية **مثل الفسطاط** وجد مهاجرون عرب بدأ تدفقهم على مصر من عام 727م ، كانوا من الفلاحين **اليمنيين القيسيين** الذين استجلبهم الولاة بهدف أن يكونوا منهم حاميات متناثرة تساعد على الوقوف في وجه الإنتفاضات المصرية ، وسبق الإشارة إلى البعض منهم الذين أقاموا ناحية بلبيس للإشراف على الطريق التجاري بين الفسطاط والقلزم ، والذي كانت تُنقل عبره غلال الجزية إلى مكة . وعندما سحق جيش المأمون الثورة القبطية عام 831م- 832م ، أصبحت قرى بأكملها مهجورة بعد ذبح أهاليها أو فرارهم ، أعطيت تلك القرى بأراضيها لهؤلاء القيسيين الذين بدأوا يعملون بالزراعة .

واستمر هروب الفلاحين المصريين من الأرض بسبب فداحة الخراج المتزايدة نسبته . فحل محلهم في نواح شتى عدد متزايد من العرب الذين نزلوا مصر ، واستقروا بها يفلحون الأرض . وكانت تربط بين الفلاحيين العرب في مصر حينئذ روابط مشتركة شبيهة بتلك الموجودة في القرى المصرية الصميمة . ومما زاد من إشتغالهم بالزراعة أن المأمون أمر بشطب العرب من سجلات الأعطيات العسكرية عام 823 ، فلم يعودوا يستطيعون العيش إلا بالعمل ، بعد أن فقدوا إمتيازاتهم السياسية ، والعسكرية والإقتصادية في ظل العباسيين (52) .

وفي الوقت نفسه كان عدد متزايد من المصريين يجد أن إعتناق الإسلام يضعهم في وضع أفضل ، إذ يرفع عنهم جزية الرأس الثقيلة مالياً ، ويُوقفهم في نفس الصف الإجتماعى مع الطبقة الحاكمة ، أي لا يعودون رعية أو تحت الحماية **ذميين** ، بل أحراراً . أما الذين تمسكوا بدينهم ، فقد ترك عدد منهم الزراعة ، وتركزوا في المهن **الحرة** التي تنظمها الطوائف وتأتي بعائد أكبر من فلاحة الأرض . وهو في نفس الوقت عائد أوثق ارتباطاً بالعلاقات السلعية التي ورثوا تراثها من الروم . كما أن المتعلمين منها وجدوا مكاناً مكسباً في الإدارة العربية (53) .

وتلاقى سير هذا التطور مع ما ذكرناه قبلاً من أن الخلفاء العباسيين الأوائل منحوا لسكان الإمبراطورية الإسلامية عرباً أو أجانب ، مسلمين أو ذميين الحق في ملكية رقبة الأرض ، وأنهم فعلوا هذا لترضية الحركات الشعبية وخاصةً حركة الموالي التي أجلستهم على عرش بغداد بعد أن أسقطت الأمويين . وبالتالي أصبح الفلاحون في مصر عرباً أصلاً أم مصريين يملكون تلك القطع التي كانت من نصيبهم عند التقسيم الدوري لزمام القرى على أفراد المشترك . وكأن المشتركات القروية تفككت أوصالها في هذه اللحظة بإقرار الملكية الخاصة للأرض ، فهدم سور العزل الذي يفصل بين الرعية من الناحية الدينية ، والأثنية وبين الحكام ، فاختلط العنصران جنباً إلى جنب .

غير أن هذه العملية كان لها وجه آخر، وهو أن الحكام العباسيين رأوا إيرادهم من مصر ينخفض لو دفع الفلاحون عرباً أو ذميين سابقين العشر فقط ، ففرضوا عليهم جميعاً خراج المقاسمة العيني . وأخذوا يشتدون في نسبة الخراج إلى درجة أن وقعت ظاهرة جديدة في وادي النيل وهى ثورات الفلاحين العرب ، ثم انضمامهم إلى ثورات الأقباط في حركات مصرية متحدة (54) . ومع قمعها الوحشي ، كانت الدولة تستولي على أراضى الثوار أو الهاربين .

وفي نفس الوقت كان عدد متزايد من الفلاحين الباقين على أراضيهم يستجيرون بالقبالين الكبار المنتمين إلى الطبقة الحاكمة ، فيضعون ما يملكون تحت حمايتهم . وبدورهم كان هؤلاء الأغنياء يقعون تحت طائل المصادر الحكومية المرة بعد المرة ، فتؤول تلك الأراضي إلى الدولة .

وهكذا فقد الفلاحون المصريون أراضيهم مرة أخرى وعادوا عبيداً للأرض أي عبيداً عموميين ، سواء كانوا عرباً أو أقباط الأصل . ونظراً للظروف الخاصة بالإنتاج الزراعي المصري في ذلك الوقت ، ولإنخفاض القوى الإنتاجية بشكل عام ، فقد عاد المشترك الفلاحي إلى الظهور ضاماً إلى حظيرته الفلاحين المنحدرين من أصل عربي . ومن المحتمل أن هؤلاء كانوا يسكنون حياً خاصاً بهم في القرية ، وأن قسماً معيناً ثابتاً من زمامها كان متروكاً لزراعتهم تحت إدارة مشايخهم مقابل دفعهم لنصيب محدد من الجزية الكلية المفروضة على القرية (55) . ومع ذلك ، فليس من شك أن ذلك التسلسل في التطورات **(** الذي أدى إلى إعادة تشكيل المشترك المصري **)** لم يكن دائرة مفزعة ، وأن التغيرات السابق وصفها وجهت ضربة شديدة للبنيان المشتركي وخاصةً في الدلتا ، ومهدت الطريق لكي يتدهور وإن كان في بطء . وعلى أي حال ، فقد أدت تلك التطورات إلى إعطاء دفعة إضافية للقوى النازحة إلى الملكية الخاصة ، بعد أن أصبحت تلك الملكية حقاً واقعاً لجماهير الفلاحين ، ولو لمدة قصيرة . ولذلك نرى أن عملية استعراب مصر - كما قلنا - السبب الثاني الرئيسي لنهضة القوى الإنتاجية منذ منتصف القرن التاسع الميلادي تقريباً .

وقبل أن ننتقل إلى تطور القوى الإجتماعية في ظل الطولونيين والإخشيديين ، نود أن نبدي بعض الملاحظات على الإستعراب ، تلك التي واكبت - كما رأينا - نمواً للعلاقات السلعية والنقدية . فلماذا لم تنم نفس العملية مع الروم - من البطالمة حتى البيزنطيين - الذين كانوا أعمق ارتباطاً بالعلاقات السلعية من العرب ؟ تقرر أن السبب الأساسي يكمن في أن الإغريق كانوا يتميزن عن المصريين بارتباطهم بنمط إنتاجي مختلف **العبودي والسلعي** في حين أن العرب عند فتح مصر كانوا ما يزالون قريبين من المراحل الأخيرة لتدهور المجتمع المشاعي ، وبالتالي كانوا من هذه الناحية أقرب إلى المصريين . ومن جهة أخرى فقد ارتبط الإنعزال الإقتصادي للإغريق عن المصريين بالإنعزال الأثني بينهم ، وهو فاصل لم يكن تخطيه ممكناً . أما الفاصل بين العرب وبين المصريين ، فقد كان دينياً أساساً في أول الأمر ، وأمكن إزالته بدخول المصريين الإسلام . وأخيراً ، فقد كانت الظروف المحيطة بالحكمين مختلفة ، إذ استمرت الطبقة

الحاكمة الإغريقية في مركزها السائد مدة عشرة قرون بفضل نجاحها في سحق الثورات الفلاحية ضدها ، في حين أن الخلافة العباسية قامت بفضل استنادها إلى تلك الثورات .

إن السيطرة الإغريقية أدت في نهاية الأمر إلى رد فعل مصري في محيط اللغة أيضاً . إذ خرجت اللغة الشعبية الفرعونية القديمة من قاع الازدراء الرسمي إلى أن تصبح اللغة القبطية التي تتعامل بها الدوائر الحكومية في مصر ، هذا في حين أن اللغة العربية السامية هي التي سادت في ظرف قصير نسبياً ، وحلت علي ألسن الجماهير **الشعبية** - مع تعديلات طفيفة حدّية - محل تلك القبطية **الحامية** التي كانت راية القومية المصرية في وقت ما .

وكذلك نتذكر أن البطالمة والرومان والبيرنطيين استقوا مراراً عناصر من الدين الذي كان منتشراً في وادي النيل ساعتئذ ، وحاولوا أحياناً أن يقيموا ديناً تلفيقياً من معتقداتهم ومعتقدات المصريين . غير أن هذه المحاولات المخططة أو التلقائية كانت تفشل دائماً في رفع الساتر الديني والفكري بين الشعب وبين حكامه ، الأمر الذي كان يزيد من تمزق الصفوف الاجتماعية المصرية . وقد حقق الدين الإسلامي ما لم يتحقق عبر مراحل التاريخ المصري ، وإن كان لفترة قصيرة . أقصد أنه وحد دينياً بين الحاكمين والمحكومين ، فكان عاملاً أساسياً لإعادة ظهور مصر المستقلة من أحمد بن طولون إلى كافور ... لا بل الفاطمين . ولا يعود هذا فحسب إلى تلك الظروف الإقتصادية ، والإجتماعية التي ألقينا عليها نظرة سريعة ، بل إلى تلك السمات الخاصة بالإسلام التي نبعت معه من البيئة العربية واستجابت للمناخ النفسي الشرقي (56) .

وقد التفت ماركس إلى الدور الهام الذي تلعبه عناصر التكوين غير الإقتصادية على السيرة التاريخية لكل شعب ، داحضاً الإفتراءات التي يخترعها دعاة الرجعية عندما يؤكدون أن الماركسية لا تعترف إلا بالإقتصاد محركاً للتاريخ . قال ماركس في **التكوينات السابقة للرأسمالية** (57) :

" بعد ان استقر البشر في نهاية الأمر ، فإن الطريقة التي تصيب بها تغيرات أصغر قدراً المشترك الأصلي ، تتوقف علي ظروف خارجية، مناخية، وجغرافية ، وفيزيائية الخ ، كما تتوقف على تكوينهم الطبيعي الخاص ، أي طابعهم القبلي . فالمشترك القبلي الذي تطور تطوراً تلقائياً ، - إذا أردتم ، الجحفل **(** ويعني **المترجم** الروابط المشتركة النابعة من الدم واللغة والتقاليد **)** لهو الشرط المسبق الأول للإستحواذ على الشروط الموضعية للحياة ، وللنشاط الذي يعيد توليدها ويعطيها التعبير المادي أو يشيئها **(** نشاطهم كرجال الجحفل أو قناصين أو زراع الخ **)** . فالأرض هي المعمل الكبير والترسانة التي توفر وسائل العمل ومادته معاً ، كما توفر محل المشترك أي أساسه . وعلاقة البشر بها ساذجة : فهم يرون أنفسهم ملاكها المشتركين ، باعتبارهم أفراداً في المشترك الذي ينتج ويعيد توليد نفسه بواسطة العمل الحي . ويعتبر الفرد نفسه مستحوذاً أو مالكاً بالقدر فقط الذي هو به عضو في مثل ذلك المشترك - حرفياً كان هذا أم تصوراً ، والحقيقة أن **الإستحواذ** بواسطة عملية العمل يقع في ظل تلك

الشروط المسبقة - التي ليست **نتاجاً** للعمل ، ولكنها تبدو شروطه المسبقة الطبيعية أو الإلهية " .

وإذا كنا حاولنا - طوال هذه الدراسة - أن نكتشف كيف لعبت العوامل الإقتصادية دوراً هاماً في تشكيل التكوين المصري الإجتماعي والسياسي والفكري ، فإننا نقصد أيضاً أن ندرك ضمناً ان هذا التراث الخاص ساعد في توجيه مسار الشعب المصري توجيهاً خاصاً ، وقد انضم إليه التراث العربي الإسلامي خلال عملية الإستعراب وبعدها ، فأعطى للسمات المصرية مزيداً من الغنى وكثرة التنوع ولكن حول محور واحد .

جـ - تطور الإقتصاد المصري في الإتجاه السلعي :

اشتهر العصر الطولوني الإخشيدي بالإزدهار الإقتصادي . وكان عاملاً رئيسياً في رفاهية مصر خلال هذه الفترة أن تصرف جزيتها داخلها بدلاً من أن تُنزح إلى بغداد . وإذا كان في رأينا أن الازدهار المصري هذا نتيجة لنمو التجارة الخارجية وإتمام الإستعراب ، غير أنه بدوره ساندهما ، لأنه تميز بالمميزات السلعية المتزايدة .

فقد عادت العناية بالري والصرف ، وكانت المحاصيل وفيرة فانخفضت أسعارها في الأسواق .

وأحاط ابن طولون الحيازة الزراعية بضمانات، وألغى عدداً من الضرائب التي فرضها ابن المدبر . وانتشرت بصورة خاصة الزراعات التي تنتج للسوق وللتشغيل الحرفي في المدن ، مثل الكتان الذي كان محصول مصر الرئيسي وقتئذ ، كما هو الحال الآن بالنسبة للقطن (58) . وكذلك بدأت مصر تزرع قصب السكر ، وشهد العصر الطولوني تطوراً عظيماً في زراعة البساتين ، ودخلت أشجار الليمون واللارنج في الحكم الإخشيدي ، وقد بدأت ظاهرة جديدة خلال أيامه ، وهي استخدام العبيد الأباق في الزراعة (59) ولكننا لم نعرف استمراراً بارزاً لها أيام الفاطميين بعد ذلك . وعلى أي حال ، فهي تدل على نمو وسائل الاستثمار السلعية لأغراض السوق ، كما يدل عليه أيضاً قيام بعض المتقبلين بزراعة الأرض مباشرةً لحسابهم .

وعرفت نهضة نسبية الصناعة الحرفية التي توفر للطبقة الحاكمة والأغنياء احتياجاتهم من الأقمشة الحريرية والأثاث، والمعادن الثمينة ، والمنسوجات المزينة بخيوط الذهب ، والفضة ، والورق المصنوع من الكتان الذي حل محل البردي ، وقد انتقلت صناعته إلى مصر من سمرقند . وأرسل حكام مصر في ذلك العهد الحملات إلى **بلاد البجة / النوبة** لحماية مناجم الذهب فيها .

والملفت للنظر في هذا النمو للصناعة الحرفية أنه لم يكن خادماً للتصدير فقط تقريباً ، كما وقع في الماضي ، وإنما للإستهلاك المحلي أيضاً . وكذلك لم تكن في يد الإحتكارات الحكومية دون غيرها ، بل بدأت الورش الأهلية تنتشر وخاصة بالنسبة للنسيج الذي اشتهرت به مدن دمياط ، وتنيس ، والإسكندرية بشكل خاص ، ولكنه

كثر عموماً في مدن الوجه البحري وقراه . وكانت النساء في المنازل يقمن بالغزل ويقوم الرجال بالنسيج مقابل أجر يومي لم يكن يتجاوز نصف الدرهم (60) .

وتعلم المصريون من الزنوج صناعة بعض أنواع الجلود (61) ، وحذقوا في الأنواع الفاخرة من الحصر التي كانت تنتج في إيران أصلاً . وهذا إلى جانب المصانع الحكومية **/ دور الصناعة** التي كانت تمد الجيش الطولوني والإخشيدي بأسلحته ومهماته .

وكان أغلب المشتغلين بالصناعات الحرفية من الأقباط . فبعد أن كان الولاة يمارسون تعصباً دينياً إزاءهم ، اتبع ابن طولون وخمارويه سياسة من التسامح جعلت أعمالهم تزدهر (62) . وسوف نجد الفاطميين يهتمون بالاشتراك في الإحتفالات الدينية القبطية .

ونلاحظ هنا أن بدء الإنتشار الجغرافي للصناعات الحرفية ساعد على إضعاف السيطرة التي كانت الطوائف الخاضعة للحكومة تتمتع بها . والأغلب أن النسيج لعب دوراً خاصاً في هذا السبيل بسبب اعتماده على الآلات ، وإن كانت بدائية . وقد يكون في هذه الأوضاع أحد الأسباب التي مهدت للحركات الحرفية في ظل الفاطميين وبعدهم .

ومع زيادة الفائض الزراعي والصناعي عن احتياجات الإستهلاك الداخلي ، ارتقى التبادل السلعي درجات في الإنتشار ، وكذلك الإعتماد على النقد . لقد وُجدت الأسواق المركزية الكبيرة التي يُخصص مكان فيها لكل حرفة . كما نشطت التجارة الداخلية (63) إلى جانب تجارة التصدير والإستيراد ، وتبدو الأهمية الجديدة التي أخذتها التجارة الداخلية من بروز المحتسب الذي يمنع باسم الدين الغش ، ومن اختلاف أسعار بعض الأراضي الزراعية مع اختلاف بعدها عن المدن (64) .

ومع النشاط التجاري الداخلي ، اتخذ جانب أكبر من التعاملات الشكل النقدي . وتسجل الوثائق عقوداً بإيجار أراضي زراعية إيجاراً نقدياً سنوياً ، وتذبذبات في أسعار القمح ، وكان من الأدلة على إستقلال النظام الطولوني ، وقوته الإقتصادية المتطورة أن ضربت عملة مصرية هى **الدينار الأحمدي** .

وسبقت الإشارة إلى الفترة القصيرة التي كان فيها حق الملكية الخاصة فعالاً ، وكيف **إنفتح** المشترك القروي خلالها مستقبلاً العرب الوافدين أعضاءاً جدداً ، وقد جاء تسلل الإنتاج السلعي والتبادل النقدي إلى القرى ضربة أخرى للمشترك الفلاحي ، وخاصة في الدلتا . الأمر الذي أضعف أسسه دون شك. ومع ذلك ، فليس معنى ذلك كله أنه قُضي عليه ، وسنرى فيما بعد بقاءه في هذه الفترة كجزء لا يتجزأ من النظام المصري الآسيوي .والذي نود أن نقوله هنا هو أن مجرد دخول التجارة والنقد في القرى لم يكن كافياً لهدم ذلك النظام ، وإنما أقام فيه وفي مكوناته ومنها المشترك **القروي** بؤراً لمرحلة جديدة ، أكثر تطوراً .

د - المميزات (الآسيوية) للنهضة المصرية :

إن التطورات السلعية والنقدية التي صاحبت النهضة الإقتصادية المصرية في تلك الفترة لم تنقل المجتمع من تكوين إقتصاد إجتماعي إلى آخر ، بل جرت في نفس الإطار الآسيوي . وسبق لمصر الهيلينية أن عرفت مرحلة من التطور الإقتصادي دون أن تتخطى ذلك الإطار بعد . وكذلك رأينا في الصفحات الماضية أن عصر الولاة تميز بالتراجع والتخلف الإقتصادي مع الإحتفاظ بالتكوين الآسيوي العام لوادي النيل . وهكذا نتبين أن الفكرة الماركسية عن ركود التكوين الآسيوي صحيحة إذا أُخذت بمعنى نسبي : أي أن النظام المصري تطور ببطء شديد أولاً **خلال عشرات القرون** . وأن تطورات جزئية - إلى الأمام وإلى الخلف - وقعت داخله ثانياً . وعلى أي حال ، فعندما كان ماركس يصف النمط الآسيوي والقديم **العبودي** والإقطاعي والبورجوازي الحديث بعهود متتالية للتكوين الإجتماعي الإقتصادي (65) ، فلم يكن يقصد حتمية الإنتقال من عهد تاريخي إلى الذي يليه في القائمة . كما أنه لم يكن يقصد أن كلاً من هذه العهود يظل نظاماً تقدمياً إلى الأبد . وتبين هذه الدراسة بالذات أن التكوين المصري كان - في عهود - إطاراً للتراجع التاريخي إلى الخلف ، كما كان إطاراً للتقدم أيضاً في عهود أخرى .

وفي المقام الأول ، فلم تتغير الأسس العميقة للمشترك القروي وعلاقته بالفلاحين في عصر الطولونيين والإخشيديين . فعلى رأسه شيخ يختاره سكان الناحية على الأغلب (66) ، وقد تغير اسمه في ظل الطولونيين من مازوت إلى عميد . ويتم توزيع زمام القرية سنوياً على الأفراد طبقاً لظروفهم الإقتصادية **(** ويُلاحظ عدم وجود أي تأثير قبلي على هذا التوزيع**)**، بعد تجنيب جزء من الأرض للصرف على الخدمات المشتركية كالمسجد أو الكنيسة، المعديات، ضيافة العساكر ، أو السلطان الخ.... (67) . ويوزع نصيب الناحية من الخراج على الفلاحين طبقاً للمساحة المزروعة ، وأحياناً مع مراعاة نوع المحصول ومكسبه . ويلاحظ أن هذا الشكل لا يختلف في الأساس عن المشترك الذي كان موجوداً بمصر منذ الفراعنة ، سوى أن جزءاً من جزية الأرض أصبح يدفع نقداً .

وخلافاً عن المشترك الروماني القديم الذي كانت المدينة فيه تملك الأرض التي حولها كان المشترك المصري ليس إلا وكيلاً عن الدولة ، وهي المالكة لرقبة الأرض . فنرى ابن طولون يمارس حقاً كاملاً في الاستيلاء على الأرض المملوكة بالوراثة أو الهبة أو الإقطاع (68) ، ويلغي عقود القبالين الذين أهملوا الأرض التي استأجروا خراجها (69) . كما عمد إلى إستغلال الأملاك التي كانت لصاحب إقطاع مصر كلها ، وهو الوالي الأسمي المتغيب في بغداد . وقد اتسعت أملاك الدولة الطولونية إلى درجة أن السلطان أنشأ ديوانًا خاصاً لإدارتها واستغلالها هو **ديوان الأملاك** ، ولم تختلف الأمور كثيراً في ظل الإخشيديين ، فنصت مثلاً عقود الإيجار على دفع الخراج حتى عن الأراضي التي يتركها الزراع بوراً ، مما يعني وجود حقوق سلطانية عليها .

وقد اشتهر الطولونيون باهتمامهم بالزراعة وبشبكة الري ، والمحافظة على منسوب المياه في النيل . كما كانت الحكومة تمد الفلاح بالبذور ، والحيوانات ، والأدوات

الزراعية ، وتتقاضى أثمانها من المحصول (70) . أي أن الدولة الطولونية قامت بمهام إقتصادية رئيسية خاصةً في الزراعة في حين أنها تركت التجارة حرة إلى درجة كبيرة كما ذكرنا . ونضيف أن أحمد بن طولون ألغى الإحتكارات التجارية الصناعية التي أقامها ابن المدبر الوالي العباسي ، ولكن مصانع النسيج الفاخرة ظلت ملكاً للحكومة ويطلق عليها **دور الطراز** ، ويشرف عليها موظف كبير هو **صاحب الطراز** .

وقد اعتمد الطولونيون على السخرة في صيانة الري ، وشبكة الري ، وإقامة الجسور . وتدفع القرى تكاليف هذه الأعمال على صورة **ضريبة العمارة** ، وبالتالي فالشكل الذي عبر عن العبودية المعممة كان الجزية وهي أنواع : خراج أي جزية الأرض ، وضرائب نقدية مختلفة ، وجزية العمل على الأفراد وأعضاء المشتركات .

وتتفق هذه السمات الآسيوية مع زيادة البيروقراطية تضخماً ونفوذاً ، وتوليها السلطة في هذه الفترة . ففي ظل الطولونيين ، كان أعيان العرب في مصر يشكلون نوعاً من الأرستقراطية وفئة من الأغنياء ، ولكنهم لم يعودوا يلعبون دوراً يذكر في الإدارة المصرية . وكذلك كان أبناء السلالات المنتمية إلى العباسيين موجودين دون أن يكون لهم تأثير (71) . ولكن هذا لم يكن يعني إنقراض جهاز الدولة ، بل على العكس . فقد عاد الطولونيون إلى تقسيم مصر إدارياً بالشكل التقليدي أى **مصر العليا والوسطى والسفلى** ، وأعطوا أهمية كبيرة لاختيار كبار الموظفين ، وكان كثير منهم من الأقباط . واقتفى الإخشيديون آثار الأسرة الطولونية . وظهر منصب الوزارة ، وكان الوزراء ذوي سلطة كبيرة ، ومن أصول تجارية وفارسية خاصة كما سبق ذكره . فهذا أبو بكر محمد بن علي الماذرائي يتولى الوزارة ثلاث مرات أيضاً في العهد الإخشيدي . وعندما خُلع أخيراً ، كان ماله يزيد على 10 ملايين دينار ، وله ضياع يستغل فيها كل سنة 2 مليون دينار .

وإلى جانب منصب الوزير كانت هناك وظائف كبيرة أخرى مثل الحاجب ، والخازن ، وصاحبي الشرطة ، والبريد ، وكبار الكتبة ، ويلاحظ أن أغلب هذه الوظائف كانت ذات علاقة شخصية وثيقة بالأمير لعدم الفصل بين ذاته ومهمته على رأس الدولة . ففي البيروقراطية المصرية كان الإندماج كاملاً بين الوظيفة والموظف الذي يتولاها ، وخاصة في المراتب العليا. وذلك لأن البيروقراطية المصرية لم تكن جهازاً أصم يخدم مصلحة الطبقة المالكة المتميزة عنها كما هي الحالة النظرية في البلدان الرأسمالية الحديثة بل كانت هي بعينها الطبقة المالكة والحاكمة في الوقت نفسه . ولذلك كانت العلاقات الوظيفية تتخذ أساساً طابع العلاقات الشخصية .

وبتشغيل العبيد المعتقين في الأجهزة البيروقراطية ، والإدارية ، والسياسية الخ ، يصل الوجه الوظيفي إلى السمو مقابل أشد سحق للوجه الشخصي والفردي . فهؤلاء ليست لهم ارتباطات أبوية ، لأنهم فصلوا عن أسرهم عند استيرادهم . وكذلك ليست لهم ارتباطات اقتصادية وإنتاجية في الأصل ، ومع الخصيان تنعدم إمكانية العلاقات الجنسية أو الزوجية ، وتنتفي فرصة التناسل نفسها ، فيصبح السلطان أو

الوزير الخصي موظفاً نقياً مبلوراً ليس في ذاته من مكونات اجتماعية أخرى غير المكون الوظيفي .

وسبقت الإشارة إلى أن أحمد ابن طولون ومحمد بن طغج كانا من أسرة عبدة . ونضيف أن كافور الذي حكم مصر في الفترة الإخشيدية الأخيرة كان عبداً خصياً عتقه الإخشيد ، وظل يرتقي في مختلف الدرجات الوظيفية حتى قاد الجيوش ، وتقلد الوزارة ، والأمور الفعلية للبلاد ، ثم تولى الملك نفسه على مصر ، والشام ، والحجاز عام 966م بموافقة الخليفة العباسي (72) .

غير أن علاقات حلقية معينة تقوى بين هؤلاء الجند العبيد السابقين ، وهي حلقية أو عصبية بيروقراطية من نوع خاص ، وتصطبغ أساساً بالأصل الإقليمي الذي انحدروا منه ، وبالولاء الشخصي للأمير الذي يقودهم أو السلطان الذي يحرسون داره وكنوزه . وهذا الولاء الشخصي وشبه العشائري يبدو نفياً لما أبرزناه قبلاً من انصهار البيروقراطيين في وظائفهم ، فقد كان طبيعياً طبقاً لنظرية ماكس فيبر عن البيروقراطية الحديثة ، أن يكون الولاء **الوظيفي** كاملاً في هذه الحالة . ومع ذلك ، فالولاء الشخصي هو النتاج اللازم للإنعزال الكامل لأجهزة الدولة عن الشعب المحكوم ، الأمر الذي لا بد من أن يوثق العلاقات بين أفراد هذا الجهاز إلى درجة شديدة حتى يتكاتفوا في وجه الكادحين ، ويكونوا المشترك الأعلى المقابل للمشتركات الدنيا ، فتنشأ بين الاثنين علاقات كلها جور ، وعداء وحشي ، وإن كانت مغلفة بغلالة أبوية .

وقد ترتب على استقلال مصر سياسياً عن بغداد أن أصبح الجيش مستقلاً أيضاً. وفي عهد ابن طولون زاد عدد الجنود عن مائة ألف جندي، ووصل إلى أربعمائة ألف في عهد الإخشيد . وكان الجيش الطولوني يتكون أساساً من العبيد ، منهم 24,000 تركي ، 40,000 سوداني ، يضاف إليهم ما يقرب من 7,000 متطوع عربي . وتكون الحرس الخاص للأمير على الأغلب ، من قطاع الطرق في الحوف (المنطقة الشرقية من الدلتا) (73) ، وكان الضباط من الأتراك وبعض الروم أيضاً المقربين إلى السلطان الذي عنى بشكل خاص بصرف الرواتب العسكرية بانتظام ، ويشكل هؤلاء مع الكبار والتجار الأجانب بلاطاً مترفاً يحيط بالأمير ويسكن العاصمة أو المدن الكبرى في الأقاليم ، ويتولى أفراده الوظائف الإدارية الكبرى. فنرى أحد موالي ابن طولون واسمة **فائق** يشتري داراً بعشرين ألف دينار وينفق مثل هذا المبلغ على تأثيثها ويتخذ نحواً من ثلاثمائة محظية وجارية (74) ، وتصبح تلك البيروقراطية العسكرية هي الطبقة السائدة ، فنرى كل سلطان من سلالة ابن طولون يحرص على أن يأخذ البيعة من الأجناد .

واستطاع هذا النوع من الحكم أن يوثق القيود على الشعب المصري حتى كبت اضطراباته وزاد اعتصاره زيادة كبيرة ، وبعد أن انخفضت حصيلة الخراج إلى 800,000 دينار في عهد ، الوالي العباسي **ابن المدبر** ، ارتفعت في ظل ابن طولون إلى 4,300,000 ، وإلى مليونين في الحكم الإخشيدي ، و 3,270,000 على يد كافور .

وكانت ثروة أحمد بن طولون عند وفاته تتكون من 10 ملايين دينار و 7,000 من الموالي و 24,000 من الغلمان و 7,000 من الخيل و 2,700 من الجمال و 6,000 من البغال . وعندما تزوج الخليفة العباسي المعتضد من ابنة خمارويه **قطر الندى** ، كان جهازها يضرب به المثل . ففيه 4,000 حزام مرصع وعشرة صناديق مملوءة بالجواهر وألف (هون) من الذهب . وكان خمارويه يصرف على مطبخه 23,000 دينار شهرياً ، كما صنع في قصره حوضاً طوله 50 ذراعاً وعرضه 50 أيضاً ملأه بالزئبق . أما كافور، فكان مطبخه يستهلك يوميا 200 خروف و250 أوزة و1000 حمامة ودجاجة و1700 رطلاً من اللحم ، غير الحلوى. وسبقت الإشارة إلى أن هؤلاء الحكام كلهم جمعوا بعضاً من هذه الأموال الطائلة عن طريق مصادرة ثروات الأغنياء (75) والمؤسسات الدينية (وخاصة المسيحية) ، ويسجل التاريخ الحوادث التي صادر فيها الوزراء أموال سابقيهم كذلك أو ممتلكات السلطان المتوفي ...،ولم تقع هذه الأعمال دون إراقة دماء ، فيُحكى أن 18,000 شخص ماتوا من سيف ابن طولون أو في سجونه (76) . وعندما تمرد عباس علي أبيه أحمد بن طولون ، حكم عليه بمائة عصا وعلى أنصاره بثلاثمائة ، ثم جعل ابنه هذا يقطع يد نصيره وقدمه بنفسه !

قلنا : أن تماسك الطبقة البيروقراطية الحاكمة مكن أفرادها من بناء الثروات الخرافية على اعتصار الكادحين ، وفي الوقت نفسه كان هذا التماسك يجعل تصفية الخلافات بين صفوفها أمراً لا يتم إلا بالمذابح الشنيعة والكوارث الواسعة . وعندما دخل قائد العباسيين محمد بن سليمان عام 905 مدينة القطائع منتصراً على آخر سلطان طولوني ، ذبح جنوده السودانيين ، عن آخرهم وأشعل النار في أحيائهم هادماً المنازل بعد نهبها ، وامتدت المجزرة إلى المصريين ، فمن حاول منهم الهرب أو قاتل ضُرب عنقه، وكان ابن سليمان يأمر بقطع أيديهم وأرجلهم وضربهم بالسياط ، وصلبهم على أشجار النخل، كما اغتصب الجنود العباسيون النساء ، واستمرت أعمال النهب مدة أربعة شهور .

هـ - أزمة النظام تؤدي إلى سقوط الحكام :

رأينا أن النهضة الإقتصادية في ظل الطولونيين والإخشيديين جرت في إطار نفس النظام المصري المبني على النمط الآسيوي للإنتاج ، ودون أن تتغير أسسه الإجتماعية السياسية الرئيسية . وكذلك فالحكم المستقل في مصر لم يستطع في نهاية الأمر أن يقتلع جذور أزمة النظام الكامنة فيه ، وقد سقطت الدولة الطولونية في أيدي الجيش العباسي ، بعد أن حدثت سلسلة من الإنقلابات الداخلية في الفئة الحاكمة ، ونجح الضغط القرمطي في الشام ...، وفشلت الثورة التي قام بها محمد الخلنجي الذي جمع حفنة من المصريين في فلسطين ، ودخل الفسطاط واستولى على الإسكندرية ، غير أن الجيش العباسي هزمه بعد ثمانية شهور ، وأُعدم في مايو 906م .

وكذلك صاحبت الإضطرابات الداخلية نهاية الحكم الإخشيدي الذي بات يهمل أعمال الري والتنظيم الزراعي ، حاصراً الأشغال العامة على العاصمة فقط (77) ، فوقعت

سلسلة من المجاعات في أعوام 949م و952م و963م ، ودامت الأخيرة إلى سقوط الإخشيديين على يد جوهر الصقلي ، وإذا كان المؤرخون التقليديون ينسبون تلك المجاعات إلى ظروف طبيعية قاهرة مثل انخفاض مياه النيل فترة الفيضان فإنما كان وقوعها في رأينا فشلاً للدولة المصرية المركزية في أهم وظائفها ، وهي الإقتصادية . تلك التي تبرر وجودها في أعين المصريين منذ الفراعنة (لنتذكر السنوات السبع العجاف) . وقد تكررت هذه المجاعات بعد ذلك مثل **الأزمة المستنصرية** أيام الفاطميين ، فكانت نذيراً بسقوط الحكم بفعل الأزمة الكامنة للنظام .

* * *

كان التكوين الإجتماعي الإقتصادي المصري يمثل مرحلة أعلى عن المشاعية السابقة ، مرحلة فتح فيها النمط الآسيوي السبل أمام نهوض تلك للقوى الإنتاجية ، غير أن ذلك التكوين تضمن انقساماً طبقياً حاد المعالم بين الكادحين المبعثرين في مشتركاتهم المنعزلة ، وبين جهاز الدولة الشامل في قهره ، وكانت علاقات الإنتاج المميزة للتكوين المصري تحول دون أن يتخطى التراكم حداً منخفضاً ، هو أساساً عبارة عن تراث من المهارة وقواعد بدائية لبعض العلوم ، وشبكة الري الصناعي التي تمثل الكتلة الغالبة من الإستثمارات الثابتة . ويلاحظ هنا أن المحافظة على هذا النوع من التراكم المشترك ، وزيادة حجمه يقتضي الإبقاء على حد أدنى من العلاقات بين الكادحين والدولة ، وإلا ترك الفلاحون الأرض أو انخفض عدد السكان ، فتدهور الوضع الإقتصادي ، بسبب الهلاك الذي يصيب العمل ، المجسد في الإستثمار المتراكم **مثل** ردم الترع وإنتشار البرك وتآكل الشواطئ الخ .

وإذا كان عصر الطولونيين والإخشيديين قد عرف توسعاً في الرأسمال التجاري بين صفوف البيروقراطية أساساً فإن نمو العلاقات السلعية والنقدية الذي ترتب عليه لم يستطع أن يعلو على **السقف** الذي فرضه التكوين المصري، وهذا هو الشكل الذي اتخذه التناقض بين القوى الإنتاجية وعلاقات الإنتاج في هذه الحالة المحددة ، وفي تقديرنا أنه بدا يجد حلاً له في عصر محمد علي، غير أن الرأسمال الإستعماري أوقف سيره وفرض حله المشوه الخاص .

3 – الحركة الإجتماعية المصرية في عصر الولاة

تتميز الحركة الإجتماعية المصرية في هذه الفترة عن تلك التي كانت جارية في سائر مناطق الإمبراطورية العباسية بعدم وجود التيارات ذات الأهداف الجذرية تقريبا ، فلم تعرف مصر حركة مثل ثورة الزنج ، لأن العبيد لم يلعبوا دوراً ذا شأن في الإنتاج باستثناء عدد من الآباق في عهد الإخشيديين القصير ، وكذلك لم تضرب الحركة الخارجية جذوراً في وادي النيل ، ما عدا في بعض الواحات ، وعلى العموم ، فمن الملاحظ أن التأثير الإجتماعي والسياسي للبدو على سيرة مصر التاريخية يبدو ضعيفاً ، وغير حاسم على أية حال .

وكذلك لا نرى لحركة الفلاحين التسووية المعروفة بالقرمطية مقابلاً في مصر من حيث البلورة السياسية التي وصلت إلى حد تأسيس دولة عاشت ما يقرب من قرنين ، بل إن جيوش القرامطة اشتبكت مع حكام مصر في الشام في هذه الفترة أكثر من مرة ، ودخلت مصر ثم اضطرت للارتداد عنها . ووقعت أحداث مشابهة في العهد الفاطمي، مما يدل على أن الحركة القرمطية لم تجد مناصرة ذات وزن في مصر ، وعلى العموم فلم تصل الحركة الفلاحية المصرية أبداً إلى حد الانفراد بمنطقة مدة طويلة نسبياً ، ولا إلى تأسيس دولة متماسكة ذات نظم وهيئات خاصة ، وإنما يبدو لنا أنها كانت تسير تحت لواء البورجوازية الصغيرة والحرفية في كثير من الأحيان . وفي أحيان أخرى نراها تتعلق بتمركز قائم من القوى - عسكرية أو غيرها- يعطي لصفوفها حداً أدنى من الوحدة ، وهو أمر تفتقده نظراً لتبعثر المشتركات القروية وانعزالها .

م – 14

أ- الصراعات في صفوف الطبقة الحاكمة :

كانت الوحدة السياسية التي حققها الطولونيون والإخشيديون مبنية على أساس من النمط الآسيوي ، وبالتالي معتمدة على التنافر العام الذي يباعد بين مختلف المكونات الإجتماعية ، بل هناك أكثر من ذلك ، إذ يبدو أن تطور العلاقات السلعية ، والنقدية في ظلهما قد أضاف أسباباً جديدة لذلك التنافر ، وهي الناتجة أساساً من زيادة التنافس والتمايز اللذين ينجمان عن انتشار إنتاج السلع وتبادلها نقداً.

وقد سبقت الإشارة إلى أن الفتح العربي قد أوجد نوعاً من العصبية لم يكن معروفاً ، وهي عصبية الدم أو العصبية القبلية ، وإن ظلت في نطاق ضيق ، وإلى حين إلغاء الأعطيات العسكرية ، كان المقاتلة العرب يتميزون عن الجنود الموالي بالرواتب النقدية والعينية التي يستحقونها على بيت المال ، وفوق ذلك كان للإشراف من أهل البيت راتب خاص ، وقضاء مستقل يتولاه نقيبهم الذي يعينه الخليفه .. ، وهم في ذلك الإنفصال الذي كان يعزلهم عن عامة المصريين ، كانت النزاعات القبلية والطبقية تمزق صفوف العرب . ولم يشترك الرعايا المصريون في تلك النزاعات باستثناء واحد ، وهو تأييدهم النسبي للعباسيين ضد الأمويين تأييداً يفسره اعتلاء بني العباس الحكم معتمدين على ثورة الفلاحين والموالي ، وفي حوالي عام 780م قامت انتفاضة عربية مؤيدة للأمويين في مصر العليا ساندها القيسيون في الدلتا دون ان يهتم بها المصريون .

ومع تكوين الجيوش من العبيد المعتقين والمرتزقة الأجانب، ضعفت العلاقة بين الحكام والشعب ضعفاً أكبر . فجعل الأمراء يعتمدون بصورة تامة على الجند الذين أصبحت تعلو كلمتهم . وسبق أن ذكرنا كيف اعتاد السلاطين الطولونيون والإخشيديون على بيعة الجيش قبل اعتراف بغداد بهم . غير أن هذا لم يحل دون

انفجار الإنتفاضات العسكرية . وقد حاول عباس التمرد على أبيه أحمد بن طولون عام 879 م ، وثارت الفرق ضد الوالي هلال عام 921م ، وانقسم الجيش إلى كتل أثنية فوقعت كل يوم المعارك بين العساكر البربر والأتراك . وطارد الجنود صاحب الخراج عام 933 م فأشعلوا الحرائق في ممتلكاته .

ب- حركة المثقفين :

لم يستطع الحكام أن يمسكوا بزمام البلاد دون أن يعتمدوا على حلقات مترابطة من شتى الأنواع من الموظفين يشترط فيهم حد أدنى من التعليم والثقافة التي تمتزج فيها المعلومات الدينية بالعلمية ، وكذلك نجد رجال الدين يعتلون الوظائف الحكومية ، لأن السلطان هو الإمام ، وأن المتصرف في الشئون العسكرية والمالية هو أيضاً صاحب الكلمة الأخيرة في الشئون الدينية . ولذلك نجد الغالبية العظمى من المثقفين والمتعلمين المصريين جزءاً من البيروقراطية ، ولكنه جزء خاص ، إذ تتميز فئاتهم الوسطى والدنيا عن الجنود وكبار الحكام بأنهم من أهل البلاد ، ويرتبطون بسائر المصريين بشتى المصالح الإقتصادية والروابط الإجتماعية والفكرية ، ولقد كان التجار أيضاً وكبارهم من الأجانب كما رأينا **ذوي علم** ، كما أنهم كثيراً ما يحتلون المراكز الإدارية . أما الحرفيون ، فالملاحظ انهم ليسوا على قسط من التعليم إلا نادراً ، لأنهم لا يحتاجون إليه .

ويتمتع فقراء الفقهاء بشيء من الإستقلال بفضل ارتزاقهم على الأوقاف الدينية واحترافهم الأعمال الصغيرة . ولكن المثقفين المصريين عامة وجدوا أنفسهم في ذلك الوقت في وضع مزدوج ، إذ ينتمون إلى كل من الحكام والمحكومين معاً ، وكلما اعتلوا درجات السلم الوظيفي إلى أعلى ، كلما أصبحت حركتهم المستقلة عن رأس الدولة أصعب ، وأشد تعقيداً .

وكان مختلف الحكام قد استغلوا سيطرتهم القانونية والفعلية على المؤسسات الدينية ، ورجالها ، لكي يحيطوا مصالحهم بسياج من القدسية ، ويبرروا تصرفاتهم أمام العامة تبريراً يرمي من يناقشه بالزندقة والإرتداد ، ولكن طبيعة الإسلام وحركتة تتضمن الإجتهاد ، وبالتالي تفتح أمام الفقهاء العديدين طريقاً للتفكير المستقل ، وليس هذا التراث الإسلامي الخاص تلك الأوضاع الإجتماعية للمثقفين المصريين ، فأعطى لبعض الفئات منهم على الأقل اعتزازاً بقدرتهم الفكرية ، وقوى نزعتهم إلى التعبير عن مصالح معارضة معينة .

وهذا محمد بن داود يحمل على أحمد بن طولون قائلا (78) :

ألا أيـهـا الأغـفـال أيـهـا تأمـلوا	وهـل يوقـظ الأذهان غير التأمل
ألم تعلموا أن بن طولون نقمة	تسير من سفل إليكم ومن عل
....	....
بنى الجزيرة حـصناً يستجنّ بـه	بالعسف والضرب والصناع في تعب

يرى عليها لباس الذل مذ بـنيت | بالـشط ممنوعة مـن عـزة الـطلـب
فما بنـاها لغزو الروم محتـسبـاً | لـكـن بـنـاهـا غـداة الـروع للـهـرب

ومن بين المثقفين يبرز القضاة بشكل خاص ، إذ لهم هيبة كبيرة لإتصالهم المستمر بالجمهور ، وقدرتهم على تنفيذ أحكامهم بواسطة الشرطة ، ولإحاطتهم من جهة أخرى بعدد من **الشهود** الذين يختارون من بين الأعيان . وفي بعض البلاد العربية ، تولى الحكم قضاة مثل القاضي ابن عمار في طرابلس في القرن الحادي ، وإذا كان هذا لم يجر في مصر ، إلا أن كثيراً ما وقف قضاة فيها ضد تدخل الحكام في أحكامه .

ويحكى أن القاضي بكار بن قتيبة رفض أمر ابن طولون بلعن الموفق على المنبر ، فعزله السلطان وسجنه عام 883م بعد أن اشتغل بالقضاء 23 سنة ، والواقع أن القضاة فقدوا كثيراً من استقلالهم في عهد الإخشيديين للضغط الذي مورس عليهم فيه (79) .

جـ - نضالات الشعب وقصورها :

يذكر المؤرخون المصريون أن سكان مصر استقبلوا الفتح العربي بالترحاب كرهاً منهم في حكم بيزنطة ، وأن الفلاحين اشتركوا مع مقاتلة عمرو في العديد من المعارك ضد الروم الذين كانوا يمثلون الطبقة الحاكمة ، وفي هذا موقف مشابه لما حدث عندما دخل الفرس وادي النيل سنوات قليلة قبل العرب ، إذ رحب المصريون بهم أيضاً ولنفس الأسباب (80) . ونجد البطرك القبطي بنيامين الهارب إلى أحد أديرة وادي النطرون منذ وصول البطرك الملكاني المعين المقوقس يذيع رسالة إلى مواطنيه ،ليعلن عليهم انتهاء الحكم البيزنطي ، ويأمرهم باستقبال قائد العرب استقبالاً حسناً . وهذا كله صحيح ، وإن لم تكن صورته كاملة . إذ وجدت في الوقت نفسه مجموعات من المصريين وقفت بالسلاح في وجه العرب قبل المعاهدة مع المقوس وبعدها ، في الفرما وعين شمس ، والفيوم ، والإسكندرية (العاصمة وقتئذ) وحتى في قرى كثيرة من الدلتا مثل طوخ ، وسلطيس ، ودمسيس ، وقرطسا ، وبلهيب ، ودميرة ، وأشمون ، ودمياط ، بحيث أن العرب لم يستطيعوا فتح هذه القرى إلا بعد أن أحرقوا المزارع وسبوا أهلها (81) . ويُحكى أنه كان على تنيس رجل يقال له أبو ثور من العرب المتنصرة ، فبرز إلى المسلمين بنحو عشرين ألفاً من المقاتلة الروم والعرب المتنصرة إلى أن هزم (82) .

وفي بداية الفتح، كان الحكم العربي أخف وطأةً على مصر من الرومي ، فالجزية أقل ، والأقباط يستطيعون ممارسة شعائرهم دون قيود . غير أن الحال تغير بعد ذلك ، وعادت الضرائب تشتد ، وتدهورت الحياة الاقتصادية كما سلف ، ولجأ الولاة إلى استخراج المال من الأديرة ، ورجال الدين الأقباط ، ووضعوا حلقة من الحديد في يد

الرهبان في زمن هشام ، أو ختموا رقابهم ، وفرضوا على الذميين أن يتميزوا عن المسلمين في اللبس ، والركوب ، والسكن باعتبارهم دونهم .

ولذلك وقف المصريون ضد فلول الأمويين عند سقوط خلافة دمشق ، واستقبلوا الجيش العباسي بالأعلام السوداء وهي رمز الخلافة البغدادية ، غير انهم وجدوا فيها معاملة لا تختلف كثيراً عما عرفوه عن خلفاء دمشق ، فقاوموا بني العباس أيضاً بأساليبهم . وقبل أن نناقش هذه المقاومة أيضاً باقتصاب ، نود أن نلاحظ أن الحركات الشعبية الجذرية مثل الخوارج ، الزنج و القرامطة التي ظهرت في الخلافة الأموية واشتدت في العباسية **أثرت** رياحها دون شك على النضال المصري **:** فهي لم تضعف فقط حكام بغداد وبالتالي سهلت عودة مصر إلى الاستقلال السياسي بل ضربت المثل إلى درجة معينة ، على إمكان نجاح الحركة الشعبية . وهو أمر قدم تشجيعاً للنضالات الشعبية المصرية ، كما نشعر به من انعكاسات الفكر العقلاني الثوري ، المنتشر في الإمبراطورية الإسلامية ، على الشعب المصري . هذا إلى أن نمو التبادلات السلعية النقدية في العصر العباسي الثاني أثناء الحكم الطولوني والإخشيدي **شحذ** الصراع الطبقي في مصر دون شك .

وسبقت الإشارة إلى أن طبيعة الإسلام والحركة الاجتماعية العامة المنضوية تحت لوائه جعلتا موجة الذين يدخلونه تتعاظم ، وبالمقابل، كان لا بد من أن تتصف الحركات السياسية القبطية بالاتجاه العام نحو الإنحسار ، أي القدرة المتهابطة على جذب الجماهير الشعبية من الفلاحين والكادحين الآخرين إليها . ولذلك ففي حين أن الكنيسة القبطية كانت رمزاً للمقاومة القومية الشاملة ضد الحكم البيزنطي ، أخذت نضالات الأقباط ضد الحكم العربي تفقد أكثر فأكثر السمة القومية الشاملة ، وخفتت مع الهزائم المتكررة . ومع إتمام الاستعراب المصري ، كانت **تنمو وحدة قومية جديدة** ، تتكون في غالبيتها من المصريين الذين أسلموا ، وتجمع أيضاً بقدر هؤلاء العرب الوافدين الذين استقروا كمزارعين .

ومن ثمة نفهم لماذا حدث ارتباط بين تلك الحركات القبطية ، وبين توقيت حملات الروم الحربية على الشواطئ المصرية . ففي ظل خلافة عثمان مثلاً 645 م ، كتب بعض أهالي الإسكندرية إلى الإمبراطور البيزنطي يحرضونه على غزو مدينتهم ، فبعث جيشاً استولى عليها ، وعلى بعض مدن الوجه البحري (83) ، ليحقق أغراضه من السيطرة التجارية على شرق البحر الأبيض .

ثم كانت الثورات الفلاحية القبطية ، وخاصة في الدلتا **دمياط ، سمنود ورشيد** ، ولكن في الصعيد أيضاً ، وأخمدها الولاة بالمذابح الرهيبة . وقد اندلعت تلك الثورات منذ 725م عندما زاد ابن الحبحاب الخراج وضريبة الرأس . فكون المصريون الجيوش التي أجبرت جنود الأمويين على إخلاء أجزاء من الدلتا ، وفي 739م ثار الأقباط في الصعيد وخرج الثوار عام750 م في سمنود ورشيد ، واشترك في هذه الثورة الأخيرة أهل بشمور الذين اشتهرت بلادهم بالثورات ضد الرومان والبيزنطيين مدداً طويلة (الثورات البوكولية) ، وعادت سمنود إلى الثورة عام 753م في عهد العباسيين ، ثم

ثارت سخا التي هزم أقباطها جنود الوالي العباسي وطردوا جباة الضرائب ، وأصبحت الثورة تعم أجزاء كبيرة من الدلتا ، واشتدت خاصة في 767م و 773م . إلى أن جاء الخليفة المأمون بنفسه فقتل عدداً كبيراً في الدلتا والصعيد عام 826م ، وحارب الثوار في قراهم ، وحول الكنائس إلى مساجد . وبين830 م و 832م ، أخذت انتفاضة البشامرة سمة الثورة الفلاحية الشاملة ، فلم يعد الثوار يكتفون بطلب تخفيض الضرائب أو الكف عن الإضطهاد الديني. ولم تعد وساطة البطرك نفسه لتخليهم عن قتال الحاكم الذي ركز جيوشه عليهم في حرب منظمة ، فأعمل السيف في جميع الذين قاوموه ، وأحرق مساكنهم ،وحدائقهم ، وكرومهم ، وهدم كنائسهم ، وقد أوقف المأمون المذبحة ، ولكنه باع 5,000 من زعماء الثورة كرقيق في أسواق دمشق .

غير أن ثورة البشامرة هذه كانت أيضاً الحركة التي جمعت بين الأقباط والمسلمين ، وبين العرب والمصريين .

ونعلم أن عملية اعتناق الإسلام في مصر بدأت في المدن حيث تركز الجنود العرب . وإذ كانت الدولة تصادر أراضي القرى التي اشتركت في الثورات المتتالية، بدأت أفواج العرب تستزرعها ، فيتعمق الإسلام في الريف المصري عن طريقهم ، وعندما بدأ الخراج يفرض على الأرض سواء كان من عليها مسلماً أم ذمياً ، أخذ العرب يثورون بدورهم ، ففي 829م هزم عرب بلبيس الجيش النظامي ، ثم اقتربوا من العاصمة يهددون بالإستيلاء عليها ، وقد دحرهم الجنود الأتراك للخليفة العباسي ، وذبحوا الكثيرين منهم . وفي831 م ثار عرب بلبيس مرة أخرى ، فانضمت إليهم الإسكندرية والبشامرة الأقباط ، واستطاع فلاحو الدلتا أن يحتلوا العاصمة ، فهرب منها صاحب الخراج (84) . وقد تمكن جيش المأمون من سحق الثورة كما أسلفنا . غير أنها سجلت لأول مرة وحدة العرب والأقباط في حركة المقاومة ضد الحكم الخليفي .

وكانت هذه الثورات الفلاحية مضطربة غير منظمة ، وغامضة الأهداف . فلم تكن حروباً تريد الإستقلال من السيطرة الخليفية ، وإن لعبت دوراً في إضعاف هذه السيطرة ، وفي اشتهار المصريين بالتمرد والعصيان ، وقد استفاد ابن طولون والإخشيد مما أصاب سيادة بغداد على مصر بفضل تلك الثورات ، واستطاعا أن ينفردا بمصر مستقلين عن العباسيين استقلالاً فعلياً .

وكذلك لم تكن ثورات الفلاحين المصريين تهدف بوضوح إلى تغيير النظام الإجتماعي القائم ، مثلما استهدف ثورات الزنج والقرامطة ، ولم يكن لإتجاهات الخوارج صلة بالحركة المصرية سوى فيما يتعلق ببعض العرب القاطنين مصر وبأهالي بعض الواحات مثل سيوة . ولذلك كان حتماً أن تهزم الثورة الفلاحية المصرية وتفشل في ذلك الحين .

وإذا كانت الحركة الفلاحية المصرية قد تميزت في ظل العرب بسمات ثورية إيجابية وهجومية أشد مما كانت عليه في ظل الحكم البيزنطي ، فيرجع هذا التطور **في تقديرنا** إلى انعكاس الحركات الثورية في المناطق الأخرى عليها ، كما سبق القول ،

وفي الوقت نفسه ، فلم تختف السمات التقليدية للنضال الفلاحي المصري ، ونعني خاصة الأشكال المختلفة للمقاومة السلبية ، فمنذ عهد بني أمية ، عاد الناس يهربون إلى الصحاري (85) ، الأمر الذي قد يفسر اشتداد يد الولاة على الرهبان والأديرة في تلك الفترة ، وفي705 م – 708 م ، رفع عبدالله عبد الملك الضرائب بأكثر من 60 % فأخذ الأقباط يهجرون القرى التي كانوا مسجلين بها إلى مناطق أخرى بعد أن وجدوا ألا فائدة من الإعتصام في الأديرة ، غير أن ذلك الوالي، ومن جاء بعده ، تشددوا في مراقبة هذه الحركة ، وأمروا بوشم الغرباء في الأقاليم على أيديهم وجباههم ، وبإعادتهم إلى مناطقهم الأصلية (86) . وفي 709م - 710 م كان قورة يأمر بإعتقال أولاد الفلاحين المتأخرين في الضرائب ، أو زوجاتهم ، أو شيخ القرية إذا كان هؤلاء من الهاربين .. غير أن حركة الهروب من الأرض اتخذت شكلاً أوسع، وكانت عائلات بأكملها تجري من مكان إلى آخر دون أن تستقر ، فراراً من الضرائب. فأنشأ الوالي هيئة خاصة لمطاردتهم وإعادتهم إلى قراهم .

ولكن هناك شكلاً آخر للنضال السلبي ظهر منذ بداية العهد الطولوني ، وأقصد الحركات العلوية ، والشعبية ، والإسماعلية . وتذكرنا هذه الحركات بالتيارات الهرطقية السابقة ، عندما كانت المسيحية الدين الرسمي للدولة . ففي 868م – 870 م قامت إنتفاضة كبيرة يقودها ابن الصوفي العلوي ، الذي كان له مساعدان أحدهما مسيحي والآخر مسلم ، واستطاع أن يجمع عدداً من الأنصار ويدخل إسنا . غير أن المعارك الأساسية بينه وبين جيش ابن طولون جرت في الدلتا والفيوم ، وفي النهاية ، طلب ابن الصوفي الأمان، وأرسل إلى بغداد .

وأخيراً ، لا نستطيع إنهاء هذه النظرة المقتضبة إلى الحركة الشعبية دون أن نتوقف قليلاً أمام **الطوائف الحرفية** ، ويعيد بعض المؤرخين تكوينها إلى القرن التاسع (87) . ولكنا نذكر أنها ظهرت في مصر منذ العهد الفرعوني الصاوي ، وفيها كانت الحرف وراثية . واستمرت الطوائف الحرفية خلال العصر الهليني ، وإن كان من المحتمل أنها ضعفت في فترته الأخيرة .

وفي العراق ، كان حرفيو المدن من عناصر الثورة على الأمويين ، ولكننا نجد التنظيم الطائفي في العصر العباسي الأول يشكل جزءاً لا يتجزأ من الهيكل البيروقراطي الحكومي ، فيختار الخليفة بنفسه شيخ مشايخها ، أو يكلف صاحب الشرطة أو المحتسب بالمهام الطائفية ، غير أن الطوائف أو تنظيمات صادرة من صفوفها جعلت تنقلب ضد السلطة الخليفية منذ حوالي منتصف القرن التاسع ، وذلك لتكرار أعمال السلب والنهب التي يقوم بها الجنود الأتراك والمرتزقة في الأسواق . وحينئذ تغلغلت في صفوفها أيضاً الدعوة القرمطية التي لعبت دوراً في إقامة شبكة حرفية سرية تضم رؤساء الحرف والعمال ، وتعمل على إسقاط السلطة القائمة . وسوف تلعب الطوائف الحرفية دوراً هاماً في مصر الفاطمية (88) ، ثم تصدر منها الحركات الصوفية الثورية في العصور المملوكية .

د - دعوة الفاطميين :

مع تعاظم المركز التجاري الذي احتله المغرب في البحر الأبيض ، أصبح من الطبيعي أن يرنو الفاطميون إلى مصر والشام ، لكي يستكملوا سيطرتهم عليه ، ولذلك نراهم يبذلون ثلاثة محاولات لاحتلال وادي النيل ، إثنتان فشلتا في عامي 914 م و 919م ، لأن الجيش العباسي استطاع حينذاك أن يردهم على أعقابهم ، ونجحت الثالثة عام 969م في إنهاء الحكم الإخشيدي .

ومن الملفت للنظر أن محمد بن طغج مؤسس الأسرة الإخشيدية 935 م- 946م أمر بإلغاء الخطبة للخليفة العباسي عندما ساءت علاقاته مع بغداد ، وبالدعوة للخليفة الفاطمي بدله ، ثم عدل عن هذا . وكان الإخشيدى من قبل ذلك قد اتخذ الشيعي أبا الحسن محمد بن عبد الوهاب وزيراً ومن أفراد خاصته ، وكذلك جرت المخاطبات الودية بين كافور وخلفية القيروان في أواخر الحكم الإخشيدي ، والمعروف أن أبا العلاء المعري ذا الميول الشيعية مكث مدة في بلاط كافور ... وإن دل هذا على شيء ، فإنما على زيادة النفوذ الفاطمي في مصر . كما أن الموقف الذي اتخذه الحكام في وادي النيل شجع بدوره على إنتشار الدعوة الشيعية .

وعندما ساءت الأحوال السياسية في مصر مع تكرار القحط والمجاعات ، وزادت تدهوراً مع إشتداد النزاعات بين أمراء الجند ، قام عدد من أولي الرأي المصريين بالكتابة إلى المعز لدين الله الفاطمي يطلبون إلية القدوم لإنقاذ مصر من الفوضى . ولما قرب جيش جوهر من الإسكندرية ، ألف الوزير الإخشيدي جعفر بن الفرات وفداً للمفاوضة وطلب الأمان، على رأسه الشريف أبو جعفر مسلم الحسيني ، وأبو إسماعيل الرسي ، والقاضي أبو طاهر الذهلي ، وانتهت تبعية مصر لخلافة بغداد (89) .

لقد عجزت القوى الاجتماعية المقهورة وقتئذ عن أن توجد مخرجاً لتناقضات النظام المصري في اتجاه تخطيه ، وبإقامة نظام جديد ينشئ تكويناً اقتصادياً اجتماعياً مختلفاً . ولم تتصور تلك القوى طريقاً للخلاص إلا في التعلق بغاز أجنبي ، بل لم يكن في إمكانها أن تتصور موقفاً غيره ، ونعلم أن هذا لم يكن حادثاً غريباً ، وأنه وقع أكثر من مرة في التاريخ المصري ، فقد أُستقبل الإسكندر كمنقذ ، ورحب المصريون بعمرو بن العاص ، وزينوا طرقاتهم بأعلام العباسيين عند دخولهم . غير أن مصر الفاطمية فتحت صفحة جديدة في التاريخ المصري ، وتتميز عن صفحاته السابقة بسمات كثيرة .

4- نظرة إلى الحركة الفكرية

ارتبطت حركة الفكر المصري - منذ الفتح العربي إلى عصر محمد علي- بالدين الإسلامي . وهذه أيضاً سمة مميزة لتاريخ بلادنا عن العديد من البلدان الأخرى ، وخاصة الأوروبية الغربية التي لم تعرف هذا الإرتباط الطويل جداً والوثيق جداً بين حركتها الفكرية ودينها .

ولا شك أن هذه السمة ترجع إلى صفات خاصة بالإسلام من جهة ، وصفات خاصة أيضاً بالتراث والتكوين النفسيين للشعب المصري من جهة أخرى ، مما لا يقع في

حدود هذه الدراسة وميدانها . بيد أننا نود الوقوف قليلاً أمام الأسباب الإقتصادية الإجتماعية لتلك الظاهرة العامة في الشرق ، وقد التفت إليها ماركس في قوله :

(أما بالنسبة للدين ، فتتحول المسألة إلى ذلك السؤال العام ، وبالتالي الذي يجد إجابة في سهولة : لماذا يظهر تاريخ الشرق كتاريخ للأديان؟) (90) .

ويفسر بعض المستشرقين هذه الظاهرة بأن الأسباب التي تدفع الأحداث تختلف في الشرق عنها في الغرب ، وأنها فكرية ودينية أساساً في منطقتنا ، في حين أنها مادية وإقتصادية في أوروبا ، ولكنهم في رأينا لم يتعدوا السطح في بحثهم ، وكأن الشرقيين في نظرهم أرواح دون أجساد ، يعيشون علي مقارعة الحجة دون الخبز وينشطون في حلقات الدراسة دون ميادين الإنتاج ... وفي تقديرنا أن تفسير التاريخ الشرقي يجب أن يبدأ ايضاً بالجذور المادية ، وخاصة من التكوين الإقتصادي الإجتماعي المعتمد على النمط الآسيوي للإنتاج . ففي هذا التكوين تمثل الدولة المركزية المشترك الأعلى الذي يربط المشتركات القروية الدنيا المبعثرة والمتباعدة ، ويوحدها لتحقيق أهداف الحكام الإقتصادية ، والسياسية ، والعسكرية ، وبالتالي يتميز ذلك التكوين بوجود دين مركزي هو الدين الرئيسي ، وبأن اعتناق السكان الواقعين تحت العبودية المعممة لهذا الدين **لهو** من أهم الدلائل على خضوعهم للدولة .

وبالأحرى ، فالهرطقة في هذه الحالة لا تمثل مجرد اختلاف في الرأي ، بل خروجاً على الطاعة السياسية ، وبالتالي الإقتصادية بالنسبة للدولة ، وحيث أن اختبار الخضوع الفكري أمر صعب التحقيق إذا اكتفى المجتمع بالبحث عما يجري في القلوب ، فلا بد من التشديد على المظاهر الخارجية للإيمان بدين الدولة، وأقصد الطقوس ، ولذلك تتخذ ممارسة الطقوس تلك الأهمية البالغة في الشرق ، خاصة أنها أيضاً تكون جماعية في أغلب الأحيان ، وتمثل هذه الجماعية الوجه الطقسي لنشاط المشترك الأدنى ، وفي نفس الوقت توفر وسيلة سهلة لمراقبة أفراده بإعلانهم الولاء للمشترك الأعلى . وعليه يعني الإيمان بالدين الرسمي للدولة قبولاً لنظامها السياسي والإجتماعي .

وبالمثل ، فأية حركة اجتماعية معارضة للدولة المركزية أو حتى مختلفة معها فقط في بعض الأهداف ، لا بد أن تتخذ تغييراتها الفكرية شكلاً دينياً ، إن كان على صورة هرطقة كاملة ، أو شيعة منفصلة ، أو مجرد مذهب ، أو خروج فعلي تحت مظهر القبول الرسمي ، ولذلك لأن تلك الحركة لا ترتسم لنفسها أن تحقق مجتمعاً خالياً من الهيكل المشتركي للإنتاج ، والتوزيع ، والإستهلاك ، لإنخفاض القوى الإنتاجية وللضآلة النسبية التي تتوفر في التراكم في أيدي من ليسوا جزءاً من الدولة . ففي ظل هذه الشروط ، لا بد للحركة المعارضة نفسها من أن ترفع لواء دينياً حتى توجد الشكل الذي يستجيب لمشاعر أنصارها الدفينة ، ويمكن في الوقت نفسه من الإشراف السياسي المتبادل بين القيادة والقاعدة ، وبتعبير آخر ، فهي تشكل

المشترك المضاد لذلك الأعلى القائم ومثال ذلك الخلايا السرية للشيعة والقرامطة والحشاشين .

وكذلك الدليل على ما نقوله أنه إذا ما نجحت تلك الحركة الإجتماعية في صراعها السياسي وأقامت دولة جديدة نراها تجعل من إتجاهها الديني دين الدولة ، وتبذل جهدها الأقصى لفرض طقوسها على السكان إما بالإقتناع أو بالإرهاب ، أو بمزيج من الاثنين معا . (91) .

وأضاف الإسلام عوامل جديدة لذلك المناخ الفكري الخاص . فنراه منذ البداية يعمل على توحيد القبائل العربية ، وعلى ضم البدو إلى سكان الحضر في الجهاد . ثم نرى أئمته وفقهاءه ، ومفكريه يضغطون باستمرار على وحدة أمة المسلمين ، الأمر الذي طابق التراث الفكري الشرقي ، ولكن الإسلام من جهة أخرى قدم العقلانية ومن التقدير للعلم ما وفر أساساً متيناً لتيارات فكرية جديدة ، وقد يبرز أحد التيارات هذا الجانب العقلاني أو ذاك مثل القومي والإسلامي طبقاً لضرورات الصراع السياسي وظروفه .

أ- الحركة السنية :

طبقاً للمذاهب السنية ، يكون الخليفة زعيماً دنيوياً يحمي الشريعة والإسلام حماية مدينة ، ويتم اختياره على أساس البيعة بالإجماع ، الأمر الذي وفر أساساً كافياً إذا أريد النضال ضد الحاكم المستبد .. ولذلك ، فخلافاً عن بعض الأفكار المنتشرة في أيامنا ، **كانت أجنحة معينة من الحركة السنية ذات طابع ثوري** في الفترات التي اشتركت فيها الجماهير الواسعة في تلك الحركة ، ووقع هذا عندما انخرط المرجئة في ثورة عبد الرحمن بن اشعث 699م - 703م ، وفي حركة يزيد بن المهلب 718م - 721م . وكانت السنة تشكل الأرضية الفكرية التي قاومت مصر على أساسها المحنة المعتزلية التي فرضها الخلفاء العباسيون الأوائل . وكذلك كانت حركة المقاومة الصوفية ضد الحكم المملوكي تنبثق رسمياً من الأسس السنية .

وفي الوقت نفسه ، وجه بعض الفقهاء والسنيين جهودهم كلها لمقاومة قوى التمزق السياسي التي كانت تعتمل داخل الإمبراطورية الخليفية . فأبرزوا المصالح المشتركة للمسلمين والتيارات المرتبطة بها . وذهب نفر منهم إلى حد المهادنة مع الواقع السياسي محافظة على وحدة الأمة ، مفضلين سنوات من حكم الإمام الظالم على أن يترك الرعية وحدهم (ابن تيمية - الغزالي) . وبطبيعة الحال ، لقيت هذه الجهود هوى لدى أفراد البيروقراطية الحاكمة وكبار المنتفعين من الصفوة أو **الخاصة** . إذ يرون فيها تأكيداً لحقهم في قيادة **العوام** ، واعتمدت الرجعية العباسية على عدد من السنيين لمحاربة الفلسفة (علم الكلام) والفلاسفة باعتبارهم مارقين .

ب- فلسفة التجار والمثقفين المتحررين : الإعتزال

ظهر الإعتزال في أواخر الخلافة الأموية ، ثم ازدهرت حركته في العصر العباسي الأول . وكان من المعتزلة أو اقترن بهم عدد من الفلاسفة الذين نادوا بحكم العقل

البشري إلى درجة جعلوه سيداً على نفسه دون أن ينفصل عن الإيمان . وإذا كانت الدعوة المعتزلية لابست في أول الأمر أهداف حركة الموالي المطالبة بالعدل والمساواة ، غير أنها لم تكن تعبيراً عن فقرائهم من الفلاحين ، والحرفيين ، والرعاة ، بل كانت تعكس عقلية التجار منهم والمثقفين . وكذلك من يكتسب من الوظيفة الحكومية .

ولم يتطلع المعتزلة إلى إقامة دولة جديدة مثل الخوارج والشيعة وإنما اتبعوا أسلوب التسلل داخل جهاز الدولة ، بغية الوصول إلى المراكز العليا التي تمكنهم من التأثير على السلطة وتحقيق المبادئ الإنسانية عن طريق الترشيد والإصلاح لا الثورة (92) . وحقق هذا الأسلوب نجاحاً لا شك فيه ، إذ اهتم العباسيون بأن يكون في بلاطهم الفلاسفة مثل الكندي ، كما اتخذت الدولة العباسية الأولى الإعتزال مذهباً رسمياً لها وعملت على أن يعتنقه جميع رعاياها .

أن المناداة بعدم التمييز العنصري أو الديني بين البشر ، وبالمساواة والعدل في الحكم بين الناس ، كانت في الحقيقة موجهة ضد تلك الأرستقراطية التي كانت تستحوذ على جميع الثروات دون سند سوى أصلها القبلي والأثني . أما الفلاسفة العقلانيون المرتبطون بالمعتزلة ، فكانوا يبحثون عن حق الأغنياء من الموالي أيضاً في تلك الثروات ، ونرى ابن سينا مثلاً يقول : أن الحكم ملك الخاصة التي تميل بطبيعتها إلى الفلسفة ، في حين أن العامة يجب أن تكتفي بالمعلومات البسيطة التي يستوعبها إدراكها على شكل الأساطير والرموز .

ويبدو أن الحركة المعتزلية لم تجد صدى في مصر ، ولعل السبب الرئيسي أنها وردت إلى بلادنا عن طريق الحكام العباسيين الذين حاولوا أن يفرضوا المذاهب على المصريين غصباً .

جـ - الشيعة والإسماعيلية :

لم يصل المعتزلة في مصر إلى إنتشار يذكر . وسبق الإشارة إلى مقاومة المثقفين المصريين للمحنة المعتزلية التي فرضها الخلفاء العباسيون . ولا يرجع هذا الموقف فقط إلى كون المذهب المعتزلي مصاحباً للسلطة السياسية الأجنبية ، بل وأيضاً ، لأن أرضيته الإجتماعية كانت ضيقة في مصر في ذلك الوقت ، ونقصد ما أوردناه من قبل من أن كبار التجار في وادي النيل حينذاك لم يكونوا مصريين بل أجانب في الغالب الأعم .

ففي الفترة الأولى للعهد الذي نحن بصدده ، كانت الغلبة في مصر السنية ، خاصة المذهب الشافعي . وهو اتجاه معتدل يعطي دوراً للقياس والرأي الجماعي إلى جانب التراث التقليدي والنص المقدس ، الأمر الذي يتفق مع الميول البراجماتية التجريبية التي كانت تكونت لدى المصريين خلال العصور السابقة .

غير أن التمسك بالمذاهب السنية فتر بشكل متزايد خلال النصف الثاني من عصر الولاة ، وأخذت الشيعة الفاطمية تنتشر في وادي النيل ، وليس في هذا من غرابة كبيرة ، إذ أن مختلف الفرق الشيعية أخذت تقوى في أكثر أقسام الإمبراطورية العباسية ، تعبيراً عن اشتداد المعارضة الشعبية لحكام بغداد ، أما في مصر ، فقد ارتبط ظلم العباسيين ، والطولونيين ، والإخشيديين بالتدهور الإقتصادي وتكرار المجاعات ، مما كان بين سقوط جهاز الدولة أمام مهمته الرئيسية التقليدية في مصر .
إن التحول المصري من المذاهب السنية إلى الشيعة كان إذن وإلى حد ما تعبير عن نوع من المقاومة القومية الفكرية للحاكم الأجنبي العباسي التركي كما كان يعكس على شكل خاص ، نمو الشخصية الإقتصادية المصرية مرة أخرى بعد أن أصاب الإزدهار النسبي تجارة مصر الخارجية وارتفعت قواها الإنتاجية .

ثم إن الفاطمية جمعت بين عناصر فكرية مختلفة جمعاً طابق إلى حد كبير لا التراث المصري العام فقط ، بل وأيضاً الظروف الإجتماعية الخاصة التي كانت تمر بها مصر في بداية القرن العاشر : فهي من جهة وجهت دعوتها **مركزة** إلى طوائف الحرفيين والتجار المصريين المسحوقين تحت الحكم الأجنبي التركي العباسي أو التركي المستقل ، مطالبة بالعدل والمساواة . ومن جهة أخرى علا صوت دعاتها بحق المفكرين في تأويل النصوص واستنباط المعاني الرمزية منها ، الأمر الذي يحتوي على عناصر من العقلانية تجد صدى لدى المثقفين المصريين . ومن جهة ثالثة فقد تضمنت الفاطمية المكونات الصوفية المتعلقة بالإمامية وقدرات الإمام الروحية الخارقة ورسالته المهدية . وهكذا كانت الدعوة الفاطمية تجمع بين الخلاصين الديني والدنيوي ، وبين الحركة الجماعية المقاومة للخلافة وبين الجهاد لإقامة خلافة جديدة ، أي تحقيق الممكن سياسياً في تلك الظروف ، وفي تقديرنا أن هذا كله هو سر انتشار الشيعة الفاطمية في مصر في الفترة السابقة لغزوها على يد جوهر الصقلي .

ولكن الفاطميين لم يقصدوا بناء تكوين إقتصادي إجتماعي جديد ، ولا كانت القوى الاجتماعية المساندة لهم تتصور تكويناً آخر غير ذلك المعتمد على النمط الآسيوي للإنتاج ، والذي تعيش في إطاره وعلى أرضيته . وهذا في حين أن مركزاً آخر في البحر الأبيض كالمدن التجارية الإيطالية إستطاع أن يحقق نقلة حاسمة ، ولذلك انتهت الخلافة الفاطمية بالأزمة ، كما انتهى بها الحكم الإخشيدي .

* * *

عودنا تاريخ الحركات الفكرية الأوروبية في العصور الحديثة على أن نربط بشكل عام بين العقلانية والتقدمية من جهة ، وبين الصوفية والرجعية من جهة أخرى . ولكن هذه القاعدة البسيطة لا تنطبق على الحركات الفكرية المصرية خلال حقب طويلة من التاريخ ، إذ أنه شهد امتزاج مذاهب دينية ومدارس صوفية كثيرة في الإسلام بالعقلانية امتزاجا اختلفت درجاته ومستوياته . ومن جهة أخرى ، رأى التاريخ المصري أيضاً تلك المدارس والمذاهب تبدل مواقفها ومواقعها من الصراعات الإجتماعية ، والسياسية الدائرة : فما كان تقدمياً أمس قد يكون رجعياً اليوم ،

والعكس أيضاً ، ولعل هذا يعود إلى أن الصراع الإجتماعي وبالتالي الفكري كان يجري في بلادنا في مستوى أقل من المستوى الأوروبي ، مما جعل الفاصل بين الجبهات الطبقية غامضاً في كثير جداً من الأحوال ، فاختلطت عناصر متناقضة آتية من الجبهتين المتعاديتين افتراضاً .

وإذا كان ثمة درس نستخلصه من التاريخ المصري، فهو أن نحذر الجمود العقائدي الذي يدفعنا إلى التعميم دون دراسة للواقع الملموس . وعلينا أن ننتصح بقول ماركس وانجلز :

" الأمر إذن كالآتي : إن أشخاصاً محددين وهم من ينشطون فى الإنتاج بطرق محددة يدخلون في علاقات إجتماعية وسياسية محددة . وعلى الملاحظة التجريبية في كل حالة فردية أن تكشف عن الارتباط بين التنظيم الإجتماعي والسياسي وبين الإنتاج كشفاً تجريبياً ومجرداً من أي تعمية أو تخمين ... ومنتجو أفكار البشر ومفاهيمهم الخ بشر ، ولكنهم بشر حقيقيون نشطون باعتبارهم قد حددهم نمو معين لقواهم الإنتاجية ... لا يمكن أن يكون الوعي أبداً شيئاً آخر غير الكينونة الواعية . وكينونة البشر هي عملية حياتهم الحقيقية " (93) .

هوامش الفصل السادس

(1) K. MARX: **Pre capitalist ..** Op. cit. p. 83.

(2) د. سيدة كاشف: **مصر في فجر الإسلام** - القاهرة ، دار الفكر العربي ، 1947 ، ص 341 – 342 .

(3) G. WIET: **L'Egypte arabe**(Dans G. HANOTAUX . ed: **Histoire de la nation Egyptienne**.T.IV) . p . p .

166 \ 167 .

(4) د. علي حسني الخربوطلي: **مصر العربية الإسلامية** – القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ص 24 .

(5) محمد أمين صالح - المصدر السابق ، ص 278 .

(6) د. علي إبراهيم حسن: **مصر في العصور الوسطى - من الفتح العربي إلى الفتح العثماني** - القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، 1964، ص 58 .

(7) Omar TOUSSOUN : Op. cit. p.p 57\58.

(8) ذكره طه حسين: **الفتنة الكبرى - عثمان** - المصدر السابق ، ص 86 ، وراجع أيضاً في مقدمة ابن خلدون الفصل الذي عنوانه (في أن العرب إذا تغلبوا على أوطان أسرع إليها الخراب) ، ويقول : **"** السبب في ذلك أنهم أمة وحشية باستحكام عوائد التوحش ، وأسبابه فيهم فصار لهم خلقاً وجبلة، وكان عندهم ملذوذاً لما فيه من الخروج عن ربقة الحكم ، وعدم الانقياد للسياسة **"** (المقدمة ، سبق ذكر المصدر ، ص 453) .

(9) د. راشد البراوي : **حالة مصر الإقتصادية في عهد الفاطميين** - الطبعة الأولى ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، 1948 ، ص 36 .

(10) د. سيدة كاشف : 1947 ، ص 266 .

(11) محمد أمين صالح : **المصدر السابق** ، ص 262 .

(12) محمد أمين صالح : **نفس المصدر** ، ص 191 ، ويقول هذا الكاتب : **"** كان النظام المالي المتبع **...** فرض الخراج جملة على القرى ، وتضامن أهل القرية في الوفاء**"**.

(13) P. M. HOLT et All . ed: **The Cambridge . History of Islam**

Cambridge ، University Press ، 1970. Vol. I ، p. 177 .

(14) راشد البراوي: المصدر السابق ، ص 25 .

(15) Yacoun ARTIN: **La propriété foncière en Égypte** - Le Caire Imprimerie Nationale . 1889 . p . 77 .

(16) البلاذري: المصدر السابق، الجزء الخامس ، الفصل الأول .

(17) محمد أمين صالح : المصدر السابق ، ص 153 .

(18) د. سيدة كاشف : 1947 ، ص 224 ، 230 .

(19) د. سيدة كاشف ، نفس المصدر ، ص 53-54 .

(20) د. عبد المنعم ماجد : **نظم الفاطميين ورسومهم في مصر** - الجزء الأول، ط 2 ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 1973 ، ص 113- 114 . وكان هذا النظام معمولاً به في مصر الهلينية .

(21) منذ العصر الفرعوني الصاوي على الأقل ، إن لم يكن قبل ذلك .

(22) جرجس حنين : **الأطيان والضرائب في القطر المصري** – الطبعة الأولى ، القاهرة ، المطبعة الأميرية ، 1904، ص 113، 189. ويلاحظ أن المسح السنوي للأراضي الزراعية تقليد مصري قديم يعود إلى العصور الفرعونية .

(23) ومع ذلك ، فإذا نظرنا إلى الأمر على مدى تاريخي طويل ، وجدنا أن الملكية الفردية للأرض بدأت تظهر بصورة ملموسة في الدلتا منذ العصر الصاوي (حوالي 80 ق.م) وأن المشترك القروي في شمال مصر تلقى ضربة كبيرة في العصر العباسى الأول . وظل المشترك المصري يتفتت شيئاً فشيئاً على مر القرون إلى أن صدر (قانون فك الزمام) عام 1864 .

(24) د . سيدة كاشف : 1947 ، ص 338 – 339 .

(25) Z.M. HASSAN : **Les Tulunides** – paris . Busson . 1933 .

p . 9 .

(26) ابن عبد الحكم (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله القرشي المصري) : **فتوح مصر والمغرب** ، القاهرة ، لجنة البيان العربي ، 1961 ، ص 206-207 ، 208 .

(27) عمر السكندري و ا.ح سفدج : **تاريخ مصر إلى الفتح العثماني** - الطبعة الثامنة ، القاهرة ، مطبعة المعارف ، 1928 ، ص 178 .

(28) G. WIET: op .cit . t . I v . p . p . 159 \ 160 .

(29) د . سيدة كاشف : 1947 ، ص 71.

(30) A.N. POLIAK: **L'arabisation de l"Orient semitique** – Revue Des Études Islami ques ، 1938 ، I ، p.p. 51\52.

(31) ابن عبد الحكم : المصدر السابق ، ص 207 .

(32) K. MARX: **Pre-capitatalist ..** p. 95.

(الإبراز من المترجم).

(33) G. WIET :op . cit . t . I v . p . 169 .

(34) ENCYCLOPEDIA OF ISLAM: Art. **Egypt** vol . II . p . 14 .

(35) د. سيدة كاشف : 1947 ، ص 74 .

(36) د. عبد المنعم ماجد : **ظهور خلافة الفاطميين وسقوطها في مصر** – القاهرة ، دار المعارف ، 1968 ، ص55 .

(37) د. حسين نصار : **الثورات الشعبية في مصر الإسلامية** - القاهرة ، دار الكاتب العربي ، 1969 ، ص 34-35 .

(38) إلياس الأيوبي : **تاريخ مصر الإسلامية** - الجزء الأول ، القاهرة ، مطبعة الرغايب ، 1932 ، ص 168 .

(39) راشد البراوي : المصدر السابق ، ص 14 .

(40) د. سيدة كاشف : 1947 ، ص 216 – 217 .

(41) علي حسني الخربوطلي : المصدر السابق ، ص 47.

(42) ذكرى حسين نصار : المصدر السابق ، ص 90 .

(43) P.H. LAMMENS : Op. cit . p. 311.

(44) محمد أمين صالح : المصدر السابق ، ص 226-227.

(45) E. HOBSBWAM **:Introduction to. K.M's Pre-capitalist ..** p. 38.

(46) J.W. THOMPSON : op . cit . p . 363 .

(47) د. حسن أحمد محمود : **حضارة مصر الإسلامية : العصر الطولوني** - القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، 1990 ، ص 172 .

م – 15

(48) أ . د . لويس : المصدر السابق ، ص 297 .

(49) علي حسني الخربوطلي : المصدر السابق ، ص 137 .

(50) د. سيدة كاشف : **الإخشيديون** (مع حسن أحمد محمود) – القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية 1960 ، ص 131 – 134 .

(51) حسن أحمد محمود: **الطولونيون**، سبق ذكر المصدر ، ص99- 100 .

(52) **العصر الطولوني**: المصدر السابق ، ص 215 .

(53) هذا في تقديرنا هو السبب التاريخي لواقع نلاحظه في بلادنا حتى اليوم ، وهو وجود نسبة أعلى من المسيحيين المصريين في الأعمال التجارية ، والحرفية ، والحرة ، والمالية ، والكتابية الخ .

(54) د . سيدة كاشف : 1947 ، ص 252- 255 .

(55) A.N. POLIAK :op . vit . p . p 45 – 55 .

(56) F. ENGLES **: Brune Bauer & early Christianity** (In : on Religion op . cit .) . p . 203 .

(57) K. MARX: **Pre – capitalist ...** p . p . 68 \ 69 .

(الإبراز من ماركس).

(58) علي إبراهيم حسن : المصدر السابق ، ص 473 .

(59) د. سيدة كاشف : 1960، ص 215 .

(60) حسن أحمد محمود : **الطولونيون** ، المصدر السابق ، ص 111.

(61) د. سيدة كاشف : 1960، ص 229.

(62) راشد البراوي : المصدر السابق ، ص 41 .

(63) حسن أحمد محمود : **الطولونيون**، ص 116.

(64) انظر الماوردي في مناقشته لهذا الموضوع .

(65) في جملته المشهورة بمقدمة كتابه**مساهمة في نقد الإقتصاد السياسي** .

(66) Z. M. Hassan :op . cit . p . p . 197 . 198 .

(67) المقريزي (تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي) : **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار -** بغداد ، مكتبة المثني، 1970. الجزء الأول ، ص 77.

(68) Y. Artin : Op. cit. p.p. 81-82.

(69) Z.M. HASSAN . Op. cit. p. 246.

(70) علي حسني الخربوطلي : المصدر السابق ، ص 134 - 135.

(71) Z.M. HASSAN: Op. cit. p. 214.

(72) عمر السكندري : المصدر السابق ، ص 194.

(73) G. WIET: O.p cit. T.IV. P. 109.

(74) حسن أحمد محمود : **الطولونيون** ، المصدر السابق ، ص 98- 99 .

(75) من الفكه أن تعتبر الدكتورة سيدة كاشف مصادرة الإخشيد لأموال الموتى منهم سبقاً لما نعرفه اليوم من ضريبة التركات. وتبرز الكاتبة ترفق محمد بن طغج بالذين يصادر أموالهم ... (انظر المصدر السابق ، 1960، ص 265).

(76) ذكره ابن خلقان .

S. LANE-POOLE: **A History of Egypt in the middle Ages**

T. - London ، Methuen ، 1901 ، p. 71.

وكذلك:

z. m. Hassan: Op. cit.، p. 90.

(77) S. LANE-POOLE: Op. cit. p. 90.

(78) ذكره حسين نصار : المصدر السابق ، ص 124- 105 .

(79) د. سيدة كاشف : 1960 ، ص 200- 201.

(80) علي حسني الخربوطلي : المصدر السابق ، 18.

(81) عبد المنعم ماجد : 1986 ، ص 49 – 50.

(82) د. سيدة كاشف : 1947 ، ص 186.

(83) علي حسني الخربوطلي: المصدر السابق ، ص 36.

(84) G. WIET: Op.ci. p. 73.

(85) عبد المنعم ماجد: 1986 ، ص 54.

(86) د. سيدة كاشف: 1947 ، ص 224 – 225 .

(87) ENCYCLOPEDIA OF ISLAM: Art . (Sinf) – vol IV . p . p . 436 – 437 .

(88) محمود إسماعيل : **الحركات السرية في الإسلام** – القاهرة ، كتاب روز اليوسف ، 1973 ، ص 175 – 176 .

(89) د. سيدة كاشف: 1960، ص 277 – 278.

(90) من خطاب لماركس إلى انجلز في 2-6-1853 ، وقارن مع ما ذكره ابن خلدون في **مقدمته** : (فصل في أن العرب لا يحصل لهم الملك إلا بصفة دينية من نبوة أو ولاية أو أثر عظيم من الدين على الجملة) .

(91) يبدو أن الحركة البابكية كانت استثناء لهذه القاعدة العامة ، إذ تقول عنها المؤلفات المعاصرة أنها لم تهتم بفرض فكرية دينية معينة . وحياة وحياة النساك استثناء آخر ، ولكن حركتهم تعود لتجري نس المجرى العام عندما تتحول إلى فرقة جماعية (الأديرة أو الطرق الصوفية) .

(92) محمود إسماعيل: المصدر السابق، ص 122 – 124.

(93) K. MARX & F.ENGELS: **German ideology** (In: (On Religion) 2nd imp.) – Moscow ، Foreign Languages P.H. 1960(?) ، p.p. 73\74.

الفصل السابع

======

المغرب (*)

تغطي الفترة التي نحن بصدد دراستها مدة قرنين أو تزيد : من عام 903م الذي تولى فيه المعز عرش الخلافة الفاطمية في المغرب إلى عام 1170م حينما أعاد صلاح الدين مصر إلى التبعية الإسمية للخلافة العباسية من 341 هـ إلى 567 هـ . وقد اتفق المؤرخون جميعاً على اعتبار هذه الفترة ذات أهمية بالغة في تاريخ مصر ، لأنها تفتح عهداً يتميز بالإستقلال السياسي ، وهو الأمر الذي لم تعرفه مصر منذ الإحتلال الروماني . وعرفت الخلافة الفاطمية في مؤلفات المعاصرين بالخلافة المصرية ، والخليفة الفاطمي بالخليفة المصري ، كما أن الفاطميين جاءوا إلى مصر بناءاً على دعوة المصريين أنفسهم ، مما يبين مدى ارتباط الخلافة الفاطمية بمصر .

ويتفق أيضاً العديد من المؤرخين على إضافة أهمية أخرى للخلافة الفاطمية باعتبارها معتمدة على ثورة سياسية ودينية وإجتماعية بعيدة المدى (1) ، وتتميز بأن **المصريين ... يشاركون في الحكم** (2) الذي كان يتمتع - أثناء نصفه الأول على الأقل - بتأييد شعبي واسع . وقد اقترن العصر الفاطمي الأول في مصر بازدهار إقتصادي و سياسي وفكري عجيب مازالت تثير آثاره الدهشة ، وسرعان ما انطفأت شعلته في ظل الأيوبيين والمماليك .

وبالنسبة لمحور بحثنا ، فيمثل العصر الفاطمي قمة ما استطاع التكوين المصري الوصول إليه من النهضة بالإعتماد على النمط الآسيوي للإنتاج . فقد تحقق في ظل الفاطميين أقصى تطور ممكن للقوى الإنتاجية وللفئات الإجتماعية المنتجة ، ولم يكن من المستطاع أن تنمو إلى حد أبعد إلا بذلك الطوق الذي فرضته العلاقات الإنتاجية **الآسيوية** . فكان طبيعياً أن يعود الوضع القهقرى لا مع الآسيويين فحسب ، بل وفي ظل الفاطميين أنفسهم .

وترك الحكم الفاطمي آثاراً عميقة في العادات والتقاليد الشعبية المصرية ، وفي تراثنا الفكري العام أيضاً ، وما زالت هذه الآثار محتفظة بحيويتها إلى اليوم . وهو أمر يزيد من ضرورة بذل الجهد لفهم ما جرى ، ومحاولة اكتشاف أسبابه وعلاقاته المتداخلة .

وإذا كان بعض المؤرخين من العرب والمستشرقين أيضاً قد قدموا تفسيراً لأسباب التاريخ الفاطمي ونتائجه ، فإن أغلبهم بحث عن هذا التفسير في المذهب الإسماعيلي الذي اعتنقه الفواطم ، ولكننا نعتقد أن ثمة إحتياجاً إلى التنقيب عن الجذور الإقتصادية والإجتماعية للتطورات التي طرأت في مصر في ذلك العصر .

(*)المقصود هنا هو المغرب الكبير بالمعنى القديم لهذه التسمية - اى تونس (افريقية) والجزائر والمغرب(مراكش) حاليا .

* * *

عندما فتح جوهر الصقلي مصر عام 969م لم يلق جيشه مقاومة تُذكر ، بل رحب به ممثلو المصريين بعد أن أعطاهم القائد الفاطمي أماناً سوف نعود إلى محتواه فيما بعد. وفي رأينا أن التوافق السريع الذي حدث بين الفئات العليا من السكان المصريين وبين خلافة قيروان عاد إلى أن هذه كانت رمزاً لعلاقات إجتماعية وسياسية لا تختلف في صلبها عن تلك التي كان يتسم بها التكوين المصري ، وإن فارقتها في ظلال هامة منها . ولقد كان ذلك التشابه هو الذي مكن الخلافة الفاطمية من مصر . أما الإختلاف، فكان السبب في الإزدهار المصري في العصر الأول .

1- نظام "شرقي" خاص

مثل مصر ، تشمل أقاليم المغرب الكبير أراض زراعية إلى جانب مناطق صحراوية واسعة . ولكن لا يوجد فيها نهر ذو فيضان دوري منتظم مثل النيل ، وفوق أوجه التشابه والاختلاف الطبيعية هذه أضيف تراث إقتصادي وإجتماعي وتاريخي ربط بين مصر والمغرب بأمور مشتركة في نفس الوقت الذي كان يباعد بينها بأوجه متباينة .

أ - النمط الآسيوي في المغرب :

• نجد العنصر الأول للنمط الآسيوي في التناقض بين الصحراء والحضر (3) . ففي العهد الذي سبق الفاطميين كان سكان المغرب يتكونون أساساً من البربر ، وتمتد أراضيهم من واحة سيوة المصرية وبلاد برقة شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً ، ومن شواطئ البحر الأبيض شمالاً إلى الصحراء الكبرى جنوباً . وكثيراً ما أطلق الكتاب العرب عليها اسم **جزيرة المغرب** . وقد عرف سكان وادي النيل غارات البربر (الليبيين) في زمن الفراعنة ، ولكن أغلب موجاتهم العادية كانت طوال التاريخ تبدأ من الصحراء متجهة إلى هضاب الشمال الخصبة في المغرب .

وكانت قبائل البربر تنقسم منذ زمن طويل إلى مزارعين مستقرين ، وشبه رحل (مزارعين ورعاة) ، ورحل (رعاة) . وقد ترتب على التفتت الإقليمي لبلاد البربر ، وعلى عدم وجود أنهار كبرى فيها قابلة للملاحة أن تبقى العلاقات بين القبائل وبعضها قليلة وصعبة ، مما آثار العراقيل أمام أي سلطة موحدة في المغرب الكبير ، وفي العصور السابقة للفواطم اشتهرت قبائل الصنهاجة المنتجة بمزارعها الغنية وغاباتها ومراعيها الدسمة وصناعاتها الحرفية في المراكز الحضارية . ولبطونها قطعان تملكها ملكية جماعية ، وبينها علاقات نقدية وتبادل تجاري إلى حد ما رغم أن المواصلات بين **القرى / الدشر** قليلة وصعبة لمرورها على جبال مسالكها وعرة .

وطبقا للرواة العرب ، كانت الصنهاجة وكتامة من بطونها تفتخر بإنتمائها إلى أصل غير بربري وتدعي أنها تنحدر من مهاجرين يمنيين من حمير الزراعية . أما قبائل زناتة ، فكانت بلادها أحراشاً شبه صحراوية تتخللها الواحات التي تحط فيها القوافل رحالها ، وأشهر هذه الواحات تلمسان وتاهرت ، وينابيع المياه فيها ملك القبيلة كلها .

وقد كانت النشاطات الإقتصادية للقبائل المستقرة تجد تكاملاً في دور القبائل الرحل . فالرعاة يأتون بالصوف ، واللحم ، ويقدمون المحاربين المرتزقة الذين كثيراً ما يدافعون عن المدن والمراكز الحضرية لحساب أهاليها المستقرين ، وبالمقابل ، فهذه الأخيرة لا تعطيهم فقط القمح ، والشعير ، والمنتجات المصنوعة ، بل توفر أيضاً التربية الدينية ، والثقافية اللازمة لمشايح البطون التجوالة (4) . وتتخلل هذه العلاقات الإقتصادية الهادئة الخلافات المسلحة بين الطرفين والتي يحاول فيها طرف أن يفرض إرادته بالعنف على الطرف الآخر . فبين صنهاجة وزناته حروب طويلة تدافع فيها القبائل الأولى عن ممتلكاتها في وجه هجمات الجياع من القبائل الثانية .

وقد ذكر ابن خلدون في كتابه **تاريخ البربر** عدداً من القبائل اليهودية في المغرب ، منها الجراوة والنفوسة في أفريقيا **(** تونس **)** ، والغندلاوة والبهلولة الخ . وعند الفتح العربي ، تزعمت امرأة يهودية المقاومة البربرية ، وهي المشهورة بـ **الكهينة** وكانت تنتمي إلى الجراوة . غير أن هذه القبائل اليهودية لم تتميز بدور إقتصادي مختلف عن القبائل الأخرى ، ولذلك لم يخصها الرواة بذكر سوى القليل .

وجدير بالملاحظة على العموم أن الصراع المسلح بين السكان المستقرين في الحضر وبين البدو الرحل ظاهرة بارزة وتكررت في المغرب عنها في مصر ، لتداخل المناطق الصحراوية في الجبال بالمساحات المزروعة في الوديان المغربية . هذا في حين إن وادي النيل يفصل بصورة قاطعة بين المنطقتين . وقد ترتب أيضاً على هذا الإختلاف الطبيعي أن الطرق التجارية والمواصلات العسكرية والإدارية في مصر تستطيع على الأغلب أن تجري بعيدة عن منال البدو ، الأمر الذي يصعب تحقيقه في المغرب . ولذلك نرى البدو البربر لا يقومون فقط بالتجارة هم أنفسهم ، بل يستطيعون أن يفرضوا إتاواتهم ورسومهم على التجارة العابرة (5) .

ولمدة طويلة جداً ، كانت للقبائل البدوية اليد العليا في الحكم السياسي . ومعروف أن الجنود البربر اشتركوا في نهب روما عام 455 م . ويصف ابن خلدون البدو والبربر بإعتبارهم أصحاب السلطة والمسيطرين على الفقراء الذين يزرعون الأرض . ولذلك لا يجد سكان الحضر ، والقبائل المزارعة الكبيرة من وسيلة للدفاع إلا بالإستناد إلى سلطة مركزية قوية . وكان هذا عاملاً مهماً في حياة تونس السياسية بالذات ، لأن الزراعة والنشاط الحضري يخصان أكثر من نصف سكانها منذ قرطاجنة والرومان . وفي الفترة السابقة لظهور الفاطميين ، نرى الزعيم الصنهاجي مناد يساند أمير الأغالبة لأنه يتلقى بدوره المساعدة منه في وجه البدو (6) .

- **ونجد العنصر الثاني للنمط الآسيوي في المشتركات الفلاحية والبدوية** التي إحتفظت بحيويتها إلى ما بعد الإحتلال الفرنسي ، فالكتاب المحدثون يسجلون أن البربر كانوا يعيشون جماعات وفي مستوى منخفض (7) . ويقول ابن خلدون **:** أنهم يقتدرون لتوفير وسائل المعاش لأنفسهم بالقدر الذي يحفظ الحياة دون مزيد عليه **..** وفي **كتاب البلدان** يقص لنا ابن الفقيه الهمزاني أسطورة الإسكندر في المغرب حيث التقى بقبيلة تسووية من اليهود يسميهم **البرغمانيين** ، فقالوا

له **: "** إننا أناس مساكين ليس لنا أموال ولا المملوك في أرضنا أرب **...** وما فينا أحد أغنى من الآخر **"** (8) **.**

وكانت الوحدة الإجتماعية الأصغر لدى البربر هي **الموقد** ، وهي تجمع العشيرة أو الأسرة **الممتدة** ، ويرتبط أفرادها بعلاقة الدم الحقيقية أم الصورية وتسمى **الأخس** أو **الخروبة .** ويجتمع عدد من المواقد في قرية فلاحية أو **دوار** بدوي **.** وتشكل مجموعة من القرى أو الدور وحدة أو دويلة اتحادية صغيرة **.** أما القبيلة الأم ، فهي رباط بين عدد من هذه الأقسام ، ولكنه رباط غير وثيق ومؤقت ، وكثيراً ما ينفك في الظروف الخطيرة وخاصة في الحرب التي تقع بصورة متكررة **.**

والحق أن كل دوار أو قرية كانت عبارة عن جمهورية مستقلة ، يتقيد أعضاؤها بقيود الأخلاقيات الجماعية والتضامن **.** فهم ملزمون بسخرة مشتركة تسمى **تويزي** لسد احتياجات القرية العامة مثل بناء أحد المنازل وإقامة الأجران العامة التي تحفظ فيها محاصيل المشترك والتي تستعمل أيضا كقلاع في حالة التعرض للهجوم الخارجي (9) **.**

وقد ظهرت الملكية الفردية للأرض الزراعية منذ القرن الثالث ق.م على الأغلب ، وخاصة في تونس **.** ولكن القبائل الرحل وشبه الرحل أبقت على الملكية المشتركة **.** وفي عام 1957م كان ما يزال في تونس ثلاثة ملايين هكتار من الأراضي الجماعية أى حوالى حوالي 7 ملايين فدان (10) **.** وفي المناطق المغربية **-** المغرب الحالي يوجد تمييز بين الأراضي الزراعية **- بلاد الحرت** وأراضي الرعي **- بلاد المراع** ، حشائش هذه الأخيرة مشتركة للجميع حتى الآن (11) **.** أما المغرب الأوسط **أى الجزائر** حاليا فقد بقيت فيها آثار الملكية العقارية القبلية ، والعائلية قوية إلى أواخر القرن التاسع عشر (12) **.** فأفراد العشيرة كانوا يستفيدون من المراعي والغابات بصورة مشتركة ، أما الأرض الزراعية ، فالأسرة هي التي تنتفع بها ، ولأفراد العشيرة بل القرية كلها في بعض الأحيان **حق الإرث** في حالة وفاة شيخ الأسرة **.**

وفي **المقدمة** نرى ابن خلدون يعتبر البادية أصل العمران **..** و **"** أن أهل البدو أقرب إلى الخير من أهل الحضر **"** (13) **.** ويبدو أن الشكل البدوي للمشترك هو الذي فرض نموذجه في المغرب ، رغم وجود الملكية الفردية **.** ألا أن هذه كانت موجودة في داخل إطار الحياة المشتركية لا خارجها **.** ويتميز هذا الشكل بالإنفصال بين الرعي والزراعة كنشاطين مستقلين ، وببقايا شديدة للأمومية في بعض القبائل مثل الطوارق ، مع تمتع المرأة بحرية نسبية وقلة انتشار تعدد الزوجات ، كما يتميز أيضاً المشترك البدوي بالإنغلاق والتمسك بإستقلال كيانه **.** وكان يحكم القرية أو الدوار مجلس من المشايخ هم أحياناً نفس أرباب العشائر ، ويسمى هذا المجلس بالجماعة ، ويتخذ قرارته بالإجماع طبقاً **للعادة** وهو التقليد العام لمجموع القبائل أو طبقاً **للعرف** أي التقليد المحلي **.** وتتعلق العادة بحقوق الأفراد وأساليب نقل الملكية **.**

وكانت مجالس البربر هذه أشبه بالجمهوريات المحلية الديمقراطية في المناطق الوسطى والغربية للمغرب ، فأعضاء الجماعة منتخبون من مجموع سكان المشترك . أما في المناطق الأخرى ، فالمشايخ فرسان نبلاء ولا يخرج المجلس من طبقتهم . وفي أغلب الأحوال ، فإن العلاقة القبلية بين القرى وبعضها أو بين البطون أشبه بالإتحاد الفيدرالي الهش الذي يتفكك بسرعة .

- **ونجد العنصر الثالث للنمط الآسيوي في الفترات المتكررة – طالت أو قصرت – التي سادت فيها دولة مركزية ذات مهام اقتصادية في المغرب .**

وفي أغلب الأحيان ، كانت عاصمة هذه الدولة المركزية في أفريقيا **تونس** ، منذ أيام قرطاجنة التي أسسها الفينيقيون . ففي هذه المنطقة تلعب الأعمال الإنشائية لتخزين الماء دوراً هاماً للمحافظة على الزراعة وحياة السكان . وإذا كانت تونس لا تعرف الأنهار الكبيرة التي تحتاج إلى السدود **مثل النيل** غير أنه لا بد فيها من إقامة الآبار والخزانات للمياه الجوفية وما ترد به الأمطار . وقد بدأ مثل هذه الأعمال حكام قرطاجنة ، ثم جاء الرومان ، فصانوها وظلوا ينشئون غيرها في المناطق الشمالية للجزائر ، وحفروا الآبار الإرتوازية في الواحات (14) . وبهذا إستطاع الرومان أن يطوروا الزراعة المغربية ، وأن يستصلحوا مساحات بوراً واسعة أكثروا فيها من زراعة الزيتون ، ويبدو أن المشتركات الفلاحية وشركات المقاولين وبعض الملاك الكبار ساهموا في إقامة منشآت الري (15) .

غير أن تاريخ المغرب بأكمله وليس تونس فقط مليء بتكوين الدول المركزية التي تبدأ من إحدى المناطق ، ثم ينتشر سلطانها على البلاد ، وكأن الطريق مفتوح أمام أي دويلة تقوم فتتحد البلاد ، ولكن هذا الإتحاد لا يدوم إلا فترة قصيرة فينهار ، وتقوم وحدة أخرى ذات مركز آخر وهكذا . وفي تقديرنا أن تفسير هذه الظاهرة لا يكمن فقط في إحتياج تونس إلى إنشاءات الري وتخزين المياه ، وإنما نرى الأسباب عائدة إلى الضروريات الدفاعية الجماعية التي تلم شمل حلقات مترابطة من القبائل . ففي أغلب الأحوال نرى تونس مركزاً للدولة الموحدة التي عليها أن تقوم **بالدفاع** عن معيشة المزارعين المستقرين فيها وتجارة السواحل كسواحل قرطاج ، القيروان ، المهدية و تونس الخ ... **ضد** الرحل من الرعاة وشبه الرحل من المزارعين المتنقلين كالدولة **الأغلبية** . وفي أحوال أخرى نرى شبه الرحل مثل قبائل **الصنهاجة** هي التي تشكل مركز الدولة ضد الرحل **زناتة** . وفي أحوال ثالثة ، نجد على العكس : المصالح التجارية للبدو تتغلب فتصبح الدولة المركزية **(الدولة المرابطية)** .

وبالتالي ، فالمهام الإقتصادية للدولة المركزية في المغرب قد تكون أقل بروزاً منها في مصر ، ولكن المهام الإجتماعية بمعنى المحافظة على نمط معين من الإنتاج والمعيشة في وجه الأنماط المغايرة الأخرى **تبقى** ملقاة على كتف الدولة المركزية عندما توجد . ولكن الدولة في هذه الحالة سرعان ما تتولى أيضاً بقية الوظائف المميزة للنظام الشرقي ، بمعني أن تنبت المهام الإقتصادية والدينية الخ من أرضية

الأساس الإجتماعي لضرورة الدولة المركزية ، وبهذا تستكمل كيانها وكأنها فوق الطبقات .

ويكفي هنا أن نذكر بعض الأمثلة : فمن القرن الخامس حتى السابع الميلاديين كان يحكم المغرب المحتلون **الفندال** الاريوسيون (16) الذين اتخذوا قرطاج عاصمة لهم . وكان بطرك كنيستهم يخضع للملك الفندالي الذي يعين الأساقفة ويأذن باجتماع المجامع المقدسة ، ويمنح للكهنة المغاربة الكنائس والأموال التي صادروها من السلطة البيزنطية .

وكذلك نجد أن الدولة المغربية هي التي تملك رقبة الأرض كلها ، وتمنح الأفراد حق إستصلاح الأراضي البور التي لا تقع في حدود المشتركات القروية . ونرى عمر بن عبد الله المرادي في العهد الموحدي يأمر بمسح أراضي المغرب كلها بقصد توظيف الخراج عليها (17) . وظلت **أراضي المخزن** الواسعة أي الأراضي الحكومية ظاهرة موجودة إلى ما بعد الإحتلال الفرنسي .

وقد ترتب على هذا الوضع أن تحتكر الدولة المغربية أنواعاً من التجارة والصناعة ، ونعلم مثلاً أن سلطان مراكش – مولاي عبد الرحمن – قرر إحتكار تجارة الجلود في عام 1850 م الخ .

ب - خصوصية النسق المغربي :

سبقت الإشارة إلى بعض العناصر التي تشكل خصوصية النسق المغربي كشكل من أشكال **النظم الشرقية** المعتمدة على النمط الآسيوي للإنتاج .

ونقدم هنا بعض التفاصيل :

- **أول هذه العناصر ضعف المركزية وسرعة تفككها** بالمقارنة مع الوحدة المصرية الثابتة كالطود مثل الدول النوميدية ، والفندالية ، والأغلبية ، والفاطمية والموحدية والمرابطية إلى آخره (18) .

- **والعنصر الثاني لهذه الخصوصية هو إستمرار ظهور الجمهوريات المشاعية المستقلة** ، لا بين الفترات التي تسيطر فيها الدولة المركزية فقط ، بل وأثناءها أيضاً ، فالقوة الطاردة هنا هي الناتجة عن تنازعات القبائل على الأراضي الخصبة ، والمراعي ، والطرق التجارية ، وهي التي تتغلب المرة بعد المرة على روابط الدم والبطون والعشائر ، وعلى المصالح الموحدة التي تساند قيام الدولة المركزية . أي أن المركزية المغربية في الفترة التي نحن بصددها لم تكن نتيجة الإنصهار الجماعي في التعلق بالمشترك الأعلى مثل النموذج المصري ، بل كانت تلك المركزية هيكلاً علوياً مركباً فوق جزئيات متباينة من المجموعات المتمايزة (19) .

- **والعنصر الثالث عدم التجانس والتساوي بين أجزاء المغرب المختلفة** ، ووجود نظم أكثر تقدماً في مناطق منه دون أخرى ، وتركزها بشكل خاص في تونس

(أفريقيا) . فمنذ أن أسس الفينيقيون قرطاجة في القرن السابق ق.م إنتشرت في المنطقة التونسية زراعة العنب ، والزيتون ، وصناعة النبيذ ، والزيت ، وتم إستخراج النحاس من المناجم الأفريقية . وكانت النبالة القرطاجنية هي التي وضعت حدوداً للتوسع الإغريقي التجاري ، والحربي في المنطقة ، وتحالفت مع الفرس لهذا الغرض ، وكانت التجارة القرطاجنية معتمدة على المقايضة فترة طويلة ، ولكنها عرفت النقود منذ القرن الرابع ق.م وفي القرن الثالث إستطاع القرطاجنيون إستغلال مناجم الفضة الأسبانية ، فزادوا ثراءاً ، وتركزت الأموال في أيدي البعض ، وتأسست الصناعات التحويلية المختلفة في المناطق التونسية كصناعات الفخار ، والنسيج ، والصباغة ، وسبك المعادن ، والصباغة ، والعطور ، وحفظ اللحوم ، والأسماك ، وكانت هذه الصناعات معتمدة جزئيا على الحرفيين ، والعمال الأحرار المنظمين في طوائف مهنية ، وكذلك على عدد من العبيد الحرفيين والمزارعين .

واستولت الطبقة الحاكمة القرطاجنية على الشواطئ الليبية ، وغالبية الأراضي التونسية ، حيث طردت الرعاة البربر منها وأقامت منشآت زراعية صغيرة ، ولكنها مكثفة في ميداني المال ، واليد العاملة ، وتنتج الزيتون ، والعنب ، واللوز ، والعسل ، والشمع ، وتربي الخراف ، والخيل ، والأبقار . وأخضعت قرطاجنة الفلاحين الليبيين الذين يزرعون القمح فارضة عليهم الضرائب الثقيلة ، الأمر الذي أدى إلى اندلاع العديد من الثورات الفلاحية في المنطقة (20) . ومكنت هذه الأنشطة قرطاجنة من أن تحتفظ بإمبراطورية تجارية هائلة . وامتدت مراكزها التجارية في أفريقيا إلى خليج غينيا قروناً عديدة حتى بعد أن هزمتها روما على شواطئ البحر الأبيض .

وفي ظل الرومان زادت زراعة العنب ، والزيتون إنتشاراً في تونس ، وتم مسح الأراضي ، وتحديد الحيازات الزراعية . وطرد الفلاحون من الأرض الخصبة فأصبحوا يتجولون في الصحاري أو تحولوا إلى موال للمقاولين الرومان الذين أخذوا يستأجرون الأرض من إدارة الوالي . وأبقى الفندال والبيزنطيون على هذا النظام الذي يقرب من **قنانة الأرض** المعروفة في مصر بعد الفتح العربي . وكانت المنطقة المغربية كلها مسرحاً للمقاومة البربرية المستمرة ضد مختلف الحكام الأجانب الذين كانوا ينشئون مراكزهم التجارية ، والعسكرية ، والإدارية بالقرب من الشواطئ والطرق البحرية التي يسيطرون عليها ، وعلى العكس ، فقد اتجهت الدول التي أسسها البربر بعد ذلك **كالمرابطية** والتي تلتها ، إلى إقامة عواصمها في داخلية البلاد .

وهكذا وجد الغزو العربي المغرب عبارة عن منطقتين إقتصاديتين مختلفتين في المستوى . فتونس من جهة حيث الزراعة السلعية والصناعة الحرفية والتجارة ذات الأساليب المالية المتطورة ، وحيث التقسيم الطبقي متقدم مما أدى إلى وجود العبيد ، والموالي ، والعمال ، والمنتجين الصغار إلى جانب الكبار في شتى الأنشطة . ثم سائر المغرب حيث اليد العليا للمشاعية البدوية ، وشبه البدوية ، وحيث التقسيم الطبقي ما زال في أول خطواته في معظم المناطق ، وفي تقديرنا إن هذه الأوضاع

تقدم تفسيراً لا لتاريخ المغرب فحسب ، بل وخاصة للغزو الفاطمي لمصر ، والسمات التي أتى بها في حكمه .

2-الحكم العربي يطابق الظروف المغربية الخاصة

دفع الحكم العربى المغرب فى نفس اتجاه التطور الذى وضحناه انفا **:**

أ- توزيع الأرض على العرب في تونس :

تم الفتح العربي للمغرب على مراحل كان فيها الكر والفر ، وأسس العرب قيروان في تونس عام 670م . ثم كانت الثورة التي قام بها الزعيم البربري قسنيلة الذي استطاع أن يوحد القبائل الجبلية ، والفلاحية ، واستولى على قيروان ، ولكنه هُزم في نهاية الأمر .

وفي ولاية حسان بن نعمان 692 م **-** 705م فرض على أهل المغرب الخراج ، وأعتبرت أرض التاج البيزنطي وكذلك من عليها من الموالي ملكاً للمسلمين ، ولكن العرب اعتبروا أراضي البربر مفتوحة صلحاً ، فتركوها في أيدي أصحابها يؤدون المال عنها للدولة . وأما البربر أنفسهم فاعتبرهم العرب أحراراً ، وأشركهم حسان أيضا في الجيش (21) ، وهو أمر يختلف عما حدث في مصر .

ويذكر البلاذري (22) أن عقبة بن نافع قسم أراضي أفريقيا بين المسلمين ، وهو الأمر الذي رفضه عمرو بن العاص بالنسبة لمصر . وكذلك يشير ابن خلدون إلى أن العرب الفاتحين اقتسموا مناطق المغرب وإماراتها فيما بينهم ، وأن أحد القادة وهو صالح بن منصور استولى على إقليم الريف فحصل من الخليفة الأموي الوليد بن عبد الملك على الإذن باحتفاظه بهذه الأراضي باعتبارها إقطاعاً له .

ثم كان من يزيد بن عبد الملك أن فرض الجزية على البربر جميعاً، مسلمين وغير مسلمين ، واعتبر المغرب كله دار حرب حتى بعد إعتناق أهله الإسلام . وقرر يزيد بن أبي مسلم عام 720م فرض الجزية على أهل أفريقيا الذين اعتنقوا الإسلام . وأما عبيد الله بن الحبحاب فقد اعتبر البربر أنفسهم فيئاً للمسلمين ، وعاملهم كأرقاء . وفي العصر العباسي ، أشتدت ظاهرة **تكوين الصوافي** أي العزب الكبري المملوكة للولاة العرب ، والعمال على البلاد وكبار القواد فضلاً عن أبناء البيت العباسي ، وانتشرت البساتين الواسعة التي يروونها من مياه الآبار (23) .

وكانت النتيجة إقرار نظام مزدوج في المغرب بالنسبة لملكية الأرض ، أي تشجيع الملكية الفردية جنباً إلى جنب ملكية الدولة ، بمعنى استمرار فرض نمط إنتاجي مخالف لمشاعية القبائل الرحل وشبه الرحل . وهو أمر كان يثير حفيظتها ويدعوها للثورة المزمنة (24) .

ب- تدهور الأحوال في المغرب :

يبدو أن أوضاع المغرب وخاصة تونس كانت مزدهرة عند الفتح العربي . ويصف ابن أبي دينار مدينة **درعة** عند وصول عقبة بن نافع إليها بأنها عظيمة بأسواقها ، وعدد سكانها ، وارتفاع عماراتها (25) . ولكن الولاة الذين فوضهم الأمويون والعباسيون بعدهم لم يكن لهم من هم سوى اعتصار المغاربة والعيش متطفلين ، ويعمم ابن خلدون هذه الوقائع في نظرية سطرها في فصل أسماه : " في إن العرب إذا تغلبوا على أوطان أسرع إليها الخراب " .

يقول ابن خلدون :

" وأيضا فلأنهم يتلفون على أهل العمال من الصنائع والحرف أعمالهم ، لا يرون لها قيمة ، ولا قسطاً من الأجر ، وإذا فسدت الأعمال وصارت مجاناً ضعفت الآمال في المكاسب ، وانقبضت الأيدي عن العمل ، وابذعرّ الساكن وفسد العمران " (26) .

وكانت أغلبية القبائل البربرية من الفقر بحيث يستحيل على أفرادها أن يجدوا المال اللازم لتسديد الجزية المفروضة عليهم . فابتدع الولاة أمراً لم نسمع عن مثيله في الفتح العربي للبلدان الأخرى ، وهو أن يسدد البربر الجزية عبيداً من أطفالهم ونسائهم للعرب (27) . وسبقت الإشارة إلى أن البربر ، وأموالهم اعتبروا فيئاً للمسلمين في العصرين الأموي والعباسي . وذخرت أسواق الرقيق في الشرق بالإماء البربريات ، والرقيق المغربي ، وكانت التجارة بهم مربحة مزدهرة ، واستمرت حتى القرن السادس عشر (28) .

جـ - إنتشار الحركة الخارجية :

وكان طبيعياً أن يولد هذا الصدام بين الفاتحين الجدد وبين البربر المغاربة حركات مقاومة ، وكانت طليعتها تثب هنا وهناك في مختلف القبائل البدوية استكمالاً لتراث الماضي ضد الرومان ، والفندال والبيزنطيين . وفي ظل الإسلام وجدت جميع الحركات الدينية المعارضة لسلطة الخلافة القائمة ممثلين لها في الشعب البربري المغربي ، فكان أن انتشرت الحركات الخارجية - في القرن الثامن - والشيعية في العاشر ، والأشعرية الموحدية في الثاني عشر ، والشريفية المرابطية في السادس عشر الخ .

وسبقت الإشارة إلى سيادة الهرطقة الأريوسية أيام الفندال ، أما في الفترة التي نحن بصددها ، فنرى المعارضة للحكم العربي في القيروان تأخذ شكل الخارجية ، وهي التي تعتبر جميع الخلفاء بعد عثمان ظالمين كاذبين تحل الثورة عليهم ومصادرة أموالهم ، بل هي واجب مقدس . وفي نظر الخوارج المغاربة فالطهارة المعنوية أهم شأناً دينياً من الطهارة المادية ، وفي أغلب الأحيان لا يعتبر المذنب هنا يستحق جهنم فقط بل هو عدو الجماعة المؤمنة ، وذهب البعض منهم إلى حد إحلال دمه .

ومن أهم الحركات المغربية الفرقة **الأباضية** التي تبعت عبد الله بن أباض ، وتكون جماعة منفصلة يعترفون بالقرآن والحديث كمصدر للمعرفة الدينية ، ولكنهم يتخذون الرأي في الحكم على الأمور دون الإجماع والقياس . وهناك نحلة تذهب إلى حد بعيد ، وهي **الصفرية** التي تبعت أبا مخناف وتقبل نظريتي العقود أي المهادنة المؤقتة للمسلمين الآخرين ، والتقية أي إخفاء الفرد لحقيقة إيمانه . أما الفرقة الأزرقية ، فهي أشدها جميعا ، وتقول بمذهب الاستعراض أي قتل الأعداء وأسرهم (29) .

ففي عام 740م قاد صالح بن طريف قبيلة البرغواطة في المغرب الأقصى في حركة صفرية . ثم أعلن نبوءته وأنكر القرآن ، وادعى أنه تلقى من الله قرآناً باللغة البربرية وبه 80 سورة . وفرضت الحركة على أفرادها الطرد من الجماعة حداً للكذب ، والقتل حداً للإغتصاب ، ومنعت معاشرة الجواري والزواج من غيرها من المسلمين ، وحرمت أكل لحم رءوس الحيوانات ، والبيض ، والديوك ، واستمرت هذه النحلة قائمة مدة ثلاثة قرون تقريباً .

وفي حوالي نفس الفترة فى منتصف القرن الثامن ثارت قبيلة المطغارة تحت زعامة السقا الصفري **ميسرة** ، فقتلوا العامل على طنجة ، واستولوا عليها . ثم اتسع نطاق الدولة حتى شملت بلاد المغرب من برقة شرقاً حتى المحيط الأطلسى غرباً . وهزمهم حنظلة في عام 742م ، ولكن بقاياهم أسست دويلات صفرية جديدة في المناطق الداخلية ، ومنها دولة تلمسان ملوية التى قامت تحت زعامة أبى قرة من عام 742م إلى 780م عام ، ومنها دولة سجلماسة التي دامت فترة طويلة ، وسنعود إليها فيما بعد . ولكن تجدر الإشارة إلى الدويلة التي أسسها زعيم الغمارة من قبيلة المجاكسة عام925 م تقريباً من تطوين**/ تطوان حالياً** في المغرب الأقصى . وكان هذا الزعيم المسمى **بحاء ميم** قد ألف قرآناً باللغة البربرية يحتوي على قسم بحاء ميم ، وأبيه أبي خلف وشقيقته تانسيفت . وألغى حاء ميم الوضوء ، واكتفى بصلاتين بدلاً من خمس ، واختصر صيام رمضان على أيامه الثلاثة الأخيرة .

بيد إنه من أهم الدول الخارجية الدولة المدارية في سجلماسة التي أسسها بربر مكناسة من بطون زناتة حوالي عام 757م - 140 هـ ودامت قرنين إلى عام 958م ، حين استولى عليها جوهر الصقلي ، وكان يتزعم هؤلاء الصفريين عيسى بن مزيد ، أو يزيد الملقب بالأسود . وكانت سجلماسة مركزاً تجارياً هاماً للمنتجات الغذائية الواردة من الشواطئ والوديان ، وكذلك للرقيق السوداني المستجلب عبر الصحراء ، والذي استخدم كعملة مدة طويلة .

والدولة الخارجية الهامة الثانية هي دولة تاهرت أو **تيهرت** الأباضية ، وأسسها عبد الرحمن بن رستم الذي استولى على قيروان ، وطرد منها السنيين ، ثم هزم جيشه في طرابلس ، فإنسحب إلى هضاب تيارات العليا عام 761 م . وكانت تاهرت إحدى المحطات التجارية العظمى في المنطقة ، فتزرع حولها البساتين والأزهار بفضل وسائل الري الإصطناعي ، وتملأ أسواقها بالبضائع الواردة من عبر صحراء أفريقيا من

مراسي الشواطئ ، ومن السودان (30) . ولكن ثرواتها الأساسية تأتي من التبادل بين الرعاة والفلاحين شبه المستقرين الذين ينتجون الحبوب .

واشتهر حكام هذه الدولة الخارجية التسووية بالكفاف ، وسمو الأخلاق وطهر اليد . وكان أفرادهم منتخبين ولا يحملون ألقاباً ، وليس الإمام سلطاناً ، وإن كانت قراراته تمس النشاط العام والخاص على السواء . وهو محاط بالفقهاء ذوي النفوذ المعنوي الكبير ، وإن لم يشكلوا هيئة ذات سلطة إدارية ، واشتهر أحد الأئمة الرستميين المدعو **أفلح** بأنه أمر بصنع أواني واسعة يوزع الطعام فيها على الشعب (31) . ورغم التدين الشديد لأهل الدولة الرستمية ، ألا أنهم عُرفوا بالتسامح الفريد مع الأديان والنحل الأخرى . وقد جمع غير الأباضيين من التجار في تاهرت ثروة كبيرة (32) . وسقطت الدولة الرستمية أيضاً تحت ضربات الجيش الفاطمي عام 909 م .

وأخيراً ، فهناك الثورة الخارجية التي قادها أبو يزيد الزناتي ، المعروف بـ **أبي حمارة** ، في عام 942 م . فأقام مجلساً من المشايخ يحكم دولته ، وتلقب هو بشيخ المؤمنين . وقد وصلت جموعه المسلحة حتى قيروان والمهدية .

هذه هي أهم الحركات الخارجية التي كان البدو البربر من الرعاة جنودها ، وصغار الحرفيين والصناع كالسقا ، الحمّار الخ ... **قادتها** ، والتي ارتبطت إلى حد كبير بحركة التجارة العابرة بالمغرب بين شواطئ البحر الأبيض وداخلية القارة الأفريقية . وقد أرسل الخلفاء الفاطميون ضدهم قبيلتي بني هلال وبني سليم من عرب مصر لسحقها في منتصف القرن الحادي عشر .

3 - صعود القـوة المغربية

سبقت الدولة الأغلبية 800م - 909م قيام الخلافة الفاطمية في المغرب . ونجد في الظروف التي أحاطت بحكم بني الأغلب في قيروان ، وفي التناقضات التي أُعتملت بداخل المجتمع المغربي حينذاك ، تفسيراً للتطورات التي جرت عندما توالى الفاطميون في المغرب ثم مصر .

أ- النهضة الإقتصادية العامة :

عمّ الإزدهار الإقتصادي تونس في العهد الأغلبي . فنمت زراعة الحبوب ، وانتشر الزيتون في منطقة سوسة بالقرب من تونس ، ثم الكروم ، والفستق . واشتهر ريف القيروان بالخضر ، والفاكهة مثل التين ، وكانت بساتينها تشكل مسطحات مدرجة للإستفادة الكاملة من المياه الموجودة ، وزرع القطن في الزاب ، والكركم في قرطاج ، وقصب السكر في قستيلية ، وقابس وانتشرت زراعة الموز في قابس أيضاً (33) .

م – 16

وكذلك شهدت أفريقيا الأغلبية نهضة صناعية . ففي مدينة مجانة التونسية ، إستغلت مناجم الحديد ، والأثمد / الأنتمون ، والفضة ، والرصاص . وكانت هذه المعادن تستعمل في قاعدة سوسة البحرية بشكل خاص ، وكذلك قامت في قيروان صناعة الزجاج ، والخزف المطعم بالميناء ، واشتهرت تونس بالنسيج الرقيق (الطراز) (34) واستخراج الزيت ، وصناعة الأبسطة ، والمنتجات الجلدية .

ونشطت التجارة الداخلية وخاصة في أسواق منستير ، وقستيلية ، وطرابس ، وتونس ، والقيروان . كما ازدهرت التجارة البحرية في موانئ قابس ، وصفاكس ، وتونس ، وخاصة بعد أن استولى الأغالبة على جزيرة صقلية ، الأمر الذي مكنهم من السيطرة على الجزء الغربي من المتوسط .

ولكن الذين استفادوا من هذه النهضة الإقتصادية كانوا أساساً العرب من كبار الملاك وقادة الفرق العسكرية ثم المزارعين الأغنياء وهم **الأفاريق** أي : المنحدرين من الرومان واللاتين . أما أفراد الطبقات الدنيا من البربر أو من أصل رومي ، فلم تتقدم حالتهم تقدماً يُذكر ، وكان الحرفيون منهم على الخصوص يصطدمون بالإجراءات الإقتصادية من الحكومة المركزية لصالح الحكام ، فكثيراً ما تزعمت طوائفهم المنظمة الصفوف حركات المقاومة الثورية . ومثال ذلك إضراب الأسواق في عام 888م إحتجاجاً على التعديلات التي أجراها إبراهيم بن الأغلب في العملة (35) .

وأما الطبقة التي في القاع ، فهي من العبيد . ومنهم الصقالبة المستجلبون من أوروبا الشرقية ، وبعض المغاربة من الذميين السابقين والبربر والزنوج الآتين من أواسط أفريقيا والسودان .

وقد تأثرت الطبقات الشعبية المغربية بالمجاعات التي حلت في ذلك العهد ، وخاصة القحط عام 873م - 874م والذي اقترن بالطاعون ، والأوبئة ، ومجاعة عام879 م - 880م والتي إصطحبها إرتفاع شديد في أسعار الحاجيات .

ب- نشاط تجاري واسع :

وكانت الدولة الأغلبية مقدمة للفاطميين في نشاطها التجاري الخارجي بصفة خاصة . فكان للقيروان مركز ممتاز في تصدير القمح المغربي وخاصة إلى الاسكندرية ، والرقيق السوداني إلى بلاد المشرق . وتستورد تونس زيت الزيتون من مناطق طرابلس ، وتعيد تصديره إلى صقلية وإيطاليا .

وفي عهد الأغالبة ، كانت القوافل التجارية تخترق الصحراء المغربية إلى بلاد السنغال ، والنيجر ، والسودان حيث يتوافر الذهب، والرقيق . وسبق أن أشرنا إلى مدينة سجلماسة (عاصمة الدولة الرستمية الخارجية) بإعتبارها مدخلاً من مداخل الطرق التي تسير عليها القوافل .

وكانت الرسوم المفروضة على هذه التجارة تملأ خزانة الأغالبة ، فمكنت هذه الثروة إبراهيم الثاني من أن يضرب الدراهم الصحيحة وزناً .

وتمكنت الدولة الأغلبية أن تلعب دوراً رئيسياً في تجارة البحر الأبيض جنباً إلى جنب المدن الإيطالية . فإنتزعت صقلية من أيدي البيزنطيين عام827 م ، ثم إستولت على جزيرة مالطة عام 868م وبعض الثغور الإيطالية الهامة (سيراقوزة في عام 787م ، باليرمو وريجيو عام900 م . وحاول آخر الأغالبة استكمال سيطرتهم على البحر الأبيض بالإستيلاء على مصر ، فجهز جيشاً وقاده يريد قتال ابن طولون ، ولكنه لم يستطع تنفيذ مخططه (36) . بيد أن غارته هذه أنبأت بالتوسع المغربي في العهد التالي أي الدولة الفاطمية . كما أن النضال التجاري الخارجي للمغرب في ظل الأغالبة ترك أثراً شديداً على إقتصاده في تاريخه اللاحق ، وأعطى وزناً سياسياً كبيراً لفئات التجار والصناعيين المغاربة (37) .

جـ - النسق الشرقي الأغلبي :

كانت الدولة الأغلبية مركزية ، تشابه نظمها هيكل الدولة العباسية الشرقي . فأحاطت البيروقراطية بالأمير ، واشتملت على الوزير ، والحاجب ، وصاحب البريد ، والسكرتارية ، والكتبة الإداريين وجيش الموظفين من الموالي والعرب .

وكون إبراهيم الأول جيشاً دائماً يعيش جنوده من الرواتب دون الإقطاعات ، وقد وفدوا إلى تونس من خراسان أو كانوا من الرقيق ، والمرتزقة الزنوج . وقامت الصراعات بين هذا الجيش ، والقوة العربية القديمة من المضريين في المدة بين 800م و830م ، تغلب فيها المرتزقة في نهاية الأمر ، وخاصة بعد الإستيلاء على صقلية . وكذلك وقفت القبائل البربرية موقف العداء من الجيش الأغلبي . وليس غريباً بعد ذلك أن تناصر كتامة الفاطميين ، فتشكل القوة الأساسية في إقامة خلافتهم بالمغرب ثم مصر .

وقد كانت للأغالبة سياسة إقتصادية وخاصة في مجال الري الإصطناعي . فأقاموا العديد من خزانات المياه الكبرى **(** المواجل **)** والقنوات العليا الموصلة للمياه ، ونشروا إستعمال السواقي .

وفرض بنو الأغلب الخراج على جميع الأراضي سواء كان المنتفع بها ذمياً أم مسلماً ، وجبوا العشور نقداً لا عيناً ، وحملوا البضائع في حركتها وأسواقها رسوماً غير شرعية ، وهي أمور أثارت حفيظة مختلف الفئات من المغاربة وخاصة البربر . ويبدو أنهم فرضوا أيضاً نوعاً من السخرة لتعبئة العمالة اللازمة لإنشاءات الري . وضيقوا الخناق على التجار والحرفيين عن طريق نظام الحسبة . ولذلك ، فرغم الإزدهار الإقتصادي الذي سبقت الإشارة إليه ، تكونت ضد الحكم الأغلبي أرضية من السخط العام هيأت المناخ العام لقيام حكم الشيعة الإسماعيلية المعارضة **للمؤسسة الخيلفية** القائمة .

وهنا أيضاً نجد أن بطون بني كتامة من قبائل الصنهاجة استطاعت أن تتولى قيادة هذه الحركة المعارضة ، فقد كانت كتامة تتمتع باستقلال نسبي إزاء الحكم الأغلبي وولاة الثغور ، إذ تُصرف حصيلة العشور والزكاة المجموعة لديها صرفاً محلياً لمصلحة المعوزين منهم دون تسديد هذه الحصيلة للدولة الأغلبية (38) . وبهذا كانوا ركيزة جيدة تبدأ منها حركة الفواطم في عملية إنتزاع السلطة من الأغالبة .

وكذلك ، فلكون كتامة من القبائل المزارعة والراعية الغنية وشبه المستقرة ، فقد كانوا أيضاً قاعدة طبيعية لقوى الفواطم ضد الدول الخارجية في سجلماسة وتاهرت وغيرهما .

4 - إنتصار الفاطميين في المغرب

استطاعت الحركة الفاطمية أن تخدم المصالح الخاصة بهؤلاء التجار من المغاربة وغيرهم الذين يتخذون الشواطئ الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض مركزاً لنشاطهم . واعتمدت الخلافة الفاطمية في تحقيقها لهذه الأهداف على قوى سياسية كبيرة مكونة من صغار المنتجين ، والتجار البربر الذين كانوا يصطدمون بعجز الأغالبة عن الإنتقال إلى مستوى أوسع من السيطرة الإقليمية ، كما أن الفاطميين استندوا إلى قبائل الصنهاجة **كتامة أساساً** كقوة محاربة والتهم بسبب نظمهم الإقتصادية ، باعتبارهم من المزارعين والرعاة نصف الرحل الذين يولفون بين النشاط العائلي والجماعية العشائرية . فكانت كتامة تعادي كبار أصحاب الأراضي ، والتجار ، والأمراء العرب في شمال تونس ، وتعادي الحكم الأغلبي الإستبدادي بجنوده المرتزقة الأجانب ، ولكن كتامة كانت تعادي أيضاً التسوويين من البدو الفقراء الذين يشكلون قاعدة الحركة الخارجية .

وأن هذا المزج السياسي بين تلك الفئات الإجتماعية المختلفة التي ساندت الحركة الفاطمية في مراحلها الأولى يفسر لنا لماذا استطاعت أن تنطلق من المغرب ؟ ولماذا نجحت في الإستيلاء على مصر اولاً ثم على جزء كبير من الإمبراطورية الإسلامية ؟ كما أنه يلقي ضوءاً على الجذور الفكرية لمواقف الفاطميين عموماً .

أ- **الفاطميون يحاربون الأغالبة والخوارج :**

كانت قبائل صنهاجة تزعم أنها تنحدر من أصل حميري ، ولعل هذا كان السبب في أن الإمام الفاطمي كلف أبا عبد الله بالذهاب أولاً لدى داعي اليمن ابن حوشب حتى يسهل له الإتصال بحجاج كتامة في مكة .

ومهما كان الأمر ، فمن الملفت للنظر أن تنخرط كتامة تحت لواء أبي عبد الله في سرعة عجيبة ، وينضبط أفراد القبائل ومجموعاتها في تنظيماته العسكرية ، والسياسية الدقيقة ، وتتحد هذه القوة الضاربة بفضل روابط الأخوة والمساواة في الله (39) . وفي الوقت نفسه نجد أبا عبد الله يلتزم بسياسة مبدئية ، فنراه يرفض الخراج المُجبى من أهل طينة بعد الإستيلاء عليها عام 906م على أساس أن المسلمين ليس عليهم خراج في أموالهم ، فرده إلى أصحابه (40) .

وبفضل قوة كتامة المحاربة ، لم يستطع أبو عبد الله فقط أن يحرر عبيد الله المهدي من الأسر في سجلماسة ، بل استولى على القيروان عام 909 م ، وأسقط بذلك الأسر الأغلبية ، فقامت مكانها الخلافة الفاطمية ، وفي نفس الوقت استولى الجيش الشيعي على تاهرت ، العاصمة الخارجية الأخرى (41) . وبعد ذلك بسنتين ، أمر

الخليفة بقتل أبي عبد الله ، وتذكرنا هذه الحادثة بقتل الخليفة العباسي المنصور لأبي مسلم الخرساني الذي قاد الحركة الثورية ضد الأمويين .

وفي 920م أسس الخليفة الجديد عاصمته **المهدية** على شبه جزيرة في تونس ، فكان ميناؤها نقطة أنطلاق للأسطول الفاطمي إلى الشرق ، كما كانت حصونها مانعة في وجه الهجمات المحتملة من البربر .

واعترف الخلفاء الفاطميون للقادة الصناهجة **والزيريون** منهم بحق الإستحواذ على جميع الأراضي المغربية التي يستطيعون إحتلالها . وكان هذا يعني دفعهم إلى وضع القبائل البدوية كلها وخاصة زناتة تحت سيطرتهم . بل يبدو أن بعض البطون الزناتية أصبحت من موالي كتامة . غير أن الحركة الخارجية لم تتبدد تماماً ، بل اندلعت مرة أخرى في حركة أبي يزيد المشهور بـ **رجل الحمار** الذي كاد أن يستولي على العاصمة الفاطمية المهدية عام 945م . وفي عام 947م جرح أبو يزيد في معركته الأخيرة ، فمات أسيراً في أيدي الجيش الفاطمي فسلخ جلده ، ومُليء بالتبن ، وألقي إلى قردين ليلعبا به ...

وقد كانت الحركة الفاطمية فاتحة لعهود من الدول المغربية المستقلة (الزيرية – الموحدية - المرابطية) . وكان هذا الإستقلال علامة على إنفصال غربي البحر الأبيض عن الإمبراطورية الفاطمية في القاهرة ، وبداية سقوطها . ولم تنجح الغزوة الهلالية التي أطلقها خلفاء القاهرة على المغرب عام1051 م في منع هذا التطور ، وإن هدمت السلطة الإقتصادية التونسية المرتكزة على التجارة والمنافسة للتجارة المصرية .

ولعلنا في هذه العجالة لبدء الحركة الفاطمية في المغرب ، نلمح تفسيرا للتحالف بين الفواطم والقرامطة في أول الأمر ، ثم للنزاع بينهما ، فكل من الإتفاق والخلاف في تقديرنا كان يجري على أرضية التباين في المصالح التجارية من جهة ، وفي اختلاف العنصر الإجتماعي الذي ساهم بدور أساسي في الحركتين .

ب- الإتجاه نحو مصر :

سبقت الإشارة إلى أن أحد الأمراء الأغالبة حاول غزو مصر في عهد ابن طولون . والحقيقة أن موانئ مصر **وخاصة** الإسكندرية أصبحت تجذب عدداً متزايداً من التجار المغاربة كمحطة للتبادل مع التجار الروم أو المشارقة ، وكذلك بإعتبارها نقطة البدء للتجارة العابرة إلى الهند . ولعب البربر الذين سكنوا الإسكندرية دوراً خطيراً في الثورات ضد السلطنة القائمة في مصر ، الأمر الذي مهد الطريق أمام نجاح الفاطميين (42) . وقد بذل الفواطم ثلاث محاولات (في 914م و920م و935م) لغزو مصر ، ولكنهم فشلوا إلى أن تحقق إنتصارهم تحت قيادة جوهر الصقلي في عام 969 م .

وعلى أي حال ، فقد كانت مصر مهيأةً للفتح الفاطمي . ونعلم أن مفاوضات جرت بين كافور وخليفة القيروان لم يرد الإخشيدي أن يغلق بابها تماماً . وكان الإخشيديون يسمحون بالدعوة الفاطمة في وادي النيل (43) وفي خلال مدة زمنية قصيرة نسبياً ،

استطاع الفاطميون أن يسيطروا لا على الشواطئ الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض فحسب ، بل وعلى الجزيرة العربية وجزء كبير من العراق أيضاً . وبهذا تجمعت خيوط التجارة لهذه الإمبراطورية الواسعة في مركزها القاهرة المعزية المنافسة لبغداد وبيزنطة .

وفي الوقت نفسه تحققت في ظل الفاطميين بمصر وإن كان **بصورة مؤقتة** وحدة الصفوف الشعبية ضد الخلافة العباسية ، وكانت السلطة الفاطمية تحمل خاتم الأصالة الخاصة بالظروف المغربية بتناقضاتها الشديدة بين الملكية الفردية ، وبين المشاعية ، والخارجية ، ثم بين هذا كله والنظام المركزي الشرقي ، وكانت الشيعة الإسماعيلية تحيط بهذا كله وتحتويه .

هوامش الفصل السابع

(1) د. راشد البراوي **: حالة مصر الإقتصادية في عهد الفاطميين** - الطبعة الأولى ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، 1978، ص . 120 .

(2) د. عبد المنعم ماجد: **ظهور خلافة الفاطميين وسقوطها في مصر - التاريخ السياسي** – القاهرة ، دار المعارف ، 1968 ، ص 9 – 10.

(3) في خطابه إلى إنجلز بتاريخ 2 يونيو 1853 يشير ماركس إلى **"**وجود علاقة عامة ، منذ بدء التاريخ، وسط جميع القبائل الشرقية ، بين إستقرار جزء من القبائل وبين الحياة البدوية المستمرة للأخرى**"**. وعندما نتحدث – في دراستنا - عن التناقض بين الصحراء والحضر، لا نعني مفهوماً جغرافياً إقليمياً بحتاً، وإن كان هذا الأساس له تأثير كبير ، وخاصة في البداية . وكذلك لا نقصد مفهوماً أثنيا صرفاً . بل ننظر بصفة خاصة إلى ما هو موجود من تقسيم العمل الاجتماعي بين الصحارى والحضر ، وبالتالي أثر ذلك على التشكيل الطبقي ، والعلاقات الطبقية المترتبة على علاقات الإنتاج .

(4) J. ABUN-NASR. **A. HISTORY OF THE MAGHRIB** – Cambridge UNIVERSITY Press ، 1971 ، p.p. 9\10.

(5) انظر:

Leo Africanus : **The history and description of Africa** London ، Haykluyt ، Society ، 1896 ، Vol. I ، p. 154.

(6) L. Golvin: **Le Magrib Central àl'époque des Zirides** paris . Art et Métiers paris . Art et Graphiques . 1957 . p . 27 .

(7) إحسان حقي : **تونس العربية** – بيروت ، دار الثقافة ، 1973 ، ص 10 .

(8) M. Hadj-Sadok (ed . trad .) : **Description du Maghreb et de l'Europe au III e. -** IXe. (ed . trad .) : Siècle Alger. Carbonel. 1949 .

(9) Encycl. Of lslam : Art. **Berbers**.

(10) C. Debbash: **La république Tunisienne**: - Pairs . pichon et R . Durend – Auzias . 1962 . p . 174 .

(11) انظر:

j. COULEAU : **La paysannerie marocaine** Pairs. C.N.R.S. ، 1968.

(12) اهتم ماركس بمتابعة تطور الملكية العقارية في الجزائر وأشكالها الإنتقالية المختلفة .

انظر:

K MARX: **Le système foncier en Algérie** (Dans CERM ، ed: **Sur le société Précapitaliste** Pairs ، Éditions Sociales ،، pp. 383\400 .

(13) عنوانا الفصلين الثالث والرابع من الباب الثاني: **في العمران البدوي والأمم الوحشية .**

(14) C.A. JULIEN: **Histoire De L'Afrique du Nord** pairs . payot . 1931 . p . 170 .

(15) S.GSELL et ALL. **Histoire de L'Algérie** – paris . Boivin . 1929 . p . 35 .

(16) الأريوسية من الهرطقات المسيحية في ذلك الوقت. والفندالي جحافل عزت غرب أوروبا آتية من آسيا الوسطى .

(17) هبال موسى : **المغرب الإسلامي** - ط 10 ، قسطنطينية 1969 ،ص 195 .

(18) E. F. GAUTIER : **Le passé de l'Afrique de Nord** pairs . payot . 1942 . pp 11 \ 12 .

(19) جسيل: المصدر المذكور ، ص 17.

(20) R. CORNEVIN: **Histoire de l'Afrique.** T. I : Des Origines au XVIe. Siècle - Paris Payot . 1967 . p . 127 .

(21) عبد الرحمن بن محمد الجيلالي: **تاريخ الجزائر العام** ، جزءان - الجزائر، مكتبة الشركة الجزائرية ، 1965، الجزء الأول ، ص 189 - 190.

(22) البلاذري (أحمد بن يحي بن جابر): **كتاب فتوح البلدان** - القسم الأول ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، 1957، ص 268 و269.

(23) د. محمود إسماعيل: **سقا القيروان والثورة الإجتماعية في المغرب** - مجلة الكاتب ، القاهرة ، العدد 148 ، يوليو 1973 ، ص 110 - 122.

(24) انظر مقدمة ابن خلدون، الجزء الثاني، الباب الثالث، الفصل الثالث عشر وعنوانه: **(**في أنه إذا استحكمت طبيعة الملك من الأفراد بالمجد وحصول

الترف والدعة أقبلت الدولة على الهرم **)** (ص 482- 485) **.** مما يعني في نظره أن غنى الطبقة الحاكمة هو السبب لانهيار الدولة .

(25) ابن أبي دينار (أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم الرعيني القيرواني): **المؤنس في أخبار أفريقيا وتونس** – تونس ، المكتبة العتيقة، 1967، ص31.

(26) **المقدمة**، جـ2 ، ص 454**.** لاحظ أن ابن خلدون سبق إقتصاديي انكلترا في القرن الثامن عشر في الإكتشاف بأن العمل أصل كل قيمة ومكسب **...**

(27) انظر فتوح البلدان للبلاذري (ص 264)، رقمي 562 و 563 عن عبد الله بن هبيرة، والبند رقم 567 (ص 265) عن يزيد بن أبي حبيب ، وسجل البلاذري ملاحظة الليث حيث قال: **"**فلو كانوا عبيدا (يقصد أصلاً - أ.ص.س.) ما حل ذلك منهم**"**. بمعنى أن البربر كانوا أحرار وباعوا أطفالهم بيعاً تسديداً للجزية.

(28) انظر محمود إسماعيل : المقال المذكور ، الكاتب رقم 147، يونيو 1973، ص 72. وكذلك ليو أفريكانوس: المصدر السابق، المجلد الأول ، ص 157.

(29) Encycle . of Islam : Art. " Al- ibadiya " & "Sufriya"

(30) الجيلالي: المصدر المذكور ، ص 102 - 103.

(31) جسيل: المصدر المذكور ، ص 102 - 103 .

(32) ونتساءل إن لم يكن هذا الإرتباط المذهبي بين التجارة والأخلاق الطاهرة هو الذي أعطى لدور (المحتسب) أهمية خاصة في العصر الفاطمي وبعده بالمغرب ومصر . قارن هذا الوضع مع الإتجاهات الأخلاقية الشديدة للمتطهرين وبعض النحل البروتستانتية الأخرى في سويسرا ، وانكلترا ، وهولندا ،وأميركا.

(33) V. Vonderheyden: **La Bérberie Orientale sous la dynastie des Benou L – Arlab –** paris p . Geuthner . 1927 . p . 241 .

(34) ا.ر. لويس **: القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط (500-1100م)** - ترجمة أحمد محمود عيسى ، القاهرة ، مؤسسة فرانكلين ، 1960 ، ص 252 - 253.

(35) جولفين : المصدر السابق ، ص 158.

(36) إحسان حقي: **تونس العربية** – بيروت ، دار الثقافة ، 1973 ، ص 53.

(37) انظر د. سفيتلانا باتستييفا: **نظرية ابن خلدون الإجتماعية** (ترجمة رضوان إبراهيم) مجلة الثقافة ، القاهرة ، العدد 11، أغسطس 1974 ، ص16.

(38) F. Dachraoui : **Contribution à I'Histoire des Fatimides en Ifriqiya** – Arabica . t . 8 . Mai 1961 . f . 11 . p . 197 .

(39) دشراوي: نفس المصدر، ص 198 - 199.

(40) موسى لقبال: **الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي** – الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1971 ، ص 46.

(41) هرب عدد من الأباضيين بعد سقوط تاهرت إلى صحراء المزاب في الجنوب . وظل أحفادهم محتفظين بعقائدهم حتى 1938 على الأقل ، كما بقيت مشتركاتهم على علاقة بالمجموعات الخارجية الأخرى في المغرب (في غربة وجبل نفوسة) وفي سيوة وعمان وزنزيبار .

(42) لويس: المصدر السابق ، ص 254.

(43) د. علي حسني الخربوطلي : **مصر العربية الإسلامية** – القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 1963 ، ص116.

الفصل الثامن

=======

مصر الفاطمية

قامت الخلافة الفاطمية في مصر وازدهرت وقد أحاطتها ظروف مواتية . فالفترة التي أمتدت من القرن العاشر إلى ما بين القرنين الثاني عشر والثالث عشر شهدت تطوراً كيفياً في التجارة ، وخاصة حول حوض البحر الأبيض ، بحيث سمي هذا التطور ببداية **الثورة التجارية** وهذا للزيادة الضخمة في حجم التجارة ، ولإستعمال الأساليب الجديدة وإنتشار المعاملات التجارية ، ولإندفاع الروح المقدامة لدى التجار ، وكذلك للتحولات السياسية ، والاجتماعية ، والفكرية التي مهدت لعصر النهضة (1) . وقد أصابت الإمبراطورية الفاطمية جانباً من هذه الثورة التجارية ، واشتركت فيها بسهم ، وجمعت بعض ثمارها في العصر الفاطمي الأول .

وفي الوقت نفسه ، فالتناقضات الداخلية ، والضغوط الخارجية كانت توهن بيزنطة ، وهي المنافسة الكبيرة والأساسية للقوة الفاطمية . فالصراع بين الدولة الرومية وبين كبار أصحاب الأراضي فيها بدأ يميل لصالح هؤلاء ، الأمر الذي كان يمهد للنظام الإقطاعي ، ويضعف الجيش بتفتيته بين سلطات الأمراء المختلفين . وأخذت قوى الشعب الآتية من الشرق تضغط على الحدود البيزنطية ، وبدأ هجوم الأتراك السلاجقة على بيزنطة في القرن الحادي عشر .

أما السلطة العباسية في بغداد ، فكانت ممزقة داخلياً وخارجياً ، إذ انقسمت الإمبراطورية الخلافية إلى ولايات مستقلة ، فالأموية في الأندلس غرباً ، والأغلبية في المغرب ، والإخشيدية بعد الطولونية في مصر ، والحمدانية في الشام ، والزيادية في اليمن ، والقرامطة في البحرين الخ . هذا في حين أن الإنصهار تقدم بين العرب من أصل وافد وأهالي البلاد الإسلامية ، بحيث أن أسم **الموالي** أصبح يفقد معناه المميز وأخذ يختفي . وأعطى هذا الإنصهار وحدة لصفوف الحركات الشعبية المختلفة في شتى البلدان ، فمارست ضغطاً عظيماً على الحكام العباسيين ونخرت في مقاومتهم للزحف الفاطمي ، بل حالفته وناصرت جانبه في أحيان كثيرة ، وكان هذا في جو عام من الازدهار المادي والفكري أيضاً أحاط بالشعوب الإسلامية .

وقد وصلت الخلافة الفاطمية إلى قمة مجدها في القرن الحادي عشر ، عندما أصبحت السلطة الإسلامية الكبرى الوحيدة في شرقي البحر الأبيض . وفتحت فصولاً في التاريخ المصري كانت للقاهرة غالباً السيادة فيها ، أي انتقل إليها مركز السيطرة بعد أن كان في مكة ثم دمشق ثم بغداد .

ومما يشير إلى الإتجاه العام لحركة التاريخ الفاطمي ، أن الحملات المتتالية لخلافة القيروان على مصر استهدفت الإسكندرية أولا ً، ذلك الميناء التجاري الكبير على البحر الأبيض . فالحملة الأولى ملكت الثغر والفيوم وبعض الصعيد . والثانية

الإسكندرية فقط . والثالثة استولت على الإسكندرية والجيزة والفيوم . أما الأخيرة ، فقد انطلقت من الإسكندرية أيضاً كقاعدة لها .

غير أن القوة الفاطمية تدهورت منذ المستنصر ، إلى أن ماتت خلافة القاهرة في سكون على يد صلاح الدين الأيوبي . وإلى جانب الأسباب والتناقضات الداخلية التي لعبت دورها الأول في انحدار الحكم الفاطمي ، فقد وجدت أيضا ظروف محيطة ساعدت هذا الاتجاه الجديد ، وتتمثل أساساً في النهضة الإقتصادية والحربية للمدن التجارية في إيطاليا وغيرها من أوروبا الغربية . وهي التي أخذت شكلها الملموس في نجاح الغزوة الصليبية الأولى .

هذا ، وأن تاريخ مصر الفاطمية ليتضمن سلسلة طويلة من المفارقات الشديدة . وفي رأينا أن هذا يرجع أساساً إلى تلاقي الخصوصية الفاطمية مع الأوضاع العامة للتكوين المصري الإقتصادي الإجتماعي ، والمبني على النمط الآسيوي للإنتاج . (سوف نعود إلى هذا المحور الرئيسي خلال الصفحات التالية) . بيد أنه يجدر بنا أن نوضح للقارئ أمراً هاماً ، وهو أن حديثنا عن النمط الآسيوي لا يقصد سوى الثبات النسبي للإطارات الرئيسية للتكوين المصري ، والخطوط العامة لهيكل هذا التكوين . غير أن محتويات كثيرة داخل هذا الهيكل وتلك الإطارات ، تتغير . فلا يمكن بطبيعة الحال مقارنة التكوين المصري أيام الفراعنة به في ظل الفاطميين إلا على هذا الأساس . وسوف نشير فيما بعد إلى أن تفككاً جزئياً أصاب المشترك الفلاحي في الدلتا ، وأن أشكالاً مختلفة من الملكية الفردية للأرض ظهرت ، وأن التعامل النقدي أنتشر ، والتجارة الداخلية نشطت الخ . وخلاصة القول أن النظام الفاطمي في مصر متطور بالمقارنة مع النظم السابقة . ولكن ثمة أموراً رئيسية ، اقتصادية واجتماعية ، بقيت ، خاصةً وأن عوامل خارجية مختلفة ومتتالية تعاونت للمحافظة على تلك الأسس .

أولاً: تطور مصر الإقتصادي والإجتماعي

1-تطور القوى الإنتاجية

أ- فترة النهضة الفاطمية :

سمحت تلك الظروف المواتية بأن تأتي أوضاع إجتماعية وسياسية داخلية بثمارها ، وبالتالي أن تنطلق في مصر قوى اقتصادية واجتماعية نستطيع تسميتها **بالتقدمية** ، لأنها كانت خلاقة في تلك الظروف التاريخية . ونقصد الإنتاج الصغير في مختلف الميادين ، وتمكن المنتجون الصغار من أن يلعبوا الدور الحاسم هذا ، لأنهم كانوا تحت مظلة نظام سياسي يتفق مع مصالحهم ويسير مع نزعاتهم .

• **ففي مجال الزراعة** ، أنشأ الفاطميون في مصر إدارة خاصة للإشراف على أمور الزراعة ، ورصدوا لأعمال الجسور ثلث الخراج السنوي(2) ، وقاموا بمشروعات كبرى لتنظيم الري ، ومنها الخليج الكبير الذي يروي الأراضي شرقي دمياط والذي أشرف على حفره أبو المنجا بن شعيا في عهد وزارة الأفضل بن بدر الجمالي . وكذلك

الفرع الجديد الذي حفره الحاكم بأمر الله من محلة نصر إلى ترعة شابور بالقرب من دمنهور . وبلغت الأراضي المستصلحة في عهد الخليفة المعز نحو 250 ألف فدان . ونجح الفواطم في زراعة الغابات لتوفير الأخشاب ، وفي تخزين كميات هائلة من الحبوب وضرب الإحتكارات في الأقوات عموماً (3) .

وانتشرت زراعة الكتان في الأراضي المنخفضة التي تظل مغمورة بالمياه مدة طويلة ، وخاصة في الدلتا والفيوم . واتسعت بصورة خاصة زراعة قصب السكر في العصر الفاطمي ، ويقال : أن الفرنج ذاقوا السكر لأول مرة عند نزولهم في أراضي المشرق . وكانت أصلح الجهات لزراعة القصب تلك التي بين فرعي رشيد ودمياط . وفي هذا العهد أيضاً زرع المصريون نبات الخشخاش في أبي تيج وصنعوا منه الأفيون . واختصت عين شمس بنبات طبي اسمه البلسان .

وراجت تربية النحل وصناعة العسل ، وخاصةً في الفيوم وضواحي الفسطاط لوفرة البساتين فيها .

ويلاحظ أن أقاليم الدلتا اختصت بالجانب الأوفر من هذا التقدم ويعود هذا إلى السهولة النسبية في ري أراضيها نظراً لقلة أرتفاع منسوبها عن مياه النيل بالمقارنة مع الصعيد .

وأخيرا ً، فمن المحتمل أن الرحالة الإفرنج والجنود الصليبين لعبوا دوراً في الإتيان إلى مصر ببعض الأساليب الزراعية المتطورة ، ونتذكر أن الدلتا كانت ميداناً لتواجد هؤلاء ، وخاصة منطقتها الشرقية التي دارت فيها المعارك .

• **وفي مجال الصناعة** ، يقول بعض المؤرخين : أن مصر عرفت أساليب جديدة ، وأن إستقرار البلاد السياسي ساعد على تقدم الصناعة (4) . ويمكننا أن نضيف إلى ذلك أمرين : أما الأول ، فهو وجود طبقة ثرية من المستهلكين تمثل سوقاً رائجة لمختلف المنتجات إلى جانب إحتياجات الجيش والأسطول الفاطميين . والأمر الثاني : أن النشاط التجاري الواسع البادىء من مصر أو العابر بها أوجد أسواقاً خارجية هامة للإنتاج الحرفي المصري . ولعب الأقباط المصريون دوراً بارزاً في الحرف الصناعية ، وخاصة النسيج ، وفي التجارة الداخلية ، خاصة وأن التمييز ضدهم في الضرائب والخراج قد أوجد في القرون السابقة نوعاً من العزل بينهم وبين الأرض والزراعة . وكان التجار الأقباط همزة الوصل بين المنتجين والتجار الأجانب .

وكان النسيج أهم فرع صناعي ازدهر في العصر الفاطمي ، فإلى جانب الإنتاج الرخيص الذي يتم في القرى ويستهلكه الفلاحون والفقراء ، وجدت **المصانع الحكومية / دور الطراز** المعروفة من قبل ، والمصانع الأهلية العديدة التي يملكها الأفراد (5) . واتساع هذا الأمر الأخير عامل جديد يتميز به العصر ، وكانت النساء في أماكن مبعثرة ينتجن الغزل ، فيتجمع في الأسواق ويشتريه النساجون ، ليحولوه إلى أقمشة في ورش صغيرة أقاموها في منازلهم على الأغلب . وفي المدن الكبيرة ، كان السماسرة هم الذين يمدون بالغزل نساجين يقاولون بعضهم ويعمل البعض الآخر

عمالاً لديهم بالأجر . وكان تقسيم العمل داخل كل مصنع حرفي قد تقدم بعض الخطوات . واستطاع الحرفيون المصريون أن ينتجوا أنواعاً جديدة من الأقمشة مثل العتابي ، والسقلاطون عرفوها من العراق وبيزنطة .

وقامت مراكز لنسيج الكتان في الإسكندرية ، ودمياط ، وتنيس ، ودميرة ، وبورة ، ودبيق ، وشطا ، والقيس ، والبهنسا ، وأهناس ، وأسيوط ، وإختص شمال الدلتا بصناعة الأنواع الممتازة منها . أما المنسوجات الصوفية ، فكانت تنتج في مصر الوسطى والعليا ، واشتهرت بلدتا القيس وطحا بصناعة الثياب الصوفية الرفيعة .

وفي العصر الفاطمي وجد فرع جديد لصناعة النسيج ، وهو الخاص بأقمشة الحرير الخالص . وكانت أكبر مراكزه في الإسكندرية والقاهرة . وبنى الخليفة الظاهر مصنعاً عرف بـ **خزانة البنور** كان به ثلاثة آلاف صانع ينتجون أفخر أنواع الثياب (6) .

ولإنتشار صناعة النسيج في ظل الفاطميين مغزى خاص بالنسبة للتطور الإقتصادي ، والإجتماعي المصري . ذلك لأنها صناعة آلية ، وإن كانت آلاتها بسيطة . ويحول تبعثرها وقيامها خارج المدن أيضاً دون سهولة ربطها بالنظام الطائفي (الأصناف الإسلامية) ، مما يجعلها أرضية صالحة ليترعرع فيها نوع من البورجوازية الحرفية المستقلة عن السيطرة الحكومية ، وبالتالي نرى هذه الأوضاع دافعة إلى قيام مرحلة ازدهرت فيها البورجوازية الصغيرة . وإننا نعلم أن ورشاً حرفية قامت من قبل ، ولكنها كانت أساساً في الموانئ مثل الإسكندرية ، وكان إنتاجها مخصصاً للتصدير أو لإستهلاك الطبقة الحاكمة الأجنبية . أما في العصر الذي نحن بصدد دراسته ، فإنتشار الورش الحرفية في داخلية البلاد يعني تطوراً جوهرياً بالنسبة لتقدم السوق الداخلي ، وهو تقدم كبير وملموس تحقق في ظل الفاطميين . وكان يمكن أن تلعب الصناعة الحرفية المنتشرة الواسعة في تلك الفترة دور القنطرة أو المرحلة الانتقالية إلى الرأسمالية (كما حدث في أوروبا في بعض الأحوال) لولا السمة **الشرقية** الأساسية للعلاقات الإنتاجية والنظام السياسي ، والتي حالت دون التراكم اللازم لذلك الانتقال الحاسم .

وعلاوة على النسيج ، فقد اشتهرت القاهرة بكونها مركزاً فنياً وصناعياً لمنتجات الزجاج والمعادن والعاج . وأقيمت **مطابخ** السكر في الفسطاط ، والفيوم ، والمنيا ، وترنوط ، وأسيوط ، وقمط ، وسمهود . وأنتج الصابون في الفسطاط والإسكندرية نظراً لزراعة الزيتون في ضواحيها ، وكذلك كان لإنتاج النبيذ والخمر أهمية خاصة ، كما انتشرت صناعة الورق .

وأصبحت مصر مركزاً كبيراً لصناعة السفن التجارية والحربية أيضاً كما كانت القاهرة تصنع الأسلحة الجيدة .

- **وفي مجال البناء** : ظهرت عناصر معمارية جديدة وتطورات هامة، وخاصة إحلال الحجر محل الآجر ، واستعمال العقد المسمى بالفارسي ، كما استعمل المقرنص لأول مرة ، وانتشرت الزخرفة في واجهات المساجد ، وتهذبت المنارة ، وارتفعت القبة ونقش داخلها ، وتطورت إلى تضليع خارجها (7) ، ودفعت كثرة التجار الأجانب إلى إنشاء **القياسر .** كما أقيمت الخانات في القاهرة والفسطاط .

- **وشجعت الخلافة الفاطمية العلوم العلمانية بصورة مباشرة .** فأقامت **دار الحكمة** وهي مدرسة متنوعة المناهج ، ويتلقى الطلاب فيها إلى جانب العلوم الدينية من فقه وشريعة الخ ، الكثير من علوم اللغة ، والفلك ، والطب ، والرياضة ، والفلسفة والمنطق ، والتنجيم (8) .

هذا ، ويجب أن ننبه هنا مرة أخرى إلى أن جانباً كبيراً من هذا التقدم إنما اختص بثماره أفراد الطبقة الغنية والمترفة ، في حين أن الكادحين ، وأبناء الشعب لم يتمتعوا إلا بالقليل منه ، ولكن دراسته كانت ذات أهمية لكونه يبين تطوراً تقدمياً في داخل إطار هيكل التكوين المصري .

وأخيراً ، فيجب أيضاً أن نسجل إحدى نتائج هذا التقدم في ظل الإنقسام الطبقي ، ونقصد **عدم تساوي المناطق المختلفة في القطر المصري فيه ، أي حدوث تطور غير متكافئ بينها .** ففي نهاية الفترة الفاطمية كانت مصر الدنيا **- أسفل الأرض** كما كانت تسمى تتضمن الأقاليم الغنية ، ففيها **:** العاصمة القاهرة ، والمركز التجاري الرئيسي - الفسطاط ، والموانئ الكبرى ، وطرق القوافل التي تربط مصر بالشام وفلسطين والمغرب . وفيها أغلب النشاط التجاري والصناعي الحرفي . وكانت العلاقات النقدية أشد إنتشاراً في الدلتا منها في الصعيد **/ أعلى الأرض** ، كما أن جزءاً كبيراً من الإنتاج الزراعي للدلتا كان يُستهلك في القاهرة والفسطاط ، وسوف نرى فيما بعد ما ترتب على هذه المفارقة بين قسمي البلاد ، وخاصة أن الدلتا سبقت الصعيد في إنحلال المشترك القروي ، وسيادة العلاقات السلعية . وعلى أية حال ، فالفرق بينهما مازال تراثاً ثقيلاً لم يلغه التطور الرأسمالي الذي أتى بعد ذلك ، بل لعله زاد منه ، ومن آثاره السلبية .

ب- نمو العلاقات السلعية والنقدية :

بين تقدم القوى الإنتاجية وتطور التجارة علاقات وتأثيرات متبادلة ، غير أننا نعلم أن مصر كانت لها تجارة خارجية هامة في العصور السابقة ، دون أن يترتب عليها دائما نهضة القوى الإنتاجية . ولذلك ففي الفترة التاريخية التي نحن بصددها ، لا يسعنا إلا أن نعتبر دور التجارة في النهضة المصرية العامة دوراً ثانوياً ، وإن كان موجوداً . ونعتقد أن العنصر الأول الذي دفع إلى التطور الفاطمي السريع كان نشاط صغار المنتجين من المزارعين والصناعيين ، وأنه اتسع لإستفادته من التظلل بحكم سياسي مناصر .

أما بعد هذا التوضيح ، فيجب أن نلقي نظرة إلى تقدم التجارة في ظل الفواطم ، تاركين ظروفها الموضوعية وإنعكاساتها السياسية إلى صفحات تالية .

• **لعب إزدهار التجارة الخارجية دوراً كبيراً في إيجاد الأسواق الرائجة أمام الإنتاج المصري .** فمثلاً بلغت قيمة ما كانت تصدره مصر إلى العراق ، 30,000 دينار في السنة (9) . ويبدو لنا هذا الإزدهار التجاري طبيعياً لما نعرفه عن الخلفية التجارية المغربية التي أتت منها الخلافة الفاطمية . ومن المنتجات المصرية التي كانت تحملها تجارة التصدير : النطرون والشبة ، والكتان ، والمنسوجات الثمينة . وكانت مصر تستورد الحرير من شمالي أفريقيا والشام ، والأخشاب من الشام ، وكرواتيا ودالماشيا ، وخشب التاك من الملايو ، والحديد من دالماشيا ، والجلود النادرة من الحبشة والنوبة ، والجواهر والأحجار الكريمة من أنحاء آسيا ، وكذلك التوابل وأدوات الزينة ، والعطور ، والبخور من الهند والصين . وشارك الخلفاء الفاطميون أنفسهم في الإتجار بالتوابل . وإتصلت مصر بآسيا الوسطى اتصالاً مباشرا ً، فكانت تصدر إليها منسوجات الصعيد الصوفية ، وأقام بعض المصريين في مدينة بخارى حيث التقى بهم المقدسي ، وذكر ما عرفه منهم من نظم الملكية العقارية المصرية في كتابه **المسالك والممالك** (10) .

وكانت أهم موانئ التصدير : الإسكندرية ، ودمياط بالنسبة للتجارة مع الشام والروم ، وعيذاب على البحر الأحمر بالنسبة للتجارة مع الجزيرة العربية ، والهند ، والصين . وعندما ثبت الصليبيون أقدامهم في الشام ، وقطعوا على جانب من التجارة المصرية طريق القوافل والحج ، تحولت إلى الصعيد حتى قوص وأسوان ، ومنها إلى البحر الأحمر ، الأمر الذي جلب نشاطاً تجارياً خارجياً جديداً إلى هذه البلاد .

• **ولكن التجارة الخارجية لعبت دوراً أعظم في نشر العلاقات السلعية وتوسيع الإنتاج من أجل التبادل النقدي .** ونعلم أن التجارة الداخلية كانت منعدمة في العهود المصرية القديمة إلى درجة أن لفظة **تاجر** لم تكن موجودة في النقوش الفرعونية القديمة . ولكن التأثير المستمر وإن كان ضعيفاً وبطيئاً للتجارة الخارجية التي مارسها مختلف التجار الأجانب ، أدى إلى وجود أشكال جديدة من القهر والإستخراج الشديد للفائض بواسطة العنف . وعلى هذه الأرضية ترعرعت التجارة الداخلية في العصر الفاطمي . ويبين التاريخ أنها ضربت أيضاً بسهم في إشتداد القهر والعنف في العلاقات الإجتماعية بعد ذلك (11) .

وعلى أي حال فقد قامت في مصر في العهد الفاطمي طبقة مزدهرة من التجار والصناع تتمتع بمستوى معيشي مرتفع (12) . ونسمع عن بلاد صغيرة في داخل القطر بها فنادق تستقبل التجار ، مثل : محلة صرد ، والنجوم ، والكريون . **وإلى جانب الفسطاط** ، بإعتبارها المركز التجاري الداخلي الرئيسي وملتقى القوافل الذاهبة إلى الحجاز والشام والمغرب - كانت **توجد** المراكز التجارية الداخلية الأخرى مثل تنيس التي كان بها أكثر من 100,000 دكان ، ومنها أكثر من مائة محل عطارة ، والمحلة الكبرى التي تتجمع فيها منتجات وسط الدلتا ، وترنوط وقليوب ومنية لبن

الخصيب وأهناس ، ومنية غمر ومليج ، وطماخ ، ودميرة ، وقوص في الصعيد التي تستقبل تجارة النوبة والسودان ، وكذلك قفط وأسوان .

وقد كان لكبار التجار في المدن الداخلية الكبرى كالفسطاط وقوص وأسوان وكلاء عنهم في الثغور يمثلونهم في علاقاتهم بالتجار الأجانب .

وكانت أهم سلع التبادل الداخلي المواد الغذائية ، ثم المواد الأولية اللازمة للصناعة مثل الكتان .

- **وهكذا بدأت بعض المدن الكبرى أو الإقليمية تكتسب سمات تجارية وصناعية إلى جانب طبيعتها الإدارية الرئيسية** . بل أن عدداً منها مثل الفسطاط وتنيس والمحلة الكبرى الخ أصبح تجارياً وصناعياً أساساً . ويفسر لنا هذا التطور الدور الإجتماعي والسياسي المتزايد لتنظيمات الحرفيين الطائفية **الأصناف** الإسلامية . في الحركة الثورية ، سواء كركيزة مؤيدة للحكم الفاطمي ، أو كتنظيم للمقاومة ضد مظالمه عندما وقعت . ويشتد عود هذه التنظيمات الحضرية في ظل المماليك ثم الإحتلال العثماني .

ورغم أن هذا كله كان يدور داخل إطار التكوين الشرقي المصري ، غير أن تلك الوقائع تختلف تماما عما كتبه المنظر الميكانيكي للنظم المائية كارل فيتفوجل - من أن التكوينات المبنية على النمط الآسيوي للإنتاج لا تعرف أبدا التنظيمات المهنية والحرفية المستقلة عن الدولة والتي يمكن أن تصبح مراكز للنضال ضد السلطة القائمة (13) . هذا ولكن ذلك النضال لم يؤد أبداً - في مصر على الأقل - إلى إستقلال المدن عن الحكم المركزي مثلما حدث في القطاع الأوروبي .

- **وتقدمت الأساليب التجارية وانتشر استعمال العملة في المبادلات .**

فقد إنتشر نظام الشركات التي تجمع ممولاً لرحلة تجارية ، وشخصاً يشرف عليها ، مع تقسيم الربح بينهما أو تحميل الممول الخسارة كلها إذا وقعت (14) . واشتهر العصر الفاطمي بالتجار الأثرياء مثل ذلك الذي خلف تركة قدرها مليون دينار من تجارة الأقمشة ، كما يصف الرواة الأجانب **الخانات** التجارية العديدة وذات الإيجارات المرتفعة .

ولجأ بعض التجار إلى المضاربة في أسعار الحاجيات بتخزين الحبوب مثلاً . وكان لأحد سراة مصر من الغلال المخزونة في وقت ما كمية قيل أنها تكفي لإطعام المصريين جميعاً مدة ست سنوات (15) . وإتبع المضاربون أسلوباً جديداً ، إذ أخذوا يشترون المحصول من المزارعين قبل أوان الحصاد ، فيمسكون عن بيعه بعد الجمع حتى يرتفع السعر .

ولعبت الدولة الفاطمية دوراً حاسماً في تشجيع التجارة العابرة والداخلية فقد أعاد خلفاء القاهرة فتح القناة بين النيل والبحر الأحمر التي أُنشئت أيام الفراعنة وردمت بناء على أوامر العباسيين حتى يعرقلوا التجارة المصرية المنافسة لبغداد . وكذلك

عني الفواطم ببناء جسر محاذ للنيل ويمتد من القاهرة لأسوان ، لتسهيل التجارة البرية في الصعيد ، وعينوا موظفاً خاصاً لحماية القوافل والبضائع التي تنقلها . وأمر بعض الخلفاء الفاطميين بإلغاء المكوس على البضائع الواردة والصادرة في أحيان كثيرة ، ولكن حكومة القاهرة فرضت في معظم الأحوال تسعيراً جبرياً على العديد من المواد الأساسية منعاً للتلاعب التجاري ، كما فرضت رسوماً عالية على الكماليات ، وخاصة الأنواع الفاخرة من المنسوجات .

ووسط هذا النمو الضخم للتجارة والتبادل السلعي ، أخذت العملة والمعاملات النقدية تزداد أهمية عن ذي قبل . وأننا نعلم أن مصر كانت تعرف العملة منذ مدة طويلة جداً، وعلى الأغلب منذ العصر الصاوي . وأن الأمان الذي أعطاه جوهر الصقلي عند دخوله مصر كان يتضمن إصلاح العملة ونشر العدل ، مما يوحي بوجود نوع من الأزمة النقدية في زمن الإخشيدين . وكذلك كانت المعاملات التجارية الخارجية بين البلاد الإسلامية عموماً ومنها مصر وبين التجار الأجانب تتم بالدفع نقدا أو بالمديونية النقدية ، ولكن القروض المقدمة من التجار إلى أفراد الطبقات الدنيا مثل إقراض البذور للفلاحين كانت تسدد عيناً (16) لإعتماد المشتركات القروية على الإكتفاء الذاتي ، وبالتالي قلة التداول النقدي بين سكانها .

ولعبت الحرب الصليبية الأولى دوراً كبيراً في إيجاد طلب ضخم على النقد (17) للتعامل مع الفرنج . وتأثرت الدول الإسلامية المحيطة كلها بهذا الوضع الجديد ، ومنها مصر ، ولكن الحكم الفاطمي نفسه شجع العلاقات النقدية بصورة مباشرة ، فكان الخراج يجبى غلةً في الصعيد ، ونقداً في أغلب الوجه البحري (18) . وكان خراج الدلتا يزيد كثيراً على ما يُستخرج من الوجه القبلي مما يدل على التقدم الإقتصادي الذي وصله شمال مصر . والملاحظ أن الخراج النقدي كان المفروض على المحاصيل السلعية مثل الكتان والخضر والفاكهة .

وكذلك عني الحكم الفاطمي في عصره الأول بأن تكون عملته مستقلة فصدر الدينار المعزي ، وأُجبر الصيارفة على قبول تسعيرة تحت التهديد بحرق منطقتهم ، كما جبى الوزير ابن كلس خراج مصر بالدينار المعزي ، رافضاً الدينار العباسي **الراضي** للسداد ، مما حمل الأهالي على التعامل بالعملة الفاطمية . وأدخل الفواطم أيضا عملة جديدة هي الدرهم الفضي ، وأصبح النظام المصري النقدي ذا معدنين ، ولعل السبب يكمن في خروج كميات كثيرة من الذهب إلى أوروبا . وعرفت مصر الأزمات النقدية بسبب التدهور في سعر الدرهم وتزييف سبيكته لأول مرة بعد العهد الروماني ، وهي أزمات مرتبطة بنمو القيمة التبادلية وإنفصالها عن الإستهلاكية (19) .

ويتميز هذا العصر بإزدياد نسبة المسلمين في الطبقة التجارية ، وبداية الزوال لتمايز الأقباط واليهود بين أفرادها . وتبين الوثائق أحوالاً كثيرة يقترض فيها بعض اليهود مالاً بالفائدة من المسلمين . وأن أصحاب الأموال من اليهود والأقباط في ذلك الوقت كانوا نموذجاً لطبقتهم الإجتماعية أكثر منهم لطائفتهم الدينية (20) ، وأن العديد من

كبارهم الذين تولوا مناصب سياسية وإدارية عليا دخلوا الإسلام . فنرى يعقوب بن كلس يهودياً أسلم ، وقد أتى من العراق إلى فلسطين حيث شغل منصب نقيب التجار في عاصمتها الرملة ، ثم جاء القاهرة حيث تولى الوزارة . وأجرى ابن كلس إصلاحات هامة في النظام الضريبي ، وألف عدة كتب في المذهب الشيعي ، وساهم في إنشاء مكتبة القصر ، وفي تحويل جامع الأزهر إلى جامعة .

ويهودي آخر هو أبو سعد التستري الذي حضرت أسرته من فارس الجنوبية إلى بغداد ، ثم القاهرة ، وكان في فترة من الفترات رجلاً ذا نفوذ ضخم في الدولة الفاطمية . **وهنا نرى أن تسامح الفاطميين الديني لم يكن يعود فقط إلى بعض جذور المذهب الإسماعيلي ، بل لانطباق هذا الحكم إلى درجة كبيرة مع التحولات الإقتصادية والطبقية التي حدثت في ذلك العهد .**

ومن جهة أخرى ، فلعلنا نستطيع أيضا أن نفسر العداوة التي قامت بين المصريين وبين جنود كتامة والمغرب عامةً على أساس أن هؤلاء لم يكونوا غزاة أجانب ومحتلين فحسب ، بل يمثلون منافسين للتجار المصريين ، وغيرهم الذين يتخذون مصر مركزاً لهم . ونعرف أن الفاطميين لجؤا إلى تكوين قوات مصرية ، وإلى مرتزقة آخرين بعد ذلك ، لموازنة قوة كتامة العسكرية ، ثم إنزال الهزيمة بهم بعد ذلك .

هذا ، ويجدر بنا أن ننبه إلى أن الدور المتزايد للتعامل النقدي لا يعني ظهور نمط رأسمالي بالضرورة . ونعلم أن الذهب والفضة ظهرا كوسيلة للتبادل منذ أقدم العصور على حدود المجتمعات المختلفة ، واعتبرا ساعتئذ السلعة العامة ورمز الثروة المجسم ، وكان إستعمالهما كبيراً في الأمم التجارية بالذات ، ولكن النقد ذهباً وفضةً لا يتحول إلى رأسمال إلا إذا عمل بالمصاحبة مع العمل المنفصل عن وسائل الإنتاج (21) .

جـ-الإنهيار والمجاعات :

على أن ذلك التقدم الذي وصفناه باقتضاب لم يدم طوال العصر الفاطمي ، ولا كان مستمراً منتظماً خلاله ، بل صعد منحناه عموماً في العهد الأول واتجه إلى الهبوط في العهد التالي . كما أن أزمات مختلفة أصابته في كلا العهدين .

- **وكان أول دليل على هذا التغيير هبوط الخراج في العصر الفاطمي الثاني** . وكان مبلغ الجزية المستخرج من مصر في عهد عمر بن الخطاب 12 مليون دينار ، أرتفع في عهد عثمان **(** ولاية عبد الله بن أبي سرح **)** إلى 14 مليوناً ، ثم أخذ يقل حتى لم يزد على 3 ملايين في أيام الأمويين والعباسيين إلا مرات قليلة (22) . وفي عهد المعز بلغ خراج مصر 3,400,000 دينار ، ثم هبط حتى وصل إلى 1,680,000 في عهد المستنصر (1036م- 1094م) (23) . ومن المحتمل أنه أرتفع مرة ثانية في عهد المستعلي بفضل الإجراءات التي اتخذها الوزير الأفضل بن بدر الجمالي ، والتي سيأتي ذكرها فيما بعد .

• **وكان الدليل الثاني حدوث المجاعات الرهيبة والمتكررة .** ونعلم أن مجاعة حدثت في أواخر عهد الإخشيديين دامت 9 سنوات ، وكانت السبب المباشر ليأس المصريين من نظامهم ودعوتهم لحضور الفاطميين ، ولكنها تكررت في العصر الفاطمي في ظل الحاكم (بين 1003- 1009) ، والظاهر ، ثم المنتصر **(** في أعوام 1052 م ، 1054م ، 1055 م ،1056 م ، 1058م **)** ووقع في عهد هذا الخليفة الأخير ما سمي **بالشدة المستنصرية** وهي مجاعة رهيبة دامت 6 سنوات من 1065م إلى1071 م وبلغ سعر الرغيف في قمتها 15 ديناراً أي 7 جنيهات وكان يموت فيها يومياً بين ألف و 28,000 شخص ، ففني ثلث أهل مصر . ووقف الناس في الطرقات يقتلون من يظفرون به ويأكلون لحمه ، حيواناً كان أم إنساناً .

• **وترجع الأسباب الرئيسية للتدهور والأزمات والمجاعات إلى سياسة الدولة المركزية** ، مما يشكل الوجه الآخر للمهام الإقتصادية التي تتولاها . فكما أن التقدم والنمو من آثارها ، كذلك التراجع والتأزم من نتائج نفس أعمالها .

ولم يفت هذا معظم المؤرخين فلاحظ البراوي أن الشدة المستنصرية لا تعود في معظمها إلى قصور النيل ، بل إلى الحروب الداخلية بين طوائف الجند أي البيروقراطية العسكرية . وأدى جشع أمراء الجيش واعتصار كبار القوم للفلاحين إلى أن ترك هؤلاء الأرض ، وأُصيبت الزراعة بالبوار ، ويذكر **ابن أياس** أن الجنود اضطروا في نهاية الأمر إلى أن يحرثوا الأرض بأنفسهم لعدم وجود فلاحين .

ونظراً لهبوط خراج الأرض ، لجأت الدولة الفاطمية إلى فرض العديد من الرسوم غير المباشرة على مختلف النشاطات الإقتصادية ، مما عرقلها وزاد من أسباب الأزمة ، وألقى بأعبائها الأساسية على كواهل الصناع والفلاحين . هذا في حين أن بعض الوزراء تنازلوا عن حقوق الدولة المتأخرة على كبار المتقبلين والمقطعين وعوض الحكام النقص في الإيراد الداخلي بما جمعوه من أرباح التجارة الخارجية التي بقيت مزدهرة مدة طويلة .

وعرفت مصر الفاطمية في ظل بدر الجمالي وإبنه الأفضل فترة إسترد فيها إقتصادها أنفاسه . فقضى بدر على المفسدين بالسيف ، وأعاد للبلاد الوحدة بالقوة العسكرية ، مما مكن الحكم المركزي من العودة إلى الإهتمام بشبكة الري والزراعة عموماً ، ولكن هذا الإصلاح لم يكن إلا مؤقتا ، وعادت الأحوال إلى الإنحدار بعده .

وعلى أي حال ، فإصلاحات بدر وابنه قد تمت لصالح كبار القوم ، وبدأت تضرب إسفيناً بينهم وبين الكادحين من الفلاحين والحرفيين ، فمع عهد المستنصر بدأت الجبهة المساندة للخلافة الفاطمية تتفتت ، ويمهد الطريق إلى حكم آخر يسانده كبار التجار أساساً ، وهو حكم الأيوبيين والمماليك .

ومهما كان الأمر ، فالذي يمكننا أن نقوله من إستقراء الحوادث وتعليقات المراجع التاريخية الأساسية هو أن الكوارث التي نزلت بمصر - وقتذاك - لم تكن ترجع إلى أسباب طبيعية لا يد للإنسان فيها ، بقدر ما كانت تعود إلى عجز النظام السياسي

القائم حينذاك عن إيجاد حل للتناقضات بين القوى الإنتاجية ، وعلاقات الإنتاج ، وذلك لأنه نظام مبني على الإنتاج الطبيعي في أغلبه ، وذو قدرة إنتاجية منخفضة ، فلا يستطيع الإرتفاع فوق مستوى الأوضاع التي يلاقيها وصدق قول ماركس حين كتب :

" أننا معتادون تماماً أن نرى الزراعة في الإمبراطوريات الآسيوية تتدهور في ظل حكومة واحدة وتنتعش ثانية في ظل حكومة أخرى . فهناك تكون المحاصيل ذات علاقة بالحكومات الحسنة أو السيئة مثلما تتغير في أوروبا مع حلول المواسم الحسنة أو السيئة " (24) .

- **ولعب الكفاح السلبي دوراً في هدم الخلافة الفاطمية وتقوية الهيكل الآسيوي** ، فقد سبقت الإشارة إلى هروب الفلاحين من الأرض ، الأمر الذي أحدث نوعاً من التخريب الاقتصادي من الداخل ، وزاد من التدهور الذي أصاب الأوضاع ومن اتساع الأزمات والمجاعات ، وكان هذا الكفاح الفلاحي السلبي عاملاً إلى جانب العوامل الأخرى في **إنقاص** عدد القرى من 3834 قرية إلى 2062 في عهد المستنصر (25) .

وترتب على المجاعات وموت ذلك العدد الكبير ، وهروب عدد آخر **أن** مساحات كبيرة من الأراضي الخاصة ظلت بدون وريث ، فعادت إلى الدول ثانية . وكان هذا معناه تقوية لملكية الدولة ، والنمط الآسيوي بدوره .

ومن جهة أخرى ، عالجت الحكومات الفاطمية مثل وزارة مأمون البطائحي الأمر بأن أقطعت الأراضي لأمراء الأجناد وكبار الموظفين لمدة ثلاثين سنة بعد أن كانت مدة الإقطاع 4 سنوات (26) ، مما مهد الطريق لسياسة صلاح الدين في هذا الشأن أيضاً .

2-علاقات الإنتاج

رغم ذلك التطور العظيم الذي طرأ على أساليب الإنتاج والقوى الإنتاجية ، فقد بقي التكوين المصري في أساسه كما كان من قبل : طبقة تستحوذ على ثمار فائض العمل وهي منتمية إلى جهاز الدولة بصورة أو بأخرى ، وتشكل عموماً المشترك الأعلى . وطبقة تنتج وقد عزلت عنها وسائل الإنتاج بشكل عام ، وتنتظم في مشتركات دنيا . هذا هو الإطار العام ، وإن كانت الصورة أو الصور بداخله ليست على وتيرة واحدة ، وقد تكون متباينة تبايناً شديداً في بعض الأحيان .

أ- الدولة المركزية :

نعم إن وجود الدولة المركزية ليس أمراً يتميز به النمط الآسيوي للإنتاج ، إذ قد وجدت مثل هذه المركزية في ظل أنظمة اجتماعية أخرى (روما العبودية - الإمبراطورية الإقطاعية تحت شارلمان ، الخ) . ولكن الذي يتميز به النظام الشرقي - والمصري من أنواعة - أن تقوم الدولة المركزية بمهام اقتصادية أساسية مدة طويلة نسبياً ، وأن يشكل أفراد جهازها الطبقة التي تمارس الإستغلال .

- **الدور الإقتصادي للدولة** : سبقت الإشارة إلى الأعمال العامة الكبرى التي قامت بها الخلافة الفاطمية في مصر ، وخاصة في ميدان توسيع شبكة الري الإصطناعي ، والإستفادة بصورة أفضل من مياه النيل الذي كان يسود الإعتقاد أنه ينبع من الجنة (27) . وكذلك جاء من قبل ذكر الغابات التي نجح الفاطميون في زراعتها ووضعوها تحت إشراف إدارة خاصة من ديوان بيت المال ، وقصد الفاطميون من ذلك أن يحتكروا إنتاج الخشب لصناعة الأسطول . وكانوا يستوردون باقي لوازمهم من الخشب ، لهذا الغرض عن طريق التجار البنادقة ، رغم اعتراض الأباطرة البيزنطيين الذين كانوا يخشون المنافسة المصرية البحرية والتجارية . وأصدر بابا روما أيضاً سلسلة من الأوامر التي تحرم تزويد القاهرة بأخشاب السفن أثناء الحرب الصليبية ، ولكن تجار البندقية كثيراً ما لم يلتزموا بها .

ومما يذكر أيضاً أن بعض الخلفاء الفاطميين تدخلوا في تفاصيل ما يزرع من المحاصيل ، وأن الظاهر منع ذبح الأبقار لفائدتها في الحرث (28) .

واحتكر الفاطميون بعض الصناعات ، وخاصة المتعلقة بإحتياجات أفراد الإدارة مثل بعض الأقمشة في دار الكسوة والجيش **- خزانة السروج** . وكانوا في ذلك يستمرون في التراث المصري المعروف منذ زمن بعيد ، واحتكروا استخراج النطرون وتجارته ، وعرضوهما للقبالة أي الإلتزام .

وكانت الدولة الفاطمية أكبر مستهلك في أسواق البلاد ، وأكبر تاجر فالمنتجات الزراعية تأتي من الهيئات الحكومية أو من خلالها ، وينطبق هذا بشكل خاص على الكتان الذي يعتبر مادة التصدير الأساسية في مصر الفاطمية (29) . وكذلك كان جانب كبير من الأسطول التجاري ملكاً للدولة المصرية ، مما يدل على بدء تخلص التجارة الخارجية من السيطرة السابقة للتجار الأجانب الذين كانت لهم اليد العليا في زمن الطولونيين والإخشيديين . وسبقت الإشارة إلى أن هذا الوضع ربما كان السبب في العداء بين الفواطم وبين الدولة المغربية الزيرية ، مما جعلهم يطلقون على المغرب قبيلتي بني هلال وبني سليم (30) .

وكذلك احتكرت الدولة بيع محصول القرظ ، وهو ثمرة شجرة السنط ، وكانت حصيلته تمول تصنيع السفن . وأنشأ الفاطميون المراكز التجارية الحكومية - **المتاجر** وتربح الحكومة من فرق السعر بين الشراء والبيع ، فبدأت بتخزين الغلال ، ثم امتدت عملياتها إلى الخشب ، والحديد ، والصابون ، والرصاص . وملكت الدولة المخازن والقياسر ، والأفران والحمامات ، وكانت تؤجر هذه العقارات للتجار .

وإلى جانب 36,000 مسجد ، بنى الفاطميون البيوت الشعبية التي بلغ عددها في القاهرة 8000 بيت يؤجر للناس بالإيجار الشهري ، وهو أول حادث من نوعه في تاريخ الدول (31) .

وأخيراً ، فمن أهم الوظائف الاقتصادية التي تولتها الدولة أن فرضت تسعيراً على السلع الأساسية ، وخاصة الأقوات وهو أمر يعتبره بعض الفقهاء السنيين منافساً

للشرع ، فعندما جاء جوهر الصقلي مصر وجد الغلاء شديداً ، فكان من أول أعماله أن خفض الأسعار ومنع إحتكار الحبوب على أيدي كبار التجار .

ولعب المحتسب دوراً هاماً جداً في العصر الفاطمي ، إذ كان يشرف على الأسعار في الأسواق وكثيراً ما لجأ الفاطميون إلى مصادرة الغلال من تجارها ، وبيعها بأسعار جبرية. وتكررت القرارات بهذا الخصوص في عهد الحاكم بصورة بارزة .

ب- الملكية وأشكالها :

إن حقوق الملكية لأدوات الإنتاج تعبر عن علاقات الإنتاج والإستغلال الطبقي ، ويقول ماركس **"** أن الملكية تعني **..** أصلاً علاقة بين الفاعل العامل **/ المنتج ..** وبين شروط إنتاجه ، أو إعادة إنتاجه باعتبارها خاصة به **"** (32) **.** وحيث أن الإنتاج الزراعي كان في ذلك الوقت يكون الجانب الأغلب ، والمسيطر في الإنتاج الكلي ، فنجد تعبيراً عن علاقات الإنتاج في الأشكال المختلفة لملكية الأرض باعتبارها الأداة الرئيسية للإنتاج .

- **والشكل الغالب والسائد لملكية الأرض هو ملكية الدولة** . وفي هذا المجال ، فلاشك أن العصر الفاطمي استمرار للعصور السابقة منذ الفراعنة وبما فيها ما بعد الفتح العربي لمصر . واختلفت نظرة الولاة العرب المتتاليين إلى أرض مصر عن نظرتهم إلى عديد من البلدان الأخرى مثل تونس ، كما رأينا من قبل ، فأراضي مصر اعتُبرت كلها خراجية من حيث المبدأ ، أي يحق عليها دفع الجزية باعتبارها ملكاً لأمة الإسلام (33) وبصرف النظر عمن يستزرعها إن كان مسلماً أم ذمياً .

وجاء الفاطميون ليقووا هذا التقنين على أساس من المبدأ التسووي ، حملة نظامهم متأثراً بالمذهب الإسماعيلي وضغوط الخوارج البربر . ورُوي عن الخليفة الحاكم بأمر الله أنه يردد العبارات **: "** المال مال الله والخلق عيال الله **...** لا مال إلا لله **...** لا فرق بين غني وفقير **"** ، وأنه كان من رأي الفواطم أبطال ملكية الأراضي وتوزيعها على المحتاجين إليها مجاناً (34) ، وكانت الصورة العملية لهذه الأرضية المذهبية أن يكون خلفاء القاهرة ملاكاً لأرض مصر كلها ، مثلما كان ملوك مصر السابقين (35) **.** وعندما حضر جوهر الصقلي استولى باسم الخليفة على أملاك الدولة الإخشيدية السابقة ، وضمها إلى بيت المال .

وسنرى فيما بعد أن أشكالاً للملكية كانت موجودة ولكن المؤكد أن هذه الأشكال كانت مسودة وتخضع - مبدئياً وعملياً - لولاية الدولة العليا على الأرض .

ليس هذا فحسب ، بل كون الأرض الزراعية كلها تدفع **الخراج** وهو الضريبة الجزية لبيت المال بمثابة وجود التزام الأرض جمعاء إزاء الحكم المركزي والخراج هنا أو ريع الدولة من الأرض إنما هو **"** الشكل الاقتصادي الذي تتحقق فيه ملكية الأرض **"** طبقاً لتعبير ماركس البارز الشهير (36) **.** وقد رفع جوهر الصقلي فئة الخراج على الفدان الواحد من 3.5 إلى 7 دينار ما إن حضر ، مؤكداً بهذا حق الخليفة في ناتج الزراعة **.**

ولـكـن الخراج لـم يـكن يسـتحق إذا هلك جميع المحصول نتيجة النوازل الطبيعية ، مما يثبت نفس المبدأ بأن الجزية مفروضة على الأرض وليسـت على المزارع المسـلم .

- **وأقرب الأشكال الأخرى إلى ملكية الدولة هي القبالة أو الضمان** .

وكان هذا النظام قد وُجد من أيام الفتح العربي ، بل من أيام البطالمة قبله وفيه يتعهد شخص بتحصيل الخراج أو الضريبة عن منطقة معينة ، ويقوم بالأعمال اللازمة لصيانة الري والصرف الخ . وكان الإلتزام يتم بعد جلسـة من المزاد العلني ، ومدة القبالة 4 سـنوات . وكثيراً ما كان المتقبلون من كبار الموظفين أو الأعيان المرتبطين بجهاز الدولة، وخاصة بعد الأزمة المسـتنصرية التي أفلس فيها العديد من أغنياء الريف الذين كانت ترسـو القبالات عليهم من قبل .

وكان للقبال أن يأخذ لنفسـه نسـبة معلومة من الضريبة المتحصلة وعنى بعض الخلفاء بأن يحددوا قيمة الخراج أو الضريبة بأنفسـهم ولا يتركوا هذا للمتقبل ، وعليه فيعتبر القبال هذا شـريكاً أصغر للدولة في ريع الأرض ، كما تُعتبر القبالة شـكلاً انتقالياً لملكية الأرض ، بين ملكية الدولة والملكية الفردية ، فإذا عجز الضامن عن تسـديد المبلغ الذي وافق على سـداده خراجاً ، حق للدولة أن تنتزع الأرض منه وتعطيها لضامن آخر ، وإذا دفع جزءاً مما عليه فقط ، سـمي الدين الناتج **باقياً** ووصلت البواقي في عهد الآمر إلى مبالغ ضخمة قدرت بنحو 2,700,000 دينار و3,800,000 أردب بسـبب الأزمة وعندئذ تنازل الوزير مأمون البطائحي عن المتأخرات المسـتحقة للدولة ، وأطال مدة القبالة إلى 30 سـنة بعد أن كانت 4 سـنوات ، أي عمل على إزالة الفوارق بين هذا النظام وبين الإقطاع العربي .

وبالفعل فعندما تولى أسـد الدين شـيركوه الوزارة في نهاية الخلافة الفاطمية ، ألغى نظام القبالة أو الضمان ، وأقطع أرض مصر لأفراد الجيش ، والجنود الذين أتوا معه من الشـام .

- **والشـكل الثاني هو الإقطاع** ، وهو أن يمنح الخليفة شـخصاً من المقربين إليه حق الإسـتحواذ على إيراد منطقة معينة مدى الحياة ، وقد يورث لذريته من بعده ، وكان الإقطاع نوعين **:** فإما أن يدفع المقطع إلى الدولة مبلغاً سـنوياً يقل عـمـا يـجـيـبه **إقطاع الإسـتغلال** أو لا يدفع إلا العشـر أو الزكاة **إقطاع تمليك** .

وفي الإقطاع إذن تزيد حقوق المسـتحوذ على الأرض عما للقبال ، وتقترب من حقوق الملكية الفردية . ولكن الإقطاع الفاطمي لم يكن يتضمن رق الفلاحين مثلما كان في النظام الإقطاعي الأوروبي في بعض العصور الوسطى والمسمى إقطاعاً أيضاً (37) . إذ ظل الفلاحون أرقاء للدولة ، لا للمقطعين . وسـوف نعود إلى هذا الموضوع فيما بعد .

وعلى كل ، فلم يكن نظام الإقطاع منتشـراً في أول الخلافة الفاطمية وخضع لإشـراف الدولة عن طريق إدارة خاصة تسـمى **ديوان الإقطاع** وكان الخليفة العزيز بالله يأمر

بتقدير الخراج المفروض على الأرض المقطعة دون المقطعين مما يبين استمرار ولاية الدولة المركزية على الملكية حتى في شكل الإقطاع .

ثم تضاعفت الإقطاعات في أواخر العصر الفاطمي . ويتفق معظم المؤرخين على تفسير هذه الظاهرة بسبب اشتداد الأزمات الإقتصادية والمجاعات ، وانخفاض قيمة العملة مع هبوط الدخل النقدي الذي كان يرد خزائن الدولة . وترتب على هذا أن ازدادت الصعوبة في دفع رواتب الجنود وأمرائهم نقداً ، بل وحتى عيناً، عن طريق الأجهزة المركزية الحكومية ، فأصبح نظام الإقطاع العربي ذاك يحل المشكلة بصورة من الصور ، إذ كان على المقطع أن يحصل مستحقاته بنفسه من الفلاحين الذين يعملون في إقطاعه ، ويقترن هذا التطور في الوقت نفسه بضعف متزايد يصيب السلطة المركزية ، وباشتداد المنازعات الداخلية بين مجموعات الطبقة الحاكمة ، وخاصة بين الفرق المختلفة للبيروقراطية العسكرية .

والمعروف أن الوزير السلجوقي الشهير نظام الملك هو أول من أرسى أركان هذا النظام في بغداد ، فاستبدل الإقطاعات الزراعية بالرواتب النقدية للجنود الأتراك في ظل السلاجقة ، وصار الإقطاع العسكري هو السائد بعد ذلك في ظل الأيوبيين والمماليك . وكان الإقطاع الشرقي في هذه الحالة يتضمن واجب الخدمة العسكرية للمقطع مقابل الإنتفاع بناتج الأرض ، وهو أمر مشابه للإقطاع الأوروبي بنبالته العسكرية . ولكن النظام الشرقي في مصر الفاطمية على الأقل لم يحتو على إستعباد الفلاحين لهؤلاء الأمراء والجنود ، ولا الإلتزامات العديدة الأدبية والمادية التي كانت مفروضة على الأقنان **الأوروبيين / Serfs** إزاء أسياد الأرض ، وظلت السخرة في مصر مثلاً - في ذلك العهد - التزاما إزاء الدولة ، لا حقاً من حقوق المقطع الفرد . وكذلك يُلاحظ أن الإقطاع في ظل الفاطميين لم يكن يتضمن التزاماً بخدمة عسكرية كما تطور إليه في ظل الأيوبيين والمماليك .

ومهما يكن الأمر ، فكان من حق الخليفة أن ينتزع الإقطاع العقاري من المقطع في أي وقت ، دون أن يرى الفقهاء في هذا أمراً غير قانوني ، وكثيراً ما لجأ الفاطميون إلى مصادرة الإقطاعات وحلها إذا أثار المقطعون سخطاً عليهم (38) . ومن أبرز هذه الحوادث أن الوزير الأفضل أمر في 1071م – 1108م بحل جميع الإقطاعات عندما شكا بعض أصحابها من الأجناد صغار المقطعين قلة دخلهم بالنسبة لدخل أمراء الجيش ، وتم مسح الأرض كلها وإعادة توزيع الإقطاعات .

- **والشكل الإنتقالي الأخير هو الوقف** أو ما يسمى **بالحبس** وكان الوقفان الخيري والأهلي معروفين من قبل الفاطميين . وقد أشار البعض إلى أن جانباً من الأوقاف الخيرية كان يقصد به في الحقيقة إفادة أناس معينين ، تكلفهم حجة الوقفية بإدارة الأموال والصرف على الجهة الخيرية ، أي أن الهدف كان الإيقاف الأهلي ، ولكنه اتخذ الثوب الخيري لأسباب واضحة .

ومن جهة أخرى ، فعندما قرر عمر بن الخطاب عدم توزيع أراضي بعض البلاد ومنها السواد في العراق وأرض مصر على المقاتلة العرب ، أعتبر هذا الأمر حبساً للأرض على أمة المسلمين وذرياتهم . ويبين هذا أن الوقف يجمع بين طبيعتين : فهي ملكية جماعية من وجه ، لأنها ممنوعة من التداول والتفتيت الفردي . وهي ملكية فردية من وجه آخر لأن المنتفعين برزقها محدودون طبقاً لما نص عليه الواقف. وقد كثر اللجوء إلى الوقف لسببين : إما تهرباً من قواعد التوريث الشرعي ، ورغبة في تركيز الميراث على أشخاص محدودين وخاصة من الإناث ، وإما للوصول إلى حماية المال من أعمال المصادرة التي مارسها باستمرار حكام مصر على الأغنياء . وفي كلتا الحالتين ، يمت السبب بصلة بينة إلى نزعة التملك الفردي .

وفي العصر الفاطمي ، نرى الدولة تعامل الأوقاف مثلما تعامل أملاكها الأخرى وتعرض الأوقاف للتقبيل مثلاً : ففي عام 973 م ضمن محمد بن القاضي أبي الطاهر الأحباس بمليون ونصف مليون درهم (39) .

غير أن الدولة الفاطمية أضافت جديداً في ميدان الأوقاف ، إذ حبس الحاكم بأمر الله الأراضي الزراعية بعد أن كان الحبس على العقارات من الأنواع الأخرى (40) . وأوقف بعد ذلك الوزير بدر الجمالي على ذريته أراضي واسعة أيضاً في عهد المستنصر ، وفي تقديرنا أن هذا يكشف عن نمو قوى التملك الفردي في ميدان ملكية الأرض وتمكنها من إستغلال ثغرة الأوقاف في نشاطها .

- **ثم كانت توجد الملكية الخاصة للمنقولات والمباني** ، ومن المؤكد أيضاً أن ملكية الرقبة لبعض الأراضي كانت موجودة ، رغم أنها عرفت فترات توسع وفترات انكماش متباينة .

والحقيقة أن الملكية الخاصة كانت أمراً قائماً منذ زمن طويل في مصر إلى جانب الملكية المشاعية أو المشتركية ، ولكن نموها لم يأت بتطورها الذاتي المنفرد ، ولكن من خلال انبعاث تلك الأشكال الإنتقالية التي ذكرنا بعضها آنفاً (41) . وسبق أن أشرنا في دراساتنا للعصور الماضية إلى تباين المواقف المتتالية التي اتخذها حاكم واحد أو حكام مختلفون من قضية الملكية الخاصة للأرض الزراعية ، الأمر الذي كان يعطي للصراع بين الدولة المركزية وبين القوى النازعة إلى الملكية الفردية شكل الكر والفر المستمرين ، ويجعل مفهوماً أن تبحث تلك القوى عن الثغرات من شتى الأشكال لتنفذ منها إلى غرضها .

وبالعودة إلى العهد الفاطمي في مصر ، نرى المؤرخين يذكرون أن الملكية الخاصة كانت تتكون بوضع يد الأفراد زمناً طويلاً على أموال الدولة (42) .

ويبدو أن ظاهرة وضع اليد هذه ، والإستناد إلى الأمر الواقع أخذت صورة بارزة في العصر الفاطمي الثاني ، أي بعد المجاعات الكبرى, وسبقت الإشارة إلى دور بدر الجمالي ثم ابنه فضل أو **الأفضل** في تقسيم الجبهة العريضة المساندة للخلافة الفاطمية ، وإفادة كبار الموظفين والتجار مستغلاً من الناحية السياسية الظروف

المتحسنة التي أوجدها بسحقه لقوى الأجناد المتضاربة . وكان فضل في الوقت نفسه قد أمر **بروك** الأرض أي مسحها كلها وإعادة توزيعها بعد إستعادة الدولة للأرض المغتصبة ، فتضرر كبار القوم قائلين أنهم استثمروا أموالاً فيها وأنشؤا البساتين ومعاصر الزيت ، وهي إستثمارات سلعية فتركها لهم الوزير ملكية خاصة (43) . وهكذا تنازل ابن بدر الجمالي عن حقوق الدولة المركزية واعترف بحق الملكية الخاصة وبالتحديد لهؤلاء الذين كانوا يستغلون أموالهم في الزراعة لأغراض سلعية .

وقد استمرت الملكية الخاصة في النمو خلال العصر الفاطمي الثاني ، عندما أصبحت للبيروقراطية العسكرية اليد العليا على الدولة ، وتولى أمراء الجيوش المناصب الرفيعة في الإدارة السياسية ، واستولوا على السلطة الفعلية فقد انتزع **وزراء السيف** هؤلاء مساحات من أملاك الدولة ومنحوها لأنفسهم ولمشيعيهم إقطاعات تمليك يحق توريثها للخلف (44) .

وعلينا هنا أن نبدي ملحوظة ، وهي أن الطريق الذي أدى إلى نمو الملكية الخاصة إنما مر من باب ملكية الدولة ، وذلك ، لأن انتقال قطعة الأرض الزراعية من هذا الشكل إلى ذلك ، إنما كان يتم بالإعتماد على قرار من أعلى سلطة في الجهاز الإداري باعتبارها صاحبة الولاية على الأرض كلها. ليس هذا فحسب ، بل يجدر بنا الإلتفات إلى أن واضعي اليد المتعلقين بقرار الأفضل لم يعترضوا على حق الدولة في روك الأرض ، واسترجاع أملاكها منهم ، بل **التمسوا الرأفة** بهم لتضررهم . فلقد سلموا بمبدأ شرعية الروك ، ولكنهم تسللوا إلى تثبيت ملكيتهم من خلال إستغلالهم الشكلي للعلاقات الأبوية بين الحاكم والمحكومين .

ولكن انتشار الملكية الخاصة لم يتم هو أيضاً بشكل مستمر منتظم بل كانت تُوجد في الوقت نفسه الحركة المضادة ، أي حركة إعادة تحويل الملكية الفردية إلى ملكية الدولة . ففي فترات المجاعات والأوبئة المتكررة الواسعة ، كان يموت عدد ضخم من الأسر الكاملة وليس لممتلكاتهم من يرثها ، فتعود إلى الدولة . وكونت **المواريث** هذه مصدراً شبه ثابت للإيراد الحكومي . وقد حاول الوزير الأفضل هو نفسه أن يبقى على خصوصيتها ، فأمر بعدم ضمها إلى بيت المال معتبراً إياها مجرد أمانة (45) . ولكن هذا كان لا يزيد عن إجراء شكلي في اعتقادنا .

ونرى هنا مثالاً جديداً للكيفية التي يتم بها تجديد النظام المصري بسبب قوة أسسه وهيكله ، فمركزية الدولة شرط للإنتاج ، وسبب في الوقت نفسه لانخفاض الإنتاجية ، وهي كذلك آلة تعتصر المنتجين الفلاحين مما يؤدي إلى المجاعات . ويموت الناس بمئات الآلاف ، وتعود ممتلكاتهم إلى الدولة ، فتزداد **المركزية** قوة ويشتد ساعد النظام المصري ، وهكذا الخ .

- **التفاتة إلى البراوي** . يعتبر مؤلف الدكتور راشد البراوي عن حالة مصر الإقتصادية أيام الفاطميين أحد المراجع الأساسية في هذا المجال . غير أنه خضع في أجزاء أساسية لميله الشديد إلى الملكية الفردية ، وحاول إثبات أبدية مبدأها في

الفقه الإسلامي وتاريخ مصر، مما جعله يطوع الحقائق أو يتغافل عنها ، فيعتبر البراوي الإستيلاء على أملاك الأسرة الحاكمة السابقة في كل عهد جديد أمراً **طبيعيا** ً (ص 520) لا يناقض الملكية الخاصة . وينظر إلى نظام تقبيل الأرض على أنه " عمل مالي بحت لا علاقة له بملكية الأرض " (ص 54) . وينتقي من بين المؤرخين المقدسي ليشكك في صحة روايته عن ملكية الدولة للأرض على أساس قوله أنه سمع من بعض المصريين أنه النظام المتبع لديهم .. فيسقط البراوي من حسابه الدلائل الأخرى على قاعدة ملكية الدولة ، وهي دلائل متوافرة لدى مؤرخين عديدين من العرب مثل المقريزي والأفرنج ، ويخرج البراوي من هذا كله بأن " تركت الدولة الفاطمية الملكية العقارية بأيدي أصحابها ملكية تامة مطلقة ، رقبة ومنفعة . وحجته الأساسية هي أمان جوهر للمصريين ، ولكنه لم يتعمق في البحث عن حقيقة ما جرى في الواقع من المصادرات المتتالية ، ولا في مغزى استمرار فرض الخراج كضريبة جزية ، علاوة على أنه أسقط من الصورة التي رسمها الخلفية التاريخية الطويلة للهيكل الإقتصادي والإجتماعي المصري ، وهي جميعاً أمور تشير إلى وضع يخالف ما قصده في وصفه مخالفة النقيض للنقيض .

- **مصادرة الممتلكات : تأكيد لولاية الدولة عليها** . الحقيقة أن تاريخ الفاطميين في مصر - كما كان تاريخ سابقيهم ولاحقيهم - مليء بالمصادرات الجماعية والفردية التي تصيب ممتلكات كبار القوم . وذلك لأن صغارهم طبعاً ليس لهم ما يصادر .

فنرى الحاكم بأمر الله 996م- 1020م ينشيء ديواناً خاصاً اسمه **ديوان المفرد** لإدارة الممتلكات والأموال المصادرة ، مما يدل على اتساع أعماله في هذا الميدان ، وقد ضم إلى هذا الديوان أملاك ابن جوهر الصقلي ، وأهله مثلاً (46) . وكان الحاكم يصادر أملاك رجاله إذا رآهم أثروا أكثر مما ينبغي ، كما ألغى الأحباس المرصودة على الكنائس والأديرة وضمها إلى ديوان المفرد ، بل امتدت يده بالمصادرة إلى أفراد أسرته أنفسهم ، فاستولى على ما تملكه والدته وأخته وزوجه وعماته وخواصه من النساء ، وجاء بعد ذلك دور المباشرين ، والعاملين ، والضمان ، وكبار مرءوسية فبلغت المباني المصادرة وحدها 272,000 دار وحانوت (47) .

وفي ظل الحاكم أيضاً ، اتبع وزيره صالح الروزباري نفس السياسة ، فسلب ما في أيدي أرباب البيوتات والنعم ... ولما قتل الحاكم ، تصرفت أمه بالمثل ، فقبضت على جميع الإقطاعات التي أقطعها ابنها .

م – 18

ونرى أمير الجيوش بدر الجمالي في ظل المستنصر 1075م تقريبا يدبر مذبحة يقتل فيها جنوده أمراء العسكر الأتراك ، ويقطع ما يتركه كل أمير مقتول من مال ، ودار ، وإقطاع لقاتله ، وقتل بدر عدداً كبيراً من الوزراء والقضاة أيضا (48) . وعندما ثار ابن الجمالي المسمى بالأوحد في الإسكندرية وهزمه بدر ، صادر كثيراً من أموال أهالي الإسكندرية ، وأنفق منها على بناء مسجد العطارين (49) ثم كان أن أمر الحاكم بقتل الأفضل بن بدر عام 1121م ، وصادر أملاكه وأمواله التي شملت المراكب ، والبغال ، والخيل ، والرقيق ، والحلي ، والجواهر الخ ، واستغرق نقلها إلى بيت المال أربعين يوماً ، وقدرت ثروته هذه بستة ملايين دينار .

وفي عهد الآمر 1130م تقريبا تولى أبو على أحمد كتفليت بن الأفضل الوزارة ، فسجن هذا الوزير الخليفة نفسه ، واستولى على جميع ما في القصر ، ووضع يده على ما في مخازن الغلال الخاصة بالآمر ، وأمر بتوزيعها ، فبلغت مئات الألوف من الأرادب .

وفي أواخر خلافة **العاضد / الفاطمي الأخير** استولى وزيره ضرغام بن عامر اللخمي على الأوقاف للصرف على الجيش حوالي1163 م ثم جاء صلاح الدين ، وصادر مخصصات العاضد ، وكنوز الفاطميين ، وأقطع الأملاك والأراضي على أفراد أسرته ، فأعطى أباه إقطاع الفيوم ، وأخاه توران شاه قوص ، وأسوان ، وعيذاب الخ . وهكذا انتهت الخلافة الفاطمية كما بدأت ، وعاشت ، أي على مصادرة الممتلكات والإقطاعات والأراضي الخاصة ، والمنقولات ، والأموال السائلة .

ليس هذا فحسب ، بل تبين البرديات المكتشفة في **الجنيزة** أنه كان يحق للدولة أولوية الإستيلاء على السلع التي يحملها التجار من أجانب ومصريين (50) ومارست الحكومة هذا الحق بصورة متكررة وخاصة فيما يتعلق بالأخشاب والمعادن اللازمة لبناء السفن ، والغلال والدقيق في فترات المجاعات .

والنتيجة العامة التي نستخلصها من هذا كله أن الملكية الخاصة على عموم صورها بقيت في حالة ضعف ومزعزعة الأركان في العصر الفاطمي ، مما ينطبق تماماً مع إحدى السمات الأساسية للتكوين المعتمد على النمط الآسيوي .

جـ - العبودية المعممة :

إن هذا الضعف للملكية الفردية يجعل النظام المصري قريباً نسبياً من حيث هيكله لا من حيث عمره من المجتمع البدائي . ولذلك فسوف نجد أن التكوين المصري الإجتماعي يحتفظ بدوره المشترك القروي ، وأن النظام الطبقي مازال غير متطور بمعنى أن حدوده غير حادة وحاسمة تماماً (51) .

- **فليس الفلاح عبداً لصاحب أرض أو قناً إقطاعياً ، بل عبداً للدولة وحراً إزاء الأشخاص** . وللمقريزي فقرة طويلة واضحة قاطعة ينفي فيها أن المزارع عبد قن لمقطع الناحية في الدولة الفاطمية (52) . وعلى العكس ، فيبدو أن الفلاح تمتع في ظلها بحرية نسبية عما كان عليه في السالف ، إذ إستطاع إلى درجة

معينة الإنتقال من أرض لأخرى حسب رغبته ، وأن يغير موطن إقامته ويتصرف إلى حد في الحيازة التي يزرعها (53) . ومع ذلك فقد وقعت فترات فر فيها الفلاحون من الأرض للخلاص من ثقل الضرائب ، فكان الصراع يجري ضد الهاربين واشتد القهر على الفلاحين في العصر الفاطمي الثاني ، فيصحب موظفي الجباية شخص أقرب إلى الجلاد اسمه **الشاد** ومهمته سحب المطالب بالخراج على وجهه وضربه حتى يفي ما عليه للدولة .

ومهما كانت الأساليب الظالمة التي مورست على سكان القرى لإعتصار فائض العمل منهم جزية للمشترك الأعلى ، فهي لا تنفي أن الفلاحين كانوا أحراراً شرعاً إزاء الأشخاص ، في نفس الوقت الذي كانوا فيه **رقيق الأرض** طبقا للتعبير العربي الذي شاع بعد عمرو بن العاص ، أي عبيد للسلطة الحاكمة ، وهو ما أطلق عليه ماركس تعبير**العبودية المعممة .** وتبين الوثائق أن الدولة ظلت على هذا العهد لها بالإشراف الأعلى في جميع نشاطات القرية ، وأن المقطعين أو كبار أصحاب الأراضي على العموم كانوا منتفعين بثمار العمل الزراعي ، لا سادة على سكان النواحي . وأن الخدمات الإجبارية التي كان يتلقاها هؤلاء من الفلاحين كانت تفهم على أنها خدمات شخصية بالمعنى الواسع ، بسبب انتساب كبار القوم إلى الجهاز الحاكم ، مما يعطيهم الحق في الإمتيازات الإقتصادية ويضفي عليهم الهيبة الإجتماعية (54) . ولم تكن تلك الخدمات تقدم للسيطرة الإقتصادية التي يمارسها السيد الفرد على الأرض الزراعية باعتبارها أداة الإنتاج الزراعي . ولم تكن تصدر هذه الإمتيازات كحق مرتبط بالولاية الفردية وبملكية الرقبة على الأرض . وبتعبير آخر ، يمكننا أن نقول : أنه في حين أن السيد الإقطاعي الأوروبي كان ينتمي إلى الطبقة الحاكمة ، لأنه يملك الناحية ، ومن فيها من الأقنان فعليهم أداء امتيازاته . فالوضع في مصر كان مقلوباً بالنسبة لأوروبا ، إذ أن أمير الجيش أو الموظف الكبير يحصل على إقطاع لانتمائه إلى الجهاز الحاكم أولا، وأن هذا الإنتماء هو الذي يكفل له الامتيازات التي يستخرجها من الفلاحين ، والسيد الحقيقي للأرض وفلاحيها ، هو جهاز الدولة ، ويتمتع كبار المنتفعين بامتيازات السيادة بالإنابة عن الدولة ، وليس بالأصالة عن حقوقهم الذاتية .

وطريقة توزيع فائض العمل بين الطبقات تساعدنا على تحديد علاقات الإنتاج في حقيقتها . ويصف الرواة والمؤرخون هذه العلاقات على أنها أقرب إلى المقاسمة بين الفلاح وبين الدولة على المحاصيل ، سواء كانت مقاسمة عينية أو نقدية ، ونصيب الدولة هو الخراج الذي يجمع في هذه الحالة بين الريع المستحق لصاحب الأرض ، وبين الجزية المستحقة للطبقة المالكة الرقاب ، وبين الضريبة المستحقة للإدارة المركزية مقابل الخدمات المختلفة التي تؤديها لصالح الزراعة فرضاً وخاصة من ناحية الإشراف على أعمال الري .

فيبين المقدسي كيف يستولي **صاحب السلطان** (و كذا ، لأصحاب الأرض - المؤلف) على المقدار المفروض على كل ناحية ثم **يدفع** إليهم - إلى الفلاحين- ما بقي . وفي نظر الفلاحين صارت هذه الطريقة من وقت يوسف " لأن الناس باعوا

أملاكهم " أي أصبحوا دون أرض من ذمتها . ثم يضيف أن الخراج غير واجب على المصريين إذا تعطلت الزراعة بسبب عدم وفاء النيل ، بمعنى أن المزارعين غير مسئولين في هذه الحالة عن ثمرة الأرض (55) ، فهم ليسوا أكثر من يد عاملة تعمل على ما لا تملكه .

وكذلك نعلم من البراوي أن تكاليف صيانة الجسور، والأقنية المحلية كانت تخصم من مجموع الجزية المفروضة على الناحية لبيت المال ، بصرف النظر عمن الذي يتولى الواسطة ، وسواء كان متقبلاً ، أو مقطعاً ، أو صاحب الأرض (56) . ويبين هذا أيضاً أن صاحب المصلحة الحقيقية في هذه الاستثمارات، إنما هي الدولة ، بمعنى أن جهازها الذي له الحق الأول في ناتج الزراعة أما المزارعون المنتجون الحقيقون فعليهم تقديم عملهم بصور شتى لاستثمار الأرض ومقابل النصيب الذي يتبقى لهم من المحاصيل بعد دفع الخراج ، وهكذا نتبين أنهم في مجموعهم **رقيق الدولة** .

وينطبق نفس الأمر على سائر الدوائر المحكومة فهي تكون مشتركات مختلفة مبنية على الحرف ، أو الأصل ، أو الدين ، ولكن كل مشترك عبد في مجموعة **لصاحب السلطان** أى الدولة . والحالة واضحة بالنسبة للذميين الذين كانوا يعتبرون تحت حماية الدولة في ذلك الوقت ، ويدفعون الجزية التي تسمى**بالجوالي / جمع** جالية . وتجبى هذه الجوالي بعد أن تقرر جملة على الطائفة ، وتستخرج من أفرادها عن طريق البطريرك القبطي الذي نستطيع في هذه الحالة اعتبارهت **شيخ المشترك** (57) .

- **وكانت توجد أيضاً أشكال أخرى لعلاقات الإنتاج** إلى جانب العبودية المعممة والمتداخلة معها . فبعض المتقبلين أو المقطعين الكبار كانوا يعينون وكلاء لهم مقيمين في الضيعة ، ويشرفون إلى حد ما على زراعتها نيابة عن المقطع المقيم في المدينة (58) . وفي هذه الحالة كان المقطع يمثل وضعاً بدأ يتحول إلى متصرف في الأرض ، ويبني بينه وبين الفلاحين علاقة المزارعة بغية الحصول على عائد أكبر من الأرض . وكانت علاقة شبيهة بهذه موجودة في الإقطاع الأوروبي في بعض النواحي بين السيد وبين فلاحين أحرار ، كما أن المزارعة شكل للتأجير موجود أيضاً في بعض مناطق البلاد الرأسمالية ، وما زال موجوداً في مصر حتى الآن .

وكذلك نعلم بوجود علاقات أكثر انفصالاً بين العمل المنتج وبين أداة الإنتاج التي هي الأرض . ففي بعض الضيع يستأجر الوزير عن المقطع **ناظر الدائرة** عمالا بأجر عيني في حالة المحاصيل الغذائية ، وخاصةً في الصعيد ، أما في حالة المحاصيل السلعية مثل الكتان والقصب ، والفواكه ، والنيلة ، فيضاف إلى الأجر العيني جزء نقدي وخاصة في الوجه البحري . وكثيراً ما يؤجر المالك للفلاحين حيوانات الجر ، والحرث بإيجار نقدي ولكن إيجار بعض الآلات يكون عينا ً، فإيجار المحراث مثلاً بأردبين قمحا .

ثم هناك شكل أقرب إلى الإيجار بالعمل ، وهو أن يستأجر العمال ذوى المهارة الخاصة أو الحرفي مثل النجارطوال السنة مقابل الانتفاع بقطعة صغيرة من الأرض يستغلها

لصالحه في المدة (59) . وبقي هذا الشكل سارياً في الصعيد حتى أربعينات القرن الحالي باسم **التملي** أي **العامل الدائم** .

ونشير إلى أن هذه الأشكال المختلفة لعلاقات الإنتاج تطابق درجات إنتقالية متباينة على ملكية الأرض ، وهي التي ذكرنا بعضها آنفاً ، ولكن هذا لا ينفي أن الشكل السائد كان العبودية المعممة .

- **كما كان يوجد الرق بعيداً عن مجالات الإنتاج الأساسية** . وكان هذا الوضع استمراراً لظروف قديمة عرفتها مصر منذ الفراعنة فالغالبية الكبرى من العبيد في العصر الفاطمي خدم منازل . وبلغ عددهم في قصور الخليفة المستنصر 30,000 عبد والجواري للترفيه والطرب ، إلى جانب الخدمة . ثم هناك عدد صغير نسبياً يعمل في الأشغال الشاقة جداً مثل استخراج الذهب في مناجم النوبة . وأخيراً فعدد كبير ومتزايد من الأرقاء يعمل في الجيش منذ العهدين الطولوني والإخشيدي . وقد أكثر الخلفاء الفاطميين في العصر الثاني من العبيد السودانيين والزنوج ونظموهم في فرق عسكرية خاصة سوف نعود إليها فيما بعد ، وسوف يلعب الرقيق العسكري فيما بعد دوراً أساسياً في النظم السياسية المصرية لفترة تزيد على 500 سنة من نهاية الأيوبيين إلى تولي محمد على .

- **ويبدو لنا أن تنظيمات الحرفيين مثلت وضعاً انتقالياً بين النمط الآسيوي والإنتاج الصغير** . وقد يتذكر القاريء أن المهن الحرفية كانت وراثية منذ عهود ضاربة في التاريخ المصري القديم ، وعلى الأقل منذ العصر الصاوي . وكان توارث المهارة اليدوية في هذه الحالة وسيلة للمحافظة عليها باعتبارها أداة عمل ذات إنتاجية أعلى من العتالة البسيطة . ونعلم أيضاً أنه كان ممنوعاً على الأشخاص في مصر الهلينية أن يغيروا مهنتهم إلا بعد الحصول على موافقة السلطة الإدارية باعتبارها المهيمنة على توجيه الإنتاج توجيهاً مركزياً . وكما أن الفلاحين كانوا منظمين في مشتركات قروية ، فكان الحرفيون منظمين أيضاً في مشتركات خاصة بهم ، وهي الطوائف الحرفية ، وظلت هذه الطوائف قائمة في مختلف العهود للحكم الإسلامي في مصر باعتبارها وسيلة للسيطرة على الإنتاج الصناعي ، أي باعتبارها حلقة من حلقات التنظيم البيروقراطي العام .

وقد ارتبط ذلك الوضع السابق للطوائف الحرفية المصرية باحتكار الصناعة اليدوية في مصانع الدولة وخاصةً بالعاصمة حيث تصنع احتياجات الطبقة الحاكمة من المنتجات الإستهلاكية ، أو حيث تعد السلع المطلوبة للتصدير والتبادل مع الخارج . أما في القرى حيث تضم كل حرفة عدداً صغيراً من الصناع ، وحيث يستهلك الفلاحون إنتاجهم ويدفعون بعضاً من محاصيلهم ثمناً لاحتياجاتهم الأخرى ، فالأغلب أن الحرفيين كانوا أعضاء في المشترك القروي . أي أن تقسيم العمل الاجتماعي بين الزراعة والصناعة البدوية كانت تقسيماً داخلياً لكل مشترك قروي على حدة إذا استثنينا المصانع المركزية .

ونظن أن المجتمع الفاطمي يمثل هيكلاً مختلفاً عن هذه الصورة النموذجية للحرف في ظل النمط الآسيوي . فإذا كان تقسيم العمل الإجتماعي السابق قد استمر في المشتركات القروية ، ووجدت المصانع الحكومية المركزية أيضاً كما ذكرنا ، إلا أن النمو التجاري والصناعي لا للعديد من الموانئ فحسب ، بل لعدد كبير من المدن الداخلية أيضاً قد بدأ يغير من وزن العمل الحرفي ومن جانب كبير من العلاقات الإنتاجية المبنية عليه . وسبق أن أشرنا إلى انتشار الصناعة في عدد من المدن الداخلية ، لا في الدلتا فحسب بل وفي الصعيد أيضاً، وأن تلك المدن على الأغلب تحولت أيضاً من مجرد مراكز إدارية يعيش فيها كبار الموظفين فتستهلك دون أن تنتج ، تحولت إلى مراكز للتجارة الداخلية باعتبارها محطات للتجارة العابرة .

ونعلم أن الفاطميين استقدموا الصناع الماهرين من البلاد الأجنبية ، وأغروهم بالرواتب المرتفعة ، وعاملوا المسيحيين منهم معاملة سمحة . كما دربوا رقيقاً وأسري على مختلف الصنائع (60) . ولم يكن هذا يعني فقط أن عدد الحرفيين ازداد زيادة ضخمة ، بل أن تقسيم العمل الاجتماعي بين الزراعة والصناعة بدأ يتسع على نطاق البلاد كلها ، وأن الحرفيين أصبحوا يكتسبون بالتالي سمات طبقية متميزة عن سمات المشتغلين بالزراعة أي : الفلاحين . وما من شك في أن العامل الأساسي في اكتسابهم هذه السمات المتميزة هو أن الإنتاج الحرفي لم يعد يقصد الإستهلاك الذاتي وفي حدود الإكتفاء الذاتي للمشترك الفلاحي ، بل صار يستهدف التبادل أي **الإنتاج السلعي** . وتشير المراجع إلى أن الحرفيين كانوا يتلقون أجوراً نقدية عن عملهم .

وإذا كانت التنظيمات الحرفية - الطوائف أو **الأصناف** طبقاً لتعبير ذلك العصر - قلدت شكل المشترك القروي ، فكان لها مشايخ يقودونها وطقوس يمارسونها في علاقاتهم ببعض ، وروابط وثيقة توحد صفوف أفرادها من جهة . وكذلك إذا كانت تلك الطوائف مثلت إحدى القواعد الاجتماعية الأساسية التي ارتكزت عليها الخلافة الفاطمية من جهة أخرى . فهي من جهة ثالثة كانت تحتوي أيضاً على عنصر تام متزايد ينظم المنتجين الصغار (خاصة وأن الإنتاج الصناعي الكبير كان في المصانع الحكومية) فيتجمعون بشيء من الإستقلال عن سيطرة الدولة ، وكدنا أن نسميهم بورجوازيين صغاراً لولا عدم توافر المناخ الرأسمالي السائد . وسوف تلعب الطوائف الحرفية دوراً ثورياً متميزاً في الصفحات التالية من التاريخ المصري ، وخاصة في ظل المماليك والعثمانيين .

د – البيروقراطية :

لم يؤد التقدم الإقتصادي ونمو الإنتاج السلعي إلى ذبول البيروقراطية في الدولة الفاطمية ، بل على العكس . وإذا كانت مركزية الدولة تهتز في العصر الفاطمي الثاني على أثر اشتداد النزاعات بين الفرق العسكرية ، وتقاتل مختلف الحلقات الحاكمة ، والتدخل الأجنبي المتزايد ، فإنما هذا يتم عن طريق الهيمنة المتزايدة أيضا لجناح معين من البيروقراطية وهو الجناح العسكري ، وعلى حساب الجناح الممثل للمصالح

التجارية تمثيلاً مباشراً . وكأن التجار الكبار - وخاصة الأجانب منهم - لم يستطيعوا أن يفرضوا مركزاً أعلى لأغراضهم ويدفعوا بمصالح الحرفيين وصغار المنتجين إلى الخلف إلا بتسليم السلطة للبيروقراطية العسكرية الأجنبية حتى تتولى هي الضغط على تلك المساندة الشعبية الواسعة للحكم الفاطمي ، وتحطمها مستفيدة من ظروف معينة .

- **هيكل إداري كبير :** رأينا في الصفحات السابقة أن ازدهار النشاط الإقتصادي وقع داخل الإطار **الآسيوي** . وسبقت الإشارة إلى المهام الاقتصادية الكبيرة التي تولتها الدولة من صيانة الأدوات الإنتاجية الزراعية ومنهابشكل أساسى **الشبكة المائية** ، واحتكار فروع هامة من الصناعة والتجارة ، والإشراف على سائر الحياة الإقتصادية ، وبالإضافة إلى ذلك فقد وقعت على الجهاز الحاكم أعباء سياسية وفكرية ودينية بسبب الأهمية البالغة التي اتخذتها الدعوة الشيعية في الداخل والخارج ، لربط الحركات الشعبية بزعامة الإسماعيلية في القاهرة . وأخيراً ، فقد دخلت الدولة الفاطمية في حروب تكاد لا تنقطع ضد الخلافة العباسية ، والأتراك السلاجقة ، ولمقاومة الصليبين والقرامطة ، وقد ترتب على هذا كله تضخم الأجهزة البيروقراطية واتساع دائرة نفوذها .

ثم زاد الأمر مرة أخرى في العصر الفاطمي الثاني ، عندما وقفت الدولة الفاطمية ضد السخط الشعبي ، خاصة وأن حلول المجاعات والأوبئة تسبب في تخفيض الموارد الحكومية ، فلجأ الفواطم إلى تشديد الإشراف الإداري محافظة منهم على ما بقي من مصادر المال .

وهكذا ، فقد اتخذ التطور في تقسيم العمل الإجتماعي في مصر شكل نمو العمل الإداري وبالتالي نمو البيروقراطية . والجديد في ظل الفاطميين هو التمصير الواسع للهيكل الإداري بما فيه من مستويات عليا ، بعد أن كانت في الماضي تتكون من أفراد ينتمون إلى العنصر الأجنبي الحاكم (سوف نعود إلى هذا فيما بعد) .

وعلى كل ، ففي حين أن تقسيم العمل في الإقطاع الأوروبي كان يجد تعبيراً عنه في المراتب الإجتماعية المنفصلة عن بعضها انفصالاً شديداً ، نجد تقسيم العمل في النسق المصري ينصب في التقسيمات الإدارية الأفقية والرأسية . ولكل إدارة بما فيها إدارة الدعوة تنظيم هرمي يرأسه شخص ذو نفوذ سياسي كبير . وكان **الوزير يعقوب** بن كلس هو الذي أرسى **قواعد التنظيم الفاطمي** ونظمه (61) الدقيقة وشملت عدة دواوين أشهرها دواوين الجيش والكسوة والأحباس ، والرواتب ، والإنشاء ، والقضاء ، والدعوة . وكانت الهيبة تحيط ببعض كبار الموظفين ، أو لهم الوزير ثم **أصحاب المال** ، والرسائل ، والمظلمة ، وحاملي الرمح ، والسيف ، والدواة ، وولاة القاهرة ، والفسطاط ، وبعض الأقاليم ، وكان لبعض هؤلاء من كبار الموظفين سلطات شبه قضائية . وكذلك تمتع ولاة الأقاليم بحقوق تصرف واسعة ، ومنها في تعيين مرؤوسيهم الكبار على المدن ، والنواحي ، والقرى (62) .

- **دور متزايد للمصريين :** منذ أن حضر جوهر الصقلي أبقى الموظفين المصريين في مناصبهم ، وعلى رأسهم الوزير جعفر بن الفرات الذي خدم آخر الإخشيديين ، وأشركت السلطة الفاطمية عدداً من المغاربة في المناصب الإدارية العليا **بقصد** زيادة قبضتها على البلاد (63) . ولكن التناقضات بين جنود كتامة وحكام القاهرة اندلعت فيما بعد ، والأغلب أن السيطرة على التجارة كانت محورها . ثم زادها اشتداداً قيام الدولة الزيرية المستقلة في المغرب ، فاستبعد المغاربة عن المراكز الإدارية ، وحل محلهم م صريون من المسلمين والأقباط ويقول الدكتور عبد المنعم ماجد : " في واقع الأمر فإن المصريين هم الذين يحكمون دولة الفاطميين لوجودهم في الإدارة وفي مناصب الوزارة " (64) .

وجرى نفس التطور في الجيش أيضا ، وإن كان تالياً زمنياً على تمصير الإدارة . فقد كان الجيش الفاطمي أجنبياً وخاصةً مغربياً في أول الأمر . غير أن الأحوال تغيرت عند وقوع التهديد الصليبي : فإلى جانب جنود السودان الأرقاء البالغ عددهم فوق الخمسين ألفاً ، انخرط عدد كبير من المصريين . ومن الملفت للنظر أن صلاح الدين قضى على الجيش الفاطمي بعنصريه عام1168 م ، فذبح السود وأحرق حاراتهم بما فيها مساكنهم ونساؤهم وصبيانهم ، وهرب من تبقى منهم إلى الصعيد ، ثم استبد صلاح الدين الأيوبي بالعساكر المصريين ، فحبس أمراءهم واستولى على إقطاعاتهم وفرقها على ضباطه من الأتراك والأكراد ، وأنزلهم في دور أولئك الأمراء المصريين السابقين (65) .

ومن الملاحظ أن الفاطميين اختاروا لوظائف الإدارة المركزية أشخاصاً من أسر بيروقراطية. فكثيراً ما كان الابن يشغل منصب أبيه ، الأمر الذي كان يوفر مستوى أعلى من الكفاءة الفنية ، ويستجيب في الوقت نفسه إلى ضغوط القوى النازعة إلى الملكية الفردية . ولكن الأمر كان له أيضاً وجه آخر ظهر بقوة في نهاية العصر الفاطمي الثاني ، إذ أصبح الوزراء الأجانب يملؤن المناصب بأقاربهم وبني جنسهم مثلما فعل بهرام الأرمني ، فكان هذا مصدراً جديداً للفتن والتمزق الخلقي .

- **إمتيازات طبقية لأفراد البيروقراطية :** لقد كان تكوين الجهاز الإداري المركزي للدولة شكلاً من أشكال التقسيم للعمل الإجتماعي ، وهو التقسيم بين العمل الإشرافي والتخطيط من جهة ، وبين العمل اليدوي والتنفيذي من جهة أخرى . وأعطى هذا التقسيم دفعة إلى الأمام للقوى الإنتاجية . غير أن تفرغ الموظفين للتوجيه والعمل الذهني اقتضى أن تستولي البيروقراطية على الجانب الأكبر من العمل الفائض الذي يخلقه المنتجون من الفلاحين والحرفيين . أي أن يتمتع البيروقراطيون ، وخاصة الكبار منهم بامتيازات مادية ومعنوية تضعهم فوق العامة وبمعزل عنهم ، ويصبحوا بالتالي جزءاً لا يتجزأ من الطبقة الحاكمة المالكة .

ويظهر هذا أول ما يظهر في الرواتب المهولة التي كانوا يتقاضونها نقداً وعيناً فللوزير مرتب يتراوح بين 3000 و 5000 دينار شهرياً (3000 جنيه مصري تقريباً) نقدا ً، ولكل من أولاده أو أخوته بين 200 و 300 . هذا بالإضافة إلى دخله من الإقطاع ويقرب

5000 دينار ، كما يصرف له 20,000 أردب قمح وشعير و 8000 رأس من الغنم لمطابخه سنوياً (66) . وكان للقضاة أيضاً رواتب من النقود والطعام والأعلاف واللحوم ما يكفيهم ويكفي أولادهم ، عدا المئونة والهدايا والإقطاعات ، وكذلك كان الموظفون يتلقون منحاً من الملابس والهدايا الثمينة ، وسبقت الإشارة إلى دور الكسوة والطراز التي أنشأها الفاطميون ، لإشباع احتياجات الطبقة الحاكمة .

وعندما استولى صلاح الدين على الحكم ، أخرج من قصور الخلفاء عشرة آلاف شريف وشريفة يتطفلون على بيت المال ، وثمانية آلاف من الخدم والإماء يأتمرون بهم .

وأحيط أفراد المستويات العليا في جهاز الدولة بالمراسم والطقوس التي تؤكد في أذهان الكافة أنهم يتصرفون وسلطة القهر في أيديهم ، ولم تكن المهابة التي تحيط بهم حيثما ذهبوا أو حلوا رمزاً لقوتهم فحسب ، وسلاحاً يشهرونه في الصراع الطبقي ، بل كانت أيضاً الوسيلة الأساسية للمحافظة على المنصب السمين الذي يتولونه ، وللوصول إلى أعلى منه حتى يمتصوا مزيداً من الخيرات ، فالخليفة نفسه شخص تكاد قدسيته تضعه في مرتبة غير الآدمية ، وأفراد حاشيته يحملون حاجياته عنه كحامل المظلة ، وحامل السيف ، ومتولي شد التاج الخ ... ، والخصيان يحفون به في موكبه مطلقين البخور على جانبي الطريق ، وثلث الحراس يتناوبون على أبواب كبار الموظفين لا لمنع الأعداء عنهم فقط ، بل للدلالة على أنهم مركز تجمع القوة المسلحة ، والغلمان المسلحون يسيرون بين يدي الوزير إذا خرج من منزله .

ومن الطريف أن رمز الوزارة هي الدواة . فتقدم للوزير واحدة من الذهب عندما يتولى المنصب وفي عهد المماليك سنراهم يرسمون الدواة على دروعهم وأعلامهم رمزاً لسلطتهم العليا القاهرة : القدرة على صياغة الأوامر .

وفوق هذا وذاك ، فأسم الوزير أو الموظف الكبير تسبقه سلسلة طويلة من ألقاب التضخيم والتمجيد ، بعضها يشير إلى الوظائف الحقيقية التي يتولاها وبعضها ، يقصد به تعظيم شأنه وزيادة هيبته مما قد يحميه من التعرض إليه .

وكانت هذه الهيبة **وما تزال** جزءاً ملازماً للمركز الطبقي . فيحكى أن الحافظ عزل قاضياً وغرمه مائتي دينار وألزمه داره ، لأنه خرج إلى الخليفة بعد مشاجرة مترجلاً ، وقد سقطت عمامته وتمزقت ثيابه (67) .

- **وكان الإنتماء إلى البيروقراطية الوسيلة الرئيسية لتجميع الثروة** ، على خلاف ما جرى في النظم الإقطاعية بل العبودية الأوروبية ، حيث كانت الملكية هي الشرط لتجميع الثروة .

فمن استغلال الإشراف على الشؤون المالية ، إلى فرض الإتاوات التي تسمى **بالبراطيل** على المتقبلين والضمان والمقطعين ، ثم الدخول في مزايدات الالتزام بأنواعه ، هذه كلها كانت وسائل معترفاً بها ومعتادة يفتني بواسطتها الموظفون الكبار ، وخاصة الوزراء ، كما أن البيروقراطية العليا كانت تجمع الأموال والأملاك عن

طريق مصادرة ما في يد المغضوب عليهم من كبار القوم . وسبقت الإشارة إلى أن الحاكم أنشأ ديواناً مخصوصاً لإدارة الأموال المصادرة فاغترف منه العظماء كثيراً . أما التجار والصناع ، فأكثريتهم لم يجدوا سبيلاً للثروة إلا بالعمل **من باطن** الدولة ، أي كوكلاء لها في احتكاراتها المالية ، أو الصناعية ، أو التجارية ، وكانوا بالتالي نواة لتلك البرجوازية البيروقراطية التي سوف تلعب أدواراً سياسية وإقتصادية هامة بعد ذلك بقرون .

وهكذا تكونت تلك الثروات المهولة التي مازالت ذكرها بدهشنا . فالخليفة المعز يصرف مليون دينار على زواج أخته ، ومائة ألف دينار على جنازة أمه ، وإحدى بناته تموت عن 2,700,000 دينار (68) . وكان للوزير يعقوب بن كلس إقطاع إيراده السنوي 300,000 دينار ، وبلغت قيمة تركته أربعة ملايين دينار بين أملاك وقياسر ورق وأوان ذهبية وثياب الخ . وخلف الأمير جوهر من الثياب 75,000 ثوب ، والوزير برجوان 261 بقجة من القماش ، والسيدة رشيدة 30,000 ثوب خسرواني و 20,000 ثوب من الأنواع الفاخرة الأخرى .. وكما قلنا من قبل ، فهذا البذخ كله لم يكن ضرورياً للمعيشة المترفة ، بل كان أداة لابد منها للمحافظة على ما يسمى بالوضع الاجتماعي ، أي للإرتباط بالسلطة السياسية .

- ***حكم البيروقراطية :*** نجد معظم المؤرخين يقسمون العهد الفاطمي إلى عصرين يختلفان في مصدر السلطة السياسية . فمن المعز إلى المستنصر حيث تكون السلطة في يد الخليفة ، والوزراء **إن وجدوا** مجرد أدوات في يده وزراء تنفيذ . ومن المستنصر حتى نهاية الدولة الفاطمية عصر ثان استولى فيه الوزراء وأغلبهم قادة عسكريون على السلطة الفعلية ، واستخرجوا من الخليفة وثيقة تفوضهم عنه في إدارة البلاد فسموا بوزراء التفويض .

ويرجع بعض الكتاب إقامة منصب الوزير إلى التقاليد الفارسية وتسربها إلى الخلافة العباسية في بغداد ، ولكن الحقيقة أن هذا المنصب كان موجوداً أيضا في مصر أيام الفراعنة ، وأن سلطة الوزير كانت تعلو بل تفوق سلطة الملك في فترات معينة هي فترات الأزمات (69) . وفي رأينا أن سلطة الوزير هي من بين السمات الرئيسية للنظم الشرقية المبنية على النمط الآسيوي .

فمنذ الفواطم الأوائل نرى الوزير ليس مجرد أداة طيعة في يد الخليفة بل ساعده الأيمن . فيعقوب بن كلس عين بعض القضاة (70) ، ودواوين الجيش تخضع لإشراف الوزير ، ورتبة قائده (الإسفهسلار) تلي رتبة الوزير وصاحب الباب أي كبير الحجاب ، وكتب الشاعر أبو عبد الله محمد بن أبي الجرع عندما بلغه أن الوزير كان يشكو من ألم في يده ، فقال :

يد الوزير هي الدنيا فإن تألمت   رأيت في كل شيء ذلك الألم (71)

غير أن الكلمة العليا كانت دون شك في يد الخليفة نفسه في العصر الأول .

ولكن الأمور بدأت تتغير منذ الخليفة الفاطمي الثالث الحاكم بأمر الله . ويبدو أن الخلافات على المصالح التجارية في مصر أخذت شكل النزاع بين جنود كتامة المغاربة وبين المشارقة تحت قيادة الخصي برجوان الصقلي . فبادرة كتامة بفرض شيخها ، محمد بن عمار وزيراً ، ثم انتصر عليهم برجوان بعد قتال وتولى الحكم . إلا أن الخليفة تخلص من الطرفين وأفنى شيوخهما وانفرد بالسلطة (72) . غير أن تلك الخلافات استمرت وتكررت النزاعات ، وخاصة في ظل المستنصر حينما زحف بعض ولاة الأقاليم على القاهرة ، وفرضوا أنفسهم وزراء ، ثم انتزع بدر الجمالي السلطة الحقيقة بحد سيفه، فكان الخليفة في عهده كالمحجوز عليه ، وكان الوزير الأفضل بن بدر الجمالي من القدرة بحيث أقصى نزار بن المستنصر وولي عهده عن الخلافة ، وبايع أخاه الصغير المستعلي ، وتكررت أمثال هذه الحوادث بعد ذلك وقبض على زمام السلطة بعض رجال الجيش واختاروا الخليفة بمعرفتهم ، ثم تولى الوزارة وال بعد آخر من ولاة الأقاليم ، وخاصة من منطقة **قوص** وهى الواقعة على طريق التجارة مع البحر الأحمر .

ورغم أن الخليفة الحافظ تخلص أكثر من مرة من سيطرة وزراء السيف ، فإن قادة الجيش فرضوا أنفسهم بشكل متزايد إلى أن قضى **صلاح الدين** على الخلافة الفاطمية قضاءاً مبرماً .

- **جوهر التقسيمات والنزاعات الحلقية** : إن الصراعات بين الخلفاء وبين الوزراء تارة وقادة الجيش أو ولاة الأقاليم تارة أخرى هي صورة من صور التناقضات التي عرفها النظام المصري منذ القدم بين مركزية الدولة ، وبين القوى النازعة إلى الملكية الفردية والعاملة على تفتيت الوحدة المركزية ، غير أن المظهر الذي تبدى فيه تلك النزاعات كان مظهراً شخصياً أو أثنياً أو قبلياً أو إقليمياً بل وحتى مهنياً **(** بين الإداريين الكتاب وبين العسكريين ، أو بين هذا السلاح وذاك من أسلحة الجيش الفاطمي **)** .

إنه مظهر لصراع **حلقي** أي بين دوائر مغلقة من المجموعات ، يرتبط أفرادها ببعض ارتباطات خاصة غائرة في نفوسهم . وكان تفتيت القاعدة الأساسية المنتجة للبناء الإجتماعي إلى مشتركات فلاحية صغيرة وطوائف حرفية عدة منعزلة بعضها عن بعض ، نقول أن هذا التفتت ألقى ضوءه الخاص على التناقضات بين القوى الإنتاجية وبين علاقات الإنتاج ، فإن الحلقية في الأوساط الإجتماعية الحاكمة هي إنعكاس للحلقية في الأوساط الشعبية ومقولها بدورها . وسوف تزداد تلك النزاعات الحلقية أكثر فأكثر مع اشتداد قبضة البيروقراطية العسكرية على السلطة في زمن المماليك .

ومن جهة أخرى ، نعتقد أن الإستقراء المتأني للحوادث يشير إلى أن تلك النزاعات الحلقية في الأوساط العليا لم تكن ذات جذر نفسي فقط ، وإنما كانت تصدر في التحليل الأخير من تضارب المصالح الإقتصادية وخاصة التجارية بين أجنحة مختلفة من المستفيدين ، فلم تكد تمر سنوات قليلة على إستيلاء الفواطم على مصر حتى بدت الفرق المغربية وخاصة كتامة تثير الإضطرابات وتعتدي على أموال المصريين ، فوقف جوهر الصقلي يحول دونهم . ويلاحظ المؤرخون أن الفاطميين منذ الخليفة الثاني

العزيز بدأوا يحلون الجنود المشارقة محل المغاربة ، وأن الوزير برجوان عرف بعداوته الشديدة للبربر ، وقد حاول هؤلاء المحافظة على مراكزهم ، فهذا القائد المغربي أبو ركوة يجمع جنوداً عديدين ويغزو مصر من الغرب فتنضم إليه قبائل عربية كثيرة من نواحي الإسكندرية والبحيرة . وكان أبو بركوة يقطع لأنصاره الضياع ويكتب لهم السجلات ، وقد هزمت غزوته ، ثم قضى الفاطميون على التهديد المغربي ، بأن أطلقوا على المغرب قبائل بني هلال وبني سليم فأعملوا فيه التخريب الكامل .

وكذلك إستعان الفاطميون بأعداد متزايدة من السودانيين ، ثم من الأرمن ، والأكراد ، والأتراك . وكل أثنية من هذه تمثل طريقاً تجارياً ، ومصالح خاصة مختلفة عن الأخرى ، وتركزت الأولى في الصعيد ، والنوبة ، والثانية في القاهرة والدلتا ، وقامت بين الزنوج والأتراك معارك رهيبة عام 1062م قتل فيها ما يقرب من 40,000 من السودانيين غير الأهالي بجوار الإسكندرية . ونعلم أن أحد الولاة في بحري وهو **ناصر الدولة** في هذا الوقت بعث يستنجد بالأتراك السلاجقة للإستيلاء على مصر ، وإعادتها إلى حظيرة الخلافة العباسية .

ثم اندلعت بعد ذلك المعارك بين الأتراك وبين البربر مرة أخرى في زمن المستنصر ، ووقعت معركة بالقرب من القاهرة عام1071 م قتل فيها من الفريقين في يوم واحد 12,000 جندي ، وقد استمرت المعارك أربع سنوات فأنزلت بالبلاد الخراب والدمار .

وتلى ذلك أن رجحت قوة المشارقة ، فقد استنجد المستنصر بوالي عكا بدر الجمالي ، فجاء إلى مصر بجيش من الأرمن ، وفرض وابنه الأفضل سيطرته الموحدة ، وسبقت الإشارة إلى أنه خدم مصالح كبار المقطعين ، ولعبت العناصر الأرمنية دوراً كبيراً بعد ذلك أيضاً في زمن الحافظ ، عندما زحف والي الغربية بهرام الأرمني إلى الجنوب وحاصر القاهرة وأجبر الخليفة على أن يسند الوزارة إليه عام 1135م . وجاء بعده دور القوات التركية ثم الكردية، فجاء صلاح الدين (الكردي الأصل) واستولى على مصر (73) .

وهنا يجدر بنا أن نبدي بعض الإستنتاجات من هذه الوقائع :

(**1**) أن عملية القضاء على السلطة المركزية أخذت شكل الصراعات الحلقية بين الأجناس المختلفة من الجنود أو ولاة الأقاليم الشتى . وهذه الأشكال الحلقية للصراع هي من صميم المميزات البيروقراطية ، ونعلم أنها تزايدت بصورة كبيرة بعد ذلك ، وخاصة في العهد المملوكي والعثماني .

(**2**) وفي تقديرنا أن تلك الأشكال الحلقية للصراع كانت تغطي جوهراً من التناقض حول المصالح التجارية ، وخاصة بين المراكز الغربية من جهة ، والمراكز الشرقية والمصرية المتحالفة معها من جهة أخرى ، وقد انتصرت المشارقة نهائياً في العهد الأيوبي المملوكي ، وقد تم لها ذلك أيضاً بفضل دفع القوى الشعبية إلى الخلف ، وفرض المزيد من القهر عليها .

(**3**) ومن الملفت للنظر أن إصابة مركزية الدولة بالضعف صاحبت الأزمات الإقتصادية ، والمجاعات ، والأوبئة الكبرى مثل الشدة المستنصرية . وليس من قبيل الصدف أن ينشيء المستنصر سجناً خاصاً بأعداء الخلافة السياسيين الكبار في **خزانة البنود** فهذا يدل على شدة الصراع الداخلي الذي كان جارياً في ذلك الوقت .

وفي رأينا أن **عجز** القوى الشعبية رغم نضالاتها عن تخطي النظام المصري هو الذي فتح الباب أساساً أمام زحف البيروقراطية العسكرية على السلطة ، وتمكنها بعد ذلك في نهاية الأمر .

فمنذ عهد الخليفة الفاطمي الثاني ، العزيز (975 م - 996 م) نرى الوزير يعقوب بن كلس يكون فرقة عسكرية خاصة تنسب إلى الوزراء وتسمى بالوزيرية ، وكذلك فعل أولياء العهد المختلفون الذين تنازعوا حول عرش الخلافة وشتى الأشخاص الذين تكالبوا على المراكز الرئيسية . فازدادت البيروقراطية العسكرية سلطاناً وقوة ، إلى أن وصلت إلى درجة من الإستقلال مكنتها من فرض إرادتها الخاصة . وقد تم هذا التحول في وسط المذابح المتبادلة وسفك دماء أفراد الشعب ، وعلى حساب التطور المصري العام الذي أصيب بشيء كبير من الجمود والتأزم ثم شبه الركود في ظل المماليك .

3-التجارة الخارجية

سبقت الإشارة إلى أن التحرك الإقتصادي الذي عرفته مصر كان ينشط في دائرة ضيقة من السكان ، أفرادها من الحكام وكبار الموظفين والتجار ، ومن مشايخ الطوائف الحرفية أما باقي السكان ، وهم الأغلبية الساحقة ، فنشاطهم محصور في دوائر مشتركية صغيرة تكاد تكون معزولة تماماً عن بعض ، وتعيش كل منها على الإكتفاء الذاتي . وفي هذا النسق الإقتصادي المتخلف ، والذي ينبض فيه النشاط ببطء شديد ، تمثل التجارة الخارجية منبعاً أساسياً للإنعاش بالنسبة للطبقة الحاكمة على الخصوص ، مثلما يكون الأوكسجين وسيلة إبقاء بعض المرضى على قيد الحياة . ولقد كانت أحوال التجارة الخارجية هي الظروف المحيطة التي تحكمت في مدى النجاح ، أو الفشل الذي تحققه العناصر الداخلية المتناقضة في صراعاتها . وبالنسبة للعصر الفاطمي بالذات لا يسع المرء إلا أن يلتفت إلى ذلك التوازن العجيب بين خطوط التطور التي سارت عليها كل من القوى الإنتاجية ، والأحوال السياسية ، والتجارة الخارجية ، فلكل منها تمثل خلافة المستنصر (1036م- 1094 م) . مرحلة تحول من النهضة والقوة إلى الهبوط والتدهور (74) .

ونعلم أن الاتجاه الرئيسي للتجارة في البحر الأبيض كان بين شرقيه وغربيه ، وأنها كانت تجارة كماليات للمرفهين الأغنياء أساساً ، مثل أقمشة القطن ، والحرير ، ومصنوعات الذهب ، وخيوط الفضة ، والأواني الزجاجية المصنوعة في صور والصين ، واللآليء , والأحجار النفيسة ، والعاج ، والأطياب ، والروائح العطرية ، والتوابل ، والأنبذة الخاصة . أما الغرب ، فلم يكن لديه وقتذاك ما يصدره بالمقابل سوى المواد الخام مثل الأخشاب ، والحديد ، والحبوب ، والعبيد ، والصوف ، والجلود ،

والفراء ، وكان الفرق في الميزان التجاري يغطى بالنقود ، مما سحب كميات كبيرة من الذهب ، والفضة من غرب أوروبا إلى الشرق البيزنطي والإسلامي .

وكان الشرق الأوسط في تلك العصور منطقة عبور للتجارة ، وفي الأساس بسبب وقوع تلك الطرق والملتقيات التي تؤدي إلى الهند ، والصين من جهة ، وإلى إمبراطورية الروم وشواطيء البحر الأبيض القريبة ، والبعيدة من جهة أخرى . ولذلك شهد التاريخ منذ الأبد الصراع يدور بين مختلف الدول والقوى السياسية لوضع اليد على هذه المنطقة .

وفيما يتعلق بالفترة التاريخية التي نحن بصددها ، فقد استفادت الدولة الفاطمية في البداية مما أصاب الخلافة العباسية من تدهور بسبب الهزات ، والثورات الشعبية التي انفجرت فيها ، إلى جانب تحول جزء من التجارة العابرة عن بغداد إلى الطرق المباشرة الشمالية والمارة بأراضي الأتراك - **ما وراء النهر** ، والأكراد ، والأرمن . وهذا بالإضافة إلى الضغط البيزنطي الحربي والبحري على الخلافة العباسية ، ومنذ منتصف القرن التاسع ، وقد وقع مد واسع في الشرق الأوسط : فتقوم الدولة الزيدية في اليمن عام 859 م ، ودولة القرامطة بمنطقة الخليج عام 899م ، وتمد سلطانها إلى العراق ، والشام ، و اليمن ، وتتطلع إلى مصر بل تغزوها عدة مرات . ثم الدولة البويهية التي بسطت سيطرتها على المشرق بما فيه بغداد ، وخليفتها العباسي منذ 945م . وكانت هذه الدول حليفة للفاطميين بصورة أو بأخرى ، وتعترف بالسيادة الفاطمية في فترات وعلى درجات متباينة ، وهكذا تولدت عن القوة الأغلبية الإمبراطورية الفاطمية التي أشرفت على ممتلكات تمتد حدودها من أقصى المغرب إلى مصر ، وسوريا ، والحجاز ، واليمن علاوة على جزيرة صقلية وجزر الباليار . ويهيمن الفواطم على تجارة هذه المناطق ، ويفرضون المكوس على البضائع الواردة ، واتسعت التجارة الخارجية المصرية مع البلاد الآسيوية والأوروبية ، وصارت الإسكندرية من المراكز الرئيسية لتجارة البحر الأبيض مرة أخرى .

وجدير بالملاحظة أن النهضة الفاطمية وقعت في نفس الوقت الذي نهضت فيه التجارة الإيطالية خاصة والأوروبية عامة ، وفي أول الأمر استفاد الطرفان من هذه الأوضاع ، ونمت المبادلات بينهما على حساب الأوضاع البيزنطية بل لم تكن الحرب الأولى بين الصليبيين والفواطم من العوامل المعرقلة للنهضة التجارية المصرية مع الغرب . وذلك لأن الطريق التجاري عبر مصر إلى الشرق الأقصى كان أقل تكلفة ، ووقتاً من المرور عبر الشام ، والجزيرة العربية ، الأمر الذي أصاب النشاط التجاري في الأناضول ، وأقاليم البحر الأسود الرومية . ومنذ تلك الفترة انتشرت في الموانئ والمدن الفاطمية الكبرى **الفنادق** (75) ، وهي مناطق فيها المخازن ، والكنيسة ، ومقر القنصل ، وخان لمبيت التجار الأجانب الذين يتمتعون بامتيازات ، وخاصةً بأن تحكمهم قوانين بلادهم .

غير أن ميزان القوى بدأ ينقلب ضد الفاطميين منذ منتصف القرن الحادي عشر . ويبدو أن التمزقات الداخلية الإجتماعية والسياسية في مصر أصابت قدرة الأسطول التجاري والحربي الفاطمي في البحر الأبيض منذ تولي المستنصر . يضاف إلى ذلك أن شعباً

تجارياً أوروبياً - النورمان - استولى على صقلية ، وأن الحملة الهلالية على المغرب أصابت إقتصاده بالبوار ، واستقل المغرب في ظل الزيريين ، وأباد أهل القيروان الشيعة عام 1041 ، فأحرقوا البضائع المصرية ، ومنعوا تداول العملة الفاطمية ، وكذلك تكررت ثورات السودانيين في مصر ، وأفلت العراق من السيطرة الفاطمية .. فاستفاد الإيطاليون من تدهور الخلافة القاهرية ، وأصبحت البضائع الآتية من فلسطين وسوريا بل ، ومصر أيضاً تنقل على سفن تابعة للمغرب بعد عام 1100م (76) . وانكمشت الإمبراطورية الفاطمية إلى أن أصبحت في حدود مصر تقريباً عندما تولى صلاح الدين السلطة .

أ- العلاقة مع القرامطة :

نشأ بين الفاطميين والدولة القرمطية المشاعية في البحرين علاقات ، كانت أقرب إلى الحلف في فترة أولى ، والعداء في فترة ثانية ، ويعزو بعض البحاثة هذه العلاقات إلى أن كلا من الاتجاهين القرمطي ، والفاطمي كان شيعياً إسماعيلياً ، وإن كان التيار القرمطي يعتبر متطرفاً على الفاطمي في **إشتراكيته** .

ولكنا نظن أن وراء هذه العلاقات والتناقضات الفكرية أساساً من المصالح المادية ، وخاصة التجارية فكل من القرامطة والفاطميين أراد الإجهاز على النشاط التجاري عبر العراق حتى يضمن مروره بإقليمه . وكان للدولة القرمطية في البحرين مركز تجاري هام قريب من المحيط الهندي ، ولفت نشاطه نظر الذين درسوا ظروفها الإجتماعية والسياسية . وأرادت هذه الدولة أن تستولي على الشام حتى تحول تجارته من طريق الحجاز إليها ، وحارب القرامطة السلطة الإخشيدية في مصر التي كانت تسيطر على الشام .

ولذلك ، ففي هذه المرحلة الأولى نرى الفاطميين والقرامطة حلفاء ، وعندما كانت الجيوش الفاطمية تدق أبواب مصر من الغرب الليبي ، كان الجيش القرمطي يغزو الشام عام 964م ، وينتصر على الحسن بن عبد الله بن طفج الإخشيدي في عام 968 .

وعندما استولى الفاطميون على مصر عام 969 ، انقسم القرامطة إلى فريقين ، واستولى الجناح الفاطمي منهما على السلطة في أول الأمر ، ثم انتصر عليه الفريق المعادي بقيادة أحمد بن أبي سعيد الخيالي (77) . وانقلب القرامطة على الفواطم الذين أصبحوا يعبرون عن المصالح التجارية المتمركزة في مصر . وهزمت القوات القرمطية القائد الفاطمي جعفر بن فلاح قرب دمشق ، واستولت على الرملة ويافا ، ثم غزت شمال الدلتا ، ودار القتال بينها وبين جوهر بالقرب من عين شمس ، فاضطرت إلى الإنسحاب ، وكان القرامطة في هذه الحملة قد استعملوا السفن السورية التي دخلت النيل حتى مدينة تنيس الحرفية ، وتضامن مع القرامطة بعض

م – 19

البدو المقيمين في شرقي الدلتا ، كما ناصرتهم حركات الحرفيين في تنيس المشهورة بصناعة النسيج ، ولكن عدداً من المصريين انضم إلى الجيش الفاطمي ، ووقف دون سقوط القاهرة في أيدي القرامطة .

وواضح أن المصريين ناصروا الفواطم في هذه المرحلة الثانية للعلاقات مع القرامطة ، ولا يعود هذا فحسب إلى أنهم لم يقنعوا بالمذهب القرمطي المياسر، بل وأيضا لأن غزو الخيالي كانت تستهدف الإستيلاء على مصر باعتبارها طريقاً تجارياً منافساً يجب القضاء عليه .

وفي 974 م بذل القرامطة محاولة ثانية فدخلوا الدلتا وعسكروا في بلبيس ، ووصلت طلائعهم حتى الصعيد . ووقعت معركة جديدة في عين شمس هزموا فيها وأُعدم 15,000 أسير منهم ، فعادت فلولهم القهقري حتى البحرين ، واستردت القوات الفاطمية دمشق .

وكانت اليمن أيضاً أرضاً للصراع بين القرامطة والفاطميين . ومن المعروف **أن عدن في ذلك الوقت كانت محطة تجارية كبرى ، وهمزة الوصل بين التجارة الهندية ، والتجارة المصرية** . فمنتجات الهند والصين كانت تستودع فيها ، ثم تنقل على سفن أصغر حتى تتمكن من عبور المضيق في باب المندب لخطورة صخوره على السفن الكبرى ، وكان جزء من التجارة العدنية يذهب براً حتى مدينة زبيد ، ثم ينقل منها إلى داخلية البلاد (78) . وفي حوالي سنة 915م وضع القرامطة أيديهم على اليمن وسيطروا على معظم الجزيرة العربية ، ولكنهم انسحبوا منها بعد ذلك ، وقامت في اليمن دولة شيعية مناصرة للفاطميين ، وخاصة في ظل الصليحيين فتوثقت العلاقات التجارية بين اليمن والقاهرة بشكل كبير (79) .

ب- حروب الشام :

في رأينا أن العلاقات بين الدولة الفاطمية في مصر وبين الشام مرت بمرحلتين مختلفتين . وتميزت الأولى بغلبة المصالح التجارية المصرية ، وانتهت هذه المرحلة في حوالي منتصف القرن الحادي عشر ، وتميزت الثانية بصعود نجم الشام ، ويعتبر حكم صلاح الدين الأيوبي امتداداً لها . ولم يكن ممكناً أن تثبت أمور التجارة الخارجية في أيدي الفواطم دون الاستيلاء على الشام ذي الأهمية الكبرى في ذلك الوقت من حيث أنه مصب لتجارة الشرق ، وملتقى الطرق المؤدية إلى الشمال الرومي ، والجنوب العربي ، وعلاوة على ذلك ، فقد كان من أهداف الحملات الفاطمية على سوريا وفلسطين السعي لحماية مصر من الغزو العباسي المحتمل ، وإقامة الحاجز في وجه القرامطة ، ومنع الروم من عبور القنطرة الشامية للهجوم على مصر (80) . وبالفعل دخل الجيش الفاطمي الشام منذ969 م واستولى على جنوبه حتى دمشق في وجه مقاومة عنيفة من الأهالي ، وكان هذا الجيش يتكون أساساً من المغاربة الذين يُعتبرون أعداء تقليديين لعرب الشام منذ الفتوحات الأموية للمغرب ، وارتكب القائد الكتامي الأعمال الوحشية في دمشق من النهب والسلب ، وقتل الزعماء ،

وفرض الأموال ، وتحالفت قبائل الشام مع القرامطة عام970 م وساعدتهم في غزو مصر (81) ، رغم أن السوريين كانوا اهل السنة على خلاف المذهب القرمطي .

ثم تغلب الفاطميون على هذا الحلف ، وهزموا القرامطة ،واستولوا ثانيةً على الشام حتى أنطاكية، وحلب ، ولكن حكمهم ظل غير مستقر ، ولم ينجحوا في القضاء على الاضطرابات المستمرة في سوريا ، لدرجة أن بعض المقاطعات الشامية استطاعت التخلص من السيطرة المصرية ، وتصبح مستقلة . وفي حوالي 1011 م ثار عرب الشام على الحكم الفاطمي ، ووصلوا حتى الفرما بمدخل الدلتا ، وهاجموا حصون السواحل المصرية ، ولم تقمع ثورتهم إلا بعد ذلك بسنتين .

غير أن تجارة الشام مع البحر الأبيض عادت ، وازدهرت ثانيةً ، ولعل هذا الازدهار الجديد بدأ منذ القرن الحادي عشر كجزء من النهضة الفاطمية عموماً ، ثم تطور بصورة مستقلة بعد ذلك ، وسبقت الإشارة إلى تزايد النزاعات المسلحة بين المشارقة والمغاربة في الجيش الفاطمي في مصر خلال هذه الفترة ، وخاصة في ظل وزارة بدر الجمالي والي عكا السابق الذي اعتمد على كتلة من الجنود الأرمن . وقام بدر بعدد من الحملات العسكرية بادئاً من مصر للإستيلاء على دمشق ، كما قاد ابنه الأفضل حملة على القدس أثناء الحرب الصليبية الأولى ، وفي رأينا أن هذه الحملات استهدفت أساساً توحيد القوة المشرقية بالإنطلاق من قاعدة في مصر ، وعلى أي حال ، فقد تحققت هذه الوحدة إلى درجة كبيرة في الشام في ظل التركي نور الدين بن زنكي ، وكان جيشه هو الذي استولى على مصر بقيادة أسد الدين شيركوه ، فمهد الطريق أمام الحكم الأيوبي ، مؤكداً بهذا تغلب المصالح التجارية المشرقية في هذه الفترة .

جـ - العلاقة مع الأتراك في العراق وسوريا :

كان طبيعياً أن تمتد الأطماع الفاطمية المصرية إلى ما وراء الشام من أراضي العراق وفارس ، وهي الأقاليم المؤدية إلى الصين والهند بتجارتهما الرابحة ، وخاصة في الحرير والتوابل ، وكانت مصر تصدر إلى العراق وإيران ، المنسوجات الفاخرة منذ مدة سابقة للحكم الفاطمي . وعندما تولى الفواطم في القاهرة ، حاولوا أن يمنعوا هذه الصادرات كجزء من حرب اقتصادية موجهة ضد خلافة بغداد ، معتمدين على أن التجارة المصرية كانت تسلك طريق البحر الأحمر مارة بعدن (82) . ويبدو أن هذه السياسة لم تنجح ، وأن طريق التجارة الساسانية القديمة احتفظت بأهميتها ، مما دفع حكام القاهرة إلى بذل الجهود لمد ظلهم حتى بغداد .

بدا وكأن الأرض ممهدة لذلك بفضل انتشار الحركات الشيعية ضد بني العباس . فقد تكونت دويلات بويهية في فارس منذ عام945 م تقريبا . وتولت في الموصل ، والمدائن دولة العقيليين ، فأعلن أميرها قرواش بن المقلد الخطبة للحاكم بأمر الله الفاطمي وضرب اسمه على السكة عام1011 م . ثم قامت ثورة مسلحة بقيادة البساسيري في العراق وديار الجزيرة تناصر الفاطميين عام 1058م في عهد المستنصر . ولكن

القوة الفاطمية كانت بدأت في التدهور في ذلك الوقت ، فلم تساند البساسيري عسكرياً ولا جنت ثمار ثورته . وفي نفس الوقت كانت قبائل التركمان السلجوقية من الرعاة الرحل والهابطة من وراء النهر في آسيا قد قبضت على السلطة الحقيقية في بغداد ، وأزالت النفوذ الشيعي منها عام 1059م وانتشرت سيطرتها على الشام . وانقلب ميزان القوى بين المشرق ومصر . فهذا القائد السلجوقي **أتسز** ينتزع دمشق من أيدي الفاطميين ويضم المدينة إلى الخلافة العباسية ، ثم يقود حملة عام 1077م تتوغل في الأراضي المصرية دون مقاومة وتعسكر 50 يوماً في الدلتا أمام أبواب القاهرة . ولا يتمكن بدر الجمالي من رده إلا بتسليح المصريين وتعبئتهم عن طريق استنفار رؤساء القرى لسكانها(83) .

وفي تقديرنا أن غزوات الأتراك السلاجقة ثم الغزوات المغولية والزحف العثماني - كانت تعبر عن قيام ميزان جديد بين القوى التجارية في المنطقة . وذلك بأن ازدياد الأهمية للتجارة المارة شمالي فارس ، والعراق إلى بحر قزوين وشمالي القوقاز أوجد ظروفاً إقتصادية وسياسية جديدة ، وكانت إحدى المراحل الأولى لهذه الظروف في ارتفاع شأن السلاحقة الأتراك الذين بدأوا ينزلون الهزيمة بالفاطميين والبيزنطيين أيضاً .

والحق أن الطبقة الحاكمة كانت وصلت عندئذ إلى حالة من الضعف حيث أن أطرافها وأجنحتها المختلفة استنجدت بالقوى الأجنبية المتباينة لمساندتها في صراعاتها الداخلية . فهذا الوزير الفاطمي شاور يدعو أتابك دمشق نور الدين بن زنكي لمساعدته ضد الوزير ضرغام الذي طرده من الوزارة عام 1164م ، ثم يريد شاور التخلص من الأتراك بدورهم ، فيستعين هذه المرة بملك القدس الصليبي ، ويثور المصريون ضد الفرنج ، فتدخل قوات نور الدين مصر أخرى عام1167 م، ويتولى شيركوه ، والقائد الكردي صلاح الدين الوزارة ، فتقلب آخر صفحة في تاريخ مصر الفاطمية .

د - العلاقة مع بيزنطة والإفرنج :

ليس من شك في أن العصر الفاطمي الثاني شهد تغيراً حاسماً في ميزان القوى التجارية والبحرية بين مصر من جهة وبين بيزنطة والإفرنج من جهة أخرى . وإلى جانب الأسباب الداخلية لضعف الدولة الفاطمية في هذا الميدان ، فقد لعب دوراً في ذلك التغير أن ازدادت الطرق الشمالية أهمية في العلاقات التجارية بين بيزنطة والشرق الأقصى (84) . وعلى النقيض فقد هبط نسبياً الاعتماد على مصر في هذا الشأن ، في حين أن الوضع السوري لم يتأثر كثيراً ، باعتبار الشام المصب الطبيعي لخبرات فارس ، والعراق المتجهة إلى البحر الأبيض .

ومهما يكن الأمر ، فيحدث في العصر الفاطمي أن تسترد إمبراطورية الروم المبادرة الهجومية على المشرق ، ثم التحق بها وتتفوق عليها القوى الأوروبية الغربية ، وخاصة الجمهوريات الإيطالية البحرية بتجارها وأسطايلها .

فمنذ أيام الضعف الأخيرة التي مرت بها الدولة الإخشيدية المصرية ، أخذت بيزنطة تضع يدها على المراكز الرئيسية التي تقوي من وضعها التجاري في شرقي البحر الأبيض ، ففي 961م أستولت على جزيرة كريت ، وفي965 م هزمت الأسطول المصري الذي حاول استرجاع قبرص . وغزا البيزنطيون شمال الشام في حملات متتالية منذ عام 962م ، واستولوا على أهم مدن الثغور ، ووصلوا طرابلس عام977 م وأنطاكية . ولم تنقطع المناوشات والحروب بين بيزنطة ، والسلطة المصرية في ظل الفاطميين ، رغم حدوث فترات من الهدنة ، ولكن الاصطدامات الحربية لم تمنع استمرار العلاقات التجارية بين الطرفين ، فكان الروم يستوردون المنسوجات المصرية و خاصةً من مصانع دمياط وتنيس ، ويصدرون إلى مصر سلعاً كانت الغلال أهمها . بل يبدو أن أغلب التجار الذين كانوا يتولون التصدير والاستيراد في القسطنطينية لم يكونوا رومان بل مسلمين ، حتى أن الإمبراطور شيد لهم مسجداً في العاصمة حوالي 1049م .

وعندما تولى الفاطميون السلطة في القاهرة ، كان البيزنطيون قد توصلوا إلى فرض سيطرتهم على مدينة حلب ذات الأهمية التجارية الكبرى . ونصت المعاهدة التي أُبرمت بين الطرفين عندئذ على امتيازات عديدة للتجارة الروم (85) . ثم قامت الحروب المتقطعة بين بيزنطة والدولة الفاطمية في أعوام 976م و 991م إلى 996م و 1010م و 1030م . وكانت المعارك تدور على أرض الشام تتخللها الهدنة إلى أن قامت الحرب الصليبية . وانتقلت مدينة حلب من هذه اليد إلى تلك . وفي عام 1016م مثلاً نرى الحاكم بأمر الله يعفي أهل حلب من المكوس والخراج ، ليكسب ولاءهم . كما أن خلفاء القاهرة كثيراً ما غيروا موقفهم من أهل الذمة طبقاً للأحوال العسكرية والتجارية ، فيهدمون كنيسة القيامة تارة ، ويصلحونها تارةً أخرى ، مثلما حدث في الهدنة أيام المستنصر لقاء فك أسر5,0000 أسير مصري وتوريد أخشاب بيزنطة إلى الموانئ المصرية (86) .

- **وفي نفس الوقت كانت أوروبا الغربية تبدأ نهضة تجارية متعاظمة .**

ولم يكن النظام الإقطاعي الذي استقر وقتئذ في أوروبا الغربية يمنع التجارة والصناعة الحرفية ، بل إن اعتماده على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج بما فيها الأرض كان يشده نحو الإنتاج السلعي أكثر وأكثر . ومنذ القرن العاشر أصبح عدداً من المدن المستقلة و خاصة في إيطاليا مراكز تجارية عظيمة تكاد تنافس في نشاطها كبريات المدن البيزنطية والإسلامية ، وتخلصت مدن بيزا والبندقية وجنوا من سيطرة النبلاء التابعين لبيزنطة ، وتحولت إلى جمهوريات بحرية تحكمها مجالس بورجوازية . وقامت جيوش هذه المدن بدفع القوى الإسلامية في الأندلس والمغرب إلى المستوى الثاني ، وانتزع النورمان جزيرة صقلية من أيدي العرب . ونشط التجار الغربيون تحت ظلال السيادة البيزنطية في أول الأمر ، فوصلوا أنطاكية وموانئ سوريا ومصر في أمان ، وكان البنادقة يتمتعون بإعفاء كامل من الرسوم الجمركية في الموانئ الرومية . ومنذ1137 م حصل تجار صقلية على تخفيض جمركي في الإسكندرية .

وأقامت بيزا علاقات تجارية مع مصر منذ عام 1154م . وبين عامي1155 م و 1166م صدرت المواثيق المصرية التي تبسط الحماية الحكومية على أهل مدينة جنوا .

وقبيل الحرب الصليبية الأولى ، كانت حركة الحج إلى بيت المقدس قد ازدادت بصورة مهولة ، وتضمنت مثلاً 11,000 شخص في عام 1065م ، وتمزج السفن الإيطالية التي تنقل الحجاج الأهداف الدينية بالأغراض التجارية ، فتحمل البائع ذاهباً وإياباً . ثم لعبت الأساطيل الإيطالية أيضاً الدور الرئيسي في نقل الجنود والمؤن أثناء الحروب الصليبية ، ويتعرف التجار بواسطة هذه الحروب على أسواق المشرق (87) .

وأسست الجمهوريات الأوروبية مستعمرات لها في المدن التي استولى عليها الصليبيون مثل صور وعكا وبيروت والقيسرية وسميت هذه المستعمرات بالفنادق ، وسكانها ينالون قسماً من إيراد الثغر ، وليسوا ملزمين بأي تبعية إقطاعية إزاء الأمراء الإفرنج ، كما كانوا معفيين من بعض الضرائب ، وتذكر السجلات عدداً كبيراً من الغربيين يذهبون إلى المشرق جنوداً صليبيين في المرة الأولى ، ولكنهم يعودون بعد ذلك إليه تجاراً يستثمرون الأموال التي جمعوها من النهب والسلب . أما القادة الذين وضعوا أيديهم على إقطاعيات في الشام ، وجدوا مصلحتهم في مرور القوافل من مصر إلى المشرق والعراق ، إذ كسبوا ثروات كبيرة من الرسوم التي فرضوها عليها ، وحتى تلك الهيئات من الرهبان المسلحين مثل فرسان المعبد وغيرهم فقد نشط أفرادها في الأعمال المصرفية والتجارية الواسعة ، ووصلت كثافة العلاقات التجارية إلى درجة أن الصليبيين ضربوا عملة خاصة سميت **سراسينة** تحمل رمزاً مسيحياً وكتابة إفرنجية على وجه ، ورمزاً إسلامياً وكتابة عربية على الوجه الآخر (88) .

- **واتجه الصليبيون نحو الإستيلاء على مصر** باعتبارها مفتاحاً للتجارة مع الشرق عن طريق البحر الأحمر . فعندما بدأت الحرب الصليبية الأولى - عام1096 م – كانت الدولة الفاطمية قد وصلت إلى درجة كبيرة من التدهور بحيث أن الوزير الأفضل بن بدر الجمالي أرسل إلى الإفرنج سفارة بعد استيلائهم على أنطاكية تعرض عليهم تقسيم الشام (89) . ولكن الصليبيين لم يرضوا بهذا الاقتراح ، وأحرزوا عدداً من الإنتصارات على الجيش الفاطمي . وهزم البنادقة الأسطول المصري أمام عسقلان ، ثم أرسل الصليبيون حملة برية إلى مصر وصلت الفرما عام 1156م . وفي عام 1165م دعا الوزير شاور ملك القدس **أملريك** إلى مساعدته ضد التركي نور الدين ، فجاء متحالفاً مع مدينة بيزا الإيطالية ، وحاصر الأسطول البيزوي ميناء الإسكندرية . وحصل أهل هذه المدينة على تخفيضات كبيرة في الرسوم الجمركية التي تُفرض في الميناء المصري . وقد تكررت غزوات أملريك في أعوام 1168م و 1169م و 1170م ، حيث نهب بلبيس ، وتنيس ، ووصل حتى أبواب القاهرة . وقد تعاونت معه قوات بيزا ، وبيزنطة في محاولة الاستيلاء على دمياط ، ولكنه هزم على يد صلاح الدين الأيوبي (90) .

* * * *

لا يدخل في نطاق هذه الدراسة أن نتائج توالي المعارك ومنطق التسلسل التاريخي للحروب ومعاهدات الهدنة المختلفة . وإنما ذكرناها باقتضاب باعتبارها مكونة للمحيط الخارجي للدولة الفاطمية في مصر . وبين هذه الدولة وذلك المحيط علاقة ، هي التجارة الخارجية في وجه منها ، والعنف العسكري في الوجه الآخر . وقد تغير وضع الدولة في الظروف الخارجية طبقاً للنتيجة التي وصلت إليها الصراعات الداخلية أولاً ، وحسب التطورات التي وقعت في البلاد الأخرى ، وخاصة في تجديد الطرق التجارية ثانياً ، ولكنا نود أن نذكر القارئ بما سبق الإشارة إليه قبل صفحات ، وهو أن الناتج الكلي لتلك العلاقة الخارجية كان عاملاً ساعد على نهوض الدولة الفاطمية في العصر الأول وعلى هبوطها في العصر الثاني ، وبالتالي ، فكأن تلك الظروف الخارجية عملت في نهاية الأمر متماشية مع الاتجاه الطبيعي للنمط الآسيوي نحو بطء التقدم بل والركود .

4. التناقض بين القوى الإنتاجية وعلاقات الإنتاج

جمعت الدولة الفاطمية على امتداد مدتها ، بين ظروف صارخة التناقض . فخلالها عرفت مصر ازدهاراً في شتى الميادين لم تعرف مثيله من قبل ، ولا من بعد الأغلب إلا بعد قرون عديدة ، وفي الوقت نفسه عانت البلاد من التمزقات ، والخلافات الدامية ، والغزوات الأجنبية والضعف ، والأزمة ما كان تمهيداً منطقياً لعصر المماليك ، والإحتلال العثماني ، أي لدخول النسق المصري في نوع من الأزمة الدائمة الطويلة .

وفي رأينا أن بين هذين النقيضين وحدة . ولا يمكن تفسير سقوط الدولة الفاطمية في عصرها الثاني إلا بصعودها في عصرها الأول . وسنكتفي هنا بإلقاء نظرة إلى عاملين اثنين فقط من جملة العوامل التي لعبت دورها في هذا الوضع .

أ - الإزدواج بين الدولة المركزية والنزعة إلى الملكية الفردية :

هذا الازدواج هو الشكل الخاص الذي يتخذه التناقض بين القوى الإنتاجية وعلاقات الإنتاج في ظل النمط الآسيوي ، وإننا نعلم أن هذا الازدواج ليس جديداً على النظام المصري ، فهو قائم منذ العهود الفرعونية الأولى ، وأن الكتلة الأساسية من القوى النازعة إلى الملكية الفردية كانت تنحدر من البيروقراطية ، وتتخذ مسار القوى الطاردة المركزية ، أي : القوى العاملة على تمزيق الوحدة المركزية وتكوين الدويلات المستقلة بعضها عن بعض .

- **ولقد وجدت هذه القوى الطاردة في النظام الفاطمي** ، وخاصة المنحدرة من البيروقراطية العسكرية . ورأينا بعض الأمثلة منها في الصفحات السابقة ، كما رأينا اشتدادها بصورة خاصة في العصر الفاطمي الثاني . غير أنها لم تكن مقدمة لنهضة جديدة إلا بالدرجة التي فتحت بها الباب على حكم مركزي قوي جديد ، هو الحكم الأيوبي . أي أن تلك القوى تشكل جزءاً من الدائرة الفاسدة

المفرغة التي يدور فيها النسق المصري **:** بيروقراطية ممزقة وضعف ، فحكم مركزي إلخ .

ويبين التاريخ أن تلك البيروقراطية عجزت في ظل ذلك النمط الإنتاجي عن أن تكون القوى التقدمية القادرة على نقل المجتمع المصري إلى طور جديد من مراحل الانتقال إلى الإمام .

- **المنتجون الصغار** . ويبدو لنا أن هؤلاء شكلوا قوة أخرى نازعة هي أيضاً إلى الملكية الفردية وبرزت في العهد الفاطمي برزواً خاصاً ، ونعتقد أنها لعبت الدور الرئيسي في ذلك الانتقال البطيء والمتأزم دائماً **ولكنه المستمر** إلى مشارف مرحلة جديدة .

ونعلم أن المنتج المصري كان **-** منذ أقدم العصور **-** يمتلك الأدوات الإنتاجية البسيطة والمنقولات والمنزل ، وكان يحق له التنازل عنها ، أو بيعها ، أو توريثها **.** وهذا في حدود **العبودية المعممة** ونطاق الولاية العليا للدولة المركزية على الوسائل الأساسية للإنتاج ، وخاصة الأرض الزراعية .

وسبقت الإشارة إلى ظهور الملكية الخاصة بصورة أوضح في العصر الفاطمي من خلال الأشكال الانتقالية للملكية **(** القبالة **-** الإقطاع **-** الوقف الخ **)** وكذلك الإنتشار المتزايد لبعض الزراعات السلعية مثل الكتان والخضر والفواكة . أومأنا إلى الدور الخاص الذي لعبته الطوائف الحرفية في نشر الإنتاج السلعي الصغير إلى جانب المصانع الحرفية التي كانت الدولة تحتكر أغلبها **.** وطبيعي أن يكون وجود السلع الزراعية والصناعية مرتبطاً بالتبادل أي بنهضة تجارية ، وهذا ما حاولنا التنبيه إلى أهميته في ميدان التجارة الداخلية أساساً ، ثم في التجارة الخارجية أيضاً **.** ولقد انبنى هذا كله على التقدم المحقق في القوى الإنتاجية ، وعلى تقسيم أكثر تطوراً للعمل الإجتماعي **.** فتقسيم العمل والتجارة أو التبادل ، ثم الإنتاج السلعي ، أجزاء مكونة مترابطة لكل واحد **.**

ولقد كان النسق المصري يعرف أيضاً التبادل والتجارة في ماضي عصوره ، ولكنهما كانا على حدوده ، أي بين مجتمعه ككل وبواسطة الدولة باعتبارها المشترك الأعلى وبين الشعوب المحيطة ، وهي شعوب أو قبائل من الرعاة المتجولين على الأغلب **.** غير أن الظاهرة التي تلفت الأنظار في العهد الفاطمي هي أن التبادل والتجارة والانتاج السلعي أصبحت تتواجد في أمكنة متناثرة عديدة على سطح القطر كله ، وخاصة في الدلتا **.** وبهذا كانت ظاهرة متبلورة وذات حجم غير تافه **.** فكونت أرضية لتفريد من لفظ **فرد - Individualisation** المنتج وبدء تمييزه واغترابه عن المشترك (91) **.**

وأخيراً ، فعلينا أن نذكر أيضاً أن المشترك القروي المصري تعرض لنوع من **(** الطرق**)** المتكرر منذ العصر الهليني ، ثم في عهد الولاة العرب وخاصة أيام الخلفاء العباسيين

الأوائل وعندما تم تثبيت بعض البطون العربية في الأراضي الزراعية شرقي الدلتا وفي غيره . والأغلب أن العلاقات المشتركة كانت أيضاً تصاب بهزات كلما كانت القوى الطاردة المركزية تنجح في تقسيم الدولة وتفتيتها .

إلا أن ذلك التطور العام الذي وقع لم يكن كافياً وحده للقضاء على الشكل **المصري** للتناقض بين القوى الإنتاجية وعلاقات الإنتاج . وهنا يظهر لنا كيف لعب العامل الثاني دوره في هذا الميدان أيضاً . ونقصد النظام السياسي .

ب- دور النظام السياسي :

لقد ألقينا نظرة سريعة في الصفحات السابقة على عدد من العناصر والسمات الإقتصادية ، والإجتماعية في الدولة الفاطمية ، وكان في قمة الهيكل الإجتماعي بناء هو **الحكم السياسي** والذي يوصف بالإستبداد الشرقي . والأمر مزدوجاً فمن جهة ، كان الوسيلة الأساسية للدفع بالنسق المصري إلى الإمام ، لرفع مستوى الإنتاجية ، ولاحتضان القوى التي يمكن أن نسميها **تقدمية** في تلك الظروف (قوى الإنتاج الصغير وخاصة الحرفي) . ومن جهة أخرى ، فقد كان الاستبداد الشرقي ، وفي الوقت نفسه ، جذر القوى الأخرى التي جذبت مصر إلى التدهور والتمزق والاستعانة بالأجنبي ، والمغامر ، والمرتزق ، وفي كلمة ، كان للنظام السياسي المصري دور أساسي في المحافظة على التكوين الاقتصادي الاجتماعي المبني على النمط الآسيوي ، والإبقاء عليه في إطاره رغم التطورات الكبيرة التي وقعت فيه .

ولقد وجدت في الجمهوريات العبودية الإغريقية أو الرومانية القديمة مجالس منتخبة أو شبه منتخبة ، سواء من بين العامة أو الخاصة ، **تراقب** رأس الدولة وتفرض حدوداً على سلطاته . وفي الدول الإقطاعية الأوروبية الأولى ، كان كبار النبلاء وقادة الجيش يشكلون مجالس شورى (حول شارل الأكبر مثلاً) . وفيما بعد كان ممثلو الطبقات الثلاثة **النبالة والكنيسة والعامة** يجتمعون ولو صورياً على هيئة الجمعية العمومية أو البرلمان ليجيزوا ضرائب جديدة أو تغييرات معينة في الهيكل السياسي إلخ .

ولا شيء من هذا يوجد في النظام السياسي المصري . فإذا كان حول الحاكم أو الخليفة الفاطمي أفراد من البلاط يستمع إليهم ، فهم لا يتمتعون بحقوق ذاتية ، وإنما يأتي تفويضهم مما يمنحه إياهم الخليفة بإرادته دون أن يلزمه وضع قانوني أو شرعي بذلك . وقد يُستبعدون من محيطه في أي وقت ، وتصادر ممتلكاتهم وتلقى بهم في السجن أو تعدمون بصورة تبدو خرافية تماماً.

وكذلك الحال بالنسبة للوزراء والولاة على الأقاليم ، ورؤساء الدواوين ، وقادة الفرق العسكرية . فقد يرأسون مجالس ممن أقل منهم رتبة أو وظيفة ، ولكن هذه المجالس أو الدواوين ليست سوى هيئات إدارية خادمة ، ولا تنهض بعبء الرقابة على من هو أعلى ، ولا تعتبر ممثلة نائبة عمن يعمل أسفل ، ولا يثار بأي شكل حق أفرادها في الولاية على شئون البلاد .

الخليفة هو الحاكم المطلق ، ولا تتضمن طبيعة النظام الشرقي القائم هيئات أو هياكل منظمة تعتبر حلبة للجدل بين أطراف ذات حقوق متساوية أو شبه متساوية ، ورغم أن مبدأ الشورى واضح في الفكر الإسلامي الأصيل ، إلا أن الدول والنظم الشرقية لم تر تطبيقاً عملياً وفعلياً له سوى بشكل نادر ، فالحق المطلق - الإستبداد - من جهة ، ولا حق أبداً من الجهات الأخرى ، ولذلك ، فإذا ثار أي تناقض أو خلاف عميق في المصالح بين الاتجاهات المختلفة ، صارت الوسيلة الوحيدة لحله هي الإنقلاب ، أو الثورة وإراقة الدماء ، وأن تنطلق قوى جنونية وحشية في مذابح هائلة .

- **الدور التقدمي للنظام السياسي الفاطمي** . لقد ثبت الحكم الفاطمي الإستقلال المصري الذي كان بدأ ضعيفاً منذ الدولة الطولونية . وبالتالي لم تعد مصر تدفع جزية إلى مركز خليفي في خارجها ، وبقيت ثروتها تتداول في داخل وادي النيل . وكان هذا يعني إيقاف استنزاف مصر ، وأن تلقى حماية ما على القليل من فائض العمل الذي ينبعث من أيدي المنتجين ، فيمكن أن يتراكم في صورة التقدم للقوى الإنتاجية .

ويتفق معظم المؤرخين على أن الدولة الفاطمية عنيت بالإدارة المالية المركزية وأنشأت ديواناً خاصاً بها ضبط حساباتها وإدارتها على أساس يشبه الميزانية السنوية (92) . ورغم البذخ الهائل الذي عاش فيه الخليفة ، فيبدو أن الضرائب كانت على العموم أقل ثقلاً على الشعب عما كانت عليه في ظل السيادة العباسية . وكان الخراج يُجمع من الأرض على فترات منتظمة بواسطة موظفي الإدارة المركزية (93) . كما أن احتكار الدولة لبعض الصناعات وأنواع من التجارة والمحلات التجارية كان يدر دخلاً حكومياً كبيراً ، مما يوحي أن الجانب الذي يسحبه من هذا الدخل الملتزمون والمقطعون لأنفسهم لم يكن نسبة مرتفعة بصفة عامة .

ووحدت الخلافة الفاطمية بين الدولة وبين الهيكل الديني بشكل لم يكن معروفاً من قبل في الإسلام ، الأمر الذي أعطى لفكريتها سلطاناً عظيماً على الأذهان ، ولف الصفوف حول حكم القاهرة . ومارس الخليفة أكثر من مرة سلطة تعيين البطاركة ، بما **فيهم رؤساء الكنيسة** الكلدانية (94) . وفي أغلب الأوقات **وكخط عام** لم يكن ثمة تعصب ديني رغم ذلك ، وخاصةً إزاء الأقباط والأديان أو الملل الأخرى ، بل المذاهب الإسلامية المختلفة .

وسبق أن ذكرنا كيف لعبت الدولة دوراً كبيراً في الدفع بالقوى الإنتاجية إلى مستوى أعلى . ويكفي هنا أن نضيف ما قام به بدر الجمالي عندما بدأت المجاعات ، والفتن تنخر في خلافة القاهرة . إذ يسجل التاريخ أنه قاد جيشه ضد القبائل البدوية التي سيطرت على مديرية الشرقية فترة طويلة ، فقضى عليها وقاتل العرب من قيس ، وبني سنبس في البحيرة وأفنى منهم نحو عشرين ألفاً (95) . وأطلق الخراج للمزارعين ثلاث سنوات فتحسنت أحوالهم ، وعنى بشؤون الزراعة والري ، وأصلح

الجسور والطرق . وليس من الصدف أن يكون فيضان النيل مواتياً في عام1073 م ، فترمي الزراعة محصولاً وفيراً ، وترخص الأسعار وترتفع حصيلة الخراج رغم ذلك من 2 مليون دينار إلى 3,100,000 دينار .

- **دور النظام المصري في إنهيار الدولة الفاطمية** . ولكن نفس الإستبداد المركزي كان أيضاً عائقاً هائلاً أمام التقدم . وقد أشرنا في الصفحات السابقة إلى ضعف القوى النازعة إلى الملكية الفردية . وكان الإحتكار الحكومي في التجارة مثلاً يجعل الفلاحين يفضلون دفع الضريبة عيناً لا نقداً منعاً لغش المساحين والكتاب ، مما يبين أن البيروقراطية كانت حائلة دون التقدم النقدي .

ثم أن النزاعات والصراعات الحلقية بين الفرق المختلفة للبيروقراطية وخاصة العسكرية منها كانت تنزل الخراب بالمزروعات وتدفع الفلاحين إلى الفرار من الأرض . واشتدت هذه الحالة منذ خلافة المستنصر بشكل خاص ، فاستطاع مغامر بعد آخر أن يستولي على السلطة الفعلية في القاهرة .

ومن يقل حكماً بيروقراطياً ، فهو يعني حكماً معزولاً عن الشعب وقاهراً له . فلم تكن الفرق المتنازعة تذبح بعضها فحسب ، بل تعمل بالسيف والنهب في الأهالي أيضاً ، واشتهر الخليفة الحاكم بأمر الله بأنه يسرع إلى التخلص ممن يتذمر ، كما أنه أطلق جنوده على أهل الفسطاط لإدارات المعارك في المدينة لمدة ثلاثة أيام ... وكاد الأمر ينتهي بالفاطميين إلى تسليم مصر للإحتلال الصليبي ، مما نفر المصريين من هؤلاء الخلفاء إلى حد بعيد وأوجد الجو الملائم للقضاء على دولتهم . والدليل على ذلك أن القوة التركية التي استولت على مصر ومكنت صلاح الدين الأيوبي من السلطة لم تكن تزيد على 9,000 فارس و3,000 قواس و10,000 عربي مسلح بالرمح . وهو جيش صغير ، ولكنه سيطر على وادي النيل لضعف النظام السياسي الفاطمي . كان جند الخليفة يفوقون هذا العدد كثيراً ، ولكنهم لم يستطيعوا شيئاً ، وقتل صلاح الدين منهم ما يزيد على 50,000 سودانياً في معارك القاهرة .

5- حكم تقدمي

ومع ذلك كله ففي رأينا أنه ينبغي التحديد بوضوح أن الحكم الفاطمي كان حكماً تقدمياً في نهاية الأمر أو في التحليل الأخير . ويكمن الجذر العميق لصفته التقدمية في أنه مكن فئة من المنتجين الصغار في الزراعة والحرف ومن صغار التجار بالداخل ، من الإزدهار فترة تقرب من القرن ، وعبر عن آمالهم وأوهامهم الغامضة في الفترة الثانية أيضاً .

- **وقد ساعد الظرف المحيط المواتي على إضفاء هذه الصفة التقدمية .** وسبق أن أشرنا على ازدهار التجارة الخارجية ، لا المصرية فقط بل بالنسبة للبحر الأبيض عامة بصورة تعتبر بداية **الثورة التجارية** . والعصر الفاطمي فترة تطور من

حالة الركود النسبي التي تلت الفتح العربي لمصر إلى حالة الإزدهار التي تفتحت في القرن الثاني عشر (96) .

- **والسمة الأولى في التقدمية الفاطمية هي الأبوية الإيجابية .**

فكان خط الدولة العام هو فرض الرقابة على التجار وحماية المستهلكين بنظام الحسبة وغيره من الأساليب . يبدو من تصرفات الحكام وقتئذ أنهم أكدوا عموماً مسئولية التجار والسماسرة في ارتفاع الأسعار ، واعتبار الغلاء حالة غير طبيعية ومن فعل المختزنين والمحتكرين . وضرب جوهر الصقلي جماعة من الطحانين مثلاً وأمر بأن يُطاف بهم في أسواق المدينة للتشهير بهم ، وتكررت هذه المناظر التي كان فيها بعض التجار يعاقبون على البيع بسعر مرتفع بأن يُطاف بهم على الجمال فيضربون جرساً حولهم ويعترفون خطئهم على رؤس الإشهاد . وكان الأمن مستتباً في فترات طويلة (97) . ومنع الخليفة الحاكم بأمر الله تخزين ما يفيض عن حاجة كل فرد من المواد التموينية وحدد أسعارها وجعل القتل عقوبة المخالفين .

- **والسمة الثانية هي تعبئة المصريين في الجيش الفاطمي .**

في الظروف الحرجة . وهذه ظاهرة فريدة في تاريخ مصر منذ العصور القديمة ، ولقد كان للفواطم فرق من المرتزقة أساساً، ولكنهم كانوا أيضاً فرقاً مصرية **/ الحجرية** لعبت دوراً أساسياً في العديد من الأزمات . فعندما طُرد الفاطميون من الشام عام 971 م ، تقدم القائد المشرقي الأعصم إلى مصر ، واحتل الفرما مفتاح الديار المصري ، ووصل أمام القاهرة في أوائل 92ام . ففرق جوهر السلاح على المصريين(98) واستطاع بهم أن يرد الغازي .

وعندما استولى الروم على حلب و حمص عام 996م وبدأوا ينزلون إلى طرابلس ، نادى العزيز بالنفير **/ التعبئة العامة** في المصريين و جمع منهم أعداداً هائلة، وهزم الجيش الفاطمي الروم في صور عام 998م .

وتمكن المستنصر من إنزال الهزيمة بالحمداني ناصر الدولة عام 1060م بفضل قتال المصريين إلى جانب الجيش الفاطمي ، وكذلك أعاد بدر الجمالي تنظيم الجيش الفاطمي ، وزاد من استخدام الجنود الحجرية ، وأن اشتراك المصريين في هذا الجيش علامة على الثقة المتبادلة بينهم وبين الفواطم .

- **والسـمة الثالثـة هـي الإسـتقرار السياسـي النسـبي .**

وتمثل جانب منه في المبدأ الوراثي للتاج ، إذ بـه كـان ينتقـل الحكـم بطريقـة طبيعيـة وهادئة مما يقيم حائلاً دون محاولات القوى التي تتجه نحو تمزيـق الوحـدة المصـرية ، وإن كانت هذه القوى قد تخطت الموانع أكثـر مـن مـرة ، وخاصـة فـي العصـر الثـاني ، وفي تقديرنا أن المبدأ الوراثي مثّل في العصر **الفاطمي** نوعاً من التوفيق بين تمـايز الفرد وبين الأرضية الجماعية ، أي بـين بـذرة الإنتـاج الفـردي ، وبـين المحافظـة علـى

الأساليب التقليدية للاستحواذ والتملك ، ولم تكن الثياب التقليدية لعلاقات الإنتاج تبدو فقط كدرع يحمي المنتج في مصر ،. بل كوقاية يستطيع في ظلها أن ينهض الإنتاج الصغير الفردي (99) .

ويقول المؤرخون : أن الحزن ساد المصريين عندما سقطت الدولة الفاطمية ، وخطب صلاح الدين للخليفة العباسي في صلاة الجمعة ، وكتب الشاعر عمارة اليمني يرثيهم قالاً (100) :

يا عاذلى في هوى ابناء فاطمه	لك الملامة ان قصرت فى
بالله زر ساحة القصرين وابك معي	عليهما لا على صفين و الجمل
وقل لاهلهما والله لا التحمت	فيكم جروحي ولا قرحي بمندمل

* * * *

يقدم لنا العصر الفاطمي مادة فريدة للتأمل ، بسبب التقدم الذي أحرزته مصر خلاله ، دون أن تتخطى النمط الآسيوي للإنتاج في حدوده العامة . وقد آن أن نتساءل : ألا يثبت قيام الدولة الفاطمية ونجاحاتها أن القوى الإنتاجية استطاعت أن تنمو صادرة من أصول النظام الشرقي المصري وجذوره ؟ وبمعنى آخر ، هل مازال سليماً بشكل مطلق أن ارتفاع مستوى القوى الإنتاجية مربوط دون فكاك ، بانتشار المعاملات النقدية والإنتاج السلعي ، وسيادة الملكية الفردية ؟

وفي تقديرنا أن العصر الفاطمي يقدم لنا نموذجاً لإمكانية الرد بالنفي على السؤال ، وهو نموذج جزئي ، لأنه غير **نقي** ، إذ أن التعامل النقدي والإنتاج السلعي قد انتشر وزادا فعلاً في هذا العصر ، ولكنه مع ذلك نموذج صالح لأنه لم يخرج أساساً عن النمط الآسيوي .

وعلى كل ، فالعصر الفاطمي في مصر يبين أنه لم يكن يزال في إطار النظام الشرقي المصري إمكانيات التقدم والنهوض ، بشرط توافر عنصر سياسي هام وهو الإرتباط الوثيق بين الحكم والرعية (101) . غير أن هذا الوضع نفسه لم يكن من الممكن أن يستمر طويلاً في ذلك الوقت ، وكان طبيعياً أن ينهار بسبب تخلف الإطار الإقتصادي الإجتماعي نفسه .

ثالثاً- الحركة الإجتماعية والصراع الطبقي

لم تكن الدولة الفاطمية في مصر جهازاً حاكماً فحسب ، فشبكة الدعاة التابعة لها كانت ممتدة من فارس إلى المغرب ومن صقلية إلى عدن ، والبحرين . وثورات أنصارها أو انقلاباتهم كانت تقيم حكومات موالية في بلاد لم يكن الجيش الفاطمي قد دخلها بعد. أي : أننا أمام حركة سياسية أيضاً ، وصلت إلى قمتها أيام خلفاء القاهرة ، ولكنها بدأت من قبل إستيلاء جوهر على مصر ، كما استمرت مدة طويلة بعد صلاح الدين .

فمنذ قيام الخلافة العباسية تتكون في العالم الإسلامي مجموعات أخوية سرية من الشيعة بفرقها وخاصة الإسماعيلية والقرامطة ، وتجذب فقراء المدن من الحرفيين ، والموالي ، والأرقاء ، والمشردين ، والعاطلين الذين لا يستقرون في مكان . ويشكل هؤلاء جميعاً المعارضة الشيعية لحكم بغداد . وينضم إلى الحركة الفاطمية خاصةً العديد من المثقفين والمفكرين ذوي النزعات العقلانية المتحررة . ولهذه الحركة أهداف غامضة ، ولكن محورها نوع من المشاعية أو الإشتراكية البدائية (102) بنساوى فيها الناس في ظل الحكم المطلق الذي يتولاه المهدي ذو صفات خارقة متوارثة .

وليس من شك في أن الحكم الفاطمي بوجهيه **أي** باعتباره دولة وبصفته **حركة** قد وجد استجابة خاصة في مصر ، وإن كان نشأ في المغرب أصلاً . ويبدو لنا أن نوعاً من التحالف العريض سانده ، وخاصة في عصره الأول ، ونقصد تحالفاً ضم الحرفيين وتجار الداخل . وكذلك نرى الحكم الفاطمي قد أرضى الجماهير المصرية ، والحضرية منها خاصة ، وأنه لم يخالف التراث السابق من حيث توارث حق الملك ، وأيضاً من ناحية فكريته الباطنية .

وفي نفس الوقت ، فقد بدأ الحكم البيروقراطي يستكمل سماتة في العصر الفاطمي ، وخاصة في نصفه الثاني . وأخذت البيروقراطية العسكرية فيه سلطة واستقلال متزايدين ، الأمر الذي أدى إلى سقوط الدولة الفاطمية . وكانت السلطة الأيوبية التي أتت بعد ذلك تمهيداً لحكم البيروقراطية العسكرية المبلورة إلى أقصى حد ، ونقصد الحكم المملوكي .

● **المساندة في مصر** . من الملفت للنظر أن مصر الفاطمية لم تعرف الثورات الشعبية الواسعة العادية للحكام ، والتي انتشرت فيها قبله . وفي تقديرينا أن السبب لا يعود أساساً إلى شدة القهر الحكومي ، فخلال القرن الذي سبق الفتح الفاطمي ، قامت سلسلة من التمردات الشيعية ، وأشهرها لمحمد بن على بن الحسين ، وبغا الأكبر أحمد بن إبراهيم ، وأحمد بن محمد بن طباطبا ، وإبراهيم بن محمد بن يحيى ، وأبي الروح سكن ...إلخ . وسبقت الإشارة إلى أن جيش جوهر لم يلق مقاومة من المصريين ، بل رحب به وفد من ممثلي الطبقات المختلفة ، واقتصرت المعارضة على العناصر الإخشيدية الباقية . وأن المصريين أقبلوا على الإنضمام إلى الجيش الفاطمي لمقاومة غزوتي أبي ركوة المغربي ، والتركي السلجوقي أتسز أيام المستنصر رغم أزمات المجاعة التي تكررت في عهده . وهذه أحداث تبين الالتفاف المصري حول الحكم الفاطمي إلى درجة غير عادية .

ومن ناحية أخرى ، نرى الأهالي يدافعون نوعاً عن الخليفة الشرعي، ويقاومون اغتصاب الوزير **- أي البيروقراطية -** للسلطة . فعندما أقصى الوزير الأفضل عن الخلافة وريثها الشرعي نزاراً ، وأقام المستعلي مكانه عام1094 م ، ثار أهل الإسكندرية وخرجوا على طاعة الخليفة الجديد وبايعوا نزراً الخلافة ولقبوه بالمصطفى

لدين الله ، وكذلك وقعت ثورة للجند وأهل القاهرة على قتل الخليفة الظافر عام 1154م ، فهرب الوزير القاتل عباس بن باديس الصنهاجي ، ولكنه أُسر وصُلب حياً على باب زويلة .

وانضم أهالي القاهرة أيضاً إلى ثورة الخصي مؤتمن الخلافة والجنود السودانيين ضد صلاح الدين عام1169 م ، وجرى القتال من شارع إلى شارع دون هوادة لمدة يومين . فأشعل الجنود السوريون التابعون للأيوبي النار في الأحياء الثائرة وأحرقوا سكانها بما فيهم النساء والأطفال .

والمعروف أن الناس أُجبروا على حضور صلاة الجمعة الأولى التي أُلقيت فيها الخطبة للعباسيين . وأن صلاح الدين ذكر في مراسلاته لنور الدين بن زنكي أن أهل مصر أعداء (103) . وقام المصريون بعدة ثورات ضد الحكم الأيوبي شملت معظم مدن مصر من الإسكندرية إلى حدود النوبة . وأكبرها تلك التي اندلعت عام 1173م تحت قيادة ابن عبد القوي الذي كان أفراد أسرته يتولون رئاسة الدعوة الفاطمية أباً عن جدة وانضم إلى ثورته جمع كبير من المصريين .

وقامت ثورة ثانية ضد الأيوبيين عام 1174م بقيادة كنز الدولة في الصعيد ، واشترك فيها والي قوص . وضمت هذه الثورة 80,000 من الرجال .

ثم ثورة ثالثة عام1176 م بمدينة فقط وسحقها صلاح الدين فقتل ثلاثة آلاف من أنصارها صلبهم على أشجار المدينة .

أن هذه الثورات جميعاً لم تنجح في إعادة الدولة الفاطمية ، ويبين فشلها عجز الجماهير الشعبية وقتذاك عن إقامة نظام حكم مستقر من جهة وقابل للتطور من جهة أخرى . والأغلب أن انفصال التجار عنها جعل ذلك العجز أمراً محسوماً في نهاية العصر الفاطمي .

والمقارنة مع التطورات التي جرت في أوروبا الغربية تبين المفارقة . فقد تساندت البورجوازية الفرنسية مع الملكية المطلقة في عملية توحيد البلاد ثم اعتمدت على الجماهير الشعبية في إشعال الثورة على الإقطاع التي نقلت المجتمع إلى طور جديد هو الرأسمالية . وهنا أيضاً، فكأن اتجاه الأحداث معكوس في مصر عنه في أوروبا الغربية .

- **والمقاومة في الشام .** وعلى نقيض مصر ، ظل الحكم الفاطمي في الشام مزعزعاً دائماً وفي رأينا أن مقاومة الشام هذه كانت دافعاً عن مصالح تجارية مختلفة عن المصرية . وليس من الصدف أن تسقط الدولة الفاطمية على أيدي قائد يأتي من الشام ويعتمد على جنود مشرقيين ، ولا كانت صدفة كذلك أن تكون المقاومة الشامية للفاطميين ذات ثوب سني .

م – 20

ومهما كان الأمر ، فقد قام أهل الشام، وفلسطين، بسلسلة من الثورات ضد الحكم الفاطمي . وحارب الحمدانيون في حلب مدة طويلة ضد جيش الفواطم . ومن الملفت للنظر أن جماعات **الأحداث و الشطار** لعبت الدور الأكبر في هذه الثورات التي كثيراً ما اقترنت بإضراب الأسواق وغلق أبواب الأحياء ، وكان الأحداث يشكلون في المدن الشامية نوعاً من الحرس الوطني ، ويتلقون راتباً من حصيلة رسوم خاصة مفروضة على التجارة (104) ، فكونوا قوة تخضع لحكم الأمير المحلي . وإذا كانوا في معظم الأحيان تحت قيادة عناصر من التجار الأغنياء أو الأشراف ، ففي أحيان أخرى تولى قيادتهم أفراد من الحرفيين والعامة في دمشق بالذات ، مثل قسام التراب عام 969م ومحمد بن على طالب الجزار عام1018 م ، فكانوا أقرب إلى ما سمى **بالعيارين .** وكان هؤلاء العيارون لهم نفوذ كبير في بغداد من قبل ، وخاصة بين سكان أحياء النحاسين والسماكين في الفترة التي تدهورت فيها السلطة البويهية الموالية للفاطميين .

ولم تعرف مصر في هذه الفترة حركات الأحداث أو العيارين ، والأغلب لأن المدن المصرية لم تصل أبداً إلى الإستقلال الذاتي الذي مارسته المدن المشرقية منذ زمن بعيد . وإذا كانت الطوائف الحرفية **- الأصناف -** والجماعات المعدمة العاطلة**/الحرافيش** تبرز بعد ذلك في التاريخ المصري ، فهي تشكل ظواهر مختلفة .

1- الحكم الفاطمي

مارس الخليفة الفاطمي **-** رأس الدولة المركزية **-** سلطات جامعة شاملة لم تعرف حدوداً على الرعاية . فقد سيطر شخصياً على أعمال الحكم سيطرة كاملة **(** خاصة في العصر الأول **)** ، وأشرف تماماً على الفروع الرئيسية الثلاثة للدولة ، وهي البيروقراطية الإدارية ، والمالية ، والهيكل الديني ، والقوات المسلحة . ووصلت أوامره إلى حد التدخل في الحياة الشخصية للناس مثل منع خروج النساء أو زراعة الملوخية . كما بلغت هيبته حد الإعلان عن ألوهية الحاكم بأمر الله ، ففتح سجلاً وقع عليه 16,000 من سكان القاهرة بذلك (105) . هذا فضلاً عن مصادرة الممتلكات وقتل الوزراء إلخ ، وهي تصرفات اعتادها الحكام المصريون من قبل ومن بعد .

غير أن الدولة الفاطمية كانت في الوقت نفسه مثالاً حياً للحاكم المستبد العادل في نظر الأهالي . وإليك ما كتبه أبو بكر الطرطوشي 1058م – 1126م في كتابه **سراج الملوك :**

" جبلت الخلائق على حب الانتصاف وعدم الانصاف ، ومثلهم بلا سلطان كمثل الحوت في البحر يزدرد الكبير الصغير . فمتى لم يكن لهم سلطان قاهر لم ينتظم لهم أمر **"** (106) :

وسبقت الإشارة إلى دور الحاكم المركزي المطلق من بعض النواحي الاقتصادية والسياسية ، ولكننا نود الآن أن نبرز لازمتين للدولة الفاطمية **:**

الأولى : الموقف الأبوي **Paternalistic** من الطبقات الفقيرة . ونجده مثلاً في إنشاء ديوان المظالم ، وفي توزيع الأقوات والملابس وغيرها المعوزين (107) . وكذلك سبقت الإشارة إلى دور نظام الحسبة وإجبار التجار على توزيع سلعهم المخزونة في أوقات الأزمة الخ .

الثانية : الصراع المستمر بين الخليفة وبين البيروقراطية الإدارية والعسكرية . ونعلم أن الوزراء في العصر الفاطمي الأول كانوا وزراء تنفيذ ، لا وزراء تفويض ، وأن بعض الخلفاء مثل الآمر والحاكم حكم فترات حكماً مباشراً بدون وزراء ، وأن الحاكم أمر بإلغاء الألقاب ، إلخ . ونلاحظ أن إنشاء ديوان المظالم كان موجهاً ضد البيروقراطية ما دامت الشكاوى التي كان يتلقاها هذا الديوان تتعلق في أغلبها بظلم الإدارة .

ورغم أن هاتين اللازمتين لم تكونا بنفس القوة طوال العهد الفاطمي وهبطت في نهايته ، غير أنهما مرتبطتان بالوضع السياسي الذي ألمحنا إليه من قبل ، وهو التفاف صغار المنتجين والتجار حول خلافة القاهرة . وبالأحرى ، فالعلاقة بين ما يمكن أن نسميها القاعدة الجماهيرية المصرية للخلافة الفاطمية وبين القيادة إنما تطبعت هي أيضاً بمناخ النظام المصري المبني على النمط الآسيوي للإنتاج ، لم تكن الخلافة تعبيراً أو رمزاً خالصاً لأهداف الكادحين بالطبع ، بل كانت ذات شخصية خاصة هي شخصية المشترك الأعلى ، الموحد والقاهرة . وبين هذا المشترك والمشتركات الدنيا علاقة أبوية .

وإذا تذكرنا أن الصراع بين رأس الدولة المركزية وبين القوى الممزقة للوحدة ومن بينها البيروقراطيةصراع ذو أصول تاريخية غارقة في القدم ، فإننا قد نستطيع أن نستنتج من الاتجاهات العامة للدولة الفاطمية أنها سارت في ميدان هذا الصراع على أساس الاستناد الأبوي إلى الكادحين . ولكنهم في ذلك الصراع لم يعودوا في نفس المستوى من العلاقات الإجتماعية - العبودية المعممة الصافية - **بل** في أوضاع أكثر تطوراً وهي أقرب إلى الإنتاج الصغير المستقل . وهذا في تقديرنا هو مفتاح العملية التقدمية العامة التي وقعت في العصر الفاطمي .

وفي الوقت نفسه ، فالأبوية تنطوي على الوصاية. ولم يكن في الدولة الفاطمية أي نظام يفتح الطريق أمام قيام حركات مستقلة للكادحين . وفي مصر بالذات لم يكن تقريباً وجود للنحل والطرق الأخرى مثل : الحشاشين،والقرامطة ، والأباضية أو الصفرية إلخ . وعلاقة الوصاية هذه بين المشترك الأعلى والمشتركات الدنيا هي أيضاً مفتاح العملية التاريخية التي انحدرت خلالها الدولة الفاطمية ، وقُضي عليها بعد أن أصبحت للبيروقراطية العسكرية اليد العليا .

2- البيروقراطية

إلا أن البيروقراطية عنصر لا يتجزأ عن الدولة المركزية في النظم الطبقية . ولم يكن ممكناً للدولة الفاطمية أن تقوم بوظائفها الإقتصادية والعسكرية والدينية والإجتماعية

إلا بواسطة البيروقراطية ، وهذا لتخلف مستوى القوى الإنتاجية ، ولبقاء المشتركات الإنتاجية حية ، ولعدم قيام حركات وتنظيمات مستقلة للكادحين .

بل نذكر أن الإدارة المصرية قامت منذ القدم على أساس تقسيم خاص من تقسيمات العمل الاجتماعي ، ونقصد التقسيم بين العمل الذهني - التخطيط والإشراف والرقابة والتسجيل إلخ - وبين العمل اليدوي . وقد مكن قيامه القوى الإنتاجية من الإرتفاع ، ومن إنجاز أعمال إنشائية إقتصادية ، ودينية جبارة .

ولذلك ، فكان طبيعياً ألا تصغر البيروقراطية في الدولة الفاطمية ، بل تتسع . وأن يزداد ثقلها كخط عام رغم الصراع الذي شنته الخلافة ضدها . وسبقت الإشارة إلى التقدم الذي أحرزته مصر في ميدان الفن الإداري ، والمحاسبي في ذلك العصر مثل **إعداد الميزانية** السنوية . ونعلم أن العصر الفاطمي تميز ببداية الكتابات التي أهتمت بأصول الحكم والإدارة مثل كتاب الأسعد بن مماتي **قوانين الدواوين** .

ولم تكن البيروقراطية المصدر للقوى الممزقة للوحدة فحسب ، بل كانت نقيضها أيضاً في أحيان كثيرة . ونعلم أن الوزير بدر الجمالي قضى بالقوة المسلحة على تمردات بعض الولاة في الأقاليم ، وعلى ثورة عدد من القبائل العربية في الدلتا والصعيد .

- **غير أن العصر الفاطمي الثاني رأى صعود البيروقراطية العسكرية وازديادها قوة .** ففي تلك الفترة ظهرت سلطة **وزراء التفويض** أو **وزراء السيف** الذين تمكنوا من مراكزهم بالإعتماد على جنودهم من المرتزقة في أغلب الأحوال ، ووصلت قوة البيروقراطية العسكرية إلى حد تنحية خلفاء وتعيين آخرين والحجر على بعضهم إلخ . وكانت هذه الظاهرة تمهيداً لانفراد قادة الجيوش بالحكم في عصور الأيوبيين والمماليك .

- **وفي نفس الوقت قام ارتباط وثيق ، بل اندماج أحياناً ، بين البيروقراطية والمصالح التجارية** . ولقد لعبت بعض العائلات التجارية من قبل دوراً سياسياً كبيراً في الدولتين الطولونية والإخشيدية ، ولكن هذه الظاهرة ازدادت بروزاً وقوة في الدولة الفاطمية . ونعلم أن العديد من الوزراء الأوائل كانوا تجاراً كباراً (مثل يعقوب بن كلس ، وعيسى بن نسطورس) وأن خلفاء القاهرة كثيراً ما اعتمدوا على الذميين من النصارى واليهود في المناصب الكبيرة وفي تلك الفترات كان الذميون يعملون أساساً بالتجارة التي تصيب العلاقات التجارية الخارجية ، وخاصة مع الروم .

وفى رأينا ان الارتباط بين التجارة وبين البيروقراطية العليا وخاصة العسكرية منها يقدم تفسيرا هاما للتاريخ المصرى الذى تلى العصر الفاطمى .

- **وأخيراً ، فمع اتساع الهيكل البيروقراطي ، وُجدت فئات دنيا منه قريبة من الشعب** . فمن البيروقراطية الوظائف الصغيرة ، ومنها : الأفراد الذين

يحتكون بالكادحين احتكاكاً يومياً مثل : القضاة ، ورجال الدين ، وخاصة صغارهم الذين يتعرضون للتأثير الإجتماعي الآتي من البيئة التي يمارسون فيها أعمالهم وسلطاتهم ، وبدأ هؤلاء يلعبون دور الوسطاء بين الكادحين والسلطة . وكان للقضاة بصورة خاصة نزعة إستقلالية ورثها سلكهم من العهود السابقة ، وتقويها مفهومات معينة عن الإسلام . وفي الواقع ، فهذه النزعة الإستقلالية كانت أيضاً تعبيراً عن اتجاه الفئات الوسطى للسعي نحو نشاط سلعي مستقل عن السلطة .

وسوف يزداد الدور الوسيط الذي يقوم به هؤلاء في الفترات التاريخية التالية .

وإلى هذه الفئة انتمى المثقفون ، فالغالبية الساحقة منهم كانت تعمل في السلك الإداري أو بأمور الدين ، ويتلقى راتبه من الحكومة أو من سبيل يخضع للإشراف الحكومي شد أو ضعف (مثل إيراد الأوقاف) ، فكان يضطر إلى المجاهرة بالخضوع التام للخلافة ، وهذا الشاعر هانئ الاندلسي يمدح المعز لدين الله قالاً :

ما شئت لا ما شاءت الأقدار فاحكم فأنت الواحد القهار

وفي الوقت نفسه عبر هؤلاء المثقفون بسخريتهم عن امتعاضهم إزاء مظالم الخلفاء . وروي ابن كثير أن الناس وضعوا التماثيل في طريق الخليفة الحاكم وحملوها العرائض المليئة بالسباب . وعندما صعد العزيز بالله المنبر يوماً وجد ورقة كُتبت فيها :

بالظلم و الجور قد رضينا وليس بالكفر والحماقة

ان كنت أعطيت علم الغيب فقل لنا كاتب البطاقة

3- التجار

نعلم أن الدولة الفاطمية شهدت ازدهاراً عظيماً للتجارة الخارجية والداخلية . وكانت طبقة التجار إحدى القوى الإجتماعية الرئيسية خلال القرن الحادي عشر الميلادي ، واحتل العديد من أفرادها المراكز الأولى والثانية في السلك السياسي والإداري للدولة ، غير أننا لا نجدها تشكل هيئة منظمة ذات أهداف سياسية ، ولا تصل إلى السلطة باعتبارها طبقة . وفي حين أن التجار ملكوا أعنة الدولة في الجمهوريات التجارية الإيطالية في عصر النهضة ، وشكلوا اتحاداً للموانئ المستقلة في شمال ألمانيا ، وأسسوا الجمهورية البورجوازية الأولى في هولندا ، لا نجد شيئاً من هذا يحدث في مصر .

بل يبين التاريخ أكثر من هذا . وهو أن صعود القوة الإقتصادية للتجار وخاصة الجناح المشرقي منهم يقترن بالسيطرة السياسية المتزايدة للبيروقراطية العسكرية وللمرتزقة الأجانب **الأرمن والأتراك** . وسوف يزداد الأمر بروزاً وتأكيداً مع الحكم الأيوبي الذي مهد الطريق لسلطة **العبيد المستجلبين / المماليك** .

لم تلعب الطبقة التجارية المصرية دور القيادة الإجتماعية والسياسية للجماهير الشعبية ، ولم تشن نضالاً مستمراً وناجحاً من أجل الإستيلاء على السلطة كما حدث في العصور الوسيطة الأوروبية . وإذا كانت بعض العناصر منها نشطت في الحياة العامة ، فكان نشاطهم هذا يصدر أساساً في هذه الفترة من الزاوية غير التجارية . فقد يكون القضاة أو الفقهاء أو مثقفين تجاراً أيضاً ، ولكنهم لا يظهرون كشخصيات عامة باعتبارهم تجاراً بصورة رئيسية ، وإنما باعتبارهم قضاة أو فقهاء أو مثقفون . وفي رأينا أن هذا يرجع إلى مميزات النظام المصري المبني على النمط الآسيوي .

- **فثروة التجار ظلت في صورة منقولات ونقود** ولم تتحول إلى وسائل الإنتاج بشكل أساسي ، لأن ملكية الدولة لهذه الوسائل حالت دون اتساع التراكم البدائي من جهة ، ولأن ممارسة الدولة لمصادرة الثورات بشكل مستمر كان يجعل أصحابها يستعدون دائماً للهرب ويعملون على إخفاء تلك الثروات .

- **وكان الاتجاه إلى خروج الثورة المنقولة والنقود من مجرد دائرة التجارة الوسيطة إلى دائرة الإنتاج المتجدد يعتبر محاولة لإدخال نمط إنتاجي جديد ودخيل على النمط الآسيوي** ، فيصطدم بعداء الكتلة الأساسية من المنتجين ، وهم الفلاحون ذوو الاتجاهات التسوية والمشتركة . وإذا كانت مصر لم تشهدفي العهد الفاطمي تحول هذا العداء إلى حركات ثورية إيجابية مثل القرمطية والحشاشين والخوارج بصورة بارزة ، إلا أن العداء وجد تعبيراً في أنواع من المعارضة السلبية كثيراً ما استندت فكريا إلى تحريم الشرع للربا وإلى العديد من النصوص ضد اكتناز الذهب والفضة وضد التجار الجشعين . **وإذا** ارتبط الرأسمال التجاري بالإنتاج الحرفي - كما سبق ذكره بالنسبة للمنسوجات في دمياط وتنيس ألخ - فإنما تم هذا بشكل ثانوي من جهة ، ومع استمرار الأساليب والعلاقات الحرفية من جهة أخرى .

- **وأخيراً ، فلم تمثل التجارة الكبرى بالنسبة للشعب المصري ثورة على القهر القائم بل انتماء إلى آلته.** وذلك لأن جانباً من كبار التجار إنما أصبحوا أيضاً من كبار البيروقراطيين ، أو كانت السبل إلى المناصب الكبرى سهلة بالنسبة إليهم . وقد زاد هذا الوضع من العزل بين الطبقة التجارية والجماهير الشعبية ، وبالتالي من عجز التجار عن قيادتها للوصول إلى السلطة .

ولذلك ، فلم تجد الطبقة التجارية حلاً ليزداد تأثيرها على السلطة السياسية إلى أقصى حد ممكن إلا بأن تقطع تحالفها مع الحرفيين ، وتقبل تسليم مقاليد الأمور وجزء من ربحيتها إلى البيروقراطية العسكرية المستجلبة .

4- الحرفيون

سبقت الإشارة إلى الوزن الإقتصادي الكبير للإنتاج الحرفي في ظل الفاطميين ، مما أعطاه طابعاً مختلفاً عما كان له في العهود السابقة .

وكذلك يلاحظ المؤخرون أن **التنظيمات الحرفية / الأصناف** لعبت دوراً إجتماعياً وسياسياً مغايراً للماضي وإننا نعلم أن تاريخ الطوائف الحرفية يرجع إلى العهد الصاوي ، وإن كان البعض يعيده إلى العصر الروماني (108) أو البيزنطي . ولكن الطوائف الحرفية المصرية القديمة هذه لم تكن سوى أحد الهياكل للتنظيم البيروقراطي العام الذي كان يسود المجتمع المصري ، وطريقة تقليدية لكي تنقل مهارة الحرفة من رب الأسرة إلى أولاده . ويبدو أن الفتح الإسلامي لم يغير من هذا الوضع . إلا أنه بدأ يتطور بعد ذلك، وأخذت الأصناف **أو الكارات** تقوم بأدوار مختلفة ابتداءاً من القرن العاشر الميلادي أي قبيل الفتح الفاطمي تقريباً .

- **فارتبطت الطوائف الحرفية بالحركة العامة المعارضة للخلافة العباسية** . ونعلم أن نسبة النصارى كانت كبيرة في النشاط الحرفي في الإمبراطورية الإسلامية أول الأمر ، وأن حركات الموالي اقترنت عموماً بالتيار الشيعي ، ناظرة إلى السنية وقتذاك باعتبارها مذهب الطبقة الحاكمة التي تتمتع بامتيازات خاصة . وفي بدء تأسيس الخلافة العباسية ، كانت العلاقة بين الخليفة والطوائف طيبة ، خاصة وأن خلافة بغداد جاءت معتمدة على ثورات الموالي . ولكن الوضع انقلب بعد ذلك عندما زاد استخدام الأتراك المرتزقة في الجيش العباسي في أواخر القرن الثالث الهجري ، إذ نشأت الصدمات بينهم وبين الحرف (109) . وحينئذ تحولت التنظيمات الحرفية إلى نوع من التشكيل للدفاع الذاتي . واقترن هذا التغير في علاقة الطوائف بالسلطة الخلفية بصعود الحركة الشيعية الإسماعيلية ، وخاصة القرمطية منها .

واعتمد القرامطة على نقباء الحرف **- الأساتذة** كدعاة بين العمال الخاضعين لنفوذهم . وجندت الحركة الشيعية الحرفيين العديدين في صفوف تنظيماتها السرية وذات الطقوس الخاصة . ولم تكن تفرق بين مسلم وذمي ، بل كانت توحد بين الكادحين عملاً بما تقوله رسائل إخوان الصفاء من احترام العمل باعتباره عبادة تقرب الإنسان من خالقه ، وأصبحت التنظيمات الحرفية لصيقة بالحركة الإسماعيلية التي تطابقت فكريتها التسووية والتصفوية مع الأهداف الطوبارية الغامضة لكفاح المتتجين الصغار . ومن المحتمل أن تكون هذه العلاقة قد ساعدت على تمهيد الطريق أمام الفاطميين في الإستيلاء على مصر .

- **وفي بدء الدولة الفاطمية وقف جانب من الحرفيين مع القرامطة** فنرى أهل مدينة تنيس المشهورة بصناعة النسيج يثورون ضد الفواطم في فترات

تتفق مع محاولات القرامطة لغزو مصر **(** 970م ، 971م ، 973م **)** وبعد هزيمة القرامطة ، فرض جوهر على تنيس دية تبلغ مليون دينار .

- **ثم أصبحت الطوائف الحرفية إحدى دعائم الحكم الفاطمي .**

ففي ظل هذا الحكم تمتعت الأصناف برخاء كبير . وكانت الدولة تعترف بها ، وتعطيها امتيازات عدة . كما أن الأصناف استفادت من النشاط التجاري الواسع الذي حدث في العهد الفاطمي (110) .

وكان يرأس كل طائفة شيخ ينتخبه الأساتذة من بين رجال الحرفة . ولم يكن في**الصنف** الإسلامي عادة درجة **الصانع** ، بل كان التدرج من المبتدئ إلى الأسطى رأسا . ولكل طائفة دستور يحتوي غالباً على ثلاثة أجزاء **:** جزء أسطوري عن منشيء الصنف **(** ويحتوي على تأثير قوي للمذهب الإسماعيلي **)** ، وقائمة بأسماء **الأبيار** أي حماة أصحاب الحرفة مثل آدم حامي الخبازين ، وشيث حامي الخياطين ، ونوح حامي النجارين ألخ . ثم جزء ثالث فيه تعاليم لتثقيف المبتدئين .

وكانت الطوائف الحرفية تعطي أهمية كبرى **للأقدمية** في الحرفة باعتبارها الوسيلة الوحيدة لزيادة المعرفة واكتساب المهارة . كما أنها لم تكن تميز بين أفرادها تمييزاً دينياً ، إذ تقبل المسلم والمسيحي واليهودي بنفس الشروط . فنرى غير المسلمين أغلبية في بعض الأصناف مثل الأطباء والمتعاملين بالمعادن النفسية .

وقد عنيت العهود التي تلت الفاطميين بفرض السيطرة على الطوائف الحرفية باعتبارها من المصادر الأساسية للمقاومة . فتحول نظام الحسبة إلى المراقبة البوليسية الشديدة عليها . وفي بعض الأحيان أصبح صاحب الشرطة نفسه هو المحتسب ويتولى وظيفة شيخ مشايخ الأصناف ، وعندئذ أخذت معارضة الحرفيين تنتظم في تشكيلات الطرق الصوفية .

ه - الفلاحون

لم يكن حرفيو تنيس هم الوحيدون الذين قاوموا الغزو الفاطمي في أول الأمر . بل إن بعض المقاومة بين أهل الريف ، وخاصة بين البشامرة سكان ساحل الدلتا الشمالي بين فرعي دمياط ورشيد (111) ، وهي منطقة معروفة بثوراتها ضد الرومان ، فالبيزنطيين ، فالعرب ، وكان لها تاريخ نضالي يقرب من عشرة قرون . ولكن الفاطميين أفلحوا في القضاء على مقاومتهم .

- **ولكن يبدو أن حركات الفلاحين النضالية فترت في ظل الدولة الفاطمية بشكل خاص** ، ويرجع بعض الكتاب الحالة إلى أن طبيعة الأرض المسطحة في وادي النيل تمنع الثورة (112) ، وهو أمر ينفيه قيام الثورات الفلاحية المصرية منذ التاريخ القديم حتى ذلك العهد .

وفي رأينا أن الذي جرى لحركة الفلاحين يعود إلى الإنفصال المتزايد بين المدن والريف . فإن التقدم الذي وقع في التجارة الداخلية وفي انتشار الحرف وتقديمها بدأ يعطي للمراكز الحضرية المصرية سمات جديدة إلى جانب كونها مقار الولاية الإدارية والبيروقراطية كما كانت سابقاً . وأصبحت المدن - العواصم الكبرى ومدن الأقاليم أيضاً - ذات نشاط إقتصادي أعلى ، ومراكز الإنتاج التحويلي تجد تصريفاً لمنتجاتها بفضل تحرك التجارة الداخلية .

وبمعنى آخر ظهر بصورة بارزة إلى حد ما نوع إضافي هام من تقسيم العمل الإجتماعي بين المدينة والريف . ولأن المدينة بقيت أيضاً مقراً للسلطة السياسية والإدارية ، فهي لم تكن فقط أكثر غنى ونشاطاً إقتصادياً وفكرياً ، بل أضحت إلى حد ممارسة شيئاً من السيادة ، والقهر ، والإستغلال على الريف . وهو أمر وسع الهوة بينهما ، وعزل بين الحركة الفلاحية و بين أجزاء أكثر تقدماً من التيارات الشعبية مثل الحرفيين والمثقفين والتجار .

ثم هناك عامل ثان ، وهو أن وحدة الأرض المزروعة ظلت قطعة صغيرة ذات مساحة متواضعة . ورغم أن بعض كبار الضمان أو المقطعين استحوذوا أقساماً من زمام القرية ، إلا أن استغلال الأرض كان يستمر كما كان من قبل ، أي عن طريق تجزئة الزمام إلى حيازات صغيرة يزرع كل منها فلاح وأسرته . وهو أمر أبقى على تفتيت الصفوف الفلاحية . ونعتقد أنه أعطى نفوذا اجتماعياً لصغار الفلاحين الأحرار وأغنيائهم الذين كونوا جناحاً في الريف مقابلاً لحرفيي المدن ، وإن كان متقلصاً عنه إلى درجة كبيرة، فكون عنصر تهدئة للريف .

- **وتمثل التيار الفلاحي المعارض في التمسك بالسنية** . والمعروف أن الدولة الفاطمية لم تنجح في تحويل جميع المصريين إلى الشيعة الإسماعيلية ، وأن الذين تشيعوا في الريف كانوا قليلين . وسبقت الإشارة إلى بعض الحركات السلبية الفلاحية مثل هجرة الأرض أثناء الأزمات ، والمجاعات ، والنزاعات المسلحة بين الفرق العسكرية المتباينة . ونعتقد أن بقاء السنية قوية في الريف المصري عبر - من بين ما عبر عنه - عن معارضة سلبية إزاء حاكم القاهرة ، وشكل نوعاً من الترابط الفضفاض بين الفلاحين . وهذا بالإضافة إلى الأسباب الفكرية والدينية التي لا تدخل في صلب هذه الدراسة .

- **وفي فترات الأزمات والمجاعات ، ظهرت كتل من المعدومين والعناصر المتشردة العاطلة** . وفي رأينا أنها كانت الأرضية التي نشأت عليها في بادئ الأمر حركة الحشاشين الإرهابية . وليست صدفة أن يكون مؤسسها الحسن بن الصباح قد تلقى تربيته الفكرية الأساسية في مصر أيام المستنصر ، وأنه حمل لواء المعارضة ضد الأفضل بن بدر الجمالي صاحب الإصلاحات في مصلحة كبار

المقطعين . وقد ناصر الحسن بن الصباح خلافة النزار بن المستنصر الذي خلعه الأفضل (113) ، كما أجبر هذا الوزير زعيم الحشاشين على مغادرة مصر .

ولكن حركة الحشاشين لم تجد أرضية اجتماعية صالحة في مصر . وفي الفترات التاريخية التالية للفاطميين ، تلعب **حركات المعدمين والعناصر المتشردة /الحرافيش** دوراً غير مستقل في الصراع الإجتماعي والسياسي في أغلب الأحوال وفي الأحيان الأخرى ، فهي تقوم بدور غوغائي ومشاغب دون نتيجة إيجابية (114) .

رابعاً : نظرة إلى الفكرية

ليس في الصفحات التالية ادعاء بدراسة الحركة الفكرية المصرية في العصر الفاطمي دراسة عامة . ولكن هدفنا من النظرة السريعة إليها أن نتبين أمرين : الأول هو بعض السمات الخصوصية البارزة للفكريات المنتشرة ، وعلاقة هذه السمات بالنمط الآسيوي . والثاني هو شيء من التغير الذي طرأ وصلته بالتطور الذي أصاب المجتمع المصري .

1- الفكر الرسمي

نعلم أن جهاز الدولة لا يمارس قهراً مادياً فقط على الطبقات الكادحة، بل قهراً معنوياً وفكرياً أيضاً . وتزداد الناحية الفكرية لوظيفة الدولة أهمية وثقلاً في التكوين المصري بسبب تجميعها المركزي لمقاليد الأمور الإقتصادية والإجتماعية ، والدينية . وأضيفت قوة جديدة إلى قوة الدولة الفكرية في العصر الفاطمي ، لأن الخلافة المصرية لم تكن دولة فحسب ، بل وحركة أيضاً ، واعتمدت على الدعوة وشبكتها كسلاح لكسب الأنصار وسحق الأعداء جنباً إلى جنب الأعمال الحربية .

وكان المذهب الرسمي للدولة الفاطمية هو الشيعة الإسماعيلية أو السبعية ، ولا نقصد هنا أن نناقش معتقداتها ، وإنما أن نبرز بعض سماتها من النواحي الفكرية والإجتماعية السياسية .

أ- دعوة إلى قلب الأوضاع الظالمة :

كانت الشيعة في ذلك الوقت تمثل المعارضة للخلافتين الأموية والعباسية . ويبدو أن انقساماً وقع في صفوفها حوالي عام 765م بعد وفاة الإمام السادس بعد علي جعفر الصادق . فقد استبعد ابنه الأكبر إسماعيل عن الإمامة ، واعترف جانب كبير من الأنصار بأخيه الأصغر موسى الكاظم إماماً فكونوا الشيعة الأثنا عشرية ومثلوا الجناح المعتدل في الحركة الشيعية . أما **المتطرفون** فتمسكوا بإسماعيل ، وكونوا الشيعة السبعية الإسماعيلية .

واعتمد الإسماعيلية الفاطميون على الحركات الثورية الموجهة ضد الخلافة العباسية للوصول الى الحكم ، ثم استمروا على علاقة بالمتمردين في مختلف المناطق الإسلامية ، وأسسوا مملكة وراثية احتفظت بتحدياتها الفكرية للنظم القائمة (115) .

وفي حين أن الخلافة العباسية كانت تترنح تحت ضربات الأعداء ، وتتفتت ممتلكاتها وأقاليمها ، في هذه الفترة شكل الفاطميون إمبراطورية واسعة الأرجاء أعادات إلى المسلمين الأمل في إمكان توحيد الأمة في ظل التراث العربي الإسلامي .

وبالنسبة لمصر ، فقد مثل الفاطميون اتجاهاً يمكن أن يجسد الشخصية القومية ، وهي تلك التي خفتت ملامحها تحت ضغوط السيطرة العباسية والأموية . فلقد كانت الدولة الفاطمية بالنسبة للمصريين تجسيداً للإستقلال بصورة شاملة ، استقلال لا ينتقض منه الشرط أن تأتي الولاية من بغداد ، كما حدث في الدولتين الطولونية والإخشيدية من قبل .

وبهذا ، فقد عبر الفاطميون عن رغبات وآمال الطبقات الكادحة والشعوب المضطهدة التي عانت من جور الخلافتين الأموية والعباسية ، وظلت تبحث عن دولة العدل والمساواة على أساس المبادئ الإسلامية الأولى . أي أن الخلافة الفاطمية جاءت وكأنها تتمة وتتويج لتوالي الحركة الثورية في حلقات فشلت ، أو عجزت ، أو وقفت في منتصف الطريق مثل الحركات الخارجية ، وثورة الزنج ، والحركة القرمطية إلخ .

ب- الأخوة والعقلانية :

نجد الهيكل الأساسي للفكرية الفاطمية في رسائل أخوان الصفاء الذين تأسست حلقتهم في حوالي منتصف القرن العاشر الميلادي . وهي رسائل تدعو إلى وحدة الأخيار ، والأخوة بينهم ، وإلى السماحة إزاء الأديان على أساس مطالب العقل السليم .

" ينبغي لإخواننا ، أيدهم الله تعالى ، ألا يُعادوا علماً من العلوم أو يهجروا كتاباً من الكتب ، وألا يتعصبوا على مذهب من المذاهب.... " (116) .

وأعطى الفاطميون لأنصارهم حرية واسعة في التفكير والأخذ من القديم والاجتهاد . وأزدهر النشاط الفلسفي في مصر بصورة لم يُعرف لها مثيل من قبل أو من بعد (117) . وتميزت الدعوة بالتوسع في البحث عن الحقائق المختفية في الباطن . وارتبط كبار المفكرين العرب العقلانيين في هذه الفترة بالدعوة الشيعية بصورة أو بأخرى مثل المتنبي ، وأبي العلاء المعري ، وابن سينا ، والفارابي .

وفي تقديرنا أن هذه النزعة العقلانية وهذا الأفق الفكري الواسع ، إنما كانا يعبران بصورة عن تزايد نفوذ الطبقة التجارية . ويرى بعض المستشرقين والكتاب العرب أيضاً فيها تأثيراً للفلسفة اليونانية القديمة . ويجدون دليلاً عليه في الترجمات العديدة التي تمت لها إلى العربية في ذلك الوقت . غير أننا نظن أنه حدث تلاق بين الفلسفتين ، لأن الاثنتين تعبران عن تفكير الطبقة التجارية ، وإن كان ذلك في ظروف مختلفة .

جـ - الوراثة الشرعية والمهدية في آن واحد :

وفي الوقت نفسه ، فأغلب الفقهاء الشيعيين كانوا يبرزون الحق الشرعي لأسرة الإمام علي بن أبي طالب في تولي الخلافة . إنهم يرفضون مبدأ الانتخاب على أساس أن النبي عين علياً خليفة تعييناً مباشراً ، وأن صفات علي الإمامية تنتقل إلى ورثته من صلبه جيلاً بعد جيل . وعلى هذا الأساس أيضاً يرفضون الأخذ بالقياس وبالرأي والتقليد كمصدر للأحكام ، مكتفين بأقوال الأئمة الخلفاء المعصومين (118) ، وهم الذين يرشدون الأمة إلى الخلاص بالجهاد ضد الشر والفساد .

ومن هذه الناحية ، نجد في الإسماعيلية الفاطمية استمراراً للتراث الفكري المنتشر في التاريخ المصري ، والمرتبط ببقاء النمط الآسيوي للإنتاج . فالحاكم ، باعتباره رمزاً مبلوراً للدولة - أي المشترك الاعلى - إنما يجمع بين يديه قوى خارقة قادرة على تخليص البشرية من آلامها . إنه المتبدل العادل ، والحاكم المطلق الذي يوفر الرفاهية في هذه الدنيا ويمنح دخول الجنة في الآخرة .

وتكون هذه الناحية الفكرية الوجه المقابل للنضالية السلبية لدى الجماهير الفلاحية ، إذ تتوقع أن يقوم الحاكم بالنشاط الإيجابي اللازم لتحقيق المصلحة العامة .

- **وفي الوقت نفسه، فالنظرة الفاطمية لدور الخليفة كانت تتضمن تركيز السلطات في يديه من أجل فرض النظام العادل في المجتمع ، أي : النظام الذي يحول دون تعسف أي فرد من أفراد الرعية إزاء الآخرين ، إلا إذا كان ذلك بأمر الحاكم .** وسبق ذكر بعض الحوادث التي ثقلت فيها يد الخليفة على كبار التجار أو الوزراء . ولكن المحصلة النهائية جاءت طبعاً نافيةً لتلك الفكرة التي يتميز بها البورجوازيون الصغار ، أي البحث عن النظام القوى الذي يفرض تصالح الطبقات (119) . فالدولة الفاطمية ، رغم صفاتها التقدمية ، لم تقلب المجتمع ولا وضعت الطبقات الكادحة محل المالكة والحاكمة . لقد كانت هذه الدولة - كما سبق القول - أقصى ما يمكن أن ينتج عنه النظام المصري من التقدمية والشعبية ، ولكنها لم تكن حكماً مختلفاً في جوهره عن الماضي . وهذا بالتحديد هو الذي أدى إلى سقوط الفاطميين في نهاية الأمر .

د- أزمة الفاطمية : التأليه :

وصلت النظرة المهدية إلى قمتها عند تأليه الخليفة الحاكم بأمر الله 996م - 1021م . وكان نظام الدولة المصرية وقتذاك يمر بأزمة خارجية وداخلية شديدة بسبب تزايد الضغوط البيزنطية والعباسية وهجمات المغاربة (تمرد أبي ركوة في 1005م) ، والمؤتمرات التي كانت تحيكها أم الخليفة ست الملك في الداخل ، فضلاً عن المجاعة و الأزمة الاقتصادية . ويبدو أن هذه الأحوال تسببت في إشاعة أنوشتكين الملقب بالدرزي الذي كان يرى أن روح آدم جاءت عليا ، وأن روح علي انتقلت إلى الحاكم من أبيه ، ودعا الناس إلى الاعتقاد أن الحاكم هو الإله الذي صنع العوالم ، ووضع في ذلك

كتاباً أسماه الدستور (120) . وكانت هذه الدعوة محاولةً لتوحيد الصفوف التي مزقتها الأزمة .

غير أن الدعوة لتأليه الحكام لم تجد أنصاراً كثيرين في مصر. والحق أن الأزمة الفكرية في عهد الحاكم لم تكن سوى جزء من الأزمة العامة التي عانتها مصر بعد ذلك بصورة متزايدة ، والتي انتهت بسقوط الدولة الفاطمية . واقترن هبوط المذهب الفاطمي بصعود فكرية لها جذور مشتركة معه ، وهي الصوفية .

هـ- النحل المتطرفة :

سبق أن أشرنا إلى القرامطة حلفاء الفاطميين في فترة أولى ثم أعدائهم في باقي عهدهم . ونعلم أنهم أسسوا دولة في منطقة البحرين عاشت مدة طويلة ، وأنهم اعتبروا الإسماعيلية الفاطمية منحرفين وزنادقة ، لأنهم أبقوا في مصر على العديد من التقاليد والشعائر السابقة . ولكن القرامطة لم يتركوا تأثيراً يذكر في الفكرية المصرية . ولعل سبباً اجتماعياً - من ضمن الأسباب - لذلك يكمن في قلة نسبة البدو والرحل في مصر ، في حين أنهم كانوا العنصر الأساسي للحركة القرمطية .

وكذلك ذكرنا من قبل مجيء حسن الصباح القاهرة أيام المستنصر ، ثم خروجه من مصر معلناً مناصرته لنزار ومكوناً فرقة الحشاشين الذين عُرفوا باعتمادهم على الإغتيال السياسي كوسيلة رئيسية في النظام ضد السلطة القائمة ، وخاصة الأتراك السلاجقة . وقد ظلت حركة الحشاشين متمركزة في شمال فارس وبعض القواعد في سوريا ، ولكنها تحولت إلى الركود بعد الغزوات المغولية التي حدثت في القرن الثالث عشر . ولم يكن لهذه الحركة أيضاً أنصار بين المصريين تقريباً . ونعتقد أن السبب يرجع إلى قلة النسبة التي يمثلها الفلاح الصغير المستقل في ذلك الوقت ، وعدم استعداده للتحرك .

2- الفكر المصري

نعلم أن جميع الصراعات المصرية تقريباً اتخذت شكل الحركات الدينية حتى منتصف القرن الماضي أو نهايته . وإذا لم يكن غرضنا ولا ميدان بحثنا **الدخول** في الخلافات والفوارق العقائدية ، غير أن علينا أن ننظر لأي اقتضاب كبير إلى تلك الحركات من زاوية جذورها الإجتماعية السياسية .

ونذكر أن المعارضة المصرية للإحتلال البيزنطي وظلمه وجدت تعبيراً لها في تكوين الكنيسة الأرثوذكسية المستقلة ، من ضمن ما عبرت عنه هذه الكنيسة . وفي رأينا أن شيئاً من هذا حدث بالنسبة للموقف المصري من الشيعة وفرقتها الإسماعيلية .

ويسجل المؤرخون أن الشيعة وجدت صدى كبيراً في مصر أيام الخلافة الأموية ، وأن المصريين كانوا يعملون بفتاوى أهل الشيعة (121) ، وظلوا يحيطون آل علي بالحب والتقدير ، وأن كان التشيع قد ضعف في صفوفهم في الفترة الأولى للخلافة العباسية . غير أنه عاد فقوى في العهدين الطولوني والإخشيدي . وسبق أن ذكرنا أن

بعض المصريين دعوا الفاطميين إلى فتح مصر في أواخر حكم الإخشيدين ، سخطاً على مظالمهم والمجاعات التي تسبب فيها فساد حكمهم .

وسبقت الإشارة إلى أن الخلافة العباسية قامت على أثر نجاح الحركات الثورية للموالي في المناطق الآسيوية للإمبراطورية الإسلامية . وقد استجابت سلطة بغداد إلى جانب من مطالب المقهورين ، ولكنها في الوقت نفسه حاربت حركتهم وأجهضتها . وعندئذ اشتد ساعد الشيعة ، وخاصة الإسماعيلية التي كانت لها نواح للمصريين لما تحتوي من مبادئ الارتباط الجماعي الأخوي لأمة المؤمنين جميعاً .

وعندما تولى الفواطم في القاهرة ، ازدادت الميول الإسماعيلية وانتشرت بصورة خاصة في تلك الفئات التي تتعيش من العمل في الدواوين الحكومية **البيروقراطية** أو من أموال الدولة وإيرادات الأوقاف التي تديرها أقسام من رجال الدين ، وكذلك كبار التجار المعتمدين على الصلة بالهيئة الحاكمة وحمايتها . ويقول ابن خلدون **: (** انقراض فقه أهل السنة من مصر بظهور دولة الرافضة **)** (122) . وكانت الرغبة في الحصول على مناصب الدولة دافعاً لفريق من السنيين إلى التحول إلى المذهب الشيعي .

واتبعت الدولة الفاطمية إزاء فقهاء المالكية والشافعية سياسة مرنة ، فأبقت العديد منهم في مناصبهم . ولكنها في الوقت نفسه مارست ضغطاً واضحاً لضم أكبر عدد إلى صفوف الإسماعيلية . وحتم الكثيرون من الخلفاء على موظفي الدولة اعتناق مذهبهم ، وأمروا القضاة أن يصدروا أحكامهم طبقاً لقوانينه وأمر الخليفة الظاهر 1025م بإخراج الفقهاء المالكية وغيرهم من مصر فأُخرجوا (123) . ونرى الوزير بدر الجمالي **(** في خلافة المستنصر **)** يجد أن الناس أصبحوا لا يحفلون بالشعائر الشيعية ، فأعاد الآذان الشيعي والتكبير على الجنائز بالأمر ! (124) .

ولعل هذا الاتجاه لفرض المذهب الشيعي بالإكراه كان سبباً من الأسباب الرئيسية التي حفزت ضده الأغلبية الساحقة من المصريين ، وخاصة الفلاحين الذين بقوا على المذهب السني محافظين على تراثهم التقليدي (125) . أضف إلى ذلك كراهية أهل الريف للتجار الكبار الجشعين (126) **-** باعتبارهم حاملين لنمط التبادل النقدي المخالف للاكتفاء الذاتي الفلاحي **-** في حين أن التجارة الداخلية نمت ولقيت تشجيعاً في العهد الفاطمي كما رأينا . وإذا كانت الجوانب العقلانية الموجودة في التيار الإسماعيلي وقتئذ تعبيراً عن هؤلاء التجار المرتبطين بهم فكرياً **(** أبو العلاء - ابن رشد **)** ، إلا أننا نميل إلى الاعتقاد أن جانباً من هذه العقلانية الخاصة ذاتها **العقلانية الرافضة** كان يتعارض إلى درجة كبيرة مع الجذور الدفينة للعقلانية الفلاحية المصرية وهي العقلانية القابلة للتقاليد المنقولة .

م – 21

وتعود بنا هذه الخصائص إلى ما أوجزناه من قبل (127) عن بعض السمات الفكرية العامة المنبثقة من النمط الآسيوي للإنتاج . فتلك العلاقة الأبوية القائمة بين الحاكم المستبد الصالح وبين الرعايا المبعثرين ، لها الوجه الآخر في كراهية هؤلاء لذلك الخليفة الذي كثيراً ما يحاول أن يرتدي ثياب الألوهية مثلما حدث مع الحاكم بأمر الله . وتصل الرهبة المتبادلة بين الطرفين إلى حد أن يصلي الخليفة في المسجد بمقصورة منفردة عن الناس ، فإذا سجد قام الحراس على رأسه رافعين السيوف (128) .

ومع ذلك ، فقد كان هناك ارتباط بين التنظيمات الحرفية وبين الحركة الإسماعيلية . وكذلك كانت العواطف الشعبية تحيط بذكرى آل علي . وتجد المهدية الشيعية صدى في الريف المصري . وكان هذا كله يمثل خطراً على تلك القوى المشرقية الجديدة التي بدأت تتسلل إلى مقاليد الأمور في العصر الفاطمي الثاني ثم قضت على الخلافة المصرية . ويتسق مع هذا أن صلاح الدين الأيوبي وجه اهتمامه إلى القضاء على المذهب الشيعي في مصر ، فاستعاد بذلك المذهب السني قوته ، حتى لم يبق في الظاهر أنصار للإسماعيلية في الوادي (129) .

ولكن بعض منابع الإسماعيلية تعود بعد ذلك وتظهر من جديد في صورة الصوفية التي ارتبطت بحركة الطوائف الحرفية . وسوف نحاول أن نلقي بعض الضوء عليها في الصفحات التالية المتعلقة بالعهد الأيوبي المملوكي .

هوامش الفصل الثامن

(1) R.lopez & l.w. Raymond : **Medieval Trade in the Mediterranean World –** New York . Columbia Univ . press . 1955 . p . 6

(2) راشد البراوي: **حالة مصر الإقتصادية في عهد الفاطميين** ، ص 105.

(3) علي حسن الخربوطلي: **مصر العربية الإسلامية** ، ص 226.

(4) محمد جمال الدين سرور: **الدولة الفاطمية في مصر** - القاهرة، دار الفكر العربي ، 1966 ، ص 155 .

(5) البراوي: المصدر السابق ، ص 140- 141 .

(6) سرور: المصدر السابق ، ص 155- 156 .

(7) محمد حمدي المناوي: **الوزارة والوزراء في العهد الفاطمي** – القاهرة ، دار المعارف ، 1970 ، ص 128 .

(8) سرور : المصدر السابق ، ص 176 .

(9) البراوي : المصدر السابق ، ص 130- 131 .

(10) اتسعت العلاقات التجارية المصرية مع آسيا الوسطى فيما بعد في ظل الأيوبيين والمماليك ، مما كان له أثر في أحوال مصر السياسية .

(11) قارن مع ما يقوله ماركس في هذا الصدد :

K.Marx: **Fragments de la version promitive**. Dans: **Contribution à la critique de l'économie politique** (paris ، Editions Sociales ، 1972 ، P. 213.

(12) W.N Briks : **A short history of islamic Egypt** - Cairo . S.O.P. 1951 . P . 39 .

(13) ارجع للفصل الأول الخاص بالدراسة النظرية للنمط الآسيوي في كتابنا **تطور النظام المصري منذ نشأته حتى القرن العاشر** – دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، 1977.

وكذلك:

K. Wittfogel: **Oriental despotism** - New Haven ، yale Univ. Press ، 1957 ، PP. 85- 86.

(14) البراوي: المصدر السابق، ص 264.

(15) عبد المنعم ماجد: **ظهور خلافة الفاطميين وسقوطها في مصر (1968)** - ص 318.

(16) س. لوبيز: المصدر السابق، ص 143.

(17) J.W Thompson : **Economic & Social History of Middle Ages**

New York ، F . Ungar ، 1959 ، Vol . I ، P 393 .

(18) جرجس حنين **: الأطيان والضرائب في القطر المصري** – القاهرة ، المطبعة الأميرية، 1904 ، ص 189.

(19) انظر: ك ماركس : **نقد الاقتصاد السياسي** (في المصدر السابق) ، ص 28 .

(20) S.D Goitein : **Studies in islamic History & institutions**

Leiden ، E.J Brill ، 1966 ، P . 238

(21) انظر لماركس: **أجزاء من النسخة الابتدائية** (في المصدر السابق) ص 189 وكذلك لنفس المؤلف: **مقدمة في نقد الاقتصاد السياسي**"(في المصدر السابق)، ص 167.

(22) انظر علي إبراهيم حسن: **مصر في العصور الوسطى** – القاهرة ، مكتبة النهضة، 1964 ، ص 469 – 472 .

(23) د. عطية مصطفي مشرفة: **نظم الحكم بمصر في عصر الفاطميين** – القاهرة ، دار الفكر العربي، 1948 ، ص 197- 198.

(24) K.Marx:**British Rule in india – in K.M. Selected Works –** New York . International publishers . 1933 . vol . 2 . p . 653 .

(25) ماجد: المصدر السابق، ص 369.

(26) البراوي: المصدر السابق ، ص 97-98.

(27) (وكان نهر يخرج من عدن ليسقي الجنة وهناك ينقسم (....) اسم النهر الثاني جيجون ، وهو المحيط بجميع أرض كوش)- (**سفر التكوين** ، الإصحاح الثاني، الآيات ، من 10 إلى 13) .

(28) الخربوطلي: المصدر السابق ، ص 160.

(29) س.د. جويتاين: المصدر السابق ، ص 267.

(30) أرشيبالدر. لويس: **القوى البحرية والتجارية فى حوض المتوسط** ، ص 327.

(31) ماجد: المصدر السابق، ص 206-307.

(32) K. Marx : < Pre - **Capitalist economic formations** - London Lawrence & wishart . 1964 . P . 95.

(33) Y. Artin : **La propriete fonciere en Egypte** - Le caire. Imprimerie Nationale ، 1883 . pp 69 ، 78 .

(34) مشرفة: المصدر السابق ، ص 52.

(35) A.M. Magued : **L'organisation financiere sous les fatimides L'Egypte Contemporaire** ، Vol ، 53 . No . 308 April 1962 . PP 48/49.

(36) ك. ماركس: **رأس المال** المصدر السابق، المجلد الثالث ، ص 634.

(37) عبد المنعم ماجد: **نظم الفاطميين ورسومهم فى مصر** - الجزء الأول ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 1973، ص 114.

(38) البراوي: المصدر السابق ، ص 59.

(39) مشرفة: المصدر السابق ، ص 200.

(40) البراوي: المصدر السابق ، ص316.

(41) نرجو الملاحظة أننا لم نقصد حصر الأشكال الانتقالية للملكية فى الصور الثلاثة التي قدمناها ، بل اخترناها باعتبارها الرئيسية والبارزة، وكمثال نضربه.

(42) مثلاً: مشرفة: المصدر السابق، ص 193.

(43) المقريزي: **الخطط** ، جـ 1 ، ص84.

(44) المناوي: المصدر السابق، ص 84.

(45) البراوي: المصدر السابق، ص 350- 351.

(46) المقريزي: المصدر السابق، جـ 2، ص 287.

(47) البراوي: المصدر السابق، ص 252.

(48) ماجد: (1968)، ص 394.

(49) سرور: المصدر السابق، ص 109.

(50) س.د. جويتاين: المصدر السابق، المجلد الأول، ص 268.

(51) E. Hobsbwam : **introduction to K.M's Precapitalist etc**.op . cit . pp . 37 / 38 .

(52) المقريزي: المصدر السابق، جـ1، ص85. ويبدو أن الأمر قد التبس على صديقي محمد عمارة ، إذ سها عنه أن عبارة المقريزي تبدأ بالنفي: (أعلم أنه لم يكن فى الدولة الفاطمية فى ديار مصر ولا فيما مضى (أن) سمي المزارع فلاحاً (....) فيصير عبداً قناً لمن أقطع تلك الناحية) . فأخذها عمارة على معنى التأكيد، واستدل بها على (إقطاعية) النظام الفاطمي فى مصر .

انظر مؤلفه: **عندما أصبحت مصر عربية** – بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1974، ص 121.

(53) انظر مشرفة: المصدر السابق، ص 355. وكذلك البراوي: المصدر السابق، ص 107. وحسن إبراهيم حسن وطه أحمد شرف **(المعز لدين الله)** - الطبعة الثانية، مكتبة النهضة العربية، 1963، ص 173.

(54) جويتاين: المصدر السابق، المجلد الأول، ص 117-118 وكذلك 130-131.

(55) المقدسي **أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم** - ليدن، مطبعة بريل، 1909، ص 64-65.

(56) البراوي: المصدر السابق، ص 113.

(57) ماجد: (1968)، ص 384.

(58) البراوي: المصدر السابق، ص 109.

(59) البراوي: نفس المصدر، ص 114.

(60) البراوي: نفس المصدر، ص 124.

(61) سرور: المصدر السابق، ص 76.

(62) سرور: نفس المصدر، ص 144.

(63) ماجد: (1968)، ص 291.

(64) ماجد: نفس المصدر، ص 293.

(65) ماجد: نفس المصدر، 482-483.

(66) انظر البراوي: المصدر السابق، ص 355.

(67) عن **تاريخ مصر** لابن ميسر، جـ2، ص83-84 - ذكره مشرفة: المصدر السابق، ص 235.

(68) محمد عمارة: **القاهرة فى العصر الفاطمي** - الطليعة (القاهرة)، السنة 5، العدد2، فبراير 1969، ص 37.

(69) قارن مع سلطات الوزراء الكبار فى عهد الملكية الفرنسية المطلقة (مثل رشيليو ومازاران وكولبير)، وكذلك سلطة بسمارك فى ألمانيا، وهي الفترات التاريخية التي سادت فيها (البونابارتية) فى البلدين.

(70) مشرفة: المصدر السابق، ص 272.

(71) ذكره الخربوطلي: **العزيز بالله الفاطمي** - القاهرة، دار الكاتب العربي، 1968، ص 122.

(72) ماجد: (1968)، ص 371-372.

(73) فيما بين القرنين التاسع والسادس عشر غزت مصر أو استولت عليها قوات وقادة من الأتراك، والأكراد، والمغول، والشراكسة . وأتى أغلب هؤلاء من منطقة تبدأ من شرقي آسيا الصغرى (حيث كانت مملكة أرمينيا الصغرى) والقوقاز، وشمالي العراق ، وفارس (ما وراء النهر) ، وكانت هذه المنطقة موضوع نزاعات عنيفة بين تلك الأثنيات (أغلبها من الرعاة الرحل) ، وبين العرب من جهة، والروم والإفرنج من جهة أخرى . وفى تقديرنا أن أسباب إتيان

تلك الغزوات من هذه المنطقة موضوع يجب دراسته بشكل متسع، ولكننا نعتقد أنها ترجع أساساً إلى الخلاف فى المصالح التجارية ، والاجتماعية الطبقية بين الرحل والمستقرين . وعلى كل فالمعروف أن هذه المنطقة كانت ملتقى طرق رئيسية لتجارة الغرب مع الشرق الأقصى (طريق الحرير) ، وبعضها من الغرب إلى الشرق مباشرة ، وأخرى تبدأ من أرمينيا الصغرى ، أو شمال العراق ، وفارس ،. لكي تهبط جنوباً إلى المحيط الهندي ، وقد اكتسحت القوات البيزانطية أرمينيا فى القرن الحادي عشر ، وانتشر عدد كبير من المرتزقة ، والتجار الأرمن خارج موطنهم الأصلي فاستوطنوا مدن شمال سوريا، والعراق ، سائرين وراء انتقال الطرق التجارية إلى الجنوب وكانت بالقاهرة جالية أرمنية كبيرة فى الدولة الفاطمية ، وأتى بدر الجمالي بجند كثيرين من الأرمن معه عندما تولى الوزارة فى مصر .

(74) يحدد لويس نقطة التحول فى عام 1043 الذي تنتهي فيه مرحلة القوة العربية البحرية والتجارية وتبدأ مرحلة انتصار العرب حتى 1100م. انظر مؤلفه الذي سبق ذكره ص 295 وبعدها.

(75) من لفظة إغريقية تعني المركز التجاري، وحرفت بالإيطالية إلى (فواندااكو).

(76) لويس: المصدر السابق، ص 390.

(77) حسن إبراهيم حسن وطه أحمد شرف: المصدر السابق، ص 73-74.

(78) W.Heyd : **Histoire du commerce du Levant au Moyen age** Leipzig . Harrassowitz . 1923 . vol . 2 . p . 379 .

(79) ماجد: (1968)، ص 208.

(80) حسن إبراهيم حسن : المصدر السابق ، ص 92 - 93 .

(81) ماجد : 1968 ، ص 125 .

(82) لويس : المصدر السابق ، ص 328 – 334 .

(83) ماجد : (1968) ، ص396 .

(84) سوف تزداد هذه الأهمية إضعافاً مع الغزو المغولي الذي اكتسح آسيا ثم القوقاز وموسكوفيا ووصل حتى قلب أوروبا فى القرون التالية. وكذلك بالنسبة للفتوحات التركية العثمانية البادئة من غربي آسيا الصغرى حتى المجر بعد ذلك .

(85) هايد : المصدر السابق ، المجلد الأول ، ص 42 - 44 .

(86) انظر ماجد : (1968) ، ص 253 .

(87) ذاق الصليبيون السكر لأول مرة أثناء حصار أنطاكية (1097- 1098) .

(88) ثومبسون: المصدر السابق ، المجلد الأول ، ص 405 . وحيث أن التجارة انتشرت وازدهرت على أيدي هؤلاء الإفرنج عامة والإيطاليين خاصة ، خفتت أهمية الدور الذي كان يقوم به اليهود فى هذا الميدان .

(89) المناوي : المصدر السابق ، ص 226 .

(90) فى رأينا أن الحرب الصليبية تستحق دراسة أوفى ، وأنها تقع بشكل منطقي فى نطاق العصرين الأيوبي والمملوكي .

(91) انظر ك. ماركس : **التكوينات السابقة ..** – المصدر السابق ، ص 96 .

(92) **....** المقريزي (الخطط) .

(93) المقريزي: المصدر السابق ، جـ 1 ، ص 86 .

(94) سرور : (1966) ، ص 76 .

(95) ماجد : (1968) ، ص 394 .

(96) البراوي : المصدر السابق ، ص 209 .

(97) P.K. Hitti : **Precis d'histoire des Arabes** (Trad . M. planol) – Paris . payot . 1950 pp . 173 \ 174 .

(98) ماجد : (1968) ص 115 – 116 .

(99) أشار ماركس إلى استمرار النمط التقليدي للإنتاج زمناً طويلاً فى الزراعة ، وبشكل خاص فى (التركيب الشرقي للزراعة والصناعة اليدوية) . انظر : **التكوينات السابقة ....** ، ص 93 .

(100) ذكره فريد أبو حديد : **اريخ صلاح الدين وعصره** - القاهرة، طبعة دار الكتب المصرية ، 1927، ص 83.

(101) ونعتقد أن قيام دول القرامطة فى البحرين والخوارج فى المغرب مدداً طويلة ينهض دليلاً على نفس الفكرة.

(102) مشرفة: المصدر السابق، ص 51.

(103) ماجد: (1968) ، ص 487-493.

(104) C.Cahen : **Mouvements populaire : et autonomisme urbain dans l'Asie Musulmane du Moyan Age** – Arabica . T . 5 . 1958 . p . 245 .

(105) M.J. Marcel : **L'Egypte depuis la conquete des Arabes Jusqu'a La domination franciase** - Paris ، Firmin Didot ، 1877 ، P. 104

(106) وكان الإمام الغزالي فى نفس الفترة يقول شيئاً قريباً من هذا، فكتب: (ينبغي أن تعلم أن عمارة الدنيا وخرابها من الملوك . فإذا كان السلطان عادلاً عمرت الدنيا وأمنت الرعايا . وإذا كان السلطان جائراً خربت الدنيا) - ذكر النصين : د . جمال الدين الشيال: (أعلام الإسكندرية فى العصر الإسلامي) - القاهرة دار المعارف ، 1965، ص 92-93 .

(107) مشرفة : المصدر السابق ، ص 51 - 52 .

(108) البراوي : المصدر السابق ، ص 186 .

(109) محمود إسماعيل : **الحركات السرية فى الإسلام** – القاهرة (كتاب روزإليوسف) 1973 ، ص 175 - 176 .

(110) ب . لويس : **النقابات الإسلامية** - ترجمة عبد العزيز الدوري ، مجلة الرسالة ، 1940 ، العدد 356 ، ص 735 .

(111) سيدة كاشف مع حسن أحمد محمود : **مصر فى عصر الطولونيين والإخشيديين** – القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، 1960 ، ص 279 .

(112) J . et s.lacouture : **L'Egypte en movement** - paris . seuil . 1962 . p . 14 .

وقارن هذا مع الفكرة المنتشرة لدى البعض اليوم والقائلة أن الفيتناميين استطاعوا إلحاق الهزيمة بالأميركان بفضل طبيعة أرضهم الجبلية والغابات ، فى حين أن حرب الأنصار والعصابات الوطنية مستحيلة فى مصر بسبب أرضها المسطحة والمكشوفة ....

(113) المناوي : المصدر السابق ، ص 136 – 137 .

(114) قارن مع الدور الغوغائي للمعارضة الفلاحية فى المدن الألمانية فى العصور الوسطى قبل الثورة الفلاحية ، ويقول إنجلز : أن هذه الثورة حولت تلك المعارضة إلى حزب ، ولكنه تابع للفلاحيين . انظر :

F. Engels: **The Peasant war Germany** – Moscow ، F.L.P.H. 1956. P.50.

(115) انظر برنارد لويس : **رأى فى تفسير تاريخ الفاطميين** (ملخص) - أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة ، 1969، المجلد الأول ، ص 289-291 .

(116) ذكره محجوب بن ميلاد : **إسهام الفاطميين فى الفلسفة الإسلامية** - أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة 1969 ، المجلد الثاني ، ص 903 – 904 .

(117) ماجد : (1968) ، ص 327 - 328 .

(118) مشرفة : المصدر السابق ، ص369 .

(119) V.I.LENIN: **The State and Revolution** – Collected works . Moscow . progress . 1964 . vol . 25 . p . 387 .

(120) ماجد : (1968) ، ص 340 .

(121) ماجد : المصدر نفسه ، ص 320 – 322 .

(122) ذكره مشرفة : المصدرالسابق ، ص 368 .

(123) ذكره مشرفة : المصدر نفسه ، ص 366 .

(124) المناوي : المصدر نفسه ، ص 136 .

(125) ماجد : (1973) ، ص 134 .

(126) المطففين 1 – 3 ، الفجر 17 – 20 .

(127) انظر للمؤلف **: تطور النظام المصري من نشأته حتى القرن العاشر** – القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ، 1977 . وكذلك الدراسات المنشورة في الطليعة حول النمط الآسيوي أعوام 1974 و 1975 و 1976 .

(128) مشرفة : المصدر السابق ، ص 78 .

(129) سرور : المصدر السابق ، ص 135 .

الفصل التاسع

======

عن بعض الشعوب الراعية التجوالة

في آسيا الوسطى

منذ أواخر القرن الثاني عشر الميلادي حتى أواخر القرن الثامن عشر ، توالى على مصر حكام أكراد ، ومغول ، وشراكسة ، وأتراك ، وعثمانيون ، لمدة تزيد على ستة قرون خضعت بلادنا لمجموعات إثنية أتت من شعوب رعوية تجوالة في آسيا . وقد أثرت بسياستها على المجتمع المصري ، وجاءت بنصيب في تكوين تراثه . فهناك ضرورة أن نلقي نظرة ولو سريعة على التكوينات الإقتصادية لتلك الشعوب ، حتى ندرك بصورة أوضح ما جرى في مصر في ظل الأيوبيين والمماليك والعثمانيين .

والواقع أن عدداً من المؤرخين أطلقوا اسماً واحداً وهو **التتار** على تلك القبائل بفروعها من الهون والأتراك والمغول التي انحدرت من آسيا الوسطى . ويقول علماء الإنسان المعاصرون أنهم ينتمون إلى أسرة لغوية واحدة هي أسرة **الألتاي** التي تسكن البراري شبه القاحلة الممتدة من بحر قزوين إلى جبال منشوريا الغربية (1) . ومنها فرعان يهماننا بشكل خاص ، وهما الفرعان المغولي القريب إثنيا من الصينيين ، والفرع التركي الذي يختلف عن سكان الصين اختلافاً كبيراً ، إذ يحتوي على نسبة عالية من الدماء القوقازية .

وكانت هذه الشعوب تتعيش أساساً من تربية القطعان المتنوعة ، وتتجول في رحلات انتجاع شبه منتظمة .

واقترن اختلاف الأسرة الألتاوية عن الصينية بالتقسيم الأول للعمل الإجتماعي بين رعاة البراري وبين المزارعين المستقرين على أراضي تروى من مياه الأنهار الكبرى . وفي الأزمنة الغابرة أطلق الصينيون على هؤلاء الرعاة البدو اسم **هونج نو** الذي يعني العبيد المتمردين أو الخدم العصاة . وفي القرون الأخيرة قبل الميلاد بدأ الصينيون يبنون الحصون على حدودهم ليحتموا من غزواتهم . وفي 214م أقاموا السور العظيم في وجههم .

وأخذ الأباطرة الصينيون يشنون الحملات ضد التتار لإخضاعهم أو إبعادهم عن مزروعاتهم ، الأمر الذي كان يدفع بقبائلهم إلى الترحال إلى مسافات أبعد فأبعد . ولعلهم كانوا يبحثون عن بديل عن الصين للحصول منه على المنتجات الزراعية . فكانت غزوات الهون في القرن الرابع التي وصلت إلى روسيا الجنوبية والمجر ، ثم تلاهم الآفار في القرن السادس وأتراك خازان في السابع ، والبشناق في الحادي عشر .. الخ .

وكانت تلك الغزوات التتارية المتجهة غرباً تسير عادة على الطريقين التجاريين الكبيرين بين الشرق والغرب في آسيا . ويمر الأول شمالى نهر أمو داريا (فقرب مصب الفلجا ، ثم جنوبي روسيا، وشمال البلقان) ، والثاني جنوبيه (نحو أذربيجان ، وشمال فارس، والعراق فأرمينيا ، والمشرق وآسيا الصغرى) . وهما طريقان كانت تمر عليهما القوافل الناقلة للحرير ، وبعثات التبشير بالأديان المختلفة . غير أن الحملات التركية والمغولية التي اجتاحت تلك المناطق وخاصة بين القرنين الحادي عشر والخامس عشر لعبت دوراً كبيراً في توصيل حضارة الشرق الأوسط بتلك القائمة في الشرق الأقصى ، إذ أوجدت احتكاكا عنيفاً بين شعوبهما ، ونقلت مجموعات منها عنوة إلى مسافات بعيدة.

هذا ، وثمة ملاحظتان نود إبرازهما قبل الدخول في صلب الموضوع، لكي نوضح هدف هذه الدراسة توضيحاً أكبر . أما الأولى ، فهي أن العلاقة بين الرعاة الرحل بين المزارعين المستقرين - سواء كانت علاقة تجارية هادئة أم علاقة اقتتال عنيف - نقول أن هذه العلاقة هي أحد العناصر الرئيسية للتكوين الشرقي كما نعلم(2) ، وسوف نحاول أن نتتبع في الصفحات التالية بروز المكونات الأساسية للنمط الآسيوي خلال التفاعل بين الأتراك ، والمغول ، وبين المزارعين المستقرين .

والملاحظة الثانية أن الفترة التي نحن بصددها شهدت تكوين الإمبراطوريات التركية السلجوقية ، ثم المغولية . وليس من الصدف في رأينا أن هذه الفترة اقترنت بصعود حاسم للملكية الفردية بين تلك الشعوب وما ترتب عليه من احتداد الانقسام الطبقي . فالنهضة التركية المغولية ، إذن كانت نوعاً من الثورة أدت إلى تكوين أجهزة الدولة الشرقية في صفوف تلك الشعوب .

أولاً : عموميات نظرية

من حدود الصين الشمالية في آسيا الوسطى حتى المجر في أوروبا الوسطى ، تمتد سلسلة من البراري (الأستبس) التي تعترضها المناطق الصحراوية ، ومنها صحراء جوبي الكبرى في منغوليا الحالية . وجنوبي هذه البراري تقع الوديان الخصبة في الصين ، وفارس ، وتركستان ، والعراق . ثم أحواض الفلجا ، والدون ، والدانوب التي تحيطها الهضاب وسفوح الجبال .

والثروة الطبيعية لهذه البراري هي الكلأ . ومنذ الأزمنة الغابرة ترتادها قطعان المواشي ذات هجرات الإنتجاع المنتظمة . وبرزت شعوب الرعاة الرحل في مقدمة التاريخ الشرقي من القرن العاشر حتى السادس عشر .

أ- الرعي المنتجع :

يمكن إعتبار هذه المناطق إنتقالية من زاوية الجغرافيا الإقليمية ، بين السهول المزروعة والصحراء الجرداء . ولذلك توفرت فيها أنسب الظروف لإستئناس حيوان التربية(3) . وقد بدأ الإنسان عمليات الإستحواذ عليه بأن كيف نفسه للشروط

المعيشية الخاصة بالقطعان ، عاملاً على الإشراف على حركاتها وعلى حمايتها من مختلف المخاطر ، وهكذا نشأ الإستئناس من المعايشة الطويلة بين الإنسان والحيوان .

ويبدو أن الحضارات الزراعية الكبرى الأولى تضمنت الإمتزاج بين الفلاحة والرعي (4) ، وإن ظهور الأولى كانت أقدم تاريخياً من الثاني ، ثم اتضح أن التربية أكثر فائدة في الهضاب والبراري وأكثر اقتصاداً ، مما جعل الرعاة ينفصلون عن المزارعين ويلازمون القطعان في هجرات الإنتجاع ، أي : الإنتقال من المراعي الشتوية إلى الصيفية وبالعكس ، في أطوار منتظمة . وفيها لا ينقل الغذاء إلى الحيوان ذي الإقامة الثابتة ، بل ينتقل القطيع إلى حيثما ينمو الكلأ . وفرضت الخبرة المتوارثة أن يحكم التنظيم الدقيق هجرة الإنتجاع حفاظاً على الإنتاج وتوسيعه .

ومن خصائص الماشية أنها تجمع بين كونها وسيلة إنتاج وطيبة استهلاكية في الوقت نفسه . فلها بالتالي قيمة مزدوجة ، الأمر الذي يوفر الإمكانية لكي يأخذ التبادل أهمية كبيرة لديها ، في حين أن الأرض ليست لها هذه الصفة لدى الشعوب المزارعة قديماً .

ومن جهة أخرى ، فحيث أن المواشي تتغذى من الزرع ، فبين الإنتاج الحيواني والإنتاج النباتي تناقض بيئوي **أيكولوجي** أولي . وفي العصور السابقة ، أصبح تقدم الزراعة المستقرة يعني تراجع الرعي ودفع الرعاة إلى مناطق أشد قحالة . وكان العكس صحيحاً أيضاً ، بمعني أن توغل العشائر الراعية بقطعانها في مناطق الإستزراع كان يعني الخراب للفلاحين .

ومن هنا كانت العلاقة بين الشعوب المزارعة وبين الراعية علاقة ذات وجهين : التجارة و الحرب .

وفي تلك الشعوب الرعوية ، يحدث التطور والتقدم في القوى الإنتاجية في اتجاهات عدة . ويهمنا اتجاهان اثنان بالنسبة للبحث : أما الأول ، فهو أن يتولى أفراد القبيلة نفسها الزراعة والرعي معاً ، أي : أن تكون القبيلة مركبة من رعاة منتجين ومن مزارعين مستقرين (5) . والإتجاه الثاني : هو تنويع القطيع من حيث تركيبه (تربية الخيل ، والماعز ، والجمال ، والأبقار إلى جانب الخراف مثلاً) ، الأمر الذي يتطلب معرفة أوسع لأساليب التربية ، وأنواع الطعام الذي تقدمه الطبيعة في مختلف المواسم الخ .

ويرتبط التقدم في القوى الإنتاجية عموماً بتقسيم أعمق للعمل الإجتماعي ، وبزيادة التباين الإجتماعي بين الرجل والمرأة ، وكذلك بين الفئات المختلفة داخل القبيلة الواحدة . كما تنتشر عادة الزواج من خارج العشيرة كوسيلة لإضافة التنويع الأوسع في قطيعها بواسطة المهر(6) . وحيث أن الرعي عملية يمكن أن يقوم بها فرد أو أفراد قليلون قد ينعزلون عن كتلة العشيرة مدة ، فيصبح من المستطاع أيضاً أن تحدث

التمايزات بين الحيازات الفردية ، أي أن قبائل الرعاة قد تحقق في ظروف معينة الانتقال المبكر من المجتمع اللاطبقي إلى المجتمع الطبقي ، ويقول ماركس :

" الأمر الجوهري هو العمل الجزئي كمنبع للإستحواذ الخاص . فينجم عنه تراكم الطيبات المنقولة ، مثل المواشي ، والعملة ، بل والعبيد أو الأقنان أحياناً . وهذه الملكية المنقولة التي لا يستطيع المشترك رقابتها ، والتي تكون مجالاً للمبادلات الفردية حيث يلعب المكر والصدفة دوراً كبيراً ، سوف تؤثر بثقلها تأثيراً متزايداً على الاقتصاد الريفي كله . وإليك المذيب للمساواة البدائية الإقتصادية والإجتماعية " (7) .

ب- العلاقة بالمزارع المستقر :

إن ذلك التقسيم للعمل الاجتماعي بين الزراعة المقيمة والرعي التجوال لم يكن إذن - على العموم - تقسيماً داخلياً بالنسبة للقبيلة الواحدة ، بل خارجياً عنها . أي أنه غالباً في الوقت نفسه تقسيماً أثنياً أيضاً بين الشعوب التجوالة والشعوب المستقرة .

وتحتاج الشعوب الراعية إلى المنتجات الزراعية وخاصة الغلال وبعض منتجات المناجم مثل الملح لإستكمال تغذية الماشية ، وبعض المعادن . فلا يستطيع الرعاة إذن الإستغناء عن التبادل والمقايضة مع الشعوب المستقرة . ومن جهة أخرى ، فلأن الرعي المنتجع ينتقل دورياً بين مناطق معينة يصبح طبيعياً أن يتاجر الرعاة بمنتجات هذه المناطق . ولقد وجدت في منطقة ما بين النهرين مثلاً منذ 4000 سنة ق .م أسواق المدن والمعابد التي كان يتلاقى فيها الرعاة والمزارعون ، بل وتجار أحجار الصوان ، والنحاس ، والملح ، والقار ، والسمك المجفف ، والفواكه (8) .

وثمة وسيلة أخرى للرعاة كي يحصلوا على مالا ينتجونه ، وهي فرض الجزية على القبائل الأخرى ، أي : بالعنف . والحقيقة أن ترحال الرعاة في مناطق مختلفة ومواجهتهم لظروف عمل متباينة يساعدان على تحفيزهم للأصطدام الخارجي (9) . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فحيث أن العشيرة تعيش متنقلة بإستمرار ، فعملية الإستحواذ تتم لديهم بالنسبة للقطعان التي تصاحبهم ، وليس على الأرض التي تتغير دائماً ، ولذلك ، فقد تبدأ الملكية الفردية بالماشية في حين أن منطقة الرعي تعتبر ملكية مشتركة للقبيلة كلها . غير أن هذه القبيلة قد تجد أن الأرض التي تريد الرعي فيها مسكونة ، أي سبق لقبيلة أخري أن وضعت يدها عليها . ولذلك :

(فالحرب أحد الأعمال البدائية الأولى لكل واحدة من هذه الطوائف التلقائية ، سواء كانت للإبقاء على الملكية أو للحصول عليها) (10) .

ومن هنا ، لا ينجم فقط ما يلاحظه المؤرخون من أصالة التقاليد الحربية في تلك الشعوب التجوالة الراعية ، بل وأيضاً أن اتحاد عشائر القبيلة أو مجموعة من القبائل في مواجهة الخارج هو الضمان لبقائها حرة ، وقادرة على فرض سيطرتها على أعدائها . ومن هذا الأتحاد القاهر تنشأ أجهزة الدولة البدائية التي تتطور مع إشتداد التباين الطبقي حتى تفرض بالعنف الظروف التي تكمن الطبقة السائدة من المعيشة والسيطرة (11) .

وهنا يجدر بنا أن نبدي ملاحظتين . أما الأولى : فهي أن بحثنا يتعلق بالشرق الذي تكونت فيه المجتمعات الزراعية عموماً **الصينية - الهندية - العربية** معتمدة على النمط الآسيوي للإنتاج . وقد تأثرت الشعوب الراعية في آسيا الوسطى بهذا التراث تأثراً كبيراً ، ولكنه يبدو لنا أن هذه الشعوب التجوالة لم تفرض بدورها تغييراً جذرياً على التكوين الاقتصادي الاجتماعي القائم في أحواض الأنهار . ورغم أن الأتراك والمغول حملوا نار الحرب المدمرة في مناطق واسعة من الشرق ، غير أن هذه الحرب لم تسبب من التطوير قليلاً ، وذلك لأن بساطة النمو الآسيوي واقترانه هناك بالشروط الطبيعية للإنتاج مثل الإشراف المركزي على شبكة الري الاصطناعي أعطى للمجتمعات الزراعية الشرقية ثباتاً واستقراراً صلدين ، ولن يقوى على هذا تماماً غير الرأسمالية الأجنبية فيما بعد .

والملاحظة الثانية هي أن العامل التطويري الرئيسي الذي كانت تحتويه الشعوب التجوالة كان التجارة . وإذا كانت هذه تدفع إلى تنشيط الإنتاج السلعي والتبادل النقدي ، غير أن سيادة التجار على المنتجين تحول في نهاية الأمر دون تثوير النمط الإنتاجي من جذوره (12) . ومن هنا نجد أن التأثير التركي والمغولي على المجتمعات الشرقية تسبب في اشتداد ركودها رغم ازدهار تجارتها الخارجية في أغلب العهود . وبالإضافة إلى ذلك ، فقد أتت سيادة التجار بعوامل الأزمة الناتجة عن تقلبات قيمة العملة وتدهورها .

ج-العلاقات الطبقية :

يتطلب الإنتاج في المجتمع البدوي أن ينقطع الراعي لحراسة القطيع وتوجيهه . ولذلك انفصلت إدارة عمليات الإنتاج عن الرعي المباشر انفصالاً مبكراً . وكان شيخ العشيرة يقيم عادة في مركز الدورة الإقليمية دون أن يصاحب الماشية ، ولكنه يقرر طريقها العام ، ويوفر للرعاة اللوازم التي ليست منتجات حيوانية بسيطة ، ويتولى هذا الشيخ أيضاً توجيه العمليات الحربية والإشراف على حركة التبادل والتجارة مع القبائل الأخرى ، والمجتمعات الزراعية ، الأمر الذي كثيراً ما يتحول إلى احتكاره للتجارة في المواد الأساسية . كما أن الشيخ يركز في يده ونفسه الأعمال السحرية المتوارثة والمرتبطة بتربية الحيوان . وتصبح هذه المهام الاقتصادية ، والاجتماعية ، والفكرية مصدراً لنشأة سلطة الدولة حول شيخ القبيلة وسبقت الإشارة إلى أن الضرورات الحربية نفسها دعت إلى قيام أجهزة الدولة في فترة مبكرة لدى بعض الشعوب الراعية .

ومع نمو الدولة يتحول الشيخ من فرد منتخب لا سلطة له إلى طاغية تتمثل فيه القبيلة رمزها ، ويصبح المالك الأعلى للمنطقة الواسعة التي يتجول الرعاة فيها في دورات الانتجاع . وتنتقل سلطاته إلى أولاده الذين يكونون عائلة أرستقراطية حاكمة . وبهذا ينشأ نوع من الانفصال بين حيازة الأرض وحيازة الماشية . فالأولى ملكية مشتركة ممثلة في ملكية الدولة ، في حين أن الثانية يمكن أن تكون فردية أو بيد العشائر والأسر .

وتنمو علاقات الاستغلال من الأمتيازات التي تتمتع بها الأسرة الحاكمة ، ومن حقوقها في منح جزء من هذه الأمتيازات لصغار الأمراء أو مشايخ القبائل الأدنى مرتبة ، وتُستخلص هذه الأمتيازات إما على شكل إتاوة مباشرة على الإنتاج الحيواني ، أو على شكل تسخير الرعاة في تربية مواشي الحكام جنباً إلى جنب قطيعهم ، وكذلك تعبئتهم الجبرية في الغارات المسلحة على الجيران .

وفي أول الأمر ، تتخذ علاقات الإنتاج لدى هذه الشعوب شكل العلاقات الأسرية وعلاقة القرابة أو النسب . وليس هذا الشكل بقية المشاعية الأولى وتراثها فحسب ، بل إنه يوفر المرونة اللازمة لكي تعمل الوحدات الإنتاجية - أي الأسر - في تطابق مع الظروف الطبيعية . فالحيازات ، والثروات تتوارث داخل هذه الأسر ، والعلاقات الزوجية والعائلية مرتبطة بالإنتاج وتوسيعه . وفي الوقت نفسه ، فهذا الأساس العشائري للتركيب الإقتصادي الإجتماعي يوفر إمكانيات التعبئة المشتركة في أحوال الضرورة ، والحصول على تركزات بشرية مكثفة عند الإصطدام بآخرين(13) .

وكذلك يتخذ التدرج في المستوى الإجتماعي شكل التمايز بين الأسر أو بين العشائر ، بحيث تكون إحداهما صاحبة الامتيازات التي يفرض استخراجها على الأخرى . غير أن تطور أجهزة الدولة وتضخمها بعد ذلك ، ثم قيامها ببعض المهام الاقتصادية الكبرى ، وتأكيد حقها الأعلى في ملكية الرقبة الزراعية ، نقول إن هذه التطورات تركب فوق العلاقات الطبقية القبلية تركيباً من الطبقية الجديدة أشبه ما تكون بالعبودية المعممة المعروفة لدى مجتمعات الأنهار ، وبطبيعة الحال تتوقف نتيجة هذه العملية على الظروف التاريخية ، والإجتماعية ، والبيئية التي تتم في ظلها .

ثانياً : الأتراك قبل العثمانيين

لعب العنصر التركي دوراً هاماً في تاريخ الشرق الأوسط منذ أن تكونت منه فرق المرتزقة في الخلافة العباسية ، ثم بعد وقوع هذه الخلافة تحت سيطرة الأتراك السلاجقة ، وقد نشأت أسرة الأيوبيين في ظلهم ، كما استولى صلاح الدين على مصر بأسم أحد أمرائهم نور الدين زنكي ، وكذلك شكل الصالح أيوب أول الفرق المملوكية في مصر وهي **الفرقة البحرية** من الأرقاء الأتراك . وبالأحرى ، فالنظم الحاكمة في مصر من منتصف القرن الثاني عشر حتى منتصف القرن الرابع عشر كانت متأثرة بالتراث التركي بدون شك ، والذين أستولوا على مصر في1517 م كانوا

أتراكاً أيضاً ، وهم العثمانيون غير أن أهمية الاحتلال العثماني تستحق أن نفرد بحثاً خاصاً لأصوله الاجتماعية والاقتصادية .

1- ((ما وراء النهر))

أطلق العرب اسم **ما وراء النهر** على منطقة **تركستان** أو ترانزوكسانيا وهي الواقعة بين حدود الصين الشرقية وبحر قزوين ، وشمال الهند، وأفغانستان ، وفارس ، وكانت ترتادها المجموعات التركية التجوالة ، ويخترقها نهران كبيران يصبان في بحر آرال ، هما الأموداريا أو جيحون في الجنوب ، و السيرادرايا سيحون في الشمال . وتقع مدينتا بخارى وسمرقند على الأموداريا . وبين هذا النهر ، وبحر قزوين صحراء **قره قوم** أى الرمال السوداء ، كما أن في الجنوب الشرقي لبحر آرال صحراء قيزل قوم أى الرمال الحمراء . أما شمالي المنطقة كلها ، فتمتد فيه البرار ي .

وكانت الأرض الزراعية في أجزاء من إقليم سمرقند ، وكذلك المنطقة المحيط ببخارى ، تُروى رياً اصطناعياً ، واشتهرت نواح فيها بأعنابها الجيدة ، ويبدو أن قسماً من السدود والقنوات التي يذكرها الجغرافيون والرحالة العرب كان قائماً قبل الفتح الإسلامي ، فيذكر أن عباد النار في سمرقند كانوا يعفون من جزية الرأس في قديم الزمان مقابل صيانة السد الذي تأخذ المدينة ماءها منه (14) . ونعلم بعد ذلك من الإصطخري أن زراعة الخضر كانت منتشرة في هذه المنطقة ، مما يتضمن اتساعاً كبيراً للري الإصطناعي . والّف فقهاء خرسان **كتاب القنى** الذي يحوي الإرشادات للزراعة للحفاظ على الأرض المرزوعة ، وهنا بعض الشبه مع حضارات الأنهار في مصر والهند .

وعلى حدود الأقاليم المزروعة المزدهرة كان يوجد الرعاة الأتراك المغول ، وبعضهم شبه مستقر الإقامة حيث يكثر الكلأ ومنابع المياه ، أو في تقاطع الطرق التجارية ، ومسالك الهجرات ، ورد الفعل الطبيعي لدى هؤلاء الرعاة الفقراء أن ينهبوا الثروات التي أمامهم (15) ، ويفرضوا سيطرتهم على المزارعين للحصول على جزء من فائضهم . وبالفعل ، فلمدة تقرب من عشرين قرناً كانت مجموعات مختلفة من الشعوب التركية تخرج من بؤرتها في شرقي آسيا الوسطى وتكتسح الأقاليم التي أمامها فتصل حتى المحيط الهندي والبحر الأبيض ، وأوروبا الشرقية والوسطى .

ويذكر المؤرخون أن بعض الخانات الأتراك من شعب **التغز أو غز** أي القبائل التسع استطاعوا أن يقيموا في القرن السادس الميلادي ، دولة موحدة في آسيا الوسطى كلها وكان مركزها نواحي مصب نهر السيرداريا ، وتحالفت هذه الدولة مع بيزنطة ضد ساسان ، ثم انقسمت إلى جزأين وفي أواخر القرن السابع وبداية الثامن شن الأتراك الشرقيون الحملات على الدولة التركية الغربية حتى أسقطوها ، وقد كان الأنقسام بين الأمراء الأتراك عاملاً مساعداً لنجاح الفتح العربي لهذه المنطقة ، وهو الذي تم في أوائل القرن الثامن .

وإنضم عدد كبير من الأتراك إلى المتطوعين المجاهدين من أجل الإسلام ، وكثيراً ما كانت فرقهم تصطبغ بصبغة التنظيم الطائفي الشبيه بالفتوة ، وبلغ بعض قادتهم مبلغاً من الشهرة ، ومنصباً رسمياً في الدولة ، وكانت الغنائم التي يجنونها تجذب إلى صفوف الجيوش التركية مزيداً من رعاة ما وراء النهر ، ومنذ أن استقرت الخلافة العباسية كون هؤلاء قلب الجيش المرتزق الذي تستند إليه ، إلى أن استولوا على السلطة الفعلية في بغداد السلجوقية ، والحقيقة أن الأسرة السلجوقية نابعة من بين هؤلاء الأتراك الغربيين الذين أسماهم العرب **الغز** أو التركمان .

الأهمية التجارية :

سبقت الإشارة إلى النهضة الزراعية فيما وراء النهر ، ونضيف أن المنطقة كانت لها صناعة نامية أيضاً ، وخاصة الحرف المعدنية في فرغانة لقرب المناجم منها ، وصناعة الورق التي اشتهرت بها مدينة سمرقند . وكانت المنطقة مركزاً تجارياً هاماً ، فيجري فيها التبادل مع الرعاة المتجولين للحصول منهم على مواشي الذبيح ، والنقل ، والجلود ، والفراء ، وكذلك الرقيق مقابل الملابس ، والغلال ، ليس هذا فحسب ، بل كانت تمر بالأقاليم التجارة العابرة من الصين إلى الروم .

فبين 562م و 569 م مثلاً ، خطط أحد الزعماء الأتراك ألايلخان **موكان** لكي يسيطر على المواصلات بين النهر الأصفر والدانوب ، وأرسل للإمبراطور جوستين الثاني سفيراً يعرض عليه معاهدة تجارية وعسكرية ضد الفرس ، لأنهم رفضوا السماح للقوافل التركية بإيصال الحرير الصيني إلى الأسواق الكردية ، وفي نفس الوقت كان مندوبوه يعرضون على إمبراطور الصين شراء كميات كبيرة من الحرير .

وبعد الفتح العربي للمنطقة ، إزداد نشاط الأرستقراطية القبلية التركية في ميدان التجارة . وكانت قوافلها التجارية تخترق المنطقة من الشمال إلى الجنوب نحو خراسان ، ومن الشرق إلى الغرب نحو الخرر ، ومن الروايات العربية لتلك الفترة ، يبدو أن هؤلاء الأشراف التجار كانوا يملكون الضيع الواسعة ويسكنون القصور الفاخرة . واستمر العامل التجاري يلعب دوراً هاماً في المناطق التركية حتى بعد تولي جنكيز خان . ففي عام 1215م أكرم الإمبراطور المغولي مندوب خوارزم شاه معترفاً له بالسيادة على الغرب مقابل سيادته على الشرق ، ومؤكداً ضرورة استتباب السلام حتى يستطيع التجار السفر بين الدولتين (16) .

2-التكوين التركي

أ- الهيكل العشائري السياسي :

كان التكوين التركي يمزج بين قطبين مختلفين ومتحدين دائماً : فهناك مفهوم غامض للملكية المشتركة ، وهي تلك التي تتعلق بمنطقة الرعي والكلأ ، ويوجد في الوقت نفسه مفهوم معين للملكية الفردية ، خاصة برب الأسرة ، وتتعلق بالمنقولات والمواشي بشكل خاص .

وللعلاقات الإجتماعية وجه عشائري ، ويسوده رب الأسرة أيضاً غير أن مختلف الهياكل القبلية ترتبط ببعض رباطاً يمسك به الرأس السياسي بصورة مطلقة طالما استطاع أن يحقق الغنى لأفراد الأرستقراطية ، وفيما بين فترات التفكك القبلي ، تتحقق الوحدة المركزية بفضل جهاز الدولة الذي يعطي للطبقة الحاكمة السيادة النظرية على ملكية الرقبة لأراضي الأقاليم كلها ، ولأفراد هذه الطبقة أيضاً درجة من الملكية الخاصة الفعلية ، وهذا الوضع الموحد كله مبني على جموع الوحدات العشائرية المتناثرة من حيث المساحة ، والمتباعدة من حيث المصالح والمشاعر .

وبالأحرى ، فإننا نجد السيادة الجنينية لجهاز الدولة في القطب السياسي للعلاقات الإجتماعية ، فالعائلة الممتدة أو العشيرة لها ملك مشترك ويحكمها شيخ فلها إقليمها الخاص بها الذي ترعى فيه مواشيها ، كما لها مراسيمها الدينية المشتركة وتجد تلك الملكية العامة أو المشتركية تعبيراً في الإدارة المشتركة لأراضي الكلأ وانضمام الرعاة وقطعانهم معاً في الدورة البدوية السنوية التي يسيرون عليها ، وشبكة العلاقات العشائرية هذه تشكل نوعاً من الطائفة الدائمة تعلو حياتها فوق حياة الأفراد أعضائها (17) .

والعادة أن يبقي الابن مع أبيه حتى بعد زواجه . وعندما يصل الأبناء إلى سن البلوغ يأخذون قسطهم من الميراث ، وإن كانت ممتلكات العشيرة كلها تظل تحت الإشراف الفعلي للشيخ ، وأنصبة الأبناء متساوية ، ولكن الابن الأكبر هو الذي يرث ثروة الأب المعنوية من رتبة ، ولقب ، ومركز شرقي ، وسلطة على الأسرة .

ومع قوة العلاقات العشائرية الداخلية نجد الإرتباطات القبلية بين البطون غير وثيقة ، فعلى عمود يرجع تاريخه إلى عام 733 م تقريباً ، نقوش تظهر الشعب التركي كطائفة من الأفراد ليست القرابة الأثنية شرط أرتباطهم ببعض . وإنما يتجمع أعضاؤها حول زعيم يسمى كجان أو خان ويزداد العدد إذا كانت قيادته رشيدة (18) أي : إذا استطاع أن ينظم الجموع ويقودها في حرب منتصرة على الجيران ، فينهب ثرواتهم ويفرض عليهم جزية منتظمة ، وكان لهذا التشكيل الإتحادي وظيفة سياسية وإدارية : فالبطن وحدة لجباية الضريبة العينية أو السخرة ، كما أنها وحدة للتعبئة العسكرية تمد جيش الأمير بعدد محدد من الجنود ، وكانت هذه الأعباء توزع على العشائر التي تتحمل مسؤولياتها المشتركة وإذا ارتكب فرد من أفرادها جريمة كانت العشيرة كلها تحاسب عليها .

وبهذا نجد في التكوين التركي الأصلي العناصر الأولية للنمط الآسيوي للإنتاج ، من مشتركات إنتاجية منعزلة بعضها عن بعض ومكتفية ذاتياً من جهة ومن وجود سلطة مركزية بين الحين والآخر تشكل جهاز دولة ذات مهام اقتصادية ، وبطبيعة الحال هناك فوارق بين هذا التكوين والتكوين الشرقي النموذجي .

فهناك فوارق شكلية ، وهي أن المهام الإقتصادية للدولة المركزية المصرية مثلاً كانت تتعلق بصيانة شبكة الري الاصطناعي ، في حين أن المهام الإقتصادية للدولة

المركزية الرعوية تدور حول توزيع مناطق الكلأ على البطون والعشائر كما تدور حول الإشراف على المقايضات والتجارة الخارجية التي يحتاج إليها أعضاء المشتركات العشائرية وليس فقط الطبقة الحاكمة .

ثم هناك أيضا فوارق جوهرية ، وخاصة من نوعين . ويرتبط أحدهما بالصبغة القبلية لعلاقات الإنتاج كما يقترن الثاني بضعف الكيان المركزي عندما يقوم ، وبسرعة تفككه بعد ذلك .

ومهما كان الأمر ، فنرى في هذا الانتماء الآسيوي للأتراك أحد الأسباب التي سهلت العلاقات بينهم وبين العرب بعد أن استولوا على فارس .

ب-العلاقات الطبقية :

في قديم الزمان كان الحكام الذين يقودون البطون التركية منتخبين ، ولم تكن مناصبهم تورث لأبنائهم ، غير أن هذا الوضع تغير شيئاً فشيئاً وحل محله أن يصبح رئيساً من استطاع أن يقود مجموعة من العشائر أو البطون في غارات منتصرة جلبت الغنائم ، وصارت أسرة هذا القائد ترث امتيازاته ، ومركزه ، وتكون أرستقراطية الإمارة التجوالة . وأحاط النبلاء أنفسهم بنوع من الحرس الشرقي يتكون من أولاد النبلاء الأصغر منهم رتبة . وكان للأرستقراطية حق امتلاك الأراضي ، فأطلق على الفرد منها اسم **طره خان / سيد الحرث** وحرف هذا اللفظ فيما بعد إلى طرخان .

فكانت الملكية الفردية موجودة لدى تلك الأرستقراطية التي يستطيع أفرادها الإستيلاء على السلطة القبلية إذا نجحوا في مغامرة حربية هذا في حين أن الأرض كانت ملكية عامة لدى العشائر العادية كما سبق القول . أما قطعان المواشي فكان امتلاكها الخاص موجوداً لدى النبلاء والعامة أيضاً بجانب الملكية المشتركة .

وكان لدى الأتراك نوع خاص من نظم الولاء ففي إمكان النبيل منهم أن يتبنى راعياً فقيراً ً أو أسرة كاملة رقيقة الحال ، ويصبح أفرادها مواليين له ، ويخدمونه في الأعمال الحربية بشكل خاص ، وكانت عصبية المحاربين هذه تعتبر **مالاً** ، ويتم توريثها وتقسيمها بين الورثة (19) . والتقليد أن يرث الابن الأصغر الأرض ، أو الحقوق على المنطقة بإعتبارها عقاراً ، في حين أن الأولاد الأكبر يرثون المنقولات من قطعان وموال .

أما سائر العامة ، فكان جزء منها يخدم في الأراضي الخاصة للأمراء أو الخان الكبير ، ويعتبر الجانب الأكبر منهم خادماً للدولة ولرأسها بصفته ممثلاً لها ، وتظهر تبعيتهم في دفعهم الضرائب للتاج على هيئة توريدات عينية مثل عدد من الخراف ، أو على شكل عمل بدون مقابل **السخرة** أو بالخدمة العسكرية (20) . وكانت الارستقراطية معفاة من الضرائب .

وتذكرنا هذه العلاقات الطبقية بعلاقة العبودية المعممة في الدول الشرقية النموذجية حيث تكون العامة عبدة لجهاز الدولة ورمزها السلطان ، غير أن النظم التركية كما يبدو

كانت تحتوي على قسمين للعبودية المعممة : دائرة تابعة للدولة ودوائر تابعة للأمراء ، وقد نرى في هذا نوعاً من المرحلة الأنتقالية السابقة لإكتمال التكوين الشرقي .

وأخيراً ، فقد وُجد الرق أيضاً بين الأتراك في هذه الفترة ، ولكن الأرقاء كانوا يستخدمون خصوصاً في الأعمال المنزلية وبعض الحرف الحضرية دون الزراعة .

جـ- حقيقة النظام الإقطاعي في ظل السلاجقة :

حتى فترة قريبة ، كان أغلب المؤرخين يميلون إلى اعتبار النظام الإقتصادي الذي أرسى السلاجقة أسسه نظاماً إقطاعياً لا يختلف عن الإقطاع الأوروبي إلا من بعض النواحي الشكلية ، ومازال بعض البحاثة السوفياتيين ينحون هذا المنحى (21) . غير أن نفرً من العلماء في الفترة الأخيرة استطاعوا أن يبينوا أن ثمة فوارق جوهرية بين ما يسمى بالإقطاع الشرقي ، وبين الإقطاع الأوروبي الغربي .

والحقيقة أن الإقطاع متفرع من نظم الملكية الفردية الخاصة للأرض ، وهي ذلك الجذر القوي الذي كان موجوداً في المشتركين الروماني والجرماني .

أما الإقطاع الشرقي ، فهو نابع على العكس من جذر الملكية العامة في المشترك الزراعي أو الرعوي على السواء . وهذا فرق جوهري بين النظامين ففي حين أن الإقطاع الأوروبي كان مرحلة تاريخية كاملة لتكوين إقتصادي إجتماعي متميز ، لا هو عبودي ولا هو رأسمالى ، نجد أن الإقطاع التركي لا يختلف في جوهره عن التكوين الشرقي العام والمبني على النمط الآسيوي للإنتاج ، ولم يغير أسسه وجوانبه كثيرة من هيكله ، وإن كان أضاف إليه جديداً دون شك . وفي تقديرنا أن هذا الجديد الذي أضافه الإقطاع التركي يعود في أغلبه إلى ظروف محيطة قائمة في ذلك الوقت ، وأن عناصر التكوين الإقطاعي بالمعنى الصحيح لم تنضج في المجتمع الشرقي ، وخاصة المصري إلا في ظل النفوذ الاستعماري الأوروبي .

ولا بأس على أي حال أن نلقي نظرة سريعة إلى ما يراه الكثيرون أصلاً لهذا الإقطاع ، أي الأصل التركي السلجوقي .

وسبقت الإشارة إلى أن القبائل التركية كانت تنظر إلى الأرض كملك مشترك أو بالأحرى كمنطقة مشتركة للانتجاع والرعي المتجول . ويقول البروفسور كلود كاهين :

" لدى الأتراك في آسيا الوسطى وإيران ، ظلت الفكرة عن الملكية الفردية للأرض وخاصة بغرض الأستخدام الزراعي وكشيء محدد إقليمياً وإدارياً تحديداً واضحاً - ظلت هذه الفكرة مفهومها كاد ألا يكون مدركاً أو مقبولاً فقد مالوا إلى اعتبار الأرض كلها للإستعمال الجماعي ، أوعلى أقصى تقدير للتوزيع بين المجموعات في إقليم واحد " (22) .

وترتيباً على هذا ، فعندما سيطر الأتراك على فارس في القرن التاسع الميلادي ، اعتبرت الأراضي الواسعة للحكام السابقين ملكاً للتاج الخاني ، وأن الدولة مشاركة لسكان المدن عندما يحوزون أيضاً بالشراء (23) . وكانت توجد خزانة حكومية خاصة تغذي مواردها من مصادرة الأملاك ، مما يبين أنها كانت أمراً معتاداً وكثيراً ما يتكرر (24) . وصدر قانون يعطي للدولة نصيباً في أي تركة وإن كان للمتوفي ورثة .

وفي القرن العاشر ، كانت أرض المملكة التركية تعتبر ملكاً للأسرة الخانية كلها ، وتوزيع بين أفرادها كإمارات ، ثم يقسم الانتفاع بكل منها بدوره إلى أجزاء أصغر ، وهكذا ، ويلاحظ **بارتهولد** أن هذا النظام أصاب بالضرر طبقة ملاك الأرض (25) ، أي : أنه كان يتعرض بشكل مباشر للملكية الفردية الخاصة .

وعندما انتزع الأتراك السلاجقة العراق من سيطرة البويهيين ، وجدوا أن هؤلاء كانوا سبقوهم في إقامة هيكل عسكري حاكم . فكان ضباط الجيش البويهي يمنحون إقطاعات بدلاً من الرواتب دون أن يدفعوا عنها عشورا . وكان من المستطاع أن تستبدل الأرض المقطعة لهم بناءاً على رغبتهم أو بقرار من الحكومة (26) . وعليه ، فقد جاءت النظم السلجوقية عن الإقطاع العسكري كاستمرار للنظم السابقة وتطور لها .

ونعلم أن الفترة المبكرة للإسلام عرفت نظام القطاعي ، وهو أن يمنح الخليفة حق الاستحواذ المحدود على بعض أراضي الدولة لعدد من الأعيان ، بشرط أن يحافظوا على استمرار استزراعها . وكان هذا النظام ينطوي على حقوق معينة مثل حق البيع ، والتوريث ، والهبة . ولكنه انطوى أيضاً على واجبات **دفع العشر** ، وعلى قيود على التصرف ، إذ لم يتضمن امتيازاً ، أو سيادياً على الفلاحين أنفسهم .

وكذلك نعلم أن أشكالاً قريبة من نفس المبدأ كانت سارية في مصر أيام البطالمة ، والرومان ، والبيزنطيين . ولذلك فالهيكل الذي أقامه السلاجقة لم يكن بدعة جديدة تماماً ، ولكنه اختلف عن فكرة القطاعي في أمرين الأول : أنه كان وسيلة لدفع رواتب الجنود وأمرائهم ، والثاني : أن هؤلاء كانوا يتمتعون بحقوق إدارية باعتبارهم جزءاً من الدولة ومندوبين عنها في المنطقة ، ولم تكن حقوقهم هذه صادرة عن تمتعهم بامتيازات سادية على الأرض التي ينتفعون بخراجها ، فلم يكن لهم حق الرقبة عليها ، ولا حق فرض القنانة الشخصية على مزارعيها . وبالفعل ، فكثيراً ما كانت تسحب المنطقة المقطعة من المقطع ، أو يحول راتبه مرة أخرى إلى إيراد نقدي يصرفه من الخزينة المركزية .

بل المعروف أن **نظام الملك** - الوزير الشهير ببغداد في ظل السلاجقة ، والذي أعطى لنظام الإقطاعيات شكله الناضج - أبرز دائماً ضرورة تبديل المناطق على المقطعين كل فترة للحيلولة دون وضع أيديهم على الأرض بصورة فعلية ولمنعهم من أن يتولوها بشكل مستقل ، فيتحدوا السلطة المركزية . وكان عدم استمرار علاقة

المقطع بإقطاعه يجعله يهمله من الناحية الإنتاجية ويعتصر كادحية إلى حد الخراب . ومع ذلك كان رأس الدولة يجد في هذه الأوضاع ضماناً لبقاء حقوق السيادة في يده .

ومن بين هذه الحقوق السيادية حق الولاية على العامة ، أي العبودية المعممة ، ومن المعروف أن نظام الملك نفسه يؤكد في كتاباته على أن أصحاب الإقطاعيات لا يستطيعون سوى استخراج مبلغ معين من السكان دون أن يحق لهم المساس بهم في أشخاصهم ، وزوجاتهم ، وأطفالهم ، وأملاكهم الخاصة وكتب الوزير " أن الأرض وسكانها ملك السلطان ، أما الأمراء المقطعون وحكام الأقاليم فليسوا إلا حرساً أقيم لحمايتهم " (27) . ومما يدل على أن الإقطاع التركي السلجوقي لم يكن يتضمن حقوقاً سيادية للمقطعين على الفلاحين أن نظام الملك كان بإستمرار يلح على واجبات السلطات إزاء رعيته وضرورة قيامه بالمراقبة الدقيقة للمقطعين والموظفين لمنع الفساد والاضطهاد ، وكان هذا الوزير ينصح السلطان أن يعتمد على شبكة من الجواسيس المتنكرين في هذا السبيل .

ونجد أحد الأمراء السلاجقة عماد الدين زنكي - يقول لأتباعه في حوالى 1127 م بعدم البحث عن الحصول على الملكية على أساس أن تملك أتباع السلطان للأرض بسبب قهر الفلاحبن وفقهرهم ، ويضيف " طالما أمسكنا بالبلاد ، فما الضرورة للضياع إذا كان لإقطاعاتكم العسكرية نفس الفائدة ، أما إذا ضاعت البلاد من أيدينا ، فسوف تذهب ضياعكم أيضا " (28) .

وكذلك عندما استولى السلاجقة على آسيا الصغرى ، لم يقيموا تمييزاً بين إقطاعات التمليك وإقطاعات الإنتفاع بل إعتبرت الأرض كلها ملكاً للدولة ، وإذا وجدت استثناءات لهذه القاعدة العامة ، فنجد من له رقبة الأرض في هذه الحالة لا يستطيع الإحتفاظ بها إلا إذا استصدر مرسوماً تمنحه الدولة بمقتضاه ملكه الفعلي منحاً صورياً (29) . وفي هذه المنطقة أيضاً ، كان السلاطين السلاجقة يجرون تبديلاً مستمراً على الإقطاعات الممنوحة لكبار العسكريين أو صغارهم حتى تتأكد علاقة التبعية لهؤلاء إزاء الدولة من الناحية المبدئية ، تماماً مثل سائر الناس .

وفي أغلب الأحوال وأعمها ، لم تكن الإقطاعات تورث لذرية أصحابها ، بل إلى الدولة عند وفاتهم . والحقيقة أن المؤرخين سجلوا استثناء لهذه القاعدة ، وهو أن نور الدين زنكي منح جنوده توريث إقطاعاتهم في الشام . وأومأ بعض الرواة إلى أن عدد من ملوك مصر الأيوبيين اقتدوا بهذا التقليد أيضا . غير أن هذا لم يصبح أبداً حقاً أصيلاً لملكية الرقبة ، بل ظل منحة ومكرمة من رأس الدولة ، ويضاف أن حتى هذا الحق الجزئي والمهزوز في الملكية الخاصة خفت إلى درجة كبيرة في ظل المماليك ، لا في مصر وحدها ، بل وفي الشام أيضاً .

وبالتالي ، فذلك النظام **الإقطاعي الحربي** الذي أرساه الأتراك السلاجقة والمغول بعدهم ساروا على نفس الدرب تقريباً يختلف من جذوره وفي جوهره عن النظام الإقطاعي الأوروبي .

هذا ، ونلاحظ هنا أن هـذا النظـام لـه علاقـة أخـرى بالأوضـاع المشـتركية فيمـا يتعلـق بتحديد الإقطاع ، فلا نجد في أوامر المنح تحديداً لمسـاحة معينـة مـن الأرض الزراعيـة - بالفدان مثلاً أو غيره من الوحدات - بـل بالأقـاليم والمنـاطق والمـدن والقـرى . ويقـال مثلاً أن السلطان أقطع الأمير فلان قرية كذا ، أو جعل زيـداً وعبيـداً يتقاسـمان القريـة . ويعني هذا أن العملية نابعة من كون **المشترك الأعلى / الدولة** مبنياً على قاعـدة مـن المشـتركات القرويـة هـي الوحـدات الحقيقـة والمناسـبة لقيـاس الانتفـاع والاسـتحواذ . فالإقطـاع السـلجوقي مربـوط بحبـل سـري بعنصـر أساسـي للـنمط الآسيوي ، وهو أن القرية وزمامها المشترك قطبان لا ينفصلان .

د- البيروقراطية :

لقد تحولت الجموع القبلية التركيـة إلـى وحـدة بفضـل إخضـاعها للسـيطرة السياسـية الصـادرة مـن الأرسـتقراطية الخانيـة التـي فرضـت علـى القبائـل الإنضـباط العسـكري الشديد . وإن كانت التقسيمات القبلية باقية ، فقد أصبحت تابعة للتقسـيمات الإداريـة أو مرتبطة بها ارتباطاً كاد أن يجعل الاثنتين تنطبقان . ومع رسوخ الدولة التركية ، نمـت البيروقراطية وتضخمت . ولـم يعـد قائـد القبيلـة شـيخاً مسـناً أو نبـيلاً ورث مركـزه بـين أنداده بسبب شرف المولد أو النسـب أو القرابة ، بل ضابطاً يختـاره الخـان ويعينـه ، أي موظف كبير لديه (30) .

وتطورت الإدارات الحكومية في الدولة التركية التي اتخذت بخـارى عاصـمة لهـا . ويـذكر الـرواة ديوانـاً لكـل مـن الـوزير والمسـتوفي (رئـيس الخزانـة) ، والشـرطة ، والبريـد والمشـرف علـى الأمـلاك الخاصـة الخانيـة ، والمحتسـب ، والأوقـاف والقاضـي إلـخ . وأصبحت البيروقراطية المثل الأعلى للأتـراك فـور ارتحـالهم وتـوقفهم عـن الحـرب . بـل وصل الأمر بعشرات الألـوف مـنهم أن ضحوا بحـريتهم ، أو بـاعوا أولادهـم عبيـداً حتـى يعدوا لإرتقاء السـلم الإداري ، والحكومي مثلما حدث بالنسبة للمماليك في مصر . غير أن الدولة المملوكية المصرية لم تكـن المثـال الوحيـد،ففي القـرن العاشـر **غـزا** الأتـراك الهند معتمدين على عدد كبير من الجنود المماليك ومحمود الغزناوي (قائـد الحملـة) كان إبناً لرجل ارتقى في السلم الإداري والعسكري بادئاً من الرق . وفي القرن الثالث عشـر تولت الحكم فـي دلهـي أسـرة تركيـة مـن السـلاطين العبيـد ، فسـبقت النظـام المملوكي المصري بعشرات السنين (31) .

وفي بداية الغزوات التركية ، كان الصينيون والتتار القريبون من الصين(أثينا - الويغـور) يكونون الإطارات للأجهزة الإدارية ، ثم تولت العناصر الفارسـية هـذه المهمـة وأشـهرها الوزير (نظام الملك) . وليس من الصدف التاريخية أن يكون هذا الـوزير أيضـاً هـو الـذي أنضـج نظـام الإقطـاع السـلجوقي كمـا سـبق التنويـه ، ولـيس مـن شـك إذن فـي أن التأثيرات الصينية والفارسية كانت كبيرة في قيام البيروقراطية التركيـة ، ونظمهـا . غيـر أننا لا نتفق مع هؤلاء الكتاب الذي يرجعون هذه الـنظم إلـى تلـك التـأثيرات فقـط (32) . وإذا كان صحيحاً أن التراث البيروقراطي قديم ومتأصل في الصين وفارس والعـراق كمـا هو متأصل في مصر إلا أنـه لـم يكـن مـن الممكـن أن يلعـب دوره ويـأتي بفعلـه علـى

الهيكل السلجوقى لو لم يوجد استعداد لقبوله ، وأرضية خصبة لكي تتحول بذوره إلى كيان كامل . وفي رأينا أن ذلك الإستعداد قد توفر في التكوين التركي الإجتماعي الإقتصادي نتيجة لعدة عوامل شديدة الإرتباط بالأصل الرعوي لهذا الشعب الآسيوي :

- منها الدور الاقتصادي للقيادة الاجتماعية من حيث الإشراف على عمليات الإنتجاع ، ودورات الرعي ، وهو وضع أبرز أهمية العمل الإداري وفصله عن التنفيذي المباشر ، وكذلك قيام تلك القيادة القبلية بمهمة المحافظة على طرق التجارة ، وأبواب المبادلة مفتوحة .

- ومنها أيضاً الإندماج بين القيادة القبلية والقيادة السياسية ، وتضخم أجهزة الدولة مبكراً وإن كان بشكل متقطع في أول الأمر لمدة قرون طويلة بسبب الضرورات الحربية سواء في الغزو الهجومي ، أو عمليات الدفاع .

ومهما يكن من أمر ، فالبيروقراطية إحدى سمات الدولة التركية السلجوقية ، وهي أيضاً من العناصر التى تجعلنا ننظر إليها بإعتبارها أحد الأنواع للنظم الشرقية .

3- الإتجاهات السياسية والمذهبية

سبقت الإشارة إلى أن عملية التوحيد للجموع الرعوية الآسيوية وقعت في نفس الفترة تقريباً التى شهدت نمواً ظاهراً للملكية الخاصة وتمييزا طبقياً . ولذلك فقد نشأت لدى القبائل التركية حركات سياسية متبانية تلونت على العموم بألوان مذهبية مختلفة .

أ- الحركات العلوية الخارجية :

إنضمت الشعوب القاطنة فى بلاد ما وراء النهر إلى الإسلام آملة في عدله ، وإن تتخلص في ظله من تلك الضرائب والجزية الثقيلة التي كان يفرضها عليها الحكام السابقون . غير أن قرار الخلفاء الآمويين بإعادة الخراج على الذين كانوا يدفعون الجزية من قبل جاء مناقضاً لما كان متوقعا ، فنتجت عنه الثورة العامة التي استمرت إلى أن استطاع أبو مسلم الخراساني أن يقودها بنجاح تحت اللواء العلوي ، فسقطت الخلافة الأموية في منتصف القرن الثامن .

وما كادت تستقر الخلافة العباسية في بغداد حتى وضعت أمام عينيها ضرورة الإستماتة في القتال ضد الثائرين أنصارها بالأمس ، وضد حلفائهم رعاة البراراي ، فلم يقتل أبو مسلم فقط ، بل عمل الولاة العباسيون في المناطق التركية على تقوية ذلك الهيكل السياسي ، والإداري الطاغي الذي كان موجوداً أيام الحكم الساساني الفارسي ، معتمدين على الأعيان والأغنياء الذين نطلق على أمثالهم اليوم **أنصار النظام والسكينة** .

غير أن حركات المقاومة استمرت . وفي عام777 م نجد سلسلة من الإنتفاضات الخارجية تندلع في بغديس وسجستان التي ظلت بؤرة للتمرد برغم أن أسرا تركية

تولت السلطة بعد ذلك في خراسان ، ووقع ما وراء النهر تحت إدارتها (الطاهريون ، السامانيون ، السمجوريون ... إلخ) . وهو أمر يبين أن القضية لم تكن خلافاً إثنياً أو قومياً بين الأتراك ، والفرس ، أو العرب ، بل نزاعاً سياسياً .

والحقيقة أن تلك الأسرات التركية الحاكمة كانت تنوب من الناحية الرسمية عن الخلافة العباسية من جهة ، وتمثل تلك المصالح التي تتفق مع أصولها الأرستقراطية من جهة أخرى . ومن هنا كانت الهوة بينها وبين الرعاة الشيعيين في طبرستان ، والخوارج في سجستان ذوي النزاعات القريبة من العامة والتسووية [33] . ويروى عن أحد الولاة الطاهريين أنه أرسل يستولي على الأرض الموات في طبرستان المجاورة لإقطاعه ، وهي المراعي التي يستخدمها سكان القرى ولا تدخل ضمن الأملاك . فثارت العامة ضده تحت قيادة علوية . ويبدو أن ثورة مشابهة قامت عام 903م أيضاً . واضطر الطاهريون إلى رفع أيديهم عن مناطق القوقاز ، وغربي فارس لصالح القيادات العلوية **ومنها البويهية** التي كانت أكثر اعتماداً على جمهرة العامة والفقراء .

ب- الإتجاه الرجعي للأرستقراطية التركية والسلاجقة :

لقد برزت الأسرة الطاهرية من صفوف مجموعة من المتطوعين الأتراك الذين حاربوا لحساب بغداد في القرن التاسع . واستولى مؤسسها يعقوب على كرمان وقابول ، وعينه الخليفة والياً على خراسان ، وطبرستان ، وجرجان وري وفارس ، بل وحاكما عسكرياً على بغداد نفسها عام 874م .

وتبعتها الأسرتان السامانية والسمجورية التركيتان أيضاً اللتان لم تختلفا عنها في الجوهر السياسي . وتمتع هؤلاء المماليك الأتراك بتأييد الطبقات العليا في المجتمع العباسي من الأغنياء التجار ، وأصحاب الامتيازات الزراعية ، وكذلك العديد من كبار رجال الدين الشيعيين .

ونجد محمود الغزناوي - الملقب بيمين الدولة - يتولى الحكم الفعلي في القرن الحادي عشر ، فيموت رعاياه بالآلاف إما جوعاً بسبب الضرائب الباهظة أو في الحملات الحربية التي شنها ضد المذاهب المخالفة . وقد شن الغارات على الهند التي جاءت له بالغنائم الوفيرة ، وصرف جزءاً منها في بناء المدارس السنية والمساجد . وعرف عهده بتحول مناطق زراعية واسعة إلى أرض مهجورة ، وبتدهور شبكة الري الإصطناعي .

ونجد للسلاجقة نفس الإتجاه السياسي . فملك شاه بن ألب أرسلان مثلاً يتولى السحق النهائي للمركز القرمطي في البحرين في منتصف القرن الحادي عشر ، وقضى الحكم السلجوفى عموماً على الميليشيا المجندة محلياً في المدن الكبرى والمرتبطة بتنظيمات الفتوة ، والعيارين ، والحرفيين ، وأحل محلها حاميات من الجيش التركي سميت بـ **الشحنة** . وقضى السلاجقة أيضاً على الحركات الشعبية في الإمبراطورية العباسية بالسيف في كل مكان ، فإستكملوا الطغيان العباسي إلى أقصى صوره ، هي صورة السيادة للبيروقراطية العسكرية . وكانوا في بعض البلاد

مثل مصر المقدمة لسلطة العبيد المستجلبين . أما بالنسبة لبلاد أخرى مثل العراق فقد مهد الحكم السلجوقي لوقوعها تحت سيطرة المغول .

4- الأكراد

لم يغز السلاجقة مصر بشكل مباشر . وإنما الذي أتى بالتأثير السلجوقى على وادي النيل ، ثم منطقة كبيرة من الشرق العربي ، كانت الأسرة الأيوبية ، ولم يكن صلاح الدين فحسب كردي الأصل ، بل كان عدد كبير من جنوده أكراداً ، كما كان العديد من أصحاب المراكز العليا في الهيكل العسكري ، والإداري الأيوبي . ويجعلنا هذا نلتفت إلى الأكراد في فذلكة مقتضبة .

أ- البيئة والمجتمع :

يسكن الأكراد منطقة تقع شمال غرب إيران ، وشمال العراق ، وجنوب القوقاز ، وغرب آسيا الصغرى . وهي منطقة جبلية متاخمة للصحراء الواقعة جنوبي بحر قزوين ، والمسماه قديماً بصحراء **ميديا** ، وأغلب الأقاليم الكردية على حافة الأراضي القاحلة ، وحيث الأمطار قليلة .

ومنذ قديم الزمان ، كان هذا الإقليم ممراً للطرق التجارية الرابطة بين آسيا الصغرى **الأناضول** وآشور شمال **بين النهرين** ، فكانت تنقل عبرها الغلال والفضة التي ضربت منها العملات الأشورية الأولى في القرن السابع ق.م (34) . ولذلك ، فلعل الحياة الإقتصادية لهذه المنطقة تأثرت بحركة التبادل والتعامل النقدي تأثراً أعمق من داخلية وادى النيل .

وفي العهود التى تهمنا هنا ، كان الأكراد عبارة عن قبائل ، بعضها متجول وبعضها مستقر . فالبدو منهم رعاة يتنقلون على سفوح الجبال - لا الصحاري - ويربون المعز ، والخيل ، والجمال أحياناً . أما المستقرون ففلاحون . وفي بعض الأحوال نجد قبيلة واحدة تضم الرحل وشبه الرحل والمقيمين .

ولم تكن العلاقة الأساسية التي تربط بين أفراد القبيلة علاقة النسب والقرابة بقدر علاقة الإنتماء إلى إقليم واحد أو أرض مشتركة ، ولكنها رابطة وثقى تشكل نظاماً دفاعياً قوياً (35) . ولكل عشيرة حقوق تقليدية على مراع محددة ، ومساحات واضحة تعسكر فيها ، وقد يكون بعضها مزروعاً بواسطة الفلاحين المستقرين ، فينزل عليها الرعاة بعد أنتهاء الحصاد ، ونجد في هذه الأوضاع شكلاً من أشكال المشترك الرعوي التركي الذي سبق ذكره من قبل ، وإن كان يتخذ ميلاً ألصق نوعاً بمنطقة محدودة .

وفي أغلب الأحيان ، كان قائد القبيلة الكردية رئيساً أرستقراطياً يرث مركزه من أسرته ، ولكنه قد يكون أيضاً شيخاً وصل بنفوذه الديني ، أو مغامراً فرض سلطته على القبيلة بقوته وبسيوف ثلته ، ولهذا الرئيس القبلي إمتيازات مادية وحقوق يفرضها على الرعية ، ورسوم يجبيها من التجار . وإذا كانت القبيلة خاضعة لسيادة أحد السلاطين ، فتدفع له جزية .

وبالأحرى ، فأوضاع الفئة الأرستقراطية السائدة لدى الأكراد في هذا العصر - قريبة أيضاً مما رأيناه عند الأتراك . ولعلنا نجد ظلاً من الفرق في أن بعض الزعامات القبلية الكردية كانت أوثق مصلحة بالتجارة والتجار .

ب- نبذة تاريخية :

نجد أغلب علماء الأجناس يعيدون أصل الأكراد إلى **الميديين** الذين أتوا من القوقاز وما وراء بحر قزوين منذ 1500 ق.م وامتزجوا بسكان المنطقة ، وقام الميديون القدماء بحروب وغزوات عديدة للمناطق المجاورة بغية الإستيلاء على الطرق التجارية واستخراج الجزية من الشعوب المقهورة . كما كانوا على علاقة وثيقة - حرباً أم سلماً - بسكان بين النهرين الذين تقدموا في الملكية الخاصة إلى درجة أن العبد منهم كان له حق العمل لحسابه ويدخر نقوداً ويملك بدوره رقيقاً (36) .

ونخلص من هذا أن التكوين الكردي القديم كان متأثراً بالعلاقات السلعية والنقدية إلى حد ما .

ونجد معظم الأكراد بعد دخولهم الإسلام يتجهون وجهة خارجية أو شيعية . فكانوا عنصراً من عناصر الحركة البابكية ، وله ثورات مشهورة ضد العباسيين عام840 م حول الموصل ، وعام 846 م في مقاطعة أصفهان . واشتركوا في ثورة مساور الخارجي عام 866م وفي ثورة الزنج عام 875م وفي ثورة محمد الهذباني عام906 م (37) .

وفي القرنين العاشر والحادي عشر، نجد كثيراً من الأكراد سنيين شافعية ، وفي نزاع مستمر مع أكراد آخرين هم الديلم الشراكسة ، وهم الشيعة الذين صدر منهم البويهيون . فعندما غزا السلاجقة الإمبراطورية العباسية ، وجدوا في بعض الفرق الكردية أنصاراً وجنوداً ضد البهويين .

والملاحظ أن الحركة الصوفية ظهرت في صفوف الأكراد في فترة مبكرة ، وكانت مزدهرة لديهم في القرن الثاني عشر . فالأكراد هم الذين أسسوا الطريقتين القدرية والنقشبندية في ذلك الوقت .

ولعلنا نجد هذا في التراث بعض الخلفية للعناصر المكونة سياسة صلاح الدين والأيوبيين بعده . ونعلم أنه أدخل في مصر جانباً كبيراً من نظام الإقطاع التركي ، وحمى مصالح التجارة المشرقية بصورة واضحة ، كما أنه قضى على الخلافة الفاطمية الشيعية ، وحارب الإسماعيلية ، والخوارج دون هوادة ، وأعاد للمذاهب السنية سيادتها وشجع الطرق الصوفية .

جـ- أصل الأيوبيين :

جعلت الظروف لأسرة صلاح الدين الكردية إرتباطاً إضافياً بالتجار والمصالح التجارية المشرقية ، كما جعلتها في الوقت نفسه امتداداً حياً لتقاليد السلاجقة .

فذكر المؤرخون أن أصل صلاح الدين من الأكراد المهاجرين في مدينة دوين ، وأن عائلته خدمت فيها أسرة حاكمة كردية أيضاً هي الشدادية [38] .

وفي تلك الفترة من بداية القرن العاشر ، كانت دوين مركزاً تجارياً هاماً بإحدى الممالك الأرمينية التي عرفها التاريخ الوسيط والتي توسعت يوماً حتى أطلت على البحر الأبيض نواحي أنطاكية . وكان سكانها خليطاً من المسيحيين والمسلمين يتعايشون رغم انفجارات التعصب التي كانت تحدث بين الحين والحين ، وكان أغلب الفلاحين - حول دوين وكذلك تجار المدينة - من المسيحيين .

غير أن أرمينيا كانت تتعرض للضغط الشديد من كل من البيزنطيين غرباً والغزاة التركمان شرقاً ، إذ كانت تمثل إحدى نقاط التقاطع للطرق التجارية الكبرى ، فاستعان حاكم دوين بعشيرة كردية للحماية من الغزوات المحتملة . ثم كان من تجار دوين وحرفييها أن أرادوا التخلص من هذا الحاكم ، فاتفق نائب السكان المنتخب [39] مع تنظيمات الفتيان وزعيم الأكراد محمد بن شادي على اعتقال ذلك الحاكم وقتله . وهكذا أصبح الشداديون أمراء المنطقة بعد أن تقاسموا السلطة مع التجار .

وبذل الشداديون جهداً خاصاً لحماية التجارة الخارجية والمارة . ومنه أنهم بنوا أحد الكباري للربط بين طريقيين كبيرين . غير أنهم لم يقيموا دولة موحدة ، بل تاريخيهم مليء بالفتن ، والإضطرابات ، والنزاعات بين أفراد العائلة المالكة ومجموعاتها .

وبعد أن خدمت أسرة صلاح الدين الشداديين في دوين ، انتقلت إلى العراق حيث خدمت الأتراك السلاجقة في عهد السلطان مسعود ، حيث أصبح أيوب محافظاً لقلعة تكريت . ثم حل محله في المنصب ابنه نجم الدين [40] . وولد صلاح الدين في تكريت ، ثم نجده انتقل مع أسرته إلى خدمة نور الدين زنكي ، أحد الأمراء التابعين للسلاجقة في الشام . والمعروف أن صلاح الدين استولى على مصر نيابة عن نور الدين .

ونعتقد أن الأوضاع الإثنية والظروف التاريخية والعائلية التى أحاطت بشخصية صلاح الدين الأيوبي تلقى بعض الضوء على حقيقة المصالح الإقتصادية التى مثلها حكم الأيوبيين في مصر والشام ، كما نجد في تلك الأوضاع والظروف شيئاً من التفسير لبعض السمات الخاصة التى ميز بها العهد الأيوبي واتجاهاته .

ثالثاً: المغول

1- البيئة الطبيعية والمحيط التاريخي .

اصطدم الشرق العربي بالمغول . وأوقفت مصر زحفهم بعد أن سيطروا على مناطق الحكم التركي . وفي الوقت نفسه حمل المماليك إلى مصر الكثير من التقاليد المغولية ومفاهيمها . وسبقت الإشارة إلى أن التتار والمغول والأتراك والتركمان مجموعة من الشعوب ، والروابط الأثنية التي انحدرت أصلاً من جبال الألتاي ، وأحواضها ، وما حولها .

وتتميز الحافة الجنوبية للمنطقة بانتشار البراري القاحلة التي تتناثر فيها مساحات واسعة صحراوية يسميها المغول **بالجوف** ، ومنها اسم **جوبي** المشهور . وهذه البراري مراع للقطعان المغولية التي كانت تتكون أساساً من المعز ، والخرفان ، وبعض الأبقار ، ثم الخيل . أي أنها قطعان متنوعة التركيب مما يدل على مستوى متقدم نوعاً من الإنتاج . وكان القانون المغولي التقليدي يجبر اللص على أن يدفع تسعة أضعاف القيمة التى سرقها ، ولكنه يعاقب بالقتل إذا كانت المسروقات من المواشي ، الأمر الذي يبين أهميتها لديهم .

وعلى هذا ، كانت المراعي الإطار الطبيعي والتقليدي لمعيشة المغول ، ومن هنا أيضاً ندرك ميلهم إلى تخريب المزروعات باعتبارهم غرباء عن الزراعة المستديمة . وبعد أن استولى جنكيز خان على بكين ، يُحكى إنه رنا إلى سهول هوبي الخضراء الواسعة والمزروعة ذرة ، فتمنى أن يرتقي بها إلى مقام المراعي (41) .

وكانت البطون المغولية منتجعة ، فتختلط في حركاتها ببعض ، وتحتاج إلى التقيد بالقوانين الصارمة حتى تتفادى بقدر الإمكان الإحتكاكات والمواجهات الدموية حول مرعى أو منطقة التخييم . ولكل عشيرة أرض يتناسب اتساعها مع عدد أفرادها وكبر قطعانها ، فيحدد عليها كبيرها مسارات الانتجاع ، ومناطق الصيد ، وتعتبر هذه أرض العشيرة .

وليس الرعاة فحسب هم الرحل عند المغول ، بل والحرفيون أيضاً بصورة من الصور . وكانت أهم صناعاتهم تتعلق بتشغيل الجلود ، ونسج الصوف ، ثم النجارة لبناء هياكل الخيام وعربات النقل وصناعة الأسلحة والحدادون الذين اشتهروا بمهارتهم في صهر المعادن وتشغيلها (42) .

ولقد إتحدت القبائل المغولية إتحاداً قوياً عام 1206م عندما أعلن بالنبيل **تموجين** إمبراطور ، وأطلق عليه لقب جنكيز خان ، وبدأ زحف المغول غربي الألتاي ، فاصطدموا بالأتراك الذين هزمهم المغول ، ولكنهم أخذوا عنهم العديد من النظم الإجتماعية والعسكرية وألفاظها **(**مثل خان ، وخاتون ، وأولوس **...** إلخ**)** . ثم استولوا على المدن الروسية فيما بين عامي 1237م و 1240م ، وأصبحت المنطقة المحيطة بمصب الفلجا مركزاً لقيادة القبيلة الذهبية التي اعتنقت الإسلام . وحكمت هذه القبيلة سهول

القفجاق الممتدة من بحر آرال إلى جبال الكربات ، وسقطت المجر في أيديهم عام1241 م بعد أن غزوا أوروبا الشرقية ، والبلقان كلها بما فيها يوغوسلافيا ، فوصلوا إلى مشارف فيينا في 1242 م .

ومن جهة أخرى ، استولى المغول تحت قيادة هولاكو على بغداد عام1258 م ، فقتل الخليفة وقضى على الخلافة العباسية . كما أنهم أسسوا أسرة مغولية حكمت الصين من 1280م إلى 1368 م .

ويلاحظ أن القبيلة الذهبية وأتباعها من بلاد القفجاق تحالفت مع مصر المملوكية ، وكانت لها علاقات وثيقة مع القاهرة . كما أن قائدها **بركة** زوج إبنته للسلطان الظاهر بيبرس . هذا في حين أن القبيلة البيضاء التي قادها هولاكو تمركزت في فارس وعقدت محالفات معادية لمصر مع الإفرنج الصليبيين والروم . وسوف نعود إلى هذا الموضوع فيما بعد .

غير أن الحكم المغولي ظل في كل مكان غريباً عن الشعوب واجتمعت نضالات هذه الشعوب مع عوامل التمزق القبلي والتفتت الداخلي ، فأدت إلى إنهيار إمبراطورية المغول إنهياراً تاماً في أواخر القرن الرابع عشر وأوائل الخامس عشر (43) . ووقعت الشعوب المغولية في تأزم إقتصادي وإجتماعي زادته السيطرة الصينية عليها مدة طويلة ، إلى أن حررتها الإشتراكية .

2- التكوين الإجتماعي الإقتصادي : نسق شرقي خاص

يثير بعض المؤرخين قضية هامة تتعلق بالتأثير الآسيوي الذي أتى به المغول على بعض البلدان الأوروبية ، وخاصة روسيا في عهود موسكوفيا . كما يثير علماء آخرون قضية التأثير الآسيوي الذي مارسته المجتمعات النهرية الصينية والهندية .. إلخ ، على المغول أنفسهم . ومهما كان الأمر ، فلا شك أن المجتمع الرعوي المغولى قام على مشارف الحضارات الزراعية القديمة في آسيا ، وهي التي تُتخذ كنموذج للنمط الآسيوي للإنتاج ، وارتبطت بعلاقات مستمرة - إن سلماً أو حرباً - بتلك الشعوب الرعوية منذ الأزمنة الغابرة . ومن جهة أخرى ، فقد اعتمدت القيادة المغولية في اعتصارها للبلاد المقهورة على إطارات إدارية ، وضريبية ، صينية ، وفارسية ، وإسلامية جلبوا لها التراث الشرقي الذي صنعه تاريخ أوطانهم الأصلية ، فانتقل جزئياً على يدهم إلى مناطق واسعة جديدة (44) .

غير أننا نميل إلى الإعتقاد أن هذا التأثير الآسيوي - على المغول أو الصادر منهم - لعب دوراً ثانوياً ، وأن المكونات الجوهرية للنظم الشرقية كانت متوفرة إلى درجة كبيرة في التكوين المغولي نفسه . ولكنها كانت في هذه الفترة تتخذ أشكالاً خاصة وتختلف نوعاً عما نعرفه بالنسبة لحضارات الأنهار ، وخاصة مصر . وفي رأينا أن محور الأختلافات كان في الطبيعة الأرستقراطية للطبقة الحاكمة وفي كونها تتمتع بإمتيازات معينة تتعلق بالملكية الفردية .

أ- الطبقة الحاكمة : أرستقراطية عشائرية طاغية :

- الحلقية العشائرية سبيل السيطرة السياسية والوحدة ، كان المجتمع المغولي مجتمعاً قبلياً ، بمعنى أن كل عشيرة تكون من أفراد يعتبرون منحدرين من سلف واحد . ولذلك كان الزواج من داخل العشيرة محرماً . ولكن الحقيقة أن هؤلاء الأفراد لم يكونوا جميعاً على علاقة قرابة ببعضهم ، إذ ضمت العشيرة موالى وعبيداً ارتبطوا بها بعد هزيمة حربية أو لكارثة أُحلت بهم . وكان يحدث أيضاً أن تصبح عشيرة كاملة بمشايخها ومواشيها ومراعيها خاضعة في مجموعها بالولاء لعشيرة أخرى أو نبيلها .

وكان للأرستقراطية القبلية حق التملك ، في نفس الوقت الذي فيه تكون رمزاً لاستحواذ الملكية المشتركة . وكان هذا التعارض بين الملكية الخاصة وبين الملكية العامة يجد تعبيراً عنه في أسلوب التوريث . فالأبن الأصغر هو الذي يرث نصيب الأسد من أملاك الأب المادية بإعتباره الذي يقيم إلى جانبه أطول مدة فيصبح حارساً لبيته ويطلق عليه اسم **أمير الموقد** . ويرث الابن الأكبر ألقاب الأب وأوضاعه الشرفية ، وحقوقه السيادية على باقي العشيرة (45) .

وسبقت الإشارة إلى أن عمليات التوحيد للقبائل الرعوية الآسيوية صاحبت ظهور التمايزات الطبقية ، وهنا أيضاً يبدو أن إرهاصات التنظيم السياسي - أي بدء تكوين أجهزة الدولة - سبقت تاريخياً قيام تلك الأجهزة بالمهام الإقتصادية العامة . ولعل ضرورات التعبئة الحربية بسبب النزاعات المسلحة مع الجيران ، ولحماية المراعي المشتركة ، ومنافذ التبادل التجاري كانت الدوافع الأولية للتطور السياسي ، وبالأحرى فقد تكونت الدولة في هذه الحالة في فترة أسبق على ارتباطها بظروف السيطرة على أقاليم يعيش سكانها على الزراعة المعتمدة على الري الإصطناعي .

ففي القرون الطويلة التي سبقت ظهور جنكيز خان ، سجل التاريخ المغولي أنه تولى الحكم عدد من الخانات الذين لم يكونوا في الحقيقة غير بعض المغامرين الذين نجحوا في توحيد عدد من العشائر إلى قبائل ذات بأس . وكان مجلس القبيلة في هذه الأحوال يكتفي بأن يسجل الأمر الواقع ويعطيه صفة رسمية . ووقع هذا في القرنين الثاني والأول ق.م **إمبراطورية هيونج نو** ، والخامس والسادس الميلاديين **إمبراطورية تثو شويه** ، ثم الثامن والتاسع **حفوركم الوي** والحادي عشر **دولة خاموج** .

وأصبح أرباب العشائر المغولية المهزومة وخلفهم موالياً لهؤلاء الزعماء ، فكانوا خدماً لهم محاربين تحت إمرتهم . ولكنهم لم يكونوا عبيداً أو أقناناً ، إذ كانوا يحتفظون بقطعانهم الخاصة ، وخيامهم وثرواتهم ، ويساكنون أسيادهم دون أن ينصهروا معهم رغم إمكان قيام علاقات من مرتبة الحر إلى مرتبة المولى اختياريا أو بأمر من أبيه (46) . وهكذا ظهرت بداية السلك العسكري بإعتباره ذا علاقة تبعية إزاء الطاغية شخصياً ، وهذا في نفس الوقت الذي اتخذت فيه هذه العلاقة الشكل العشائري .

ولكن هذه الأوضاع لم تكن تنطبق على الشعوب المهزومة الأجنبية ، إذ أُعتبرت - بأرضها - ملكاً لدولة الخان ، أي أصبح أفرادها **عبيداً عموميين** .

وأحاط الزعيم المنتصر نفسه بمجموعة من الرجال لهم مركز خاص ، هم **الزملاء** المرتبطون بمصيره . وقد يختار بعضهم من بين مواليه أو يتقدمون إليه بأنفسهم طالبين خدمته . وهذه المجموعة هي القوة الضاربة الرئيسية التي يعتمد عليها الزعيم في قيادة مواليه وفرض سيطرته السياسية ، أو الإحتفاظ بها في وجه المنافسين .

وكانت **إمبراطوريات البراري** تلك أشكالاً أولية للتنظيم العام ، وأقرب إلى كونها مقاليد شخصية في يد الحاكم . وقد انهارت الواحدة بعد الأخرى تحت ضربات الأباطرة الصينيين حيناً ، وبسبب المؤامرات العلوية حيناً آخر ، فتعود القبائل إلى انعزالها والعشائر إلى تفتيتها . غير أن الخط العام كان نمواً للوظائف السياسية والإدارية رغم قوى التجزئة . ولذلك تعتبر قيادة جنكيز خان تتويجاً للمحاولات السابقة من جهة ، وانتقالاً حاسماً لطور جديد ، هو الطور الذي تقوم فيه أجهزة الدولة الموحدة ونظمها على صورة ناضجة وقابلة للإستمرار (47) .

- **دولة جنكيز خان : الأرستقراطية الشرقية :** كان الإطار الإجتماعي الرعوي السابق قد بدأ يتحطم لدى المغول خلال القرن الثاني عشر ، أي قبل أن يظهر جنكيز خان . فانبثاق الملكية الخاصة للماشية في أيدي الأرستقراطية الحربية الغنية كان خطوة هامة نحو التمايز الطبقي الواضح . وبعد أن كانت الهياكل الإجتماعية تدور حول **الحلقة** - أي الصلة العشائرية الرابطة بين الرعاة والأقارب - انفصلت بعض الأسر بقطعانها الخاصة عن القطيع المشتركي الذي يحتوي على مواشي صغار المربين .

وجاء جنكيز خان ، فاعتمد على بعض العادات القديمة وأضاف إليها جديداً ، وأصدر بهذا كله قانوناً هو **الياسا** أو **اليساق** الذي أصبح أساس النظام العام ، وأرسى هذا القانون مبدأ الملكية الخاصة وحماها من التعدي عليها بسياج من العقوبات الصارمة ، كما أقدم نظاماً ضريبياً يضمن الصرف على الإدارة الحكومية (48) .

وفي الوقت نفسه ، عنى جنكيز خان بأن تقوم إمبراطوريته على أساس غير لصيق بالروابط العشائرية والقبلية بقدر الإمكان . فقد نظم شعبه تنظيماً عسكرياً هرمياً ، وقسمه إلى وحدات من العشرات والمئات والآلاف وعشرات الألوف . وكان هذا التنظيم صارماً إلى درجة أن الفرد ، إذا ترك الوحدة التى ضُم إليها ، أُعدم ومعه قائده . وبهذا لم تعد القبيلة تلعب الدور الرئيسي في الهيكل الاجتماعي المغولي ، وإن كانت بقيت كنسق يُرجع إليه . ونجحت السلطة المركزية الجديدة في صهر القبائل التركية المغولية في وحدة ذات كيان لغوي وثقافي فضلاً عن الوحدة السياسية في فترة الإمبراطورية . وبالأحرى ، فقد قام النظام الشرقي لدى المغول نتيجة لتلاقي عنصرين : أما الأول ، فهو تدهور المشاعية البسيطة الأولى واشتداد التمايزات

الطبقية على أساس من بروز الملكية الفردية ، والعنصر الثاني **:** هو إتمام التوحيد السياسي على النطاق **القومي** بإعتباره ضرورة أكدتها المحاولات التاريخية السابقة للحماية من الضغط العسكري المحيط ، وضماناً للسيطرة عليه **.**

ومع ذلك ، فقد بقيت الطبيعة المزدوجة للملكية بوجهيها الخاص والعام أو المشتركي **.** فالخان رأس العشيرة المنتصرة ورمزها **.** وهو بهذه الصفة يستحوذ استحواذاً مزدوجاً ، وتتكون حيازته من أراض وأقاليم **(** ما يسمى **بالنطوق** من جهة ، وشعوب مقهورة ما يسمى **بالأولوس** من جهة أخرى **) .** ويتلقى كل قريب من أقارب الخان المباشرين **أولوسا** خاصاً به هو جزء من الملكية العامة ، باعتبار صاحبه نبيلاً من البيت الخاني ، ودونه درجة الأمراء ، أي كبار قادة الجيش من قادة عشرات الألوف **.** ثم يأتي بعض الموالي الذين أعتقهم الأمراء فيحملون لقباً أرستقراطياً أيضاً **درخان أو طرخان** .

وفي قمة هذا البناء الاجتماعي أسرة جنكيز خان أو **الأسرة الذهبية** . ففي يدها البلاد الشاسعة التي فتحها مثلما كانت مراعي الوطن المغولي في يد الأسلاف **.** وينص البند السادس من قانون الياسا على أن جميع القبائل المغولية يجب أن تشارك في الصرف على الخان وأسرته وتأخذ من فائضها السنوي ، لتوفر له الخيل والخراف والألبان والأصواف **...** وفي القاعدة الإجتماعية المغول الأحرار أو العامة **.** وبين أولئك وهؤلاء تلك الدرجات الاجتماعية التي تعكس غالباً تسلسل القيادات الحربية الموروثة **.** أما في أسفل السافلين ، فعبيد الدولة المغولية ، وهى الأثنيات المقهورة **.** وظل من التقاليد المستقرة بعد وفاة جنكيز خان أيضاً أن يقوم البلاط الملكي بتوزيع إيراد الجزية المفروضة على البلاد الخاضعة بين أقارب الإمبراطور وأفراد النبالة المغولية (49) **.**

وكانت الأرستقراطية العسكرية المغولية معفاه من الضرائب جميعاً ، ويحق لها أن تمتلك الأسلاب التي تضع يدها عليها في الحرب أو الغارة ، ولا يخضع أفراداها للعقاب إلا بعد أن يرتكبوا تسع جرائم جزاؤها الموت (50) **.**

وقد فتحت الصفة الوراثية لهذه الأمتيازات الباب واسعاً أمام الإنقسام الذي تثيره الأرستقراطية **.** وكان التمزق الذي أصاب الإمبراطورية المغولية سبباً من أهم أسباب إنهيارها **.** وعليه ، نستطيع القول أن المركزية المغولية كانت نوعاً عابراً من الدولة الشرقية ، وأن قاعدة **التنافر العام** التي أُنبتت عليها قضت على المركزية في نهاية الأمر ، وتركت أثراً شديداً في مصير مجموعة الشعوب المغولية فيما بعد ، إذ لم تتجمع هذه الشعوب معاً إلا في ظل الإتحادية السوفياتية **.**

وعلى أي حال ، فيبدو أن هذه الطبيعة الأرستقراطية العشائرية للطبقة الحاكمة في التكوين المغولي هي من أهم عناصر خصوصيته وتمايزه عن التكوينات الشرقية التي تعرضنا إليها قبلاً **.** ولعل شيئاً من هذا كان متوافراً لدى الحكم الإسلامي الأول في فترة الخلفاء الراشدين ، ولكنه خف بعد ذلك أيام الأمويين والعباسيين **.** وأما

الفاطميون ، فمهما كان موضوع انتمائهم العلوي الأصلي سنداً رسمياً لهم ، غير أن حقيقة قوتهم كانت تكمن في الجوهر السياسي العريض للحركة الشيعية والإسماعيلية منها خاصة .

- **البيروقراطية :** استطاعت تلك الكوكبة من النبلاء أمراء الألوف وعشرات الألوف - أن تعتصر البلاد المقهورة بفضل الشبكة الإدارية المحكمة التي يمسك المركز بزمامها . وإذا كانت الجحافل المغولية قد أعملت في تلك البلاد التقتيل والنهب والحرق ، فهي في هذا لم تكن تختلف عن القوات الغازية الأخرى . ولكنها تفوقت عليها بنظمها البيروقراطية الثقيلة (51) . ومن المفيد أن نلقي نظرة سريعة إلى ظروف تكوينها .

تولى جنكيز خان الحكم طبقاً للتقاليد المغولية المتوارثة . إذ اجتمع النبلاء على هيئة الحلقة **المجلس الأعلى** وانتخبوه بعد أن أعلن كبير الكهنة **جوكو** أن الإله المغولي الأكبر المسمى بالسماء الزرقاء عبر له عن رغبته في أن يصبح النبيل **تموجين** حاكماً على منغوليا الموحدة . وحمل هذا النبيل لقب جنكيز خان ، أي سيف الله وحاكم البشرية جمعاء .

وفي بادئ الأمر ، كان جنود جنكيز خان عبارة عمن عبأهم من الموالي ، وضباطه هم النبلاء الذين انتخبوه . وكان هؤلاء - وعلى رأسهم كبير الكهنة - يمثلون قوى توازن سلطة الخان وتعارضها . فعمل جنكيز خان على تقوية مركزه بأن بدأ يضم إلى المجلس الأرستقراطي المكون من القادة العسكريين عدداً من محاسيبه الشبان الذين لا ينتمون إلى الأسر النبيلة . ثم تخلص من جوكو بقتله .

وأنشأ الخان جيشاً جديداً من الأتراك والفرس يتبعه مباشرة ، وكون سلاحاً من المهندسين المسلمين الخبراء في استعمال المنجنيقات التي تلقي الكرات المشتعلة على الحصون . واستطاع أن يتغلب على النبالة المغولية القديمة بأن أقام أكاديمية عسكرية تخرج فيها قادة يخلصون له شخصياً وحرساً خانياً من عشرة آلاف فارس لا يأتمرون إلا بأمره .

واستعان الإمبراطور المغولى الأول بـ **ييلين شو** الصيني وزيراً للخارجية ، ثم جعله رأس الحكومة في حقيقة الأمر ، وظل في منصبه حتى مات جنكيز . وبواسطته استقى الحكم المغولي التقاليد الصينية العريقة في النظم الإدارية والسيطرة المطلقة للإستبداد المركزي . فقد بني شو شيئاً فشيئاً إدارة مدنية متكاملة للإمبراطورية ، وأصدر عملة ورقية ، ومهد طرقاً ممتدة ، ونظم خدمة بريدية دائمة بين العاصمة قرة قروم الصين ، وجعل قانون الياساق نافذاً في الأراضي الشاسعة التي احتلها المغول (52) .

وإذا كانت الإمبراطورية الخانية تكونت بحد السيف ، فقد حكمها الأباطرة بعد ذلك بالسوط . ويبقى دائماً الأندماج بين الجيش والحكم ، كما ظل الجنود وعائلاتهم - في

زمن السلم - تحت التصرف الكامل لضباطهم . وحيثما حكم هؤلاء خيم على السكان المغوليين ثقل القانون ، والمكتب ، ومحطة البريد . لقد كان أمير الجيش المغولي يبدأ بنزع السلاح من أيديهم ، ثم يستولي على الخيل والبغال ويصادر الأموال . ويتبع ذلك بمسح الأراضي وتسجيل الحيازات ، وتعداد السكان ، والمواشي . ويفرض الجزية على جميع أصحاب الحرف ويجبي الرسوم على العبيد ، والمناجم ، والنبيذ ، والجمارك ، والمنازل والكهول ، ويجمع الضرائب على الفضة ، والحرير ، والغلال . وشكل هذا عبئاً لا يحتمل من المضايقات المكتبية والضغوط التي يمارسها الموظفون الشرهون ذوو الأفق الضيق ، ومن غطرسة الضباط وقسوة الذين يأتمرون بأمرهم (53) .

وأقام أوجوادي بن جنكيز شبكة واسعة من الإتصالات البريدية المنتظمة المستمرة . وكان رسل البريد المغولي يعلقون على رقابهم لوحة مميزة تسمى **بايزة** أي علامة الإمارة (54) . ويفرض على الأهالي تقديم الخيل وعلفها ، والأغذية ، والإيواء للرسول دون مقابل ، كما يُسخرون في صيانة الطريق وبناء جسوره ومحطاته . وبهذا كله استطاعت الدولة المركزية المغولية أن تضع الإمبراطورية تحت سيطرتها وتتجسس على الأهالي والأمراء سواء بسواء . فكان البريد جزءاً لازماً لا يتجزأ من الإستبداد المغولي .

ب- العلاقات الإنتاجية :

رأينا فيما سبق كيف بدأت تتكون التمايزات الطبقية بين صفوف المغول . غير أن الفتوحات التي أتت لحاكمهم بثروات هائلة لم تزد تلك التمايزات قوة فحسب ، بل نقلت النظام إلى تكوين اجتماعي اقتصادي مختلف نوعياً عن شبه المشاعية السابقة ، ونقصد التكوين المعتمد على النمط الآسيوي للإنتاج ، وذلك بأن الفتوحات قدمت للطبقة الحاكمة المغولية شعوباً فقيرة يمكن أن تعتصر منها الجزية الكبيرة ، خاصة وأن بعض تلك الشعوب وصلت إلى تقدم نسبي في الوسائل الإنتاجية (الزراعة المعتمدة على الري الإصطناعي) . زد على ذلك أن أقساماً واسعة من الأراضي التي أحتلها المغول كان لها تراث عريق في النمط الآسيوي ، فوجدوا فيها هيكلاً جاهزاً من العلاقات الإجتماعية التي تخدم أغراض الإستغلال الطبقي .

- **العبودية المعممة :** وضعت الفتوحات الشعب المغولي نفسه في حالة شديدة من الضنق ، إذ أجبرته على أن يعبئ جيوشاً جرارة ويسلحها ويمونها على نطاق مهول لا يتناسب أبداً مع تعداده السكاني الضعيف والذي لم يكن يزيد حينذاك عن مليونين ونصف مليون نسمة ، أغلبهم من الرعاة الفقراء . هذا فضلاً عن أن العديد من السادة النبلاء الكبار من المغول لم يكونوا يكتفون بالعيش متطفلين على البلاد المحتلة ، بل ظلوا يصرون على مطالبة مواليهم بما فرض عليهم الماضي من رسوم وضرائب (55) .

غير أن الأعباء الضخمة التي أثقلت بالتالي كواهل العامة المغولية ضيقت من نطاق الإنتاج الرعوي والحرفي العشائري ، إذ كان الرجال وعائلاتهم ينفقون وقتاً متزايداً في القتال أو الإعداد له . ويبدو أن بعض الأفراد من الأرستقراطية أخذوا يحاولون إستيعاض الفاقد المترتب على هذا التدهور بتوسيع الاعتماد على عمل الأرقاء المستجلبين . إلا أن هذا الأسلوب لم يؤد إلى نتائج مرضية من الناحية العملية ، إذ كان الأسر ، والتهجير الإجباري لعدد كبير من سكان البلاد الخاضعة يصيب إنتاجيتهم بالضعف الشديد ، ولذلك تحول الحكام المغول إلى سياسة جديدة ، محورها الأساسي أن يستغلوا الشعوب المستقرة في مكانها (56) .

فحيثما حل المغول سخروا الفلاحين في الأشغال الإنشائية المرتبطة بحصار المدن ، وأقاموا الصوامع يخزنون فيها غلالاً احتياطية يجمعونها كجزية عينية ، أما الحرفيون فقد خيروا في الغالب بين أن يدفعوا الجزية والضرائب نقداً أو عملاً ، ومن هنا جاءت تلك الأعداد الغفيرة ، منهم الذين عجزوا عن الدفع لفقرهم فإضطروا إلى الهجرة ، إلى العواصم المغولية في أواسط آسيا . فعندما حاصر المغول مدينة سمرقند مثلاً ، فتح لهم شيخ الإسلام وقاضي القضاة فيها أبواب المدينة ، ولكنها لم تسلم من النهب إلا بعد أن جُمع من أعيانها 200,000 قطعة من العملة الذهبية و30,000 صانع رحلوا للعمل في خدمة الخان والأمراء وكبار القوم (57) . ولم يكن هؤلاء عبيداً لأفراد ، بل للدولة .

لقد جبى المغول - إذن - الجزية من الشعوب المقهورة على أشكال مختلفة ، فهي منتجات زراعية ، ومواش من الفلاحين ، ونقود وذهب من التجار ، والأعيان ، وعمل من الصناع والحرفيين ، وخدمة إدارية من المثقفين ... إلخ . والمبدأ العام الذي تنبني عليه هذه الأشكال هو أن سكان البلاد المهزومة عبيد للدولة المغولية الممثلة في الخان الأكبر ، وأولاده ، وسلالتهم . إنهم بالتالي **عبيد عموميون** ، كما كان المصريون بالنسبة للدولة الفرعونية ، أو الهيلينية ، أو الفاطمية .. إلخ . ومرة أخرى ، نبرز أن الخيرات الوفيرة التي اغترفت بهذا الشكل ذهب لصالح جنكيز خان وأسرته .

فما الفلاحون والصناع إلا مادة يستفيد منها أصحابها ، وهم القادة المغول ، وليس هناك أي دليل على أن جنكيز خان كان يفكر في خدمة الأمة المغولية كلها ، بل تؤكد كتابات العصر وما تُذكر من أقوال الخان الأكبر وقوانينه أن ما يضعه نصب عينيه هو الحصول على مزايا لنفسه وسلالته ومحاسيبه الأقربين (58) .

- **الإقطاع التركي المغولي :** ولكن الشكل الرئيسي للجزية والذي من خلاله يتحقق استغلال العبيد العموميين هو ما يسمى **بالإقطاع المغولي** .

وسبقت الإشارة إلى أن الأرستقراطية المغولية وجدت فائدة أكبر في اعتصار الشعوب المقهورة حيثما تسكن بدلاً من نقل أفرادها رقيقاً إلى المراكز المغولية الأصلية . وقامت الدولة المنتصرة بتوفير منابع الامتيازات الطبقية للحكام توفيراً يطابق التقاليد الموروثة لدى ذلك الشعب الرعوي ، وهذا بأن يخص كل أمير قسم من **النطوق**

العام ، يتعيش فريقه العسكري عليه وعائلاته ، ويستخلص هو من ساكنه إيراده الخاص أيضاً .

وحيث أن حدود الإمبراطورية المغولية تخطت أقاليم البراري وشملت الأراضي الزراعية الواسعة ، فقد بات في الإمكان أن يجبي الأمير المغولي جزية على أعمال المقيمين (غير المغول) وأموالهم . ولكن الجزء الرئيسي من هذه الجزية كان يجب أن يذهب إلى الخزينة المركزية الخانية (59) . ويتم هذا وذاك بواسطة الشبكة البيروقراطية الضاغطة التي تحدثنا عنها في الصفحات الماضية .

أي أن نظام إقطياع الأقاليم وأراضيها على كبار الضباط والولاة المغول ، بل وكبار الموظفين والقضاة ... إلخ ، من السكان المحليين ، يأخذ بالمبدأ الذي يعتبر الأراضي المحتلة وشعوبها المقهورة ملكاً للشعب المغولي بمعناه الشامل **الأولوس الأكبر** ممثلاً في خانه الأعلى جنكيز وأسرته . وعند التأمل في هذه الأوضاع ، قد نميل إلى مقارنتها بالمفهوم العربي الأول الذي يرى (ديار الحرب) المفتوحة ملكاً لأمة المسلمين ، وتحق عليها أنواع من الجزية التي تغذي مواردها بيت المال . هذا ، وإن كانت ثمة فوارق بين الحالتين ، وخاصة من حيث بروز حق السلالة الخانية منذ البداية في وضع يدها على موارد الدولة كحيازة متوارثة وخاصة بأفرادها . ومهما كان الأمر ، ففي الحالتين تعتبر الأرض المفتوحة حقاً موقوفاً على الفاتحين في مجموعهم - أي دولتهم - ، ومن يزرعونها خاضعين لهم ، وعليهم أن يقدموا جزءاً من إنتاجهم أو دخلهم إلى مندوب أسيادهم (الخراج والجوالي .. إلخ) .

ففي العراق قامت الدولة المغولية المسماه (بالأيلخانية) بإنشاء نوعين من الإقطاع : فنوع يُمنح لأفراد العائلة الحاكمة ، ولهم حق الملكية ويمكنهم بيع الأرض المقطعة لهم أو إيقافها أو توريثها . ونوع ثان : وأصحابه ليس لهم سوى أن ينتفعوا بجزء من إيراد إقطاعهم ، وعليهم أن يسددوا الباقي للحكومة ، أو يدفعوه جملة مقدماً عن عدد من السنين **(**الضمان**)** (60) .

وعندما أصبحت الدولة السلجوقية في آسيا الصغرى خاضعة للمغول ، لم يكن أمراء جيوشهم يعيشون على إقطاعات ، بل على الجزية المباشرة المفروضة على الأتراك . وبقيت أشكال إقطاع التركي السابقة مع نوع من السيولة في التحول إلى الملكية الفردية في بعض الأحوال (61) .

وكذلك نجد في الدولة الموسكوفية التابعة للقبيلة الذهبية المغولية نظام إقطاع الأراضي على كبار السادة ، ويتوقف اتساعها على مرتبتهم في الهيئة الحاكمة ، ولحكام الأقاليم ، والمناطق أن ينتفعوا بإقطاعات طوال مدة خدمتهم . وعلى جميع المقطعين واجب العناية بالزراعة .

ويبدو أن المغول كانوا يقومون بمسح الأراضي الزراعية بشكل دوري ، ويعيدون على أساسه توزيع الإقطاعات بين السادة ، ويتبعون في هذا نفس الأساليب التي تطبق عند توزيع زمام المشترك القروي المصري على الفلاحين . ونخص بالذكر في هذا

الصدد تقسيم الحيازات إلى **قراريط** وتشكيلها من قطع مختلفة مبعثرة في أماكن عدة بغية تمثيلها لاختلاف أراضي المشترك في الجودة (62) .

وتدعونا هذه العجالة إلى إبداء ملاحظة ، وهي أن المفاهيم المتضمنة - فيما يسمى بالإقطاع المغولي - ليست مرتبطة فقط بأوضاع العبودية المعممة للمنتجين ، بل لصيقة الاقتران بالطبيعة المشتركة للملكية الأساسية ، وهى الملكية الزراعية . وسوف نعود إلى الفكرة لدى التعرض إلى مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي .

- **قانون للرعية وقانون للحكام :**

إن تلك الطبيعة الأرستقراطية للطبقة الحاكمة المالكة المغولية قد زادت من عمق الإنفصال بينها وبين الشعوب المقهورة زيادة لم يسبق لها مثيل ، مما جعل ثقل (الطغيان الشرقي) عنيفاً إلى أقصى درجة في ظل المغول . ومن أهم الظواهر الدالة على هذه الحالة أن تحكم الرعية طبقاً لقانون هو الشريعة في المناطق الإسلامية ، في حين أن قانوناً آخر يحكم العلاقات بين الحكام المغول ، وجنودهم ، وأسرهم .

وقد ذكر الرحالة **إبن بطوطة** مثلاً أن التقليد الذي أرساه المغول في خوارزم مثلاً منذ الربع الأول للقرن الرابع عشر أن يجلس في قاعة المحكمة مجلسان : أحدهما يرأسه القاضي الشرعي وحوله الشهود وكتابه . والآخر يرأسه أحد الأمراء المغول الكبار وحوله ثمان من المشايخ الأتراك . وتقضي الدائرة الأولى في أمور الشريعة ، في حين أن دائرة الأمراء تقضي في غيرها (63) .

وسوف نرى أن النزاعات بين المماليك في مصر كذلك كانت تعرض أمام محكمة مدنية من الأمراء الذين كانوا يقضون فيها طبقاً لليساق ، أي القانون المغولي . أما الأمور بين السكان المصريين ، فكان يقضي فيها العلماء المسلمون طبقاً للشريعة والمذاهب السنية . وكان يستطيع من ينحدر من أصل جركسي - من التجار الفرس واليهود والمسيحيين - أن يطلب عرض شأنه على الدائرة المغولية .

وقد أدخل تيمورلنك تعديلات كبيرة على اليساق المغولي ، واستقى بعض ألوانها من الشريعة ، وأطلق على الناتج إسماً جديداً هو **التوزوك** . ولكن هذا القانون السيادي الجديد أيضاً كان يعطي للسلطان حقوقاً وامتيازات تضعه في قمة المجتمع وتحول دون أن تسائله العامة بأي شكل (64) .

3- دور التجارة

رأينا في الصفحات السابقة كيف تلاقت عدة عوامل في عملية تاريخية حولت المجتمع المغولي من التكوين السابق لوجود الدولة إلى النظام الشرقي ، وكان العامل الأول : هو تحول الوظيفة الإشرافية والتنظيمية لأرباب بعض العشائر إلى امتيازات طبقة أرستقراطية . والعامل الثاني : الصدامات المسلحة مع الجيران من

أجل الحصول على ما تفتقر إليه العشيرة الرعوية من وسائل المعيشة أدت إلى تضخم كتلة المحاسيب من رجال الحرب والمرتبطة بولاء خاص حول الأرستقراطية ، الأمر الذي وسع جهاز الدولة مبكراً كما أن عمليات التعبئة العسكرية لعامة الرعاة ساعدت على تحويل الإنضباط القبلي البسيط إزاء شيخ العشيرة إلى الخضوع لتبعية قاهرة إزاء أمير العشيرة أو المائة (وهو ضابط حربي تحت يده القوة المسلحة الشرعية التي تمكنه من تنفيذ أوامره قسراً) أي إلى العبودية المعممة .

والعامل الثالث هو أن المناطق التي تحرك عليها المغول كانت على صلات مستمرة منذ الأزل بحضارات الأنهار ، فاستفاد الخانات من احتلالها بالنظم الطاغية القائمة فيها - مع بعض التعديلات - وأبقوا على سريانها الذي يصب في أيديهم الموارد الهائلة .

وكان العامل الرابع هو التجارة ، وهذه لعبت في البداية ، بالنسبة للمغول ، دوراً أهم مما لعبته بالنسبة للمصريين . وذلك لأنها كانت خارجية أساساً فيما يتعلق بالإقتصاد المصري ، وتتم غالباً على حدود الوادي مع الصحراء أو على الشواطئ . أما العشائر المغولية ، فكانت التبادلات التجارية عنصراً جوهرياً في معيشتها . أضف إلى ذلك أن حركات المغول وغزواتهم جرت على الطريق التجاري الكبير الذي يربط براً بين أوروبا والصين ، طريق الحرير والتوابل ، ولذلك نجد علاقة وثيقة بين الحكم المغولي وبين الحركة التجارية ، خاصة وأنها توفر للأرستقراطية موارد كبيرة تجنيها من الرسوم الجمركية . فكانت هذه الرسوم بدورها عنصر تقوية للطبقة الحاكمة ، إذ تساعدها ليس فقط على الصرف على مظاهر الترف اللازمة لتأكيد سيطرتها ، بل على تغطية التكاليف الناجمة عن كثرة الجنود المرتزقة والبيروقراطية التي لا غنى عنها للمحافظة على السلطة الحاكمة .

وبالإضافة إلى ذلك كله ، فقد كان النشاط التجاري في الإمبراطورية المغولية عاملاً على ربط أجزائها ومناطقها ، ومساعداً كبيراً بالتالي على تقوية المركزية في الدول المغولية التي تكونت بعد ذلك .

وهكذا كان للتجارة عبر الأراضي المغولية دور مزدوج في حقيقة الأمر . فهي بطبيعتها تحمل معها بذور الإنتاج السلعي وتشجيعه ، وهم نمط إنتاجي يناقض الآسيوي ذا الإكتفاء الذاتي . وفي الوقت نفسه ، ففي حالة الإمبراطورية المغولية بالتحديد ساعدت التجارة أيضاً على تقوية النسق الشرقي ، أي على عرقلة العلاقات السلمية نفسها . وتجد الملاحظة هنا أن إشراف الأجهزة الحاكمة المغولية على التجارة بطرقها - لدرجة أن جعلتها أهدافاً أساسية للعديد من الحروب والغزوات التي شنتها - نقول أن هذا كله ألقى على الدولة المغولية المركزية أو دويلاتها مهاماً اقتصادية إضافية وذات أهمية حيوية بالنسبة لتلك المناطق التي لا تعتمد على ري الأنهار المنتظمة، وبالأحرى كانت التجارة الخارجية والعابرة عاملاً مقوياً للنظام الشرقي المغولي من هذه الزاوية أيضاً .

وتفسر هذه الأوضاع عموماً كيف ساعدت الغزوات المغولية على المحافظة على النظم الآسيوية الاقتصادية والاجتماعية حيثما كانت موجودة من قبل ، وعلى إعادة بنائها في المناطق التي كان الاحتلال الروماني والبيزنطي قد أثر فيها في الإتجاه السلعي (65) .

أ- أهمية التجارة للمغول :

تظهر هذه الأهمية من أن **الياسا** كانت تنص على عقوبة الإعدام لمن يرتكب جريمة الغش التجاري أو يعلن إفلاسه (66) .

ومنذ 1217م عقد جنكيز خان معاهدة عسكرية مع سلطان خوارزم نصت في ملحقها على حرية المرور للقوافل التجارية المغولية عبر تركستان وما وراء النهر ، مما فتح أمام الخان طريق الحرير العظيم نحو العراق وروما . وكانت الجيوش المغولية تحيطها جمهرة من الصينيين والفرس الذين علموها استعمال المنجنيقات والنفط المشتعل في العمليات الحربية ، ولكن أغلبية هؤلاء كانوا تجاراً تتجمع في أيديهم الأسلاب الثمينة التى ينهبها المغول في غزواتهم ، ولذلك كانت المبادلات التجارية كثيفة رغم أن الإنتاج الحقيقي كان ضعيفاً ، بل معدوماً .

وبعد قليل ، تسرب إلى الحركة التجارية المندبون البنادقة الذين أخذوا يستفيدون من المضاربة ، ويقرضون التجار الآخرين ويستثمرون أموالهم في المناجم (67) . ووصلت الحال إلى درجة أن استوردت حكومة الخان الأكبر من المناطق البعيدة لا الملابس فقط ، بل والغلال أيضاً .

ب- التحالف مع الإفرنج :

سبقت الإشارة إلى أن أول شعب اصطدم به المغول في حركتهم هو الأتراك . ولذلك، ففي أول الأمر وتوحدت المصلحة المشتركة بين المغول ، والبنادقة ، وحكام مصر للقضاء على المركز السجلوقى في بغداد . ولكن النزاع انفجر بعد ذلك حول السيطرة على أحد الطريقين المتنافسين للتجارة البعيدة : فطريق شمالي جنوبي من مناطق القفشاق (جنوبي روسيا والقوقاز) إلى المشرق فمصر ثم البحر الأحمر . وطريق شرقي غربي ، أي من خلال بيزنطة ، ففارس ، ثم الصين عن طريق البر ، وقد زادت أهمية الطريق الثاني بالنسبة للافرنج على أثر هزيمة الإمارات الصليبية في المشرق ، وانفراد المسلمين بالتالي بالسيطرة على الطريق التجاري الأول .

ولذلك نرى عدداً من رسل الممالك الإفرنجية يكلفون بمهمة الإتصال بآسيا الوسطى . ففي 1177م بعث البابا إسكندر الثالث طبيبه الخاص إلى الشرق . وفي1234 م أرسل ملك المجر بيلا الرابع قساً إلى أقاليم الأورال والفلجا وروسيا الشرقية . وفي1245 م سافر أربعة رهبان من طرف البابا اسنوست إلى أراضى التتار . ورد

المغـول بســفارتين إلــى رأس الكنيســة الكاثوليكيــة ، وكــان يقــود إحــداهما ســوري نسطوري . وفي أواخر القرن الثالث عشر كانت رحلة البندقي المشهور ماركو بولو .

ووصل البنادقة إلى إحتكار التجارة مع الشرق الأقصى ، وانشـئوا مركـزاً قويـاً لهـم فـي القرم . وكانت تنافسـهم وقتذاك مملكة روسـية عاصـمتها كييـف . فـأوعز البنادقـة إلـى أصدقائهم المغول بتخريبهـا تخريبـاً تامـاً (68) . ومنـذ عـام 1235م كـان الأمـراء المغـول يبيعـون للبنادقـة أعـداداً كبيـرة مـن الصـبية القفشـاق ، فيصـدرونهم إلـى سـلاطين المماليك البحرية في مصر .

جـ- التنافس مع مصر :

ومع إشتداد النزاع بين الإفرنج والسلاطين المماليك في مصر والشـام ، دخـل المغـول طرفاً فيه . فعندما استولى هولاكو علـى بغـداد ، أغلـق أمـام المشـرق أبـواب التجـارة الخلفية إلى الشرق براً . وأسس المغول مدناً جديدة تحولت إلى مراكـز تجاريـة هامـة ومنافسة لبغداد مثل السلطانية ، والعجمي ، والغرانية . وعنى هولاكو بإعلان الأمان بالنسـبة للنصـارى المقيمـين فـي المنـاطق التـي احتلهـا تعزيـزاً للتجـارة مـع القـوى الإفرنجية . وتحالفت معه أرمينيا وجورجيـا ضـد مصـر . وتكـررت الاتصـالات الدبلوماسـية بين المغول وأوروبا الغربية ، وخاصة في ظل **أباقـا** إبـن هولاكـو الـذي حـاول أن يـنظم حملة مشتركة ضد المماليك في مصر والشام .

وفي بداية القرن الرابع عشر ، كان إنفجار الحرب بـين القبيلتـين المغـوليتين الكبيـرتين **- البيضــاء والذهبيــة -** مظهـراً للخـلاف بـين المصـالح التجاريـة . فالقبيلـة الذهبيـة متمركزة في جنـوب شـرق روسـيا ، وتريـد الاسـتيلاء علـى الطريـق المـؤدي بـراً إلـى الشرق الأقصـى فعمـل علـى قطـع مـا بـين القبيلـة البيضـاء - المتمركـزة فـي العـراق وفارس - وبين البحرين الأبيض والأسود . ومن هنا كـان التحـالف بـين القبيلـة الذهبيـة - المسلمة - وبين مماليك مصر . وكذلك كانت حروب القبيلـة البيضـاء بقيـادة هولاكـو ، وإستيلاؤها على دمشق إلى أن هزمها المماليك ، وأفسـدت هـذه الحـروب والنزاعـات الطريق التجاري المار بمنطقة ما وراء النهر إلى آسيا الوسطى ، أو الخليج الفارسـي ، الأمر الذي أصاب بالضعف الدولة المغولية في فارس **/ دولة الأيلخانية** التـي تحكمهـا القبيلة البيضاء .

ومما عجل بتدهور الدولة الأيلخانية أيضاً أن تولت أسرة صينية الحكم - **أسرة مينج** - عام 1378م ونحت المغول عن السلطة في الصين ، وأخذت السفن الصينية تجوب الطريق البحري المؤدي إلى شواطئ البحر الأبيض ، فوصلت إلى عدن فيما بين 1411م و 1413 م . وارتفع مركز مصر في التجارة البعيدة مع الشرق الأقصى في حين كان يهبط مركز العراق وفارس .

م – 24

4- بعض النتائج

أحدثت الغزوات المغولية الواسعة والبعيدة المدى مزجاً عنيفاً بين تلك الشعوب والأثنيات العديدة التي أخضعتها لفترة تقرب من قرنين . وترتب على أعمال النهب ، والسلب ، والتخريب أن انتقلت الثروات الضخمة من أيد إلى أخرى ، وألقى بكميات هائلة من المعادن النفيسة في سوق المبادلات . واستفادت المدن الأوروبية التجارية من ذلك التحرك بشكل خاص ، الأمر الذي ساهم في الإعداد لصعود مركزها في عصر النهضة .

غير أن السيطرة التى فرضها ذلك الشعب الرعوي التجوال لم تأت بتقدم يُذكر للمناطق المحتلة ، ولا رفعت مستوى القوى الإنتاجية بصورة حاسمة ، بل الأغلب أنها تسببت في ركودها الاقتصادي ، والاجتماعي ، إن لم تدفع بعجلة تطورها إلى الخلف (69) . ولن يكون هذا الأمر بالغريب إذا لاحظنا أن الحكم المغولي قوى النظام الشرقي المعتمد على النمط الآسيوي للإنتاج حيثما كان قائماً ، أو جلب عناصره في مناطق أخرى لم تكن قد دخلت دائرته بعد . وقد حدث هذا في حين كانت تنمو من جهة أخرى - في أوروبا الغربية - بوادر النظام الرأسمالي الذي دفع بالإقتصاد والإجتماع إلى الأمام دفعاً صاروخياً . فلم يكن الحكم المغولى إذن يمثل فقط أوضاعاً أكل الدهر عليها منذ عشرات القرون ، بل يزداد تخلفه عمقا ، لأنه يتواجد جنباً إلى جنب المنصة التي انطلقت منها قوى الرأسمالية المتقدمة في حينها .

أ- إهمال الزراعة :

تدل الشواهد المختلفة على أن المغول لم يعنوا بصيانة المنشآت المتعلقة بالري الإصطناعي عناية كافية . فالسدود القائمة على نهر أموداريا في خوارزم ظلت متهدمة لمدة ثلاثة قرون ، ولم ينهض الإقليم من رقاده بعدها إلا ببطء شديد (70) . وفي العراق ، لم تصب الإدارة المدنية فقط بالإنهيار بسبب الأحتلال المغولي ، بل هوت شبكة الري التي تعتمد الزراعة عليها فيما بين النهرين ، وزاد الأمر سوءاً أن سقوط السلطة القائمة على الاقتصاد المستقر فتح الباب أمام غارات القبائل البدوية التي عاثت في المناطق المزروعة فساداً (71) . ولم تختلف الصورة كثيراً في مصر المملوكية .

ب- التدهور النقدي :

سبقت الإشارة إلى أن كميات كبيرة من الذهب والفضة أُلقيت في التداول أثناء الغزوات المغولية ، ولكن دون أن تماثلها نهضة إنتاجية . وأصاب هذا التناقض أحوال العملة بالإضطرابات الشديدة ، خاصة وأن تجار الغرب باتوا ينزحون المعادن النفسية هذه إلى المراكز الأوربية ، فلوحظت ندرتها بالتالي في الشرق الأوسط .

وحاول المغول الأيلخنيون أن يعالجوا الأمر بإستعمال العملات الورقية التي استمدوا فكرتها من الصين ، فأصدروا منها كميات تزايدت بإطراد مع تدهور أحوال الإنتاج أو ما

نسميه اليوم **الناتج القومي** . وبلغ ما طُبع من العملة الورقية في عهد قوبيلاي ما يقرب من المليارين (ألفي مليون) . وكانت نتيجة هذا التضخم أن هبطت قيمتها الحقيقية إلى ثلاثة من ألف من قيمتها الأصلية في مدى ستين عاماً تقريباً (72) .

جـ- الإتجاهات السياسية والفكرية :

ومع تقويته لعناصر النمط الآسيوي ، أتى الحكم المغولي أيضاً بتقويته لبنائه الفوقي ، ونقصد الطغيان من جهة ، والتنسك والرهبنة بشكل خاص من جهة أخرى .

وقد ازدهرت النسطورية في آسيا حتى القرن الرابع عشر ، وارتبط المبشرون السوريون لهذا المذهب بالتجارة ، ووجدوا استجابة لدعوته لدى القبيلة البيضاء والعناصر الويغورية العاملة في السلك الإداري المغولي (73) .

ونرى المذهب النسطوري ، إذ يؤكد تمايز ناسوت المسيح عن لاهوته ، إنما عبر بصورة ما عن الطبيعة المزدوجة للسلطة (قيمتاها الاستهلاكية والتبادلية) . وسبقت الإشارة إلى أن هولاكو أعطى أماناً للنصارى عندما استولى على بغداد ، كما أطلق اليد للشيعة المعارضين للحزب السني الخليفي وقتذاك .

غير أن الحكام المغوليين استخدموا تلك المذاهب المناوئة للمؤسسات السابقة - الرومية والخليفية - ليحاربوا بها الحركات الشعبية ، وخاصة حركات الحرفيين وصغار سكان المدن . وكانت هذه إحدى النتائج المترتبة على تعبئتهم لآلاف الصناع وتهجيرهم بالقوة إلى العواصم المغولية ، إذ عملت هذه الإجراءات على تفتيت حركات الطوائف الحرفية . والملاحظ أن السلاطين المغول قضوا على المراكز الحصينة للإسماعيلية في فارس ، وهى المعروفة بصلاتها بنفس الطوائف .

وفي جملة ، فقد لعب الحكم المغولي على العموم دوراً رجعياً من الناحية السياسية . وفي ملاحظاته على تاريخ روسيا ، أشار ماركس إلى أن المصير السياسي الذي عرفته منذ غزو المغول أدى إلى قيام الطغيان المركزي فيها (74) .

5- العلاقة مع المماليك

أ- عناصر مشتركة :

استقى النظام المملوكي في مصر - في ظل البحرية والبرجية معاً - العديد من عناصره من التقاليد التركية المغولية . وسبقت الإشارة إلى أن أعضاء الأرستقراطية المغولية كانوا يحيطون أنفسهم بثلة من الموالي محترفي الحرب يرتبطون بهم بعلائق الزمالة والولاء الشخصي . وتعتبر المجموعة من مالهم الخاص فيرثها الخلف . وتبلور هذا التركيب الإجتماعي الخاص - بين رأس الدولة وجهازه العسكري - في أن تتكون نواة الجيش المغولي من عبيد البيت المالك المعتقين ، أي مماليكه . وهذا الشكل شبيه بما قام في مصر ، مع اختلاف جوهري ، وهو أن الخان كان من نفس الإثنية

المغولية التي يرأسها ، في حين أن سلاطين المماليك لم يكونوا مصريين ، وأنهم هم أنفسهم عبيد في الأصل .

ويعود هذا الفرق جزئياً إلى وجود الأرستقراطية الوراثية لدى الخانات . ونعزو مبدأ توارث الملك لديهم إلى تداخل التبادل التجاري وبالتالي الملكية الفردية مع النشاط الإنتاجي المشاعي عند العشيرة المغولية . أما مصر ، فقد كان التبادل السلعي فيها أمراً خارجياً أصلاً عن كيانها الإقتصادي الأساسي (المشتركات القروية) . ومن ثمة ، كانت وراثية الملك شيئاً مهزوزاً : فبعد أن شهدت عصراً من الأسر المملوكية في ظل البحرية ، بات الحاكم يتولى السلطة من خلال عملية انقلابية يحصل بعدها على بيعة الجنود ، ثم الإقرار الرسمي من الخليفة . وسوف نعود إلى هذه الزاوية فيما بعد ، ولكن الواضح أن التكوين المصري الخاص مكن من وصول البيروقراطية إلى أعلى درجة من الصفاء في النظام المملوكي .

وكان المماليك في مصر يتحدثون باللهجات التركية ، لا العربية . وكان يجب على الموظفين المصريين أن يعرفوا لغتهم حتى يرتقوا إلى المناصب العليا . وكذلك كان القانون الذي يحكم العلاقات بينهم هو اليساق المغولي ، في حين أن الشريعة الإسلامية كانت تحكم الرعية فقط . أي أن الطبقة الحاكمة في مصر كانت في اغتراب تام عن سكان وادي النيل .

وكذلك كانت نظم الجيش المملوكي والرتب المختلفة فيه تطابق القواعد التركية . وسبقت الإشارة إلى أن جنكيز خان طبق العديد من هذه القواعد في جيشه ، وأنه استعان بالأتراك بشكل واسع في تكوين فرقه .

وأخيراً ، فغالبية القوة المملوكية في مصر كانت تتكون من عناصر الشعوب التركية المغلوبة من (القفجاق أو القفشاق) أو الشراكسة . فعندما غزا المغول أقاليمهم وصادروا خرافهم وأخذوا أعلاف خيولهم وعبأوا شبابهم في فرق السخرة ، هربوا إلى المغرب لدى أقاربهم في الأثنية وهم قفشاق الدون ، والبراري المجاورة للروس ، وباعوا أولادهم لتجار الرقيق . وكان البنادقة يشترون الغلمان القفشاق الذين تأسرهم القوات المغولية في زحفها ، فيُباعون في مصر لإحتراف الحرب والحكم . ولا شك أن هذه الروابط الإثنية بين القفشاق والطبقة المملوكية في مصر كانت أيضاً روابط مصلحية اقتصادية وسياسية .

ب- الأحلاف التجارية :

ذكرنا من قبل أن النزاع اندلع بين القبيلتين المغوليتين البيضاء والذهبية حول السيطرة على الطرق الرئيسية وتقطاعها في آسيا الغربية . ووجدت التجارة الخارجية المصرية نفسها في توافق مع أهداف القبيلة الذهبية التي كانت تسعى إلى منفذ على البحر الأبيض عبر مضايق البحر الأسود أو عبر آسيا الصغرى والمشرق . فكانت المناطق التي يسيطر عليها المماليك تكون استكمالاً طبيعياً من الناحية التجارية لمصالح القبيلة الذهبية ، إذ تضمنت ثغور المشرق على البحر الأبيض ، والطريق البري

الداخلي عبر فلسطين الذي يؤدي إلى شواطئ الجزيرة العربية المطلة على المحيط الهندي . كما كان البحر الأحمر طريقاً آخر يسلكه التجار الآتون من الهند ، حتى تنتقل بضائعهم بعد ذلك عبر مصر متجهة إلى البحر الأبيض . ومن الحوادث ذات المغزى - في هذا الصدد - أن السلطان برقوق كلف ما يزيد على مائتين من المماليك البحرية بحراسة الحجاج الذاهبين إلى مكة في أواخر القرن الرابع عشر . وإن السلاطين المماليك في القاهرة رفضوا بإطراد أن يرسل الأيلخان المغولي بعد إسلامه كسوة من طرفه للحجر الأسود .

وفي منتصف القرن الثالث عشر ، كان أحفاد جنكيز خان يحكمون أقسام إمبراطوريته : فقوبيلاي في الصين ، وأخوه هولاكو في فارس على رأس القبيلة البيضاء ، وبركة خان زعيم القبيلة الذهبية في روسيا الجنوبية . وفي 1260م قامت الحرب بين بركة وهولاكو من أجل السيطرة على القوقاز (75) . فدخل حاكم مصر **السلطان بيبرس** متحالفاً مع القبيلة الذهبية - في المعركة ، وهزم المغول في عين جالوت ، فاستردت حكومة القاهرة سوريا مستفيدة من هجمات بركة على خصمه في الشمال .

وفي 1292م ذبح هولاكو جميع التجار الآتين من أراضي القبيلة الذهبية ، وانتقم بركة خان لهم بأن رد بالمثل (76) .

وقد ساند بركة خان السلطان المصري بالرجال أيضاً . فمنذ1258 م - أي قبل قيام الحرب مع هولاكو - أمر قسماً من قواته المحاربة إلى جانب الأيلخان الفارسي بأن يترك خدمته وينتقل إلى مصر ، وكذلك كثرت بعدها العناصر المغولية التي كانت تأسرها القوات المملوكية فتحولها إلى فرقها . وفي1260 م وقع حادث هام في هذا الميدان ، إذ حضرت بطن آسيوية كاملة من **الكالموك** تتكون من عشرة آلاف مقاتل ، وتلقى أعيانها الرتب العسكرية والإقطاعات في مصر ، وسكنوا حي الحسينية بالقاهرة . ويشير المقريزي إلى هؤلاء باسم **الوافدية** ، ويضيف بأنه خطب للملك بركة خان على منابر مصر والشام والحرمين (77) ، مما يعني الأعتراف له بنوع من السيادة على مصر .

ويفسر بعض المؤرخين هذه التوازنات بين المراكز الثلاث بدين حكامها فقط . ففي نظرهم أن الحلف بين القاهرة والقبيلة الذهبية كان بسبب إسلام الطرفين ، في حين أن هولاكو ظل على وثنيته . غير أن الأمور لم تتغير كثيراً حتى بعد تحول الأيلخانيين إلى الإسلام 1293م منذ ولاية غازان ، إذ ظلت الحرب سجالاً بين الطرفين (معركة مجمع المروج في الشام ، ثم غارات تيمورلنك - الشيعي - على سوريا الشمالية عام 1402 م .

* * * *

لقد ألقينا نظرة سريعة إلى التكوين الإجتماعي الإقتصادي لبعض الشعوب الراعية في آسيا الوسطى نصل إلى نتائج معينة :

أما الأولى : فهي أن نفهم بصورة أوضح بعض العوامل الطبيعية والإقتصادية والأثنية التي لعبت دوراً في تطورها من المشاعية الرعوية إلى النمط الآسيوي للإنتاج .

والثانية : أن نحاول وضع يدنا على الكيفية التي حافظت بها غزوات هذه الشعوب على النظم الشرقية حيثما كانت قائمة ، بل على إقامتها حيثما كانت التربة صالحة .

والثالثة : أن نضع بهذا الشكل الأرضية التمهيدية لدراسة العصرين الأيوبي والمملوكي في مصر ، إذ نقدر أن الطبقة/ الإثنية التي حكمت مصر من سقوط الفاطميين إلى الغزو العثماني إنما كان لها استعداد خاص لكي تقوم بذلك الدور أيضاً الذي قامت به . ونعني لي الإقتصاد المصري بحيث تزدهر التجارة الخارجية التي في يد الأجانب - الشرقيين والغربيين - على حساب القدرة الإنتاجية الحقيقية لمصر في الزراعة والصناعة الحرفية والتجارة الداخلية .

هوامش الفصل التاسع

(1) L. KRADER: **Principles and structures in the organization of the Asiatic steppe– Pastroalists** - Southwestern Journal of Anthro- pology . vol . 11 . No . 2 . Summer 1955 pp. 67 .

(2) انظر الفصول عن مصر الفرعونية والفتوح الإسلامية والمغرب قبل الخلافة الفاطمية .

(3) J. BARREAU: **Domestication écologie et conditions d'apparition** du **Pastroralisme nomade dans C.E.R.M.:** Cahier No. 109: **Études sur les sociétés de pasteurs nomades .**

No . I:(Sur l'organisation téchnique et économique): paris . 1973 . pp . 59 et suiv .

(4) P. BONTE: **La formule téchnique. du pastoralisme nomade** (dans C.E.R.M. ibid.) pp. II/12.

(5) سبق الحديث عن هذا النوع بخصوص قبائل الصنهاجة المغربية . وما زالت قبيلة البختياري الإيرانية على هذا المنوال ، انظر :

P. DIGARD: **Contraintes techniques de l'élevage sur l'organisation**

des sociétés de pasteurs nomades (dans C.E.R.M ibid) pp. 49/50.

وكذلك نجد مثالاً آخر في القبائل الكردية خلال عصور معينة سابقة من تاريخها . ونفرد لها بعض المناقشة في هذا البحث .

(6) P.J RUBEL: **Herd composition and social structure** . man . Iv – 2 . 1969 . pp . 268 – 273 .

(7) كارل ماركس : المسودة الأولى لخطابه إلى فيرا زاسوليتش .

(8) K. FLANNERY: **The ecology of early food production in Mesopotamia**- Science . Vol. 147. No. 3663.12 March 1965 . p . 1255 .

(9) K.MARX: **Formes qui précèdent la production capitaliste** (Dans C.E.R.M. ed : **Sur les sociétés precapitalistes** Paris . Ed. Sociales . 1973 . pp . 185 / 186 .

(10) ك . ماركس : المصدر نفسه ، ص200 .

(11) F.ENGLES: **Anti - Duhring**- Paris, Ed. Sociales . 1968 . p . 181

(12) راجع ما يقوله ماركس في **رأس المال** عن طريقي الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية . إحداهما الطريق الثوري وهو أن يصبح المنتج تاجراً ورأسمالياً ، والثاني غير الثوري وهو أن يستولي التاجر مباشرة على الإنتاج .

(13) بونت : المصدر السابق ، ص 32 .

(14) W.BARTHOLD: **Turkestan down to the Mongol invasion** London . luzac & Co. 1928 . pp . 81 – 85 .

(15) R.GROUSSET: **L'Empire des steppes**- Paris. payot . 1938 p. 9.

(16) بارتهولد : المصدر السابق ، ص 394 .

(17) كريدر : المصدر السابق ، ص 77.

(18) L.CAHUN: **Introduction à l'Histoire de I'Asie**- Paris A. Colin . 1896 . p . 73 .

(19) كهون : المصدر نفسه ، ص 62 .

(20) كريدر : المصدر السابق ، ص 83 .

(21) سوف نعود إلى هذا الرأي في الفصل التالي بمصر في ظل الأيوبيين والمماليك .

(22) C.CAHEN: **Pre-Ottoman Turkey**- London . Singwick & Jackson 1968 . p . 174 .

(23) بارتهولد : المصدر السابق ، ص 234-235 .

(24) قارن مع الإدارة التي أنشأها الحاكم بأمر الله الفاطمي في مصر (نهاية القرن العاشر) للإشراف على الممتلكات والأموال والمسماة **بديوان المفرد** .

(25) بارتهولد : المصدر السابق ، ص 307 .

(26) H.RABIE: **The financial system of Egypt (1169 -1341)** – London Oxford Univ. Press . press . 1972 . p . 27 .

(27) S.LANE- POOLE: **Saladin and the fall of the kingdom of Jerusalem** – New York . G . putmans sons . 1898 . p . 16 .

(28) نين بول : المصدر نفسه ، ص 44 .

(29) كاهين : المصدر السابق ، ص175 .

(30) كهون : المصدر السابق ، ص 82 .

(31) A.H.LYBYER: **The Government of the Ottoman Empire** New York . Russel . 1966 . p . 280 .

(32) كهون : المصدر السابق ، ص82 .

(33) بارتهولد : المصدر السابق ، ص 212 .

(34) R.Contenau: **Everday life n Babylon and Assyria**- London . E. Arnold . 1954 . p . 89 .

(35) T.Boos: **Connaissance des Kurdes** – Beyrouth . Khayats . 1965 . p . p . 31 et pass .

(36) كونتنو : المصدر السابق ، ص 123 .

(37) محمد أمين زكي: **خلاصة الكرد وكردستان**- تعريب محمد علي عوني ، القاهرة ، مطبعة السعادة، 1936، ص 137- 139.

(38) .V.Minorsky: **Studies in Caucasian history** – London Taylor's Foreign press 1953.

(39) اسمه يوسف القزازاي يوسف تاجر الحرير . ومعروف أن الحرير كان أهم سلعة تنتقل في هذا الوقت من الصين إلى بيزنطة مارة بأرمينيا ، وأن الأباطرة الروم كانوا يحتكرون تجارتها ، مما يوحي بالمركز الإقتصادي الذي كان يتبوأه يوسف القزاز هذا في دوين .

(40) انظر أمين سامى الغمراوي : **قصة الأكراد في شمال العراق** – القاهرة - دار النهضة العربية ، 1967 ، ص 39- 40 .

(41) جروسيه : المصدر السابق ، ص 23 .

(42) C.Commeaux: **La vie quotidiènne chez les Mongols de la conquète** paris . Hachette . 1972 . pp . 57 – 59 .

(43) J. Legrand: **Le choix Mongol** – Paris Ed. Sociales . 1975 . p . 30.

(44) F.Tokei: **Conrtibution à la nouvelle discussion sur M.P.A. - Nouvelles études hongroises .** vol 7 . 1972 . pp . 80 – 95 .

(45) كومو : المصدر السابق ، ص 96 .

(46) لاحظ التشابه مع علاقة المماليك بأميرهم في مصر .

(47) ليجران : المصدر السابق ، ص 24 والتالية .

(48) B. Spuler: **Les Mongols dans l'Histoire** Paris . Payot . 1961 . pp . 19 – 20 .

(49) قارن مع ما حدث في مصر الملوكية حيث قسم الخراج إلى أربعة وعشرين قيراطاً ذهبا عشرة منها إلى السلطان ، وقسم الباقي بين الأمراء والأجناد من المماليك .

(50) بارتهولد : المصدر السابق ، ص 385 .

(51) L. Cahun: **Les Révolutions de l'Asie** Dans: Lavisse et Rimbaud Chap. X ، :(Histoire Générale). T. ll . paris . A. Colin . 1925 . p . V I) . paris . 1925 . p . 956 .

(52) B. Ischoldin: **Essays on Tatar History** – New Delhi . New Book Soc. of India . 1963 . pp . 24 – 26 .

(53) كهون : (1896) ، ص 297-298 .

(54) J. Sauvaget: **La poste aux chevaux dans l'Empire des Mamlouks** Paris Adrien- Maisonneuve . 1941 . p . 13 .

(55) نيجران : المصدر السابق ، ص 28 .

(56) J. de Rachewiltz: **papal envoys to the Great Khans** – Faber & Faber . 1971 . pp . 65 – 66 .

(57) كهون : (1896) ، ص 287-288 .

(58) كومو : المصدر السابق ، ص 165 .

(59) كومو : المصدر السابق .

(60) ربيع : المصدر السابق ، ص 31 .

(61) كاهين : المصدر السابق ، ص 329 - 331 .

(62) R.Poliak: **Le caractère colonial de l'Etat mamelouk dans ses rapport avec la Horde d'Or** – R.E.L. 1935 . p . 235 .

ومن التشابه بين المسح الدوري المغولي وبين (الروك) المملوكي في مصر ، استنتج بولياك أن الروك مستجلبةً فكرته من القبيلة الذهبية . ولكن الواضح أن عملية المسح الدوري لها تراث قديم في مصر وترجع أصوله التاريخية إلى عهود الفراعنة، وأخذت تتكرر في عصور الهلينية ، والولاة العرب ، والفاطميين .

(63) كهون: (1896، ص 413)

(64) كهون: المصدر نفسه، ص 471.

(65) توكي : المصدر السابق ، ص 87 .

(66) E.D.Philips: **The Mongols** London . Thomas & Hudson . 1969 . p . 42 .

(67) كهون : (1896) ، ص298 .

(68) كهون : المصدر نفسه ، ص 350 .

(69) يعيد المؤرخون تخلف روسيا في تلك الفترة مثلاً إلى أن الغزو المغولي خنق المدن الروسية اقتصادياً . انظر :

V.I. Koretski: **Sur l'Histoire de la formation du droit féodal en Russie** (Dans: Recherche Internationales ، Nos. 63-64: (Le deuxième servage)- E.S ، Paris 1970 ، p. 199.

(70) بارتهولد : المصدر السابق ، ص 457 .

(71) B. Lewis: **The Arabs in History** – London . Arrow Books . 1958 .p . 154.

(72) كهون : (1896) ، ص 401 .

(73) راشيفاتز المصدر السابق ، ص 33 ، 45-46 .
وكان نسطورس (ت 451 م) قد أنشأ احدي الهرطقات المسيحية ، اذ أكد أن في المسيح طبيعتين متمايزتين - وان كانت شديدتي الإتحاد – وهما الطبيعة البشرية والطبيعة الالهية . ورفض أن يسمي مريم حامل الإله . وقد نحاه المجمع المقدس المنعقد في ايفيزا .

(74) انظر: المسودة الثانية لخطابه إلى فيرا زاسوليتش . ذكر النص في الكتاب الذي أصدره مركز الدراسات والابحاث الماركسية عن المجتمعات السابقة للرأسمالية ، المصدر السابق ، ص 87.

(75) سبولير : المصدر السابق ، ص 43- 44 .

(76) Encyclop. of Islam: Art Berke.

(77) المقريزي : الخطط - جـ 1 ، ص 221 . ولكننا لا نتوافق المستشرق بولياك على ما ذهب إليه من اعتبار مصر المملوكية مستعمرة تجارية للقبيلةالذهبية. انظر مقاله: **الطبيعة الكولونيالية** الخ ، المصدر السابق ، ص 232 والتالية .

الفصل العاشر

======

مصر في عصر الأيوبيين والمماليك

يتفق دارسو التاريخ على اعتبار الفترة من سقوط الفاطميين 1171م إلى الإحتلال العثماني1517م عصراً واحداً من حيث السياسة الخارجية والداخلية ، وكذلك من حيث نظم الحكم والإقتصاد ما يسمى عادة **بالإقطاع العسكري** . وبالإضافة إلى ذلك ، فالملاحظ أن جيش المماليك البحرية أقيم على يد أحد السلاطين الأيوبيين الآخيرين ، كما أن عهد المماليك الجراكسة جاء كتطور طبيعي للمماليك البحرية . أي أن هناك حلقات رابطة بين الفترات الجزئية الثلاثة لهذا العصر .

وثمة سمة مشتركة لهذا العصر بطوله ، وهي سيطرة المصالح التجارية الأجنبية والمرتبطة بالأسواق البعيدة على مقاليد الأمور في القاهرة . وهي سيطرة أوجدت تناقضاً بين إزدهار التجارة الخارجية في أغلب الأوقات وبين التدهور المطرد الإقتصادي والإجتماعي الداخلي . وفي حين أن الإزدهار التجاري المماثل في أوروبا الغربية ارتبط بتطور التكوين الإجتماعي الإقتصادي فيها ، وبظهور الإرهاصات الأولى للنظام الرأسمالي وصعود الدول القوية في هولندا ، وأسبانيا ، وفرنسا و انكلترا ، شهدت مصر أزمة تزداد تفاقماً ، وركوداً قاتلاً بالمعنى الحرفي للكلمة ، إذ فقدت نصف سكانها تقريباً في المجاعات والأوبئة . وفي النهاية كان أن فقدت استقلالها أيضاً ، وأصبحت إحدى الولايات العثمانية .

وإذا كانت مؤلفات البحاث والمصادر الأصلية لهذا العصر زاخرة بالمعلومات الوفيرة والدراسات الجزئية القيمة ، غير أنها تفتقر جميعاً - بقدر ما نعلم - إلى محاولة التنقيب عن **المنطق الداخلي** للتطورات الإقتصادية ، والإجتماعية ، والسياسية التي وقعت ، أي ذلك الخيط الذي يربط بين الأحداث والمواقف وبعضها ، فيجعل من التاريخ علماً (1) . فلماذا تلى هذا العصر الحكم الفاطمي ؟ وما الذي أبقاه قروناً أربع قائماً ؟ بل كيف كان أن نهض من رقاده بعد الإحتلال العثماني بفترة وجيزة ، ولم يقض على خصائصه إلا على يد محمد على ؟ وما الذي جعل العبيد حكاماً على وادي النيل، بل على إمبراطورية واسعة الأرجاء في أوقات وهو حادث فريد بالنسبة للتاريخ الأوروبي ؟ ولماذا كان الطابع الذي ختم به هؤلاء هو الطابع التركي ثم الجركسي بالذات ؟ وكيف جمع بين الازدهار التجاري وبين الأزمة الداخلية ، وما السبب ؟ إنها أسئلة تتوارد دون إصطناع إلى الذهن ، ولكن أحداً لم يقدم لها إجابة . وذلك لأن بذل المحاولة في هذا الأتجاه كان يتطلب الوقوف على قدمين معا :

الأولي : تقديم إطار عام للتكوين الإجتماعي الإقتصادي المصري في ذلك العصر تقديماً يستند إلى الخلفية التاريخية السابقة .

والثانية : الأعتراف بأن هذا التكوين أصيل ، لا هو بالإقطاعي ، ولا بالعبودي .

وفي تقديرنا أن مفهوم النمط الآسيوي للأنتاج يسمح بتقديم الأجابة المطلوبة ، كما يمكن من إدراك بعض العناصر المتبقية في الهيكل المصري القائم الآن (2) . ونعلم أن العبيد في مصر لم يكونوا يعملون في الأنتاج بصفة أساسية (ولم يكونوا يعملون في الزراعة بصفة خاصة) ، وإنما كان أغلبهم خدماً وحراساً خصوصيين . وفي ظروف معينة، يصير من الأمور المنطقية أن يدخل الخادم الشخصي للسلطان - رمز المشترك الأعلى - في زمرة الحكام أنفسهم ، أي : أن يصبح مملوكاً . فإن أستجلاب العبيد الأجانب - أي المعزولين تماماً عن الأنتاج وعن طبقة الكادحين الأصليين - يجعلهم أهلاً للأنضمام إلى البيروقراطية الأدارية ، والعسكرية الحاكمة ، وهي تلك المعزولة عن الشعب والمرتفعة ظاهرياً عن الطبقات .

وفي أوروبا - وخاصةً الغربية منها - كانت المشتركات القروية تتضمن الملكيتين الخاصة والعامة **كتعبير عن أشكال مختلفة لعلاقات الأنتاج** جنباً إلى جنب . ولذلك ، كان من الممكن عند الغزوات الخارجية أن يتحول جزء من المنتجين إلى عبيد وإلى أقنان بعد ذلك أي أن يصبحوا هم أنفسهم ملكية خاصة للطبقة المالكة الجديدة . ولكن **ماركس** قد لاحظ في مؤلفة **التكوينات الإقتصادية السابقة للرأسمالية "** أن ذلك التحول دونه أكبر العقبات في النظم الآسيوية حيث تكون ملكية الدولة للأرض هي الأساسية " . ولذلك فلا يستطيع الغزو هنا أن يلغي ظروف العمل الجوهرية أو يعيد تشكيل علاقاته . ونجد في هذا تفسيراً لعدم حدوث تغيير أساسي في الهيكل المصري في ظل الأيوبيين والمماليك ، وهم الذين كانوا غزاة آتين من الخارج .

وقد ألممنا إلمامة مقتضية في الفصل السابق بالخطوط العامة لسمات تلك الشعوب الرعوية التجوالة التي انحدر منها الأتراك السلاجقة ، والأكراد ، والمغول ، وهم الذين كونوا العناصر الأساسية للطبقة الحاكمة في عصر الأيوبيين والمماليك . ويبدو لنا أن تلك السمات أوجدت فيهم استعداداً خاصاً . لأن يلعبوا الدور الذي لعبوه في مصر ، وألا تسبب نظمهم الأثنية تغييراً عميقاً في التكوين المصري . ودرس بعض الكتاب الأحتلال الرعوي المغولي ، ثم العثماني للمناطق الواسعة المطلة على البحر الأسود مثلاً ، ولاحظوا أن الغزاة أقاموا فيها نظاماً **نهيبياً** يركب فوق المشتركات الفلاحية الأصلية ، ويتعيش حكامه من حصيلة الرسوم والضرائب الكثيرة التي فرضوها على المنتجين والتجار دون أن يستولوا على الأرض ، أو يفرضوا على السكان تبديلاً في التقاليد ، والنظم الأهلية ، مكتفين بأن يكون الخان المالك الأسمي لجميع وسائل الأنتاج بإعتباره رأسا للدولة (3) .

واستطاع الحكام الأيوبيون والمماليك أن يبقوا على حكمهم تلك القرون الطويلة رغم الخراب الداخلي الذي تسببوا فيه . وإذا كان أغلب المؤرخين يرون تفسيراً لذلك في الحروب المقدسة التي سنوها ضد الغزاة الصليبيين والمغول والعثمانيين ، فإننا نضيف عاملاً ، وهو أن نظامهم قد أبقى الموارد المصرية تصرف - في أغلبها - بداخلية البلاد،

ما عدا العهد المملوكي الأخير حيث مثل الأستهلاك الترفي للحكام استنزافاً للقدرة المالية المصرية . ومهما كان الأمر ، فإن هذا العصر يبين لنا كيف أن الدفاع عن الأستقلال الوطني في مصر - وإن كان على أيد رجعية - استطاع أن يشل إلى حد كبير المقاومة الداخلية الناتجة عن الصراع الطبقي .

وأخيراً ، فثمة عامل هام ساعد على استقرار الحكم الأيوبي المملوكي في مصر ، وهو شدة الخلافات والنزاعات المتناقضة بين أعدائه ، ففي صفوف الصليبيين انقسامات شديدة ، وخاصة بين البندقية وجنوا ، كما أن تعارضاً قوياً يقوم بينهم وبين بيزنطة ، وتعارضات أخرى موجودة أيضاً بينهم وبين المغول ، وبين المغول أنفسهم ، ثم بينهم وبين العثمانيين ، وبين آل عثمان وأوروبا الغربية والإيرانيين إلخ . ومكنت هذه التناقضات حكام القاهرة بأن يلعبوا عليها ويقيموا سلسلة من التحالفات المؤقتة يضربون بها فريقاً بعد الآخر . وقد سمحت هذه التوازنات بأن تطيل العصر تحت الدراسة ، وبالتالي ، أن تبقى على النمط الإنتاجي الآسيوي الأساسي رغم أن الظروف المصرية تميزت حينذاك بالكثير من السمات الإنتقالية .

* * *

وسوف نتتبع في هذا الفصل منهجاً مختلفاً بعض الشيء عن الذي أتبعناه في الفصول السابقة . إذ نعطي الأولوية في الترتيب لنسق الحكم ، لإعتبارنا إياه السبب الأول لإتجاه القوى الإنتاجية إلى الركود .

1- نسق الحكم

حمى الأيوبيون والمماليك مصالح التجارة الخارجية المصرية بصورة أساسية ، وخاصة تلك ذات الارتباط بالأسواق البعيدة (الهند ، والصين شرقاً ، ومناطق القوقاز والقرم شمالاً ، والمدن التجارية الإيطالية ، والفرنسية ، والأسبانية غرباً) . وإندمجت بها مصالح الأجهزة الحاكمة إندماجاً مباشراً في كثير من الأحيان ، وكان الطرفان في هذه العلاقة من العناصر الأجنبية في الغالب الأعم . ولكن العلاقة بين التجارة والحكم لم تكن علاقة تمثيل طبقي مستقيم ، مثلما لم تكن هذه العلاقة مباشرة في العصر السابق - العصر الفاطمي - بين خلافة القاهرة وبين صغار المنتجين والتجار . وذلك لأن جهاز الدولة جهاز قاهر ومتعال فوق الطبقات على العموم . ولكن قهره وإنعزاله يصلان إلى درجة مضاعفة في النظم الشرقية ، وخاصةً في مصر ، حيث تمسك الدولة بأزمنة الحياة الإقتصادية والسياسية والفكرية والدينية . وحيث تصبح البيروقراطية بالتالي إخطبوطاً ضخماً يتطفل على الإنتاج ، ونشاط الأكتساب جميعاً . ومن هنا ، فإذا كان الجهاز الحاكم المصري قد خدم التجارة الخارجية البعيدة ، فهو إنما فعل ذلك مع وضع مصالحها وأشخاصها تحت سيادته ووصياته .

م – 25

1- **المصالح التجارية الخارجية :**

تتفق كتابات الرحالة الأجانب مع المؤلفين المصريين على وصف الأزدهار التجاري الخارجي لسلطنة القاهرة في أغلب هذا العهد ، ولكن ينبغي أن نسجل هنا بعض السمات الهامة لهذه التجارة الخارجية .

- **فهو نشاط طفيلي** بالنسبة للإقتصاد المصري ، فبصفة أساسية لم تكن التجارة الخارجية المصرية تصدر وقتذاك منتجات البلاد ، ولا تستورد المواد والمعدات اللازمة للإنتاج المصري ، بل كانت تتعامل في جوهرها مع السلع العابرة ، وتكسب الجانب الأضخم من أرباحها فيها . فكانت تجارة وسيطة في الفلفل ، والرقيق ، والحديد ، والنحاس ، والذهب ، والفضة ، والسلاح ، وهي كلها واردة من الخارج . والحقيقة أن مصر كانت تصدر أيضاً منتجات محلية مثل : الأقمشة ، والسكر ، والورق ، والسمك المملح ، والزيت ، والبلح ، والشبة ، غير إنها كانت تشكل نسبة صغيرة من التعامل التجاري الكلي (4) . وكذلك كانت الواردات من البضائع الكمالية أساساً مثل الفراء أو العبيد الذين يعتمد عليهم السلك العسكري و الإداري والخادم .

وكذلك كانت الغالبية الساحقة من تجار الخارج أجانب ، من المسلمين المشارقة ، والفرس ، والأتراك ، والعرب ، والبربر ، والسودانيين ، أو من المسيحيين ، الإيطاليين ، والروم ، والفرنسيين ، والأسبان ، والأحباش الخ . أما المصريون أنفسهم ، فكانوا بعيدين عن النشاط التجاري الخارجي إلا فيما ندر ، ولن يزداد دورهم في هذا المجال ازدياداً ملحوظاً سوى في العصر التالي ، أي : بعد فترة من الاحتلال العثماني .

وتطابقت السمتان الأجنبية والطفيلية للمصالح التجارية الخارجية في ذلك العصر مع طفيلية الحكام وخاصةً **المماليك** وطابعهم الأجنبي . ففي حين أن أغلب الفاتحين لمصر من قبل تمصروا **مثل الإغريق، والمغاربة الفاطميين** أو ساهموا في تركيب اجتماعي جديد مثل العرب ، نجد الأكراد ، والأتراك ، والمغول ، والجراكسة الذين حكموا بلادنا في العصر الأيوبي المملوكي بقوا معزولين تماماً عن الحياة الأهلية المصرية ، ويتعيشون من التطفل المباشر على النشاط الاقتصادي (اعتصار الخراج ، والعادات ، والمكوس ، والرسوم) دون أن يلعبوا دوراً إيجابياً فيه . إنهم مثلوا بشكل متزايد البيروقراطية المبلورة في الجانب السلبي منها ، إذ أهملت الأجهزة الإدارية في ظلهم مهامها الإقتصادية التقليدية .

وقد يقال ان الطريقة التي تعيش بها الطبقة المستغلة طفيلية في جميع النظم ، ما دامت تستحوذ على فائض العمل الآتي من المنتجين . وهذا صحيح إلى حد ما ، ولكن ثمة فرق كبيرً بين المالك الذي يعمل مقاولاً بماله فيديره بمبادرته وله دور إشرافي إيجابي على الإنتاج ، وبين المالك المعزول عن هذا العمل تماماً ويعتمد على معاش أي إيراد دون جهد إنتاجي منه . ومن بين ما ميز به **لينين** الإمبريالية عن الرأسمالية التقليدية السابقة مثلاً أن الرأسمال الإمبريالي طفيلي لهذا السبب ، إذ يترك كبار الاحتكاريين بين إدارة أعمالهم للمديرين المحترفين مكتفين بالمعاش الذي

تدره أموالهم . لذلك يحضر إلى ذهننا - بالنسبة للأساليب التي كان المماليك يعيشون عليها - ما وردت الإشارة إليه من قبل من تسمية أحد الباحثين للاقتصاد المغولي ، والتركي اقتصاداً نهبياً أي طفيلياً ، في المناطق المحتلة .

- **علاقة الأثنية بالوظيفة الإقتصادية :** كان الأرقاء جنوداً في الجيوش الشرقية منذ زمن طويل ، وعلى الأقل منذ الخلافة العباسية مثلاً ، والعصرين الطولوني والإخشيدي في مصر . ولكنهم لم يكونوا في المدد السابقة قد أوجدوا حكماً سياسياً خاصاً بهم مثلما حدث في عهد المماليك ، ولهذه الظاهرة نوعان من الأسباب :

النوع الأول : هو الناتج من طبيعة التكوين المصري الشرقي ، وهو المعتمد على النمط الآسيوي للإنتاج . وسنعود إلى هذه النقطة في الصفحات التالية .

والنوع الثاني : هو الناتج من الظروف التاريخية الخاصة في المدة الزمنية التي بدأت بتحركات الهجرة الواسعة التركية ، وانتهت بتوقف الغزوات المغولية . فقد ازدادت في هذه الفترة الجيوش المكونة من الأرقاء الأتراك ، والجراكسة ، والروم ، والأكراد والتركمان المستجلبين في صفقات مستمرة . وكان تجار الرقيق في الشرق الأوسط ماليين كباراً يحظون بتقدير عال لدى عملائهم ، وحمل بعضهم لقب مورد البلاط . (5) وعندما أصبح العبيد المستجلبون حكاماً مماليك ، ظلت العلاقة الوثيقة بينهم وبين تجار الرقيق وغيرهم من السلع الفاخرة .

وسبقت الإشارة ، مرات عديدة من قبل ، إلى أن تقسيم العمل الإجتماعي بين الرعي التجوال ، والزراعة المستقرة في المجتمعات الأولى ارتبط بالتمايز الإثني بين الشعوب . وصارت القبائل الرعوية المنتجعة تقوم بمهام نقل البضائع والمتاجرة بها . كما أنها باتت المنبع الذي تجلب منه النظم الشرقية المحاربين المرتزقة . وعلى أثر الغزوات التركية السلجوقية ، والمغولية ، كانت مجموعات كبيرة من تلك القبائل الرعوية تندفع إلى الأمام هاربة في موجات متتالية . وامتلأت أحياء كاملة في القاهرة بهم بعد سقوط بغداد في أيدي خولاكو . يُضاف إلى ذلك أن نظم التوريث بين الأتراك والمغول كانت تجرد أغلبية الأبناء من نصيب ذي وزن في التركات ، فكانوا يضطرون إلى البحث عن مورد رزق آخر ، فكان إما في الإرتزاق الحربي أو التحول إلى رقيق تحولاً اختيارياً . وأخيراً ، فقد أسرت الجيوش المصرية عدداً كبيراً منهم في مختلف المعارك ، فكانوا يضمون إليها (6) . وحيث أن الغزوات التي قامت بها الشعوب الرعوية الآسيوية كانت تسير عادةً حول الطرق التجارية الكبرى محاولة الاستيلاء على ملتقياتها ، فإن هؤلاء المرتزقة والعبيد كانوا يأتون من تلك المناطق حاملين معهم تراثاً من الإهتمام بالتجارة والخبرة في شئونها .

وليس أمراً جديداً أن نلاحظ من هذه الزاوية أن أغلبية الضباط في جيش صلاح الدين كانوا أكراداً مثله ، وأغلبية جنوده من الأتراك الغز . وكذلك أن الجانب المسيطر من

المماليك البحرية كان من بلاد القفجاق (المنطقة المحيطة ببحر قزوين وحوض الفولجا) ، وأن بيبرس منهم مثلاً ، وقضى شطراً كبيراً من حياته الأولى فيها إلى أن بيع لأحد تجار الرقيق إثر هجوم المغول على هذه البلاد عام 1242م ، ثم أصبح رئيساً لإحدى فرق الحرس الخاص بالملك الصالح أيوب . أما الجراكسة ، فهم الذين كانوا يأتون من **بلاد الكرج /جورجيا** وهي الواقعة بين بحر قزوين ، والبحر الأسود ، وتعرضت بلادهم للهجمات المتتالية من القبيلة الذهبية في الشمال ، والبيضاء من الجنوب ، فكانت ميداناً لاقتتالهم مدة طويلة في القرن الثالث عشر والرابع عشر ، ثم بدأ يغزوها العثمانيون . وكانت جورجيا بصورة خاصة مركزاً تجارياً هاماً، وظلت كذلك مدة طويلة .

● **التحولات في الطرق التجارية :** من الأمور التي ساعدت على استقرار حكم الأيوبيين والمماليك في مصر أن تحولات هامة في الطرق التجارية وقعت بحيث كانت ملائمة للإزدهار التجاري الخارجي المصري . فمنذ نهاية الحكم البويهي في بغداد ، والإضطراب السياسي يسود الإمبراطورية العباسية . وقد ازداد هذا الاضطراب مع اشتداد الحركات الشيعية الموالية لخلافة الفاطميين في المنطقة . ثم كانت الغزوات التركية والمغولية التي أشاعت الخراب في العراق ، والأقاليم الشمالية ، وزادت الأخطار التي تهدد المبادلات التجارية ، وانتقل مركز الثقل التجاري منها ومن الخليج الفارسي إلى مصر ، والبحر الأحمر ، والجزيرة العربية ، والمحيط الهندي . وقل إقبال السفن التجارية على الخليج بسبب نشاط القراصنة من سكان البحرين ، ومن ثمة تحولت إلى اليمن ، وخاصةً ميناء عدن (ومنها إلى سوريا براً أو إلى القاهرة بحراً) .
ومن الناحية الأخرى ، فإن الحروب الصليبية أثرت على تجارة الشرق مع أوروبا الغربية تأثيراً إيجابياً ، خاصة وأن أساطيل البندقية ، وجنوا ، والمدن التجارية الإيطالية الأخرى ، لم تكن تنقل الجنود فحسب ، بل والمؤن والبضائع ذهاباً وإياباً . وعندما قضى المسلمون على الإمارات الصليبية على شواطئ سوريا وفلسطين ، ورثت منها قبرص ، ومملكة أرمينيا الصغرى تركة الإزدهار التجاري (7) .

ومع استقرار السيطرة المغولية على الشواطئ الشرقية ، والشمالية للبحر الأسود ، اشتد النشاط التجاري فيها للمسلمين والإفرنج معاً . وارتبط هذا بنمو التجارة في بحر الشمال ، وباتت البضائع تنتقل على مياه الأنهار الروسية من الشمال إلى القرم وبحر قزوين ، ومنها جنوباً خلال أرمينيا فالمشرق ، وجزئياً إلى مصر . وكانت هذه التجارة موضع المنافسة الشديدة لا بين المسلمين والفرنج فحسب ، بل بين البندقية وجنوا ، وبينهما وبين التجار الأسبان والبرتغاليين . غير أن النشاط التجاري المرتبط بتلك المنطقة تعرض هو أيضاً للقلاقل ، والإنقطاعات المتتالية بسبب المنازعات الحربية بين المغول ، وضعف سلطتهم المتزايد . وقد انهارت الدولة الايلخانية في فارس ، ودولة القبيلة الذهبية في جنوب روسيا بين 1330م و 1340م ، واختفى التجار ، والمبشرون المسيحيون من طرق آسيا (8) . وزادت الغزوات العثمانية بعد ذلك

للأناضول ثم البلقان من هذه الأحوال ، ودفعت بالتجارة بشكل أقوى نحو الطرق الجنوبية المؤدية إلى اليمن إما عبر سوريا أو عبر مصر .

والملاحظ أن المصالح التجارية التي حماها **ومثلها** إلى حد كبير سلاطين القاهرة في ذلك العهد ، ارتبطت بتلك التحولات وواكبتها . فالسلطنة الأيوبية اقترنت أساساً بالتجارة المشرقية التي كانت قد زاد نفوذها على مصر في أواخر العهد الفاطمي . ثم كان للمماليك البحرية أن استفادوا من التجارة مع جنوب روسيا . أما الجراكسة ، فركزوا على تجارة التوابل الآتية من الشرق الأقصى . وقد جاء من مصر الرجال الذين حولوا إلى الإسلام مناطق واسعة من جاوة ، وسومطرة ، وملقا في ذلك العصر . وفي 1283م وصلت إلى القاهرة سفارة من أمير سيلان لتعرض على قلاوون حلفاً .

والمهم أيضاً في هذا الصدد أن التجارة المصرية مع الإفرنج لم تنقطع أبداً ، رغم الحروب الصليبية والاصطدامات الحربية القصيرة والطويلة الأمد بين الحكم الإسلامي في مصر والدول المسيحية المختلفة ، ولم تنجح أوامر البابا بالمقاطعة ، ولا المحاولات السياسية المسيحية لشق طرق واتصالات تجارية مستقلة بالشرق الأقصى بعيداً عن السيطرة المصرية ، ونستطيع أن نتصور حجم تجارة الفراء مثلاً مع الإسكندرية من أن تاجراً إيطالياً واحداً وصل ذات مرة ومعه ثلاثمائة ألف قطعة منها ، بلغ سعرها أحياناً مئات الدنانير . ون هنا ندرك شراسة الحروب بين جنوة ، والبندقية للسيطرة على التجارة بين البحرين الأسود والأبيض مثلاً .

وثمة ملاحظة نود إبداءها بخصوص العلاقة بين التجارة وقوة الحكم السياسي في النظم الشرقية . ونعلم أن المدن الكبرى في هذه النظم وخاصة عواصمها عبارة عن مراكز إدارية ومعسكرات حربية بصورة أساسية . فهي مراكز استهلاك أساسي وترفي أيضاً ، وبالتالي تحتاج إلى واردات التجارة لكي تعيش . ولذلك ، فإن تحول الطرق التجارية قريبة منها أو بعيدة عنها يمكن أن يكون عنصراً مساعداً لازدهار الحكم أو تدهوره . ومن جهة أخرى ، فقيام دولة جديدة أو زوالها لأسباب خاصة قد يساعد على جذب التجارة إلى عاصمتها أو إبعادها منها ، لاعتماد تلك الدولة الشرقية على هياكل بيروقراطية إدارية وعسكرية غفيرة العدد ، الأمر الذي يشكل سوقاً جديداً يقوم أو قديماً يختفي . ويزداد هذا الإرتباط بين التجارة وقوة الدولة الآسيوية عندما تكون الفئة الحاكمة منتمية إلى تلك الشعوب الرعوية الجوالة التي لها تراث تجاري سابق من جهة ، ولا تنظر من جهة أخرى إلى الزراعة والنشاطات الإنتاجية المستقرة الأخرى إلا باعتبارها ميداناً يمكن إخضاعه لأنواع من الجزية . وتنطبق هذه الملاحظة على مصر في عهدي الأيوبيين والمماليك بشكل خاص ، فكما رأينا كانت التحولات التي طرأت على طرق التجارة الشرقية قد اتجهت كلها إلى وادي النيل ، ولكن السياسة النهبية التي اتبعتها القاهرة أصابت التجارة المارة بمصر بالتدهور الشديد في نهاية الأمر ، فنزل الخراب بالمدن المصرية . ثم كان أن سقطت مصر في أيدي

العثمانيين بعد فترة وجيزة من اكتشاف البرتغاليين لطريق رأس الرجاء الصالح للتجارة مع الهند .

- **الحروب الصليبية والتجارة :** إذا كانت المشاعر الدينية قد ألهبت الأطراف المتحاربة في الحملات الصليبية ، إلا أن الحكام وأصحاب الأموال لم يروا تناقضاً في أن يجمعوا بين الجهاد المقدس من أجل الآخرة، وبين التمتع بالأرباح الوفيرة في الحياة الدنيا (9) . ومنذ 1095م عندما دعا البابا أوربان الثاني إلى الحرب الصليبية الأولى اندفع إلى المشرق بحراً وبراً عدد هائل من المسيحيين المسلحين أو دون سلاح بلغوا ما يزيد عن المليون في الحملة الأولى ، ونفس العدد في الثانية ، وستمائة ألف مقاتل في الثالثة (10) . ولم تكن احتياجات هؤلاء من المأكل ، والملبس ، والسلاح ، والمؤن تمثل سوقاً هائلة فحسب ، بل كانت مغانمهم تتحول في أيدي التجار إلى كميات ضخمة من البضائع والمعادن النفيسة . وكانت للدول والمدن التجارية في أوروبا الغربية المستعمرات والامتيازات التجارية في الإمبراطوريات الرومية والإمارات الصليبية ، ويقيم تجارها الشركات لتمويل القرصنة البحرية بحثاً عن **الكسب من أعداء الكنيسة** (11) . وكانت تلك الإمارات تقع على الشواطئ الشرقية ، في أنطاكيا ، وطرابلس ، ويافا ، وعسقلان ، وصيدا ، وتقيم فيها الحصون المشرفة على الطرق المؤدية إلى حلب ، ودمشق ، والقاهرة . كما كانت لها إمارات في الداخل (الرها شمالي العراق ، والكرك في الأردن) تراقب عن كثب طرق القوافل الاسمية المتجهة جنوباً نحو مصر والبحر الأحمر، ومن المحتمل أن بعض الصليبيين أرادوا بالإستيلاء على الرها أن يستهدفوا الوصول إلى الخليج المؤدي إلى بحار الهند .

وإذا كانت مصر تمثل العدو الرئيسي الذي وقف في وجه الحملات الصليبية، إلا أنها كانت **أيضاً** في نظر المخططين لها طريقاً آخر من الطرق التجارية . ومن هنا الغزوات المتكررة التي قاموا بها ضدها من الناحية الشرقية أو من دمياط ، والإسكندرية . وكانت مصر أصلاً هدف الحملة الرابعة في ذهن الفرسان الفرنسيين والفلامنديين (والقاطنين المراكز التجارية الكبرى في شمالي أوروبا الغربية) ، ولكن البنادقة وجهوا سفنها إلى القسطنطينية منافستهم والتي تغلق في وجههم المضايق المؤدية إلى ثروات البحر الأسود ، وفراء القرم، وموارد البلقان .

وسقطت الإمارات الصليبية أمام إرادة القتال التي أبداها المسلمون وحكامهم . ولكن أسباباً كامنة للضعف كانت موجودة فيها قبل سقوطها . ومنها أن الأغراض التجارية ذاتها - للحروب الصليبية - جعلت الإحتلال الإفرنجي لا يتخطي شريطاً ضيقا من شواطئ المشرق لا يزيد طوله على الأغلب عن 500 ميل وعرضه عن خمسين ميلاً . وكانت مملكة القدس نفسها - مركز السيطرة الصليبية - متطرفة في هذه المنطقة وليست لها من أسباب الحياة التجارية والإنتاجية إلا القليل ، واعتمدت الإمارات الصليبية في الأوقات العادية على حماية هيئات الرهبان الفرسان ، والمسلحين ، وعددهم صغير وإن كانت قوتهم ذات بأس . هذا في حين أن الأجناس المختلفة التي

كونت الهياكل الاجتماعية لتلك الإمارات (تجار ، وبحارة جنوا ، والبندقية ، وبيزا ، ومارسيليا ، وأسبانيا الخ) كانت في تنازع دائم يتحول إلى حرب حقيقية أكثر من مرة .

ومن الناحية الأخرى ، فلم يضرب الحكم الصليبي جذوراً بين سكان المشرق . ولم يفرق الإفرنج في قتالهم بين مسلمين ومسيحيين ، بل ذبحوا مائة ألف منهم جميعاً عندما استولوا على القدس ، وحولوا أولئك وهؤلاء إلى أقنان إقطاعيين في الأراضي التي استولوا عليها . أي أنهم حاولوا أن يفرضوا نمطهم من الإقطاعية الغربية على هذه الأقاليم الشرقية ذات التراث الأصيل ، وكان هذا سبباً جوهرياً في أنه لم يبق لهم أثر بعد قرنين من الزمان .

وعلاوة على الأرباح الوفيرة التي كسبها التجار من الحروب الصليبية ، فقد استفاد الغرب من التقدم الحضاري الذي كانت فيه الممالك الإسلامية وقتذاك . وتعلمت منه أوروبا نسج الأقمشة الخفيفة **الموصلية** والسجاد . كما استقت البندقية من الشرق فنون صهر الزجاج ، وصناعة الورق ، والشربات . وكان أن استطاعت البورجوازية الأوروبية الناهضة استغلال هذه المعارف الجديدة ، لتفتح الطريق أمام نظام اجتماعي أكثر تقدماً ، في حين أن النظم الشرقية تراجعت عن إزدهارها ووقعت في الركود .

- **الوجه التجاري للحروب الأيوبية والمملوكية :** نعلم أن مصالح التجار المشارقة بدأت تتغلب على المصالح المصرية في العصر الفاطمي الثاني . وجاءت انتصارات نور الدين زنكي تتويجاً لهذه العملية التي سهلت طريقها التناقضات الداخلية المصرية .

والحقيقة أن أوضاع سوريا الإجتماعية والإقتصادية مثلت في القرون الماضية قطباً مخالفاً لأحوال مصر . ففي حين كان الإقتصاد المصري يتمزق ، بدأ الإقتصاد السوري يستعيد ازدهاره ، وخاصة بعد أن أسس نور الدين دولة قوية في سوريا . فنهضت الزراعة ، والصناعة ، والتجارة خاصةً . ثم ازدادت هذه النهضة قوة في ظل الأمراء الأيوبيين الذين راعوا اقتصاد مناطقهم . وكان الحكم الزنكي - ثم الأيوبي بعده - قد أكد الصفة الوراثية للاقطاعات في سوريا ، فجعل أصحابها يهتمون بأراضيهم وإنتاجهم . وأصبح القمح المورد الرئيسي للزراعة السورية التي انتشرت فيها أيضاً الفواكه ، والقصب ، والقطن ، ودودة القز ، وعرفت سوريا في هذه الفترة نمواً هاماً في نسج القطن وصناعة الورق(12) .

وكان وصول الصليبيين مورداً ضخماً بالنسبة للتجار السوريين الذين باعوا لهم احتياجاتهم ، وأقرض بعضهم المبالغ الكبيرة لفرسان المعبد ، ثم الأيوبيين ، وخاصة بعد أن تمكنت الجيوش الإسلامية من إنزال الهزيمة بالإمارات الصليبية ، فخلصت القوافل من تهديدها . والملاحظ أن أغلبية المعارك التي دارت بين صلاح الدين والزنكيين ، ثم بينه وبين الصليبيين ، كانت حول المراكز التجارية الهامة في الشرق

(حلب ، حماة ، حمص ، دمشق ، غزة وعسقلان) ، وأنه في آخر الأمر ترك القاهرة واستقر في دمشق . وظلت العاصمة السورية هدف النزاعات ، والمؤامرات بين خلفاء صلاح الدين لمدة 60 سنة على الأقل . وقال بعض الشعراء في خلفاء صلاح الدين :

الصالح المرتضي أيوب أكثر   من ترك دولته يا شر مجلوب

قد أخذ الله أيوباً بفعلته   فالناس قد أصبحوا في ضرب أيوب (13)

فالإحتلال الافرنجى للمنطقة السورية الفلسطينية كان يعرقل العلاقات التجارية بين دمشق والقاهرة ، وكانت الحروب الصليبية قد أعطت العاصمة السورية أهمية كبرى زاد منها أن ألغى نور الدين المكوس التي كانت مفروضة من قبله على البضائع الواردة من بين النهرين . وأضحت الفرق المسلحة التابعة للجيش ترافق القوافل في طريقها .

وفي عام 1170 م استولى صلاح الدين على ميناء عيله على خليج العقبة ، ففتح به السبيل إلى البحر الأحمر . وفي 1182م أخذ سلطان الموصل يجري المباحثات مع مملكة القدس بهدف ضرب الأيوبيين في سوريا ، فقاد صلاح الدين حملة اخترقت الفرات ، واستولت على الرها حتى سقطت الموصل عام 1186م وهذه المدينة أيضا مركز تجاري هام .

وكان الصدام الشهير بين صلاح الدين وأرناط (دينو دي شاتيون) أمير الكرك الذي خطط لتأسيس مملكة إفرنجية في الجزيرة العربية ، والتحكم في البحر الأحمر . وكان حصن الكرك يقطع الطريق على القوافل الاسمية الذاهبة من الشمال إلى الجنوب ، أو من الشرق إلى الغرب . وخرق أرناط شروط الهدنة بين الإفرنج وصلاح الدين بأن نهب القوافل ، ونقل عدداً من المراكب المفككة من البحر الأبيض إلى البحر الأحمر ، وأخذ يمارس القرصنة بين مكة وعيذاب ، ثم نزل في هذا الميناء المصري وتقدم بقواته نحو قوص مستولياً على القوافل المصرية في طريقه ، وهزمه الأسطول المصري في عام 1183م . وقتل صلاح الدين أرناط بيده بعد أن أسره في معركة حطين عام 1187م .

واستكمالاً لنفس الاتجاه ، فتح الجيش الأيوبي اليمن عام 184م ، وبقيت هذه البلاد تحت السيادة المصرية بعده . وكثيراً ما يظهر تجار الكارم في ذلك العصر كوسطاء بين عدن والقاهرة لحل الخلافات الناشبة بين المركزين ، كما أنهم قدموا القروض الكبيرة للبلدين وتمتعوا بسلطة ونفوذ عظيمين فيهما . وكانت سياسة الأيوبيين والمماليك بعدهم ثم العثمانيين لفترة طويلة **أن يمنعوا** الإفرنج من دخول البحر الأحمر ، لإبقاء تجارة المحيط الهندي في أيدي الدولة الاسلامية والهندية .

ثم كان إستيلاء الجيوش المصرية على الساحل الإفريقي الشمالي حتى القيروان عام1187 م لضمان السيطرة على النصف الشرقي والجنوبي للبحر الأبيض .

ونضع في نفس الخطة محاولة الأيوبيين الإستيلاء على الهضبة الأرمينية . فارتبطوا بروابط النسب بالعائلة الحاكمة فيها ، وعبر الملك الأشرف نهر الأموداريا ، فكاد يصل إلى دوين منبع الأسرة الأيوبية . وحققت القوات المصرية هذه الأهداف تحقيقاً جزئياً في ظل المماليك .

وعلى كل ، فقد احتفظت سوريا بأهميتها في السياسة المصرية بعد صلاح الدين . وبقيت تحت سيطرة حكام القاهرة المماليك الذين ردوا عنها الغزو المغولي ، كما خلصوها من الإحتلال الافرنجى في أواخر القرن الثالث عشر . وقد تم لهم هذا وسط المنازعات الجانبية الكثيرة مع الأمراء الأيوبيين الذين حاولوا التخلص من السيادة المصرية ، بل تحالفوا مع الإفرنج في بعض الأحيان . وظلت نزعة سوريا الإستقلالية **تشكل** على الدوام قضية للمماليك حتى مجيء الإحتلال العثماني(14) ، وهي نزعة تضرب جذورها في قوة الإقتصاد المشرقي .

وقد هاجم الصليبيون الشواطئ المصرية مرات متكررة 1169م و 1174م **في الإسكندرية** ، 1204م ، 1217م ، 1219م ، 1249م **في دمياط** . وكانت هذه الهجمات أيضاً إما لحماية الدويلات الإفرنجية في سوريا وفلسطين أو كمحاولة مستقلة للسيطرة على طريق آخر إلى الهند خلال البحر الأحمر . ومن الملفت للنظر أن مدن البندقية ، وجنوا ، وبيزا الإيطالية قدمت مساعدات كبيرة من الأساطيل ، والبحارة ، والقوات في هذه الحملات الأخيرة .

وكان صلاح الدين قد وصل إلى نوع من الأمر الواقع مع القوى الصليبية ، إذ ترك لها شريطاً ضيقاً من الشواطئ المشرقية . إما أبناء سلالته ، فهادنوا الصليبيين مهادنة واضحة . واتبع المماليك البحرية 1250م -1380 م سياسة مختلفة تماماً ، إذا قُضي على يدهم على البقية الباقية من المراكز الإفرنجية في المشرق ، ووجه المماليك اهتمامهم ضد مغول فارس الايلخانيين ، وفي اتجاه فتح الطريق الموصل إلى القبيلة الذهبية في جنوب روسيا .

ويعود هذا التغيير إلى التطورات التي طرأت على القوى السياسية في المنطقة ، وما نجم عنها من تبدل في التجارة من جهة ، وإلى ارتباط المماليك البحرية بمصالح تجارية مختلفة عن تلك التي حماها الأيوبيون من جهة أخرى . إذ تصبح الأقاليم السورية في نظر المماليك البحرية والبرجية من بعدهم قضية ثانوية ، وتابعة لأهدافهم الأساسية : العلاقة بأراضي جنوب روسيا ، والتجارة بين الأقاليم البعيدة .

فليس من الصدف أن يواكب انتهاء حكم الأيوبيين واستيلاء المماليك البحرية على السلطة في مصر هزيمة المحاولة الكبرى التي بذلها الصليبيون للسيطرة على مصر مباشرة في الحملة التي قادها الملك الفرنسي لويس على دمياط ، فكانت هذه نقطة تحول عسكرية وسياسية ، كما أن هذه المعركة سبقت بقليل استيلاء المغول على بغداد بعد نجاحهم في غزو آسيا الوسطى . وفي هذا الوقت اضمحل طريق

التجارة البري بين الصين وآسيا الصغرى . وفي حين هبط النشاط الاقتصادي لسوريا الجنوبية ، كانت الحالة تتقدم في سوريا الشمالية ، ومملكة أرمينيا ، وآسيا الصغرى ، وشواطئ القوقاز ، بسبب العلاقات الحسنة بين مغول القبيلة البيضاء في فارس ، والمماليك ، والجهوريات المسيحية ، الأمر الذي كان يتعارض مع مصالح تجار آخرين ينشطون في منتجات الشواطئ الشرقية ، والشمالية للبحر الأسود ، ويتخذون من القاهرة ، ولذلك نرى المماليك يشنون سلسلة من الحروب : فواحدة ضد الصليبيين حتى حدود تركيا الحالية إرضاءاً لتجار الإسكندرية الذين كانوا يحسدون ازدهار شمال سوريا (15) ، إلى أن تم طرد الإفرنج من الشواطئ الشرقية وقلاعها في نهاية القرن الثالث عشر ، والسلسلة الثانية كانت بالتحالف مع القبيلة الذهبية (16) وموجهة ضد الايلخانيين في فارس ، وحلفائهم من الروم والأرمن . واشتهر انتصار عين جالوت من معاركها ، ولكنها استمرت بعد ذلك في حقيقة الأمر حتى ختامها عام 1375م بالقضاء على مملكة أرمينيا الصغرى ، ومن الملفت للنظر في هذا الشأن ان أهالي الحلة ، والكوفة ، وواسط في العراق ، وكذلك الموصل ، وسلطان سلاجقة الروم **(** الأناضول **)** والعديد من المدن السورية الشمالية كانوا يستقبلون المغول بالحفاوة ، لأن مصالح تجارها كانت تتناقض مع اتجاهات المماليك البحرية (17) ، وهو موقف يختلف عن ذلك الذي اتخذوه إزاء صلاح الدين والأيوبيين من قبل . وعلى أي حال ، فبهذه الحروب أقام المماليك البحرية إمبراطورية واسعة مرة أخرى ، مركزها القاهرة وتمتد إلى الفرات شرقاً ، والقوقاز شمالا ً، واليمن وسواكن جنوباً على البحر الأحمر ، ثم طرابلس ، وتونس غربا ً. ويلاحظ أن سقوط المماليك البحرية وتولي **البرجية / الجراكسة** مكانهم بعد ذلك جاء بعد تحقيق أقصى توسع لأولئك ، كما صاحبه تقريباً انهيار الدولتين المغوليتين في فارس والقرم .

أما تولي المماليك الجراكسة الحكم في مصر ، فقد ارتبط بفترة تغيرات جديدة في التجارة المارة بالمنطقة ، إذ تهبط أهمية الطريق البري السوري إلى الجزيرة العربية مقابل ازدهار تجارة التوابل عن طريق اليمن ، فالحجاز ، ثم مصر بحراً والإسكندرية ، براً . ويلاحظ أن السلاطين الجراكسة فرضوا الاحتكار على هذه التجارة من عام 1440م ، وأن حكمهم سقط بعد فترة وجيزة من اكتشاف البرتغاليين لطريق رأس الرجاء الصالح إلى الهند ، وأن عهد الجراكسة تميز بالنفوذ الكبير الذي تمتع به التجار الكارميين الأجانب وهم تجار توابل . هذا في الوقت الذي تسببت النهضة العثمانية في إصابة الطريق التجاري عبر القوقاز ، والأناضول مع بقاء الأسواق السورية نشطة(18) .

ولذلك كانت السياسة الجركسية ذات فرعين : **فرع** اتجه إلى إجبار التجار الأجانب على التحول من المراكز السورية والمشرقية الشمالية إلى مصر ، **وفرع** آخر استهدف وضع البحر الأحمر تحت السيطرة التامة لحكام القاهرة .

ومن الحوادث البارزة في الفرع الأول هجوم الفرنج على الإسكندرية 1403م و 1416م و 1417م والحملات المملوكية المتتالية على مركزهم في قبرص (1424 م و1426م و1442م و1445م و1461م - 1463م) إلى أن تمكن المماليك من إخضاعها ، وكذلك سلسلة التحالفات والحرب بين الجراكسة والدويلات التركمانيةالتي قامت في المنطقة الكردية الحالية والدولة العثمانية في وجه محاولة الدولة المغولية الجديدة فيما وراء النهر ، والتي سعت إلى أن تشق طريقها نحو الشواطئ الشرقية للبحر الأبيض (يستولي تيمورلنك على حلب ثم دمشق عام 1400م) .

أما بالنسبة للإتجاه نحو السيطرة على الجزيرة العربية ، فسبقت الإشارة إلى نشاط الأيوبيين والمماليك البحرية في هذا الشأن من قبل . واعتمدت سياسة القاهرة وقتئذ على الإستفادة أساساً من النزاعات بين المجموعات المسيطرة على الحجاز . ولكن الجراكسة اتبعوا خط السيادة المباشرة ، فقامت عام 1424م حملة مملوكية إلى مكة وضعت موظفين مصريين في مناصب الإدارة المالية ، وأقامت مكتباً جمركياً لغرض الرسوم على السفن الآتية من الهند في 1425م في عهد السلطان برسباي الذي نجح في تحويل التجارة من عدن إلى موانئ الحجاز ، ومنها إلى السويس . وفي 1439م رست في جدة سفن صينية بعد مروها على الهند ، تنقل حريراً وخزفاً ومسكاً (19) . وكانت هذه البادرة الهامة مرتبطة بغرض الإحتكار المملوكي على تجارة التوابل من الشرق الأقصى بعد ذلك بعام واحد .. ومن هنا نفهم أن اهتمام تيمورلنك عام 1404م بأن يطلب من مماليك القاهرة السماح بإرسال كسوة الكعبة من طرفه ورفض الجراكسة العريض لم يكن بقصد ديني خالص فحسب . كما نفهم معاونة العثمانيين للمماليك بالبحارة في محاربة البرتغاليين في أوائل القرن السادس عشر ، ثم إستيلاء سليم الأول على مصر بعد ذلك .

- **التهادنات والإتفاقات التجارية :**

مما يبين أهمية المصالح التجارية والدور الكبير الذي لعبته في سياسة القاهرة في ذلك العصر ، المواقف والوقائع المتتالية التي راعتها رغم الحروب المندلعة بين الأطراف المختلفة . وقد لاحظ حسن حبشي بحق اختلاط الفورة الدينية **بالمصالح الذاتية عند الجانبين** المسيحي والإسلامي ، كما أبرز بعض فقرات من ابن جبير عن استمرار العلاقات التجارية بينهما وسط أعنف المعارك (20) . ونرى ملاحظات شبيهة لدى مؤرخين آخرين من المصريين والمستشرقين العديدين عن استمرار زيارات التجار الإفرنج للموانئ والمدن التي تحت السيطرة المصرية ، وتمتعهم بامتيازات جمركية ، وقانونية ، ودينية متكررة ، وطويلة المدى . ولا شك أن التناقضات داخل المعسكر الإفرنجي ساعدت على أن يحرص كل فريق على الإتصال بالحكام المسلمين بغية تحريضهم على الفريق الآخر .

وليس هذا واضحاً في ظل أحفاد صلاح الدين ، بل وفي أيام مؤسس الأسرة الأيوبية ، والذي قاد الحملات الساحقة ضد الصليبيين . وهذا ابن جبير يسجل ما رآه :

" شاهدنا في هذا الوقت (...) خروج صلاح الدين بجميع عسكر المسلمين لمنازلة حصن الكرك ... فنازله السلطان وضيق عليه ، وطال حصاره ، واختلاف القوافل من مصر إلى دمشق على بلاد الإفرنج غير منقطع ، واختلاف المسلمين إلى عكا كذلك وتجار النصارى أيضاً ، ولا يمنع أحد منهم ، ولا يعترض ، وللنصارى على المسلمين ضريبة يؤدونها في بلادهم ، وهي من الآمنة في غاية ، وتجار النصارى أيضا يؤدون في بلاد المسلمين على سلعهم والاتفاق بينهم والاعتدال في جميع الأحوال وأهل الحرب مشتغلون بحروبهم ... ولا تعترض الرعايا ولا التجار ، فالأمن لا يفارقهم في جميع الأحوال سلماً أو حرباً وشأن هذه البلاد في ذلك أعجب من أن يستوفي الحديث عنه (...) ومن أعجب ما يحدث في الدنيا أن قوافل المسلمين تخرج إلى بلاد الإفرنج وسبيهم يدخل إلى بلاد المسلمين . شاهدنا من ذلك عند خروجنا أمراً عجيباً، وذلك أن صلاح الدين عند منازلته حصن الكرك (...) داهم مدينة نابلس وهاجمها بعسكره فاستولى عليها ، وسبى كل من فيها ... وعفى الجيش على رسوم تلك الجهات التي مر عليها من بلاد الإفرنج ، وآبوا غانمين فائزين بالسليمة ، والغنيمة ، والإياب " (21) .

وكان تجار بيزا ، والبندقية ، وجنوا يأتون أفواجا إلى الإسكندرية ودمياط ، لأن الطريق بين دمشق والقاهرة ، ومنها إلى الهند والصين بالمرور على قوص ، كانت آمنة في ظل صلاح الدين ، فزادت المعاملات بين مصر وتلك المدن التجارية الإيطالية في عهده (22) . ونعلم أن صلاح الدين وثق علاقاته بهذه المدن بما فيها بيزا التي لعبت أكبر دور في تحريض الصليبيين على مهاجمة مصر . ففي 1173م عقدت معاهدة بينها وبين صلاح الدين تعهدت فيها بيزا بتوريد خامات السفن ، وأذنت القاهرة لرعاياها بامتلاك فندق خاص بهم في الإسكندرية ، وحماماً ، وكنيسة ، وأعطوا كذلك حرية ممارسة شعائرهم ، واستعمال مكاييلهم وموازينهم وأُعفوا من المكوس المفروضة على الذهب ، والفضة . وعقد صلاح الدين معاهدات مماثلة مع جنوا والبندقية . وفي 1183م أرسل صلاح الدين إلى الخليفة العباسي في بغداد خطاباً يؤكد فيه أن توريد الإفرنج منتجات الغرب لمصر وخاصة المعدات الحربية أمر لمصلحة الإسلام (23) .

كما عقد صلاح الدين معاهدة مع إمبراطور الروم عام1189 م . وسبقت الإشارة إلى صلح الرملة الذي أبرمه مع الصليبيين عام 1192 م بعد معركة حطين وترك لهم بمقتضاها شريطاً ساحلياً يمتد من صور إلى يافا بما فيه قيسارية ، وحيفا ، وأرسوف ، وترتب على هذا الصلح أن تمتعت التجارة العابرة بحرية أعظم أفادت المسلمين أيضاً بفائدة كبري . وكان من ضمن الشروط التي قبلها صلاح الدين أن يقطع لفرسان الداوية والاسبتارية بعض البلاد ، والقرى في المشرق (24) . كما أن بنود المعاهدات بين مصر والجمهوريات التجارية الإفرنجية انطبقت على الأراضي السورية التي سيطر عليها صلاح الدين ، وقد زار التجار البنادقة دمشق ومدناً إسلامية أخرى في عهده .

وزاد خلفاء صلاح الدين من هذه السياسة السلمية . فاشتدت التجارة بين مصر وغرب أوروبا نشاطاً في ظلهم ، فالتجار الإيطاليون يترددون على اللاذقية وأسواق حلب ، ودمشق، ويصبح الجنوي اسبينولاً مرافقاً خاصاً للملك العادل في أسفاره . وفي 1201م يعقد البنادقة معاهدة تجارية جديدة مع الأيوبيين ، ويوجهون على أثرها الحملة الصليبية الرابعة نحو القسطنطينية بدلاً من مصر . وفي 1204م يعيد العادل إلى الإفرنج أجزاء من الشريط الساحلي المشرقي باستثناء اللاذقية ، كما يعيد بعده الملك الكامل مدينة القدس لفريدريك الثاني بشرط عدم تحصينها والإبقاء على حرية الشعائر الدينية للجميع فيها . وفي 1206م ترك العادل فرسان الاسبتارية يشنون الغارات على حمص ، وقراصنة قبرص يستولون على عدة سفن من الأسطول المصري(25) . وفي 1208م كُوفيء البنادقة على تحويل الحملة الصليبية الرابعة عن مصر بالحصول على معاهدة تجارية جديدة تمتعوا بمقتضاها بتخفيض جمركي وببناء فندق ثان في الإسكندرية . وفي 1215م قرر المجمع المقدس الكاثوليكي حرمان التجار الذين يبيعون المؤن والأسلحة للمسلمين ، ومع ذلك وصل إلى الإسكندرية في نفس السنة 3000 تاجر غربي . وفي عام 1228م حصل ملك صقلية فريدريك الثاني على امتيازات تجارية مع الملك الكامل ، وفي1229 م عقد صلحا مدته عشر سنوات بين الأيوبيين والصليبين استرد به هؤلاء بيت المقدس وبيت لحم ، والناصرة ، وتبنين ، وصيدا ، فدخل الإمبراطور القدس . وفي1290 م أذن ملك أراجون الأسباني لرعاياه بتصدير الأخشاب والحديد والأسلحة للمسلمين ، رغم القرارات البابوية ورغم معارضة البندقية .

ولم تختلف سياسة المماليك البحرية كثيراً عن السياسة الأيوبية ، رغم أنهم أنهوا الإحتلال الصليبي ، وأوقفوا الغزو المغولي ، فطوال عهدهم كانت لمجموعات التجار من الإفرنج على اختلافهم ، والأتراك ، واليمنيين ، والهنود ، والفرس ، والتي كانت بلادهم تحت السيطرة المغوليةوغيرهم ، فنادق وخانات نشطة في الموانئ المصرية . كما تحسنت العلاقات بين البيزنطيين والمماليك ، ووقعوا معاهدات تجارية في زمن بيبرس ، وبُني مسجدا في القسطنطينية . وكذلك عقد بيبرس 1260م -1277م المعاهدات التجارية مع صاحب أنجو الفرنسي ، وألفونس أمير أشبيلية . وجيمس ملك أراجون . وأرسل السلطان قلاوون إلى نوابه في الثغور يأمرهم بحسن معاملة التجار والتودد إليهم ، واتفق السلطان البحري الأول المعز أيبك بعد معركة المنصورة مباشرة على مناصرة لويس التاسع له ضد الشاميين (26) .

وعقد **قلاوون** عام 1281م صلحاً لمدة عشر سنوات مع القوي الصليبية الرئيسية في بلاد الشام . وأبرم معاهدات تجارية مع صقلية ، وإمبراطور الروم . وفي 1303م تمت معاهدة مع البنادقة تضمن لهم ممتلكاتهم وأمنهم الشخصي وحقهم في امتلاك المباني ، والكنائس ، والحمامات ، والمخازن على الأرض المصرية وتحدد الرسوم التي يدفعونها . وتكررت هذه المعاهدات في 1344م و 1355م و 1361م .

وتوقفت التجارة بعض الوقت مع قبرص بعد حملة ملكها على الإسكندرية ونهبها عام 1365م . غير أن السلطان شعبان أبدى استعداده السلمي نحوه بعد ذلك ، فأرسل إليه المفاوضين في البندقية وجنوا ، فأُبرمت الاتفاقات بينهما رغم اعتراض البابا .

ويلاحظ بعض المؤرخين أن المماليك لم يحاربوا مغول فارس إلا عندما كان هؤلاء يهاجمون بلاد الشام (27) . وهناك أدلة على وجود علاقات تجارية بين الطرفين أثناء تحاربه (28) ، واشتدت بعد معاهدة حلب عام 1320م على إثر تولي أبي سعيد الحكم الايلخاني ، وفي عهد الناصر محمد بن قلاوون أرسل ملكهم غازان بعثة برئاسة قاضي الموصل ضياء الدين الذي أقسم المماليك أنه **(** لا يعلم من غازان غير الرغبة في الصلح ، وتأمين التجار والمسافرين **)** . وفي عام 1320م تم الزواج الذي سبق الإشارة إليه بين الناصر وإحدى أميرات المغول من أحفاد باتو .

وأما المماليك الجراكسة ، فهم الآخرون راعوا المحافظة على العلاقات التجارية مع نفس الأطراف التي كانت بينها وبينهم تناقضات تصل إلى الحرب . وإذ ركزوا اهتمامهم على تجارة التوابل ، وفرضوا احتكارهم عليها ، فإنما وضعوا نصب أعينهم أن عملاءهم في هذه السلعة هم الإفرنج . ومما يبين استقرار التعاملات الثبات النسبي لسعر الفلفل بشكل خاص قروناً طويلة رغم التموجات القصيرة المدى التي اعترته (29) . وسجل أحد البحاثة أن سفن البندقية وحدها كانت تورد للإسكندرية كل سنة كمية من المنتجات الأوروبية تساوي 300.000 **دوقة** ومبلغاً مماثلاً نقدا (30) . وقد سجن برسباي بعض التجار البنادقة في أواخر عهده . ولكن خلفه جقمق لم يكد يستولي على السلطة حتى أفرج عنهم . وتمكن في ظله الفرنسي المشهور جاك كير من تنشيط تجارة بلده مع مصر تنشيطاً كبيراً . كما وجه جقمق السياسة المصرية نحو تحسين العلاقات مع المغول ، والدولة العثمانية . وعندما دخل قنصوة على رأس الجيش المملوكي بعض المدن السورية لمقاتلة العثمانيين ، اشترك التجار الأوربيون في استقباله وهم ينثرون الذهب على الجمهور (31) .

- **التفاتة إلى بولياك :**

لهذا المستشرق الكبير دراسات هامة عن هذه الفترة. ولكن هناك مقالاً له بعنوان **"** الطبيعة الاستعمارية للإمبراطورية المملوكية **" :** (32) يزعم فيه أن مصر المملوكية كانت مستعمرة استيطانية لمغول القبيلة الذهبية . وقيمة هذا المقال أنه يقدم التحليل الشامل الوحيد تقريباً في الدراسات الاستشراقية لهذا العهد التي تكثر فيها الأبحاث التفصيلية والجزئية دون تجميع كلي .

ويعتمد بولياك على سلسلة من الوقائع الصحيحة : منها المساعدة العسكرية التي أتت للمماليك من هذه القبيلة على صورة فرقة كاملة انتقلت بأمر خام القرم من خدمة الفرس إلى القاهرة ، وحضور قبيلة تتارية كبيرة - **الوافدون** حسب تعبير المقريزي - من المقاتلين بعد ذلك . ثم التحالف والمعاهدات التجارية بين السلاطين المماليك ، والقبيلة الذهبية ضد الايلخانيين ، بالإضافة إلى أن المماليك البحرية كانوا من عنصر القفجاق الذي يسكن المناطق الواقعة تحت سيطرة تلك القبيلة . وأن خطبة الجمعة في القاهرة تضمن الدعاء لبركة خان بعد السلطان الخ . هذا إلى أن العديد من تقاليد المماليك ، وعادتهم كانت مستقاة من التراث المغولي والتركي .

وفي رأينا أن بولياك أخطأ في استنتاجه من تلك الوقائع ،لأنه لم يبحث السيطرة الإقتصادية في تلك العلاقة المتعددة الجوانب التي قامت بين القاهرة والقرم . ذلك أن المستعمرة الإستيطانية تخدم أساساً المصالح الاقتصادية للطبقة الحاكمة في البلد الأم ولا يبدو لنا - ولم يبرز بولياك أمراً كهذا - أن مصالح مماليك مصر كانت خاضعة لمصالح الخانات سلاطين القبيلة الذهبية . ووصل أحد الباحثين الآخرين **شبوار** إلى الإستنتاج القائل بأن السيادة كانت لمصر ، وكانت القرم تابعة ، أي العكس تماماً (33) .

ويعود جزء من خطأ بولياك إلى الإعتماد على معلومات ناقصة . فهو يقول أن فكرة الروك **أي** المسح العام للأراضي الزراعية وإعادة توزيع جزيتها ليست موجودة في تاريخ مصر السابق للعهد المملوكي ، وإنها مستجلبة من خارج وادي النيل على أيدي الترك،غير أن هذا ليس صحيحاً. إذ نعلم أن الروك تراثاً طويلاً وغارقاً في القدم في بلادنا ، منذ الفراعنة . وأن إعادة المسح كانت تتكرر ويُكرر توزيع الري مع كل تغير تقريباً يطرأ على الأسر المالكة ، كما أنها وقعت عند الغزو الروماني ، وأثناء حكم الولاة والطولونيين ، والإخشيديين ، والفاطميين الخ .

ولكن الأهم من ذلك أن النظام المملوكي استمر في مصر بعد أن تفتتت المملكة الخانية للقبيلة الذهبية إلى دويلات صغيرة ، ثم انسحاب المغول أمام الفتح **الموسكوفي** بعد ذلك . بل استمر النظام المملوكي في مصر حتى بداية القرن التاسع عشر رغم اختفاء المركز المغولي في القرم ، وهو الذي يزعم بولياك أن مصر كانت تابعة له . وينفي هذا التطور نظرية بولياك من أساسها .

وسبقت الإشارة إلى رأينا في هذا الشأن ، وهو أن النظام المملوكي عبارة عن المرحلة العليا - تاريخياً - والأخيرة للنظام الشرقي المصري المعتمد على النمط الآسيوي للإنتاج . ونعتبرها المرحلة العليا ، لأن البيروقراطية وصلت فيها إلى أنقى بلورة من إخضاع أفرادها لضرورات مهامهم عن طريق استجلاب أجانب عن البلاد ، مقطوعي الصلة تماماً بالأسرة وبمجتمعهم الأصلي . ويكونون أصلاً من دين مختلف ، لكي يتم تغريبهم عن الشعب الذي يحكمونه تغريباً كاملاً ، وكذلك فلا بد من أن يكونوا عبيداً للسلاطين ، أي في خضوع أعمى لسياسة من يكون على رأس المشترك

الأعلى . ومهمتهم الأساسية هي المهمة العسكرية ، أي الدفاع بالعنف المسلح عن امتيازات الحكام ، والإستيلاء بالعنف المسلح أيضاً على نصيب البيروقراطية وباقي الفئات الطفيلية من فائض العمل .

وقد حمت هذه البيروقراطية الصافية مصالح تجارية اختلفت مع اختلاف الطرق التجارية النشطة . ففي وقت كانت التجارة المشرقية ثم كانت تجارة الشمال البعيد ، فتجارة الشرق البعيد . وكان الحكام على الأغلب من القفجاق الترك والمغول والجراكسة الجورجيين ، لأن التاريخ قدم هذه المناطق كمركز اصطدام الغزوات وتلاقي الطرق التجارية .

ب- طبيعة المشترك الأعلى :

كيف ارتبطت المصالح التجارية بالتحديد بالحكم الأيوبى بالذات **؟** سبق أن أشرنا فى الفصل السابق التراث التجاري للشعوب الآسيوية الرعوية التجوالة ، كعنصر تغلغل فى النشاط المستمر للمجتمع ، فى حين أن التعامل التجارى كان عنصراً عابراً ، وسطحياً وخارجياً بالنسبة للمجتمع الشرقى النموذجى ، والمعتمد على الزراعة المستقرة ، ولكن ذلك التراث التجاري لم يكن العامل الوحيد ، فقد توافرت فى نوعية المشترك الأعلى وطبيعته فى مصر في ذلك العهد **صفات** وسمات ضاهت النشاط التجاري بشكل خاص .

- **الإغتراب عن المنتجين أولاها .** ونعلم أن علاقة البيع والشراء تبرز الوجه التبادلى للسلعة أى قيمتها التبادلية ، وأن هذه القيمة التبادلية تصل أقصى بلورتها ونقائها في النقد . ومع تقدم العلاقات المبنية على القيمة التبادلية ، تبدو السمة السلعية للخيرات كشيء في ذاته ، وفى اغتراب عن العلاقات الاجتماعية بين بنى البشر ، وفى وضع سائد عليهم ما يسمى بالطبيعة **الفتيشية للقيمة** .

وقد وفر النظام المملوكى صورة مقابلة لاغتراب القيمة التبادلية في اغتراب المشترك الأعلى ، أي جهاز الدولة الذى تكون حينذاك من الأفراد ، والمجموعات ، التي مثلت المهام القيادية للمجتمع الطبقى أنقى تمثيل وأشده بلورة .

فبعد القضاء على السلطة الفاطمية - المرتبطة اقتصادياً ، وسياسياً ، وفكرياً بالمنتجين ، والتجار الصغار **ابتعدت** الدولة عن الكادحين ابتعاداً أكبر . وليس من العجيب أن تكون سلطة الدولة المناقضة لهم مرتبطة بالمصالح التجارية ، أي بنماذج للنشاط الاجتماعى مخالفة للإنتاج المشتركي المصري ، وإذ أحاول الحكم الأيوبي والمملوكي أن يفرض نمطه الخاص لإستخراج الجزية على المجتمع المصري ، وكان هذا بدوره يقتضي أن يزيد من اغترابه وقهره . وأن تكون الكفة الراجحة للسلطة فى الجناح العسكري للبيروقراطية الحاكمة .

وفى حين أن الجيش استوعب فرقاً مصريةً في أوج الازدهار الفاطمى **الحجرية** ، لم يقبل الجيش المملوكي أفراداً مصريين أبداً إلا العناصر منهم الفاقدة الجذور من الصعاليك أو أشباههم مثل **أولاد الناس** . ولم يسمح للعربان البدو فى مصر أنفسهم أن يصلوا المراتب العليا من القيادة العسكرية ، فالأجناد وأمراؤهم كانوا بصورة تكاد تكون مطلقة من العبيد المستجلبين ذوي الأصل المسيحي الأوروبي ، يدربون أثناء فتوتهم فى معسكرات مغلقة ، ويرتبطون ببعض ارتباطاً طائفياً خاصاً ، ويتحولون مسلمين تبعاً لخطة وبتوجيه آمر ، ويُزودون على الأغلب بقسط من التعليم والعلوم الدينية إلى جانب الحربية والفروسية .

وكانت طوائف المماليك هذه تخضع فى علاقاتها المدنية ، وخاصة فيما يتعلق بالإقطاعات ، أي المصدر الرئيسي لمعيشتهم لأحكام اليساق أو ألياسا المغولية ، لا الشريعة الإسلامية . في حين كانت هذه الشريعة هى الحاكمة بين أفراد الرعية من المصريين (وسبقت الإشارة إلى أن اليساق هى اللائحة المدنية والحربية التي قنن فيها جنكيزخان التقاليد التركية ، والمغولية القديمة) . ولذلك يقول المقريزى أن **السياسة** - أي إرادة الحكام وأعرافهم - مشتقة من كلمة **ألياسا** المغولية(34) . ولم يكن القاضي الشرعي هو الذى تصدر الأحكام بينهم **بل الحاجب المملوكي** ، وهو أقرب الأمراء إلى السلطان ، وكان الحاجب هذا رئيساً لنوع من المحكمة الإدارية تختص بشئون المماليك .

ويُلاحظ صبحى وحيدة أن هذا النظام كان يركز السلطة في أيدي الحكام ، ولكنه كان أيضاً يقسم بين السلطة الدينية ، بين شريعة الحكام والشريعة الإسلامية(35) ، وهو أمر بالغ الأهمية ويعطي للسلطة ألواناً من العلمانية . ولكنه فى الوقت نفسه يضعها في تناقض مع النظام المصري الشرفي وقتذاك ، حيث تكون سلطة الدولة المركزية فيه السلطة الدينية أيضاً .

ثم كان هؤلاء المماليك - والسلاطين الأيوبيون قبلهم - لا يتحدثون بالعربية ، بل بالتركية أو شتى لهجاتها ، وكان أفرادهم يرتبطون ببعض برابطة الأستاذية التي توثق أساساً بينهم وبين سيدهم الأصلي ، وهو في الوقت نفسه أميرهم الآمر . والأغلب أيضاً أن تكون هذه علاقة العصبية الأثينة لانتمائهم إلى بلد معين أو منطقة محددة . وهكذا كانوا في اغتراب عن المصريين من حيث اللغة ونوع العلاقة المشتركة التي كانت علاقة المحلية والإقليمية لدى المصريين فى ذلك الوقت .

وكان شرطاً أن يكون الجيش مكوناً من العبيد المستجلبين من أثنيات أوروبية ويعتقون بعد انتهاء تدريبهم ، أي أن يكونوا أفراداً قطعوا تماماً كل علاقة أسرية أو قومية ، وليس لهم من سمة **إلا** الوظيفة القاهرة ، **القتال** . ويتميز بينهم من علا ثمنه فى سوق النخاسة ومن هنا التسمية **بالألفي** مثلاً . ومحظور على المصريين أن يكونوا مماليك . أما السود العبيد المستجلبون من أفريقيا ، فيظلون خدماً ، وليس لديهم أمل أن يرتقوا في سلك الخدمة الشخصية إلا إذا أُخصوا فيدخلون حرس الحريم . ولم يكن

المماليك هؤلاء يتزوجون من المصريات ، بل من جوار مستجلبات أيضاً ومن جنسهم . والأغلب أنهم لم يكونوا أسراً متناسلة ، إذ يموتون في القتال أو بالإغتيال وتنتقل ممتلكاتهم - بما فيها النساء - إلى القاتل أو السلطان . أما في حالة وجود خلف ، فلا يدخل أولادهم في الزمرة المملوكية بل ينضمون إلى فرق أدنى درجة ويُسمون **أولاد الناس** أو **مولدين** أو **عبد اللازية** احتقاراً .

وكون هؤلاء الأغراب تماماً عن الشعب المصري الصفوة الحاكمة الإدارية والعسكرية مع سيادة الوجه العسكري ، وارتفعت نفقات الجيش - إلى جانب **الأرزاق** على صورة الإقطاعات - ارتفاعاً ضخماً بلغ ما يزيد على أربعة أضعاف في الفترة بين 1412م و1468 م [36] . وهكذا ، فبعد أن كان للوزير- أي القائد المدني المشرف على الوظائف الإدارية - السلطة الأعلى ، باتت هذه السلطة فى أيدي الأمير الحربي ، مما يبين تفوق البيروقراطية العسكرية ، وهي التي تعيش على القهر المسلح . ومع ذلك فقد بقى التراث الإداري قوياً في مصر إلى درجة أن أغلب الشارات الخاصة بكبار الأمراء والسلاطين **الرنوك** كانت تحتوي على رسم لدواة فى حين أنها كانت سلاحاً لدى المغول (القوس خاصة) .

وهكذا كان الحكم الأيوبي المملوكي سلطة البيروقراطية وخاصة العسكرية المعزولة عن الشعب من جميع النواحي . وكان هذا العزل إيصالاً لتلك السلطة إلى القمة . ولكنه في الوقت نفسه بث أشد أنواع السلبية لدى الكادحين في نوع من رد الفعل الدفاعي الذي وصل هو الآخر إلى القمة : الإستسلام للموت في المجاعات ، والأوبئة دون مقاومة .

ونود هنا أن نبدي ملاحظة وهي أن الاغتراب عن المنتجين سمة أصيلة للبيروقراطية باعتبارها وجهاً لجهاز الدولة القاهرة من جهة ، والقائم في مركز متعال فوق الصراع الطبقي من جهة أخرى . ويتخذ الاغتراب هذا بروزاً خاصاً في التكوينات الشرقية بسبب ضخامة البيروقراطية حجماً ، وأهمية وظائفها الإقتصادية ، والسياسية ، والفكرية ، ومع ذلك فقد يضعف أو يشتد طبقاً لسياسة الحاكمين ودرجة إفادتهم للكادحين ، أي ما يمكن أن نسميه **صلاحهم** من عدمه ، ونعلم مثلاً أن الحكم الفاطمي في عصره الأول خدم المنتجين الصغار ، وخاصة الحرفيين الحضريين ، وكانت لأبوتة إزاء الشعب وجه إيجابي هام ، مما قلل من اغتراب البيروقراطية الفاطمية بعض الشيء . وواضح أن العكس تماماً حدث في العصر الأيوبي المملوكي .

- **وحدة المشترك الأعلى :**

هذه الوحدة من السمات الضرورية للنظم الشرقية ، إذ هي القطب المقابل لتفتت المنتجين في المشتركات القاعدية القروية المنعزلة والمكتفية ذاتياً ، فبدون وحدته لا يستطيع جهاز الدولة المركزي القيام بوظيفته الإقتصادية (الإشراف على شبكة

الري) والسياسية (منها الدفاع عن البلاد ضد الغزو الخارجي) والدينية (حماية الدين الرسمي) .

ونجد هذا الأمر محققاً في العصر الأيوبي المملوكي ، وإن كان على شكل خاص ، إذ تكامل استقلال جهاز الدولة الصوري فى ظل الجراكسة حتى أصبح على هيئة جمهورية مستقلة ، يتم فيها اختيار الرئيس (السلطان) بنوع من المبايعة الديمقراطية بين أمراء الجيش المنتمين إلى دائرة داخلة ضيقة ، كما أن الأملاك كلها (أرضاً ، ومكوساً ، واحتكارات حكومية) تعتبر ملكاً للجهاز ككل لا لشخص من الأشخاص .

وكان للدولة في ظل المماليك البحرية نوعان من الجنود : فنوع عام مكون من العبيد المستجلبين والمعتوقين بعد ذلك ومنهم يكون السلطان ، ونوع من الأحرار يكونون حرس السلطان وجيشه الدائم الذي لا يتغير مع تغيره ، وهم **أجناد الحلقة** (37) ، وكان ينضم إليها أيضاً أولاد المماليك المولدين في عهد البحرية . غير أن الحلقة هذه فقدت أهميتها بعد ذلك حتى لم يعد لها في آخر الأمر قيمة حربية . وأصبح الحل والربط في أيدي مجموعة من المماليك المنحدرين من أصل جركسي دون غيرهم (القرانص) ويكونون النواة المركزية للدولة .

وفى العهد الأيوبي ، كانت السلطة المركزية السلطانية تنتقل من الأب إلى الابن من آل أيوب ، وانتقلت هذه السلطة إلى المماليك بالزواج من زوجة آخر الأيوبيين (شجرة الدر) . ورغم أن اغتيال السلطان كان أمراً شائعاً في هذه الفترة . إلا أنها تميزت بسلالتين مملوكيتين (أسرة **بيبرس** 1260م- 1279م ، وأسرة **قلاوون** 1279 م-1383م) وكانت هذه العلاقة الأسرية في العائلة السلطانية تشكل الصفة الشرعية لانتقال الحكم ، أما في ظل الجراكسة فقد تركزت هذه الصفة في المبايعة (الديمقراطية) للسلطان على أيدي الأمراء بعد أن يكون هذا السلطان نحى سابقة بالإنقلاب عليه الذي كثيراً ما وصل إلى حد القتل(38) .

ومن الملفت للنظر أن اختيار السلطان لم يكن يتم على أساس الكفاءة دائماً ، بل الأغلب على أساس الأقدمية في السن ، أي : فى ضوء المفهوم البيروقراطى للترقية . وأبرز مثال لذلك هي سلطنة برسباي ، إذ تولى هذا الأمير المملوكي في أول الأمر وظيفة إدارية هي الإشراف على الكباري ، والجسور في إقليم الغربية ، فاتضح عدم كفاءته في العمل ، وتركه عام 1417م ، ثم عُين أميراً على إقليم طرابلس فلم ينجح أيضاً في المعارك ضد التركمان ، ونُحي عن منصبه وسُجن في قلعة مرقب لمدة سنتين ، وأعيد بعد ذلك إليه لقب أمير ألف في دمشق دون **وظيفة / بطال** . ومع ذلك تولى برسباي السلطنة من 1422م إلى 1439م .

واحتفظ جهاز الدولة في العصر الأيوبي المملوكي بضخامته البيروقراطية . وأعلى مراتبها دوراً هي الحربية مع تراجع وظيفة الوزير والمناصب الكتابية . ولكن نوعاً من

علاقات الزمالة الغريبة كان يسود بين السلطان والأمراء ، ويغطي اقتتالهم ومؤامراتهم الوحشية ضد بعض بغلالة الأبوية والأستاذية الخاصة . ورغم تبعية أجناد الأمير له ، واقتياتهم من جزء من إقطاعهم فلم يكونوا مواليه ، بل موالي السلطان . وبالمثل كان الأمراء المقطعين غير تابعين ولاءاً لحكام الأقاليم بل للسلطان مباشرة ، وتصدر أوامر تعيينهم في الوظائف العليا منفصلة عن تلك التي تمنحهم **الإقطاعات / التقليد** . وإن هذه الوحدة المركزية البيروقراطية التي تدور حول الرأس الأعلى ، والمتشربة بالعلاقات الأبوية والأستاذية والعبودية المختلطة بالولاء الحر **نقول** أن تلك الوحدة تجعل الجوهر الإجتماعي المملوكي مختلفاً تمام الإختلاف عن الإقطاعي في أوروبا الغربية .

ثم هناك ما هو أساسي عن هذا كله . وسوف نعود فيما بعد إلى انتشار الملكية الفردية في ذلك العصر ، ولكن الواقع رغم ذلك أن مصر كلها **وخاصة** الأرض الزراعية ومواردها عموماً ملك جهاز الدولة المشخص في الطغمة العسكرية الحاكمة . فالإيراد الناتج من الجزية كلها المفروضة على أراضي الدولة يعتبر وحدة ، ويقسم إلى أربعة وعشرين قيراطاً توزع على المماليك طبقاً لقاعدة معينة . وكانت هذه القاعدة أيام لاجين 1299م هي عشرة قراريط لأمراء الجيش ، وعشرة للأجناد ، وأربعة للسلطان وبلاطه . وكان السلطان وجيشه عبارة عن أسرة كبيرة يوزع إيرادها الكلي على أفرادها . والذي يشرف على التوزيع ، ويسجله ويتابعه في حساباته إلخ ، هو ديوان الجيش الذي يتولى أيضا شئون التعبئة والأسلحة والمؤن والحاميات والحصون إلخ .

ومهما تكن التفاصيل ، فهذه هي الصورة العامة الدالة على وحدة المشترك الأعلى . ونود أن نلاحظ هنا أن ذلك النوع من الوحدة لم يكن يناقض النشاط السلعي مناقضة التضاد ، رغم أنها كانت وحدة شرقية ومعتمدة على النمط الآسيوي للإنتاج . ولنذكر أولاً في هذا الشأن أن العلاقات البورجوازية النامية في أوروبا الغربية في ظل الإقطاع دفعت إلى وحدة قومياتها ، وتكوين دولها المركزية الإقطاعية ، وذلك لأن العلاقات السلعية تحتوي بالضرورة على عامل توحيد السوق تحت راية القيمة التبادلية .

ومن جهة أخرى ، فذلك المشترك الأعلى في مصر كان يحتوي على نقيضه بالضرورة ، وهو التناقضات والخلافات الحادة التي تمزقه وتفتته باستمرار . غير أن هذا التمزق هو الآخر لم يكن متناقضاً مناقضة التضاد للعلاقات السلعية . بل نراه يضاهيها أيضاً إلى درجة كبيرة . فالنشاط السلعي يرتبط بالبحث الفردي عن الربح ، وبالمنافسة الشديدة بين الأفراد ، أي : يحتوي على بذرة التنافر القاتل في داخلية المجتمع كقطب ملازم لوحدته السوقية ، ومن هنا كان الاقتتال بين المماليك وبعضهم ، وبين الأمراء ومجموعاتهم الأثنية وبين الدوائر القريبة من السلطان والبعيدة عنه ، وبين أصحاب الإقطاعات وأجنادهم ، تشكل مناخاً يعارض نمو الرأسمالية دون أن يقطع تماماً السبيل على ازدهار التجارة ، فإن هذه الوحدة المحتضنة للتمزق والتنافر

العامين كانت تشكل السمة الثانية الموازية للنشاط التجاري الخارجي في ظل الأيوبيين والمماليك .

- **التناقضات الداخلية في المشترك الأعلى :**

ولكن وحدة المشترك الأعلى تلك كانت مبنية على اتزان غير ثابت تتمزقه التناقضات العنيفة ، ولم تكن ثمة وحدة إرادة إلا إزاء الكادحين المصريين .

وقد أبرز المؤرخون العناية الفائقة التي كان يبذلها الأمراء والسلاطين في تربية العبيد المستجلبين تربية دينية ، وخلقية ، وعسكرية أثناء فتوتهم حتى يصبحوا جنوداً أقوياء الشكيمة مدافعين عن الإسلام . غير أن هذا التكوين كان تكويناً **حلقياً** بمعنى أنه كان يغرس في المماليك الارتباط الشديد بأستاذهم أي شاربهم الأصلي . وإذا كان من أفضال صلاح الدين أنه احتفظ بالتوازن الدقيق بين أجناده من الأتراك والأكراد (39) ، إلا أن هذه القدرة لم تكن صفة خلفائه من الأيوبيين والمماليك بعد أن استقر نظام الحكم ، وأصبحت إمكانية عودة النظام الفاطمي مستبعدة .

وكان كل سلطان وكل أمير يحاول جاهداً أن يقوي مركزه ، لا بالإعتماد على الإلتفاف الجماهيري المصري حوله (وقد أشرنا إلى اغتراب الحاكمين قبلا) ، بل بالإكثار من المماليك ، وكان لكل أمير أن يشتري المماليك من إيراد أقطاعه ، ولكل رتبة من الأمراء حد أدنى من المماليك يمتلكهم بهذا الشكل . وكانت كل مجموعة تشكل جماعة منغلقة لا تمتزج بالمجموعات الأخرى ومحافظة على مصالحها الخاصة ، وتنتسب إلى أستاذها حياً أو ميتاً ، وتلقب باسمه (المماليك الإشرافية خليل أو الإينالية أو الظاهرية إلخ) .

ووراء هذه الحلقية مصالح مادية محددة : فطالما ارتقى الأمير في السلك الإداري والعسكري ، كلما أصبحت الموارد التي يستطيع التصرف فيها أكبر ، لأنها حصيلة الإقطاعات والرسوم والتجارة . أما إذا تولى السلطنة ، فتحت يده موارد مصر وإيراداتها كلها ، يمنحها كيفما شاء ولمن شاء . وعليه عندما يجلس على العرش ، أن يوزع على أجناده وأمرائه المقربين الهدايا لمساعدتهم إياه . وللمنتصرين أن يستولوا على الممتلكات الشخصية للمغلوبين ، كما لسلطانهم أن يصادر أملاكهم الخاصة بما فيها أملاك السلطان المخلوع . ومن هنا كان التآمر، والتربص فى غير كلل ، والفتك المتبادل ، وتمردات الأجناد والأمراء . وهذا كله مع النهب والسلب للمحلات والبيوت ، وإهمال المصالح العامة .

وقد امتدت هذه المنازعات العنيفة فى جميع المستويات . فأمراء يتولون الوزارة ويستبدون بأمرها (**سنجر الشجاعي** في عهد السلطنة الأولى للناصر محمد ابن قلاوون **و منكوتمر** فى عهد لاجين **و بيبرس الجاشكنير** ، **وسلار** فى عهد الناصر الثانى إلخ) وآخرون يتولون الوصاية على العرش كخطوة أولى للإستيلاء عليه فعلاً

(قلاوون - يلبغا) . وقد تغير السلطان 24 مرة فى عهد البحرية 1250م - 1283م و 25 مرة في عهد الجراكسة1383م - 1517م . ومات من هؤلاء التسعة والأربعين على عرش السلطنة 11 فقط ، وخُلع 24 ، وقُتل 13 . ومن هذا المجموع أيضاً تولى 26 الكرسي بالوراثة وبلغ من تولاه اغتصاباً وقتلاً 22 منهم ! (40) .

ورغم أن الجيوش الأيوبية والمملوكية استطاعت أن تهزم الصليبيين والمغول والعثمانيين ، غير أن ذلك الطمع المادي الذى لا يعرف حدوداً ولا مبادئ ، ذلك الطمع الطبيعي للبيروقراطية المعزولة عن الشعب ، جعلهم يلجأون إلى بيع الوظائف وشرائها ، بما فيها المناصب العسكرية ، والإدارية الكبرى . أو تُمنح هذه المناصب مقابل هدايا كبيرة للسلطان ومكافآت للأجناد .

وكانت هذه التناقضات المشتعلة دائماً سبباً من أسباب إنهيار الحكم الأيوبي المملوكي . ولكنها أيضاً كانت سبباً من الأسباب التي حالت بين الأيوبيين والمماليك من الأتراك ، والجراكسة وبين أن يكونوا طبقة حاكمة ثابتة تضرب جذورها في مصر ، وإنما ظلوا قشرة سطحية طفيلية ليس إلا ، وانتهى كيانها مع انتهاء حكمهم ، ويرجع العديد من المؤرخين اختفاءهم العرقي من مصر إلى عدم استطاعتهم التكيف مع ظروف الحياة الزراعية المستقرة باعتبارهم منحدرين من أصل رعوي ، و فتك الأوبئة ، والاغتيالات ، والحروب بهم ، وهم يذكرون وقائع صحيحة دون شك ، غير أن السبب الجوهري يكمن في النظام المملوكي للاستيلاء على فائض العمل ، ذلك النظام الذي كانت قاعدته العامة في جوهره التنازع بالعنف المسلح في دوائر بيروقراطية حلقية تآمرية . فكان منطقياً أن يؤدي هذا الوضع إلى نسف الطبقة الحاكمة نفسها بصورة مستمرة ، كما أوشك أن يؤدي هذا الوضع إلى سحق المجتمع المصري ، والقضاء عليه بكادحيه ومنتجيه **المجاعات والأوبئة** .

- **الطغيان الشرقي :**

كان هذا الإقتتال طبيعياً ، إذ تمثل ثماره للغالب الغنى الفاحش . وتتجمع الثروات المذهلة في أيدي المماليك وسلاطينهم الذين يعيشون في ترف يفوق الوصف . ومما يذكر عن **مخصصات السلطان كتبغا** من اللحم فقط أنها بلغت 20 ألف رطل يومياً . وتكلفت بعض الموائد فى عهد الناصر محمد 26 ألف رطل فى اليوم منه سوى الدجاج والأوز وصغار الضأن ، والغزلان ، والأرانب . وبلغ راتب السكر أيام رمضان فى عهده ألف قنطار ، ووصل هذا الراتب عام 1344م في عهد ابنه الصالح 30,000 قنطار . وبلغ صداق ابنه الآخر بكتمر فى زواجه مليون دينار ، وذبح فى فرحه أكثر من 60 ألف رأس ، وعقد 18 ألف قنطار حلوى سكرية . وفى زفاف ستيتة ابنة السلطان العثمانى شعبان عام 1388م حمل جهازها على 500 جمل . كما بلغ عليق الخيل الذى يملكه الأمير شمس الدين بيسري في اليوم الواحد 30,000 عليقة ، والراتب اليومي لكل من مماليكه 100 رطل لحم . وكان لبكتمان الساقي سيف وسرج بلغ ثمنها ستة

ملايين ونصف مليون من الفرنكات الذهبية ، وترك السلطان برقوق في الخزانة عند وفاته ما يزيد على مليون دينار من الذهب العينى ، ومن الفراء مليوناً آخر . ومات الناصر محمد عن 1200 وصيفة مولدة سوى عداهن من بقية الأجناس . وكانت قيمة عصبة الرأس التى تلبسها محظية السلطان مظفر حاجي مائة ألف دينار ، كما كان يصحب السلطان إسماعيل بن الناصر عند ركوبه للرياضة 200 امرأة في ثياب فاخرة وعلى رؤس الجلد المرصع بالجواهر ، وبين أيديهن الخدم ، والخصيان . وعند دخول قايتباى القلعة فرش طريقه في الشوارع بالسجاجيد . كما وضع على مساره من القلعة إلى درج القصر ستارة من الحرير المطرز بالذهب .

ولم تكن هذه الثروات ناتجة من إيرادات الإقطاعات والرسوم فقط ، بل من النهب والسلب المباشرين أيضاً . ويُحكى أن الأمير فخر الدين بن أبي الفرج قام بجولة على قرى الصعيد ، فنهب البلاد التي مر بها ، واستولى على ما فيها من غلال وسلب النساء حليهن وكسوتهن . وبعد أن انتهت جولته عاد إلى القاهرة ومعه ما لا يُحصى من الخيل ، والجمال ، والأبقار ، والأغنام ، عدا الذهب ، والحلي ، والإماء ، والعبيد . فخرب الصعيد على يد أمير واحد(41) .

وتاريخ هذا العصر تاريخ القتل ، والذبح ، والتعذيب للعامة والخاصة ، فلم يكد يستولي صلاح الدين على السلطة بالقاهرة حتى أعمل في جنود الفاطميين من السود السيف ، وأحرق حاراتهم بما فيها ومن فيها من النساء والصبيان ، وقبض على الأمراء الفواطم في ليلة واحدة . ووضع جنوده أيديهم على ممتلكاتهم وإقطاعاتهم ودورهم . وقتل خليل بن قلاوون وزير أبيه عام 1290 م ، فقتله الأمراء عام 1293م . وحاول متآمرون اغتيال السلطان كتبغا ، فأمر بقطع أيديهم ، وأقدامهم ، وألسنتهم ، وشنق بعضهم على أبواب المدينة ، فبلغ عدد ضحاياه ثلاثمائة . وأمر الناصر محمد بتنفيذ ما يقرب من 150 عملية اغتيال بالسم ، أو التجويع ، أو القتل . وكان السلطان فرج بن برقوق يستعرض أعداءه المسجونين في برج القلعة ليلاً وهو مخمور فيذبح بعضهم بيده ثم يبول على جثثهم أو يصب عليها النبيذ .

وفي 1453م مورس على الحاجب بن زين الدين يحيى كاتب حلوان التعذيب ، فاستخرج منه السلطان 500,000 دينار وباع ممتلكاته ، وكانت سياسة بيبرس أن يغير وزراءه وعماله على الأقاليم تغييراً مستمراً ، ويلقي ببعضهم في السجون على أن يموتوا لمنعهم من تنحيته . ويتعرض الموظفون الكبار والصغار دائما للعزل والحبس أو الإعدام بمجرد ظنون أو أوهام (42) .

وبعد أن كانت شبكة البريد قد أصابها كثير من التفكك والإهمال في العصور السابقة ، اعتنى المماليك بترميمها . وكان في مقدمة من فعل ذلك بيبرس حوالي1360 م ، فأقام شبكة كاملة من الطرق البريدية تربط القاهرة بالمدن على الحدود ، كما نظم بريد الحمام ، وشبكة من الإشارات الضوئية والمرئية **بالنيران والدخان** . ولعب البريد حينذاك دوراً في التجسس المدني فضلاً عن الحربي ، وكان ذا صبغة سياسية

بالدرجة الأولى ، فحمل باستمرار أخبار التمردات ، والمؤامرات وقرارات النفي والقتل إلخ .

إلا أن الطغيان الفظيع هذا ، كان وجهاً ملازماً للنظام الشرقي كله ، ووجهاً لا يمكن فصله عن أوجهه الأخرى ، ومنها المحافظة على استقلال مصر من الغزوات الخارجية ، كما حمى الحضارة الشرقية كلها . وليس من الصدف في هذا الصدد أن يضع الشاعر الإيطالي الكبير **دانتى** صلاح الدين من ضمن كبار الحكماء ، والنساء العبقريات ، والفلاسفة الإغريق الذين لا يدخلون النار رغم كل شىء (43) .

جـ- عوامل تكوين الحكم واستمراره :

- القضاء على جبهة المنتجين الصغار : نذكر أن القرون الخمس التي جاءت بعد الثورة الإسلامية كانت مليئة بالحركات الشعبية وانتفاضات المظلومين وتمردات المقهورين **الموالي ، الزنج، الخوارج** ، وأن بعضاً منها نجح في إقامة دول متقدمة سياسيا ، واجتماعياً استقرت مدة طويلة مثل **القرامطة** ، وكانت الإمبراطورية الفاطمية قمة هذه الموجة ، واحتضنت الغالبية الكبرى من الأراضي الإسلامية تحت راية المبادىء التي رفعها أخوان الصفاء .

غير أن دولة الفواطم بعد فترتين من الزمان تقريباً ، ومن المفهوم ألا تستطيع جبهة المنتجين الصغار السيادة طويلاً في ظل نظام هيكله الإقتصادي المبني على المركزية ، وقاعدته الجوهرية أن تكون وسائل الإنتاج الأساسية احتكاراً في أيدي جهاز الدولة ، وما تسببت فيه الحملات الصليبية من ازدهار إقتصادي للمشرق قد حول مركز النشاط التجاري والتحرك على خارج مصر بدرجة محسوسة .

وقد رأى العصر الفاطمي الثاني سيطرة الفرق العسكرية المشرقية على السلطة في القاهرة ، فكانت مقدمة لحضور صلاح الدين بجنوده من الأتراك وضباطه من الأكراد ، وأساليبه السياسية ، والإقتصادية المستمدة من التراث السلجوقي ، وإذا كان الرواة يقصون أن المصريين استقبلوا فى حزن إلقاء خطبة الجمعة باسم الخليفة العباسي ، غير أن هزيمة الصليبيين على يد صلاح الدين في أرض مصر جعلت التمرد ضده أمراً لم يجد تأييدا جماهيرياً .

لقد كانت الحركة الشيعية تحت القيادة الفاطمية من القوة بحيث ذعر منها كبار التجار والأعيان القبليون والمتمتعون بالخيرات الدينية ، ففضلوا أن يفتحوا أبواب بغداد للمرتزقة الأتراك ، وأن يتولى السلاجقة السلطة الفعلية ، بل أن يدخل المغول العاصمة منتصرين ذابحين الخليفة العباسي . أما في مصر ، فقد فضل كبار المستفيدين من عرق أبنائها أن يجمعوا الفتات من تحت موائد المشارقة على أن يستمر نفوذ الفقراء المساكين بدفة الحكم . ولجأوا في ذلك ممثلي القهر العنيف ، المرتزقة الأجانب الذين بدأت تنتشر إقطاعاتهم منذ العصر الفاطمي الثاني ، والمماليك المستجلبين الذين أصبحوا ظاهرة أيضاً في نفس الفترة (44) . وكان الحكم

الأيوبي استكمالاً لهذا التغير ، وخاصة وأن صلاح الدين أغدق على رجالات الدولة ، ثم أرسى قواعد الإقطاع العسكري ، أي جعل أمراء الجيش يركبون أكتاف الفلاحين المصريين مباشرة . وترتب على السياسية الأيوبية أن سحقت تلك الجبهة المساندة للفواطم بعد أن انفصل عنها التجار ، والأعيان ، ورجال الدين الذين يتاجرون باسم السنة . وأصبحت أساليب الكفاح السلبي للفلاحين المصريين عنصراً من عناصر الركود الملائم للإستقرار النسبي الذي تمتع به العصر الأيوبي المملوكي في جانب كبير من زمنه .

- **المنطق التاريخي لتكوين الأوضاع المملوكية :**

ازداد عدد المماليك القفجاق في ظل خلفاء صلاح الدين ، فأصبحوا قوة تستطيع أن تساعد من يريد منهم الإستيلاء على العرش في وجه الآخر . حتى دبروا مؤامرة ضد العادل الثاني ، وعزلوه وأحلوا محله الصالح نجم الدين أيوب عام 1239م . وواجه الصالح تمردات الجنود الأتراك ، والخوارزمية بأن تخلص من بقايا الجيش الأيوبي ، وكون جيشه من المماليك البحرية أساساً . فما كان منهم إلا أن قتلوا ابنه طوران شاه واستولوا على السلطة لحسابهم في عام 1250م . أي أن الحكم الأيوبي وجد أنه لم يستطع الوقوف في وجه المرتزقة إلا بالتخلص منهم تماماً وألا يحل محلهم جيشاً أشد ولاء لقمة المشترك الأعلى ، جيش مغترب على أكمل صورة **كما أوضحنا** عن الكادحين ، ويكون أعظم الأشكال نقاءاً للجهاز البيروقراطي الخالص ، الجيش المملوكي(45) .

غير أن الأسرة الأيوبية كانت في تناقض مع هذا الجيش . وسبقت الإشارة إلى ارتباطها بالمصالح التجارية المشرقية ، في حين أن المماليك البحرية كانوا أشد علاقة بالتجارة مع مناطق القبيلة الذهبية ويمثل مقتل طوران شاه انتقال السيادة إلى مصالح هذه الأخيرة ، وفى نفس الوقت فالحقيقة أن فترة المماليك البحرية كانت مرحلة انتقال إلى الحكم المملوكي القح ، ونعني حكم الجراكسة ، وبفضل المكاسب الهائلة التي جناها المماليك من الرسوم على التجارة البعيدة وخاصة **البهار** ، تمكن سلاطينهم في مصر من صرف الأموال الضخمة على استيراد المزيد منهم . فكانت التجارة تغذي الحكم المملوكي كما كان هذا الحكم نفسه مغذياً إياها بدورها .

وثمة سمة بارزة في حكم المماليك البحرية ، وهي المغولية كما أسلفنا . وكانت التجارة البندقية نشطة في توريد آلاف القفجاق إلى مصر، وللمماليك المغول سوق قائمة باستمرار في الإسكندرية ، وكان السلطان كتبغا نفسه 1294م - 1296م مغولي الأصل .

وقد جرت تطورات شبيهة عند سقوط المماليكك البحرية وانتقال الحكم إلى النظام الجركسي ، ذلك أن أحد السلاطين البحرية الكبار - المنصور قلاوون - عنى بتكوين فرق جركسية عناية خاصة ، وأطلق المؤرخون عليهم اسم **البرجية** لإنعزالهم الشديد

في قلاعهم ، وهو أمر له دلالته . وزاد الاعتماد على الجراكسة في عهد الناصر محمد بـن قـلاوون الـذي عـين أحـدهم **عـز الـدين أيبـك المنصـوري** فـي الـوزارة . وقـام الجراكسة بمؤامرة فاشلة للـتخلص مـن الناصـر نفسـه عـام 1309م . واقتـرن الانتصـار النهائي للجراكسة على البحرية بعد ذلك ببعض التطـورات الهامـة : الأول حـدوث فتـرة جفاف ومجاعة في مصر ، مما أضعف مركز السلطة البحرية . والثاني بدء إنهيار دولـة القبيلة الذهبية ، خاصة وأن العثمانيين اجتازوا مضيق البوسفور مما وضـع تجـارة البحـر الأسود مع البحر الأبيض تحت سيطرتهم 1354م . والتطور الثالث بدء إسـتعمال البـارود والمدافع في البلاد الإسلامية بين 1260م و 1370م ، وقد تخصص الجراكسة فـى هـذا السلاح الجديد بصورة خاصة . ففي المعـارك الأخيـرة التـي دارت بيـنهم وبـين البحريـة حول دمشق ، سـحق البرجيـة خصـومهم بطلقـات المـدافع(46) . وفـى 1380م أُلقـي القـبض علـى المماليـك البحريـة الموجـودين فـي مصـر ، وذُبـح عـدد مـنهم ، وصـودرت أموالهم ، وغلاتهم المخزونة ونساؤهم وخدمهم .

- **الديمقراطية البيروقراطية :**

(من شرعية التـوارث إلـى شـرعية الإغتيـال) . نعلـم أن العـرش المصـرى كـان وراثياً في البيت المالك طوال التاريخ ، ماعدا فترات قصيرة نسـبياً **(** عصـر الـولاة العـرب إلخ **)** . وفي رأينا أن هذا أمر هام من ناحيتين **:** فمـن جهـة يعبـر عـن الوجـه المنـاقض للملكية العامة في الملكية الفردية القابلة للتوارث **(** وهذه الملكية كانت دائماً موجودة فـي مصـر **-** وإن كانـت علـى شـكل ثـانوي ومسـود **-** ومنتشـرة علـى هيئـة الامـتلاك الفـردي للمنقـولات والمعـادن الثمينـة **)** . فالصـفة الوراثيـة للملـك إنمـا تؤكـد الحقـوق الخاصة التي يتمتع بها رمز المشترك الأعلى **:** الحق في أن يملك كـل مصـر مقابـل أن المصريين مجردون من هذا الحق ، وكذلك حق الملك في أن يورث ملكية الرقبة مقابـل حق المصريين في توريث حق الانتفاع فقط . وبالتالي فتوارث العرش عبارة عن إبراز أن الملكية الفردية أمر اسـتثنائي جـداً ، ولا يكتمـل وجـوده إلا فـي الرمـز الأعلـى للدولـة المركزية **البيت المالك** ، إذ أنها وحق استبعاد الكادحين جميعاً وجهان لشـيء واحد .

والناحية الأخرى لتوارث الملك هي الشـرعية فـي قيـام العـرش وممارسـته لوظائفـه . ونذكر أن شيخ العشيرة المصرية القديمـة كـان يـدعي أن حقـه فـي السـيطرة عليهـا والتمتع بامتيازاته ناتج من أنه ثمرة معاشرة والدته للإله المحلي . وكان أبنـاء الفراعنـة يتزوجون من شـقيقاتهم تأكيداً لهذه الشرعية ونقلها إلى أولادهم . فـالتوارث كأسـلوب لتولي السـلطة ينفي في الوقـت نفسـه الإحتمـال أن تكـون للرعيـة كلمـة فـي اختيـار حـاكمهم ، أي أنـه تجريـد رأيهـم مـن الشـرعية ، وتأكيـد للعبوديـة المعممـة كعلاقـة أسـاسـية للإنتـاج **(** وطبيعـي أن حـديثنا هنـا محصـور فـي الظـروف المصـرية التاريخية السـابقة **)** .

وعودا إلى العصر المملوكي ، نلاحظ أن صلاح الدين أسس أسرة مالكة وقسم الملك بين أولاده قبل مماته (47) ، كما اختص الرجال من أهله بألقاب الملوك ، ووزع عليهم الرتب والأراضي الواسعة إقطاعات . وانحصر النزاع على السلطة بالتالي في أبناء البيت الأيوبي بعده .

غير أن أمراء الجيش باتوا يلعبون دوراً متزايداً في تولية العرش الأيوبي ، ويختارون من بين أبناء الملك السابق من يفضلون (مثل الملك المنصور عام 1198م) . وكذلك فرضوا تنحية المنصور عام 1200م ، وولوا الملك العادل ، ثم عينوا الملك الصالح أيوب بعد العادل الثانى عام 1240م . فأصبحت وراثية الحكم إذن غير صافية .

ومع السلطة البحرية ، قطعت سلسلة التوارث فترات من الاستيلاء على السلطة بالسيف ، ولكننا نجد أسرتي **بيبرس** 1260م - 1279م و**قلاوون** 1279م- 1383م . غير أن قرار أمراء المماليك يزداد تأثيراً في الاختيار بين أبناء السلاطين في حقيقة الأمر، مما يجعل شرعية التوريث مهزوزة إلى أقصى حد في الفترة الأخيرة منذ الناصر محمد 1203م الذى تولى الحكم ثلاث مرات فصلت الواحدة عن الأخرى عدد من سنوات النفي والهروب .

أما مع المماليك الجراكسة ، فتكاد تختفي وراثية العرش المصري ، إلا بين الحين والحين : حيث تظهر كرمز فقط لفترات انتقالية قصيرة جداً . وتحل محلها في واقع الأمر رابطة **الخشدشية** أي الزمالة بين المماليك ، سلطانهم وأمرائهم وأجنادهم ، فاختيار السلطان الجديد يتم بنوع من الانتخاب ، وإن كان يراعي أين مركز القوة الفعلي . وكان السلاطين الجراكسة زعماء أو أمراء أكثر منهم ملوكاً . غير أن حقوق الزمالة الحقيقية لا يمارسها غير عدد قليل من المماليك ، يشكلون دائرة **القرانص** الذين يختار السلطان منهم ، ويتولى أفرادهم دون غيرهم الوظائف والمناصب العليا . لقد ظهر إذن نوع جديد من الشرعية للملك ، هي المبنية على حق الإنقلاب المسلح ، وحق اغتيال السلطان ، ممزوجاً بالمساواة بين القرانص . ويمكننا أن نسميها ديمقراطية البيروقراطية .

وفي نفس الوقت الذى أصبح فيه الحكم المملوكي الجركسي محصوراً ومعزولاً تماماً عن المنتجين ، كانت تلك الديمقراطية منبعاً لإشعال الأحقاد والنزاعات القاتلة بين القرانص ، وسبباً في انقطاع الأمراء الكبار للفتن السياسية بعيدين عن شئون الزراعة والإنتاج والفلاحين ، مما لعب دوراً أكيداً في إصابة الاقتصاد المصري بالبوار . وظل عدد المماليك يتناقص ، وأفراد الجيش يقلون . ففي حين كان عدد أجناد الحلقة - الحرس الدائم - عام 1315م حوالي 24,000 رجل (فضلاً عن بقية الفرق وقوة العربان المساعدة) ، هبط الجيش المملوكي إلى ما بين 10,000 و 55,000 فقط في نهاية المماليك الجراكسة (48) . وكان هذا نذيراً لهزيمتهم أمام العثمانيين .

- **بين النشاط السلعي والنظام المملوكي :**

أشرنا في الصفحات السابقة إلى العلاقة بين الشعوب الرعوية الآسيوية عموماً وبين التجارة ، كما حاولنا أن نبرز المصالح التجارية للحكم المملوكي في الأجزاء الماضية من هذا الفصل .

غير أن ازدهار التجارة العابرة لا يعني تنشيط الإنتاج السلعي للإقتصاد الداخلي إلا بصورة هامشية . ومع ذلك فهناك من العوامل الداخلية الصميمة في النظام المملوكي التي ارتبطت بالصفة السلعية بصورة مباشرة . أولاها ما ذكرنا أن الجيش المملوكي كان يتكون من ثلاثة أجزاء رئيسية . **الأول** أجناد الحلقة - الجيش الدائم في ظل البحرية - وهم الأجناد الأحرار الذين يتلقون رواتبهم على صورة إقطاعات (أراض أو حقوق في جباية الرسوم) ، والجزء **الثاني :** المماليك السلطانية ، أي الخاصة بالسلطان ، وهم يتلقون رواتب نقدية **الجوامك** ، والجزء **الأخير** مماليك الأمراء الذين يقاسمون رؤساءهم في إيرادات إقطاعاتهم . وطبيعي أن جوامك المماليك السلطانية كانت تصرف في شراء احتياجاتهم من السلع الضرورية والكمالية ، الأمر الذى كان ينشط جزئياً الإنتاج السلعي أو التجارة بفوائض إيرادات الأمراء .

وقد جرت تطورات هامة في صفوف أجناد الحلقة أيضاً . ومنها أن الأمراء وبعض كبار الأعيان صاروا - في ظل الجراكسة - يشترون إقطاعات الحلقة مما وضع في أيدي أجنادها كميات من النقود(49) . وكذلك نجد عدداً متزايداً من التجار والحرفيين ينخرطون اسماً في سلك الجندية بهذه الطريقة ، في حين أن عدداً من عساكر الحلقة أنفسهم أخذوا يتركون الجندية الفعلية ويعملون تجاراً وحرفيين. وحاول بعض السلاطين الجراكسة (قايتباى عام 1468م) إيقاف هذا التطور في الحلقة ، ولكن دون جدوى ، أن أصبحت الحلقة بلا أية فائدة حربية .

غير أن التداول النقدي الذي كان يجري في أيدي المماليك بهذه الطريقة ، وما ترتب عليه من تبادل سلعي ، لم يكن كافياً ، لكي يصبح الإنتاج المصري كله أو معظمه سلعياً (وهو أمر ضروري حتى يسود النظام الرأسمالي) . وهذا لأن النمط السلعي الشامل يفترض الملكية الفردية المسبقة لوسائل الإنتاج ، كما أشار إليه ماركس (50) . أما في مصر ، فكانت الوسائل الأساسية للإنتاج ملكاً للدولة وليست فردية .

والحقيقة أنه إذا كان النظام المملوكي اعتمد على عبيد مستجلبين **والعبد سلعة تُباع وتُشترى** ، إلا أن هؤلاء الأرقاء يصبحون أحراراً عند تحولهم إلى جنود ، أي عند ممارستهم الوظيفة العسكرية القاهرة الملازمة للانتماء إلى جهاز الدولة . وهنا كانت تنتفي صفتهم السلعية الأصلية . ويتحول هذا الانتماء إلى لبنة في الهيكل البيروقراطي ، أي في التكوين الإجتماعي الإقتصادي الشرقي المبني على النمط

م – 27

الآسيوي للإنتاج .

وعلى العكس ، ظل الرق الدائم فى مصر الأيوبية المملوكية متعلقاً بالخدمة الشخصية كما كان منذ القديم الأزلي ، فلم يكن عنصراً إنتاجياً بأي صورة أساسية . وبقيت سائر الهياكل الرئيسية للنظام تحمل الطبيعة الشرقية شكلاً وجوهراً . فعلى فترات مختلفة تصادر الأرض وتراك ، ويعاد توزيع الإقطاعات أو نسبة تقسيم إيراداتها على الرتب الحاكمة (توزيع **القراريط** الأربعة والعشرين بين السكان والأمراء والأجناد ، مثل ما حدث في عهد الناصر محمد بن قلاوون) ، كما تصادر التركات ، وأراضي الأوقاف ، أو تفرض عليها ضرائب يفيد ثقلها بسيادة الدولة على الإنتاج إلخ .

ولا تفوتنا هنا الإشارة إلى أن التجار أنفسهم - حاملي لواء التبادل السلعي - كانوا مهتزي المراكز والوضع . ومن أبرز الأدلة على ذلك سلسلة الإضطهادات التي اختص السلاطين بها المسيحيين واليهود الذين كانوا قلب الحركة التجارية العابرة مدة طويلة (51) .

فالإرتباط إذن بين الحكم الأيوبي المملوكي وبين التجارة والنشاط المناقض جوهرياً للإنتاج السلعي لإعتماده على المشتركات الإنتاجية (الفلاحية وغيرها) . ولذلك ، فمن الطبيعي أيضاً أن نرى النظام المملوكي - في كيانه العددي - مهدداً باستمرار بالإنقراض كما أشرنا إليه من قبل ، بحيث لم يكن يعيش إلا على التغذية الإصطناعية ، من خارج النطاق المصري .

وفي ظل الأوضاع العالمية العامة في ذلك الوقت - وهي الأوضاع التي بدأت تنمو فيها الرأسمالية في مراحلها الأولى - كان طبيعياً أيضاً أن يصطدم النظام المصري بأكثر أجزائها تقدماً ، وهم البرتغاليون . ولم يكن اكتشاف هؤلاء لطريق رأس الرجاء الصالح ولا إنزالهم الهزيمة بالأسطول المملوكي من باب الصدف وتلاقي الحوادث ، بل كان جزءاً من المنطق التاريخي المحكم .

- **عوامل الإستمرار والركود في النظام المملوكي :**

عاش هذا النظام الغريب أطول فترة زمنية في التاريخ المصري منذ الفتح العربي ، أي خمسة قرون ونصف منذ 1250م - 1800م تقريباً ، مع فترتي انقطاع (الجزء الأول من السيطرة العثمانية ثم الإحتلال الفرنسي) ، ولابد من أن تكون عوامل موضوعية قد لعبت دوراً في استقراره على الأرض المصرية طيلة ذلك الوقت .

ولاشك أن **العامل الأول** هو الخصوبة الطبيعية للأرض المصرية وسهولة استغلالها . وكان هذا الظرف الطبيعي التقني في بدء التاريخ عامل تحفيز على التقدم الإقتصادي والإجتماعي بحيث نشأت فى مصر واحدة من الحضارات البشرية الأولى . ولكن بلورة الحكم البيروقراطي - تلك البلورة الطفيلية التي حدثت في ظل المماليك - قلبت

عنصر التقدم ذلك إلى عامل ركود ، فالطبقة الحاكمة كانت تهمل وظيفتها الإقتصادية ، وتركت الزراعة تضمحل على أساس أن خصوبة الأرض تضمن لها حداً أدنى من الإيراد (خاصة وأن الرسوم على التجارة كانت توفر لها الإضافة المطلوبة) .

وكانت التجارة العابرة **العامل الثاني** فالطرق التجارية تحولت إلى مصر دون جهد أساسي من حكامها ، وكانت الفرصة قد فاتتهم عندما بذلوا محاولة في اللحظة الأخيرة لمنع خروجها من أيديهم . وطوال الفترة التي سيطروا عليها ، كانت الإيرادات السهلة التي جنوها منها عاملاً لا يشجعهم على تطوير الإقتصاد المصري ودفعه إلى الأمام .

والعامل الثالث هي الحروب الدفاعية التي شنها المماليك بنجاح ضد العدو الخارجي الصليبي والمغولي ، ولقد وصلوا معه إلى مهادنات تساعد على استقرار أوضاعهم ، كما أن الصفة الوطنية لهذه الحروب كانت عنصراً من عناصر تسكين الصراع الداخلي ضدهم . وإذا كان الدفاع عن مصر في العصور السابقة دافعاً لتقدمها لأنه يحول دون استنزاف المواد الداخلية إلى الخارج (على صورة الجزية) ، فقد تحول مع سيطرة المصالح التجارية الخارجية إلى اعتصار حقيقي لتلك الموارد القليلة ، وخاصة على شكل التضخم وهبوط قيمة العملة وغزو النقد الأجنبي ، كما سيأتي بيانه في الصفحات القادمة . وكأن الدولة المركزية المملوكية في هذه الحالة كانت درعاً للحفاظ على الأوضاع الشرقية وركودها .

والعامل الرابع هو الكفاح الشعبي السلبي الذي وصل إلى أقصى صورة على شكل الإستسلام للموت الجماعي بالمجاعة والأوبئة . فإذا كانت هذه السلبية الشديدة ساهمت في التضييق على الطبقة الحاكمة ، إلا أنها تركت جذور النظام دون مساس حقيقي إذ أبقت على العبودية المعممة كشكل جوهري لعلاقات الإنتاج . وسوف نشير إلى تفكك المشترك الفلاحي في الدلتا في ظل المماليك ، ولكنه في تقديرنا كان تفككاً يؤدي إلى الركود لا الثورة .

ونجد العامل الأخير في الصراع بين أجنحة الطبقة الحاكمة . فالنزاع بين الفرق المملوكية ، والاقتتال الرهيب بين أمرائها - جرى في دوائر مغلقة علوية ، ولم يكن منبعثاً من قوى اجتماعية تمثل أنماطاً مختلفة وجديدة للإنتاج . بل كان يلتهب الصراع حول تقسيم الأسلاب المنتزعة من عرق الشعب الكادح . وإذ كان هدفه الإستيلاء على المركز الأعلى دون تغيير جوهره ، فكان ينتهي كل مرة بإبقاء المركزية على نفس الأسس الشرقية .

ويبدو أن بعض السلاطين مثل قلاوون وابنه محمد الناصر تمتعوا بشيء من العطف الشعبي ، واستفادوا منه في انتصارهم على الخصوم . غير أن العلاقة الأبوية التي قامت حينذاك بين هؤلاء الحكام والمحكومين لم تلمس النظام نفسه بأي شكل ، بل كانت أداة من أدوات المركزية الشرقية نفسها .

وهكذا دارت مصر خلال العصر الايوبي المملوكي في دائرة مفرغة . غير ان مستواها العام ظل يهبط بصورة مطلقة (الخراب العام الذي اصاب البلاد) وبصورة نسبية أيضا (بالعلاقة مع التقدم الذي كان يطرأ على المجتمع الأوروبي الغربي بسبب نشوء البوادر الرأسمالية) . وكانت دائرة مفرغة تغرق في الركود بشكل متزايد ...

د- حكم رجعي :

يمكن أن يعتبر الحكم الأيوبي المملوكي رجعياً رغم أنه من المستطاع أيضاً تسميته بالوطني ، فكان رجعيا ً **: أولاً** لأنه دفع مصر إقتصادياً وإجتماعياً إلى الركود والتراجع . وسوف نعود إلى هذه النقطة في الصفحات التالية من زاوية مستوى القوى الإنتاجية وعلاقات الإنتاج .

وكان رجعيا لانه فرض وجوده بالقوة المسلحة ، واستمر على هذا الاساس . وكان معاديا للشعب عداء قاسيا ، حتى في الفترات التي كانت توجد فيه بينه وبين الشعب المصري علاقة أبوية ايجابية .

كان هذا منذ بداية دخول قوات **نور الدين مصر** . ونعلم أن تدخله حدث على أثر النزاع على السلطة بين شاور والوزير الفاطمي درغام الذي كان نحاه عن منصب الوزارة . فقد اتفق شاور مع نور الدين **أتابك** سوريا في ذلك الوقت على التدخل مقابل ثلث خراج مصر . وانتهت المعارك بهزيمة درغام ، وقتله ، وإعادة شاور إلى الوزراة . ولكنه لم يوف بوعده إزاء نور الدين ، فما كان من قائد القوات النورية **صلاح الدين** إلا أن احتل بلبيس ومنطقتها ، وجمع الخراج منها لحساب نور الدين .

وعندما تولى صلاح الدين السلطة الفعلية ، عزل الضباط المصريين في الجيش الفاطمي واستولى على إقطاعاتهم لصالح أمراء جيشه من الأكراد والأتراك . ثم بنى القلعة المشرفة على القاهرة لخوفه من القاهريين 1177م . وكان يحرص دائماً على إبقاء نصف قواته في مصر محافظةً على سيطرته عليها حتى في أثناء حملاته على الصليبيين . ولم تكن سلالته أقل عداء للعشب وخوفاً منه . ويقول الرواة أن الملك الصالح أيوب أمر بقتل أكثر من 500,000 شخص في السجون . أما المماليك ، فقد اضطروا إلى توسيع السجون وتخصيص بعضها لمعارضيهم من الأمراء المماليك .

وعندما أنهت البحرية الحكم الأيوبي على يد أيبك ، ارتكب الجنود المماليك الفظائع مع أهل مصر . ويقول المقريزي **:** أنهم أنزلوا بالناس بلاء لا يوصف ما بين قتل ونهب وسبي بحيث لو ملك الفرنج بلاد مصر ما زادوا في الفساد على ما فعله البحرية (52).

وإذا كان المماليك قد أوقفوا موجة الغزو التتري ، فالمعلوم أيضاً أن المنازعات بين الأمراء كثيراً ما جعلت بعضهم يخونون مصر، مثلما حدث فى عهد المنصور لاجين 1296 م - 1298 م حيث حرضوا التتار على مهاجمة الشام ، وكان عدد منهم ينضمون

إلـى القـوات المغوليـة . وكانـت الإسـتعدادات الحربيـة ضـد الخـارج عـذراً لشـتى أنـواع المصادرات وأعمال العنف ضد الأهالي . وجمع السلطان الغوري الضرائب عشرة أشـهر مقدماً ، كما زيف العملة وضاعف المكوس ، والرسوم الجمركية ، فكان هذا - كما يقول الـدكتور سـعيد عاشـور - علـى حسـاب شـعب محطـم أثقلـت كاهلـه الالتزامـات والإحتكارات والضرائب(53) .

ويرجع **المقريزي** السبب الأول للمجاعات إلى الرشوة :

" أصـل الفسـاد ولايـة الخطـط السـلطانية والمناصـب الدينيـة بالرشـوة ، كـالوزارة ، والقضاء ، ونيابة الأقاليم وولاية الحسبة .... فتحظى لأجل ذلك كل جاهـل ، ومفسـد ، وظالم ، وباغ ما لم يكن مؤمله من الأعمال الجليلة .... ولا عليه بما يتلفه فـي مقابـل ذلك من الأنفس ، ولا بما يريقه من الأموال .. ويحتاج أن يقـرر علـى حواشـيه وأعوانـه الضرائب فيمدون هم أيضاً أيديهم إلـى أمـوال الرعايـا ... فلمـا ذُهـل أهـل الريـف بكثـرة المغارم وتنوع المظالم اختلت أحوالهم وتمزقوا كل ممزق ، وجلوا عن أوطانهم ، فقلـت مجابي البلاد ومحصلها لقلة مايزرع بها " (54)) .

كما يرجع المقريزي إلى سياسـة المماليك تلك المجاعات ، وموجات الغلاء التي جعلت الناس وخاصة أكابر البيوت تأكل لحم الأطفال (55) .

ويضيف :

" ومن تأمل هذا الحادث (يقصد البلاء والمجاعات) من بدايته إلى نهايتـه ، وعرفـه مـن أوله إلى غايته ، علم أن ما بالناس سوى سوء تدبير الزعمـاء والحكـام ، وغفلـتهم مـن النظر إلى مصالح العباد " (56) .

وفي حـين كـان الأمـراء الأيوبيـون والماليـك يمرغـون فـى الغنـى الفـاحش ، والكميـات المهولة من الطعام والعدد الغفير من المحظيات ، والخدم ، ويتقـاتلون وينهبـون بعضـهم والأهالي ، ويثورون ويمتنعون عن محاربة العدو الغاصـب الأجنبـي إلا إذا مـلأوا جيـوبهم بالعطايا والذهب ، كانت المجاعات المتتالية والأوبئة الفظيعة تحصد المصـريين حصـداً ، وتترك الموتى تأكلهـا الكـلاب التـي يـذبحها الفقـراء الجـوعي ليأخـذوها طعامـاً (وقعـت المجاعات والأوبئة في أعوام 1194 في ظل **صلاح الدين** ، **و** 1201م فى ظل **العـادل الأيـوبي**، **و** 1349م فـي ظـل **الناصـر محمـد** مـن البحريـة ، **و**1416م و 1419 م – 1430م و 1438م و 1444 م و 1449م و 1469م و 1492م و 1505م و 1513 م أيــــام **الجراكسـة** وقـد مـات فـي الطـاعون الأسـود 1348م - 1349م مـا يقـرب مـن مليـون مصري . وفي النهاية انخفض عدد سكان مصر إلى مليونيين ونصف مليون بعـد أن كـان

ثمانية ملايين . أي أن رجعية نظام الحكم في مصر وصل إلى درجة تهديد المجتمع المصري ذاته بالفناء بما فيه من طبقات عليا ودنيا .

ولعل هذه الأوضاع تذكرنا بفقرة قصيرة لماركس وانجلز يشيران فيها إلى إمكان **انهيار الطبقتين المتعارضتين معاً** . وهناك فقرة أخرى لانجلز يتحدث فيها عن احتمال " أن تلتهم الطبقات ذات المصالح الاقتصادية المتنافرة بعضها بعضاً والمجتمع في نضال عقيم " (57) . ويبدو لنا أن شيئاً من هذا هو الذي وقع في العصر المملوكي ، مع ملاحظة أن الدولة لم تكن تشكل قوة فوق الطبقات ، بل هيكلاً للطبقة المستغلة - بكسر الغين - نفسها ، وأن النضال العقيم الذي أشار إليه انجلز لم يكن فى مصر المملوكية ذا أشكال عنيفة ، بل وصل إلى أقصى درجات من السلبية ، إذ كان يترك الكادحون أنفسهم ومستغليهم - ينمحون في الإنقراض .

2- القوى الإنتاجية : تطويع عوامل التطور إلى الركود

نود أولاً ملاحظة أن التدهور الذي أصاب مصر في ذلك العهد لم يكن يعني أن مصالح الحكام كانت تتجه إليه بشكل واع ، **ولا بالتالي** أنه كان الخط الوحيد الذي دارت حوله الحودات التاريخية كلها . والواقع أن مصلحة الطبقة الحاكمة وأفراد العسكرية بصورة خاصة كانت في الحصول على أكبر إيراد ممكن من اعتصار الكادحين ومن موقع مصر التجاري . ولذلك فلا شك أنها اتجهت في بعض النواحي العمل من أجل تحسين الظروف الإقتصادية مثل أسرة قلاوون . ولكن النتيجة الواقعية الملموسة لسياستهم العامة كانت التدهور ، رغم أن تأثيره لم يكن فورياً بعد سقوط الفاطميين ، لأن انقضاء الإزدهار الفاطمي استغرق فترة من الوقت .

أ- نواح وفترات من التقدم :

سبقت الإشارة إلى أن الحكم المستقل الأيوبي المملوكي احتفظ إلى درجة ما بناتج الإيراد الإقتصادي المصري في حدود البلاد ، وأن هذه كانت الناحية الإقتصادية الإيجابية للحروب ضد الصليبيين والمغول ثم العثمانيين . أضف إلى ذلك أن صلاح الدين فرض النظام بعد عهد الفوضى السياسية والمنازعات الحربية الذي عرفه حكم الفواطم في أواخره . فكانت النتيجة أنه طمأن طبقة المالكين وشجع التجارة (58) .

وانتعشت في ظل البحرية أيضاً التجارة الخارجية في الثغور ، وشاع التعامل بالحوالات بين تجارها .

- **الزراعة :** استفادت الزراعة المصرية من السياسة السلمية التي اتبعتها الأسرة الأيوبية إزاء الصليبيين وخاصة الملكين العادل والكامل ، إذ عنيت تلك الأسرة بالغابات وبشبكة الري وزراعة القصب فى أراضي الدولة .

وفي ظل البحرية ، اشتهر بيبرس ، والناصر بن قلاوون بحفر الخلجان والقنوات وبناء القناطر ، وخاصة في الدلتا ، فقيل : أن الديار المصرية زادت في عهد الناصر بمقدار النصف، مما يفسر العطف الشعبي الذي أحاطه . وانتشرت في الأراضي الخصبة الزراعات السلعية مثل الخضر ، والفواكه ، والنيلة وكذلك القمح الذي كان يصدر إلى الشام والنوبة حتى قبل الإحتلال العثماني .

ويصف المؤرخون بصورة خاصة آلات الري الدائم فى الغربية مثل آلاف السواقي ، والتي جعلت ذلك الإقليم الواسع يزرع صيفاً وشتاءاً بتلك الغلات السلعية في أوائل القرن الخامس عشر . وكانت النتيجة الطبيعية أن بدأ يكون للأرض قيمة طبقاً لتعبير **المقريزي** .

وهنا أيضاً نود الإشارة إلى أن إنتاج المحاصيل الزراعية السلعية والتي تورد لأسواق المدن لا يعتبر إنتاجاً رأسمالياً بعد ، إذ أن هذا الأخير يشترط أن يصبح العمل نفسه أيضاً سلعة كسمة عامة لعلاقات الإنتاج . ولاحظ البحاثة الماركسيون أن إنتاج الحبوب في روسيا القيصرية كان إنتاجاً سلعياً دون أن يكون رأسمالياً ، واعتبره لينين **علامة** منبئة بتحلل النظام القديم فقط ، إذ خدم لزمن معين النظام الإقطاعي (59). وفي حالة العصر الأيوبي المملوكي كذلك ، فلا يدل انتشار الزراعة السلعية الناتجة من التوسع في استعمال الأساليب المتقدمة نوعاً مثل الري الدائم إلا على بدء التحلل فى التكوين الشرقي المصري ، ولكنه ليس حجة على تحوله إلى الرأسمالية . بل على العكس ، نراه عاملاً ساهم في الإبقاء على النمط الآسيوي للإنتاج بصورة عامة رغم تفككه المتزايد .

- **الحـرف :** تنطبـق نفـس الفكـرة علـى الصـناعة الحرفيـة التـي نهضـت بعـض النواحي فيها فترات لتلاقي ظروف خاصة . ففي أواخر العهد الفاطمي أضرم الصـليبيون النار في الفسطاط وكـان **يعتبـر** المركـز التجـاري الكبيـر وقتئـذ ، وظلـت النـار مشـتعلة فيه 54 يوماً (60) ، كما قضت القوات الأيوبية على البقية الباقية منها في عملياتها ضد الأجناد الفاطميين من العبيد السود . ولكن النشـاط انتقل إلـى القـاهرة التـي لـم تكـن من قبل إلا مركزاً لسكنى الخليفة والأمراء . كما ازدهرت صناعة المنسـوجات ، وخاصـة الفاخرة في بعض المدن الإقليمية في العهد الأيوبي المملوكي ، بالإضافة إلـى صـناعة السـفن في الروضة ، وثغري الإسـكندرية ودميـاط ، واسـتخراج زيـوت السمسـم ، وبـذر الكتان ، والعنب ، والخس ، وصناعة الصابون والسكر **(المطابخ)** .

والعجيب أن أجور الحرفيين ارتفعت في مصر على أثر الأوبئة التي قتلت العديد مـنهم ، فجعلت اليد العاملة الماهرة نادرة .

- وكذلك عرفت **التجارة الداخلية** بعض النشـاط ، خاصةً وأن الحكام فـي ذلـك العصر عنوا بتأمين عمليات التجارة العابرة التي كانوا يستفيدون مـن مكوسـها ، فأقـاموا الخانات والمرافق اللازمة فـي المـدن الواقعـة علـى طرقهـا . وترتـب علـى ذلـك نشـاط معين للأسواق الداخلية اليومية والأسبوعية ، وانتشـار الأسـواق النوعيـة فـي القـاهرة **(**دار التفـاح للفاكهـة ، أسـواق السـلاح ، والفـرائين والعطـارة الـخ **)** ، الأمـر الـذي قـوى التبادلات التجارية في القطر .

كان هذا الوجه اللامع للعملة ، ولكنه كان هناك أيضاً الوجه الآخر، وهو الأهم ....

ب- الإنهيار الإٌقتصادي :

يتفق جميع المؤرخين والبحاثة على أن الاتجاه العام في ذلك العصر كـان خـط التـدهور الاقتصادي ، وخاصة فى عهد المماليك الجراكسة ، وأنه زاد شـدة منـذ النصـف الثـاني مــن القــرن 15 ، وأن الأمــر مــس دخــول الأغنيــاء أنفســهم بــدليل أن مســتوى ملابسهم هبط (61) .

- **الزراعـة :** كانـت الزراعـة الفـرع الأشـد تـأثراً بسياسـة الحكـام . واقتصـرت المساحة المزروعة علـى 600,000 فـدان فـي حـين أن الأرض القابلـة للزراعـة كانـت تبلغ 2,5 مليون فدان من قبـل . وهـبط عـدد القـرى المسـكونة إلـى 2170 قريـة عـام 1434م بعد أن كان 2395 في منتصف القرن العاشـر (ويقـدر بعـض المـؤرخين عـددها حينذاك بعشرة آلاف قرية) . وفى 1480م أجُري إحصاء على 2489 عزبـة ، فاتضـح أن 48 منها أصبحت خراباً منـذ 1375م ، وفـي 40 أخـرى انخفضـت غلتهـا مـا بـين 50% و85% تقريباً ، وأن 11% فقط كانـت نشـطة مزدهـرة ، أمـا البـاقي فكـان فـى حالـة ركود(62) .

ويعود تدهور الزراعة أول ما يعود إلى سياسـة الحكام الذين عملـوا علـى امتصـاص كـل ما قام به الشعب المصري من عمل وإنتاج . ونجد في دراسـة الأميـر عمـر طوسـون أن خراج مصر كان 1,836,000 جم (بأسعار العمل عام 1924م) في ظل الفـاطميين عـام 1094م ، فأصبح 2,791,809 جم عام 1193م أيام صلاح الدين ، ثم ارتفع مـع المماليـك البحرية عام 1290م إلى 10,362,904 ، ولكنه هبط إلى 5,656,972 فـي حكـم قـلاوون عام 1341م . ويكون سعر الضريبة على الفدان الواحد حسب عمـر طوسـون قـد انتقـل من 87 قرشاً عام1193 م إلى 125 ثم 108 تقريباً (63) .

والواقع أن حكام مصر دخلوا بهذا الشكل في دائرة مفرغـة . فسياسـة الإعتصـار التـي اتبعوها بالنسبة للفلاحين ، وإهمالهم شبكة الري في الوقت نفسـه كانت تـؤدي إلـى هروب الفلاحين من الأرض وتركها بوراً فينخفض إيرادها ، ويشـدد الأمراء أنـواع الضـرائب والعوائد ونسبتها على الباقين مع ازديـاد إهمـالهم ، فيـنخفض إنتـاج الأرض أكثـر فـأكثر الخ . وقـد حـدث فـي بعـض الأحيـان أن اضـطر السـلطان إلــى تخفـيض نسـبة الخـراج (قلاوون - محمد الناصر) ، لأن جـزءاً أكبـر مـن إيـراد الأرض كـان يـذهب إلـى تكـاليف السـماد ، وإصلاح القنوات ، والسـدود الخ . غير أنهم سرعان ما كانوا يعـودون إلـى رفـع الضريبة الجزية المفروضة على الأرض ، وكذلك دون جدوى .

ويضيف المقريزي أن إثقال كواهل الفلاحين بمزيـد مـن الضـرائب أدى أيضـاً إلـى ارتفـاع أسعار القمح (64) . فيتسبب في اشتداد المجاعات .

وكلما كانت الزراعة أقل إيراداً ، كلما اتجه الحكام إلى الاهتمام بمصادر أخرى للدخل ، ومنه ببساطة النهب الداخلي والخارجي ، والاحتكار وجباية الرسوم على التجارة وشتى النشاطات الإقتصادية الأخرى . فكان إهمالهم لصيانة الري الإصطناعي متزايداً أيضاً ، بحيث ظلت شبكته دون تطهير وتجديد ، وأصبح مستوى الستة عشر ذراعاً - الذي كان علامة الوفاء في الماضي - غير كاف لري معظم الأراضي ، في حين أن المياه كانت تغرق المنازل وصوامع الغلال في مناطق أخرى لخراب السدود .

ثم كان لاهتمام الأيوبيين والمماليك بزراعة قصب السكر بدلاً من القمح فى ذلك الوقت نتيجة في نفس الاتجاه ، لأن الطبيعة السلعية لهذه الزراعة ، وربحيتها العالية ، كانتا تدفعان الأمراء على الإستيلاء على أراض واسعة وطرد الفلاحين منها ، الأمر الذي كان يزيد عدد الصعاليك فى المدن تضخماً (65) .

وأخيراً ، فلا ننسى أن انتفاضات العربان المستمرة ، والمعارك التي دارت بينهم وبين القوات المملوكية في طول البلاد وعرضها ، وغارات البدو على الفلاحين ، أوجدت حالة عامة من سوء الأمن ، وبالتالي ساهمت في تخفيض الإنتاج الزراعي . وكذلك أثر تدهور الصناعة الحرفية - المذكور فيما بعد - تأثيراً سلبياً على الزراعة، لأنه حصر النشاط الزراعي في تلك الميادين التي يستفيد منها الأمراء **(**القصب مثلاً **)** دون الفلاحين .

- **الصناعة الحرفية :** عرف الإنتاج الحرفي مصيراً مشابهاً لتدهور الزراعة ، بعد أن كان أحد الأعمدة الإقتصادية للإزدهار المصري في ظل الفاطميين . ففي حين أن رفاهية الأغنياء حينذاك كانت ناتجة من إيراد الصناعة المحلية ، أصبحت بعدئذ ناجمة عن التجارة والسمسرة .

وبعد أن كانت مصر مشهورة بأقمشتها الفاخرة من الصوف ، والقطن ، والكتان ، باتت المنسوجات الواردة من بحر الشمال ، ومن فلورنسا الإيطالية تغزوها بالإضافة إلى الأسلحة ، والصابون ، والمصنوعات المستوردة الأخرى (66) . وساهم الاحتكار الحكومي لصناعة السكر في غلق المصانع الأهلية العديدة : ويذكر ابن دقماق أن 19 فقط من **(** المطابخ **)** البالغ مجموعها 58 مطبخاً كانت تعمل في ظل المماليك

الجراكسة . واختفى عدد كبير من مصانع السكر في الصعيد بعد أن كان مشايخ عربان الهوارة يملكون كثيراً منها .

ونرى السبب في هذا التدهور كذلك في السياسة التي اتبعها الحكام إزاء الإنتاج الحرفي والطوائف ، إذ فرضوا عليها الرسوم ، والضرائب الباهظة ، واستغلوا وظيفة الحسبة كمصدر للإيراد الضخم . هذا بالإضافة إلى سيطرتهم على المواد الخام المستوردة والمحلية ، والمنتجات المصدرة ، ثم فرضهم الاحتكارات الأميرية على بعض الصناعات (مثل السكر) .

وأخيراً ، فقد ساهمت الحروب والدواعي العسكرية في إصابة الحرف بالأضرار الشديدة ، فنهب الإفرنج مدينة نيس المشهورة بمنسوجاتها الفاخرة نهباً متكرراً منذ الحروب الصليبية الأولى ، وفي 1192م أمر العادل الأيوبي بإخلائها من سكانها ، وفى 1227م أمر الكامل بدوره بتخريبها تخريباً تاماً(67) . وكذلك اختفت بلدة الدبيق بين تنيس والفرما والمعروفة بإنتاج الثياب الفاخرة (68) .

- **التجارة الداخلية :** ومع تراجع الإنتاج الزراعي والنشاط الحرفي ، كان طبيعياً أن يتسع النصيب النسبي للإستهلاك الذاتي وأن يقل - نسبياً أيضاً - الفائض القابل للتداول . وسبقت الإشارة حرق الفسطاط ، ذلك المركز التجاري الكبير ، أيام الفاطميين . ولكن الكساد التجاري أصاب أيضاً القاهرة بعد ذلك ، إذ أصبحت أسواقها المستقوفة في حالة سيئة في بداية القرن الخامس عشر ، كما هبط النقل النهري للبضائع ، ولعبت ثورات العربان في الصعيد والدلتا دوراً في هذا .

وفي حوالي 1450م كان ثلثا الإسكندرية في حالة خراب واقتصر النشاط في المدينة على التعامل مع السفن الأجنبية وفي المنطقة المحيطة بالميناء . ونعلم أن الحملة الصليبية التي قادها ملك قبرص عام 1365م خربت المدينة ، وأن عدداً كبيراً من سكانها هجرها بعد ذلك .

وهناك أيضاً لعبت الدواعي الحربية دوراً لا يُستهان به . فاتخذ صلاح الدين تدابير لتقييد حرية تنقل التجار الأجانب في داخل البلاد . ولكن النتيجة كانت على أي حال التضييق على التجارة الداخلية بعد أن كانت مزدهرة بصورة خاصة في الدولة الفاطمية (69) .

أما المماليك البحرية ، فنراهم يهدمون الثغور الحصينة على شواطئ فلسطين ولبنان (يافا ، القيسرية ، عكا ، صور ، بيروت ، صيدا) بهدف الحيلولة دون أن يعد الصليبيون إليها .

ولكن الأسباب الحربية لم تكن الوحيدة ، خاصةً أن العديد من السلاطين - كما رأينا - جنحوا إلى السلم مع الخارج . ونعتقد أن هناك سببين رئيسيين : **أولهما** أن الأمراء القليلين في قمة الجهاز الحاكم كانوا يتمتعون بمركز احتكاري شرعي أحياناً وفعلي في أغلب الأحيان بالنسبة للعديد من السلع / **الغلال** ، الأمر الذي ساهم في سحق التجار الفرديين الآخرين ، ومن المصريين خاصةً . والسبب **الثاني** أن تبذير الحكام وخاصة الجراكسة في الأرصدة المصرية من المعادن النفسية (من أجل استيراد كمالياتهم من الرقيق ، والفراء ، والخيول الممتازة ، والأسلحة الفاخرة الخ) قد أوجد أزمة نقدية متزايدة سوف نعود إليها بعد قليل . وترتب على أي حال على هذه الأزمة تخفيض النشاط التجاري الكبير الذي يعتمد على التبادل النقدي .

ولذلك يلاحظ المؤرخون اشتداد عمليات المقايضة العينية ليس في الريف المصري فقط ، بل في مدينة الإسكندرية نحو عام 1369م ، ثم امتدادها إلى التعامل في التجارة الخارجية نفسها . ويدل أيضاً على زيادة المقايضة بروزاً ثبات نسبة التبادل بين الذهب والفضة مدة طويلة (70) .

وتمثل العودة إلى انتشار المقايضة العينية في التبادلات الداخلية تراجعاً كبيراً لعجلة التطور ، ودليلاً على هبوط القوى الإنتاجية ما دام الفائض قليلاً وغير منتظم بحيث يمكن أن يستغني تبادله عن أداته الأعلى ، النقود . وبدورها ، فالمقايضة العينية عامل قوي على نشر الكساد ، إذ تدفع إلى التضييق على الإنتاج بدلاً من توسيعه ، ما دامت حركة التبادل غير نشطة ولا فائدة من تخزين خيرات قد تتعرض للتلف . وسبق القول أن التجارة الداخلية خاصة - والخارجية أيضاً وإن كانت بصورة أقل - لعبت دوراً كبيراً في نشر العلاقات السلعية في البلدان ، فمن الطبيعي أن العكس يحدث أيضا ً، أي أن يكون كساد التجارة سبباً في جذب الإنتاج إلى المرحلة السابقة ، الإقتصاد الطبيعي والإكتفاء الذاتي .

ج- إنهيار التجارة الخارجية :

سبقت الإشارة إلى التناقض الذي ظهر في العصر المملوكي بين إزدهار التجارة الخارجية وركود الإنتاج الداخلي ، وإلى اعتماد الحكام على الرسوم المفروضة على التجارة العابرة بشكل أساسي جعلهم يهملون الحفاظ على وسائل الإنتاج المحورية وهما **الأرض الزراعية وشبكة الري** . وبهذا لعبت سياستهم دوراً رئيسياً في إضعاف الهيكل الإقتصادي المصري . وانتهى الأمر بأن سقطت مصر فى أيدي الأجانب العثمانيين سنوات قليلة بعد أن فقدت جانباً كبيراً من مركزها باكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح إلى الهند ، وكأن العلاقات السلعية (هنا التجارة الخارجية) كانت عاملاً من عوامل التراجع التاريخي لا التقدم ، وتنبئ بما تحتويه من بذور الأزمة الدورية في ظل النظام الرأسمالي .

وسوف نعود فى الصفحات التالية إلى اكتشافات البرتغاليين ، و أن سلاطين مصر عجزوا عن منعها إقتصادياً وعسكريا معاً ، ما يدل على الضعف الكامن الذي كان ينخر النظام المصري . كما أن المماليك اتبعوا سياسة اعتصروا بها التجار الأجانب أنفسهم بفرض الإحتكار الحكومي على أهم السلع ، وبإجبار التجارة على المرور بمصر بدلاً من اتباع أقصر الطرق إلى غايتها . ومنذ أوائل القرن الخامس عشر أخذ موظفو الدولة يستولون على شتى أنواع الخيرات العينية كالغلال ، المواشي ، الخضر و السكر ، ثم يصرفونها عنوة للتجار بأسعار يحددونها مرتفعة . وأصابت هذه التصرفات هيكل التجارة الخارجية المصرية بأبلغ الأضرار ، وجعلت التجار الأجانب يستميتون في البحث عن طرق لا تمر بمصر .

وعلى النقيض ، فقد عرفت أوروبا الغربية عهداً من التقدم والإزدهار على العموم رغم الأزمات التي حلت بالنظام الإقطاعي . فالحروب الصليبية كانت فاتحة للتوسع الإستعماري الأوروبي ، ولإكتشاف أميركا والملاحة الطويلة شرقاً وغرباً ، ولمختلف الاختراعات التقنية في الزراعة والصناعة التي رفعت القوى الإنتاجية ، وبشيراً بالنظام الجديد ، الرأسمالي ، المبني هو الآخر على الملكية الفردية أو وسائل الإنتاج . وكان من الطبيعي أن يصل إلى درجة الصدام التناقض بين الرأسمالية الأوروبية الناشئة التي كانت ترفع لواء حرية العمل ، والتجارة ، وبين السلاطين المماليك الذين بنوا

نظاماً احتكارياً على قاعدة ملكية الدولة المركزية للأرض في ظل النمط الآسيوي للإنتاج .

● **النهضة الإيطالية وأفولها :** قامت أغلب المدن الإيطالية - الجمهوريات التجارية المستقلة - بسياسة لا ذات وجهين فقط بل ذات أوجه عديدة . إنها دفعت إلى الحملات الصليبية ، واستفاد تجارها من نقل الجنود وتموينهم والمتاجرة بأسلابهم . ولكن هذا لم يكن يمنعها من مصالحة سلاطين مصر من الأيوبيين والمماليك بصورة متكررة ، وإن كانت في أحوال كثيرة متعارضة مع سياسة بعض الملوك الإفرنج الكبار أو البابا .

وعندما بدأت الإمارات الصليبية تتقلص ، أخذ البنادقة يوثقون علاقاتهم بالمغول (رحلة ماركو بولو) ويساعدونهم على مهاجمة الإمبراطورية الإسلامية ومصر . كما أن البنادقة أيضاً أدخلوا في علاقات دبلوماسية سرية مع السلطان الإيراني إسماعيل الصفوي وحرضوه على العثمانيين والمماليك معاً فى أوائل القرن السادس عشر .

وإذا كانت المدن الإيطالية قامت بسياسة العدو والحليف معاً بالنسبة للسلطنة المصرية ، فأثرت على التجارة الخارجية لوادي النيل تأثيراً متذبذباً . إلا أن مركز تلك المدن ونفوذها أخذا يهبطان منذ أواخر القرن الخامس عشر أمام النهضة البرتغالية والأسبانية . ومن الأسباب الرئيسية لهذا التطور أن كلاً من أسبانيا والبرتغال استطاع أن يكون دولة قومية في تلك الفترة ، الأمر الذي لم يتحقق في إيطاليا إلا بعد ذلك بأكثر من ثلاثة قرون .

● **أسبانيا والبرتغال :** اكتشفت أسبانيا أميركا عام 1492م . وكانت لهذا الإكتشاف نتائج بعيدة المدى ، وإن لم تكن فورية ، إذ انتقل مركز الثقل في المبادلات الدولية إلى الأطلنطي وبحر الشمال ، واتصلت أوروبا بالأراضي الجديدة اتصالاً مباشراً وفر لها أغلب السلع التي كانت تبتاعها من البحر الأبيض ، مما جعل مركزه ينخفض نسبياً .

ولم يكن اكتشاف أميركا ولا رأس الرجاء بداية النهضة الأسبانية والبرتغالية في الحقيقة ، بل مرحلة وسطى من مراحلها . ففي 1415م تخطى البرتغاليون الحاجز

البحري بين أوروبا وإفريقيا الشمالية واستولوا على ميناء سبته ، وبدأوا توسعاً استمر في القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، وأخذوا ينقلون الذهب الإفريقي إلى لشبونة .

وفى1492 م استولى ملوك قشتالة و أراجون على أسبانيا ، وقضوا على الحكم العربي فيها ، وأرسلوا القراصنة ينهبون شواطئ سوريا ومصر ، كما فكروا في أن يقيموا حلفاً مع الحبشة ضد مصر . وفي أوائل القرن السادس عشر انتقلت قوات أسبانية بدورها إلى إفريقيا فوصلت إلى طرابلس الغرب عام 1510م .

وفي 1497م وجد البرتغالي فاسكو دي جاما طريقه إلى الهند بالالتفاف حول رأس الرجاء الصالح ، فوصل حتى شواطئ ملابار وهاجم أسطولاً مسلماً كان ينقل سلعاً وحجاجاً من الهند إلى البحر الأحمر . ثم أسس البرتغاليون وكالة لهم في **كليكوت** بعد أن ضربوا بالمدافع أسطولاً مصرياً كان رأسياً في مينائها ، فأصابوا في الصميم مصالح التجارة الذاهبة إلى الجمهوريات الإيطالية عن طريق مصر ، وفي 1501م وصلت ميناء انتورب الهولندي أول شحنة من التوابل التي جاءت من الهند عن طريق رأس الرجاء في حين أن السفن البندقية الآتية من بيروت عام 1502م لم تنقل غير أربع بالات فقط من الفلفل إلى أوربا . وارتفعت أسعار البهار في البندقية إلى 15 دوقات في الوقت الذي كانت تنخفض في لشبونة حتى 2.5 دوقات (71) .

وفكر السلطان الغوري في أن يهدد بهدم الأماكن المقدسة المسيحية إذا لم يكف البرتغاليون عن التجارة مع الهند مباشرة . ووقعت المعارك البحرية بينهم وبين الأساطيل المصرية التابعة لقنصوة بين 1503م و 1509م هُزم فيها المصريون آخر الأمر . واستولى البرتغاليون على ميناء جوا الهندي فجعلوا منه عاصمة إمبراطوريتهم الاستعمارية الجديدة . وبدأ السلطان يبني أسطولاً جديداً عام 1510م في البحر الأحمر ، ولكن الاحتلال العثماني تم قبل أن يبحر هذا الأسطول . وفي 1512م استولى البرتغاليون على ميناء هرمز في الخليج العربي ، فوضعوا أيديهم بهذا على مصادر اللؤلؤ ، وعلى مركز التجارة بالخيول الفارسية والعربية . وفي 1513م **استولى ألفونسو أبو لكويركي** على عدن وهزم القوات المصرية في اليمن شر هزيمة .

وهكذا لعب البرتغاليون الدور الرئيسي في غلق سبل الاكتساب الخارجي أمام حكام مصر ، فساهموا في خنق النظام المملوكي .

- **النهضة العثمانية :** بينما كان البرتغاليون يوقفون النشاط التجاري لحكام القاهرة في الجنوب الشرقي ، قام العثمانيون بمهمة مماثلة في شرقي البحر الأبيض وشمال المشرق ، وكونوا بهذا الفك الثاني للكماشة التي ضغطت على أنفاس المماليك .

وسوف نتناول المجتمع العثماني وتطوراته في جزء خاص . ولكن يكفي أن نشير هنا أن الدولة التركية الجديدة عملت هي الأخرى للسيطرة على طرق التجارة الرئيسية بين الشرق الأقصي والمشرق ، وحاولت بصورة خاصة أن تفرض سيادتها على تجارة التوابل . فاستهدفت آخر الأمر احتلال مصر لتحقيق أغراضها هذه .

ففي عام 1354م عبر الأتراك العثمانيون مضيق الدردنيل منتقلين إلى أوروبا ، وقطعوا التبادلات التجارية التي كانت تجري بين القبيلة الذهبية المتمركزة في نواحي القرم ، وبين وادي النيل ، ونضب معين الرقيق **القفجاق** الذي كان يغذي حكم المماليك البحرية . وبعد أن كانت الدولة العثمانية في آسيا الصغرى حائطاً دفاعياً بالنسبة لمصر ، وبين الطرفين تحالف ما ، يسجل المؤرخون أن العداء أخذ ينمو بينهما منذ 1378م-1381م ، وهي بالتحديد الفترة التي سقطت فيها الدولة المملوكية البحرية وتولى الجراكسة بعدهم .

واتسعت الإمبراطورية العثمانية في البلقان والشرق الأدنى في القرن الخامس عشر ، فوقفت موقف المنافس والعدو لمدينتي البندقية وجنوا من جهة ، ومصر من جهة أخرى . وفي أواخر القرن هاجم العثمانيون الحدود السورية للدولة المملوكية ، واستولوا على طرسوس وأدنة . ودارت المعارك المتتالية بينهم وبين الجيش المصري1485 م - 1490م . وتم توقيع صلح بين الطرفين عام 1491م ، ولكنه لم يدم طويلاً ، الأمر الذي يبين أن الخلاف في المصالح العميقة كان أكبر من أن يصفى بسلام .

وفي 1499م هزم الأسطول التركي قوة بحرية بندقية لأول مرة في معركة مفتوحة ، واضطر البنادقة بعدها بأربع سنوات إلى الخضوع لشروط العثمانيين والاعتراف لهم بالسيادة على شرقي البحر الأبيض مقابل احتفاظهم بامتيازاتهم التجارية (72) ، خاصةً وأن البحر الأسود كان قد وقع كليةً تحت السيطرة العثمانية .

ومما يبين أن الإحتلال العثماني لمصر لم يكن صدفة مفاجئة ، إن سلطان مصر اضطر إلى طلب معونة العثمانيين لتكوين أسطول جديد ليحارب البرتغاليين . وتلقى المماليك كمية كبيرة من التوريدات التركية الخاصة بالأعمال البحرية والمهمات العسكرية حتى تم بناء هذا الأسطول في السويس ، فركبه 2,000 من البحارة العثمانيين المسلحين بالأسلحة النارية إلى جانب الأجناد المملوكية . **وقاد** القبطان العثماني **سلمان الريس** هذه المحاولة المصرية الثانية لصد التقدم البرتغالي . والحقيقة أن سلطان إسطنبول لم يكن يعني بمد العون لمصر بقدر اهتمامه بغرض سيادته هو على البحر الأحمر ، وهو أمر تحقق باحتلال مصر بعد معركة مدج دابق عام 1516م (73) .

ولم يكد سليم الأول يستولي على القاهرة حتى أجبر أغنى تجارها على الهجرة إلى إسطنبول . وأمر بأن تحول إلى العاصمة العثمانية القوافل الناقلة للحرير الفارسي التي كانت تتجه عادة إلى ثغور المشرق . وعمل خلفه سليمان الأول القانوني على تركيز تجارة البهار في إسطنبول . **وقضى** ولو مؤقتاً في الحقيقة على البقية الباقية من الإزدهار التجاري السابق فى سوريا ومصر . ثم زحفت القوات والأساطيل العثمانية على شاطئ البحر الأحمر الشرقي والغربي ، واستولى الباب العالي على المراكز الحربية والتجارية الكبرى فى طريق الهند ، الأمر الذي مكنه من اقتسام مغانم تجارتها مع البرتغاليين . وعلى أي حال ، فإن هذا التداعي المنطقي للحوادث يبين حقيقة الأغراض التجارية للفتوحات العثمانية ، وهي التي لعبت دوراً كبيراً في انهيار التجارة الخارجية المملوكية وإدخال دولة الجراكسة فى الأزمة التى تواجه سقوطها .

د- الإنهيار النقدي :

في الدراسة الإقتصادية والسياسية الفذة التي كتبها المقريزي عن المجاعات ، قدم عنها سبباً أولاً في بيع الوظائف والرشاوي ، وسبباً ثانياً في زيادة الأعباء على الفلاحين ، ثم قال :

" السبب الثالث : رواج الفلوس (العملة النحاسية) ... إن النقود التي تكون أثماناً للمبيعات وقيماً للأعمال إنما هي الذهب والفضة فقط . حتى قيل أن أول من ضرب الدينار الذهبي والدرهم الفضى هو آدم عليه الصلاة والسلام . وقال لا تصلح المعيشة إلا بهما ، ورواه الحافظ فى تاريخ دمشق " (74) .

وقد وجد معظم الحكام الأيوبيين والمماليك في تزييف العملة والدفع بالتضخم إلى أشده وسيلة سهلة لنهب الشعب المصري، وزيادة اعتصاره بطريقة غير مباشرة . وأصابوا الاقتصاد المصري بهذه السياسة في مقتل حتى انهارت سيطرتهم مع انهياره .

وإذا كانت النقود لا تزيد عن كونها وسيطاً للتبادل السلعي البسيط في أطواره الدنيا ، فهي تصبح منبعه ومصبه معاً في الإنتاج البورجوازي الذي جعل السلعة هي الوسيط ، وفي هذه الحالة يتحول قانون التبادل السلعي من صورته السابقة (سلعة – نقود - سلعة) إلى صورة تعكس حركة أعلى (نقود - سلعة – نقود) (75) في النظام الرأسمالي ، وهنا تتجمع احتياطيات النقود والمعادن النفيسة في مخازن البنوك ، وتتحول إلى رأسمال ، أي الشكل الأساسي لملكية وسائل الإنتاج .

أما في ظل النمط الآسيوي للإنتاج ، فيصبح تركز النقود والمعادن النفيسة في أيدي القلة أحد أسباب الركود الاقتصادي ومصادره ، وهو الإكتناز . وعندما تخرج من أغلاله تعود وسيطاً للتبادل البسيط ، لا منبعاً لتوسيع الإنتاج (76) والإنتقال إلى مرحلة إجتماعية أعلى . وقد استحوذ ملوك مصر وأمراؤها وأغنياؤها من التجار وغيرهم على كميات كبيرة من الذهب والفضة ، والجواهر ، والعملة ، ولكنهم لم ينظروا إليها كوسيلة لتوسيع الإنتاج وتجديده ، بل كأداة لشراء المتعة المباشرة ومظاهر الجاه ، أو كطريقة لحمايتهم من تقلبات الزمن والمركز السياسي . وهنا يكمن السبب

الأساسي للأزمة النقدية المتزايدة حدة في العصر الذي نحن بصدده والتي لعبت دوراً خطيراً في إنهياره الإقتصادي ، إذ ضيقت النشاط الإنتاجي عامةً والحرفي والتجاري الداخلي خاصةً .

- **ضياع مصادر الذهب :** ساهمت بعض الظروف السياسية والطبيعية في تشديد هذه الأزمة . ففي العصور السابقة ، كان الذهب يأتي إلى الخزينة المصرية من مناجم النوبة ومن التجارة مع غرب أفريقيا ووسطها (77) ، ومن استخراجه من الآثار الفرعونية القديمة ، ومن نهب قصور الأمراء في العملية الحربية . واعتمدت الدولة على هذه المصادر لسك العملة المستقلة . وظلت جودة الدينار عالية حتى العصر الفاطمي . واعتمد بعض سلاطين مصر بعد ذلك وبينهم بيبرس على الذهب والفضة اللذين كانا يردان إلى الشرق الأوسط عن طريق المغول والصليبيين .

غير أن هذه المصادر نضبت بسرعة في العصر الأيوبي المملوكي فاستهلك ما في الآثار . وأوقفت سيطرة الموحدين والبرتغاليين بعد ذلك ، على تجارة الذهب السوداني وروده إلى القاهرة . كما قل الإنتاج من مناجم النوبة، وهبطت الكميات الآتية منها بسبب ثورات العربان والبجة والإضطرابات السياسية في مصر العليا . وكذلك نضبت مناجم الشبة والأحجار الكريمة في مصر ، فانخفض المصدر منها ، وهبطت بالتالي كميات الذهب والفضة التي كانت تأتي مقابلاً لها .

وهكذا قلت على العموم كميات الذهب والفضة اللذين يمكن أن يسك منهما عملتى الدينار والدرهم وكانت رمزاً للإستقلال الإقتصادي وتأكيداً للإستقلال السياسي ، ودليلاً على متانة الأوضاع الداخلية والعلاقات الخارجية .

م – 28

● **تزييـف النقـود :** وعلـى الـرغم مـن ذلـك ، ففـي العديـد مـن أحـوال الأزمـة النقدية ، كانت كميات كبيرة مـن المعـادن النفسـية مكتنـزة فـي خـزائن الأمـراء وكبـار الإقطاعيين والغلمان ، غير أن الحكام فضلوا أن يتركوها ، ويعتمدوا علـى تزييـف العملـة لتسيير الأمور وزيـادة غنـاهم . ومنـذ نهايـة القـرن الثـاني عشـر وبدايـة الثالـث عشـر ، أصـبحت العمـلات ذات العيـار المـنخفض تحـل محـل الجيـدة . وبـدأ صـلاح الـدين هـذه السياسـة ، فأصبحت النقود الذهبية تتراجع أمام الفضـية منـذ عـام 1188م (78) ، الأمـر الذي يعتبره المقريزي نكبة كبرى للبلاد .

وسار الملك الكامل الأيوبي في هذه السياسة بصورة أقـوى **:** فأصـدر عملـة نحاسـية وأخذ يضارب في أسعار النحاس ، ليكسب من التضخم . وإذا كان المماليك البحرية قـد حاولوا الإبقاء على النقود الذهبية والفضـية إلا أن الجراكسـة سـكوا كميـات كبيـرة مـن العملة النحاسية ، وجعلوا يرسـلون المنـدوبين إلـى أوروبـا لشـراء النحـاس الـذي كـان يضرب في دار الإسكندرية ، وتلاعبوا في العيار ، والوزن ، والحجم ، فزادوا مـن التضـخم زيادة رهيبة .

وأصبحت أمور النقد من الاضطراب بحيـث سـاد الصـيارفة السـوق ، وأصـبح مـنهم مـن تخصص في الصرف لبعض أنواع الأعمال ، **ويقول الـرواة** مـثلاً أن صـيرفي لحـم **-** مـن الذين يتعاملون مع الجزارين وموردي اللحوم **-** اسـمه قاسـم ، تـولى الـوزارة فـي عهـد السـلطان خشـقدم عام 1466م ، ولكن أعمال الصرف بقيت فـي نطـاق المضـاربة ولـم تتحول أموالهم إلى رأسمال .

وسبقت الإشارة إلى أن التضخم ساهم في التدهور الإقتصادي العام وفي العودة إلى المقايضة إلى حد ما . وبصفة خاصة ، فحيث أن التعامل النقدي كان مركزاً فـي المـدن تركيزاً أكبـر مـن الريـف ، فقـد ارتفعـت الأسـعار فـي الحضـر ارتفاعـاً كبيـرا ً، وأصـبحت السـلع الزراعية تنخفض بالمقارنة معها ، مما كان يصيب الـدخول الحقيقـي للمقطعـين من الأمراء والجنود ، ويجعل خراج الزراعة أدنى قيمة . وحـاول الحكـام التعـويض بزيـادة اعتصار الفلاحـين ، والتشـديد فـي جبايـة الضـرائب ، وتوسـيع احتكـارهم للتجـارة بـين الريف والمدن ، وهي أمور جعلت الأحوال الإقتصادية أشد حدة وتأزمـاً ، وأدخلـت الـبلاد في دائرة مفرغة من الإنهيار والتدهور .

وهنـا تجـب الملاحظـة أيضـاً أن التضـخم أضـاف دافعـاً أكبـر لتثبيـت نظـام الإقطاعـات العسـكرية وغيرها في ذلك العصر ، إذا كان هذا النظام وسـيلة أضـمن لـورود الأعطيـات العينية لا للأجناد فقط ، بل لأفراد الطبقة المستغلة على العموم .

- **سيادة العملة الأجنبية :** نعلم أن النقود المصرية كانت لها اليـد العليـا فـي التعاملات التجارية بالبحر الأبيض فـي العصـور السـابقة . ولـم يكـن يمنـع هـذا أن توجـد عملات أجنبية مقبولة أيضاً مثل العملات الصـورية والبيزنطيـة ، ودينـار سجلماسـة فـي الأسـواق المصرية . ولكن الأوضاع بدأت تتغير منـذ عهـد صـلاح الـدين . إذ أخـذت النقـود المصرية الذهبية والفضية تنتقل إلى التجار الإفرنج ، وتذهب معهم إلى مدن البندقيـة ، أو برشـلونة ، أو مارسـيليا بسـبب عجز المدفوعات . وثمـة عامـل شـجع هجـرة المعـادن النفيسـة إلى الدول الأوروبية ، وهو تحريم الفائدة على الأموال في البلدان الإسـلامية ، بينما أن الموقـف المسـيحي المماثـل قـد خـف إلـى درجـة كبيـرة ، بـل اختفـى مـن الناحية العمليـة ، هـذا بالإضـافة إلـى النشـاط البورجـوازي المتزايـد فـي غـرب أوروبـا ، والذي أوجد سوقاً واسعاً للمال .

ومع تعمد السلاطين تزييف النقود وفرضهم اسـتعمال العمـلات ذات العيـار المـنخفض ، أصبحت ثقة المتعـاملين تتجـه نحـو النقـود الأجنبيـة ، فراجـت فـي الأسـواق ، وحـاول الحكام منع هذا التطور ، وأمروا بتسـليم العمـلات الإفرنجيـة لـدور السـك بغيـة تحويلهـا إلى عملات إسلامية (السلطان فرح عـام 1401م وبرسـباي عـامي 1425م ، 1430 م (79) . ولكن جدوى هذه القرارات كان قليلاً .

وأخذ مركز العملات الأجنبية يقوى بالمقابل . ففي 1284م قرر مجلس شـيوخ البندقيـة **السيناتو** ضرب الذهب في عملـة سـميت بالـدوقات ، بعـد أن كانـت النقـود البيزنطيـة هـي الجاريـة . وظهـر الـدوقات فـي مصـر عـام 1303م ثـم انتشـر انتشـاراً كبيـراً لـدى الصـيرفيين بالإسـكندرية والقـاهرة ، وكـان أحيانـاً يسـمى أيضـاً أفرنتـي أو أفلـوري أو بندقي .

وزاد ورود العملات الأجنبية الذهبية إلى مصر مع اكتشاف أميركا ونهب أسبانيا لكنوزها التي تحولت إلى نقود خاصة بهـا **الـدوبلون** ، الأمـر الـذي سـاهم فـي زيـادة التضـخم وارتفاع الأسعار في المدن .

وكما قلنا من قبل ، فإن تدهور العملة الأهلية خاصة بعد أن أصبحت نحاسـية ثـم غـزو العملات الأجنبية ، لعلامة للانهيار الاقتصادي المصـري ودليـل علـى اهتـزاز الإسـتقلال من الناحيتين الإقتصادية والسياسية ، بل كان عاملاً من العوامل التـي أسـرعت بـذلك الإنهيار ، ونرى أن هذه الأوضاع حالت ، مرة أخرى ، دون تغلغـل العلاقـات النقديـة فـي الهيكل الإقتصادي المصري تغلغلاً عميقاً ، وبالتالي دون أن تحول نمطه الإنتـاجي إلـى طور أعلى . ومن هذه الزاوية أيضاً نرى أن حكم الأيوبيين والمماليك في عمـومهم أدى إلى الركود والتراجع بعد الإزدهار الذي عرفته الدولة الفاطمية .

هـ- الحروب المستمرة :

يرى بعض المؤرخين أن الحروب التي شـنها حكام مصر فـي العصـر الأيـوبي المملـوكي كلفت الإقتصاد المصري كثيراً ، وساهمت في إضعاف مصر أضعافاً كبيـراً . وأمـر لا يُنكـر أن الحرب تكلف الدولة اسـتنزافاً لمواردهـا ، ولكـن عصـوراً أخـرى مـن التـاريخ المصـري عرفت الحروب الكثيرة ، ولم تؤد إلى مثل التدهور الإقتصادي الـذي جـرى بـين القـرنين الثاني عشر والسادس عشر . وكذلك خاضت بلدان أخرى حروباً متتاليـة ، وفـي بعـض الأحيـان لـم تكـن نتيجتهـا ذلـك الخـراب العـام الـذي غطـى مصـر فـي الفتـرة التـي نحن بصددها .

وإنما أدت الحروب إلى التدهور الإقتصادي المصري ، لأن حكام القاهرة في ذلك الوقـت خاضوها لكي يستفيدوا هم وأمراؤهم منها ، مُحملين تكاليفهـا علـى كواهـل الشـعب الكادح . ذلك لأن هـؤلاء الحكـام وأمـراء جيوشـهم وأجنـادهم لـم يكونـوا مصـريين ، بـل متطفلين أجانب على مصر . ومهما كانت الدوافع النبيلة التي حركتهم إلى النضال ضد الغزاة ، إلا أن دوافع الإرتزاق من القتال كان لها اليد العليا فـي الأغلـب الأعـم . يشـهد على ذلك ما حدث فـي الأيـام الأخيـرة مـن الحكـم المملـوكي ، عنـدما رفـض الجـيش الرحيل للاصطدام بالعثمانيين إلا إذا حصل أولاً على رواتبه ، وحالة مصر على أسوأ مـا تكون ، فسيادة هذا النوع من البيروقراطية العسكرية الأجنبية والطفيلية هـي السـبب الأعمق في استنزاف مصر سواء سلماً أو حرباً .

3-علاقات الإنتاج

كثيراً ما يهتم بعض المستشرقين - والقليل النادر مــن المؤرخين العرب والمصـريين ، والحق يقال - بما طرأ على القوى الإنتاجية من تغيير ، فيصفون ازدهارها وذبولها ولكن دون ربطهما بمـا جـرى للعلاقـات الإنتاجيـة ، اللهـم سـوى أحيانـا بنظـام الإقطـاع العسـكري . ويؤدي بهـم هـذا الموقـف فـي الدراسـة علـى الأغلـب ، إلـى البحـث عـن الأسباب في نيات الحكام وأخلاقياتهم ، وهو بحث غير علمي بالطبع .

فبين القوى الإنتاجية وعلاقات الإنتاج ارتباط وثيق ، وهو الذي يوجد النسق الإجتماعي المستقر الذي يمكن تحديده وتعريفه **ويقول ماركس :**

" يحدث هذا لوحـده ، منـذ اللحظـة التـي يتولـد فيهـا باسـتمرار أسـاس الوضـع القـائم والعلاقـات التـي فـي منبعـه ، متخـذة بهـذا الشـكل مـع الـزمن مظهـر الأمـر المرتـب ، والمنظم تنظيماً جيدا ً. فذلك الترتيب وهذا التنظيم هما أنفسهما عامل لا غنـى عنـه لكل نمط إنتاج ينبغي أن يتخذ مظهر المجتمع المتين والمستقل عن الصدفة البحتـة أو التعسف وهذا الترتيب هو بالتحديد مظهر التقوية والتثبيت الاجتماعيين لـنمط الإنتـاج ، وتحرره النسبي من الصدفة البحتة والتعسف . وهذا الشكل إنما يصل إليه نمط الإنتـاج بإعادة إنتاج ذاته المتجددة دائمـا ، بشـرط مـع ذلـك أن تكـون عمليـة الإنتـاج والعلاقـات المناظرة متمتعة باستقرار معين . وعندما تدوم إعـادة الإنتـاج هـذه وقتـاً معينـاً ، فهـي تتصـلب وتصـبح عـادةً وتقليـداً . وقـد يصـبغ عليهـا فـي نهايـة الأمـر تقـديس صـريح باعتبارها قانوناً " (80) .

ويقول أيضا :

" الإنتاج هو استحواذ الفرد على الطبيعة في إطار شكل محدد من أشكال المجتمـع ، وبواسطة هذا الشكل " (81) .

ومن هنا ، فليست المشكلة هي النمو الكمي فقط للإنتاج ، بـل الأهـم هـو نـوع هـذا النمو واتجاهه ، وهما اللذان يحددان هيكل العلاقات الاجتماعيـة للإنتـاج ، أي العلاقـات الطبقيـة . وذلـك لأن العمـل المـادي يوجـد قيمـاً اسـتهلاكية وشـكلاً محـدداً للعلاقـات الاجتماعية في وقت واحد . ويمكن اعتبار القوى الإنتاجية جـوهراً أو مضـموناً وعلاقـات الإنتاج شكلاً أو وعاءاً له . ويكون هذا وذاك معاً نمط الإنتاج (82) .

وبشكل محدد بالنسبة للموضوع الذي نحن بصدده ، فنعلم أن مستوى القوى الإنتاجية انخفض أو ارتفع حسب الفترات التاريخية التي مرت بها مصر ، إلا أن علاقات الإنتاج الأساسية - العبودية المعممة - لم تتغير ، فوضعت حدوداً قوية أمام ارتفاع القوى الإنتاجية . ويمكننا من الصفحات السابقة في هذا الفصل أن نستنتج أيضاً أن العكس غير صحيح على الأغلب أي أن العبودية المعممة لم تضع حدوداً أمام تراجع القوى الإنتاجية درجات كبيرة إلى الوراء (83) .

أ- المشتركات الدنيا :

نعلم أن علاقة الإنتاج الأساسية في النمط الآسيوي هي تلك المزدوجة بين المنتجين الأعضاء في المشتركات الدنيا **وبين** المشترك الأعلى ، وهو جهاز الدولة . وحيث أن الإقتصاد المصري كله كان في ذلك الوقت زراعياً أساساً ، فقد كان المشترك الفلاحي نموذجاً لسائر المشتركات بما فيها الأعلى .

- **المشترك الفلاحي :**

سبقت الإشارة إلى المبدأ الذي أبرزه نظام الملك وزير ملك شاه السلجوقي **: أرض المملكة وسكانها ملك للسلطان** وأن النظام الذي وضعه صلاح الدين كان مستوحي من النظم السلجوقية للإقطاع الحربي . فمصر كلها وسكانها ملك سلطانها ، وعلى المصريين أن يدفعوا له جزية تعبيرا عن التبعية . وأدوات الإنتاج الأرض أساساً ليست ملكهم بل ملك السلطان . غير أن المنتج المصري كفرد لا يقف إزاء السلطان كفرد أيضاً ، بل يقف الاثنان أمام بعضهما كأعضاء في مجموعة هي المشترك ، فالفلاح عضو في المشترك القروي ، والسلطان عضو في المشترك الأعلى ، جهاز الدولة ، وإن كان هو رأس هذا المشترك ورمزه المبلور ، وبين مجموع المشتركات القروية والمشترك الأعلى علاقة العبودية المعممة ، أي عبودية الفلاحين، للدولة وليس لفرد من جهازها .

فلكل قرية أرضها **/ الزمام** وتقسم إلى قطع حسب جودتها ، وتوزع على أسر القرية قطعة أو أكثر **توزيعاً** يُعاد كل سنة ، ويناسب عدد أفراد الأسرة ورؤس المواشي التي تملكها . وهذا التوزيع على سبيل الانتفاع لا الملكية ، فالأرض ملك الدولة من حيث المبدأ ، كما ستأتي مناقشته بعد . وتعتبر كل قرية وحدة ضريبية ، فيحدد خراجها جملة ، ثم يوزع عبئها على سكان القرية **ولا يختلف** هذا النسق عن الذي كان موجوداً في مصر منذ أيام الفراعنة . ومن الملاحظ أن سجلات الضرائب تدرج الأمور على هذا النحو ، فتعطي أولاً المجموع لكل منطقة ، ثم المجاميع الفرعية بعد ذلك ، بمعنى أن الخراج محدد أولاً على نطاق مصر في جملته **كجزية** ثم توزع أنصبته على المناطق والقرى بالتبعية (84) . وكانت كل قرية مسئولة مسئولية متضامنة في

تحمل الضرائب ، وكل فلاح شريكً لزملائه (85) . وتعتبر القرية وزمامها وحدة قياسية أيضاً في الإقطاع ، فيقطع على الأمير عدد كذا من القرى ، وعلى الجنود نصف قرية أو يشترك عدد من الأجناد في إقطاع قرية واحدة(86) . بمعنى أن تقسيم خراج القرية عليهم بالتساوي ، وأن القرية هي أصغر وحدة إنتاجية ، دون الفلاح الفرد .

غير أن استمرار وجود المشترك الفلاحي الزمام لم يكن يعني أنه بقي على حالة دون تغير . وأهم سبب لإحداثه هو نمو العلاقات السلعية والارتباطات التجارية في الريف . وأبرز التطورات التي نلاحظها في فترتنا تطوران هامان :

الأول : وجود تمايز واضح في صفوف الفلاحين أنفسهم، بين الذين يملكون مواشي والذين لا يملكون ، وأن الفلاحين دون مواشي لا يأخذون نصيباً من الزمام عند توزيعه السنوي ، فيصبحون **بطالين** أي دون أرض (87) ودون وظيفة إجتماعية وكذلك سمي الأمراء المماليك الذين يُجردون من مراكزهم الإدارية والعسكرية بالبطالين . وبات عدد من الفلاحين البطالين يعمل في القرية كأجير أو مستأجر من الباطن ، في حين أن الباقي أخذ يتدفق على المدن فينضم إلى جيش الغوغاء والحثالة المسماة بالحرافيش والزعر .

والتطور الثاني : أنه قد تكونت حيازات مجمعة داخل الزمام تشمل مساحة مخصصة لفلاحة أكثر من أسرة ، وتسمى **قبالة** والأغلب أن تكون إيجارات من باطن المقطع المملوكي (88) تماما على طريقة قبالات النظم السابقة ، وهي أن يستأجر أحد الأغنياء من الدولة حق جمع الخراج من منطقة مقابل فائدة له ، أو كذلك أن تكون القبالة قسماً من زمام القرية مخصصاً مشتركاً لإحدى البطون أو العشائر التي تسكن المنطقة (ونعلم أنه تم توطين عدد جديد من القبائل العربية في مصر أيام الأيوبيين) (89) . ومهما كان الأمر ، فوجود القبالات بهذا الشكل يعني إدخال مرتبة اجتماعية إضافية داخل التساوي المشتركي ، أولا ، ويعني أيضاً ثانياً : وجود فرصة أكبر لبعض عائلات القرية ، لكي تغتني ، وتتمايز إلى أعلى عن سائر السكان .

ويُلاحظ أن ثمة اختلافاً بين الأسر الفلاحية في المعاملة ، فمنها أسرة يحاسبها المقطع على ناتج أرضها مناصفةً ، وأخرى مثالثة ، كما أن هناك أسرة تدفع الضريبة نقداً وأخرى عيناً .

ويعني هذان التطوران أن الأسس التسووية السابقة للمشترك الفلاحي أخذت تتفكك ، فمن قبل ، كانت أرض الزمام توزع انتفاعاً على الأسر الفلاحية طبقاً لعدد أفرادها الذين في قدرة العمل ، وكذلك عدد الذين يُعالون ، أما الآن ، فيدخل في أسس التوزيع ما تملكه الأسرة من أدوات العمل كالمواشي مثلا ، بحيث أن ينحى البعض منها على الفلاحة لحسابها ، لأنها لا تملك تلك الأدوات **(البطالون)** .

وكذلك كان الزمام في الماضي أصغر وحدة إنتاجية ولا تقبل التجزئة بعد ذلك **(** أي مثل الجزيء في المادة **)** . أما في العصر المملوكي ، فتوجد بداخل زمام القرية وحدات أصغر ، هي القبالات وإن كان لا يُشترط أن يتكون الزمام كله من قبالات .

وهذه التمايزات بداخل الهيكل المشتركي تنفيه ، وتنبئ بمقدمات اختفائه .

وقد عكست الإجراءات التسجيلية للخطوات الإدارية والمالية تطوراً مماثلاً نحو **التفريد** individualism بين الفلاحين ، فإذا كان الخراج المفروض على كل قرية يقدر مقدماً جملة ، إلا أن عائلة فلاحية أو قبالة تحاسب منفردة عند تسديد ما عليها من الضرائب والعوائد المختلفة ، ومن مقابل للتقاوي التي اقترضتها في أول الموسم ، وذلك في سجلات خاصة تسمى **بالمخازيم (**يا لهذا الاسم من صورة عبودية **!)** .

وكذلك تحتوي تلك السجلات الفردية على تمييز بين الفلاحين **- القرارية** أى الذين من سكان القرية أصلاً وبين الفلاحين **- الطوارئ** أي النازحين من مكان آخر ، ومن المحتمل أن تكون ضرائب إضافية ، ذات صبغة إقطاعية ، قد فرضت على القرارية بالذات **الحقوق** في مناطق معينة(90) . ويُلاحظ أن هذه الواقعة احتوت على ناحيتين متناقضين **:** فمن جهة يوجد العجز عن تقييد الفلاحين وعن منعهم من الهجرة كما كان متبعاً من قبل منذ الأبد بسبب شدة الكوارث الطبيعية والخراب الذي تحدثه حركات الأجناد والعربان . ومن هنا جاءت تلك الظاهرة العامة ، وهي وجود الطوارئ إلى جانب القرارية . ومن جهة أخرى يشتد الأثقال على القرارية بالإلتزامات الإضافية القريبة من القنانة الإقطاعية ، وربط مجموع من الأسر الفلاحية في القرية بحيازة معينة بغية ضمان العناية بالأرض لاستخراج أكبر عائد من العمل .

غيـر أن هـذه الظـواهر الدالـة علـى تفكـك المشـترك القـروي وعلـى تفريـد الفلاحـين داخله ، لا تعني اختفاءه مع ذلك . بل يظل المشترك موجوداً كإطار مبدئي يرجع إليه ، وبالإضافة إلى ذلـك ، فـرغم مـا نلاحظـه مـن انتشـار المحاصـيل السـلعية ، والعلاقـات السلعية والتبادلات النقدية (المذكورة بعد) ، لا يبدو لنا أن تكويناً اقتصادياً جديـداً بـدأ يظهر في الريف وإن كانت أنماط الإنتاج باتـت أكثـر تنوعـا ً. فـالمرة بعـد الأخـرى يُحـال دون تلك العلاقات السلعية وتحولها إلى الرأسمالية ، لأنه يُحـال دون أن تثبـت الملكيـة الفردية أركانها في الريف ، وتصبح علاقات الإنتاج السائدة .

وتدعونا هذه الظروف ، مع ما سجلناه من قبـل متعلقـاً بركـود القـوى الإنتاجيـة عمومـاً وتراجعها - إلى القول : أن تعفناً أصبح يصيب المشترك الفلاحي . ومـن سـماته ، ذلـك الجـيش الكبيـر مـن الفلاحـين البطـالين الـذين صـاروا لا يجـدون عمـلاً فـي الزراعـة ، ويشـكلون بطالـة راكـدة مزمنـة ، أو ينتقلـون إلـى القـاهرة فيضـخمون صـفوف مـا دون البروليتاريا من الطبقات المعدمة **كالزعر والحـرافيش** . وفـي القـرون السـابقة ، كـان عدد سكان مصر كبيراً نسبياً ، ويُتخذ دليلاً على ازدهارها، أمـا فـي ذلـك العصـر ، فلـم ينخفض انخفاضاً رهيباً فحسـب ، بـل أن جـزءاً منـه لـيس لـه وظيفـة إقتصـادية إنتاجيـة الأمـر الـذي ينـاقض علـى خـط مسـتقيم الجـذور الفقهيـة العميقـة للتكـوين الشـرقي المصـري إذ لا كيـان اجتمـاعي للأفـراد والجماعـات فيـه أصـلاً إلا باعتبـاره منحـدراً مـن التكليف الإقتصادي الذي ألقاه عليهم المجموع .

- **الريع العيني والنقدي :**

لم تتغير الأمور من حيث المبدأ فيما يتعلق بريع الأرض المستحق على الفلاح ، فحيث أن الأرض ملك الدولة ، فإنتاجها ملكها أيضاً . وعلى الفلاح أن يقدم لها الضريبة الجزيـة أي الخراج . وللمقطع أن يأخذ خراجاً إضافياً لنفسه يقابل من حيث المبدأ أيضاً النسـبة الإضافية التي كان يأخـذها مسـتأجرو الخـراج **- الضـمان** فـي العصـور السـابقة ، منـذ البطالمة . ولكن ثمة تغييرات أصابت طريقـة السـداد وشـكله فـي هـذا العصـر ، وهـي تغييرات موازية إلى حد كبير لتلك التي جرت للمشترك نفسه .

فمع انتشار التنوع في الإنتاج الزراعي ، أدخل صلاح الدين نظام البدل بمعنى أن يؤدي الخراج شعيراً أو فولاً أو حمصاً بدلاً من القمح مثلاً وحُددت النسبة بين أنواع المحاصيل .

وكذلك لم يعد الخراج يحسب كنسبة من المحصول الذي تتغير كمياته ، بل كضريبة ثابتة على وحدة المساحة وهي الفدان ، وتسمى **بالمناجزة** في حالة الضريبة العينية . ولكن يبدو أن هذا النظام ظل مهزوزاً إلى أن ثبت أيام العثمانيين ، فأصبح حينئذ أقرب إلى الريع الإقطاعي الغربي ، ويُلاحظ أن البدل والمناجزة معاً يطابقان تفريد الإنتاج ، والمنتج الذي سبقت الإشارة إليه .

ثم زاد الخراج النقدي إنتشاراً ، وخاصة في أراضي الدلتا التي تُعرف الري الدائم . وفي هذه الحالة ، كان الخراج مبلغاً سنوياً ثابتاً ويسمى الخراج الثابت ، ويضاف إليه رسم بالنسبة لزراعة قصب السكر ، وكان هذا يعني بدء خروج بعض الزراعات السلعية من نطاق الجزية على شكلها القديم حيث تتغير حسب الفيضان ، وبدء إرتباط النظام بالمعاملات السلعية والنقدية بصورة أقوى .

غير أن هذه التطورات لم تأت لصالح الفلاح ، بل على حساب زيادة إعتصاره ، فقد حمله الحكام ضرائب إضافية ثقيلة ، منها الهدايا والضيافة ، ورسم للصيانة السنوية لشبكة الري المحلية ، ورسم آخر عن المراعي والأراضي البور ، وثالثاً على صيد السمك ، ورابع عن إنتاج خمر البلح ، وخامس على السجاجيد المصنوعة في المنازل الخ .

هذا بالإضافة إلى الزيادة الكبيرة التي وقعت على الخراج نفسه ، فارتفع من 250 درهم على الفدان في أوائل القرن 14 إلى ما بين 400 و600 درهم في أواخره (91) . فصار الفلاح لا يجد طعاماً إلا من الشعير ، والجبن ، القريش ، والبصل ، ويضطر باستمرار إلى اقتراض الحبوب من المقطع ، ويدفع عليها فائدة تتراوح بين 10 و 11% .

الطوائف :

كان المنتجون الآخرون منظمين في مشتركات أيضاً مثلما كان الفلاحون ، وهي الطوائف الحرفية والمهنية - الأصناف . ولكل طائفة دستور (لفظ فارسي يعني

الإذن) يحتوي على ثلاثة أجزاء : **قسم** أسطوري عن منشئ الطائفة ، **وثان** عبارة عن قائمة بحماة أصحاب الحرف - الأبيار مثل آدم حامي الفلاحين والخبازين ، ونوح حامي النجارين الخ ، **وقسم ثالث** فيه التعاليم لتثقيف المبتدئين ، وتُظهر اتصالاً قوياً بطرق الدراويش(92) . ويرأس الطائفة شيخ ينتخبه الأساتذة من رجال الحرفة ، **أي** فيها نوع من الديمقراطية الضيقة . وأحياناً أيضاً يُوجد شيخ لمشايخ الطوائف يرأسهم جميعاً .

وقد عرفت الطوائف عصراً من الازدهار والحرية في عهد الفاطميين . غير أنها وقعت هي أيضاً تحت المظالم الشديدة من الحكام الذين أصبحوا يفرضون عليها قيوداً وأنواعاً من الضرائب والرسوم الثقيلة على يد المحتسب ، نظراً للميول الشيعية والإسماعيلية التي تلونت بها حركات الحرفيين وفكرياتهم ، وإن كانت في ثوب الصوفية . ويبدو أن هذه الطوائف احتفظت مع ذلك بروح ثورية وعقلية تحررية جعلتها دائماً موضع شبهة من الأمراء والسلاطين . فلم يكن فيها تمييز بين مسلم وذمي بخلاف ما كان جارياً في أوروبا الغربية .

ولكن الأيوبيين والمماليك مارسوا ضغوطاً شديدة على حركات الحرفيين وطوائفهم ، وأخضعوها لمراقبة بوليسية محكمة وجردوها من امتيازاتها السابقة . فأصيبت بالشيء الكثير من الجمود وفقدت جانباً كثيراً من استقلالها بعد منتصف القرن 13 ، وانتشرت في صفوفها فكرة انتظار المهدي لينقذ البؤساء .

ومع ذلك ، فيبدو أن التنظيم الحرفي استطاع أن يستفيد من الأزمة العامة التي أصابت مصر ، وخاصة في أواخر الحكم المملوكي ، إذ ارتفعت أجور العمال بسبب الافتقار إلى الأيدي العاملة على أثر المجاعات والأوبئة الفظيعة التي حلت بمصر .

- **الحرافيش والزعر :**

سبقت الإشارة إلى وجود عدد من الفلاحين دون أرض وهم البطالين وكان الكثيرون منهم يهربون إلى المدينة ، وخاصةً القاهرة ولكن المدن نفسها أيضاً كان قد أصابها نفس الانهيار الاقتصادي في الصناعة الحرفية والتجارة الداخلية ، فأضيفت إلى السمة الأصلية لوضع المدينة في النظام الشرقي ، وهي أن تكون مقراً للإدارة ومركزاً تجارياً

خارجياً حيث يبادل الأمراء إيرادهم مقابل ما يحتاجون إليه مـن سـلع كماليـة (93) . أي أن المدينة في النظام الشرقي ليسـت أساسـاً مركـزاً إنتاجيـاً ، الأمـر الـذي لعـب دوراً في عدم تحويل الجموع الفلاحية المعدمة المهاجرة إليها إلى منتجين بل إلى حثالة .

والحق أن صلاح الدين تشدد فـي الإشـراف علـى المقطعيـن ، ويبـدو أنـه عمـل علـى الحد من مظالمهم على الفلاحين ، ونجح إلـى درجـة فـي منـع تـركهم لـلأرض (94) . ولكن موجـة الهجـرة ازدادت فـي ظـل المماليـك حتـى أن الأوامـر السـلطانية المتكـررة بعـودتهم إلـى بلادهـم ظلـت دون جـدوى . وأصـبح هـؤلاء أقـرب إلـى الطبقـة دون البروليتارية في العهد المعاصر ، إذ فقدوا ارتباطهم بالمشـترك لأنهم لم يعودوا منتجين، ولكنهم لم يتحولوا إلى عبيد ، بل ظلوا أحراراً في أشخاصـهم (95) . وبلغـت جمـوعهم عـدداً مهـولاً فـي القـاهرة ، فقـدره بعـض الرحالـة الأجانـب بـين 50 ألـف ومئـة ألـف . واستعان بعض السلاطين بهم في الجيش في الأحوال الحرجة جداً ، كما حدث قبيـل الغزو العثماني .

وكانت أحوال هؤلاء الأعوام في منتهى البؤس ، وإليـك مـا يقولـه الشـاعر أبـو الحسـن الجزار 1204م- 1280م :

أتلقى الشتاء بجلدي و غيري	يتلقـاه بالـفراء السـنجـاب
جبتي في الأمطار جلدي، ولبا	سـي ثوبي ، وبغلتي قبقابي
لو يـرانـي عـنـد الغـدو عـدوي	لرثى لي ورق مما سرى بي
إذ يـرى سـائر المفاصل مـنـي	راقصات إذ صفّقت أنـيـابـي (96)

وفي أوروبا الغربية أيضاً حدث أن وُجدت جموع من المعدمين كبيرة تجـوب الريـف وتلجـأ إلى المدن . ولكن المدينـة الإقطاعيـة الغربيـة كانـت مركـزاً إنتاجيـاً أساسـياً ، وتتمتـع بامتيازات وإدارة مستقلة عن الأمراء ، الأمـر الـذي سـاعد علـى جـذب المعـدمين إلـى الصناعة وتحويلهم إلى منتجين مرة أخـرى ، وهـو أمـر مختلـف عمـا حـدث فـي مصـر . وكانت حركات المعدمين المعارضة للإقطاعيين ذيلاً للمقاومة للبورجوازية . وفـي الـبلاد التي وقعت فيها ثـورات فلاحيـة واسـعة ، سـاعدت تلـك الثـورات علـى تنظـيم حركـات

المعدمين في المدن والإرتباط بها في مطالبها ونشاطاتها . أما في مصر ، فلم تحدث حركات فلاحية ذات بال في ذلك العصر ، ولا كانت مستقلة عند حدوثها ، بل الأغلب أنها تبعت حركات العربان الشيعية والخارجية . ولذلك بقيت انتفاضات الحرافيش في القاهرة أعمالاً غوغائية مضطربة ، تُخيف السلطان ، ولكنها لا تغير الأوضاع في شيء ، وكثيراً ما كان أمراء المماليك يتخذونها سلاحا ً، ليضربوا به بعضهم بعضاً .

- **العبودية المعممة :**

سوف نتناول المشترك الأعلى **أى جهاز الدولة وملحقاته** بعد صفحات ولكننا نود التوقف هنا قليلاً لنلخص السمات الأساسية لعلاقات الإنتاج في العصر الذي نحن بصدده ، وفي رأينا أن هذه لم تكن تزال العبودية المعممة رغم التطورات التي جرت فيها .

وسبقت الإشارة إلى اعتبار الأرض كلها ، ومن عليها من سكان ملكاً للسلطان . وإذا كان بعض البحاثة اعتبروا هذا تعبيراً مجازياً ، فنحن لا نوافقهم على رأيهم ، فهذا صلاح الدين ومن أتى بعده من الأيوبيين يوزع الأرض إقطاعات على من يشاء ، ويعيد توزيعها بين الحين والآخر كما يريد ، وفي ظل المماليك ، أُعتبر إقليم مصر ، من حيث ريعه عبارة عن 24 قيراطاً ذهب عشرة منها للسلطان ومماليكه، وغلمانه ، و 14 للأمراء وأجناد الحر ، وإدارتهم . ولم تكن هذه القراريط تُورث كما سيأتي بيانه ، فالأرض إذن ملك المشترك الأعلى **أى** جهاز الدولة وعلى المنتجين المنضمين إلى المشتركات الدنيا أن يوردوا فائض إنتاجهم لهذا المشترك الأعلى حتى يتم توزيعه بين أفراده .

وللسلطان **باعتباره** رأس الدولة ، وبصرف النظر عمن يكون أن يحدد مقدار ذلك الفائض كما يشاء رغم اعتراض المقطعين في بعض الأحيان ، لأن الزيادة كانت تسبب هروب الفلاحين من الأرض . وليس على السلطان قيد في ذلك سوى الحد الذي بعده يقضي على المنتجين أنفسهم . وقد رأينا من قبل أن سياسة النظام تخطت هذا الحد بصورة متوالية ، الأمر الذي أدى إلى المجاعات والأوبئة ، وخرب مصر تخريباً وأصاب إقتصادها بالإنهيار الذي كاد أن يكون كاملاً ، ومهما كان الأمر ، فهذا يدل على أن حق المشترك الأعلى في المنتجين كان كاملاً .

وذكر المقريزي أن الفلاحين فقدوا في هذا العصر الحريات التي كانوا يتمتعون بها في ظل الفاطميين ، فأصبحوا أقنانا . ولكن ثمة ملاحظة هامة في هذا الصدد ، وهي أن القيود الجديدة التي أُضيفت وبعضها - مثل إلزامهم بالفلاحة كان موجوداً منذ الأزل - لم تربطهم بالمقطع ربطاً شخصياً ، بل زادت تقييدهم بالدولة كجهاز يجبي منهم الجزية ، مما أبقى على العبودية أو القنانة في مصر طبيعتها المركزية (97) ، فيصح عليها لقب العبودية المعممة . وكانت تلك العبودية المعممة تصيب سكان مصر جميعاً ، لا الفلاحين فقط ، وتفرض على الحرفيين ، والتجار الضرائب ، والرسوم كما يشاء السلطان ، وتصادر ممتلكاتهم وممتلكات أفراد الطبقة الحاكمة ذاتها كما يشاء أيضاً. ولم تكن الدولة تجبر الفلاحين فقط على السخرة لأعمال الري أيام الفيضان ، بل كثيراً ما تقرأ عن جموع في المدن تُعبأ ، وتقيد أفرادها بالسلاسل أحياناً لتشغيلهم في البحرية ، أو تنظيف شوارع القاهرة ، أو تشييد الحصون الخ .

وكتب الشاعر المصري ابن دقيق العيد يقول :

الجسم تذيبه حقوق الخدمة	والقلب عذابه علو الهمة
والعمر ذاك ينقضي في تعب	والرحمة ماتت عليها الرحمة

فلم تكن علاقات الإنتاج إقطاعية . وكذلك لم تكن عبودية إذ لم يحدث أن أُستغلت الأرض في مصر بواسطة العبيد كما حدث في العراق في القرن التاسع ، فلم يكن العبيد في مصر سوى خدم بالقصور ومنازل الأغنياء ، أو جنود في فرق عسكرية خاصة . وإذا كان بعض العلماء السوفييت - **استروفي** (98) اعتبر إستيلاء البحرية على السلطة عام 1250 ثورة للعبيد ، فلا يمكننا الموافقة على رأيه ، لأن المماليك أصبحوا حكام مصر قروناً ، ولأنهم لم يغيروا شيئاً أساسياً من التكوين الإجتماعي الإقتصادي المصري ، كما هو مُبَين من الصفحات السابقة والتالية .

ب- المشترك الأعلى :

في مقابل هذه المشتركات الدنيا المنظمة للمنتجين ، يقف المشترك الأعلى ، جهاز الدولة وملحقاته . وكما تكون المشتركات الدنيا موحدة ومفتتة في وقت واحد للجموع المنتجة ، نجد المشترك الأعلى أيضاً موحداً توحيداً شديداً وممزقاً من الداخل أكبر

التمزق . وبالمقارنة مع ما كان يحدث في العصور السابقة ، فيتصف المشترك الأعلى بموقف أشد صرامة من طبقة العبيد العموميين هذا من جهة ، وبصبغة أبوية تسووية أكبر بالنسبة لأفراده من العسكريين من جهة ثانية ، وبكونه جذب إليه جذباً أقوى سائر المنتفعين من كبار المعممين والمثقفين والتجار من جهة ثالثة .

- **الهيكل البيروقراطي :**

رغم المظاهر المتناقضة العديدة ، فقد بقيت مصر في هذا العصر مملكة مركزية شديدة التمركز ، الأمر الذي سمح لها بالإنتصارات المتوالية على أعدائها من الصليبيين والمغول ، بل ومن العثمانيين لفترة معينة . وإذا كانت الأراضي الشامية قد قُسمت إلى ولايات يحكمها أمراء كثيراً ما انشقوا على القاهرة ، ففي مصر كان حكام الأقاليم وموظفوها تابعين للسلطان ، والمستند - التقليد الذي يصدر منه معطياً إياهم السلطة يكون منفصلاً عن ذلك الذي يقطع عليهم الإقطاعات . وقد استقرت النظم البيروقراطية المملوكية منذ السلطان الناصر محمد بن قلاوون بشكل خاص وبقيت بدون تغيير كبير بعد ذلك وارتبطت مراكز الحكم المحلي بشبكة منظمة للبريد السلطاني منذ بيبرس .

وسادت تلك البيروقراطية الواسعة قواعد مبنية على الترقية والأقدمية . واحتل المناصب السياسية والإدارية الكبرى الأمراء والمماليك المرتبطون بالخدمات الشخصية للسلطان وقصوره مثل الحاجب الذي يُدخل الناس عليه ، وقد حل محل الوزير ، والاستادار الذي يدير البيوت السلطانية ، والدوادار الذي يبلغه بالرسائل ، وناظر الخاص الذي يشرف على أمواله الخ . ويجتمع مع السلطان مجلس شورى يتكون من هؤلاء ، ومن الخليفة العباسي و 24 أميراً مملوكياً ، وينظر في الأمور الهامة غير أن الكلمة الفاصلة كانت للقوة والأمر الواقع ...

وصفوة الجهاز البيروقراطي في السلك العسكري المشكلة من الفرق الرئيسية الثلاثة ، وهي أجناد الحلقة من الفرسان الأحرار الذين ليسوا مماليك السلطان أصلاً ، ثم المماليك السلطانية ومشتراواته ومماليك الأمراء المتوفين **السيفية** . وأخيراً ففرقة الأمراء ومماليكهم هم وتُضاف إلى هؤلاء الفرق المساعدة المكونة من قبائل الرعاة التركمانية والكردية والقائمة أساساً بوظيفة الحاميات في الولايات المشرقية .

وكذلك القبائل البدوية من العربان التي عليها حراسة الطرق وإرسال جزية سنوية من الخيول والهدايا إلى السلطان .

القمة متدرجة وتشكل هرماً قاعدته من الأتراك بالمعنى العام ، وأعلاه الجراكسة الذين على رأسهم **القرانص** ، وهم أرستقراطية الجراكسة أنفسهم .

وللأمراء ، والعسكريين ، والسياسيين ألقاب طويلة رنانة تدل على مراكزهم ، **وشارات / رنوك** تدل على منصابهم وليس على الأصل العائلي أو أمجاد السوالف أو المنطقة التي يملكونها كما كان يجري في الغرب ، وتُرسم عليها رموز الوظائف التي تولوها ، وأهمها الدواة الدالة على سلطة الأمر الكتابي ، وقد زاحم **حامل الدواة السلطانية / الدوادار** الحاجب وحل محله ، وصار يتدخل في جميع الأمور ، بل سلب أحياناً سلطة السلطان ، مثل اقتمر الحنبلي أيام السلطان شعبان إذ أخرج المراسيم السلطانية بدون مشورته (99) .

وهناك جيش آخر ينازع السلطان وأمراءه وأجناده السلطة ، وهو الجيش الإداري العرمرم ، المكون من الكتبة ، والجباة ، والمعممين . وحافظت البيروقراطية المصرية على توازن التنظيم المركزي والمحلي وسط أمواج الإضطرابات والنزاعات المسلحة التي كانت تقوم باستمرار على أيدي المماليك ، بل كانت البيروقراطية الإدارية هذه من أسباب استمرار النظام المملوكي ، لأنها أبقت على عجلة الدولة دائرة رغم الأزمة المستمرة والمتزايدة . وأمسكت بين أيديها بزمام الدواوين العديدة (القضاء ، الافتاء ، بيت المال ، نقابة الإشراف ، الحسبة ، الخوانق ، الأحباس ، الإنشاء ، والنظر ، نظارة الجيش ، والإسطبلات ، والأسواق ، وخزائن السلاح ، والأملاك ، والمواريث الحشرية الخ) . وأشرفت على توزيع الرواتب النقدية والعينية ، وتتعامل مع كميات هائلة من المستندات والمحفوظات ، وكثير من هذه الدواوين غاص بالموظفين الأقباط ، لأنهم منفصلون نوعاً من الإنتاج المباشر ، وينتشر بينهم التعليم نسبياً ، كما يتوارثون التقاليد ، والنظم البيروقراطية الراسخة في مصر منذ القدم ، وقد بلور الشعب كرهه لجهاز الدولة في عدائه لهؤلاء الموظفين الأقباط ، الأمر الذي استغله السلاطين في تحويل الاضطرابات الشعبية ضدهم في كثير من الأحيان .

غير أن هؤلاء وأولئك كانوا هم أيضاً عبيداً عموميين يقعون تحت قدم الطغيان الشـرقي. ففـي إحـدى الدراسـات أن 84 موظفـاً كبيـراً أُعـدموا مـن بـين قائمـة تحتـوي علـى 220 اسماً . كما أُعدم 15 نائب سلطان على دمشق مـن بـين 34 اسـما ، و29 أعلنـوا الثورة على القاهرة ووصل مـنهم اثنـان إلـى دسـت الحكـم (100) . فالحقيقـة أن ذلـك الهيكل البيروقراطي المركزي كان منخوراً من الداخل وضعيفاً في جوهره .

- **علاقات التوزيع في البيروقراطية :**

مكن نظام العبودية المعممة جهاز الدولة من أن يعتصر المنتجـين إلـى أقصـى درجـات الإعتصار . فالفئات المنتجة غير منظمة إلا فـي الأشـكال المختلفـة للمشـتركات التـي تـدخل فـي الهيكـل البيروقراطـي كجـزء لا يتجـزأ منـه . وفـي المقابـل يقـف التنظـيم المركزي المتماسك نوعاً ، والقاهر ، والذي يتكـون أساسـاً مـن التنظيمـات المملوكيـة العسـكرية المختلفـة ، وهـي الوحيـدة التـي تمكـن أعضـاءها مـن التعبيـر عـن إرادتهـم ومصالحهم بصورة مـن الصـور . وقـد ترتـب علـى هـذا الوضـع أمـران : ألا تتـرك إمكانيـة حقيقية للتراكم ، وبالتالي ، للتقـدم التقنـي ولرفـع مسـتوى القـوى الإنتاجيـة (101) ، فوقع ذلك التدهور والإنهيار الإقتصادي الـذي أشـرنا إليـه مـن قبـل ، والأمـر الثـاني : ألا تلجأ الطبقـة الحاكمـة المالكـة إلـى زيـادة الإنتـاج وتوسـيعه كوسـيلة أساسـية لزيـادة إيراداتها ، بل إلى الخوض في منازعات داخلية عنيفة لإنتزاع ما هـو موجـود فـي أيـدي بعضهم البعض ، وقد أدى هذا بدوره إلـى أن يهمـل جهـاز الدولـة **مهمتـه الأساسـية** فـي الـنمط الآسـيوي للإنتـاج وهـى الوظيفـة **الإقتصـادية** فـزاد مـن ذلـك الانهيـار الإقتصادي إلى أن بلغ أشده .

ويتلقى المماليك نصيبهم من فائض العمل على أشكال مختلفة، فلأجناد الحلقة إيـراد الإقطاعات ، ولكن للمماليك السلطانية - حـرس السـلطان الخـاص - **رواتـب شـهرية** تسمى**جامكية** ، جزء منها عيني والباقي نقدي ، مما يجعلهم أكثر تفرغاً لتنفيـذ إرادة الحاكم الأعلى ، وأما الأمراء ، فلهم إيراد الإقطاعات ، ولمماليكهم جزء محدد منـه بـأمر السلطان ، وهو الثلثان على الأغلـب . وفـوق إيـراد الإقطـاع ، كـان الأمـراء وممـاليكهم يتلقون من الدولة رواتب عينية منتظمة ، والكساوي السـنوية الـخ . وللمماليـك جميعـاً عطية عند ولاية السلطان الجديد تسمى نفقة البيعـة ، ويبلـغ مجموعهـا مليـون دينـار

تقريباً . وتدفع نفقة البيعة الفرق في دخول المؤامرات المتتالية لإسقاط هذا وتولية ذاك . وسبقت الإشارة إلى أن نظام الإقطاعات العسكرية انتشر في ذلك العهد لقلة التعامل النقدي ، مما جعل أفراد الطبقة الحاكمة يضطرون إلى استخراج نصيبهم من إنتاج الفلاحين استخراجاً مباشراً ، أضف إلى هذا أن النظام كان يضمن قسمة الفائض على أعضاء البيروقراطية بطريقة مخططة ، كما أنه أعطاهم فرصة للوقوف بصورة فورية في وجه الطبقة المنتجة وقوفاً مسلحاً لسحق انتفاضاتها .

غير أن الدخل من الخراج لم يكن يكفي المماليك الذين يصرفون أموالاً باهظة على مظاهرهم وترفهم . فأثقلوا كواهل الناس بالضرائب والرسوم الإضافية ، وفرضوا على الفلاحين **القرارية** أى الحقوق النقدية **و** الحمايات **و** المستأجرات وعلى أهالي المدن مختلف أنواع المكوس ، حيث إن كثيراً ما حدث أن طارد الأهالي الجباة رمياً بالأحجار في القاهرة .

ووسيلة أخرى لجمع المال كانت بيع الوظائف **البراطيل** . وانتشرت هذه العملية إلى درجة أن السلطان الناصر فرج بن برقوق أنشأ ديواناً لها بموظفين ورؤساء (102) .

ووسيلة ثالثة **:** هي المضاربة في السلع الأساسية ، وخاصة في الغلال ، باحتكارها ، الأمر الذي كان يزيد أسعارها في أوقات المحن والمجاعات (103) .

ولم يكن العسكريون فقط هم الذين كانوا يملأون جيوبهم ومنازلهم بهذه الوسائل ، بل سائر الفئات الملحقة بجهاز الدولة أيضاً . فكبار الموظفين رأوا رواتبهم ترتفع ، وفي حين كان عمر بن الخطاب قد حدد راتب عمرو بن العاص السنوي بمائتي دينار ، وأن راتب قاضي الفسطاط أيام الخلافة الأموية كان يتراوح بين 16 ، 20 ديناراً شهرياً ، أصبح قاضي القضاة يتلقى في هذا العصر 200 دينار شهرياً ، وكان موظفو الدولة يزيدون دخولهم بفرض إتاوة على أصحاب المصالح (104) . وكتب الشاعر المصري محمد بن سعيد البوصيري **(**ت . عام 1295م **) :**

م – 29

نقدت طوائف المستخدمينا فلم أر فيهم رجلاً أميناً
فلم سرقوا الغلال وما عرفنا بهم ؟ فكأنهم سرقوا العيونا
ولولا ذلك ما لبسوا حريراً ولا شربوا خموراً إلا ندرينا
ولا ربوا المردان مرداً كأغصان يملن وينحنينا
وقد طلعت لبعضهم ذقون ولكن بعد ما خلقوا ذقونا
وأقلام الجماعة حائلات كأسياف بأيدي لاعبينا
تفقهت القضاة فخان كل أمانته وسموه الأمينا
وما أخشى على أموال مصر سوى من معشر يتأولونا (105)

- **المهام الإقتصادية للدولة :**

نعلم أن سمة بارزة للنمط الآسيوي أن تتولى الدولة المركزية مهاماً اقتصادية رئيسية ، وظلت هذه السمة قائمة في العصر الذي نحن بصدده ، وإن أخذت أحياناً أشكالاً خاصة بسبب التفريد المتزايد من جهة والذي يرجع بدوره ، كما رأينا ، إلى انتشار العلاقات السلعية ، وكذلك بسبب الديمقراطية البيروقراطية من جهة أخرى ، أي **:** كون المجموعات المملوكية الحاكمة أكثر مساواة للسلطان . وإذا كانت بعض المهام الإقتصادية للدولة أقل ظهوراً ، في أحيان ، خلال هذا العصر ، فإننا نلاحظ أنها باقية قوية من حيث المبدأ ، وتعود إلى السيادة المرة بعد الأخرى .

ففي الزراعة ، نرى جماعة من المماليك تُكلف بحراسة الجسور عند ارتفاع النهر ، وتشرف على إحداث الفتحات في الجسور لري الأرض ، وتتولى الدولة المركزية الصرف على صيانة الشبكة الرئيسية للري الإصطناعي **(** الجسور السلطانية **)** ، ويسخر لها الأهالي ، في حين أن صيانة الشبكة المحلية تقع على القرى وتُجبى عنها ضريبة (106) ، وفي أغلب الأحيان يُنتدب كبار الأمراء للإشراف على الجسور السلطانية ، ويسجل الرواة أن بعض السلاطين اهتموا بصيانة الخلجان الكبرى **(** مثل

برسباي بالنسبة لخليج الإسكندرية ، وكذلك الناصر محمد بن قلاوون بالنسبة لجسور الوجهين القبلي والبحري ، والسلطان قايتباي في جهات متعددة من مصر) . كما يتضح أن **الترعة الموصلة بين النيل والبحر الأحمر /خليج أمير المؤمنين** القديم كانت قائمة وانتقل عليها الأسطول الذي أرسله الغوري عام 1505م ضد البرتغاليين .

وفي حين كانت الأراضي البور المستخدمة كمراع أرضاً مشتركاً مباحة من قبل ، خضعت هذه الأراضي لإشراف الدولة والمقطعين ، وتُستغل كجزء من الإقطاعات .

وسبقت الإشارة إلى أن الدولة كانت تصرف التقاوي للفلاحين عن طريق المقطع ، وتستردها عند الحصاد مع قروض أخرى والخراج ، والعشور . وتبين هذه الواقعة أن الدولة لها اليد العليا لا على رقبة الأرض فقط ، بل على وسائل إنتاج أخرى مثل التقاوي ، واستغلت الدولة المملوكية هذا الوضع لمزيد من اعتصار الفلاحين ، إذ كثيراً ما فرضت أسعاراً عالية لهذه التقاوي (107) .

وللدولة الحق في التدخل الصارم في العمليات الزراعية ، وهي تمارس هذا الحق في أحيان عديدة ، وتُوقف المقطع عند حده إذا رأت منه ظلماً على الفلاحين . وتعيد تقرير الخراج حسب احتياجاتها أو حسب أحوال الفيضان عن طريق موظفين مركزيين ، ومنظمين في إدارات هرمية عليها مديرون من الأمراء مثل **كشاف التراب** (108) . وأطلق على حق التدخل هذا اسم **شرع الديوان** ، وكان يُنفذ بالقوة على الفلاحين ، فيتم في كثير من الأحيان على شكل حملات حربية .

ويذهب الجزء الأساسي من الخراج إلى الخزينة المركزية ، وعلى المقطع سداده ، إلا إذا تنازل عنه السلطان لظروف . كما أن المقطع مكلف بتسليم أنواع أخرى من الرسوم والضرائب والجزية للدولة عن سكان إقطاعه **مثل** الزكاة ، **والجوالي** ، وهي جزية الذميين وهذا علاوة على مهامه الحربية مثل **اقتناء** عدد معين من المماليك ومهامة الإدارية .

ويبين هذا كله الفرق الجوهري بين النظام المصري في ذلك الوقت ، والنظام الإقطاعي الغربي . حيث أن الأمير الغربي كان سيد نفسه وأرضه وإيرادها ، مع ولائه للملك أو النبيل الأعلى . أما المقطع في مصر ، فهو في حقيقة الأمر موظف في

الدولة من نوع خاص ، ويتلقى راتبه على أشكال خاصة ، دون أن ينفي هذا أنه ليس إلا فرداً من أفراد جهاز الدولة البيروقراطي .

ولكن المماليك لم يكونوا فقط موظفين في الدولة على الهيئة المعروفة لدينا اليوم ، أو كما كان أفراد البيروقراطية من قبل . فقد أصبحوا يتمتعون من الناحية الفعلية بامتيازات في التصرف المباشر في أموال الدولة وأموال الرعية، وكأن لهم بعض الحقوق في الإستحواذ والملكية على ما تملكه الدولة . وكثيراً ما نراهم في أوقات معينة يستولون بالعنف على السلع الغذائية ، وعلى أموال الموتى وممتلكاتهم أثناء المجاعات والأوبئة ، بل يستولون على الإقطاعات قبل أن يمرض صاحبها أو يموت واشترك السلاطين في عمليات النهب السافرة هذه **(إينال)** . ويوضح هذا الوضع أن حق الدولة السيادي على رقبة الأرض لم يكن في عصر المماليك مركزاً ومبلوراً في رمزها الأعلى - رئيسها - فقط ، بل أصبح إلى حد ما مشاعاً بين أفراد البيروقراطية العسكرية العليا التي تمسك بزمام المشترك الأعلى وهو أمر يوازي ذلك النوع من الديمقراطية الخاصة الذي ساد بين المماليك والذي تضمن تساويهم في الأصل العبودي ، واشتراك أمرائهم في اختيار السلطان ومبايعته .

- **وفي ميدان التجارة الخارجية :**

نلاحظ أيضاً ، أن الدولة المركزية تعتبر أن لها حق السيادة عليه ، باعتباره مصدراً من مصادر إيرادها ، فرغم أن القاعدة العامة هي وجود التجار الأفراد ، وخاصة الأجانب ، غير أن الإحتكار الحكومي زحف إلى أن تقرر على أهم السلع . وقد منع السلاطين التجار الإفرنج من استخدام الأقاليم المصرية كوسيلة مرور ، حتى يتمكنوا من جباية ما يشاءون من المكوس . وكثيراً ما كان السلاطين يخففون الجمارك أو يلغونها عند توليهم السلطة . ولكن سرعان ما كانوا يعيدونها بعد ذلك (109) . ومنذ الثلاثينات في القرن الخامس عشر ، أقام بنو قلاوون احتكاراً لتجارة الشبة والنطرون ، ثم أقام السلطان برسباي احتكاراً حكوميا لتجارة البهار، وخاصة الفلفل ، بعد أن ركز في يده صناعة السكر بل زراعة القصب في وقت ما (110) . وكذلك احتكرت حكومة برسباي تجارة الخشب والمصنوعات المعدنية(111) والأقمشة المستوردة ، وفي عهد قايتباي 1487م أُحتكرت تجارة الملح .

واشتد الوضع الاحتكاري للدولة بالنسبة للعديد من السلع الأخرى لسببين **: الأول** ، أن كبار أعضاء البيروقراطية كانوا المستهلكين الرئيسيين للسلع الواردة من الخارج أو المشرفين على المكوس التي تُفرض على مرورها . والسبب **الثاني** ، العلاقات الوثيقة بينهم وبين كبار التجار ، وتُوجد بين الطرفين في الواقع مصالح مشتركة قوية في أغلب الأحيان .

وإذا كان اعتماد الدولة الكبير على الموارد الآتية من التجارة الخارجية سبباً من أسباب سياستها ، وعاملاً من أهم عوامل ازدهارها وقتاً، فقد كان أيضاً في النهاية عاملاً رئيسياً في إنهيارها أمام تفوق الغرب الذي بات ينتقل إلى النظام الرأسمالي .

- **التجارة الداخلية :**

كان توزيع الغلال وهو **أهم** جانب في اقتصاد المدن المصرية يتم وفق تصرف الدولة فيه والصفوة الحاكمة من خلال مجموعة مركبة من أعمال الإشراف ، والتدخل ، والإجراءات ، والاحتكارات الفعلية . فالأمراء يملكون **شون القمح/الإهراء** ولهم متاجر بيعه ، ويملك السلطان أكبرها ويسمى **المتجر السلطاني** . فتُحدد أسعار الحبوب إذن بمعرفة الحكام . ثم أُضيفت الأخشاب ، والصابون ، والحديد ، والرصاص ، والعسل وغيرها . وأُنشيء ديوان حكومي خاص لإدارة هذه العمليات وأطلق علية **ديوان المتجر** (112) . وكانت أرباح هذه التجارة الاحتكارية تتزايد بصورة خاصة في فترات القحط والمجاعة ، ووصل الأمر بالسلطان برسباي أن أمر الجزارين بعدم شراء الخراف إلا من قطعانه(113) . وانقلب المحتسب وهي وظيفة يتولاها الأمراء في الغالب **إلى** رجل الإحتكار ، وتباع الحسبة بأعلى الرشاوي ، وتُعرض للمزاد ، فيصل الحق الشهري الذي يُدفع عنها للسلطان أو الوزير 100 دينار .

والمضحك في هذا الشأن أن يتخذ السلطان إجراءات عنيفة مع بعض التجار والحرفيين استجابة لشكاوي الناس ، فيأمر الظاهر برقوق بتسمير الطحانين وسماسرة الغلال ، ويعاقب المحتسب أربعة منهم بالجلد علناً (114) .

هذا ، بالإضافة إلى سلسلة مرهقة من الرسوم والمكوس على بيوت الدعارة ، وارتداء الأحزمة ، وركوب البغال والخيل ، والسجن الذى كان يدفعه المسجون للسجان ، وبيع

القصب وعصره وتشغيل المراكب ، ودخل المغنيات ، والدراس ، وتفريغ أبيار المجاري ، وكانت هذه الرسوم مُؤجرة لضمان يستخدمون آلاف المشرفين ، فتكبل التجارة الداخلية بقيود لعبت دوراً أيضاً في الحط منها ، وفي التراجع الإقتصادي والركود العام الذي أصاب مصر في ذلك العصر .

- **الصناعة الحرفية :**

ولم تشذ هذه عن الخط العام فالأيوبيون والمماليك من بعدهم جعلوا الترسانات البحرية ملكاً للدولة ، ومنعوا الناس من التصرف في الأخشاب التي تُستخدم في بناء السفن ، وكذلك كان السلاطين يملكون مصانع للنسيج الفاخر المسماه بدور الطراز ، كما كان الحال في العصور السابقة .

واتبعت الحكومة الأيوبية سياسة الإحتكار لقصب السكر، ويبدو أن فلاحي الفيوم أُجبروا على زراعة مساحة معينة بالقصب لتوريده إلى المصنع الحكومي (115) ، واستمر هذا الإحتكار في ظل الجراكسة الذين احتكروا أيضاً تجارة السكر ، الأمر الذي سبب سخطاً عاماً في فترات الأوبئة ، لأن السكر كان يُستعمل كدواء في ذلك الوقت، وقرر برسباي لنفسه امتياز امتلاك الآلات التي تُستعمل في ري القصب ، وعصره ، وتكرير السكر ، وأغلق **المصانع الأخرى / المطابخ** بالشمع ، واشترى المخزون من السكر إجبارياً وتم في عهده إحصاء النساجين في الإسكندرية ، والأغلب أنه كان إجراء تمهيدياً لاحتكار هذه الصناعة أيضاً في يد السلطان ، **ويقول الرواة :** إن كبير التجار نور الدين طنبودي هو الذي حرض برسباي على إصدار أول أمر لاحتكار السكر ، وأن أحد وكلائه عُين مشرفاً على التنفيذ ، ووصل الوضع إلى درجة أن السلطان أمر بإشعال النار في معصرة يملكها أحد المماليك . ولعل إحتكار السكر كان أحد الأسباب لثورات قبيلة الهوارة ضد الحكم المملوكي ، كما سيأتي بيانه فيما بعد .

- **المناجم :**

وُجد أيضاً احتكارا لها . فكان استخراج النطرون احتكاراً في ظل صلاح الدين ، وهو أمر له تراث قديم في التاريخ المصري ، وكذلك كانت مناجم الزمرد بالقرب من قوص ،

والشبة في الواحات ، والنطرون ، والملح في ظل المماليك ، وخاصة بيبرس . وكانت مكوسها تُقطع على الأمراء ، وتبطل أحياناً، وتعاد أحياناً أخرى .

وتبين هذه العجالة أن موارد مصر الإقتصادية كلها كانت تُعتبر ملكاً لجهاز الدولة وأفراده مما يشكل سمة بارزة للنمط الآسيوي للإنتاج .

- **ملكية الدولة :**

ان سيطرة الدولة على مختلف فروع النشاط الإقتصادي هي أول دليل على أن جهاز الدولة مالك لموارد مصر . ولكن ثمة إشارات مباشرة لهذا المعنى ، وبصورة خاصة تصرفات الدولة إزاء وسيلة الإنتاج الرئيسية ألا وهي الأرض الزراعية .

وقد اعتبر البعض أن ملكية الدولة للأرض في ذلك الوقت كانت ملكية إقطاعية (116) ، ولكن جميع القرائن تقف ضد هذا الرأي .

ونعلم أن الدولة المركزية في مصر كانت منذ قديم الزمان تعيد مسح الأرض بين الحين والآخر ، وتقسم جزءاً من إيرادها على الطبقة الحاكمة في عملية تسمى **بالروك** وهو لفظ مشتق من الديموطيقي **روخ** ومعناه تقسيم الأرض . وقد تكررت هذه العملية ثلاث مرات على الأقل في ظل الأيوبيين والمماليك ، مما يعني أن حق الرقبة كان في يد الدولة المركزية ، وأنه لم ينتقل من حيث المبدأ وكخط عام إلى الأفراد بصورة الملكية الفردية إلا كاستثناء . فقام صلاح الدين بالروك عام 1176م وسمى بالروك الصلاحي والسلطان لاجين أيضاً عام 1298م وسمى بالروك الحسامي ، بعد استيلاء البحرية على الحكم ثم السلطان الناصر محمد أخيراً عام 1315 وسمى بالروك الناصري . وتمت هذه العمليات لأسباب مختلفة ، وأحياناً لأكثر من سبب ، ومنها للإستيلاء على ممتلكات الحكام السابقين **مثل** الفاطميين لتجريدهم من أوضاعهم ، أو لعلاج بعض شكاوى الفلاحين **مثل** ما حدث بالنسبة للروك الناصري ، أو الأجناد أو المقطعين أنفسهم ولتوزيع الإقطاعات الجديدة على الأنصار والموالين . وفي ظل المماليك كان الروك وسيلة لإعادة توزيع مجمل الخراج والإيرادات على الفئات الرئيسية من العساكر وأفراد الفرق كما سبقت الإشارة إليه وفي حالة استيلاء أمير

جديد على مركز السلطنة ، كان إقطاعه السابق ينتقل إلى أمير آخر ، في حين أن السلطان الجديد يستحوذ على ممتلكات وإيرادات السلطان السابق .

وكذلك كان يُعاد بين الحين والآخر تقسيم الإيرادات الأخرى الآتية من الخراج مثل الجوالي والمكوس الهلالية ، أو تعطي كقبالة أى إيجار لضمان جدد .

والمُلاحظ أن الإقطاعات التي يتم توزيعها على الأمراء ، والجند ، والمماليك ، والسلطان ليست ملكية دائمة إذن على أي شكل ، بل مرتبطة بالوظيفة التي يقوم بها صاحبها ، وتسقط عنه عند وفاته أو تجريده من هذه الوظيفة إذا تمرد على السلطان أو غضب هذا عليه لأي سبب . وعلى المقطع أن يوصل خراج إقطاعه للخزينة المركزية ويستولي على نصيبه بالإضافة إليه . كما أن هناك رسوماً أخرى تُجبى بمعرفة غيره من نفس المنطقة وخاصةً في المدن . غير أن هناك بعض الأحوال يحق فيها للمقطع أن يجمع جميع الرسوم المفروضة على إقطاعه ، من خراج وحوالي هلالية الخ ، وفي هذه الحالة يسمى إقطاعه إقطاعاً **دربستة** وهي كلمة فارسية تعني **كاملاً** أو **كليا** "(117) ، وهي صور للإستحواذ قريبة من الحق الإقطاعي الغربي، وإن كانت تختلف عنه من حيث الجذر الأصلي ، وإذا كان المقريزي قد تحدث عن قنانة الفلاحين القرارية في عهد المماليك ، فلا يعني هذا التعبير في رأينا سوى دلالة على شدة الأعباء المفروضة عليهم (118) ، وليس أنهم أصبحوا أقناناً بالمعنى الإقطاعي الغربي ، كما سبق أن أشرنا إليه من قبل وذلك أن مختلف الحقوق والحمايات والعوائد أُضيفت في ظل المماليك على الخراج وغيره الذي كان يدفعه الفلاح في الماضي للحكومة المركزية .

والإقطاع نفسه ، دائم التحول من شخص إلى آخر ، ومن حالة إلى أخرى . فقد يتحول إلى ملك حر أو وقف ، كما قد يحدث العكس فيتحول الوقف إلى ملك حر أو إقطاع (119) . ويدل هذا على أنة لا الملك الحر ، ولا الوقف كانا أشكالاً ثابتة للملكية وأن الشكل الذي له السيادة هو ملكية الدولة ، ومثال ذلك أن صلاح الدين أقطع لأبيه الإسكندرية ودمياط والبحيرة عام 1170م ، ثم أقطع لابن أخيه الإسكندرية ودمياط كإقطاعات ، والبحيرة والفيوم وبوش كأرض خاصة ، ثم أعاد الفيوم إلى ملكية الدولة بعد ذلك ، فأقطعه الملك الكامل الأيوبي لأحد الأمراء حوالي عام 1200 م ، واستردته

الدولة عند وفاة هذا الأمير . وكذلك حول السلطان برقوق عام 1395م إقطاع إبنه محمد إلى ملك خاص سلطاني وخصص إيراده لدفع الرواتب النقدية (الجامكية) الملكية .

وكانت الأراضي الخاصة التي يموت صاحبها دون ورثة تنتقل إلى ملكية الدولة وتتبع ديواناً اسمه المواريث الحشرية ، ثم جعل برسباي عام 1438م يوسع من إختصاص هذا الديوان إلى درجة كبيرة .

وكذلك نرى الملكية السيادية للدولة إزاء الموارد المصرية في المصادرات المتوالية التي مورست في هذا العصر كما مورست في العصور السابقة . فصلاح الدين يصادر ممتلكات الخليفة الفاطمي الأخير العاضد فور وفاته ، ويستولي على الثروات الشخصية للأمراء الفاطميين جميعاً ، كما صادر مخازنهم ، وأخشابهم ، والحديد ، والمطاحن ، والأدوات الخاصة بالأسطول الفاطمي الخ .

وينتزع بعده الملك الصالح أيوب عام 1240م من القضاة 785,000 دينار و2,300,000 درهم بذرهم السلطان السابق العادل الثاني ، وعندما إنتقل الصالح من القلعة إلى جزيرة الروضة التي أقام فيها ، صادر منازل سكانها ، وطردهم لبناء قصوره مكانها ، واستولى الأشرف خليل بن قلاوون 1279م - 1290م على بعض أملاك وزيره بيدرا ، كما قتل الأمير المملوكي حسام الدين طرنطاي لتآمره عليه ثم صادر أملاكه ، ويذكر الرواة أن السلطان الناصر أعدم ثلاثة من الوزراء النصاري عام 1340م واستولى على ثرواتهم الكبرى ، وعامل العديد من أمراء المماليك نفس المعاملة ، وفي 1351م أمر الصالح بن الناصر بتعذيب وزير من المسالمة وعائلته وخدمه جميعاً تعذيباً وحشيا ، حتى استخرج منهم مليونين من قطع العملة الذهبية ، وفي ظل برسباي ، أقيم **ديوان المفرد** مرة أخرى ، وهو الذي أُنيط أيام الفاطميين بإدارة الأموال المصادرة . وقام السلطان قايتباي بتعذيب وزيره بيده عام 1467م إلى أن نطق بمكان ثروته . أما السلطان الغوري ، فقد استرد 300 إقطاع ورزقة من الأجناد ، والأمراء ، و **أولاد الناس** وهم أولاد المماليك الذين يولدون **أحراراً** ، ويدل هذا التكرار للحوادث المتشابهة على أن ثروات الكبراء مستباحة لدى رأس الدولة كحق من الناحية العملية على الأقل ، ومن الناحية النظرية أيضاً ما دامت تتكرر ممارسته .

- **الإقطاع الحربي :**

ويمكننا الآن أن نناقش المفهوم القائل **:** أن التكوين المصري تكوين إقطاعي في المراحل السابقة لمنتصف القرن التاسع عشر ، لأن إنتشار هذا المفهوم مبني أساساً على تصوير النظام المملوكي بإعتباره شكلاً خاصاً من الإقطاع وشبيهاً للإقطاع الغربي إلى حد كبير .

ونعلم أن أقطياع الأرض الزراعية للأمراء ، والأعيان من الطبقة الحاكمة كان أسلوباً متبعاً منذ القدم في مصر ، لتوفير إيراد أكبر وامتياز خاص لهؤلاء ، وفي العصر الفاطمي الثاني ، مُنح عدد متزايد من قادة الجيوش المرتزقة ، والمشرقية خاصةً إقطاعات . فظهر بالتالي الإقطاع الحربي منذ أن انتقلت المصلحة الإقتصادية المسيطرة في مصر إلى أيدي التجار المشرقيين ، وتفككت الجبهة الشعبية المساندة للدولة الفاطمية والمكونة أساساً من الحرفيين والتجار المصريين . وكانت الجيوش الأجنبية أداة لهذا التطور الذي أرساه صلاح الدين بصورة نهائية . وكان من العلامات البارزة للتطور إلى الإقطاع الحربي تحول مدة الإقطاع من 4 سنوات إلى 30 سنة .

وكانت هذه الإقطاعات تدفع العشور في ظل الفاطميين للدولة المركزية ، مما كان يصبغ عليها إحدى سمات الملكية الخاصة . أما صلاح الدين فقد ألغى هذا الإلتزام . ومن جهة أخرى ، فلم يمنح مؤسس الدولة الأيوبية لمقطعيه أي حقوق إدارية أو سيادية على سكان الأراضي المقطعة ، واحتفظ بهذه السلطة في أيدي الدولة المركزية ، فخالف في ذلك تقاليد نور الدين الزنكي في هذا الشأن (120) . وكذلك كان الحال في ظل المماليك مع أن المقطعين في هذا الوقت كانوا على الأغلب يدفعون للدولة المركزية جزءاً من الخراج أو كله ، ويستخرجون من الإنتاج الزراعي نصيباً خاصاً بهم . وخلاصة القول في هذه النقطة أن ما يسمى بالإقطاع الحربي لم يكن نظاماً جديداً في جوهره عما كان قائماً في مصر منذ أزمنة بعيدة ، فما هو سوى شكل من أشكال علاقات التوزيع في النمط الآسيوي للإنتاج بنوعه المصري .

ومن هنا كان الفرق الجذري بين هذا الإقطاع الحربي المصري وبين ذلك الإقطاع الأوروبي الغربي . وفي حين كانت الإمارات الأيوبية في آسيا شبيهة بإتحاد أسري ، لم تكن الإقطاعات في مصر تشكل أبداً دوائر مستقلة إلا في أحوال استثنائية جداً .

وتبقى كلمات ماركس في هذا الصدد صحيحة عندما يقول : أن الفرد في النمط الآسيوي مجرد من الملكية في حقيقة الأمر ، لأن الإستحواذ على شروط العمل ، وإعادة الإنتاج يمر من خلال وساطة المنح الآتي من الوحدة الشاملة ، وهي الدولة (121) . وفي حالة الإقطاع يظهر الوجه الفردي للمقطع ، ولكن وجهه الآخر هو عضويته في جهاز الدولة أي الطبقة الحاكمة ، ويزداد هذا وضوحاً في تقسيم **عبرة** مصر **أي** المجموع الكلي لخراجها إلى 24 قيراطاً تُوزع على أفراد الطبقة الحاكمة طبقاً لقواعد تغيرت كما أسلفنا وكذلك ، من الملفت للنظر أن المقطع لم يكن في ذلك العصر حاكماً إدارياً أو قائداً على القوة العسكرية المرابطة في المنطقة المقطعة له ، بل في منطقة أخرى مختلفة وبعيدة أحياناً عنها ، فالإقطاع ليس سوى طريقة من طرق توصيل الراتب لأفراد البيروقراطية العسكرية ، ويُستثنى منهم على أي حال هؤلاء الأجناد الذين يتلقون راتباً نقدياً **/ الجامكية** .

ولاحظ العديد من المؤرخين والرواة أن الإقطاع المصري لا يمنح حق الرقبة على الموارد بأي حال (122) ، في حين أن المبدأ العكسي تماماً هو السائد في الإقطاع الغربي الأوروبي ، والشيء البارز الوحيد من حيث الشكل في العصر الذي نحن بصدده ، إن أفراد الطبقة الحاكمة ينظرون إلى الدولة نفسها باعتبارها متاعاً مشتركاً خاصاً بهم أكثر من ذي قبل . وأن ديواناً من دواوين الحكومة يشرف على توزيع موارد مصر عليهم **ديوان الجيش** . وسبق أن أشرنا إلى الأدلة الأخرى على هذا الوضع مثل المصادرات و **المناقلات** وحماية الدولة لحقوق الأجناد إزاء الأمير في شأن إقطاع جزء من إقطاعه لهم . وأن المقطعين لم يكونوا يقيمون في إقطاعاتهم ، بل يحتاجون إلى **إذن خاص من السلطان / الدستور** لكي يزوروها ، ويقوموا بالتفتيش على أحوالها .

وخلاصة القول في هذه النقطة ، أن الإقطاع في مصر لم يحول صاحبه إلى سيد على الفلاحين وله الحقوق السياسية ، والقانونية ، والإدارية التي تمتع بها النبلاء الإقطاعيون الأوروبيون في الغرب ، والتي مصدرها أن إقطاعاتهم ملك لهم ملكية الرقبة.

وإذا كـان هـذا هـو المبـدأ الجـذري والأساسـي لعلاقـة المقطـع المملـوكي بإقطاعـه وسـكانه ، فـإن هـذا لا يعنـي أن هـذا المبـدأ ظـل قائمـاً فيمـا بعـد فـي ثبـات مطلـق ، والحقيقة التاريخية أن حقـوق المقطـع كانـت تتـأرجح بـين المبـدأ وبـين أشـكال أخـرى تقترب من السيادة ، ولكنها كانت تعـود دائمـاً إلـى المبـدأ النظـري فـي نهايـة الأمـر ، وفي تقـديرنا أن القـوة الدافعـة إلـى هـذا التـأرجح كانـت العلاقـات السـلعية الموجـودة والتي بينا نشاطها من قبل .

ونعلم أن نور الدين قد جعل إقطاعات جنوده وأمرائه وراثيـة فـي الشـام (123) . ورغـم أن صلاح الدين ثبت النظام السلجوقي للإقطاع الحربي في مصر ، غيـر أنـه لـم يطبـق مبدأ وراثيته إلا نادراً ، ويقول بعض المـؤرخين أن مصـر الأيوبيـة المملوكيـة لـم تعـرف إلا خمس أحوال من الإقطاع الوراثي طبقاً للوثائق الموجودة ، ثلاث منها أيام صلاح الدين، واثنان أيام الظاهر بيبرس والناصر محمد بن قلاوون (124) .

وعلى العكس ، كثرت في ظل المماليك أحوال نقل الإقطاعات من مقطع إلى آخر ، أحياناً بأمر السلطان ، وأحياناً بالاتفاق بين المقطعين **(المناقلات)** . بل ظهر نوع من الوسطاء عُرفوا باسم **المهيسين** ، يطوفون على الجند ويرغبونهم في التنازل عن إقطاعاتهم ، وبيعها ، أو مقايضتها بأخرى مقابل عمولة . وبهذا إتصف الإقطاع إلى حد ما بصفة السلعة ، خاصة وأن بعض المستفيدين من هذه العملية كانوا يستثمرون الأموال الناتجة منها في التجارة أو غيرها . وفي أحوال الأزمان ، والمجاعات ، والأوبئة، أصبح هناك حرفيون يرثون إقطاعاً ، أو يستثمرونه ومن ثمة يصيرون جنوداً فيركبون الخيل ، ويرتدون الملابس العسكرية ، وكذلك كثرت أحوال تحول فيها الجند أنفسهم إلى حرفيين وتجار ، وبهذا زاد دخول الأرض دائرة التداول ، وهي ظاهرة إشتدت أثناء الإحتلال العثماني ، غير أن المبدأ الراسخ عن ملكية الدولة لحق الرقبة ، وما ينتج عنه من أن أفراد البيروقراطية ليس لهم إلا حق الإنتفاع ، كان يحول دون تطور الملكية الفردية الخاصة ونموها وتثبيت التعامل السلعي في الوسائل الأساسية للإنتاج(125).

وأدت هذه الأوضاع إلى **إتجاهين ظهرا معاً** ، ويعكسان التناقضات والتمزقات الداخليـة للنظام السياسـي علـى التكـوين الإقتصـادي الإجتمـاعي **أحـدهما هـو الإتجـاه** إلـى

التفتت والتعفن الذي سبق أن لاحظناه على المشترك القروي في هذا العصر ، والذي أصاب أيضا المشترك الأعلى - البيروقراطية - من ناحية الممارسة الاقتصادية ، ففي حين كان الإقطاع الغربي طوراً انبثقت منه شروط الإنتاج الصناعي الرأسمالي ، وقفت قوانين النمط الآسيوي دون هذا الانبثاق الحاسم . فورثة المقطعين في مصر يفقدون امتيازات أصولهم ، كما رأينا . كما أن الأمراء أنفسهم أصبحوا يؤجرون حصيلة إقطاعاتهم لأفراد يسمون **بالمدركين** بتشديد الراء أو **المتدركين** إما مقابل إيجار سنوي ثابت **فصل** أو متغير **الضمان** ، وبات هذا **الفصل** أمراً منتشراً في مصر منذ القرن الخامس عشر بصورة خاصة (126) . وجمع المدركون - الفصل لعدد من الإقطاعات في منطقة واحدة **(تقسيط)** ، وكانوا من الأمراء في بعض الأحيان أو كبار الموظفين الكتابيين ويبين هذا التطور كيف دارت العلاقة السلعية حول عقبة ملكية الدولة ، وفككت العلاقات المملوكية مبدأ من المبادئ الأساسية المرتبطة بهذه الملكية وسميت تلك العملية ببعثرة الإقطاعات .

والإتجاه الثاني : هو ظهور بعض بذور الإقطاع من النوع الغربي ، ونعلم أن هذه الظاهرة وردت بشكل أقوى في أواخر أيام الحكم البيزنطي في مصر . ونجدها في العصر المملوكي اتخذت شكل **الحمايات** أي وضع الإقطاعات تحت حماية شخص ذي نفوذ يجمع خراجها مقابل نسبة عمولة . وكان الحامي يستولي أحياناً على الخراج كله دون المقطع أو يعفي مجموعة كاملة من السكان عن الضرائب والرسوم المفروضة على منطقة . وفرض بعض الحماة سيطرتهم إلى حد أن يمنعوا السلطة المركزية من إلقاء القبض على أحد السكان ، أو يسخروا الفلاحين لحسابهم ، أو يسجنوهم ، ويُجلدوا بأمرهم (127) . واتخذ سلاطين متعاقبون إجراءات لإلغاء الحمايات ، فضم الناصر محمد الحقوق التي اكتسبها الأمراء بشأنها إلى ديوان خاص . ولكنها كانت تعود إلى الظهور المرة بعد الأخرى ، واشتدت أثناء الاحتلال العثماني ، ومهما كانت الحال ، فلم تصل تلك البذور الإقطاعية إلى شكل الظاهرة السائدة ، مثلما حدث في العصر البيزنطي على الأقل ، وبقيت على صورة إتجاه ثانوي .

ويبرز هنا الوقف كشكل انتقالي للملكية بين الخاصة والعامة ، وقد انتشر على الأراضي الزراعية بعد صلاح الدين بصورة خاصة ، في حين أنه كان مركزاً غالباً على

العقارات المبنية قبله ، واستفاد من الأوقاف ، لا رجال الدين فقط ، بل وأيضاً عدد كبير من أفراد الطبقة الحاكمة الذين كانوا يعينون نظاراً عليها .

ونرى في إنتشار الوقف نوعاً من رد الفعل من أصحاب الثروات إزاء سهولة المصادرة والمناقلة ، لحماية ما في أيديهم ونقله إلى الورثة ، وذلك بإضفاء بعض الصفة الدينية على المال ولكن المُلاحظ أن رد فعلهم هذا كان ذا طابع سلبي أساساً ، ويتخذ شكلاً أقرب إلى التقوقع ، لأنه يمنع المال من التداول في سوق السلع .

غير أن الأوقاف لم تسلم من تعرض السلاطين لها ، بل كثيراً ما جرى حلها وإقطاعها لغير أصحابها ، وكان الفقهاء يعترضون على هذا الإجراء فينجحون أحياناً في حمايتها ويعجزون أحياناً أخرى كثيرة فأستولى الناصر محمد مثلاً على أوقاف بيبرس الجاشنكير عام 1309 م ، ثم استرجع أوقافاً أخرى عام 1315م من واضعي اليد عليها.

- **البيروقراطية والتجار :**

انعكس الموقف المتناقض في جذوره للنظام الأيوبي المملوكي على أساسه من النشاط التجاري ، حتى كان من الأسباب الرئيسية لسقوطه .

وسبقت الإشارة إلى ازدهار التجارة الخارجية في ذلك العصر ، ومنذ الحكم الأيوبي أخذ مركز تجار الكارم أو **الكارميين** في الصعود ، وهم الذين يتصف نشاطهم بالإتساع ، والنفوذ الكبير في جميع الأسواق الشرقية ، وأخذ هؤلاء والتجار الإفرنج يحلون محل السيطرة التي كانت للتجار المسيحيين الروم واليهود ثم الأرمن في ممالك البحر الأبيض ، وخاصة أيام الفاطميين ، والواقع كما قلنا من قبل أن الحروب الصليبية والحروب ضد المغول فتحت أبواب التجارة وسبلها أكثر من ذي قبل ، كما أن الأمراء أنفسهم وكبار الموظفين الإداريين اشتغلوا بها على نطاق واسع . ويُلاحظ بشكل خاص أن أرباح التجار زادت أيام المجاعات التي ارتفعت فيها الأسعار (128) .

وقد ازدهرت التجارة الخارجية البعيدة ففي هذا العصر تنتشر **الفنادق التجارية** وخاصة في الثغور مثل الإسكندرية ودمياط التي يودع فيها التجار بضائعهم وأموالهم أيضا ، وتحت قلعة صلاح الدين تُعقد الأسواق المشهورة في موسم الحج ، وازدحمت

مراسـي النيل في القاهرة بالمراكب المليئة بالسـلع ، وقدرها بعض الرحالـة بــ 36,000 مركب . ومن بين كبار التجار أيام صلاح الدين ، كبير حجابه القاضـي الفاضـل الـذي لـم يكن إيراده يقل عن 625,000 فرنك ذهبي سـنوياً مـن أربـاح التجـارة ومـن التعامـل مـع تجار الهند ، والمغرب . والحق أن أغلب السلاطين كانوا ذوي علاقات قوية بتجار أيضاً. فإلى جانب أيبك نجد الأسعد شرف الدين بن وهيب الله الفائزي الذي تقلد الوزارة ، والذي وضع سياسـة أيبـك الماليـة . وإلـى جانـب بيبـرس بهـاء الـدين بـن علـي عـديل الفائزي ، وإلى جانب الناصر بن قلاوون نجد مجد الدين إسلامي تاجر الخاص ، والفخـر محمد بن فضل الله ، وإلى جانب الأشراف خليـل التـاجر شـمس الـدين السلعوسـي ، وإلى جانب المظفر حاجي نجد ابن دنبور الذي أعاد تنظيم ماليـة الدولـة ، وكـان يملـك معاصر السكر ، والمراكب ، والمخازن ، و 400 ألف دينار ، وإلى جانـب برقـوق الصـاحب كريم الدين وغيره .

وقد تمتع تجار الكـارم بمركـز خـاص وامتيـازات خاصـة أيضـاً فإرتفعـت مكاسـبهم بصـورة هائلة . ونسـمع عن أحدهم - عطية بن خليفة - يتباهى بأن كل درهـم يسـتثمره فـي التجـارة يكسـبه سـتة دراهـم . وكثيـراً مـا كـانوا - مـع كبـار التجـار - غيـرهم يقرضـون السلاطين أموالاً كبيرة لتمويل عملياتهم الحربية . وتبوأوا مركزاً تجارياً فعلياً فـى تجـارة البهار إلى أن أمسـكت الدولـة بهـا كمـا ذكرنـا . وكـان صـلاح الـدين يقتـرض مـن التجـار والأمراء ، وخاصة تجار الإسكندرية . وعند وفاته لم تكن جميع ديونـه قـد تـم سـدادها . واضطر الملك العزيز ابنه إلى الاقتراض أيضاً ، وخاصة من القاضي الفاضـل الـذي أنقـذه من الإفلاس . ونرى التجار فى حوالي 1338م يطالبون الناصر محمد بـن قـلاوون بـديون تبلغ مليون دينار ، وأما برقـوق ، فقـد اقتـرض 200,000 دينـار مـن تجـار التوابـل لتجهيـز جيشـه لمحاربة المغول 1394م .

ورغم أن المصالح التجارية لعبت دوراً رئيسياً فـى تحديـد سياسـة ذلـك العصـر ، ورغـم المركز الممتاز والخاص الذي تبوأه كبار التجار فـى النظـام البيروقراطـي . وهـذه إحـدى السـمات الأساسـية التـى يتميـز بهـا النظـام الشـرقي المصـري عـن الـنظم الغربيـة الإقطاعيـة والرأسـمالية . وذلـك لأن التجـار فـى مصـر لـم يكونـوا يرتبطـون بـبعض فـى تنظيمات مستقلة عن السلطة السياسـة ، إذ كانت طوائفهم خاضعة لدولة عن طريـق سـيطرة المحتسـب أو غيـره مـن رؤسـاء الـدواوين الحكوميـة . بـل كـان المنتمـون إلـى

الطبقة الحاكمة يعتبرون من حقهم أن ينشطوا فى الأعمال التجارية وينافسوا التجار منافسة غير متكافئة ، إذ يقف فيها الحاكم أو الموظف الكبير مستنداً إلى جهاز الدولة القاهر . وتكثر فى تاريخ مصر الوسيط عمليات **الطرح** مثلاً، **أي** تلك التي يجبر فيها التجار على البيع بثمن يحدده الديوان أو الشراء بتسعيرة عالية من المخازن الحكومية (129) . كما أن عدداً متزايداً من الأجناد والأمراء دخلوا سوق الأعمال نتيجة بيعهم لإقطاعاتهم أو أرزاقهم كما أشرنا إليه من قبل ، فكونوا صفاً منافساً جديداً للتجار والحرفيين . ولعب أفراد الطبقة الحاكمة هؤلاء دوراً كبيراً فى رفع أسعار الحاجيات الأساسية وخاصة الغلال أثناء المجاعات ، نظراً لأن الأمراء كانوا يملكون أيضاً مخازنها ومراكب نقلها .

ونعلم كذلك أن صناعة السكر كانت احتكاراً فعلياً فى أيدي الأمراء الذين ملكوا أغلبية المعاصر ، حتى لقد أصيبت المصانع الأهلية بالخراب وتحولت إلى مخازن لسلع أخرى أو إسطبلات (130) .

ولم يترتب على هذه الأوضاع فحسب أن تقوم التجارة البيروقراطية ، بل إن **تبرقط** التجارة نفسها ، إذ يضطر التجار الأصليون إلى أن يصحبوا وكلاء الأمراء والحكام تاركين الميادين الإنتاجية فى الحياة الإقتصادية ، ومكتفين بالمضاربة السريعة وخاصةً على صرف النقود وتبديل العملات **أملاً** فى تفادي مخاطر المصادرات . وعليه ، ففي هذا الوضع شبه المندمج بين التجارة والبيروقراطية ، نجد أن الثانية هي القطب السائد والأولى القطب المسود . واتضح هذا بشكل صارخ عندما لجأت الحكومة المملوكية فرض احتكار الدولة على أهم فروع التجارة الداخلية والخارجية .

وكانت النتيجة الحيلولة دون تطور الرأسمال التجاري ، ونموه بحيث يكون بذور الرأسمالية . هذا فضلاً عن المصادرات التى تتوالى على التجار الأغنياء لملء الخزينة الحكومية ، والمكوس الثقيلة التي تُفرض على الجميع ، ولا تكاد تُرفع ابتهاجاً بتولي سلطان جديد حتى تعاد بل وأشد ثقلاً . ولا يقع تمرد أو تقوم مؤامرة أو يحدث أقتتال بين الفرق العسكرية إلا وتنتهزها الجوانب المختلفة فرصة لنهب المخازن ، وبيوت التجار ، وسلب ما في أيدي الأغنياء والفقراء على السواء . ولم يكن السلطان نفسه يتورع عن الإستفادة من مثل هذه الأعمال لجمع المال ، وكثيراً ما وجهت المصادرات

الحكومية ضد المسيحيين الذين كانوا يلعبون دوراً كبيراً في الميدان التجاري والمالي ، وقد استولى أحد أحفاد قلاوون على أوقاف الكنائس ، والأديرة ووزعها إقطاعات على الأمراء .

ولم يكن الإحتكار الذي تولاه برسباي لتجارة الفلفل عام 1429م غير إحدى الخطوات فى الطريق المؤدي إلى تدهور التجارة . فقد ترتب عليه انسحاب التجار الكارميين من النشاط ، ولجأ كبار التجار عموماً إلى إخفاء ثرواتهم . ومع ذلك استمر السلاطين يصادرون نصف أموالهم أو ثلثها أو أن يفرضوا عليها غرامات جماعية باهظة ، حتى **(دعا** بعض التجار على أنفسهم أن يغرقهم الله ، حتى يستريحوا مما هم فيه من الغرامات ، والخسارات ، وتحكم الظلمة فيهم **)** (131) . وفى الأيام الأخيرة لحكم المماليك ، تحول هؤلاء التجار الكبار إلى خيانة النظام ، وأصبحت مراكزهم أوكاراً لإخفاء جواسيس العثمانيين . وقام بعض أخصاء السلطان نفسه منهم بمكاتبة سليم الأول يخبرونه بأحوال السلطنة ويحثونه على غزو مصر .

- **البيروقراطية ورجال الدين والقلم :**

اختلفت العلاقة بين الحكام ، وبين رجال العلم ، والقلم **/ المعممين** بعض الشيء عن تلك التي مع التجار ، لأن الأيوبيين والمماليك إحتاجوا إليهم ليس فقط للوظائف الإدارية المتعددة ، بل وخاصةً لمساندة الحكم من الناحية الفكرية ، ونعلم أن الحركة الدينية كانت في ذلك الوقت الناحية المكملة والضرورية للحركة السياسة ، وأن الحكام في ذلك العصر جاءوا كمناقضين للشيعة الفاطمية من الناحيتين الاقتصادية والسياسة . إضف إلى ذلك أن الحروب التي دخلوها ضد الصليبيين والمغول اتخذت مظهراً دينياً أساسياً أيضاً . وكانت أهمية المركز الذي تبوأه المعممون تأتي من أن أغلبيتهم الساحقة من المصريين ويرتبطون بالعامة بوشائج واسعة أسرية وإقتصادية وإجتماعية وفكرية .

والمُلاحظ هنا أن الحكم الأيوبي المملوكي كان حكم رجال السيف باعتبارهم جناحاً من البيروقراطية منفصلاً عن الجناح الإداري والديني . ويناقض هذا الوضع التراث المصري السابق حيث كان رأس الدولة أعلى سلطة دينية أيضاً ، **(** وأقرب مثال من الناحية التاريخية كان فى الخلافة الفاطمية **)** . وبالتالي فقد أوجد هذا العصر انقساما

بين السلطتين السياسية والدينية أو نوعاً من (العلمانية) خاصةً وأن القانون الذي يحكم بين الحكام لم يكن الشريعة بل الياسا المغولية . وسوف نعود إلى هذه الزاوية من الناحية الفكرية فيما بعد . ولكنا نود أن نلفت النظر هنا إلى أن هذه العلمانية الجديدة على مصر إرتبطت بالرجعية من مختلف النواحي ، وليس بالتقدم التاريخي والإجتماعي كما يمكن للإنسان أن يتصور للوهلة الأولى .

ومهما تكن الحال ، فقد زادت فى الوقت نفسه امتيازات أهل العامة من أرباب الوظائف الديوانية ، والقضاة ، والفقهاء ، والعلماء ، والأدباء ، والكتاب في ذلك العصر . وقام العديدون منهم بمهام الدعوة السنية في شبكة الدعاية الأيوبية والمملوكية التي تحث على الحرب المقدسة فى المدارس ، والمساجد ، والزوايا ، والخوانق ، علاوة على الذين كانوا يتولون التربية الدينية والإمامة في عنابر الفرق المملوكية ، وكان على رأس رجال القلم الخليفة العباسي في القاهرة الذي إقامه بيبرس عام 1261م بعد سقوط بغداد في أيدي هولاكو . ولم تكن للخليفة سلطة من الناحية السياسة والإدارية ، فهو رمز أدبي . وكثيراً ما تمت تنحيته أو تعيينه على أيدي السلاطين . على أن هؤلاء يحرصون على أن يأخذوا منه الولاية والتفويض لما في ذلك من إصطباغ السلطة التي انتزعوها قهراً بالشرعية . وهكذا فقد كان ذلك النظام الذي ظهر كأشد النظم دفاعاً عن الدين إزاء الكفار ، وأكثرها صرامة ضد الزندقة والتشييع ، وأوسعها أريحية وتكريماً لزعماء السنية والتصوف ، هو في الوقت نفسه النظام الذي أنزل الخليفة إلى مستوى الأداة الطيعة لإرادة عبيد مستجلبين كانوا بالأمس مشركين أو وثنيين .

وسبق الإشارة إلى قول المقريزي عن بيع الوظائف . فكبار المعممين من القضاة وغيرهم يشترون وظائفهم ، ويضمنون استمرارها في أيديهم بالرشاوي ، وذلك لأن إيرادها كان مضموناً إلى درجة كبيرة بسبب الأراضي الواسعة ، وغيرها التي كانت موقوفة عليه والتي بلغت 130,000 فدان عام 740 هـ . (132) هذا ، علاوةً على الأنصبة الشهرية من الغلة ، واليومية من اللحم والتوابل ، والخبز ، والعليق ، والسنوية من السكر ، والشمع ، والزيت ، والكسوة ، والأضحية . والنقطة الهامة والملفتة للنظر أن أرزاق المعممين كانت وراثية بصورة عامة : إذ تنتقل النظارة على أوقافهم فى عائلاتهم بخلاف الأمر بالنسبة لإقطاعات الأجناد والأمراء كما رأينا . وكانت إمتيازات

مشايخ الطرق الصوفية ، والخوانق كبيرة بصورة خاصة علاوةً على النشاط التجاري الذي كان يقوم بعضهم به بشكل واسع . ووصل بعض المعممين إلى مراكز سياسية خطيرة ، ومنهم مثلاً القاضي سعد الدين إبراهيم عبد الرازق بن غراب الإسكندراني الذي تولى نظارة الخاص ونظارة الجيوش واستدارية السلطان وكتابة السر ، واشترك هو وأسرته فى الفتن والصراعات السياسية (133) .

وعلى خلاف الوضع بالنسبة للتجار ، نلاحظ نزعة استقلالية لدى المعممين وهذه **النزعة** من تراث رجال القلم والعلم في مصر منذ قديم الزمان أيضاً . ونراهم يقفون في وجه السلاطين عندما يحاول هؤلاء المساس بمصادرة إيرادهم . ففى عام 1378م مثلاً اعترض شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني على مصادرة برقوق للأوقاف، وإن كان الأمر قد انتهى بإخراج عدة أوقاف وتوزيعها إقطاعات . ووقعت معارضة مماثلة عام 1400 م في عهد السلطان فرج ، ونجحت هذه المرة في حماية الأحباس الدينية . وتمثلت تلك النزعة الإستقلالية أيضاً في عدة محاولات بذلها الخلفاء العباسيون في القاهرة لفرض إرادتهم وتوليهم السلطة السياسية ، وإن لم تحقق إلا نجاحاً عابراً .

غير أن هذا لم يحل على أي حال دون أن يكون هذا النجاح من البيروقراطية خاضعاً في نهاية الأمر للجناح العسكري صاحب السلطة السياسية ، وعنى صلاح الدين بتطهير الإدارات الحكومية من أنصار الشيعة عند توليه الوزاراة . كما كان مختلف السلاطين لا يتورعون عن سجن الخليفة أو نفيه 1337 م أو عزله ومبايعة غيره 1383م . وكثيراً ما تخطوه عند تعيين كبار رجال الدين مثل قاضى القضاة وغيره كبيبرس . ونرى الخليفة وكبار رجال الدين يشايعون السلاطين في حملاتهم العسكرية كتابعين لهم أو يمثلون بين أيديهم فى الحفلات الرسمية . ويبايع الخليفة المستنجد بالله أبو المحاسن ، أحمد بن إينال بالسلطة بعد وفاة أبيه عام 1460 م ، ثم يبايع خشقدم الذي عزل أحمد وتسلطن مكانه ، وبلباى الذي جاء بعده ، ثم تمربغا عند عزل بلباي ، فقايتباى الذي خلع تمربغا بعد شهرين ....

م – 30

ج- الملكية الخاصة :

فى الصفحات السابقة محاولة للإلمام بالإطار العام لعلاقات الإنتاج في مصر أثناء هذه الحقبة التاريخية . وهو إطار لا يختلف في أساسه عن النمط الآسيوي للإنتاج كما عرفته مصر في العصور السالفة . غير أن هذا لا يعني على الإطلاق أن التكوين المصري كان نقياً ، لا تتداخل فيه أنماط للإنتاج مختلفة ، وهو أمر يمكن ملاحظته فى تاريخ مصر بشكل عام .

وإذا كانت ملكية الدولة للأرض أساساً من أسس النمط الآسيوي ، فإن الملكية الفردية الخاصة هي نقيضته تصبح منتمية في جوهرها إلى أنماط أخرى ، والواقع أن هناك إشارات عديدة إلى وجود الملكية الفردية للأرض ويطلق عليها **ملكية الرقبة** في العصر الأيوبى(134) . ونعلم أنها كانت موجودة أيضاً في العصور السابقة .

وكانت الأملاك الخاصة أى **الأملاك الحرة** على الأغلب ، نتيجة الشراء المباشر من بيت المال أي من أملاك الدولة ، أو كهبة خاصة من السلطان بمناسبة غير عادية ويسمى إقطاع **تمليك** أو نتيجة لإستصلاح أرض بور **(** وهو مبدأ مقرر من قبل الفتح العربي **)** . وكانت هذه الأملاك تُباع وتُشترى وتُورث ، وتُوهب دون قيود في الظروف الجارية ، وكثيراً ما كانت للسلطان نفسه أملاك رقبتها في يده لأنه اشتراها أيضاً من بيت المال أو من مالك آخر بماله الخاص وتسمى **الأملاك الشريفة السلطانية** ، وربما يرجع أصل بعضها إلى أيام إمارته قبل السلطنة . ويذكر طرخان أن بعض الأملاك الحرة للأمراء بلغت مساحات تتراوح بين 30 فدان و3438 فداناً (135) . ويبدو كذلك أن بعض العربان كان لهم نصيب في ملكية الأرض في أقاليم الشرقية والبحيرة والمنيا .

والجديد بالنسبة لهذا العصر أن الملكية الخاصة للأرض قد اكتسبت مجالاً أكبر ، وخاصة - كما يبدو - في ظل المماليك الجراكسة (136) . ويرتبط هذا في رأينا بالتوسع الذي حدث في الإنتاج السلعي الزراعي الذي أدى أيضاً كما رأينا من قبل بدء تفكك المشترك الفلاحي ، وخاصةً في الدلتا حيث ثبتت أيدي الأسر على الحيازات المتوارثة ، وحُرم الفلاحون دون مواش من الحيازة ، وأخذ الخراج فيها الشكل النقدي المستقر بصورة أساسية .

غير أن هذه الظاهرة الخاصة بأراضي الملك ظلت محصورة في إطار ضيق ، ومن الأدلة على ذلك ندرة المعلومات عن أسعار الأراضي في هذه الفترة ، والأغلب أنها تتعلق بأراضي البناء لا الزراعية (137) . كما أن مبدأ ملكية الرقبة ظل مهزوزاً من الناحية الفقهية ، إذ يرفض أبو المحاسن بيع أرض بيت المال بإعتباره **لا يعبأ** به الله قديماً ولا حديثاً . ومن الناحية العملية أيضاً ، نعلم أنه حدث أكثر من مرة أن الأملاك الحرة هذه أنتزعت من أصحابها وأُعيد توزيعها إقطاعات ، ومثل ذلك ما أمر به عبد الناصر محمد في روكه عام 1317م ، فحل بعض هذه الأملاك .

ولذلك نجد الملاك وأصحاب الإقطاعات يلجأون إلى أساليب ملتوية لتوريث أراضيهم خلفهم ، خاصةً بإيقافها . وهو وضع ما كان لينتشر لو أن ملكية الرقبة كانت قوية الأساس ومضمونة الحماية . وسبقت الإشارة إلى أن ممتلكات الأغنياء الأخرى (بضائع مخزونة أو معادن نفيسة أو أموال سائلة) كانت أيضاً عرضة للمصادرة في كل لحظة .

وعليه ، فوجود الملكية الخاصة ، وازديادها في العصر الأيوبي المملوكي ، ظل ظاهرة جزئية لم تغير من الإطار العام ، بل تحولت إلى لبنة مساندة له رغم التناقض بين الاثنين . فالنتيجة الموضوعية لوجود أراضي الملك كانت أن تلتمع أمام البعض الآمال فى إمكان التهرب من طوق النظام ، دون أن تتحقق هذه الآمال على صورة تحول حاسم . وقد سبق أن رأينا نفس المأزق بالنسبة لمختلف الأنشطة السلعية ، والفئات التي تعمل داخلها . ذلك أن نمو تلك التيارات ظل حسبياً داخل الإطار العام للتكوين الإجتماعي الإقتصادي ، وهو تكوين معتمد على مستوى منخفض للقوى الإنتاجية ، بل هو **تكوين** عمل فى ذلك العصر على زيادة انخفاض تلك القوى ، والحقيقة أن نمط الإنتاج يمثل في نفس الوقت الذي كان يمثل فيه هيكلاً محدداً من الترتيب الطبقي للمجتمع . ويحتاج الأنتقال إلى نمط جديد أن يطرأ على تلك الأساليب التقنية والهياكل الإجتماعية انقلاب شامل (138) . وقد رأينا أن الملكية الخاصة في العصر الأيوبي المملوكي لم تكن هي السمة السائدة لنسق مندمج كامل تابع لها ، بل على العكس أنها كانت جزءاً من النسق المندمج الكامل المنبثق من النمط الآسيوي للإنتاج .

4- انهيار الدولة المملوكية

سوف نلقي في جزء تال نظرة سريعة إلى الصراع الطبقي في العصر الذي نحن بصدده ، ذلك الصراع الذي يلعب دوراً كبيراً في القضاء على الدولة المملوكية وفتح الطريق أمام الإحتلال العثماني . ولكن الصفحات السابقة تعطينا الإشارة إلى أسباب انهيار هذه الدولة ، وهي أسباب كامنة في التكوين الإجتماعي الإقتصادي المصري وقتئذ . كما أنها لا تختلف من حيث الجوهر عن تلك التي أدت إلى انهيار الدول السابقة التي أقيمت في مصر من قبل ، ونقصد عجز القوى الإجتماعي في هذا التكوين عن الإنتقال الحاسم إلى طور اجتماعي أعلى ، غير أن هناك أسباباً مباشرة ، ومرتبطة بالدولة الأيوبية المملوكية بالذات أسرعت بانهيارها .

أ- الإنهيار السياسي :

جمع النظام الأيوبي المملوكي بين نقيضين متضادين . فمن جهة ، كانت مركزيته أشد قوة وقهراً عنها في العصر الفاطمي ، لأنها معتمدة مباشرة على سيادة البيروقراطية العسكرية الأجنبية . ومن جهة أخرى ، كانت الطبقة الحاكمة مفتتة بسبب النزاع الضاري بين الفرق والثلل المملوكية المختلفة . وكان انتماء المملوك لجهاز الدولة صادراً عن ولاء العبد المرتزق الذي أنشىء للحرب ، ويعيش لها دون أن تكون له رابطة أخرى تربطه بالمجتمع . وفي الوقت نفسه ، كان ذلك الولاء يتجسد من خلال الولاء الحلقي الضيق لأستاذه وأميره .

وبالتالي ، فعنصر التمزق الداخلي كان قوياً بصورة خاصة في ذلك العصر . وإذا كانت التناقضات الداخلية تعمل في المجتمع البورجوازي أيضاً ، إلا أن النظام الرأسمالي يوفر قطباً مقابلاً ذا ثقل كبير في وحدة السوق ، وهو أمر أخذت أهميته تزداد من داخل الإقطاعيات الغربية نفسها . ولكنه لم يوجد في مصر سوى أحوال شديدة من الضعف ، ونظراً لإنغلاق المشتركات الفلاحية على نفسها ، واكتفائها الذاتي الأساسي ، رغم ما أشرنا إليه سابقاً من نمو العلاقات السلعية .

وشاءت الظروف الخارجية أن تواجه النظام المصري في ذلك العصر بنظم سياسية واقتصادية أكثر منه تقدماً ، وخاصة مع بدء تكوين الدول القومية في أوروبا الغربية ،

والتي قادت النضال الطبقي فيها البورجوازية الناهضة . وإذا كانت القومية المصرية ذات أصول أقدم بعهود طويلة ، غير أن الطبقة المالكة المصرية لم تلعب دوراً قيادياً كما نعلم ، بل أضيف إلى ضعفها الإنحدار الإجتماعي والإقتصادي الذي صاحب تفكك المشتركات الإنتاجية السياسية .

ولذلك نرى الفترات الجزئية الثلاث لهذا العصر **الأيوبية والبحرية والبرجية** تمثل ثلاثة منحنيات لكل منها صعود ثم هبوط ، ولكن مع الاتجاه العام للعصر كله إلى السقوط إلى أسفل . وفى أيام الجراكسة ، بشكل خاص ، كثر خرق الأجناد للإنضباط ورفضهم الخروج للحرب إلا بشروطهم ، حتى قال عنهم المقريزي **"** ليس فيهم إلا من هو أزنى من قرد ، وألص من فأرة ، وأفسد من ذئب **"** (139) . وأصبح الحكم المركزي شيئاً مهزوزاً حتى لقد توالى خمسة سلاطين على العرش في خمس سنين بعد وفاة قايتباي . وفي 1516م لم يخرج السلطان مع جيشه ضد العثمانيين كما كانت العادة المتبعة من قبل ، وكان من بين الذين تولوا قيادة القوات المملوكية أمراء خانوا سلطان القاهرة مثل خابر وجان بردي الغزالي وغيرهما ، وفي حين أن العربان كانوا يشكلون فرقاً مساعدة للجيش المملوكي ، نرى السلطان طومنباي يعيدهم إلى ديارهم قبل المعارك الفاصلة ضد العثمانيين ، خوفاً من خيانتهم أيضاً ، الأمر الذي وقع فعلاً عند دخول سليم الأول مصر .

فلم يستطع العثمانيون احتلال مصر ، لا لأن جيشهم كان أقوى وانتصروا فى المعارك الأخيرة فحسب ، بل ، لأنهم وجدوا أمامهم حكما مصرياً منهاراً من أساسه .

ب- الإنهيار العسكري :

ليس غرضنا أن نناقش الأساليب الحربية المملوكية من الناحية الفنية ، بل أن نبحث عن الأسباب الإجتماعية للهزائم العسكرية الفاصلة التي حدثت أمام العثمانيين .

وسبق الإشارة إلى هزيمة الأسطول المصري أمام البرتغاليين في البحار الشرقية . والمُلاحظ في هذا الشأن أن المماليك نظروا إلى التجارة البعيدة من زاوية طفيلية بيروقراطية تختلف في جوهرها عن نظرة الأقدام البورجوازي التي تميز بها البرتغاليون. فالسيطرة المملوكية على التجارة الخارجية لم تكن مبينة على تملكهم لأسطول

تجاري ، بل على مراقبتهم لدخول البضائع العبارة وفرضهم نظام متكامل من الجوازات والتصاريح على التجار . ونعلم على العموم أن المماليك خاضوا معارك بحرية قليلة ، وكان اهتمامهم وبالتالي خبرتهم في هذا الميدان ضعيفاً إلى درجة أنهم لجأوا العثمانيين لقيادة الأسطول الأخير والذي وجهوه ضد البرتغاليين ولتسليحه .

وأما في وجه العثمانيين ، فقد خاض المماليك معارك برية . وهنا يجدر أن نلتفت إلى أمرين : الأول أن الجيش المملوكي فقد شيئاً فشيئاً الجانب الأعظم من الفرق المكونة من الأجناد الأحرار (الحلقة ، والوافدية ، والعربان) ، والتي كانت تُعتبر سنده الأساسي في ظل البحرية . أما ما تبقى بعد ذلك من هذه الفرق ، فقد تم تجريده عملياً من خيوله وتحويله إلى بيادة . وكان هذا التطور مرتبطاً بحصر السلطة السياسية الفعلية في أيدي مجموعة صغيرة من الجراكسة **/القرانص** ، وبتخفيض مراتب المجموعات الأخرى درجة أقل من هؤلاء . فقد اقتضى ذلك التغير في الثلل السائدة أن تكون المجموعة القابضة على السلطة أقوى تسليحاً من الأخرى حتى تحمي امتيازاتها .

ويتعلق الأمر الآخر بانتشار الأسلحة النارية ، وخاصة البنادق ، وسبقت الإشارة إلى أن سيطرة الجراكسة اقترنت بإستحواذ المماليك البرجية على قوة المدفعية . وإذا كان ظهور المدفع لم يسبب تغييرات عميقة في التشكيل العسكري ، إلا أن الأمر تحول تماماً مع اختراع البندقية ، وهي سلاح فردي للجندي المترجل أساساً ، ولا يفيد بكفاءة إلا إذا كان الجيش جماهيريا ً. واستطاع العثمانيون استعماله بفضل لجوئهم إلى الجيش الجديد الغفير العدد الذي أقاموه **الإنكشارية** والذي كان مكوناً أساساً من المشاة حاملي البنادق . أما المماليك الجراكسة فقد اعتبروا البندقية سلاحاً رديئاً لا يرتقي إلى رتبة السيف الذي يحمله الخيال . ومن جهة أخرى ، فلاغترابهم التام عن الشعب، عجزوا عن إدراك الضرورة لجماهيرية الجيش الذي يستعمل الأسلحة النارية الفردية **وهي الصفة** التي فهمها واستخدمها نابليون على أكمل وجه فيما بعد . وبالتالي عجز المماليك عن إجراء التعديلات العميقة في أساليب القتال وتنظيمه ، الأمر الذي يقتضيه استعمال هذه الأسلحة الجديدة .

وأخيراً ، فالتكلفة المرتفعة للبندقية وذخيرتها كانت تتطلب من الدولة المملوكية أن تكون ذات مالية متينة ومعتمدة على موارد مزدهرة . ولكن العكس هو الذي كان قائماً وقتئذ ، ويكفي أن نتذكر أزمة النقد ، وتدهور الإنتاج الداخلي والتجارة الخارجية بما تمثله من مصدر مالي للخزينة المركزية .

وكانت النتيجة أن المماليك تركوا حمل البنادق للفرق المساعدة القليلة من المرتبة الإجتماعية الدنيا والمضطهدة **وهم** العبيد ، والنوح ، و أولاد الناس ، والحرافيش ، والزعر الخ . وهي التي لم تكن متحمسة أصلاً للدفاع عن الدولة المملوكية . وكذلك نجد السلطانين الآخيرين **الغوري وطومنباي** يسكبان المدافع دون أن يرسلاها إلى ميادين القتال ، بل يقيمانها لحماية الموانئ التي تتمركز فيه التجارة العابرة . فهزيمة الجيش المملوكي كانت ساحقة بسبب تغلب الأسلحة النارية العثمانية عليه ، ولكن هذا التغلب نفسه يعود إلى أن المفاهيم والنظم الإجتماعية لدى المماليك كانت تحول دون استيعاب التقدم في الحرب (140) . وهذا الوضع جزء لا يتجزأ من الموقف العام للنظام المملوكي الذي أدى - كما رأينا - إلى التراجع الإقتصادي والإجتماعي في مصر .

5- الصراع الطبقي وحركات المقاومة

كانت نتيجة هذا التطور الإقتصادي والإجتماعي أن اتخذت الأشكال السلبية للكفاح الطبقي مركز الصدارة في ذلك العصر . زد على ذلك أن الأوضاع الخارجية المصرية وضعت الصراع الطبقي الشعبي في مركز متناقض لما اتصف نشاط الحكام الطغاة بالصفة القومية والدينية (الحروب ضد الصليبيين) . ولعب هذا الأمر دوراً في إخفات ذلك الصراع الداخلي أو بالأحرى زيادة إنتشار الأساليب السلبية فيه . وانتهت الأوضاع بأن استطاع العثمانيون إحتلال مصر دون مقاومة ، لأن المصريين لم يعودوا يتحملون المماليك . هذا رغم ما سبقت الإشارة إليه من أن بعض السلاطين تمتعوا بنوع من التأييد الشعبي .

ومع أن هذا العصر لا يخلو من الإنتفاضات الفلاحية والبدوية ، ومن هبات الفقراء والمعدمين فى المدن ، ومن تمردات العبيد السود في القاهرة ، إلا أنه لم توجد فيه ثورات شعبية حقيقية منظمة تجمع كل الساخطين على النظام القائم .

أ- الفلاحون :

فـى تقـديرنا أن الشـكل الرئيسـي لمقاومـة الفلاحـين لإسـتغلال الطبقـة الحاكمـة وإضطهادها كان الشكل السلبي ويتمثل فى الهروب مـن الأرض والإستسـلام للمـوت في المجاعات والأوبئة . ومع ذلك ، فـلا يخلـو تـاريخ هـذا العصـر مـن الهبـات الفلاحيـة المتفرقة . والذي نلاحظه في هذه الحالة أنها تكون غالبـاً تابعـة تنظيميـاً ، وأسـلوبا ً، وفكراً لحركات العربان الشيعية والخارجية (والتي سيرد ذكرها فيما بعد) . وهذا رغـم بقاء الفلاحين في عمومهم سنيين . ونرى أن انتشـار الطـرق الصـوفية فـي صـفوفهم واتسـاع نفوذها لديهم لعب دوراً في تقريب الفلاحين من العربان الشيعة .

ويُلاحـظ بوليـاك بحـق تمركـز الحكـام المماليـك فـي المـدن حـال دون أن تتخـذ الهبـات الفلاحية في مصر الشـكل الذي اتخذته في أوروبـا الغربيـة ، وهـو الهجـوم علـى قصـور الإقطاعيين في الريف . فقد جرى الصراع في ريف مصر حول وضع اليد على المحاصيل والخراج العيني أو النقدي الذي يستولي عليه منـدوبو المقطعـين (141) . وفـي أغلـب الأوقات يصعب التمييز بين الهبة الفلاحية الصرفة وتلك التي شنها الطرفان كانت تنهب الغلال المخزونة عند الأمراء وتشعل النار فيما لا يمكن حمله منهـا . وتكـرر هـذا بصـورة متناثرة في البحيرة والشرقية والغربية والصعيد . وفى 1353 م ثار الفلاحـون فـي مصـر العليـا تحـت قيـادة ابـن الأحـدب ، شـيخ قبيلـة عـرك وأنصـاره مـن البـدو ، ممـا إضـطر السلطان إلى إصدر الأمر بمنع الفلاحين من حمل السلاح وركوب الخيل .

ونسـمع عن حركة خارجية في أرياف القاهرة حـوالي 1365م (142) . وكـذلك يبـدو أن تحركـاً فلاحيـاً مصـرياً ناصـر الخـارجي شـاه سـيوار الملـك التركمـاني الـذي حاربـه المماليـك ، غيـر أنـه لـم يحـدث أن انضـمت الجمـاهير الفلاحيـة العريضـة إلـى حركـات العربان انضماماً طويل المدى . ولا يعود هذا فقط إلى أن إنتفاضات البدو في مصر كانت متفرقة ، وغير منظمة ، ومليئة بالخلافات والنزاعات القبلية ، بل وخاصةً بسـبب أعمـال النهب التي كانت قبائل العربان تقوم بها في الريف ، واعتقاد مشـايخها بـأنهم أصـحاب الـبلاد الحقيقيـين ، الأمـر الـذي كـان يضـع البـدو فـي موقـف متنـاقض أصـلاً مـع مصالح الفلاحين .

ويبدو مركز الصدارة للشكل السلبي في نضال الفلاحين عندما وقعت العزائم المملوكية أمام العثمانيين ، فلم ينتهزها الفلاحون فرصة للانقضاض على هؤلاء الحكام ولإقامة سلطتهم ، بل اكتفوا بالأمتناع عن دفع الخراج للمماليك على أساس أنهم يخشون أن يضطروا إلى تقديمه لآل عثمان مرة ثانية إذا ملكوا مصر (143) .

ب- الحرفيون وفقراء المدن :

يبدي **(** صبحي وحيدة **)** ملاحظة صائبة هامة حينما **يقول "** إن الحرفيين في ظل المماليك كانوا من الفئات الإجتماعية القليلة التي كانت مفتوحة لانتماء الأفراد من خارجها (144) . فالطوائف الحرفية في مصر كانت فعلاً ميداناً لنوع من التحرك الإجتماعي ، إذ كانت تتغذى صفوفها إلى حد ما من الفقراء المهاجرين من الريف ، إلى المدن ، أو الذين كانوا يُفقدون مركزهم في التجارة ، أو الإدارة ، أو السلك الديني . ورغم أن هذه الطوائف كانت جزءاً من الهيكل الاجتماعي للنسق المصري ، وتلعب دوراً في المحافظة على مستوى القوى الإنتاجية **بتوارث المهارة** إلا إنها كانت أقرب إلى المصالح الشعبية ، وخاصةً منذ الخلافة العباسية (145) . ولا ننسى أن الحركة القرمطية اعتمدت عليها إلى درجة كبيرة ، وأن الشيعة الفاطمية أيضاً وجدت فيها سنداً ونصيراً . ومن المُلاحظ أن الطوائف المصرية ضمت صفوفها مسلمين ومسيحيين دون تفرقة " .

وسبقت الإشارة إلى أن أجور العمال ارتفعت في العصر الذي نحن بصدده ، وإلى جانب وجود ظروف إقتصادية عامة ساعدت على هذا ، فيبدو لنا أن الطوائف حصلت على نوع من تحسين أحوال أفرادها بفضل تكتلها أكثر منه بفضل تحركها . ومن الأمور الهامة التي قوت هذا التكتل ارتباط الطوائف الكبير بحركتي الفتوة والتصوف اللتين أعطيتا لها تماسكاً لم يحدث لدى سكان الأرياف .

ومع ذلك ، يرصد التاريخ بعض الهبات الشعبية التي ضمت على الأغلب الطوائف والمعدمين . ومنها ثورة القاهرة عام 1291م التي استهدفت إعادة الخلافة الفاطمية ، وكذلك حركة التأييد للناصر محمد عام 1298 م . وهذا إلى جانب بعض الحوادث المتفرقة في المدن مثل الإسكندرية ودمياط حيث قام السكان بإعدام الحاكم بعد التشهير به في الشوارع .

ولكـن الطـابع العـام لهبّـات سـكان المـدن كـان طـابع إنتفاضـة المجاعـة . ولعـب فيهـا الحرافيش والزعـر الـدور الأسـاسـي . كمـا أن تضـخم عـدد اللصـوص ، وقطـاع الطـرق ، وانتظامهم في طوائف هم الآخرون **المناسر** في ذلـك العصـر يجعلنـا نضـع تحركـاتهم في مرتبـة حركـة المقاومـة الإجتماعيـة - وإن كانـت غوغائيـة - ولـيس فقـط مـن نـوع الخروج الفردي الإجرامي على المجتمع كما يحدث الآن . ومن أبرز الأدلة على هـذا أن الـذعر والصبيان والشـطار انضـموا إلـى جـيش طومنبـاي فـي مقاتلـة العثمـانيين فـي الريدانيـة ، وكـذلك فـي المعركـة الأخيـرة التـي دارت مـع جـيش سـليم الأول بـالقرب من القاهرة .

غير أن حركات المعدمين وقتذاك لم تكن تسـتهدف الإسـتيلاء علـى السـلطة أو تغييـر المجتمع . فكانت سلبية في جوهرها ، واتجاهها رغم شـكلها الإيجـابي ، الأمـر الـذي يربطها بالسمة العامة لحركة المقاومة المصرية والفلاحية خاصة ، ومن هنا الاخـتلاف الكبير عما حدث في أغلب حركات المعدمين في أوروبا الإقطاعية الغربية . وهكذا نقـرأ بإستمرار - فيما كتبـه الـرواة - عـن حـوادث لهجـوم اللصـوص علـى الأسـواق واقتحـام الدكاكين ، ونهب مـا فيهـا ، وعجـز الحكومـة عـن القـبض علـيهم أو عـن حمايـة أمـوال الناس . وفي بعـض الأحيـان كانـت هـذه الحـوادث تتسـع حتـى تأخـذ طـابع الإنتفاضـة العامـة (1369 م ، 1401 م ، 1449 م ، 1450 م ،1480 م الـخ) . ولـم تسـلم المساجد والمدارس من هجماتهم . إلا أن الحرافيش والزعر لـم يكونـوا فئـة إجتماعيـة مرتبطة بالإنتاج . وإذا كان بعضهم يقوم بأعمال أشبه بالعتالة ، غير أن اعتمـاد الغالبيـة على السرقة والنهب ، والقيام بأعمال الشـرطة والإعـدام مـثلاً - جعـل حـركتهم أقـرب إلـى ذيـل للطبقـات الأخـرى . وكثيـراً مـا اسـتغل المماليـك جمـوعهم الغوغائيـة فـي نزاعاتهم الخاصة (1336 م ، 1368 م ، 1377 م ، 1388 م ، 1486 م ، الخ) .

جـ - المعممون :

يبـدو لنـا أن الحكـام الأيـوبيين والمماليـك اسـتطاعوا غالبـاً تطويـع المعممـين تحـت جنـاحهم . فقـد احتـاج إلـيهم هـؤلاء فـي محـاربتهم الشـيعة والحركـات الهرطقيـة المختلفة ، وأوجدوا علاقة قوية مع رجال المدارس السنية المختلفة ، كمـا جنـدوا فـي صفوفهم إطارات الإدارة الحكومية ، والفقهاء الـذين يعلنـون شـرعية سـلطتهم . وعمـل

الأيوبيين والمماليك على بناء المدارس السنية ، والخوانق الصوفية ، كما أوقفوا عليها الأوقاف ذات الإيراد المضمون ، وأغدقوا على بعض كبارهم الرواتب النقدية ، والعينية ، والخلع ، والهدايا . وهذا القاضي الفاضل يمدح بعض الوزراء الأيوبيين فيقول :

سيقت رؤس أعاديكم بأرجلهم — مقرب حتفها التقريب والخبب

وما أسدتم على أعداء دولتكم — هذا التأسد ألا بعدما كلبوا

بلغتموهم مناهم في ترفعهم — والقوم ما ارتفعوا إلا إذا صُلبوا

لا يحسبوا الملك أمراً أنت كاسبه — فالملك أمر بأمر الله مكتسب

وبوثوق هذه العلاقة مع الحكام ، لم يكتسب كبار المعممين امتيازات خاصة فقط ، بل وأيضاً مركزاً إجتماعياً ممتازاً لدى العامة ، وتمتعوا بسلطات واسعة استخدموها أحياناً لإتخاذ بعض المواقف المستقلة عن السلطان .

ومع مظاهر الإحترام والتبجيل التي أبداها الحكام نحو المعممين ، إلا أنهم في حقيقة الأمر كانوا يعتبرونهم في مستوى أدنى ، وعملوا في هذا العصر على أن تكون أغلب مناصبهم الكبرى في أيدي المشايخ المشارقة (147) ، ومرتبات المصريين منهم أدنى من مرتبات السوريين . كما أن مرتبات صغار المعممين عموماً كانت متدنية عن مستوى أجور العمال المهرة (148) . وقد حطم صلاح الدين معارضة الشيعة منهم بالمعاملة القاسية منذ البداية ، إذ صلب عشرة من الفقهاء والأمراء .

ولذلك كان المعممون موضع نقد وسخرية من العامة ، وكتب عثمان إبن إبراهيم النابلسي مثل (كتاب لماع القوانين المعنية في دواوين الديار المصرية) يفضح فيه فساد الموظفين منهم . كما كان عدد من القضاة هدفاً لنقمة العامة الذين رجموا منازلهم (أبو الخير بن النحاس عام 1449م) . والخلاصة أن هذه الفئة ظلت منعزلة نوعاً عن الجماهير الشعبية في هذا العصر ، وأبدت عموماً انسياقاً وراء الحكام ، على قدر علمنا .

د- العربان :

وعلى نقيض الطابع السلبي العام للحركة الشعبية المصرية ، تبرز انتفاضات البدو في هذا العصر بروزاً خاصاً ، فجذبت اهتمام رواة زمانها ومؤرخي أيامنا . غير أن الإتجاه السائد لديهم هو اعتبار الحركة البدوية إما عملاً من أعمال النهب والخروج على الطاعة (**فساد العربان** حسب قول المقريزي) ، أو كفاحاً إقتصادياً مجرداً من الهدف السياسي والقاعدة الفكرية (أنظر : بولياك الذي استقى لويس عوض منه معظم أفكاره في هذا الشأن) . وفي رأينا أن كلا من الإتجاهين خاطئ ، كما نبينه فيما بعد . ولا تأتي أهمية الموضوع من زاوية التدقيق التاريخي النزيه فقط ، بل أساساً من الإدراك الصحيح لحركات العربان وثوراتهم في ظل الأيوبيين ، والمماليك يلقي الضوء على أجزاء مكملة للتكوين الشرقي المصري وعلى الظروف المحيطة بالنمط الآسيوي للإنتاج فيه ، لأن التناقض بين البداوة والزراعة المستقرة هو أحد المحركات الأساسية لهذا النمط كما سبقت الإشارة إليه . وقد مارس هذا العامل تأثيره الرئيسي ، في أغلب العصور السابقة من التاريخ المصري ، من خلال غزو القبائل البدوية لوادي النيل واستيلائها على السلطة كأجانب بصورة أساسية . أما في ظل الحكم الأيوبي المملوكي ، فحركة العربان تلعب دوراً داخلياً شديد الإمتزاج بالحياة المصرية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والفكرية .

إن انتفاضات العربان في هذا العصر موجهة ضد الحكام الذي هم أنفسهم من أصل رعوي . وهي في الوقت ذاته نتيجة لسياسية هؤلاء الحكام وسبب أيضاً لإستمرارها ، ومن ثم فهي تشكل إحدى الدوائر المفرغة التي دارت فيها مصر في ذلك العهد .

- **أوضاع العربان :**

أتت غالبية القبائل العربية إلى مصر من الحجاز عن طريق سيناء خلال العصور القديمة . ثم اشتدت هجراتهم بعد الفتح حتى أيام الطولونيين .

وحينئذ خفت هذه الهجرة كثيراً لإعتماد الحكام على الأتراك والمرتزقة الآخرين . واختلط عربان الصحراء الغربية بالبربر ، وخاصة منذ الدولة الفاطمية لإعتمادها على

هؤلاء . ولذلك تتكرر في كتابات المقريزي وغيره الأسماء البربرية للقبائل (مثل زنادة ، وفزاتة ، وخفاجة ، ولواتة ، وزنارة ، وهوارة) المقيمة في غرب الإسكندرية . أما فى شرق الوادي ، فنقرأ عن بدو جذام ، ولخم الذين كانوا لا يزالون يسكنون في حوف الشرقية منذ أن كلفت بعض القبائل العربية بحراسة طريق الجزية الذاهبة من مصر إلى المدينة عن طريق البحر الأحمر .

وزادت أهمية القطاع البدوي مع اتساع الأراضي الصحراوية على حساب الزراعية في العصرين المملوكي والعثماني ، الأمر الذي جعل من العربان قوة اجتماعية بارزة . وحيث أن هذه القوة مناقضة للفلاحين وقاهرة لهم ، فقد اتخذ السلاطين منها **موقفاً مزدوجاً :** فهم يجندونهم لخدمة نظامهم كقوة مساعدة لقهر الفلاحين أساساً ، يعطونهم بعض الإمتيازات يقطعون عليهم الإقطاعات . فزاد ما تحت يد مشايخهم من أراض في القرن الخامس عشر ، ونرى المماليك يضطرون مثلاً إلى ضم أمراء العربان إليهم في علميات جمع الخراج من الوجه القبلي (149) . ولكن المماليك حرصوا على إبعاد العربان من الوظائف الإدارية وإن كانوا من المتعلمين .

ومن وجهة أخرى ، رأى حكام مصر في العربان قوة منافسة ، فاتبعوا سياسة **فرق تسد** مع قبائلهم وعملوا على إستغلال النزاعات الدائمة بينها خاصة بين جذام وثعلبة ، وبين هوارة وعرك .

وفي الوقت نفسه ، لم تكن حياة العربان طفيلية كما كانت حياة المماليك من الناحية الإنتاجية : فهم يوردون للقاهرة والإسكندرية مواشي الذبيح ، والخيول ، والجمال التي يربونها ، والقمح ، والدقيق ، والزيت ، والصابون ، والفواكه ، والمنتجات الزراعية الأخرى التي ينقلونها ويتاجرون فيها (150) . واشتغلت بعض بطونهم بالزراعة والصناعة **مثل هواره** في الصعيد التي عملت في عصر القصب ، وتكرير السكر ، وعُمرت ناحية جرجا بعد أن كانت خراباً فأُستزرعت . ومن هنا ، وجدت القبائل العربية نفسها أيضاً واقعة تحت إستغلال الحكم المركزي وقهره ، مثل بقية المنتجين المصريين ، فقامت أسباب لنوع من التآلف مع الفلاحين .

- **ثورات العربان :**

بين العربان والحكام في ذلك العصر مصادمات مستمرة ، اتخذ بعضها صورة الثورة الواسعة ، ونرى الجيش الأيوبي تحت قيادة بهاء الدين قراقوش يحارب البدو ويستولي على برقة ، وطرابلس على الساحل الإفريقي في عامي 1172م - 1173 م . وفي الوقت نفسه كانت تقع ثورة عربان الصعيد بقيادة كنز الدولة الذي أسره شقيق صلاح الدين طورانشاه أرسل رأسه إلى القاهرة وصلب 3,000 من رجاله .

وفي السنوات الأولى لحكم البحرية ، ثار عرب الشرقية بقيادة حصن الدولة ، فأخضعه الجيش المملوكي ، وأعدم ألف فارس ، وستمائة راجل منهم على المشانق التي نصبت على الطريق بين بلبيس والقاهرة ، وأمر المعز أيبك بعدئذ بزيادة الجزية المفروضة على العربان ، وأن يُعاملوا بالشدة والقسوة (151) . وثار العربان في حركة واسعة أيضاً عام 1300 م على الناصر محمد بن قلاوون ، منتهزين فرصة الخطر المغولي على مصر في ظل غازان ، ورفضوا دفع الخراج ، وسُحقت الثورة وبطش بهم المماليك بطشاً شديداً . وكانت الحملات المملوكية الموجهة ضد البدو في مصر العليا تواصل مطاردتهم والنوبيين حتى سواكن عام 1310م .

وأصبحت انتفاضات العربان أمراً مزمناً في ظل الجراكسة بصورة خاصة . فتكررت في البحيرة عامي1470 م و 1486 م ، وفي الشرقية والغربية عام 1403 م ، والصعيد عام 1477 م . وامتدت الحركة الثورية في الصعيد مدة طويلة ، ولعبت قبائل الهوارة دوراً بارزاً فيها ، فأعمل المماليك السيف (في الكبير والصغير ، والجليل والحقيق ، ولم يبقوا شيخا ، ولا صبياً ، واستولوا على الأموال) ، ودفنوا الكثيرين منهم أحياء ، وباعوا الأسرى في أسواق النخاسة ، وفي الأعوام الأخيرة لحكم الجراكسة ، سحق الأمير طومان الدوادار إحدى انتفاضات الهوارة ، فدخل القاهرة على أثرها دخول الفاتحين ورؤس البدو المقتولين علقة على رقاب زوجاتهم اللاتي سرن مقيدات بالحبال ، ثم سمروا الرجال الأسرى على صلبان خشب وطيف بهم على جمال بشوارع المدينة ، وأخيراً علقوا من أقدامهم على الأبواب حيث أمر المماليك المارة بقتلهم رجماً بالأحجار (152) .

- **تناقض المصالح :**

لم تكن أعمال القمع التي مارسـها الأيوبيـون والمماليـك ضـد البـدور لتتخـذ مثـل هـذه الأشكال الوحشية ، ولم تكن انتفاضات العربان لتستمر طوال هـذه المـدة وبمثـل هـذا التكرار اللجوج ، لو أن الأسباب كانت تتعلق بمجرد قطع الطرق أو رفض دفع الجزية هنـا أو هنـاك . بـل الحقيقـة أن تناقضاً عميقـاً فـي المصـالح الاقتصـادية كـان موجـوداً بـين العربان والحكام .

فالأيوبيون والمماليك مثلهم مثل الطبقات الحاكمة السابقة في مصـر كـانوا يتعيشـون بفضل المركز الإحتكاري لجهاز الدولة على جميع موارد مصر ، الأمر الذي كان لابـد مـن أن يحول باقي السكان إلى الطبقة المستَغَلة . ولـم تـنجح المحـاولات المتكـررة لضـم العربان إلـى هـذه الطبقـة ، لأنهـم كـانوا يعتمـدون علـى وسـائل للعـيش خـارج نطـاق الزراعـة المسـتقرة غالبـاً أولاً ولأنهـم بـدو مثـل أصـل الحكـام ثانيـاً ، ولأنهـم يـدعون لأنفسهم وضعاً ممتازاً ناتجاً مـن انتمـائهم إلـى الطبقـة الحاكمـة منـذ الفـتح العربـي ، وخاصة في ظل الخلافة الفاطمية .

وفي تقديرنا أن الإصطدام بين العربان فـي مصـر وبـين الحكـام الأيـوبيين والمماليـك دار أسـاسـاً حول المصالح التجارية للطرفين ، ومنها تجارة الذهب . فمنـذ القـدم كـان البحـر الأحمر طريقاً سـهلاً لإنتقال المنتجات بين الجزيرة العربيـة ومـوانئ مصـر ، والسـودان ، والحبشـة ، وخاصـة بالنسـبة لأنـواع البخـور ، والعـاج ، والـذهب . واسـتقرت علـى الشواطئ الإفريقية مراكز التجار العرب الذين ينقلـون بضـائعهم بعـد ذلـك حتـى ضـفاف النيل . فاختلطوا بقبائل البجة الحامية المقيمة في النوبة ، حيث منـاجم الـذهب التـي عرفها الفراعنة واستغلوها . وكذلك يبدو أن بعض الأمراء من حمير **مثل** سـيف بـن ذي يزن بن ذي نواس أسـس عائلـة حاكمـة فـي كـانم التـي كانـت مركـزاً لتجـارة الـذهب السوداني المنقول إلى مصر طوال العصور الوسطى ، بواسطة قوافل البربـر الليبيـين . وكانت طرق القوافل إلى كانم وغانا في الغرب محل أهتمام خـاص مـن حكـام القـاهرة الذين اعتمدوا على الذهب المستورد منها لسك عملـتهم المسـتقلة ، وشـنوا العديـد من الغارات والحملات العسكرية لتأمين طرق الذهب .

ومنذ تنحية العنصر العربى عن السلطة الفعلية في العصر العباسي ، أخذت الاصطدامات المسلحة تتزايد بين الحكام الأتراك المرتزقة من جهة ، والعربان من جهة ثانية ، والبجة من جهة ثالثة ، فقد استعان ابن طولون بقبليتي ربيعة وجهينة للسيطرة على النوبة ووضع يده على مناجم الذهب في صحرائها الشرقية ، غير أن البدو القادمين معه اختلطوا مثل سابقيهم بالنوبيين ، وتولوا المراكز القيادية في قبائلهم ، فأصبحوا بعد ذلك من القوى المناوئة لحكم القاهرة . وسيطر العربان على مناجم الذهب النوبية وعلى تجارته الخارجية ، الأمر الذي يفسر جانباً كبيراً من الحملات العسكرية المملوكية إلى الجنوب . إذ كانت تستهدف ضمان انسياب هذا الذهب إلى القاهرة . وكان اشتداد الانتفاضات البدوية في الصعيد الأعلى من أسباب انقطاع الذهب عن الحكم المملوكي وانهيار مركز عملته كما سبقت الإشارة إليه من قبل .

ولأن بعض السلاطين ومنهم صلاح الدين وبرقوق إلخ خشوا إحتمال التحالف بين بعض القبائل العربية وأعداء نظامهم من الأجانب الصليبيين والمغول ، فقد نقلوا عدداً منها إلى مناطق معينة في الصعيد . وهكذا مثلاً نُقلت قبيلة الهوارة إلى إقليم جرجا ، فتفوقت في زراعة القصب وإستخراج السكر ، واصطدمت مع الأمراء المماليك ، لإحتكارهم هذه الصناعة كما سبق القول .

والمُلاحظ أن العديد من الإنتفاضات العربية ومن المعارك مع القوات المملوكية دارت في منطقة قوص ، وعلى الطريق الموصل بينها وبين عيذاب (الميناء المصري الكبير على البحر الأحمر وقتئذ) . وفي وقت من الأوقات ، كانت قوافل الحج المصري تتبع هذا الطريق ذهاباً وإياباً حاملة كميات كبيرة من البضائع ، فتقع فريسة لنهب العربان ، أو تدفع لها إتاوات ثقيلة . وزادت الأمور شدة أيام البحرية ، فتحول طريق الحج إلى الشمال ماراً بسيناء فالعقبة ، حيث ترصدت لها قبائل عربية أخرى كان المماليك قد طردوها من الوادي إلى الصحراء ثانية (153) . وامتدت غارات العربان حتى الكرك والقدس . وأصبحت هذه المناطق مسرحاً لمعارك ومذابح متبادلة بين القوات المملوكية والعربان (154) .

وأما الصحراء الغربية ، فكانت هي الأخرى ميداناً للثورات البدوية ، وخاصة من البربر ، والأعراب من قبيلة **لبيد** الذين كثيراً ما ثاروا ضد الماليك مطالبين بالسماح لهم بالرعي في موسم الجفاف وبالتبادل التجاري مع مصر . والمُلاحظ أن العديد من المناطق فى الصحراء الغربية كانت أيضاً مصدراً للذهب الذي كان يُستخرج من مقابر الفراعنة ، فكانت محل نزاع دائم بين حكام القاهرة وقبائل العربان . كما أن المماليك عندما يأسرون مشايخ العرب كانوا يفرضون عليهم فدية كبيرة من الذهب (155) .

وعلى كل ، فالاختلاط قديم بين بدو الصحراء الغربية من البربر ، وبين القبائل العربية الآتية من الحجاز ، وبين قبائل البجة النوبية التي كثيراً ما تواجدت بطون لها في الواحات الخارجة ، الأمر الذي يوجد امتدادات تجارية مستقرة بين المناطق الثلاثة (شواطئ البحر الأحمر المصرية ، النوبة ، جنوبي الصحراء الغربية) ، وهي في الوقت نفسه مصادر للذهب أيضاً . ونعلم من المقريزي مثلاً أن بطناً من ربيعة تدعى **بنو الكنز** ملكت أعالي الصعيد ، واستولت على مناجم الذهب في النوبة ، كما أن بطناً أخرى من نفس القبيلة سيطرت على عيذاب (156) . وأن قبيلة الهوارة البربرية زحفت جنوباً حتى أسوان وتحالفت مع بني الكنز الخ ، والمُلاحظ أن بني الكنز هؤلاء كانوا من عمد الحكم الفاطمي بين العربان ، حتى لقب زعماؤهم بكنز الدولة ، وأن واحداً منهم قاد الإنتفاضة الفاطمية الكبيرة ضد صلاح الدين ، والتي سبقت الإشارة إليها .

- **المضمون السياسي والمذهبي لحركة العربان :**

ينقسم المؤرخون الذين عنوا بحركات العربان في ذلك العصر إلى فريقين : فمنهم من يعتمد أساساً على الآراء التي يقدمها المقريزي وابن تغرى بردى وابن أياس بإعتبارها **فساداً** قائماً على النهب ، فيراها هذا الفريق حركات **اقتصادية** بحتة دون هدف سياسي (من أمثال بولياك ، ولويس عوض ، وسعيد عاشور الخ) . ومنهم من يعتبرها حركات تحررية صافية موجهة ضد الحكم التركي الظالم (من أمثال عبد الحميد عابدين ، وأحمد السيد) .

والحقيقة أن كلا من الإتجاهين خاطئ في نظرنا ، وأن حركات العربان ، إذا ما وضعت في إطارها الإجتماعي والتاريخي ، لظهرت لنا ذات مضمون مزدوج . فهي حركات واسعة جماهيرية ، وإن كانت متقطعة . ولابد بالتالي من أن يكون لها اتجاه

سياسي . وثمة العديد من الدلائل الواقعية على وجوده ، كما سبقت الإشارة إلى تبعية الحركة الفلاحية لحركة العربان في الصفحات الماضية . فمقاومة القبائل البدوية وهباتها وثوراتها كانت موجهة ضد الحكم الأيوبي المملوكي ، وكانت تستهدف العودة إلى نوع من المشاعية والتحرر من القهر . وتأتي إيجابيتها من أنها أبقت على جذوة الأشكال المفتوحة والمسلحة للصراع ضد مظالم الدولة ، وقدمت النماذج المشرفة العديدة للإصرار ، والشجاعة ، والبطولة ، والمبادرة الذكية في إكتشاف الأساليب الملائمة للحركة الثورية في مصر ، ولعبت دوراً في التأزيم العام للأمور مما أدى إلى سقوط النظام القائم .

والوجه الآخر لحركات العربان أنها موجهة ضد الحكم المركزي ، وكانت مركزيته هذه الشكل الوحيد الممكن في مصر الذي يستطيع أن يضمن الحيوية الإقتصادية للمجتمع في تلك الظروف . فنهب الريف ، وسلب الفلاحين ، وذبحهم ذبح المواشي كان الأساس الثابت الذي تعتمده تلك الحركات ، ولم يتوقف هذا الأسلوب إلا نادراً ، الأمر الذي حال دون إيجاد تحالف ثوري متين ومستمر بين أهل مصر وبين العربان . وعندما تمكن هؤلاء بين الحين والآخر من إقامة دويلات إمرة مشايخهم ، لم تتخذ هي الأخرى على الأغلب طابعاً شبيهاً بالدولة المملوكية فحسب ، بل لم تستطع الوقوف في وجه جيوش القاهرة . ومن هنا كانت حركات العربان من العوامل الهامة التي عملت على أن تدور مصر في حلقة مفرغة من الركود والأزمة العميقة .

فنلاحظ أن الرواة ذكروا أن زعماء حركات العربان قالوا : إنهم أحق بالملك من المماليك الذين منهم الرق ، ومنعوا الجنود من جمع الخراج (157) وهو من حقوق الحكم السيادية على الرعية ، هذا **قطعاً** إدعاء سياسي . وكذلك نلاحظ أن الحكم المملوكي في كثير من الأحيان كان يأمر بإعدام زعماء العربان توسيطاً ، وهي طريقة التنفيذ في الخوارج ، وليس الحد الذي يُفرض على قطاع الطرق قطع اليد والقدم من خلاف . وكاتب حصن الدول صاحب دمشق يوسف بن عبد العزيز يدعوه للتحالف معه لتحرير العرب من ربقة الحكم التركي (158) . وكانت حركات العربان هذه استكمالاً لتراث ثورات الرعاة المصريين (البشامرة) التي اندلعت في العهد الهليني ، وعصر الولاة العرب . وبقي هذا التراث حتى الآن في حركات الخارجين على القانون في

جبال أسيوط ومستنقعات شمال الدلتا . وكانت للقبائل البدوية نظرة خاصة إزاء فروض الأسلام تتسم بالفطرة الأولى ، وبعيدة عن أهل الكلام (159) .

وكانت أغلب هذه الحركات ذات اتجاه شيعي أو خارجي ، ولها تراث قديم فى هذا . وانتسب بعض مشايخهم من الجعافرة إلى جعفر الطيار شقيق علي بن أبى طالب والذي اشتهر بحبه للمساكين ، ومجالستهم حتى كان النبي صلى الله علية وسلم يكنيه أبا المساكين . كما انتسب الجعافرة والهوارة إلى جعفر الصادق الزعيم الشيعي ، وانتسب طلحة إلى فاطمة بنت القاسم بن جعفر (160) . وثارت قبيلتا لخم وجذام ضد ولاة العباسيين عندما حرموا العرب من العطاء ، واتحدت حركتهم حينذاك مع ثورة الفلاحين ، والرعاة ، والأقباط . أما القبائل البربرية ، فبعضها ثار ثورة تلونت بالخارجية تحت قيادة أبي ركوة أيام الدولة الفاطمية ، وعرفت قبيلة الهوارة البربرية أيضاً بمناصر المذهب الخارجي في المغرب ، وشاركت بشكل خاص في ثورة أبي يزيد (ذي الحمار) ، وكانت لهم دولة خارجية في زويلة ، ثم أخرى في الفزان التي هدمها قرقوش .

وكانت الفترة الزمنية التي امتدت منذ العهد الطولوني إلى الاحتلال التركي العثماني مرحلة أحلاف بالنسبة للقبائل البدوية في مصر ، في محاولات متكررة لتوحيد الصفوف ، ولكن سرعان ما كانت تنفك . واشتهر منها الحلف العركي الذي تجاوز فرسانه 10,000 فارس سوى الرجالة (161) . وكذلك حلف قريش الذي تزعمه حصن الدين ثعلب من الجعافرة ، وبلغ عدد فرسانه 12,000 ضد المعز أيبك من البحرية .

وسبقت الإشارة إلى المقاومة الشيعية في الأيام الأولى لحكم صلاح الدين ، وتلك بقيادة كنز الدولة من العربان في أسوان والذي دعا للأمير داود بن العاضد واستولى على قوص وحكم الصعيد فترة ، وأن 3,000 من أنصاره أُعدموا صلباً في شوارع القاهرة . أما حصن الدين الذي ثار ضد أيبك وبيبرس ، فقد كان من أحفاد كنز الدولة ، وهو الذي قال أن العرب أحق بالحكم من المماليك . واستولى حصن الدين هذا على الصعيد وزحف إلى الدلتا ، وكان يدعو صراحة إلى توزيع الأرض على الفلاحين . وأعمل

م – 31

الجيش المملوكي في أنصاره السيف ، وسبوا حريمهم ، ونهبوا أموالهم (162) . ويقول لويس عوض أن هدف هذه الثورة كان إقامة سلطنة بدوية مستقلة .

وفي 1300م أنشأ العربان حكومة مستقلة في منفلوط بسطت سلطتها على الصعيد ، وفرضت الضرائب على الأهالي التجار ، وأنشأت جيشاً لا يقل نظاماً عن الجيش المملوكي . وأطلقوا سراح المسجونين وسمى زعماؤهم بأسماء أمراء المماليك .

وكذلك نجد في كتابات الرواة كثيراً من الدلائل على الإتجاه السياسي لحركات الهوارة . فمنها أن شيخاً من مشايخ العربان في البحيرة حُكم عليه لخارجيته فسُلخ جلده ، وحُشي تبناً وطيف به بالقاهرة والأرياف (163) . ومنها أيضاً إعدام أمير وجماعة من الهوارة بتعليقهم على خطاطيف وبالتوسيط ، ويضيف الكاتب : (وتأسف عليهم الكثير من الناس ، فأنهم كانوا خيار بني عمر) . وكذلك توسيط مجموعة أخرى من خمسة من الهوارة (164) .

ونستطيع استنتاج الاتجاه السياسي لحركات العربان أيضاً من أساليبهم في ضرب ممتلكات المماليك أساساً . وعنيت انتفاضاتهم بالإغارة على مندوبي البريد السلطاني لمعرفة أسرار الحكم . وكانت غاراتهم تنهب شون الغلال المملوكية ، وإسطبلات خيول المماليك ، ويحرضون على عدم دفع الخراج للحكام فيجن جنون هؤلاء ، ويردون بالمذابح الرهيبة ويدفنون كثيراً منهم أحياء في التراب ويقتلون آخرين على الخوازيق ويُسلخ جلدهم . ووجه العربان ضرباتهم ويعرونهم من ملابسهم (165) . وكانت حركات العربان في بعض الأحيان قادرة على تقسيم صفوف المماليك ، وعلى أن تجذب إليها المعارضين منهم للسلطان ، مثلما حدث عام1389 م حين تحالف المماليك الظاهرية ومحافظو الصعيد ، وعرب هوارة ، وابن الأهدب ضد منطاش .

وأخيراً ثمة علامة على الاتجاه السياسي الخاص لحركة العربان ، وهي أنها اتخذت في الكثير من الأحيان مواقف من الغزاة اختلفت بل تناقضت مع مواقف حكام القاهرة . فإذا كان صحيحاً أن قبائل عربية معينة وخاصة **طيء** تحالفت مساعدةً لصلاح الدين على محاربة الإفرنج ، إلا أننا نجد أن بطوناً أخرى من جرم وثعلبة انضمت إلى

الصليبيين ضد المسلمين ، فأجبرها صلاح الدين على مغادرة سيناء وأسكنها الشرقية (166) . وفي 1299م انتهز العربان فرصة هزيمة المغول للمماليك ، فثأروا . وفي 1366م أغار القبارصة على الإسكندرية ونهبوها ، ولم يكادوا يعودون إلى سفنهم حتى دخل العربان الثغر ، واستمروا في النهب والسلب حتى طلوع الفجر ، وعند خروج السلطان الغوري لقتال سليم الأول ، وجد عربان الشرقية الفرصة سانحة ، فقاموا على المماليك السلطانية ، وقتلوا جماعة منهم واستولوا على خيولهم وسلاحهم ، وقطعوا الطريق على قوافل التجار الواردة من الشام . ونعلم كذلك أن طومنباي لجأ إلى بني الهوارة بعد أن هُزم أمام القاهرة ، فسلموه إلى السلطان العثماني إنتقاماً من الفظائع العديدة التي ارتكبها المماليك فى قبائلهم . ويبدو أن العلاقات ظلت طيبة بين العربان وبين العثمانيين بعد ذلك في الفترة الأولى للإحتلال الجديد .

ونعلم أن حركات العربان اشتدت بعد ذلك مرة أخرى ، وظلت تشكل عنصر إقلاق للحكم المركزي إلى ما بعد محمد علي . ولم يضعف ساعدهم وتكف حركتهم عن لعب دور رئيسي في السياسة المصرية إلا عند الإحتلال البريطاني . فلقد جرد الإنكليز العربان من أسلحتهم النارية ، ولكن السلاح البريطاني الأكبر ضد البدو كان عملية التحويل الحاسمة التي أجروها في التكوين المصري نحو الرأسمالية .

هـ- العبيد :

نعلم أن العبيد لم يلعبوا دوراً في العمليات الإنتاجية فى مصر ، لا في هذا العصر ولا في العصور السابقة ، وأنهم كانوا يُستعملون أساساً كخدم ، وتوابع في القصور ، وللأجناد ، فلم يسجل لهم التاريخ المصري على العموم سوى حركات قليلة للمقاومة ضد الأسياد **(** على خلاف ثورة الجند ضد العباسيين في العراق ، وثورات الرقيق الكبرى من قبل ذلك في الإمبراطورية الرومانية **)** . ومع ذلك فيبدو لنا أن حركات العبيد اشتدت نوعاً في ظل الأيوبيين والمماليك ، وإنها اتخذت هي الأخرى ثوباً شعبياً تسووياً .

وسبق الإشارة إلى هبة الخصي مؤتمن الخلافة عام 1169م ضد صلاح الدين التي ضمت العبيد السود ، والنوبيين ، والأحباش ، وأيدها سكان القاهرة ، وكذلك فالثورة

الفاطمية التي قادها كنز الدولة عام 1173م ضد صلاح الدين في الصعيد لم تضم العربان فقط ، بل والعبيد السود لأمراء الفواطم الذين هربوا من القاهرة إلى مصر العليا . ومن الملفت للنظر أن زعماء هذه الحركة الأخيرة لم يتصلوا فقط بالصليبيين ، بل بالحشاشين في الشام أيضاً - ومنهم فرقة من الإسماعيلية - لتحريضهم على إغتيال صلاح الدين .

وانفجرت هبات العبيد بين الحين والحين في ظل المماليك ، ومنه تلك التي وقعت عام1260 م ، ووعد زعيمها أنصاره بأن يملكهم أرضاً . وأخرى عام 1438م حيث تصدى عدد كبير من العبيد السود لجماعة من المماليك الأشرفية نزلت الأسواق ، وسرقت المارة ، وخطفت النساء والأطفال ، فجرح السود الأجناد ، وخطفوا عممهم ، واستولوا على أموالهم ثم هربوا ، وامتنع المماليك عن الخروج ليلاً مدة خوفاً من تكرار الهجوم عليهم . وفي حوالي 1445م تمرد أكثر من 500 عبد من الذين يرعون خيول المماليك في مراعي الجيزة ، وانتخبوا من بينهم سلطاناً أطلقوا عليه ألقاباً مملوكية ، وأغاروا على القوافل ونهبوا شون الغلال (167) .

ويبدو لنا أن إنتفاضات العبيد كانت على العموم حركات عابرة قصيرة الأجل وذات تأثير محدود .

و- التنافر العام :

إذا كانت صفحات التاريخ في ذلك العصر مليئة بأحداث نضالية من مختلف الفئات والطبقات على أشكال عدة ، فلم تؤد حركات الكفاح إلى التحول إلى الأمام ، لا من الناحية السياسية ، ولا من الناحية الإجتماعية الإقتصادية . ونعلم أن السيطرة المملوكية عادت إلى مصر بعد أقل من قرن على بدء الإحتلال العثماني .

ولم تكن في شتى الشرائح والطبقات والجماعة المتجانسة إجتماعياً وسياسياً التي تقوى على قيادة الحركة ، ليس فقط لأن جميع هذه الحركات كانت مفتتة ومتنافرة ، بل لأنها أيضاً كانت متضادة بعضها للبعض الآخر . وقوّى الوضع الذي يسميه ماركس **بالتنافر العام** في النظم الشرقية إمكانية أن تلعب السلطة المركزية الدور السيادي والحاسم ، رغم تداعيها ، بفضل مناورات التوازن بين الأجزاء المتضاربة .

فالفرق المملوكية تتحارب ، والأمراء يتقاتلون ، والمماليك ضد كبار رجال الدين ، والاثنان معاً ضد الفلاحين والحرفيين ، ويستعمل الحكم المركزي الذميين والمسالمة في الشؤن الإدارية ، ولكنه يلقي عليهم أمام الشعبة تبعة الفساد ، والظلم ، والمجاعة . وتتحالف القبائل العربية ضد المماليك ، ثم تنقلب الأحلاف إلى حروب بالأتفاق مع السلاطين الأجلاب . فلا يكاد الفلاحون ينضمون تحت أولوية الحركات الشيعية والخارجية البدوية حتى يهجروها بسبب غارات النهب التي يشنها عليهم العربان . ويهرب الفلاحون إلى المدن حيث يتحولون إلى حثالة تسرق الجميع ، ويستعمل المقطعون الفلاحين(الطوارئ) ضد القرارية ليبتزوا مزيداً من العوائد من أولئك وهؤلاء جميعاً ، هذا علاوة على الخلاف بين من تُنفذ عليه الشريعة ومن تُنفذ عليه الياسا ، وبين أتباع المذاهب الأربعة المعترف بها - إلى جانب الذين يتعرضون للقهر مثل الشيعة - ثم بين الطرق الصوفية وفرق الدراويش ، والنزاعات بين إقليم كامل وآخر الخ .

لقد كان المجتمع كله صورة منعكسة ومتكررة باستمرار للحياة ضيقة الأفق في المشترك الفلاحي . وفي هذا العصر بالذات ، كانت تضاف إليها صورة منعكسة للتفتت والتعفن اللذين أصابا ذلك المشترك . ومع غوص مصر إلى قاع أعمق فأعمق من الركود والتراجع ، كان التنافر العام يشتد مغلقاً أمامها باب الحل .

6- نظرة الفكرية

ليس غرضنا من هذا الجزء أن نقيم به رصداً وتحليلاً للحركة الفكرية في هذا العصر ، وإنما أن نلتقط منها ما يرتبط بالأرضية الإجتماعية الإقتصادية التي حاولنا في الصفحات السابقة أن نلقي نظرة عليها . وبصورة خاصة ، نهدف إلى أن نتبين ما ظهر في الحركة الفكرية المصرية من عناصر جديدة تقترن بالتطورات التي جرت على تلك الأرضية ، وما ظل قائماً من الفكرية السابقة بسبب تعلقه ببقاء التكوين المشرقي الأساسي .

أ- تأثير فكرية التجار :

كانت مصر في معظم هذا العصر المركز الكبير للعـالم الإسـلامي ، بسـبب توليهـا صـد الغزو الصليبي والمغولي ، ولأن الخلافة العباسـية إنتقلت إلى القـاهرة بعـد زوالهـا مـن بغداد ، هذا إلى جانب كون مصر المركز التجاري الكبير أيضاً . ولذلك كانت القاهرة قبلة العلمـاء ، والمفكـرين ، المسـلمين ومحطهـم ، كمـا أن بعـض المماليـك أنفسـهم أو أبناءهم اشـتغلوا بشؤن الفكر ، والفقه ، والتأليف (يوسـف بـن تغـري بـردي ، وبيبـرس الداودار) .

وتميزت الحركة الفكرية في أوسـاط العلماء والتجار بمصر بإتجـاهين واضـحين . وإذ كـان أحدهما هو سيادة الشـكل ، والحرفية ، والنقل مع قلة الخلق بسـبب ثقل القيود التـي فرضها الجهاز الحاكم على الأذهان ، ففي الأتجاه الآخر انطلاق وتعمـق عجيبـان . وقـد وفر **الأنفصال** الفعلي بين المركز السياسـي ممثلا فـى **الأيوبيـون والمماليـك** وبـين المركـز الـديني ممـثلا فـى **الخلافـة** ومـع تبعيـة الثـاني لـلأول ، نوعـاً مـن التيـار العلماني (168) . ونرى ابن تيمية يؤكد أن العلماء يشكلون أمة الإسلام الحقيقـة ، وأن النظم الحاكمة ليسـت إسـلامية بفضل صفتها الكامنة ، بل لأنها تسـاند دين الإسـلام .

وقد نمت من هذه الأرضية العامة نظـرة تتسـم بالماديـة العلميـة إلـى وقـائع المجتمـع والتاريخ والقانون والإقتصاد ، نراها أوضح ما تكون في كتابـات ابـن خلـدون والمقريـزي . وفي تقديرنا أن الثاني يمتاز عـن الأول بإحسـاس شـديد بـأحوال الكـادحين وحقـوقهم المهضـومة ، وعدائـه الـدفين للحكـام الظـالمين الأجـلاب . ومهمـا كـان الأمـر ، فـإدراك الاثنـين يظهـر اقترابـاً مـن بعـض القـوانين الإجتماعيـة الهامـة مثـل دور العمـل المنـتج للقيم ، ووجود المجتمع كهيكل ضروري للحياة البشرية لدى ابن خلدون . وفـي الوقـت نفسـه ، نجد في الاعتراض على مصادرة الأملاك والأحتكارات الحكومية إتجاهـاً شـبيهاً بالنظريـات التـي قـدمها التجـاريون الأوروبيـون **(*)** بعـد ذلـك بقـرون عـن حريـة العمـل والتجارة البورجوازية الناشـئة ، غير أن قصور الطاقة الموجودة لدى الرأسـمال التجاري

(*) Mercantilistes

الشـرقي ، وعجـزه عـن التحـول إلـى الرأسـمالية ، وأرتباطـه الشـديد بالبيروقراطيـة الطفيلية ، هذا كله جعل مفكـري ذلـك العصـر لا يتنـاولون الارتبـاط بـين تجـارة التصـدير والإستيراد ، وبين الإنتاج المحلي وهو الإنتاج الذي من المفروض أن يغذيها .

ومع ذلك ، فثمة اختلاف هام بين اتجاه الفكر المصري الـذي أحاطـه الازدهـار التجـاري زمناً وبين الأوروبي ، وهو أن جذور الأول ظلت غارسـة في التراث الشـرقي . ففي حين يكتـب بعـض الإيطـاليين فـي 1458 م أن أعمـال التجـار تقـوم محافظـةً علـى الجـنس البشـري بأمر الله[169] ، ترى المفكـرين المصـريين الانتقـاديين يشـترطون علـى أصـحاب الأموال مثل غيرهم من الأفراد ضرورة قيامهم بالوظيفة الاجتماعية الموكولة إلـيهم ، بإعتبار أن الأموال ليسـت لها قيمة في حد ذاتها . فـالمقريزي ، كمـا رأينـا ، يرجـع أحـد أسـباب الفسـاد ، والأزمـة ، والمجاعـات إلـى التضـخم وتزييـف النقـود بفعـل الحكـام ، ويعني ابن خلدون بأن يذكر في مقدمته نصيحة تقـول " وأعلـم أن الأمـوال إذا أكتنـزت وأُدخرت في الخزائن لا تنمو ، وإذا كانت في صلاح الرعية وإعطاء حقوقهم وكـف الأذيـة عنهم ، نمت وزكت وصلحت بها العامة " (170) .

وحيث أن الوضع الإجتماعي في التكوين الشرقي نابع من الوضـع السياسـي ومترتـب عليه ، فالمفكرون الشرقيون يدركون الهيكل الطبقـي مـن حيـث وظيفـة الطبقـات فـي المجتمع ، وفي حين أن انتماء الفرد إلى طبقة معينة في أوروبا الغربية انتماء وضعي Statutaire، يكون مفهوم الإنتماء وظيفيا في الشـرق . ورأينا المقريزي يقسـم المجتمع إلى أرباب الدولة والتجارة والفلاحـة وطـلاب العلـم والصـنائع الـخ . وتسـقط عـن هـؤلاء حقوقهم إذا لم يمارسـوا وظيفتهم مثلما يسـقط عن المقطع حقه في إيـراد إقطاعـه إذا ترك الخدمة العسكرية ويقول ابن خلدون للحاكم :

" وأعلم أنك جعلت بولايتك خازناً وحافظاً وراعياً ... فخذ منهم مـا أعطـوك مـن عفـوهم (أي فائضهم) ونفذه في قوام أمرهم وصلاحهم وتقويم أودهم " .

ب-رجعية الحكام :

بذل الأيوبيون والمماليك جهداً فائقاً للقضاء على الشيعة في مصر بعد أن أسقط صـلاح الدين الدولة الفاطمية ، وعملـوا علـى تثبيـت أركـان الاتجـاه السـني ونشـره بمختلـف

الوسائل ، فلم يكتفوا بأن يقيموا مركز الخلافة العباسية بالقاهرة ، ويردوا الهجمات عن الأقاليم الإسلامية ويحتفظوا بالحماية على المدن المقدسة في الشرق الأوسط، وأن يكونوا بهذا كله على رأس الحضارة الإسلامية ، بل إختاروا أن يفرضوا مذهباً معيناً من المذاهب دون الأخرى . من ذلك أن الظاهر بيبرس قام عام 1267 م بتحريم أي مذهب عدا المذاهب السنية الأربع بحيث لا تُقبل شهادة أحد ، ولا يُرشح لوظائف القضاة ، أو الخطابة ، أو الإمارة أو التدريس إلا إذا كان من اتباع هذه المذاهب الأربع .

وأننا نعلم أن كثيراً من الحركات الشعبية في مناطق إسلامية مختلفة اتجهت نحو الهرطقة والرافضية ، وأُعتبرت السنية رمزاً لسطوة الأرستقراطية الغريبة عنها . واستخدم السلاجقة خاصة ما وجدوه في بعض المفكرين السنيين مثل **الغزالي** من الأعتماد على التراث تبريراً لشريعة الحكم العسكري وسيلة لتكوين فئة من الأداريين ينتمون إلى رجال الدين تساند الرئاسة الدنيوية القائمة على السيف .

غير أن الأمر اختلف بالنسبة لمصر وذلك لأن أغلبية المصريين والفلاحين منهم خاصة بقيت سنية في ظل الفاطميين لعمق تمسكهم بالتراث والتقاليد ، ورغم انتشار المذهب الشيعي الإسماعيلي لدي الحرفيين والتجار والعربان في ذلك العهد . وإذا أضفنا إلى ذلك الطابع السلبي العام للصراع الفلاحي ، أدركنا السبب في أن الحكام الأيوبيين والمماليك لم يجدوا صعوبة شديدة في إعادة المذهب السني إلى مركز الصدارة والسيادة في مصر . ومع ذلك ، فالإتجاهات الفكرية الشعبية المصرية وجدت في الوقت نفسه في مختلف الطرق الصوفية بما فيها **الدراويش** طريقاً للتعبير عن الموقف المقابل ، ونوعاً من الأرضية الذهنية التي امتزجت بها بعض الشيء الأصول الشيعية والسنة . وسوف نعود إلى هذه النقطة فيما بعد .

ومهما كان الأمر ، فمن الواضح أن الفئة الحاكمة في هذا العصر اتخذت التدين مظهراً لتغطية ظلمها ، وأنها كانت ترتكب من المعاصي ما كان يتناقض تناقضاً تاماً مع المظهر الخارجي لتصرفاتها . وكأنهم أرادوا بالمغالاة أمام الناس في احترام الدين وشعائره أن يخفوا عنهم بواطن الأمور التي تتعارض مع المسحة الظاهرية من الخشوع والتدين . ويدهش الباحث في حياة المماليك حين يقرأ عن أخبار الإسراف في صنع الخمور ، وشربها وإنتشار الزنا ، وتعاطي المخدرات ، والشذوذ الجنسي ، إلى جانب العناية

بإحياء الشعائر الدينية والإكثار من المؤسسات المتعلقة بالدين (171) . وشمل هذا الفساد كثيرين من علماء الفقه وأهل القضاء الذين يتملقون السلاطين والوزراء والقادة والأمراء ، وكتب أحد الشعراء يقول :

الشافعي من الأئمة قائل   اللعب بالشطرنج غير حرام

وأبو حنيفة قال وهو مصدق   في كل ما يروى من الأحكام

شرب الثلث والمربع جائز   فاشرب على أمن من الآثام (172)

والذي يهمنا في هذا الإتجاه ليس ما يتعلق بالإنحطاط الخلقي للفئة الحاكمة فحسب، بل خاصة الأساس الفكري القائم تحته والذي يتضمن النظر إلى الدين كأداة سياسية لإبقاء الكادحين في نير الإستغلال ، كما يتضمن كذلك إعتبار الحكام لأنفسهم من نوع مختلف يحق له التحرر من القيود والإعتماد على قوانين خاصة بهم فقط كفئة ممتازة ، وبالتالي إنطباق هذا مع التدهور العام الذي تسببت سياسة الحكام فيه من النواحي المادية .

وارتبط هذا الموقف بمحاربة الحكام للتقدم الفكري في مصر وعندما أستولى صلاح الدين على الحكم ، كانت خزانة الكتب في دار الحكمة تحتوي على ما يقرب من 10,000 مجلد . فوزع بعضها مع نفائس أخرى على رجاله وباع البعض الآخر ويقول ابن تغري بردي أن صلاح الدين كان مبغضاً لكتب الفلسفة وأرباب المنطق ، وأمر ابنه الملك الظاهر بقتل الفيلسوف السهروردي بحلب . وفي أيامه أصدر الشيخ ابن الصلاح الشهرزوري فتوى حرم بها المنطق على المسلمين قائلا " أن الفلسفة أس السفه والإنحلال ومادة الحيرة والضلال ومثار الزيغ والزندقة (...) أما المنطق فهو مدخل الفلسفة ، ومدخل الشر بشر ، وأما إستعمال المصطلحات المنطقية في مباحث الأحكام الشرعية ، فمن المنكرات المستبشعة والرقاعات المستحدثة " (173) . وأصدر ابن تيمية وهو من فقهاء القرن الثامن الهجري فتوى وصف فيها بعض الطوائف الشيعية بأنهم أكفر من اليهود والنصارى ، وقال بالقضاء عليهم ومحاربتهم .

ونجد نموذجاً لفكرية الحكام وكرههم للفلاسفة فيما كتبه الأدفوي في كتابه **سعيد الطابع** ، إذ وصف إقليم قوص ، وأختص مدينة قنا بالكلام عن محاسنها فقال :

" لا يكاد يوجد بها أجذم إلا نادراً وفي حكم العدم ، ولا شيء من الأمراض التي تعاف، ولا مجسم ، ولا معتزلي ، ولا فيلسوف ، ولا مجوسي ، ولا وثني ، وليس بالأقليم من اليهود إلا نحو عشرة أنفس أو أقل " (174) .

كما نجد مثالاً لضحالة فكر الحكام ورجعيتهم في أن السلطان برسباي بحث مع عدد من العلماء عن سبب المجاعة والطاعون عام 1438م ، فلم يجده في السياسة المملوكية ، بل في خروج النساء إلى الشوارع ، فأصدر أمراً بمنعهن وادعى برسباي هذا لنفسه نسباً شريفاً وأنه منحدر من الغسانيين ، والقرشيين من قبل لإثبات حقه في السلطة ، فتلقب بالمقام الشريف الأعظم ، واستعمل هذا اللقب برقوق وجقمق من قبله !

جـ-الإتجاهات الشعبية :

رغم التغيرات الكبيرة التي طرأت على البنية الإجتماعية الإقتصادية المصرية ، إلا أننا نستطيع أن نتبين في الفكرية الشعبية عديداً من الخيوط المرتبطة بالتراث القديم والتي تجد تغذية مستمرة في الأسس العامة للنمط الآسيوي الباقي .

- **المستبد الصالح :**

إن هذا المفهوم ذو علاقة دون شك بالدور المنظم والضروري لجهاز الدولة القاهر ، ويجد تعبيرين متلازمين **:** فمن جهة تقوم الأبوية من طرف الحاكم إزاء المحكومين ، وهي أبوية يقبلونها ويرونها أخلاقية وضرورية **.** ومن جهة أخرى توجد الكراهية المتبادلة بين الطرفين ، يستعمل فيها طرف العنف في أغلب الأحيان ، ويلجأ الطرف الآخر إلى الرفض السلبي في أغلب الأحيان أيضاً .

وسبق أن أشرنا مرات عديدة إلى الجانب الثاني **(** المذابح التي قام بها الحكام والإنتفاضات الشعبية والمقاومة السلبية **)** ويجدر بنا هنا أن نلمح إلى الجانب الأول فيما احتوته وثائق إسناد الإقطاعات **(** التواقيع **)** أيام الأيوبيين مثلا من أمر إلى المقطع بالمعروف ، واتباع العدل ، والإهتمام بالقضاء وعدم أخذ الرشوة **.** وكذلك أوامر الكثير من السلاطين في فترات المجاعات بتوزيع الفقراء على الأمراء والتجار يتكفلون بهم جرايات محددة **.** وبفرض البيع الجبري ، والتسعير للغلال المخزونة في شون كبار

المماليك والأعيان ، وبمعاقبة باعة الدقيق والخبازين المغالين بضربهم بالسوط علناً الخ . وبالمقابل نجد عدداً من المصريين رجالاً ونساءاً يحرصون على أن ينعتوا أنفسهم بصفة **المملوك** في الأوراق الرسمية تسهيلاً لقضاء حوائجهم وفي عام 1309م قصر النيل في الفيضان ، ففسر الناس ذلك بسوء طالع السلطان جديد بيبرس الثاني ونائبه سلار ، وطالبوا بعودة الناصر محمد قائلين " هاتوا لنا الأعرج ، يجري الماء ويتدحرج ! " .

وفي الوقت نفسه كان الحكام مكروهين من الشعب كراهية شديدة ، فعدد من رجال الدين يعتبرون الإشتغال بأمور الحكم عاراً وأي عار . ونسمع عن أبي العباس المرسي يرفض مقابلة والي الإسكندرية لهذا السبب ، ونعلم على العموم أن هذا الموقف من بعض العلماء والزهاد إزاء الحكم إنما هو تراث قديم في تاريخ الحركة الفكرية للنظم الشرقية ، وهو يوازي الإتجاه الآخر الذي يحاول إسداء النصح للحاكم ، وضمه إلى جانب الإستنارة والعدالة . وكلا الاتجاهين في رأينا انعكاس لمفهوم المستبد الصالح الذي يحوي في تناقضه الكامن الوجهين معاً (الإستبداد والصلاح) مع التغاضي عن الحركة الجماهيرية .

- **السلبية :**

كان لإزدياد الصفة السلبية في الحركة الشعبية إنعكاس واضح في إنتشار اتجاه الزهد واعتزال الحياة والتخلص من العلاقات الإجتماعية إلى الخلوات الفردية في الخوانق ، والربط ، فحسب ،. بل وفي الكهوف ، والمغارات .

وكتب أحد شعراء القرن السابع يقول **:**

لا ترج من جذاب المطالب مغنماً فلربما جر التحيل مغرماً

وإذا رضيت الحكم عشت مكرماً وإذا رجوت المستحيل فإنما

تبني الرجاء على شفير هار

والدهر يمضي والحوادث جمة والرفق هين و التكالب لحظة

والصبر لين و التسخط غلظة　　　　والعيش نوم و المنية يقظة

والمرء بينهما خيال سار

وانتشر الحشيش في مصر منذ ذلك الوقت ، وأصبحت **الحشيشة** من الموضوعات الجديدة للشعر ، وغرضاً من أغراض من يقرضونه مثلما كانت الخمرة من قبل .

وكذلك انتشر عطف الناس على المجاذيب . وكتب السفير الأسباني لدى الغوري عام 1501م أن المصريين يرون فيهم أولياء لأن رحمة الله حرمتهم من العقل ، فخلصهم ذلك من الإحساس بالظلم والآلام (176) .

- **التصوف :**

ونجد في إنتشار التصوف في هذا العصر ، والأشكال التي اتخذها ، وبعض المضامين التي احتواها انعكاساً أيضا لتلك الأرضية الشرقية التي سبق الإلمام بها من الناحية الإجتماعية الإقتصادية .

فقد خبت شعلة التصوف في مصر خلال العصر الفاطمي ، لما قام به الحكام من بث الشيعة النشطة . ولكنها التمعت مرة أخرى في العصر الأيوبي المملوكي ، ليس بسبب تشجيع الحكام فقط ، بل وأيضاً ، لأن الظروف كانت مواتية لذلك . فقد وجد المصريون في ممارسة التصوف مخرجاً وتسرية للمحن الشديدة التي أحاطتها من مجاعات ، وأوبئة فتاكة ، وغزوات مدمرة ، واستبداد وكثرة الفتن واختلال الأمن .

وساعد على ازدهار التصوف في مصر أن هجر إليها العديد من مشايخه القادمين من المغرب والأندلس (مثل أبي الحسن الشاذلي ، وأبي العباس المرسي ، وأبي القاسم القباري ، والسيد أحمد البدوي) . وكثيرون من هؤلاء من العرب الخلص ، وهو أمر يوازي التأثير الذي مارسته حركات العربان على النضالات الفلاحية كما رأينا من قبل .

وفي تصوف إبراهيم الدسوقي وكذلك السيد البدروي إلى حد ما نظرية تنقل **ذات القدس** أو **الحقيقة المحمدية** من عالم الملكوت إلى آدم ثم شيث فادريس ومن

نبي إلى نبي حتى ظهرت في خاتم المرسلين ، فلها بعض الشبه باتجاهات في المذهب الشيعي الفاطمي (•) .

ولكن الملاحظ هنا أن صوفية المشرق التي أثرت على مصر قبل العصر الفاطمي كانت تنتسب إلى الحسين ، وترتبط بالتالي بنوع من المجاهدة للوصول إلى الحكم والسلطة السياسية ، فهي قريبة من الشيعة من هذه الناحية ، أما الصوفية المغربية فهي منتسبة على الأغلب إلى الحسن ، فتدعو إلى الخلافة الباطنية حيث زعمت أن الله عقدها للحسن بعد أن نزل لمعاوية عن الخلافة الظاهرية (177) . ومن هنا لقيت استجابة في الأوساط الشعبية الباحثة عن المهدية والهروب من القضايا الدنيوية .

ولقيت هذه الصوفية مساندة الحكام الذين رأوا فيها أمراً يترك لهم شؤن السلطة . فتنافسوا في بناء الزوايا ، والخوانق كما يقول ابن بطوطة ، وعملوا على **برقطتها** إذ اعتبرت مشيخة الخوانق من الوظائف التي يصدر بها قرار من ديوان الإنشاء السلطاني.

وفي الوقت نفسه ، تحولت الصوفية من الفردية الأصلية إلى نوع من الحياة الجماعية ونوع من التنظيم الطائفي ، أي نوع من المشتركات الخاصة ذات المصطلحات واللغة شبه السرية التي تجعلها منغلقة على نفسها في أخوية بعيدة عن التنافر العام السائد ، واتجهت الصوفية إلى استيعاب حركة الفتوة بين الحرفيين . وجعل الإلتصاق بالفئات الشعبية من التنظيمات الصوفية هيئات مقابل لبيروقراطية المعميين وزعيمة الإستقلال الروحي في وجه السيطرة الفكرية التي مارستها الدولة بجهازيها العسكري والديني .

وإذا كان التنسك الفردي عبارة عن هروب الزهاد من الدنيا ، فإننا نجد في جانب من الحركة الصوفية التي اشتدت وقتذاك ، نوعاً من التعبير الجماهيري عن الإحتجاج على رفاهية الطبقة الحاكمة ، وكسلها ، وتطفلها ، وذلك من خلال تمجيد الفقر والتلقب بالفقراء ، ووصف البؤساء بأنهم ملوك الآخرة الذين يدخلون الجنة قبل الأغنياء (178) .

(•)علي صافي حسين : المصدر السابق ، ص 135– 136 ، 139.

وبهذا انقلبت السمة السلبية للتنسك إلى الإيجابية عندما أصحبت الصوفية من صميم الحركة الجماهيرية .

ونذكر أن أمراً كهذا حدث من قبل في التاريخ المصري ، أيام انتشار الرهبنة القبطية وتحولها إلى حركة ثورية ضد السيطرة البيزنطية . غير أن الصوفية المصرية لم تبلغ هذا المستوى في عصر الأيوبيين والمماليك بسبب التدهور العام والسلبية القصوى التي أصابت حركة المقاومة كما ذكرنا .

وأياً ما كان الأمر ، فقد اتخذ الإحتجاج على الغنى والتقاليد الإجتماعية الرسمية شكلاً حاداً في بروز حركات الدروشة . فهؤلاء الدراويش والمجاذيب الذين إرتدوا الملابس المناقضة للعادة ويعاشرون الحرافيش والمعدمين بإسم الدين ، كانوا في الحقيقة يدعون إلى التحرر من القواعد الإجتماعية الصادرة من السلطة ، وينزعون عن نفوذ المعميين الرسميين قسماً واسعاً من الطبقات الشعبية التي تحترمهم لما يظهرونه من احتقار لحياة الرفاهية والترف التي تكون المحرك الفعلي للطبقة الحاكمة الطامعة . وبلغت هيبة هؤلاء لدى العامة أن السلطان **المؤيد شيخ** أرتدى ملابس الدروشة في الموكب الرسمي الذي انتظم للإستسقاء عندما قصر النيل ، وحلت المجاعة بالبلاد .

ولكن علينا أن نذكر في الوقت نفسه أن محاولات الحكام لتقييد مشايخ الصوفية بالبيروقراطية قد نجحت أحياناً في جذب بعضهم إلى الفئة العليا ، فأصبح يعيش في الرغد واللهوا والخمر ، والحشيش . وقال الشاعر :

من إقتدى بهم قد ضل مثلهم سحقاً لمذهبهم ولو كان من ذهب

أهل المراقص لا تأخذ بمذهبهم فقد تمادوا على التمويه و الكذب (179)

- **التشيع والهرطقة :**

سبقت الإشارة إلى بقاء آثار قوية للتشيع في فكر المصريين خلال ذلك العصر ، رغم الجهود الرسمية التي بذلها الحكام لمحاربة هذا المذهب دون هوادة بالتعاون مع كبار رجال الدين . وفي رأينا أن هذه الآثار تمكنت من البقاء رغم الاتجاه السني العام في

بلادنا لأنها مثلت صورة من المعارضة لتعاليم الطبقة الحاكمة ، وشكلاً من أشكال الأستمرار لتراث المعتقدات المهدية الراسخة لدى أبناء وادي النيل . ومثال ذلك ما قيل من أن بلدة أصفون - القريبة من الأقصر - وُجدت بها في القرن الثامن الهجري طائفة من الإسماعيلية ، والرافضة ، والإمامية ، والدرزية والحاكمية . وحدث أكثر من مرة في عصر المماليك أن ثارت بالقاهرة جماعة من السود والغلمان يشقون المدينة صائحين **" يا آل علي ! "** . ويذكر ابن تغري بردي أن عبداً من أرقاء أحد الأمراء اشتهر بالتقوى وكثرت زيارة الناس له فخاف السلطان أن تكون معتقداته فاسدة(كذا) وأمر بحبسه وقتله (180) .

ونذكر القارئ بما مر في بعض الصفحات الماضية من مناصرة العربان والبدو ، والبربر في مصر للشيعة الإسماعيلية ، وأن عديداً من كبار مشايخ الصوفية لم يكونوا بعيدين عن هذا المذهب **(** وخاصة أبا حسن الصباغ ، وعمر بن الفارض ، وعفيف الدين التلمساني ، وإبراهيم الدسوقي **)** .

وإلى جانب هذا الإتجاه ، فقد وجدت أيضاً اتجاهات أبعد عن الدين الرسمي ، إذ خلطت التصوف بتفسير الأحلام ، وقراءة الكف ، وطوالع النجوم ، واصطناع الطب الممزوج بالسحر ، والأتقاء من الأمراض ، والستر بالأحجبة ، والتعاويذ بالإضافة إلى الشعوذة والدروشة ، وظهرت في أوساط الحرفيين فرق متزندقة تقول بفلسفة إجتماعية ثورية وتسووية محاطة بطقوس سرية وأشكال السحر .

وأخيراً ، فقد اتخذت أيضاً الرداء الديني تلك الحركات الشعبية التي عبرت عن كراهيتها للبيروقراطية ولقيم المال والتجارة بالتهجم على أهل الذمة الذين لعبوا دوراً ملحوظاً في هذه الميادين ، ولم تقتصر تلك الحوادث على القاهرة ، بل امتدت إلى الأقاليم . ومن ذلك أن شخصاً صاح فجأة في أحد مساجد قوص عام 708 هـ " يا أصحابنا ، الصلاة في هدم الكنائس ! " ، فلم يأت ظهر اليوم نفسه حتى هُدمت 13 كنيسة .

ورغم ما في هذه الحركات الأخيرة من شعور طبقي غامض ، فإنها لم تتخط حدود الهبة الغوغائية العابرة ، فهي لم تكن موجهة ضد أصحاب المال ومندوبي السلطة القاهرة على أساس استبدالها بسلطة أخرى ، بل حركات تحاول أن تنفض عن جسم

المجتمع معلقات غريبة عن النمط الآسيوي للإنتاج لأنها ذات طبيعة سلعية . ومن هنا كانت حركات ارتدادية من زاوية المنطق التاريخي للتطور .

* * *

مثلت الدولة الفاطمية في مصر مرحلة انتقالية صعد فيها الإنتاج الصغير السلعي من أرضية النمط الآسيوي وفي أحشاء التكوين الشرقي ، وكادت أن تأتي هذه المرحلة بمصر إلى مشارف الرأسمالية دون المرور لا بالعبودية ولا بالإقطاع .

ومثلت الدولة الأيوبية المملوكية مرحلة تراجع عام ، قُضي فيها إلى درجة كبيرة على عناصر التقدم السابق ، وأغرقت البلاد في ركود كاد أن يأتي عليها بمن فيها . ولم يغير الإحتلال العثماني من هذه الأوضاع كثيراً ، ويمكن أن يُقال : إن مصر العثمانية ما هي إلا امتداد لمصر المملوكية من هذه الزاوية ، وإن اختلفت عنها من زوايا أخرى هامة .

ومع ذلك ، فيكاد الباحث يجد تلك البؤر السلعية التي تناثرت في التكوين المصري في ظل الأيوبيين والمماليك رغم تشوهها ، والتعفن ، والتفكك اللذين أحاطاها و قد اتسعت بعد ذلك ، وتحولت إلى أجنة لنظام جديد في أواخر العصر العثماني ، غير إنها عجزت هي الأخرى عن الخروج بقواها الذاتية من نطاق التكوين القديم ، وأحتاج الأمر إلى عملية قيصرية التي أتمها محمد علي بسيفه وبقوة الحكم المركزي ، أي بالأدوات ذاتها والأساليب نفسها المنبثقة من النظام الشرقي في مصر .

هوامش الفصل العاشر

(1) الحق أن هناك استثناء وهو خاص بدراسة المستشرق بولياك : **الطابع الكولونيالي للدولة المملوكية** ،. ولكنها محاولة جزئية إلى جانب أنها سطحية . وسنعود إليها في الصفحات التالية .

(2) أشار الباحث السوفياتي كيلله إلى اهتمام بعض المفكرين الماركسيين اللينينيين في الفترة الأخيرة بهذا النمط . انظر :

V. KELLE: **Historical materialism and the battle of ideas** ، World Marxist Review ، Vol. 17 ، N. 4 ، April 1974 ، p. 21.

(3) انظر بصفة خاصة :

H. H.STAHL: **Les anciènnes communautes villageoises roumaines** (dans: Recherches Internationales à la lumière du marxisme ، Paris ، Nos. 63- 64: "Le 2em Sér-vage en Europe Centrale et Orientale" ، 1970) ، pp. 99- 120.

(4) S. LABIB: **Egyptian commercial policy in the Middle Ages** ، (In: N.A COOK ، ed .: **Studies in the Economic History of the Middle East** : london ، Oxford univ. press، 1970) ، p. 73.

(5) G. WIET: **LÉgypte Arabe .** (In: G. Hanotaux . ed.: **Histoire de la nation egyptiènne** . paris . plon . 1931) .

(6) انظر صبحي وحيدة : " في أصول المسألة المصرية "- القاهرة ، مكتبة مدبولي ، 1974، ص 70 ، 87- 88- 121 .

(7) W. HEYD: **Histoire du commerce du Levant au Moyen-Age .** 2 Vol. Leipzig. Harranssowitz . 1923 . vol . 2 . p . 3 .

(8) C . CAHEN: "**L'Islam .** Paris . Bordas . 1970 . p . 249 .

(9) أن تكون الروح الوطنية للجهاد مقترنة بمصالح مادية أمر لا يعيب في شيء ذلك النضال في سبيل المبادئ العليا . وإذا كانت الطبقات المالكة قد وجهت الجهود الخاصة التي بذلتها الشعوب حتى يخرج الأغنياء بأكبر الفوائد لأنفسهم ،

فالحقيقة أيضاً أن الكادحين يبحثون في الإشتراكية عن مجتمع يحقق لهم التقدم المادي إلى جانب الإزدهار المعنوي .

(10) وحيدة : المصدر السابق ، ص 76 .

(11) R. LOPEZ &I. W. RAYMOND: **Medieval Trade in the Mediterranean World** ، New York ، Columbia Univ. press ، 1955 ، p. 222.

(12) E.ASHTOR: **Histoire des prix et des salaries dans I'Orient Médiéval** ، Paris ، S.E.V.P.E.N. ، 1969 ، pp 233 et passim.

(13) ذكره محمد جمال الدين سرو ر : **الظاهر بيبرس وحضارة مصر في عصره** - القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية ، 1935 ، ص 28 .

(14) سيد عبد الفتاح عاشور : **العصر المماليكي في مصر والشام** – القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1965 ، ص 222 .

(15) هايد : المصدر السابق ، المجلد الأول ، ص 355 .

(16) سبقت الإشارة إلى المظاهر العديدة لهذا التحالف والإرتباط الأثني بين الجانبين (إعتماد المماليك البحرية على العبيد القفجاق الآتين من القوقاز والقزم ، وإرسال فرق مغولية كاملة إلى القاهرة ، والدعوة لملك القبيلة الذهبية بركة خان في خطبة الجمعة بمساجد مصر ، وتسمية أحد السلاطين لابنه ببركة خان ، وزواج السلطان الناصر بأميرة مغولية الخ).

(17) عاشور : المصدر السابق ، ص 28 .

(18) أشتور : المصدر السابق ، ص 386 .

(19) انظر حوادث 22 شوال سنة 836 هـ في تغري بردي : **حوادث الدهور** .

(20) حسن حبشي : " نور الدين والصليبيون " القاهرة ، دار الفكر العربي ، 1948 ، ص 145 ، 146- 147 ، وانظر كذلك : سعيد عبد الفتاح عاشور : **الأيوبيون والمماليك في مصر والشام** – القاهرة ، دار النهضة العربية 1970 ، ص 69 ، الذي يذكر نقد ابن الأثير لصلاح الدين لتساهله مع خصومه تساهلاً يفوق الحدود .

(21) ابن جبير (أبو الحسين محمد بن جبير الكناني الأندلسي البلنسي) : **رحلة** - ليدن ، مطبعة بريل ، 907 ، ص 287- 288 .

م – 32

(22) عاشـور : المصدر السـابق (1970) ، ص 169 .

(23) فييت : المصدر السـابق ، ص 384 .

(24) إبراهيم علي طرخان : **النظم الإقطاعية في الشرق الأوسـط في العصور الوسطى** القاهرة ، دار الكاتب العربي ، 1968 ، ص 42 .

(25) عاشـور : المصدر السـابق (1970) ، ص 97.

(26) عاشـور : المصدر السـابق (1965) ، ص 257 .

(27) عاشـور : المصدر نفسـه ، ص 59 .

(28) R. J. MICHAEL: **Evidence for Mamluk- Mongol Re-lations . 1260- 1360 .** (In: "Colloque International pour l'Histoire du Caire" ، G.D.R. – General Egyptian Book Orangisation ، 1972" ، pp. 396- 399.

(29) أشـتور : المصدر السـابق ، ص 326 .

(30) R. ARMINJON: **La situation économique et financière de l'Egypte .** paris . Librairie générale du droit et de la jurisprudence . 1911 . pp . 19 – 20 .

(31) W. MUIR: **The Mamelukes or slave Dynasty of Egypt .** London . smith Elder & Co . 1896 . p . 179 .

(32) A. N. POLIAK: **Le caractère Colonial de l'Etat mame-louk .** R.E.I. 1935 . pp . 244 – 245 .

(33) B. SPULER: **Les Mongols dans l'Hisoire .** paris . Payot . 1961 . pp . 45 – 46 .

(34) المقريزي : الخطط - ص 2 ، ص 220 - 221 (ذكر أحكام السـياسـة) .

(35) وحيدة : المصدر السـابق ، ص 119 .

(36) A.DARRAG: **L'Egypte sous le regime de Barsbay .** Da-mas . Intitut francais . 1961 . p . 53 .

(37) يذكرنا بالتقليد المغولي حيث كان مجلس النبلاء الذي ينتخب الخان أو يقره في سلطاته يسـمى بالحلقة .

(38) هنا أيضاً يلاحظ أن الانقلاب على الخان أو اغتياله للاستيلاء على السلطة كان أمراً شرعياً عند المغول . انظر وحيدة : المصدر السابق ، ص 95 .

(39) V. MINORSKY: **Studies in Caucasian History .** London Taylor's foreign press . 1953 . p . 138 .

(40) طرخان : المصدر السابق (1968) ، ص 335 .

(41) سعيد عبد الفتاح عاشور : **المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك**القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1962 ، ص 50 .

(42) عاشور : المصدر السابق (1962) ، ص 359 .

(43) " ورأيت صلاح الدين وحده في جانب " انظر :

A.DANTE: Inferno ، IV ، 129.

(44) عاشور : المصدر السابق (1965) ، ص 2 .

(45) استطاعت الأمبراطورية المملوكية أن تغطي مناطق واسعة من الشرق الأوسط ، من تونس غرباً إلى الفرات شرقاً ، ومن حدود الأناضول شمالاً إلى اليمن والحبشة جنوباً . ومع ذلك ، فظاهرة السلطة المملوكية بقيت خاصة بمصر من 1250 حتى أوائل القرن التاسع عشر ، وتفسيرنا لهذا الاختصاص يعيده إلى شدة التراث الشرقي بمصر ، وقوة الارتداد نحوه مع سقوط الدولة الفاطمية ، وإذا كانت الدولة العثمانية قد اعتمدت وقتاً طويلاً على جيش دائم من البيادة الحاملة للبنادق يشبه الجيش المملوكي في أنه مكون من عبيد مسيحي الأصل ، غير أن الاختلاف الأساسي مع الجيش المملوكي المصري أن السلطان العثماني كان من سلالة مالكة حرة . وسوف نعود إلى هذا الموضوع في دراسة مقتضبة خاصة بالعثمانيين فيما بعد .

(46) D.AYALON: **Gunpowder and firearms in the Mamluk Kingdom .** London . v. Michel . 1956 . pp . 27 – 28 .

(47) عاشور : المصدر السابق (1970) ، ص 90 .

(48) دراج : المصدر السابق ، ص 39 .

(49) المصدر السابق .

(50) K. MARX: **Fragment de la version primitive de la con-tribution à la critique de l'économie politique .** paris . Editions Sociales . 1972

pp . 211– 212 .

(51) عبد اللطيف حمزة : **الحركة الفكرية في مصر في العصرين الأيوبي ، والمملوكي الأول** القاهرة ، دار الفكر العربي ، 1947 ، ص 349- 350 .

(52) ذكره محمد جمال الدين سرور : المصدر السابق ، ص 40- 41 .

(53) عاشور : المصدر السابق (1970) ، ص 329 .

(54) المقريزي (تقي الدين أحمد بن علي) **: إغاثة الأمة في كشف الغمة** - دمشق ، دار ابن الوليد ، 1956 ، ص 43 - 44 .

(55) المقريزي : المصدر نفسه ، ص 28- 29 .

(56) المقريزي : المصدر نفسه ، ص 4 .

(57) ك. ماركس وف. أنجلز : **بيان الحزب الشيوعي** موسكو ، دار التقدم ، 1968 ، ص 36- 37 . وف. أنجلز : **أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة** موسكو ، دار التقدم ، 1971 ، ص 235 .

(58) A. CHAMPDOR: **Saladin .** Paris . A. Michel . 1956 . p . 48 .

وكذلك ما ذكره صبحي وحيدة عن ابن جبير ومشاهداته : المصدر السابق ،ص 114- 115 .

(59) A. CHAMPDOR: **Saladin .** Paris . A. Michel . 1956 . p . 48 . **Sienne et le développment du capitalism dans l'Allemagne de l'Est .** (Dans R. I. Nos. 63- 64 . op . cit) . p . 7 .

(60) ابن واصل (جمال الدين محمد بن سالم بن واصل) : **مفرج الكروب في إخبار بني أيوب** 3 أجزاء ، القاهرة ، إدارة إحياء التراث القديم بوزارة المعارف المصرية، 1953 ، جـ 1 ، ص 57 .

(61) أشتور : المصدر السابق ، ص 340 .

(62) R. LOPEZ et all. : **England to Egypt . 1350- 1500** (In: M.A. COOK ed. Op . cit .) . pp . 115 – 116 .

(63) V. OMAR TOUSSOUN: **Mémoire sur les finances de l'Egypte .** le Caire . I.F.A.O. 1924 . pp . 125 – 151 .

(64) المقريزي : **إغاثة الأمة** (المصدر السابق) ، ص 45 - 46 .

(65) أشتور : المصدر السابق ، ص 550 .

(66) C. CAHEN: **Quelques mots sur le déclin commercial du monde Musulman à la fin du Moyen Age .** (In: M.A. COOK . ed . op . cit) . p . 36 .

(67) المقريزي : **كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك** 4 أجزاء ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصري ، 1934، جـ 1 ، قسم 1 ، ص 111 ، 224 .

(68) ياقوت (شهاب الدين بن أبي عبد الله بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي) : " معجم البلدان "- بيروت ، دار صادر ، 1956 ، جـ 2 ، ص 437 .

(69) كلود كاهن : **تجار القاهرة الأجانب في عهد الفاطميين والأيوبيين** (ملخص) - من أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة ، 1969 ، المجلد الثاني ، ص 871- 872 وأرجع كذلك إلى الفصل (مصر الفاطمية) في هذا الكتاب .

(70) M. de BOUARD: **Sur l'évolution monétaire de l'Egypte Médiéval** ، l'Egypte contemporaine ، vol. XXX ، No. 185 ، Mai 1939 ، p. 453.

(71) ارمينجون : المصدر السابق ، ص 20 .

(72) A. C. HESS: **The Ottoman conquest of Egypte .** Inter-national Journal of Middle East studies . vol . 4 (1973) Jan. . p . 66 .

(73) جدير بالذكر أن سكان حلب ثاروا ضد المماليك في تلك الفترة تأييداً للهجوم العثماني ، مما يبين اتفاقهم في المصالح حيث أن المماليك قد حولوا عنوة التجارة العابرة من المشرق إلى مصر .

(74) المقريزي : " **إغاثة الأمة** " (المصدر السابق) ، ص 47 .

(75) انظر:

K. MARX: **Critique de I'économie politique** ، Paris ، Editions Sociales ، 1972 ، p. 89.

(76) ماركس : نفسه ، ص 95 ، 101 ، 122 .

(77) ومن المحتمل أن ذهب روديسيا أيضاً كان يصل الفاطميين في القرن الحادي عشر (حديث مع الأستاذ جان دفيس في باريس بتاريخ 31- 5 - 1975) .

(78) عاشور : المصدر السابق (1970) ، ص 181 ، وكذلك دي بوار ، المصدر السابق ، ص 449 وأشتور : المصدر السابق ، ص 120 .

(79) أشتور : نفسه ، ص 281 .

(80) ك. ماركس : **رأس المال** الكتاب الثالث ، المجلد الثامن ، الفصل 47 ، ص 174 من الطبعة الفرنسية .

(81) ك. ماركس : مقدمة عام 1857 لكتابه **مساهمة في نقد الإقتصاد السياسي** - المصدر السابق ، ص 153 .

(82) G. LA GRASSA: **Mode de Production . rapports de pro-duction et formation économique et sociale .** (Dans: CERM: "Sur la catégorie de formation économique et sociale" . cahier No. 116 . 1974) . pp . 47 et pass.

(83) وقد نتساءل : هل كان من الممكن إذن - لولا الإحتلال العثماني - أن يعود النسق الإجتماعي الإقتصادي المصري القهقري إلى المشاعية البدائية أو حتى العدم؟ نعتقد أن التاريخ قد أجاب على هذا السؤال بالنفي مادام الإحتلال العثماني قد وقع بالفعل ، ولم يكن من المستطاع على أي حال أن تعود مصر إلى المشاعية الأولى والحضارة تتقدم في المرحلة الرأسمالية ، ووادي النيل مطل مباشرة على مركزها التقليدي ، البحر الأبيض .

(84) C. CAHEN: "Le régime des impots dans le Fayyum ay-yubide" . Arabica . t . III . f . I . 1956 . pp . 10 – 11 .

(85) عاشور : المصدر السابق (1962) ، ص 50 ، وكذلك المقريزي : الخطط ، جـ1 ، ص 88 .

(86) عاشور : نفسه ، ص 19 ، وكذلك طرخان : المصدر السابق (1968) ، ص 150 .

(87) A.N. POLIAK: **Feudalism in Egypte . Syria . Palestine and the Lebanon .** London . the Royal Asiatic Society . 1939 . p . 65 .

(88) النويري (شهاب الدين بن أحمد بن عبد الوهاب) : **نهاية الأرب في فنون الأدب**- القاهرة ، دار الكتب المصرية ، 1931 ، المجلد 8 ، ص 249- 250 .

(89) القلقشندي (الشيخ أبو العباس أحمد) : **كتاب صبح الأعشى في صناعة الإنشاء** - القاهرة ، دار الكتب المصرية ، 1922 ، جـ 3 ، ص 458 ، وكذلك

وحيدة : المصدر السابق ، ص 102 ، وبولياك : المصدر السابق (1939) ، ص 19-20 .

(90) النويري : المصدر السابق ، جـ 8 ، ص 248- 249 .

(91) أشتور : المصدر السابق ، ص 355- 356 .

(92) انظر برنارد لويس : **النقابات الإسلامية** ، ترجمة عبد العزيز الدوري - مجلة الرسالة ، العدد 355 ، 1940 ، ص 786 ظ 787 .

(93) K. MARX: **Pre- Capitalist economic Formations .** Lon-don . Lawrence & Wishart . 1964 . p . 71 .

(94) أشتور : المصدر السابق ، ص 117 .

(95) قارن مع نص ماركس الذي ذكره أيف جارلان :

Y. GATLAN: **L'ésclavage chez Marx** ، Texte polygraphie du CERM à propos de la réunion du- 14- 6-75 sur les Formen ، p. 4.

والذي يقول فيه ماركس أن فقدان الأفراد لحريتهم في الشكل الشرقي أمر غير ممكن إلا بسبب تأثيرات خارجية تماماً (مثل الغزوات الخارجية التي تستولي على عبيد) .

(96) ذكره وليم سليمان : **القاهرة في مصر المملوكية** مجلة الطليعة ، القاهرة ، السنة 5 ، العدد 2 ، فبراير 1969 ، ص 58- 59 .

(97) طرخان : المصدر السابق (1968) ، ص 201 .

(98) V. V. STRUVE:

The problem of the genesis، development and disintegration of the slave societies in the ancient orient (In: I. M. DIAKONOFF ، ed. "Ancient Mesopotamia" ، Moscow ، Nauka ، 1969) ، p. 66.

(99) طرخان : المصدر السابق (1968) ، ص 86 .

(100) علي إبراهيم حسن : **دراسات في تاريخ المماليك البحرية** ط2، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية ، 1948 ، ص 262 .

(101) الحقيقة أن عدداً من المقطعين أقاموا في أراضيهم وقاموا بأعمال إصلاحية للزراعة ، وانشأو بعض الصناعات مثل الزيت ، ولكنهم ظلوا قلة .

(102) المقريزي : **الخطط** ، جـ 1 ، ص 111 .

(103) المقريزي : **إغاثة الأمة** (المصدر السابق) ، ص36 .

(104) D. RICHARDS: **Coptic bureaucracy under the Mam-luks .** (In: Colloque International . op . cit) . p . 375 .

(105) ذكره أحمد أحمد البدوي : **الحياة الأدبية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام** القاهرة ، مكتبة نهضة مصر (د. ت) ، ص 67 .

(106) المقريزي : **الخطط** جـ 1 ، ص 101 .

(107) المقريزي : **إغاثة الأمة** (المصدر السابق) ، ص 42 .

(108) الظاهري (غرس الدين خليل بن شاهين) : **كتاب زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك** باريس ، المطبعة الجمهورية ، 1894 ، ص 129- 130.

(109) طرخان : المصدر السابق (1968) ، ص 77- 78 .

(110) انظر : هايد : المصدر السابق ، المجلد الثاني ، ص 475- 477 .
وعاشور : المصدر السابق (1970) ، ص 352 .

(111) إبراهيم علي طرخان : **مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة** - القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، 1930 ، ص 279 .

(112) عاشور : المصدر السابق (1965) ، ص 300 .

(113) دراج : المصدر السابق ، ص 153- 154 .

(114) قاسم : المصدر السابق ، ص 95 .

(115) كلود كاهن: **نظام الضرائب ....** (المصدر السابق)، ص 23.

(116) ل. آ. سيمينوفا : **صلاح الدين والمماليك في مصر** – موسكو ، ناوكا ، 1972 (؟) (ترجمة غير كاملة وغير منشورة بقلم بشير السباعي ، 1974) .

(117) H. RABIE: **The size and value of the Iqta' in Egypy .** (In: M.A. COOK ed. Op. cit) . pp . 135 – 136 .

(118) المقريزي : " الخطط " ، جـ1 ، ص 85 .

(119) طرخان : المصدر السابق ، 1968 ، ص 270 .

(120) C. CAHEN: Art. **Ayyubide**- Enc. Of Islam . vol . 1 . p . 802 .

(121) المصدر السابق.

(122) وليم سليمان: المصدر السابق، ص 56، وكذلك طرخان: المصدر السابق (1968)، جـ 2 ، ص 265 ، 12 . وكذلك فييت : المصدر السابق ، ص 395 ، وأيضا:

S.D. GOITEIN: **A Mediterranean society** Berkeley ، Univ ، of California press ، 1967 ، pp. 117- 118.

واستند طرخان على ما كتبه السبكي ، والسيوطي في هذا الشأن بأن الإقطاعات ملكية إرفاق بمعني استغلال وليست تمليك (239).

(123) أبو شامة (شهاب الدين أبو محمد عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الشافعي) : **كتاب الروضتين في أخبار الدولتين** - القاهرة ، مطبعة وادي النيل ، 1871، ص 8 - 9 ، وكذلك ابن واصل : المصدر السابق، جـ 1 ، ص 135 .

(124) H. rabie: **The financial system of Egypt . 1169- 1341 .** London . Oxford Univ. press . 1972 . pp . 59 et pass .

(125) وحيدة : المصدر السابق ، ص 128- 129 .

(126) بولياك : **الإقطاع في مصر ..** (المصدر السابق) ، ص 45 ، والظاهري : المصدر السابق ، ص 130 .

(127) بولياك : نفسه ، ص 24- 25 وكذلك المقريزي : **الخطط** جـ 1 ، ص 8 ، 111

(128) المقريزي : **إغاثة الأمة** (المصدر السابق) ، ص 36 .

(129) لبيب : المصدر السابق ، ص 75- 76 .

(130) انظر ابن دقماق (إبراهيم بن محمد ابن أيدمر الفلكي) : **كتاب الإنتصار بواسطة عقد الأمصار** – القاهرة ، المطبعة الأميرية ، 1314 هـ ، جـ 4 ، ص 41- 46 .

(131) عاشور: المصدر السابق (1962)، ص 35- 36.

(132) بولياك : **الإقطاع في مصر..** (المصدر السابق)، ص 34، 38. وكذلك عاشور: المصدر السابق (1962)، ص 33- 34.

(133) وحيدة: المصدر السابق، ص 136- 137 وهذه النزعة من تراث رجال القلم والعلم في مصر منذ زمن قديم أيضاً.

(134) انظر الإشارة إلى المقريزي وابن إياس في طرخان **:** المصدر السابق (1968) ، ص 63- 64 .

(135) طرخان : نفسه ، ص 74 .

(136) انظر مناقشة كتاب سيمينوفا عن صلاح الدين :

E. ASHTOR: **Débat sur l'évolution éconoico- socoiale de l'Egypte à la fin du Moyen Age** ، JESHO ، Vol. 12 ، 1969 ، p. 104.

C. CAHEN: **Note additionnelle** ، ditto ، p. 111 .

ولا نتفق مع الكاتبة السوفياتية على اعتبار زيادة انتشار أراضي الملك علامة على مرحلة جديدة في التاريخ الإقتصادي الإجتماعي المصري ، ودليلاً على انحدار النظام الإقطاعي في مصر ، إذ نرى أن التكوين المصري لم يكن إقطاعياً أصلاً كما هو مبين في هذه الدراسة ، ومع ذلك ، ففي تقديرنا أن تلك الظاهرة التي أشارت إليها الكاتبة قد اشتدت بصورة أبرز في مصر العثمانية وأنبأت بالتحولات العميقة التي حدثت في ظل محمد علي .

(137) انظر أشتور : **تاريخ الأسعار** (المصدر السابق) ، ص 110 ، 181، 355 ، 434 .

(138) لاجراسا : المصدر السابق ، ص 49 ، 57- 58 .

(139) ذكره عاشور : المصدر السابق (1962) ، ص 26- 27 .

(140) انظر الدراسة القيمة لأيالون في هذا الشأن (سبق ذكر المصدر) .

(141) A. N. POLIAK: **Les révoltes populaies en Egypte a l'e-poque des Mamlouks et leurs causes économiques .** REI . 1934 . T. 3 . pp . 260 – 261 .

(142) تغري بردي (أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي) : منتخبات من **حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور** حررها وليم ببر ، جامعة كاليفورنيا ، 1931 ، جـ3 ، ص 419-420 .

(143) ابن إياس (محمد بن أحمد بن إياس الحنفي) : **بدائع الزهور في وقائع الدهور** النشرات الإسلامية لجمعية المستشرقين الألمان ، إستامبول، مطبعة الدولة، 1932، جـ 5 ، ص 151 .

(144) وحيدة : المصدر السابق ، ص 151 .

(145) لويس : **النقابات ..** (المصدر السابق) ، عدد 362 ، ص 975 .

(146) ذكره أحمد أحمد بدوي : المصدر السابق ، ص 55 .

(147) I.M. LAPIDUS: **Ayybuid religious policy and the deve-lopment of the schools of law in Cairo .** (In: colloque international . op . cit) . p . 467 .

(148) أشتور : المصدر السابق**تاريخ الأسعار** ، ص 467 .

(149) ابن أياس **: بدائع الزهور** ، جـ3 ، ص 196 .

(150) E. PILOTI: **L'Egypte au commencement du XVe siècle .** Le caire . univ. fouad ler . 1950 . pp . 19 et pass .

(151) أحمد لطفي السيد: **قبائل العرب في مصر** جـ 1: الجعافرة وقبائل أخرى - القاهرة ، جمعية عربان العقيلات ، 1935 ، ص 73- 74 .

(152) بولياك : المصدر السابق (1934) ، ص 263 .

(153) عباس مصطفى عمار : **المدخل الشرقي لمصر** القاهرة ، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية ، 1946 ، ص 110 .

(154) ابن إياس : **صفحات لم تنشر** ، ص 178 ، 188 .

(155) بيلوتي : المصدر السابق ، ص 18- 19 .

(156) المقريزي: **البيان والأعراب عما بأرض مصر من الأعراب** القاهرة ، عالم الكتب 1961 ، ص 50 وبعدها .

(157) المقريزي : **كتاب السلوك لمعرفة الدول والملوك** القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية ، 1934 ، جـ 1 ، ص 386 .

(158) عبد الحميد عابدين في مقدمته للبيان والأعراف للمقريزي، المصدر السابق، ص 10.

(159) أحمد لطفي السيد : المصدر السابق ، ص 27 .

(160) المقريزي : **البيان والأعراب** ، ص 33- 34- 35 .

(161) المقريزي : المصدر نفسه ، ص 128- 131 .

(162) المقريزي : المصدر نفسه ، ص 8-10 .

(163) تغري بردي : المصدر السابق ، جـ 3 ، ص 420- 421 حوادث 866هـ .

(164) ابن إياس : **بدائع الزهور** جـ3 ، ص 147، حوادث 833 هـ- و ص 229، حوادث 891هـ.

(165) ابن إياس : **صفحات لم تنشر** ص 45 .

(166) عباس عمار: المصدر السابق ، ص 109 ، وكذلك أحمد السيد : المصدر السابق ، ص 46 .

(167) بولياك : المصدر السابق (1934) ص 272- 273 . وكذلك .

W. POPPER: **History of Egypt ، 1382- 1469** ، Berkeley Univ. of California press ، 1954 ، vol. 4 ، p. 144.

(168) وحيدة : المصدر السابق ، ص 122 .

(169) لوبيز وريمون : المصدر السابق ، ص 413 .

(170) ابن خلدون: **المقدمة** ، جـ 2 ، ص 717 نصيحة طاهر بن الحسين لابنه عبد الله .

(171) سيد عبد الفتاح عاشور : **مصر في عصر دولة المماليك البحرية** القاهرة ، الألف كتاب رقم 227مكتبة النهضة المصرية 1959 ص 136 – 137.

(172) ذكره علي صافي حسين : **الأدب الصوفي في مصر في القرن الهجري** القاهرة، دار المعارف ، 1964 ، ص 26 .

(173) ذكره عبد اللطيف حمزة : **الحركة الفكرية في مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي الأول القاهرة ،** دار الفكر العربي ، 1947 ، ص 333- 335 **.**

(174) ذكره عبد اللطيف حمزة **:** المصدر نفسه ، ص 337 .

(175) ذكره على صافي حسين **:** المصدر السابق ، ص 214 .

(176) حسين مؤنس: **سفارة بيترو مارتير وأنجلاريا سفير الملكين الكاثوليكيين إلى السلطان قنصوة الغوري** أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة، المجلد الأول ، ص 471 .

(177) علي صافي حسين : المصدر السابق ، ص 146 .

(178) عن النويري : **الإلمام بالإعلام** جـ 2، ص 517- 518 وذكره عاشور : المصدر السابق (1962) ، ص 168 .

(179) عن السخاوي : **التبر المسبوك** ، ص 220 ، وذكره عاشور : المصدر نفسه، ص 175 .

(180) بوبير : المصدر السابق ، المجلد الخامس ، ص 124 .

خاتمة

غطت صفحات هذا الكتاب ما يقرب من أربعين قرناً من تاريخ مصر الإجتماعي الإقتصادي ، وكانت بالضرورة تغطية مقتضبة وسريعة ، ونود في هذه الخاتمة أن نحاول إستخلاص بعض العموميات ، لا من النظرية الماركسية ذاتها فقط ، بل من الوقائع الملموسة التي مررنا بها مع القراء .

ففي تقديرنا أن التكوين المصري يدخل مرحلة جديدة مع الإحتلال العثماني (وعهده الثاني بالذات) . وهي مرحلة تتميز بالسمات الإنتقالية إلى النظام البورجوازي المصري ، وتستحق دراسة منفصلة. وذلك لأنها تمهد لإختفاء المشترك الفلاحي تماماً - وهو العمود الأول للنمط الآسيوي للإنتاج - وبواسطة القطن . وبالتالي ، فلن يعود علمياً الحديث عن النمط الآسيوي بعد ذلك إلا من حيث تراثه الإقتصادي والإجتماعي - والفكري والسياسي بشكل خاص .

ولا ندعي في هذه الخاتمة قدرتنا على صياغة جميع القضايا النظرية التي تحكم نشأة التكوين المصري وتطوره . ولكننا نرغب فقط في إبراز بعض الأفكار العامة ، لعل التفاصيل والمعطيات العديدة كانت قد سترتها ، أحياناً كثيرة ، في الصفحات السابقة .

أولاً : في قيام التكوين الشرقي

دفعتنا الأمانة العلمية إلى أن نلقي نظرة على شيء من تاريخ الشعوب التي انحدر منها الفاتحون لمصر وحكامها وغزاتها (العرب ، المغاربة ، الأتراك ، المغول) ، لكي ندرك بصورة أفضل ما أتوا به من نظم وتصرفات ، وما أحدثوه في بلادنا من تطور أو ركود. غير أن تلك النظرة السريعة قد تساعدنا الآن في توضيح التجارب المشتركة للعملية التاريخية التي أدت إلى قيام التكوين الشرقي .

1- ثورة اجتماعية :

ان الأمر الذي يفصل بين التكوين الشرقي وبين النظم المشاعية السابقة له هو تكوين الدولة المركزية . وقد لاحظنا من الوقائع في أغلب الأحوال أن تلك النظم المشاعية كانت حققت تقدماً في مستوى القوى الإنتاجية أوجد فائضاً للإنتاج ، واستطاع نوع من النبالة القبلية أن يستولي عليه لنفسه باعتباره امتياز . وبمعنى آخر ، سبق بداية الإنقسام الطبقي تكوين الدولة . وهذا شيء منطقي ، إذا كنا نقرر علمياً أن وجود الدولة دليل على وجود الطبقات الاجتماعية .

ففي العصر الجاهلي نجد أرستقراطية عربية غنية جنباً إلى جنب العبيد ، والفلاحين ، والبدو الفقراء . وهناك أمر شبيه في المغرب أيضاً . ولدى القبائل التركية غير العثمانية والمغول في الفترات السابقة للسلاجقة وجنكيز خان .

وينتقل المجتمع إلى قيام الدولة الشرقية بثورة اجتماعية حقيقة ، لعب دوراً رئيسياً فيها جماهير الفقراء في الشعوب الفاتحة، وجماهير الموالي عند العديد من البلدان المحتلة . لقد كان حماس العرب وإيمانهم بعدالة النظام الإسلامي الجديد قوة لا تقهر في إيجاد الإمبراطورية الخلافية ، وواكبت حركتهم إقامة أجهزة الدولة . وكذلك الحال مع غزوات الشعوب الرعوية الآسيوية والقبائل المغربية البربرية . مع الفارق أنها لم تنشئ ديناً في أغلب الأحيان ، بل اعتنقت الإسلام .

وقد يبدو غريباً أن ثورة اجتماعية تالية للمشاعية كانت الأرضية التي قامت عليها أجهزة الدولة القاهرة . ولكن هذا حدث أيضاً بالنسبة لنظم أخرى . ففي روما جاءت الدولة بعد أن حطمت ثورة المقدمين التنظيم النبيلي القديم . وكذلك نشأت الدولة لدى القبائل الجرمانية المنتصرة على الإمبراطورية الرومانية بسبب الاستيلاء على أراض واسعة عجز التنظيم النبيلي القبلي الجرماني عن السيطرة عليها (انظر **أصل العائلة** لإنجلز) . ولنتذكر كيف قضى جنكيز خان على التنظيم القبلي المغولي واستبدل بالسيطرة النبيلية السابقة التنظيم العشري العسكري الذي مكنه من الفتوحات الواسعة ، ونعلم كذلك أن الثورة الكبرى (في الفترة الانتقالية الأولى ، بين الدولتين القديمة والوسطى) ، وعمليات طرد الهكسوس من مصر مكنت الدولة

الفرعونية من إخضاع النبالة الإقليمية في مصر للجهاز البيروقراطي المركزي حتى حل هذا الجهاز محلها في الوضع الاجتماعي .

وما من شك في أن حركة الإسلام في عهودها الأولى حملت سمات الثورة الواضحة التي تضعها في وضع خاص بالمقارنة مع الحركات الدينية السابقة . ونعلم أن ماركس وانجلز أسميا ظهور الإسلام بـ **الثورة المحمودية (**خطاب انجلز إلى ماركس في 6 - 6 - 1853م **)** . وإذا كان رجعيون عرب يعملون جاهدين اليوم على طمس هذه الطبيعة الثورية للحركة الإسلامية ، فما زالت الجماهير الواسعة في بلادنا تنظر إليها من الزاوية الصحيحة في تراثها .

ونعلم على العموم أن قيام الدولة الشرقية كان عاملاً أساسياً في رفع القوى الإنتاجية إلى مستوى أعلى جديد **(** الحضارة الفرعونية والحضارة الإسلامية**)** ، وخاصة بفضل ما أوجدته من تقسيم متميز للعمل الاجتماعي بين العمل الإنتاجي المباشر ، والعمل الإشرافي الإداري .

2- دور الظروف المادية والإقليمية :

ربط المفهوم البسيط للنمط الآسيوي بينه وبين حضارات الأنهار . ولكن استقراء الحقائق والمعطيات التاريخية يبين أن النظام الشرقي قام أيضاً لدى شعوب تجوالة في أقاليم شبه قاحلة . فهناك أيضاً أدت القيود الفنية للإنتاج إلى قيام الطبقة الحاكمة بالإشراف الإنتاجي كتمهيد لأن تتولى الدولة مهاماً اقتصادية مركزية . وغالباً ما وقع اتصال وثيق وتأثير متبادل وتداخل بين البيئتين ، علاوة على أفعال الغزو البدوي لمناطق الزراعات المستقرة . وهذا الأمر واضح في الإمبراطوريات العربية ، والمغربية (الفاطمية) ، والتركية ، والمغولية .

وهنا نجد أن التسمية نفسها التي أطلقها كارل فيتفوجل على النظم الشرقية بأنها **النظم المائية** خاطئة من حيث الدقة العلمية التاريخية ، علاوة على آلية مفهومه العام للطغيان الشرقي .

م – 33

وإذا كان صحيحاً أن الشروط المادية للإنتاج لعبت الدور الهام الرئيسي في تشكيل التكوين الشرقي في أوائله **(**بسبب انخفاض القوى الإنتاجية**)** ، فلم يستمر الأمر على هذه الآلية بعد ذلك ، عندما أصبح الإنتاج والمجتمع أشد تركيباً وتعقيداً . ولعبت العوامل السياسية ، والفكرية ، والدينية دوراً متزايداً . وقد رأينا مثالاً واضحاً لذلك في الدولة الفاطمية بمصر حيث وجهت فكرية الحكام ومساندة التأييد الشعبي المجتمع المصري نحو تطورات رئيسية إلى الأمام . وكذلك أحدث الحكم الأيوبي المملوكي تطويراً صارخاً ، وإن كان إلى الخلف .

3- دور العوامل الأثنية والطبقية : -

جمع التكوين الشرقي بين المشتركات الإنتاجية المنعزلة وبين الدولة المركزية ذات المهام الإقتصادية . وكان تأثير القبائل الرعوية قوياً في الإبقاء على تلك المشتركات واستمرارها من جهة ، وفي إيجاد الدولة المركزية أيضاً باعتبارها الوسيلة الرئيسية لإستخراج الجزية من المنتجين الخاضعين . ولعبت المقاومة الفلاحية دوراً موازياً في استمرار تلك المشتركات والإعتماد على جهاز الدولة لتنظيم العمليات الإنتاجية على نطاق واسع . وتبين الدراسات عن أصول الملكية العقارية في مصر أن تولي فرعون لحق الرقبة على أرض مصر كلها تم في عهد الهسكوس على أيدي يوسف . وتقول التوارة أن الفلاحين في هذه الفترة باعوا أراضيهم لملك مصر مقابل حصولهم على الغلال المخزونة لديه ، ويقترن إنشاء الإمبراطوريات الإسلامية : الفاطمية ، والتركية السلجوقية ، والمغولية ، بتأكيد المبدأ القائل بأن رأس الدولة يملك حق الرقبة على الأرض الزراعية ، وحق استخراج الجزية ، والخراج من السكان المنتجين . كما يقترن قيام تلك الإمبراطوريات بإقامة بيروقراطية واسعة ذات إمتيازات خاصة أو تجديد هيكلها.

4- دور العوامل المحيطة وخاصة التجارة :

في أغلب الأحيان ، كانت أحوال التجارة الخارجية أو العابرة الكبرى عاملاً حاسماً في التمكن من إقامة النظم الشرقية . ففي تلك الظروف من إنخفاض القوى الإنتاجية ومن وجود تيارات شعبية تسووية قوية ، كانت المكوس المفروضة على التجار مصدراً لمورد هام للطبقة الحاكمة المندمجة فى جهاز الدولة وساعد إيراد التجارة على تغذية تلك الطبقة ، ومكنها من الصرف على الجهاز البيروقراطي الضخم وخاصة على

المرتزقة ، والعبيد الذين تتكون منهم الجيوش الدائمة، فكثيراً ما لاحظنا الإرتباط التاريخي بين قيام الدولة الشرقية وبين ازدهار التجارة المارة بطرق أقاليمها (التجارة البرية بين الشام والهند من خلال الجزيرة العربية ، أو بين بيزنطة والصين من خلال العراق ، وما وراء النهر ، أو بين غربي المتوسط والهند من خلال مصر) .

وتعني التجارة التعامل بالسلع ، الأمر الذي يحتوي على بذور الملكية الفردية . والحقيقة أن هذه الملكية موجودة دائماً كقطب مناقض- وملازم في الوقت نفسه - لملكية الدولة . ورغم أن هذه الأخيرة تمثل القطب السائد ، إلا أن العلاقة والتوازن بين شكلي الملكية (وبالتالي بين الإنتاج السلعي والإكتفاء الذاتي) اختلفا مع اختلاف المناطق والشعوب . ومن هنا - مع أسباب أخرى - جاء اختلاف النظم الشرقية ، وكذلك تنوع التأثير الذي مارسته كل أثنية جديدة استولت على حكم مصر . ورأينا هذا في الفروق بين النظم العربية ، والفاطمية ، والسلجوقية ، والمغولية من حيث تكوينها الداخلي وتأثيرها على مصر رغم أنها جميعاً أنواع من النظم الشرقية ، وأبقت على النمط الآسيوي كأساس في بلادنا .

غير أن التكوين العثماني في تقديرنا مختلف عن تلك التكوينات في عناصر جوهرية مما يقدم تفسيراً جزئياً للتغيرات الحاسمة التي طرأت على المجتمع المصري في القرن الثامن عشر .

وعلى أية حال ، فالملاحظ أن تأثير التجارة الخارجية والعابرة على التكوين المصري ظل محدودا ً. فسواء كانت نشطة مزدهرة أم راكدة ، فلا نراها تغيره في جوهره ، بل الأغلب أنها ساعدت على إبقائه بفضل تغذيتها للطبقة الحاكمة المالية من خارجه.

5- لا عبودية ولا إقطاع :

وكذلك نجد من الوقائع أن التكوينات الشرقية المبنية على النمط الآسيوي للإنتاج ليست تكوينات عبودية . ففي حين أن العبيد في اليونان وروما وغيرهما كانوا المنتجين في الزراعة والحرف ويمثلون الطبقة المستغلة (بفتح الغين) أساساً ، تراهم حكماً أو جزءاً من الطبقة الحاكمة المالكة والبيروقراطية في التكوينات الشرقية ، ولا يلعبون دوراً في الإنتاج الزراعي أو الصناعي (إلا بصورة محدودة في

بعض المناجم الفرعونية لفترة قصيرة جداً مثل العبيد الآباق في العهد الإخشيدي) وأبرز نموذج لهذا الإختلاف في وضع العبيد هو الحكم المملوكي المصري .

وبالمثل ، فمن المستحيل أن نسمي النظام الإجتماعي إقطاعياً في تلك العهود (إلا في فترات تبدو استثنائية ، مثل الفترة الأخير من العهد البيزنطي في مصر) . وذلك رغم أن أفراد الطبقة الحاكمة ينتفعون بإيراد الإقطاعات . فالإقطاع المصري منبثق من ملكية الدولة ويظل على أرضيتها ، في حين الإقطاع الأوروبي نابع من الملكية الفردية . ورأينا كيف كانت الإقطاعات الشرقية متناثرة لا تكون ضياعاً كبيرة على الأغلب ، وتُصادر المرة بعد المرة (وخاصة في عمليات الروك المتكررة) ، ولا تُورث لذرية المقطع ، بل تعود إلى قاتله أو الدولة ، أو تسقط عن يده عند انتهاء وظيفته الحكومية . وكذلك تحققنا من أن المقطع لا يمارس حقوقاً استعبادية شخصية على الفلاحين من حيث الجانب الأغلب (الحصول على الخراج) ، ولا حقوقاً إدارية مبدئية على الأرض المقطعة له . أي أن الامتيازات الناتجة من الإقطاع المصري تمر من خلال سيادة جهاز الدولة على وسائل الإنتاج وليست حقوقاً سيادية شخصية للمقطعين أساساً .

وبالتالي ، فيمكننا أن نؤكد مرة أخرى هنا أن التكوين المصري لم يكن عبودياً ولا إقطاعيا ، وإنما كان تكويناً **شرقياً** ، وأن مصر لم تعرف لا العبودية ولا الإقطاع كنظام اجتماعي سائد حتى عام1517 م على الأقل .

6- الجهاز الحاكم محور الطبقة المالكة :

منذ قيام الدولة في النظم الغربية ، تتولى أجهزتها مهمة القمع **الشرعي** للقوى المناوئة للطبقة المالكة ، ويتخصص أفرادها في هذه العملية ، متخذين سمة الإنعزال والإرتفاع عن المجتمع . وفي النظام الرأسمالي ، يوجد فصل بين طبقة الملاك القائمين بتوجيه النشاط الإقتصادي وبين أجهزة الدولة القائمة بالنشاط السياسي والقمعي ، وهو فصل مبدئي من الناحية النظرية .

أما في النظم الشرقية المبنية على النمط الآسيوي للإنتاج ، فالدولة هي المشترك الأعلى ، ورأسها يملك وسائل الإنتاج ملكية الرقبة باعتباره رمزاً لجهاز الدولة ، وتبين

الدراسة السابقة ليس فقط أن الأرض الزراعية ملكية الدولة ، بل المناجم ، وللدولة حق احتكار سائر الأنشطة الإقتصادية الكبرى من صناعية ، وتجارية ، ومالية الخ . ويتمكن أفراد الصفوة من ابتلاع فائض العمل الإنتاجي باعتبارهم منتمين إلى الدولة ، أي يمثلونها بالنيابة، وتسقط حقوقهم عند انفصالهم عنها . فجهاز الدولة يتكون من أفراد الطبقة الحاكمة والمالكة في الوقت نفسه ، والبيروقراطية ككل هي المالكة الأساسية . وفي الحقيقة توجد فئات اجتماعية مالكة أخرى (تجار ، حرفيون ، أعيان الريف) ولكنها خاضعة للبيروقراطية ومرتبطة بها ومعتمدة عليها .

وإذا طمعت فئة جديدة في النظام الشرقي في توسيع نصيبها من فائض العمل ، فليس أمامها إلا الاستيلاء على الدولة مباشرة إما بالتسرب إلى أجهزتها أو بالعنف المفتوح . وفي حين أن الملاك في النظم الغربية يوسعون ثرواتهم بنشاطهم الإقتصادي الخاص أولاً ، وبالتأثير على الدولة لكي يحمي مصالحهم ثانياً ، نجدهم في النظام المصري يحققون أهدافهم بالعمل الإداري المباشر من داخل الدولة لأنهم أساساً من البيروقراطية .

ولأن الدولة الشرقية تتولى المهام الإقتصادية الرئيسية ، فاتجاهها السياسي والفكري هو الحاسم في الحالة الإقتصادية أي : في الازدهار أو الركود ، وفي رفع مستوى القوى الإنتاجية أو الحط منها . ومن هنا ما يبدو من أمر غريب يلاحظه بعض المستشرقين ويسجل أهميته معظم المؤرخين العرب والمسلمين : فإذا كانت الصراعات السياسية في الغرب بين الدول أو بين الطبقات تدور بوضوح حول مصالح اقتصادية ومادية ، تندلع هذه الصراعات في التاريخ الشرقي - والمصري - حول المذاهب ، أو بين النحل ، والانثياب المرتبطة بها . غير أن الحقيقة أن تحت هذا الصراع المذهبي والفكري مصالح إقتصادية وطبقية محددة .

وتبين هذه الصراعات كيف أن الخلاف بين الفاطمية والسنية العباسية وازى الصراع حول السيطرة على الطرق التجارية والجزية المُستخرجة من الرعية . ونفس الشيء بالنسبة للصراع بين الفاطميين والقرامطة ، وبين العربان الخوارج ، والشيعة ، وبين الآيوبيين ، والمماليك ، وبين المماليك المغول الوثنيين أو الشيعة ألخ . وكل مجموعة أثنية جديدة تستولي على الحكم في مصر إنما تأتي بفكرية ومصالح محددة سابقة

- والأغلب بمذهب محدد - يترتب عليها تحديد المسار الإقتصادي العام للبلاد . وكأن أمر العلاقة بين التوجه الإقتصادي وبين التوجه الفكري مقلوب في النظم الشرقية بالمقارنة مع النظم الغربية المبنية على الملكية الفردية الخاصة . ولكنه قلب شكلي فقط للأمور . ورغم ذلك ، فيلعب هذا الإختلاف دوراً هاماً في الأشكال الهيكلية للحياة الإجتماعية على العموم .

* * *

وثمة ملاحظة نود إبداءها فيما يتعلق بعملية نشوء التكوين المصري الذي نراه نوعاً من التكوينات الشرقية . فالجانب الأغلب من الخطوط العامة التي استنتجناها في هذه الخاتمة بخصوص هذا النشوء، إنما جاء من معلوماتنا عن التاريخ الإجتماعي الإقتصادي للدول العربية والتركية ، والمغولية ، وقمنا - في الحقيقة - بإسقاط ضوئها على مصر إلى درجة كبيرة . وذلك لأن نشأة تلك الدول حديثة نوعا - من القرن السابع إلى القرن الثالث عشر - وتوفرت لدينا معطيات كافية عنها إلى حد ما . أما بالنسبة لمصر ، فنشأة تكوينها الشرقي موغلة في القدم ، وجزء منها ينتمي إلى ما قبل التاريخ ، فالمعلومات عنها قليلة جدا ً، والكثير من الموجود منها أقرب تخمينات ما زالت مثارة للمناقشة بين علماء المصريات . وكمثال ، فلم نجد بعد أي دراسة متخصصة عن المشترك الفلاحي المصري في العهود السابقة على البطالمة .

زد على ذلك أن كاتب هذه السطور نفسه ليس من دارسي المصريات ، ولا يقرأ الهيروغليفية ، الأمر الذي يحول دون محاولته - ولو رغب - البحث في البرديات القديمة أو النقوش - وآملنا أن تدفع هذه الصفحات الباحثين المصريين إلى القيام بهذه المحاولة عساهم أن يوفقوا في إلقاء المزيد من الضوء على تراثنا .

ثانيا : في تطور التكوين المصري

ملأ كارل فيتفوجل في كتابه الطغيان الشرقي الصفحات بالحجج الدالة على الركود التام للنظم الشرقية . وتشبث في هذا بنص مشهور لماركس في مقال بعنوان **النتائج المقبلة للحكم البريطاني في الهند** حيث يقول **:**

" ليس للمجتمع الهندي تاريخ على الإطلاق ، أو على الأقل ليس له تاريخ معروف . وما نسميه تاريخه ليس إلا تاريخ الغزاة المتتاليين الذين أسسوا إمبراطوريتهم على القاعدة السلبية لذلك المجتمع الذي لا يقاوم ولا يتغير " .

غير أن الوقائع البادية من معطيات هذه الدراسة لا تؤيد هذا الرأي فيما يتعلق بالتكوين المصري على الأقل . وتوحي أيضاً بعكسها بالنسبة لمناطق عديدة بالشرق الإسلامي (عدا الهند التي لم يلمسها بحثنا) .

فرغم كل شيء ، حدث تقدم في الأساليب الإنتاجية. وارتفاع نوعي القوى الإنتاجية . وبرز هذا في أراضي وسط الدلتا . وبعض مناطق الصعيد . ووقع التطور الرئيسي بالنسبة للمشترك الفلاحي في مصر الشمالية حيث تفكك وتفتت وظهر الفلاحون المعدمون الأجراء المسمون **بالبطالين** . وكذلك حدثت تقوية للملكية الفردية للأرض وانتشار الزراعات السلعية ، والتجارة الداخلية والتبادل النقدي ألخ . حقاً ، لقد كانت أغلب هذه الظواهر في صورة ضيقة وجنينية في بعض الأحوال ، وعلى شكل مسود بالنسبة للنمط الآسيوي ، غير أن وجودها كان ملموساً وكون الأرضية للتطور الكبير الذي طرأ بعد ذلك في النصف الثاني للعهد العثماني . وحقا أيضاً ، فخلال القرون الطويلة التي غطت هذه الدراسة تاريخها ، لم يحدث الإنتقال الحاسم إلى نسق إجتماعي إقتصادي جديد . وإنما في رأينا أن تلك الهياكل المسودة السابقة لنمط إنتاج جديد كانت الأوتاد التي بنى عليها محمد علي دفعته القاطعة الرأسمالية .

وفي الحقيقة يبدو أن ماركس نفسه لم يتمسك بذلك الرأي القائل بالركود التام للمجتمع الشرقي ، وأن المعلومات التي توافرت لديه بعد ذلك جعلته يشير إلى تطوره وإمكانياته الكامنة . وذلك مع ملاحظة أن اهتمامه بالموضوع كان فرعياً وجد ثانوي بالنسبة لتركيزه على النظام الرأسمالي في أوروبا الغربية .

ففي مؤلفه عن التكوينات السابقة للإنتاج الرأسمالي ، ذكر ماركس أن قدرة العبودية والقنانة على تغيير الملكية المبنية على الهيكل القبلي تكون أقل ما يمكن في الشكل الآسيوي . ولكنه لم يستبعد تماماً إذن إمكانية حدوث هذا التغيير استبعاد كاملاً . ونعلم أن هذه الإمكانية وُجدت بصورة جنينية في مصر الهلينية ، وتقديرنا أنها اتخذت شكلاً أقوى من نهاية التبعية العثمانية ثم بعد غزو الرأسمال الأجنبي لمصر .

وكـذلك أشــار مــاركس - فــي المســودة الأولــى لخطابــه إلــى فيــرا زاســوليتش عــن المشـترك الزراعي الروسـي - وجود احتمال أن يتطـور هـذا المشــترك مباشــرةً كعنصـر للإنتاج الجماعي على نطاق قومي ، وأن يسـتحوذ علـى جميـع المنجـزات الإيجابيـة للإنتاج الرأسـمالي **دون** أن يمر بأحداثه الفظيعة البشـعة ، أي أن يكـون إحـدي الركـائز للتطور الاشـتراكي ، ولكن قضية النمو غير الرأسـمالي هذه ، لها حديث آخر .

وبالعودة إلى التطور المصري وبالتحديد ، فليس من شـك فـي إن كـان بطيئـاً بالمقارنـة مع التطور الغربي . وكان هذا بسـبب التـوازن المصـري الخـاص بـين العوامـل التطويريـة وتلك التركيدية ، بل لأن أغلب المكونات الأسـاسـية للتكوين المصـري كانـت هـذه وتلـك في آن واحد . ولننظر إلى بعضها نظرة سـريعة .

1- دور الصراع الطبقي والداخلي :

يُكـوّن الفلاحـون النسـبة الغالبـة للكتلـة المنتجـة فـي المجتمـع المصـري خـلال تلـك العصور . وقد رأينا أن المقاومة الفلاحية للإسـتغلال سـارت في اتجاهين رئيسـيين :-

الأول هو الأسـاليب الثوريـة والإنتفاضـات المسـلحة ، غيـر أن التـوالي التـاريخي يبـين علـى العمـوم ، هبـوط هـذا المسـار وخفـوت أهميتـه واتسـاعه مـع الـزمن . كمـا أن مضمون هذه المقاومة الإجتماعي كان يسـتهدف - وإن كان في غمـوض - العـودة إلـى أشـكال أسـبق من المشـاعية والمسـاواة . ورغم بطولـة تلـك الثـورات ، فالحقيقيـة أنهـا أدت إلى نفس المأزق باسـتمرار ، بمعنى أنهـا كانـت عـاملاً مجـدداً للـنمط الآسـيوي ، ونعتقد أن تحلل المشـترك الفلاحي على مر التاريخ كان العامل الأول الذي تسـبب فـي التقليل من بروز الأسـاليب الإيجابية في الحركة الفلاحية .

والاتجاه **الثاني** : هو المقاومة السـلبية مثـل هجـرة الأرض والتهـرب مـن دفـع الخـراج والعوائد ، والتقليل من الإنتاج إلخ . وتصعد أهمية هذا الاتجاه وبروزها مـع الـزمن . غيـر أنه - هو أيضاً - لم يؤد نقل المجتمع إلى طور جديد ، بل كان كل الذي عمله أنه ضـرب النظام السـياسـي من الداخل وسـاعد بالتالي علـى سـقوط السـلطة فـي أيـدي غـزاة جدد ، وتكرار نفس الحلقة المفرغة .

- ولعبت حركات العربان التسووية دوراً له نفس الإتجاه . فهي لـم تبـق العقليـة المشتركية البدائية حية فحسب ، بـل عجـزت عـن القيـام بالمهمـة القياديـة الطليعيـة للحركة الفلاحية بسبب التعـارض القـائم معهـا ، كمـا هـو واضـح مـن دراسـة حركـات العربان في العصر المملوكي .

- وهنـاك طبقـات مالكـة ذات نشـاط سـلعي (تجـار ، حرفيـون ، مـلاك ، زراعيـون ، ألـخ) وزادت أهميتهـا النسـبية فـي العهـود الأخيـرة ، ويمكـن التمييـز بـين قسمين منها :-

فالقسم الأكبر والأعظم وزناً مرتبط تماماً بجهاز الدولة . ويكمـن مصـدر ثروتـه فـي هـذا الإرتباط ، وصراعاته لا تهـدف إلـى تغييـر الوضـع تغييـراً حاسـماً ، بـل إلـى إعـادة توزيـع الأنصبة بين مجموعاته . ووضعه الإقتصادي مهزوز وضعيف بسـبب المصـادرات المتتاليـة وميله إلى الإكتناز للإفلات منها ، الأمر الذي يحوله إلـى درجـة كبيـرة دون تحولـه إلـى الإرتباط بالإنتاج الكبير .

والقسم الآخر مكون مـن ذوي المصـلحة فـي السـوق الـداخلي . ونمـا هـذا القسـم بصورة ملحوظـة - وإن كانـت بطيئـة - خـلال العصـور . وكـان السـند الأساسـي للدولـة الفاطمية . ولاحظنا وجوده كذلك في العصر الأيـوبي المملـوكي. غيـر إنـه ظـل - طـوال التاريخ الذي درسناه حتى الآن - واقعاً تحت الضغط الفعـال للطبقـة الحاكمـة المالكـة . وفـي تقـديرنا أن بـذور البورجوازيـة القوميـة تكمـن فيـه ، وأن عـوده اشـتد فـي العهـد العثماني الثاني ، ولعب دوراً هاماً في قيام نظام محمد علي . إنه - باختصار - العامـل التطويري الحقيقي وسط القـوى النازعـة إلـى الملكيـة الخاصـة وبـين الأجـزاء المكونـة للقطب المناقض للدولة المركزية الطاغية .

2- دور العلاقة مع الخارج :

- كان الحكـم الأجنبـي - حتـى عـام 1517م علـى الأقـل - عـاملاً مـن العوامـل الآسيوية التي حافظت على النمط الآسيوي في مصر ، لأنـه كـان حكمـاً **نهبيـا**ً فـي جوهره . بمعنى أنه معتمد على استخراج أكبر قدر من الجزيـة بأشـكالها . فـإذا كانـت

المهام الإقتصادية الموكولة إلى الدولة المركزية تشتمل بصورة رئيسية على الإشـراف علـى الشـبكة الإصطناعية للـري المصـري فـي الأصـل ، إلا أن البيروقراطيـة الحاكمـة وجـدت فـي مختلـف العصـور - وخاصـة المملـوكي منهـا - أن الرسـوم علـى التجـارة العـابرة ، بـل واحتكـار التجـارة الخارجيـة ، يجلـب لهـا دخـلاً أعظـم . خاصـةً أن علاقـة العبوديـة المعممـة لـم تكـن تتـرك للفلاحـين فائضـاً للنهـوض بالإنتـاج الزراعـي فـوق المستوى الأدنى . ومن هنا كان إهمال الزراعة والمجاعات المتتالية .

ولكن دور هذه العلاقـة بـين المجتمـع المصـري وبـين الخـارج سـوف يتغيـر عنـد دخـول الرأسمال الأجنبي بعد محمد علي .

- ولعبـت التجـارة الخارجيـة والعـابرة دوراً مزدوجـاً . فقـد كانـت هـذه التجـارة الخارجيـة - و إلـى درجـة مـا - أحـد المصـادر التـي تسـربت منهـا العلاقـات السـلعية والنقدية إلى داخلية البلاد ، غير أن هذه الدرجة كانت محدود ، لأنها أساسـاً المحـيط الخارجي للعمليات الإنتاجية ولم تؤثر علـى صـميمها إلا قلـيلاً . وبالإضـافة إلـى ذلـك ، فكان دورها رجعياً ، بمعنى انه أبقى هذا التأثير الـداخلي القليـل فـي إطـار الاسـتعباد العـام للمنتجـين . وكعامـل منـاقض عمومـاً للتيـار السـلعي المعتمـد علـى السـوق الـداخلي . وفـي تقـديرنا أن جانبـاً كبيـراً مـن التشـويه شـبه الإقطـاعي الـذي حـدث للمجتمع المصري أيام محمد علي وبعده آت من هذه الناحية .

والوجه الآخر لدور التجارة الخارجية والعابرة أنها كانت - كما قلنا - تغذية مقوية للطبقـة الحاكمة المالكة ، وبالتالي ساعدت على بقائها حية ومتسلطة رغم هبوط دخلها من الجزية الداخلية بسبب التدهور العام الذي أصاب الإقتصـاد المصـري . وهـذا واضـح كـل الوضوح أيام المماليك الجراكسـة .

- وأخيراً ، فمن ضمن علاقة مصر بالخارج تلك الحروب المتوالية التي دخل فيهـا الجيش الحاكم ، سواء بسبب إطماع السلطة بالقاهرة أو لرد العـدوان الأجنبـي ، فقـد أبقت هذه الحروب على أهمية البيروقراطية العسكرية وعلى تضخم امتيازاتهـا بشـكل متزايد ، كما استنزفت جانباً كبيراً مـن المـوارد والـدخل القـومي ، مقتطعـة جـزءاً عاليـاً منه عن التراكم الضروري لرفع مستوى القوى الإنتاجية . هذا إلى جانب الخـراج الـذي

ترتب على الغزوات الأجنبية والإقتتال الداخلي بين الفرق أو بينها وبين العربان . ولأن الطبقة الحاكمة المكونة لجهاز الدولة حرصت على استبعاد المصريين من الجيش - حتى تستولي هي على امتيازاته كلها ، ومنها من أن يكون ذلك وسيلة لتسرب الرعية إلى السلطة - فقد كانت تلك الحروب عاملاً على أن تبقى حية علاقة الإستعباد العام التي يتميز بها النمط الآسيوي للإنتاج .

والنتيجة العامة التي نخلص إليها ، أن تطوراً بطيئاً طرأ على التكوين الإجتماعي الإقتصادي المصري ، ولكن دون أن يحطم إطاره الشرقي الذي بقى - بشكل عام أيضاً - مبنياً على النمط الآسيوي للإنتاج حتى عصر محمد علي . وأن هذا التكوين لم يكن عبودياً ولا إقطاعياً ، وإن كانت نبتات إقطاعية ظهرت في فترات معينة من تاريخه ، ولكن دون أن تصبح سائدة .

ثالثاً : في مميزات الحركة الشعبية المصرية

كانت الأغلبية الساحقة من المنتجين في مصر تتكون من فلاحين يرتبطون بمستغليهم البيروقراطيين بعلاقة العبودية المعممة التي تتخذ الأبوية شكلاً ظاهراً لها . فجهاز الدولة أمر ضروري - في تلك الظروف التاريخية - والهدف الذي يجاهد الفلاحون من أجله عملياً أن يكون على رأس مصر مستبد عادل . وإذا كانت الإنتفاضات والهيئات الفلاحية العنيفة تكررت طوال التاريخ المصري ، فقد لاحظنا في الوقت نفسه تعاظم السلبية (الفرار من الأرض ، المقاومة السلبية ، التهرب من دفع الخراج الخ) ، حتى لقد اتخذت شكل الإستسلام للموت في العصر الأخير . وليست هناك هيئات أو طوائف خاصة بالفلاحين توثق عري صفوفهم وتنظمها ، أي لم يوجد هناك **حزب** فلاحي مصري في وقت من الأوقات وله بعض الإستمرار ، بل نعلم أن الفلاحين المصريين انضموا بين الحين والحين تحت لواء بعض حركات العربان ، وهي لم تكن فلاحية طبعاً .

وفي الوقت نفسه ، فتكاد لم توجد حركات مقاومة فلاحية علمانية ، ففي جميع الأحوال - على حد علمنا - كانت هذه الحركات ذات ثوب ديني ، وتحتوي على نسبة من المعتقدات القديمة ، والسحرية ، والمهنية ، والعواطف العلوية والشيعية ، وإن كان مظهرها العام سيئاً .

أما في المدن ، فتلاحظ البروز المتزايد لعنصرين معاً : حركات الحرفيين المرتبطة بالشيعة الإسماعيلية حينا ً، وبالفتوة حيناً آخر ، وبالطرق الصوفية أخيراً . وهي الحركات الوحيدة التي يمكن أن نسميها ثورية ، لأنها تمثل عامل تقدم من الناحية التاريخية ، ونقصد الإنتاج السلعي الصغير .

والعنصر الثاني في المدن نجده في حركات الغوغاء والجياع المتزايدة اتساعاً وعنفاً ، ولكن دون مخرج حقيقي .

- **القضية الوطنية :**

ورد لفظ القومية المصرية في هذه الدراسة من وقت لآخر . والشائع من الناحية النظرية أن القومية لا توجد إلا في ظل النظام البورجوازي حيث تكون السوق الداخلية قد تم توحيدها . فكيف يتسق استعمال هذا اللفظ مع وصفنا للتكوين المصري بالشرقي ؟

نعتقد أن تلك الفكرة النظرية لا تنطبق على الحالة المصرية . فإذا كان التكوين القبلي والعشائري موجوداً في مصر في العصور الأولى لما قبل التاريخ ، إلا أنه قد اختفى بصورة تكاد تكون تامة بعد ذلك . وإذا استثنينا القبائل البدوية والعربية والبربرية التي استقرت في داخل الوادي (ونسبتها إلى السكان قليلة) أو في الصحاري (وبقيت محيطية، وهامشية) ، وبالتالي فالروابط الإقليمية هي التي توثقت في الريف المصري . ووجدت في المدن بالإضافة إليها الروابط الطائفية والدينية .

وإذا كانت المشتركات القروية المصرية منغلقة على نفسها ومنعزلة بعضها عن بعض ، إلا أن عبودية أفرادها المعممة قد أضفت على المصريين طبيعة نكرة ، أي نعم ، ولكنها أيضاً سوت بينهم كحبات الرمل . ونلحظ منذ فترة مبكرة أن الكتلة المصرية متجانسة التكوين النفسي .

وبقدر ما كانت توجد به سوق ، فأغلبها كان سوقاً واحداً ، لأنها مركزية بسبب سيطرة الدولة عليها ، ولأنها كانت وعاءاً مشتركاً يُعب منه المنتمون إلى جهاز الدولة طبقاً لتوزيع معين .

ولذلك فثمة اختلافات جوهرية مع أحوال التكوين الغربي السابق للرأسمالية ، حيث كانت العلاقات القبلية هي السائدة ، وحيث كانت وتجد أسواق منفصلة لم تتحد إلا في ظل البورجوازية .

ومن هنا ما نلاحظه بوضوح شديد خلال التاريخ المصري ، وهو بقاء وادي النيل مصرياً رغم توالي الأثينيات المختلفة على حكم مصر . إن الهكسوس ، والفرس ، والإغريق ، والرومان ، والتركمان ، والجراكسة ، والاتراك إلخ لم يصبغوا مصر بصبغتهم سوى القليل . بل العكس هو الصحيح بالنسبة للعناصر التي لم تندثر أو ترحل منهم . والإستثناء الوحيد هو العرب ، إذ أصبحت مصر عربية في كتلة لغتها وتراثها ودينها الإسلامي . ومع ذلك ، ففي تقديرنا أن عربية مصر شيء خاص وفيه من الخصوصية المصرية جانب كبير يجعلها جد مختلفة عن عربية المشرق والعراق وغيرهما من البلدان الشقيقة .

ولأن مصر حكمها الأجنبي ، وواجهت التهديد الأجنبي أيضاً عصوراً طويلة ، فقد تصلب عودها القومي وظلت حية لديها القضية الوطنية . وارتبطت لدى شعبها مسألة التخلص من الحكم المستبد بمسألة دحر الغزو . ولاحظنا في الصفحات الماضية كيف حدث نوع من الالتفاف الشعبي حول الحكم المركزي عندما يتخذ موقفاً مضاداً للغزو . ولكننا أيضاً رأينا من الأحداث أن هذا الموقف لم يكن دائماً ذا صفة تقدمية من الناحية التاريخية . بل كثيراً ما كان طريقاً لإعاقة التطور المصري ، أي طريقاً رجعياً . ويعلمنا التاريخ المصري بالتالي أنه يمكن أن يكون هناك اتجاه وطني ورجعي في الوقت نفسه (وأقرب مثال الحكمان الأيوبي والمملوكي) .

رابعاً : ضد الجمود العقائدي

تنهض هذه الدراسة ضد الجمود العقائدي الذي يرى في النموذج الأوروبي الغربي للتطور قاعدة لا تحيد عنها جميع بلدان العالم ، ويبحث في النصوص الماركسية الكلاسيكية أساساً ، وفي التجارب التاريخية التي مرت بها نضالات الطبقة العاملة الأوروبية الغربية أيضاً ، عن المرشد الوحيد لتحليل القضايا المصرية ، وتخيل حلولها ، ونعتقد أن مختلف المعلومات التي جمعناها تشكل سبباً للدعوة التي تجري بين

سطور هذا الكتاب إلى التحرر من ذلك الجمود والتمسك بالماركسية كمنهج علمي للإدراك والتوجه والعمل بدلاً من أن تستخدم قوالب صماء في كل مكان وزمان .

ولن نعود مرة أخرى هنا إلى ما أبرزناه في الصفحات الماضية - ولخصناه خاصة في هذه الخاتمة - من أن جانباً كبيراً من القوانين العامة التي حكمت التكوين الإجتماعي الإقتصادي المصري وتطوره إنما يأتي مقلوباً رأساً على عقب بالمقارنة مع قوانين التكوينات الأوروبية . ومن هنا ، فالسير بالتعلق على هذه الأخيرة - في تاريخنا الماضي - لا يمكن أن يؤدي إلى طريق مسدود .

وإذا كان صحيحاً أن مرحلة النمط الآسيوي تنتهي في مصر - حسب رأينا - في حوالي عام 1850م مع زوال المشترك الفلاحي في الصعيد ، فليس من شك في أن بقاءه مئات القرون كون أن لبلادنا تراثاً ضخماً في كافة ميادين النشاط والعلاقات . ومهما كان الرأي في نواحيه الإيجابية المجيدة والسلبية الثقيلة ، فهذا أمر واقع علينا إدراكه حتى نستطيع تغيير ما نراه منه سقيما ً. وهذه الدراسة مساهمة جداً متواضعة في هذا السبيل ، ولكنها في الوقت نفسه دعوة عالية إلى أن يأتي بالمزيد من المساهمات أبناء هذه الأرض المحبون لها والعاملون لخير شعبها وتقدمه . وفي هذا إضافة حية ثرية لذخر البشرية المناضلة جميعا ً، وإن كان من خلال الخصوصية المصرية .

وفي الوقت نفسه ، ليسمح القارئ الكريم أن يسر له كاتب هذه السطور بخشيته من أن تصبح نظرية النمط الآسيوي ميداناً جديداً للجمود العقائدي . فليس فيها على الإطلاق جميع المفاتيح للظروف المصرية الماضية ولا الحاضرة . ولا يعود هذا فحسب إلى أن هذه الدراسة فيها من النواقص وأوجه القصور ما يجعلها بعيدة عن الكمال ، بل خاصةً لأن المراحل التالية للتاريخ المصري أدخلت في الاقتصاد والاجتماع ، والفكر ، والتراث عوامل جديدة انصهرت مع المكونات السابقة بطرق وأشكال خاصة أيضاً . وواجبنا أن ندرس الوقائع التاريخية كما حدثت في الحقيقة ، لا أن نحاول تطويعها لمخطط مبسط رسمناه في أذهاننا مسبقا ً.

ونود أن ننهي هذه الخاتمة بقول ماركس وانجلز في مؤلفهما عن الأيديولوجية الألمانية " إليكم إذن الوقائع : أفراد محددون لهم نشاط إنتاجي طبقاً لنمط محدد

يدخلون في علاقات إجتماعية وسياسية محددة . ويجب في كل حالة على حدة أن تبين الملاحظة التجريبية الربط داخل الوقائع بين البيئة الإجتماعية ، والسياسية ، وبين الإنتاج دون أي افتراض تأملي أو خرافة . فالبنية الإجتماعية والدولة تنتجان باستمرار من العملية الحيوية لأفراد محددين . ولكن ليس هؤلاء الأفراد مثلما يمكن أن يظهروا أنفسهم في تصويرهم لذاتهم أو مثلما يظهرون في تصوير الآخرين ، بل مثلما يكونون في الحقيقة ، بمعنى كما هم يعملون وينتجون مادياً . وإذن كما هم يفعلون على أسس وفي ظروف وحدود مادية محددة ومستقلة عن إرادتهم " .

مصر الجديدة

فبراير 1977

مراجع الكتاب

====

أولاً : المراجع العربية

1 - القرآن الكريم .

2 - ابن أبي دينار (أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم الرعيني القيرواني) : **المؤنس في أخبار أفريقيا وتونس** - تونس ، المكتبة العتيقة ، 1967 **.**

3 - ابن أياس (محمد بن أحمد بن أياس الحنفي) : **بدائع الزهور في وقائع الدهور** **-** النشرات الإسلامية لجمعية المستشرقين الألمان ، استامبول ، مطبعة الدولة ، 1932 (خمسة أجزاء) **.**

4 - صفحات لم تُنشر من بدائع الزهور - القاهرة ، دار المعارف ، 1951 **.**

5 - ابن جبير (أبو الحسين محمد بن أحمد بن جبير الكناني الأندلسي البلنسي) : **رحلة - ليدن** ، مطبعة بريل ، 1907 **.**

6 - ابن خلدون (عبد الرحمن محمد بن خلدون) : **مقدمة ابن خلدون** جزءان ، القاهرة لجنة البيان العربي ، 1958 **.**

7 - ابن دقماق (إبراهيم بن محمد بن ايدمر العلائي الشهير بابن دقماق) **كتاب الإنتصار بواسطة عقد الأمصار** – القاهرة ، المطبعة الأميرية ، 1314هـ 1893م

8 - ابن عبد الحكم (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله القرشي المصري) **: فتوح مصر والمغرب** – القاهرة ، لجنة البيان العربي ، 1961 **.**

9 - ابن واصل (جمال الدين محمد بن سالم بن واصل) **مفرج الكروب في أخبار بني أيوب** – ثلاثة أجزاء ، القاهرة ، دار إحياء التراث القديم بوزارة المعارف المصرية ، 1953 **.**

10 - أبو شامة (شهاب الدين أبو محمد عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الشافعي) : **كتاب الروضتين في أخبار الدولتين** - القاهرة ، مطبعة وادي النيل ، 1871 .

11 - أبو يوسف (يعقوب بن إبراهيم) : **كتاب الخراج** – بولاق ، القاهرة ، 1884 .

12 - أرمان ، أدولف ، ورانكه ، هرمان : **مصر والحياة المصرية في العصور القديمة** - ترجمة ومراجعة الدكتور عبد المنعم أبو بكر ومحرم كمال ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، د.ت. (1959) .

13 - **إسماعيل ، عبد العزيز : نظام العاملين في الدولة عند قدماء المصريين** – مجلة الصناعة والتصنيع ، القاهرة ، العدد الأول ، يناير 1971، ص106- 110 .

14 - إسماعيل ، محمود : **الحركات السرية في الإسلام** – القاهرة ، كتاب روز اليوسف ، 1973 .

15 - **سقاء القيروان والثورة الإجتماعية في المغرب** – مجلة الكتاب ، القاهرة ، أعداد145 - 148 (ابريل - يوليو) 1973 .

16 - الأيوبي ، إلياس : **تاريخ مصر الإسلامية** - الجزء الأول ، القاهرة ، مطبعة الرغائب ،1932 .

17 - البراوي ، راشد : **حالة مصر الإقتصادية في عهد الفاطميين** – ط 1 ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، 1957 .

18 - البلاذري (أحمد بن يحي بن جابر) : **كتاب فتوح البلدان** - القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، 1957 .

19 - الجمال ، أحمد صادق : **الأدب العامي في مصر في العصر المملوكي** ، القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر، 1966 .

20 - الجيلالي ، عبد الرحمن بن محمد : **تاريخ الجزائر العام** - جزءان ، الجزائر ، مكتبة الشركة الجزائرية ، 1965 .

21 – الخربوطلي ، علي حسني : **مصر العربية الإسلامية** – القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 1963 .

22 - العزيز بالله الفاطمي – القاهرة ، دار الكتاب العربي ، 1968 .

23 - السكندري ، عمر وسفدج ، أ.ج. : **تاريخ مصر إلى الفتح العثماني** ، ط 8 ، القاهرة ، مطبعة المعارف ، 1928 .

24 - السيد ، أحمد لطفي : **قبائل العرب في مصر** الجزء الأول ، القاهرة ، جمعية عربان العقيلان ، 1935 .

25 - الصياد ، محمد محمود : **أحوال مصر الإقتصادية والإجتماعية كما صورها المقريزي** (في مجموعة أبحاث بعنوان " دراسات عن المقريزي ") - القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، 1971 .

26 - الظاهري (غرس الدين بن شاهين) : كتاب زبدة **كشف المماليك وبيان الطرق والمسالك** - باريس ، المطبعة الجمهورية ، 1984 .

27 - العدوي ، إبراهيم : **الأساطيل العربية في البحر الأبيض المتوسط -** القاهرة ، مكتبة نهضة مصر ، 1957 .

28 - الغمراوي ، أمين سامي : **قصة الأكراد في شمال العراق -** القاهرة دار النهضة المصرية ، 1967 .

29 - القلقشندي (الشيخ أبو العباس أحمد) : **كتاب صبح الأعشى في صناعة الإنشا** - القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية ، 1922 .

30 - المتحدة (الجمهورية العربية) ، وزارة الثقافة (ناشر) : **الندوة الدولية لتاريخ القاهرة** ، مارس- ابريل 1969 " – أربعة أجزاء ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب 1970 .

31 - المقريزي (تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي) : **كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك** – أربعة أجزاء ، مطبعة دار الكتب المصرية ، 1934 .

32 - المقريزي **إغاثه الامة في كشف الغمة** – دمشق(؟) ، دار ابن الوليد ، 1956 .

33 - المقريزي : **البيان والأعراب عما بأرض مصر من الأعراب** (مع دراسات في تاريخ العروبة في وادي النيل ، تحقيق وتأليف د.عبد المجيد عابدين) - ط 1 ، القاهرة ، عالم الكتب ، 1961 .

34 - المقريزي : **المواعظ والإعتبار بذكر الخطط والآثار** - جزءان ، بغداد ، مكتبة المتنبي ، 1970 .

35 - المقدسي (المعروف بالبشاري) : **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم -** ليدن ، مطبعة بريل ، 1909 .

36 - المناوي ، محمد حمدي : **الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي -** القاهرة ، دار المعارف ، 1970 .

37 - النويري (شهاب الدين ابن احمد بن عبد الوهاب) : **نهاية الأرب في فنون الأدب** – القاهرة ، دار الكتب المصرية ، 1931 .

38 – باتسييفا ، سفيتلانا : **نظرية ابن خلدون الإجتماعية** (ترجمة رضوان إبراهيم)- مجلة الثقافة ، القاهرة ، العدد11، أغسطس 1974 ، ص62- 67 .

م – 34

39 - بدوي ، أحمد أحمد : **الحياة الأدبية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام -** ط 1 ، القاهرة ، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها ، 1952 .

40 - بل ، ايدرس هـ. : **مصر في عصر الإسكندر الأكبر إلى الفتح العربي** - تعريب وإضافات عبد اللطيف أحمد علي ، القاهرة ، دار النهضة المصرية، 1968 .

41 - بيلي أحمد **: حياة صلاح الدين الأيوبي** القاهرة ، مطبعة السعادة ، 1922 .

42 - تغري بردى (جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغري بردى الأتابكي) **: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة** القاهرة ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر (د.ت.) .

43 - تغري بردي **: منتخبات من حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور** - حررها وليام ببر ، جامعة كاليفورنيا ، 1931 .

44 – جوزي ، بندلي **: من تاريخ الحركات الفكرية في الإسلام -** بيروت ، ، دار الروائع ، 1973 .

45 - حبشي ، حسين : **نور الدين والصليبيون** – القاهرة ، دار الفكر العربي ، 1948 .

46 - حسن ، حسن إبراهيم شرف ، طه أحمد **: المعز لدين الله** - ط 2 ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، 1963 .

47 - حسن ، علي إبراهيم **: دراسات في تاريخ المماليك البحرية وفي عهد الناصر محمد بوجه خاص** - ط2 ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، 1948 .

48 - حسن ، علي إبراهيم **: مصر في العصور الوسطى ، من الفتح العربي إلى الفتح العثماني** القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية 1964 .

49 - حسين ، أحمد **: موسوعة تاريخ مصر** القاهرة ، دار الشعب ، 1973 .

50- حسين ، طه **: الفتنة الكبرى :1-عثمان ، 2-على** القاهرة ، دار المعارف ،

. 1969

51 - حسين ، علي صافي **: الأدب الصوفي في مصر في القرن السابع الهجري -** القاهرة ، دار المعارف ، 1952 .

52 - حسين ، محمد كامل : **في أدب مصر الفاطمية**القاهرة ، دار الفكر العربي ،

. 1950

53- حقي ، إحسان : **تونس العربية -** بيروت ، دار الثقافة ، 1973 .

54 - حمدان ، جمال : **شخصية مصر :** دراسة في عبقرية المكان **-** القاهرة ، دار الهلال ، 1958 .

55 - حمزة ، عبد اللطيف **: الحركة الفكرية في مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي الأول** ط 1، القاهرة ، دار الفكر العربي ، 1947 .

56 - حنين ، جرجس (بك) **: الأطيان والضرائب في القطر المصري** ط1 ، القاهرة ، المطبعة الأميرية ، 1904 .

57 - زرقانة ، إبراهيم أحمد **: القبائل العربية في مصر عند المقريزي** (في مجموعة أبحاث بعنوان (دراسات عن المقريزي) – سبق ذكر المصدر .

58 - زكي ، محمد أمين **: خلاصة تاريخ الكرد وكردستان** (تعريب محمد علي عوني) ، القاهرة ، مطبعة السعادة ، 1936 .

59 - زيدان ، جرجي : **تاريخ التمدن الإسلامي** 5 أجزاء ، القاهرة ، دار الهلال ،

. 1958

60 – سرور ، محمد جمال الدين **: الظاهر بيبرس وحضارة مصر في عصره -** القاهرة ، دار الكتب المصرية ، 1935 .

61 – سرور ، محمد جمال الدين **: دولة بني قلاوون في مصر-** القاهرة ، دار الفكر العربي ،1947 .

62 – سرور ، محمد جمال الدين **: الدولة الفاطمية في مصر -** القاهرة ، دار الفكر العربي ،1966 .

63 – سرور ، محمد جمال الدين **: سياسة الفاطميين الخارجية -** القاهرة ، دار الفكر العربي ، 1935 .

64 - سعداوي ، نظير حسان **: صور ومظالم من عصر المماليك -** القاهرة ، دار الكتب المصرية ، 1935 .

65 - سليمان ، وليام **: القاهرة في مصر المملوكية -** مجلة الطليعة، القاهرة، السنة 5 ، العدد2 ، فبراير 1969 ، ص43-61 .

66 - سيد الأهل ، عبد العزيز **: أيام صلاح الدين -** القاهرة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية (سلسلة التقريب بالإسلام ، الكتاب العاشر) ، 1964 .

67 – سيمينوفا ، ل.آ. **: صلاح الدين والمماليك في مصر -** موسكو ، دار ناوكا ، 1972(؟) (ترجمة غير منشورة للفصول الأولى بقلم بشير السباعي في 1974) .

68 - صالح ، أحمد أمين **: النظم الإقتصادية في مصر والشام في صدر الإسلام -** القاهرة ، مكتبة سعيد رأفت ، 1971 .

69 – صالح ، عبد العزيز **: الشرق الأدنى القديم -** القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، 1967 .

70- طرخان ، إبراهيم علي **: مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة ، 1382 - 1517 -** القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، 1960 .

71 - طرخان ، إبراهيم علـي **: الـنظم الإقطاعيـة فـي الشـرق الأوسـطي فـي العصور الوسطى -** القاهرة ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر (سلسـلة المكتبة القومية ، تصدرها وزارة الثقافة) ، 1968 .

72 - عاشـور ، سـعيد عبـد الفتـاح **: مصـر فـي عصـر دولـة المماليـك البحريـة -** القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية (الألف كتاب رقم 227) ، 1959 .

73 – عاشور ، سعيد عبد الفتاح **: المجتمع المصري في عصر سلاطين**المماليك **-** القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1962 .

74 - عاشور، سعيد عبد الفتاح **: العصر المملـوكي فـي مصـر والشـام** ، ط 1، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1965 .

75 – عاشـور ، سـعيد عبـد الفتـاح **: الأيوبيـون والمماليـك فـي مصـر والشـام -** القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1970 .

76 - عبـد العلـيم ، مصـطفى كامـل **: اليهـود فـي مصـر فـي عصـري البطالمـة والرومان -** القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، 1968 .

77 - عبد القادر ، حامد **: الإسلام ، ظهوره وانتشاره فـي العـالم -** القـاهرة ، دار النهضة المصرية ، 1965 .

78 - عبـد الملـك ، أنـور **: مصـر مجتمـع جديـد يبنيـه العسـكريون** - بيـروت ، دار الطليعة ، 1964.

79 - عبد الوهاب ، حسـن حسـني **: خلاصة تاريخ تونس -** تـونس ، الـدار التونسـية للنشـر ، 1968 .

80 – عفيفي ، أبو العلا **: الملامية والصوفية وأهل الفتوة -** القـاهرة، دار النهضـة العربية ،1965 .

81 - علي ، عبد اللطيف أحمد **: مصر والإمبراطورية الرومانية -** القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1965 .

82 - عمارة ، عباس مصطفى **: المدخل الشرقي لمصر -** القاهرة ، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية ، 1946 .

83- عمارة ، محمد **: القاهرة في العصر الفاطمي** مجلة الطليعة ، القاهرة ، السنة 5 ، العدد 2 ، فبراير 1969 ، ص 32-46 .

84 - عمارة ، محمد **: عندما أصبحت مصر عربية -** بيروت ، المؤسسة المصرية للدراسات والنشر ، 1974 .

85 - فخري ، أحمد **: مصر الفرعونية** الطبعة الثانية ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ،1960 .

86 - فلهوزن ، يوليوس **: تاريخ الدولة العربية -** (تعريب محمد عبد الهادي أبو ريده) ، القاهرة ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، 1958 .

87 - قاسم ، قاسم عبده **: نهر النيل وأثره في الحياة المصرية على سلاطين المماليك** رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة 1970 .

88 - كاشف ، سيدة إسماعيل **: مصر في فجر الإسلام** - القاهرة ، دار الفكر العربي ، 1947 .

89 - كاشف ، سيدة أسماعيل **: أحمد بن طولون -** القاهرة ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، 1965 .

90 - كاشف ، سيدة إسماعيل **:** ومحمود ، حسن أحمد **: مصر في عهد الطولونيين والإخشيديين -** القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 1960.

91 - كيلله ، ف.وكوفالسون ، م . **: المادية التاريخية -** ترجمة إلياس شاهين ، موسكو ، دار التقدم ، 1972.

92 - لقبال ، موسى **: الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي (نشأتها وتطورها) -** الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1971 .

93 - لويس ، ارشيبالد : **القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط ، 500 م - 11 م -** ترجمة أحمد محمد عيسى ، القاهرة ، مؤسسة فرانكلين ، 1960.

94 - لويس ، برنارد **: النقابات الإسلامية -** ترجمة عبد العزيز الدوري ، مجلة الرسالة ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 1972 .

95 - ماجد ، عبد المنعم **: ظهور خلافة الفاطميين وسقوطها في مصر، التاريخ السياسي -** القاهرة ، دار المعارف ، 1968 .

96 - ماجد ، عبد المنعم **: تاريخ الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى** – ط 2 ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 1972 .

97 - ماجد ، عبد المنعم **: نظم الفاطميين ورسومهم في مصر- الجزء الأول** ، ط 2 ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 1973 .

98 – محمود ، حسن أحمد **: حضارة مصر الإسلامية- العصر الطولوني -** القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، 1960 .

99 - مشرفة ، عطية مصطفي **: نظم الحكم بمصر في عصر الفاطميين -** ط 1، القاهرة ، دار الفكر العربي ، 1948 .

100 - نصار، حسين **: الثورات الشعبية في مصر الإسلامية -** المكتبة الثقافية رقم 215 ، القاهرة ، دار الكاتب العربي ، 1969 .

101 - محمد حسين **: الإمبراطورية الإسلامية -** القاهرة ، دار الهلال ، 1965 .

102 – وحيدة ، صبحي **: في أصول المسألة المصرية -** القاهرة ، مكتبة مدبولي ، 1974 .

103 - ياقوت (شهاب الدين بن أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي : **معجم البلدان -** بيروت ، دار صادر ، 1956 .

104 - يويوت ، جان **: مصر الفرعونية -** ترجمة سعد زهران ، الألف كتاب رقم 601 ، القاهرة ، مؤسسة سجل العرب ، 1966 .

ثانيا – المراجع الاجنبية

1 - ABUN – NASR J. M.**: A History of the Magrib** – cam ridge ، university press ، 1971 .

2 - AFRICANUS ، Leo**: the history and description of Afri – ca** – London ، Hakluyt society ، 1896، 3 vol .

3 - ARTIN ، Y . **: la propriete fonciere en Egypt** – le cai – re ، Imp . nationale de boulaq ، 1883 .

4 - ASHTOR ، E . **: Histoire des prix et des salaries dans l'O – rient medieval** – paris ، S . E . V . P . E . N . ، 1969 .

5 - ASHTOR ، E . et CAHEN ، C . **: Debat sur l ' evolution eco – nomico – sociale de l ، Egypte a la fin du Moyen – Age** – JESHO ، vol . XII ، 1969 ، PP . 102 – 111 .

6 - AYALON ، D . **: le regiment Bahriya dans l'armee ma – melouke** – REI ، 1951 ، PP . 153 – 141 .

7 - AYALON ، D . **: Gun powder and fire arms in the Mam – luk kingdom** – London ، valentine Michel ، 1956 .

8 - AYALON ، D . **: Studies on the transfer of the Abassid caliphate from Bagdad to cairo –** Arabica ، vol . VII ، Jan 1960 ، f . 1 pp . 41 – 59 .

9 - BAER ، G . **: the dissolution of the Egyptian village com – munity** – Die Welt des Islams ، vol . 6 ، Nos 1 & 2 ، 1959 – 1961 ، pp . 56 – 70 .

10 - BAER ، G . **Guilds in Middle Eastern History** – (In M . A . COOK ، ed . **studies in the economic history of the Middle East** pp . 11 – 30) .

11 - BARREAU ، J . **: Domestication ، ecologie et condition d ، apparition du pastoralisme nomade** (Dans : CERM ، ed .، cahier No . 9 ، 1973 ، pp . 51 – 69) .

12 - BARTH ، F . **: principles of social organization in south – ern Kurdistan** – oslo ، brodrene Jorgensen ، 1953 .

13 - BARTHOLD ، W . **: Turkestan down to the Mongol in – vasion** – London ، luzac & co . ، 1928 .

14 - BEL ، A . **: La religion musulmane en Berberie** ، T. 1 (du VIIIe . au XXe . siecles) – paris ، p . Geuthner ، 1938 .

15 - BEVAN ، E . **: A history of Egypt under the Ptolemaic dynasty** – London ، Metyuen and co . ، 1927.

16 – BIRKS ، W . N . **:** A **short history of Islamic Egypt from the Arab conquest to Mohamed Ali –** Cairo ، S . o . p . ، 1951 .

17 - BLEEXER ، C . J . **: the pattern of ancient Egyptian cul – ture** – Journal of world History ، vol . 9 ، no . 1 ، 1965 ، pp . 107 – 113 .

18 - BOIS ، T . **: Connaissance des kurdes**– Beyrouth ، khayats ، 1965 .

19 - BONTE ، P . **: La ، formule technique ، du pastoralisme nomade** – (Dans CERM ، Cahier No . 109 ، 1973 ،pp . 6 – 32) .

20 - BONTE ، P . **: Le problem de l'Etat chez le touaregs kEl GREISS** – (Dans CERM ، Cahier No . 121 ، 1975 ، pp . 42 – 59) .

21 - BOUARD ، M . de **: sur l'evolution monetaire de l'Egypte medievale –** l'Egypte contemporaine ، vol . XXX ، NO . 185 ، Mai 1939 ، pp . 427 – 459 .

22 - BOURGEOT ، A . **: la formation des classes sociales chez les twaregs de l'ahaggar** – (dans cerm ، cahier no . 121 ، 1975 ، pp . 19 – 40) .

23 - BRAUDEL ، F . **: the Mediterranean and the Mediter – ranean world in the age of Philip II–** 2 vol . ، London Collins ، 1972 .

24 -BREASTED ، J . H . **: The dawn of conscience** – NEW YORK ، Scribner's sons ، 1953

25 - BROCKELMANN ، C. **: History of the Islamic Peoples** - London ،Routledge& Paul1959 .

26 - BRUNSCHWIG ، R . **: Conceptions monétaires chez les juristes musulmans** - Arabica ، T . XIV ، fas . 2 ، 1967 ، PP . 113 – 143 .

27 - CAHEN ، C . **: Histoire économique et sociale de l'Orient musulman médiéval – Studia** Islamica ، No . 3 ، 1955 ،

PP . 93 - 115 .

28 - CAHEN ، C . **: Le régime des impôts dans le Fayyum ay-ypbide** – Arabica ، T . III ، fas . 1 ، 1956 ، PP . 8 – 30 .

29 - CAHEN ، C . **: Mouvements populaires et autonomisme urbain dans l'Asie musulmane du Moyen Age** – Ara – bic ، T . 5 ،1958 ، pp . 225 – 250 ، et T . 6 ، 1956 ، pp . 25 – 56 ، 223 – 260 .

30 - CAHEN ، c . **: Réfléxions sur le Waqf ancient** – Studia Islamice ،No . 14 ، 1961 ، pp . 37 – 56.

31 - CAHEN ، c . **: Pre – Ottoman Turkey** – London ، Singwick & Jackson ، 1968 .

32 - CAHEN ، c . **: L'Islam** – Paris ، Bordas ، 1970 .

33 - CAHEN ، c . **: Quelques mots sur le déclin commercial du Monde Musulman à la fin du Moyen Age** – (In M. A. Cook ،ed . : ((Studies ...)) ، pp . 31 – 36) .

34 - CAHUN ، l . **: Introduction a l'Histoire de l'Asie** - Paris ،Armand Colin ، 1896 .

35 – CAHUN ، l . **: Les Révolutions de I'Asie** – (Dans E. Lavisse et RAMBAUD : (Histoire Générale) ، T . II ، Ch . XVI ، pp . 884 – 972) ، Paris ، A. Colin ، 1925 .

36 - CAMBRIDGE **HISTORY OF ISLAM** (The) **:** P. M. HOLT ، A. K. S. LAMBTON & B. LEWIS ، ed. 2vol.، Cambridge ، ، The University Press ، 1970 .

37 - CASANOVA ، A . et PARRAIN ، C. **: présentation** - (Dans : Recherches Internationales a la lumiere du marxisme **: Le deuxième servage** . Nos . 63-64 ، Paris ، pp . 1 – 14) .

38 - C.E.R.M. ed. **: Sur le mode de production asiatique** – Paris ،Editions Sociales ، 1969 .

39 - C.E.R.M.، ed. **: Sur le féodalisme** – Paris ، Ed . Sociales ، 1971 .

40 - C.E.R.M.، ed . **: Etudes sur les Societies de Pasteurs nomads :**

1- Sur l'organisation technique et économique - Cahier No. 109 ، 1973 ، paris .

2- Classes sociales et Etat dans les sociétés – Ca - hier No. 121 ، 1975 ، paris .

41- C.E.R.M. ، ed . **: Sur la catégorie de formation économique et sociale** - Cahier No. 116 ، 1974 .

42- CHAMPDOR ، A. **: Saladin** – Paris ، Albin Michel ، 1956 .

43- CLOUGH، S . B . and COLE ، C. W. : **Economic History of Europe** - 3rd. ed. Boston، D. C. Heath & Co.، 1952 .

44 - COLLOQUE INTERNATIONAL sur **1'Histoire du Caire 1969** : - G.D.R. & General Egyptian Book Organisation – tion Ministry of Culture of the A.R.E. ed . 1972 . -

45 - COMMEAUX ، C . **: La vie quotidiènne chez les Mongols de la conquete** – Paris ، Hachette ، 1972 .

46 - CONTENEAU، R . **: Every day life in Babylon & Assyria** – London، E. Arnold1954.

47 - COOK ، M. A.، ed. **: Studies in the economic history of the Middle East** – London، Oxford Univ. Press ، 1970 .

48- CORNEVIN ، R. **: Histoire de l'Afrique** – Tome 1 ، Paris ، Payot ،1964 .

49- COTTRELL ، L . **: Life under the Pharaohs** - London ، Pan Books ، 1964 .

50- COULEAU، J . **: La paysannerie marocaine** - Paris ، C.N.R.S . ، 1968 .

51– DACHRAOUI ، F . **: Contribution a l'histoire des 'Fati - mides en Ifriquiya** - Arabica ، T. VIII ، Mai 1961 ، fas. 2 ، pp. 189-203.

52- DARRAG ، A . **: L'Egypte sous le règne de Barsbay** – Damas ، Institut Français de Damas ، 1961.

53- DAVIS ، s. **: Race relations in ancient Egypt** – London ، Methuen ، 1953 .

54- DAVIS ، W . S . **: A short history of the Near East** - New York ، Macmillan ، 1924 .

55- DE GOEJE ، M . J . **: Mémoire sur les Carmathes du Bah – rain et les Fatimides** – 2 e . ed . ، Leiden ، E . J . Brill ، 1886 .

56- DELAPORTE ، L . **: Mesopotamia : The Babylonian and Assyrian civilization** – London ، Kegan Paul ، 1925 .

57- DIAKONOFF ، I . M . ، ed . **: Ancient Mesopotamia** – Mos - cow ، Nauka ، 1969 .

58- DIGARD ، J . – P . **: Constraints techniques de1'e1evage sur l'organisation des sociétés de pasteurs nomads** – (Dans CERM Cahier No. 109 ، op . cit . ، pp . 33 – 50) .

59- ELGOOD ، P . G . **: Les Ptolem6s d'Egypte** – Paris ، Payot ، 1943 .

60- EMERY ، W . B . **: Archaic Egypt** – Baltimore ، Penguin ، 1961 .

61- ENGELS ، f . **: Anti-Duhring**– 3 rd . ed . ، Moscow ، Fo - reign Languages Publishing House . (N . D .) .

62- ENGELS ، F . **:** ((**The peasant war in Germany**)) - Moscow ، F . L .P . H . ، 1956 .

63- FAHMY ، A . M . **: Muslim sea-power in the eastern Me diterranean** – Cairo ، National Publication & Printing House ، 1966 .

64- FLANNERY ، K . V . **The ecology of early food production in Mesopotamia** – Science ، VOL . 147 ، 12 – 3 – 1965 ، NO . 3663 ، PP . 1247 – 1256 .

65- GARAUDY ، R . **: Le problème chinbis** – Paris ، Seghers ، 1967 .

66- GAUTIER ، E . F . **: Le passe de l'Afrique du Nord** - Paris ، Payot ، 1942 .

67- GIBE ، H . A . R . **: Studies in the. civilization of Islam** – Boston ، Beacon Press ، 1962 .

68– GOITEIN ، S . D . **: A Mediterranean Society** ، VOL . 1 – Berkeley ، Univ. of California Press ، 1967 .

69- GOITEIN ، S . D . **: Mediterranean Trade in the Eleventh Century** – (In M. A. Cook ، ed . op . cit . ، pp . 51 – 62) .

70- GOITEIN ، S . D . **: Slaves and slavegirls in the Cairo Geniza records** – Arabica ، T. IX ، fas. 1 ، Jan. 1962 ، PP . 1 – 20.

71- GOITEIN ، S . D . **: Studies in Islamic History and Insti tutions** – Leiden ، E . J . Brill ، 1966 .

72- GOLVIN ، L . **: Le Magrib Central a l'epoque des Ziri-des** – Paris ، Arts et Métiers Graphiques ، 1957 .

73- GROUSSET ، R . **: L'Empire des steppes** – Paris ، Payot ، 1938 .

74- GSELL et all. **: Histoire de l'Algérie**– Paris ، Boivin et Cie.، 1929 .

75- GUILLAUME ، H . **: Système Socio-économique et pouvoir politique chez les Touaregs de l'Imannan** – (Dans CERM ، cahier No. 121 ، op. cit.، pp. 63-75) .

76- GYLES ، M . F . **: Pharaonic policies and administration** - Chapel Hill ، Univ. of California Press ، 1959 .

77- HANOTAUX ، G . ، ed . **: Histoire de la Nationgyptiènne** – Paris ، plon ، 1931 .

78- HARDY ، E . R . **: Christian Egypt. : Church and People** - New York ، Oxford Univ. Press ، 1952 .

79- HEYD ، W . **: Histoire du commerce du levant au Mayen Age** – 2 VOL . ، Leipzig Harrassowitz ، 1923 .

80- HITTI ، P . K . **: Précis d'Histoire des Arabes** – Paris ، Payot ، 1950 .

81- HOUTSMA ، M . T . et all . ، ed . **: The Encyclopedia of Is lam -** London ، Luzac& Co. ، 1913 .

82- ISCHBOLDIN ، B . **: Essays on Tatars History -** New Delhi ، New Book Society of India ، 1962 .

83- JADAANE ، F . **: Les conditions socio-culturelles de la philosophic islamique** - Studia Islamica ، No. 38 ، 1973 ، PP . 5-59.

84- JOHNSON ، A . C . **: Egypt and the Roman Empire** - Ann Arbor ، Univ. of Michigan Press ، 1951 .

85- JOUGUET ، P . **Egypte greco-romaine – Dans de l'Histoire d'Egypte** ، T . 1) Le Caire ، Inst. français d'archéologie orientale ، 1932 .

86- JOUGUET ، P . **: L'imperialisme macédonien et l'hell-nidation de l'Orient** – Paris ، Albin Michel ، 1937 .

87- JULIEN ، C . A . **: Histoire de l'Afrique du Nord** – Paris ، Payot ، 1931 .

88- IBN KHALDOUN **: Histoire des Berbère**s (T. 1) - Trad. de SLANE ، Paris ، P . Geuthner ، 1925.

89- KAMIL ، M . **: Aspects de l'Egypte copte** – Berlin ، Aka demie Verlag ، 1935 .

90- KHELLA ، K . N . **:** (**Naissance et développement de l' E gypte Copt**e– Valence ، Cahiers d'Etudes chrétiennes orientales ، 1967.

91- KORETSKI ، V . I . **: Sur histoire de la formation du droit reodal en Russie** (Dans **Le** deuxième servage ، OP . CIT . ، PP . 188 – 213).

92- KRADER ، L . **: Principles and structures in the organi-zation of the Asiatic Steppe-pastoralists** - South-western Journal of Anthropology، VOL . 11 ، NO . 2 ، Sum- mer 1955 ، PP . 67 -72 .

93- LABIB ، S . **: Egyptian commercial policy in the Middle Ages** – (In M. A. Cook ، OP . CIT . ،PP . 63 – 77) .

94- LA GRASSA ، G . **: Mode de production ، rapports de production et formation économique et sociale** –
(DANS CERM ، CAHIER NO . 116 ، OP . CIT . ، PP . 46 – 75).

95- LAMMENS ، (P .) H . **: Etudes sur le siècle des Ommay ades** – Beyrouth ، Imp. Catholique ، 1930 .

96- LANE-POOLE ، S . **: A history of Egypt in the Middle Ages** – London ، Methuen & Co. 1901 .

97- LANE-POOLE ، S . **: Saladin** - New York ، G. P Putman's Sons ، 1898 .

98- LAPIDUS ، I . M . **: Ayyubid Religious Policy and the de velopment of the Schools of Law in Cairo** – (IN ((Col-toque ...)) OP . CIT . ، PP . 279 – 286) .

99– LAPIDUS ، I . M . **: The grain economy of Mamluk Egypt-** JESHO ، VOL . XII ، 1969 ، PP . 1 – 15 .

100- LAPIDUS ، I . M . **: The separation of state and religion in the development of early Islamic society** – IJMES ، Vol. (1975) ، No. 4 ، PP . 363 – 385 .

101 -LEGRAND ، J . **: Le choix mongol** – Paris ، Ed. Sociales ، 1975 .

102 - LEFEBURE ، C . **: Éleveurs nomades dans l'Etat : Les Ayt Atta et le Mekhzen** – (Dans CERM ،Cahier No.121، OP . CIT .، PP . 1 – 18) .

103 - LEVEQUE ، P . **: Problèmes théoriques de l'histoire des sociétés antiques** - Nouvelle Critique ، Paris ، NO . 60 (241) ، Jan. 1973 ، PP . 27 – 33 .

104 - LEWIS ، A . R . **: Naval Power and Trade in the Mediterranean** - New Jersey ، Princeton Univ. Press ، 1951 .

105 -LEWIS ، B . **: The Arabs in History** – London ، Arrow Books ، 1958 .

106 - LEWIS ، B . **: The Assassins** – London ، Weidenfell & Nicholson ، 1967 .

107 - LOPEZ ، R . S . et all . **: Medieval Trade in the Mediterranean World** - New York ، Colombia Univ. Press ، 1955 .

108 - LOPEZ ، R . S . et all . **: England to Egypt ، 1350 – 1500** – (In M. A. Cook ، op . cit . ، pp . 93 – 128) .

109 - LUCAS ، A . **: Ancient Egyptian Materials and Industries** – 3 rd . ed . ، london ، E . Arnold & Co. ، 1948 .

110 - MACMIC'HAEL ، H. A. : A history of the Arabs in the Sudan - Vol. 1 ، New York ، Barnes &Noble ، 2 nd . ed . ، 1967 .

111 - MAGUED ، A . M . **: L'organisation financière sous les Fatimides** - L'Egypte Contemporaine ، Vol. 53 ، NO . 308 ، Avril 1962 ، PP . 49 – 56 .

112 - MALET ، A . **: Histoire de l'Antiquite** – Paris ، Hachette ، 1925 .

113 - MANFRED **: A short history of the world** – Moscow ، F.L.P.H. ، 1974 .

114 - MARCEL ، M . J . **: L'Egypte depuis la conquête des Arabes jusqu'a la domination française** –Paris ، Firmin - Didot et Cie. ، 1877 .

115 - MARQUET ، Y . **La place du travail dans la hierarchic ismailiènne d'après** l'Encyclopodie des **Frères de la Pu-rete**)) – Arabica ، T. VIII ، fas. 3 ، Sept. 1961 ، pp. 225-237.

116- MARX ، k . **: The British rule in India** - Selected Works ، Vol. 2 ، New York ، International Publishers ، 1933.

117 -MARX ، k . **: The future results of British rule in India** – S . W . ، Vol. 2 ، International Publishers ، New York ، 1933.

118- MARX ، K . **: Capital** - Vol.1،2 & 3، Moscow، F.L.P.H. undated (1960 ?) .

119- MARX ، K . **: On Colonialism** – 2 nd . imp.، Moscow ، F.L.P.H. ، 1963 .

120- MARX ، K . **: Pre-capitalist economic formations** - Lon don ، Lawrence & Wishart ، 1964 .

121- MARX ، K . **: Contribution a la critique de l'economie politique** – Paris ، Editions Sociales ، 1972 .

122- MARX ، K . and ENGELS ، F . **: On religion** – Moscow ، F.L.P.H . ، undated (1960 ?) .

123- MARX ، K . **: Selected Correspondence** – 2 nd . Imp.، Moscow ، Progress. 1965.

124- MASPERO ، G . **: The passing of the- Empire : 850 B.C.- 330 B.C.** – London ، Soc. for promotion of Christian Knowledge ، 1900 .

125- MICHAEL ، R . J . **: Evidence for Mamluk - Mongol rela tions ، 1260 – 1360 – (IN** ((Colloque...)) ، op. cit. pp.385 – 404) .

126- MINORSKY ، V . **: Studies in Caucasian History** – Lon-don ،Taylor's Foreign Press ، 1953.

127- MILNE ، J . G . **: A history of Egypt under Roman rule** – London ، Methuen ، 1924 .

128- MUIR ، W . **: The Mamelukes or Slave Dynasty of Egypt** – London ، Smith Elder & Co. ، 1896.

129- MUNIER ، H . **: L'Egypte Bysantine** – (Dans **Precis de l'histoire d'Egypte**) ، Le Caire ، Imp. de III.F.A.0.،1932 .

130- NAJJAR ، F . M . **: Farabi's political philosophy and shi-ism** - Stud Islamica ، No. 14 ، 1961 ، PP.57-72.

131- NICHOLSON ، R . A . **: The mystics of Islam** – London ، Routledge & Kegan Paul ، 1970 .

132- NIZAN ، P . **: Les matérialistes de l'Antiquité** – Paris ، Ed. Sociales Internationales ، 1938 .

133- OLMSTEAD ، A . T . **: History of Assyria** - New York ،

C. Scribner's Sons ، 1923 .

134- PAREJA ، F . M . **: Islamologie** – Beyrouth ، Imp. Catho lique ، 1963 .

135- PELLEGRIN ، A . **: Histoire de la Tunisia** – Tunis ، La Rapide ، 1944 .

136- PHILLIPS ، E . D . **: The Mongols** – London ، Thames & Hudson ،1969 .

137- PILOTI ، E . (de Crete) **: L'Egypte au commencem-ent du XVe siecle**- Le Caire ، Imp. de I'Universit6 Fouad 1er ، 1950 .

138- PIRENNE ، J . **: De l’expansion musulmane aux traites de Westphalia** – (T . II de : Les **grands courants de1'histoire universelle** ، Neuchatel ، La Bacannière ، 1947.

139- POLIAK ، A . N . **: Les révoltes populaires en Egypte lepoque des Mamelouks et leurs causes économiques** **-** R . E . I . ،1934 ، III ، PP . 251 – 273 .

35 – م

140- POLIAK ، A . N . **: Le caractère colonial de l'Etat mamelouke dans ses rapports avec la Horde d'Or** – R . E . I . ، 1935 ، PP . 231 – 238 .

141- POLIAK ، A . N . **: La féodalité Islamique** – R . E . I . 1936 ، III ، PP . 247 – 266 .

142- POLIAK ، A . N . **: L'arabisation de l'Orient sémitique** – R . E . I . ، 1938 ، I .

143- POLIAK ، A . N . **: Feudalism in Egypt ، Syria ، Palestine and the Lebanon** ، London ، The Royal Asiatic Society ، 1939 .

144- POPPER ، W . **: History of Egypt ، 1382 – 1469** – 7 VOL ،Berkeley ، Univ. of California Press ، 1954 .

145- RABIE ، H . **: The size and value of the Iqta' in Egypt ، 1169 – 1341 -** (in M. A. Cook ، ed. op. cit.، PP . 129 – 138)

146- RABIE ، H . **: The financial system of Egypt ، 1169 – 1341** – London ، Oxford Univ. Press ،1972 .

147- RACHELWILTZ ، I . de **: Papel envoys to the Great Khans** – London ، Faber & Faber ، 1971 .

148- RODINSON ، M . **: Histoire économique et histoire des classes sociales daps le monde musulman** – (In M. A. Cook ،ed.،op.cit.،pp.139-155).

149- RONCAGLIA ، M . **: Histoire de l'Eglise Copte** – T . 1 ، Beyrouth ، Dar Al-Kalima ، 1966.

150- ROSENTHAL ، E . I . J . **: The role of the State in Islam : Théorie and médiéval practice** – Der Islam ، VOL . 50 ، NO . 1 ، 1973 ، PP . 1 – 28.

151- ROSTOVTZEFF ، M . **: The social and economic history of the Roman Empire** 2nd. ed.، Oxford ، Clarendon ، 1957 .

152- ROSTOVTZEFF ، M . **: The social and economic history of the Hellenistic World** – Oxford ،Clarendon ، 1959 .

153- ROSTOVTZEFF ، M . **: Rome** - New York ، Oxford Univ. press ، 1960 .

154- RUBEL ، P . G . **: Herd composition and social structure Man** ، IV ، 2 ، 1969 .

155- SADEQUE ، S . F . **: Baybars I of Egypt** – Dacca ، G . Cum berledge ، 1956 .

156- SAUVAGET ، J . **: La poste aux chevaux dans I'Empire des Mamelouks** – Paris ، Adrien – Maisonneuve ، 1941 .

157- SOBERNHEIM **:** ((IKTA')) - **The Enc. of Islam**, VOL.II ، Leyden ، Brill ، 1927 ، PP . 461 – 463 .

158- SPULER ، B . **: Hitory of the Mongols** – London ، Rout-ledge & Kegan Paul ، 1972 .

159- SPULER ، B . **: Les Mongols dans l'Histoire** – Paris ، Pa yot ، 1961 .

160- STAHL ، H . H . **: Les anciènnes communautes villageoises roumaines** – (Recherches internationale ، 63 – 64 ، op . cit . ، pp . 99 – 120) .

161- THOMPSON ، J . W . **: Economic and social History of the Middle Ages** – 2 VOL . ، New York، Ungar Pub. HOUSe ، 1959.

162- TOKEI ، F . **: Contribution a la nouvelle discussion sur le mode de production asiatique -** Nouvelles études hongroises ، Vol. 7 ، 1972 ، PP . 80 – 95 .

163- TOUSSOUN ، O . **: Mémoire sur les Finances de l'Egyp te**- Le Caire ، Imp . de lI.F.A.0 . ،1924 .

164-VARGA ، Y . **: Politico- economic problems of Capita-lism** – Moscow ، Progress ، 1968 .

165- VATIKIOTIS ، P . J . **: Al-Hakim Bi-Amrillah** - Islamic Culture ، vol . 29 ، no . 1 ، Jan . 1955 ، pp . 1 – 8 .

166-VATIKIOTIS ، P . J . **: The Fatimid theory of state** – Lahore ، Orientalist Publishers ، 1957.

167-VONDERHEYDEN ، V . **: La Berbère Orientale sous la dynastie des Beno'L-Arlab** – Paris ،P . Geuthner ، 1927 .

168-WALLACE ، S . L . **: Taxation in Egypt from Augustus to Diocletian** – Princeton ، Princeton University Press ، 1928 .

169- WHITE ، L . A . **:** Ikhnaton : **The great man versus the cultural process** - Journal of the American Oriental Soc . ، VOL . 68 ، AP . 48 ، PP . 91 – 114 .

170- WIET ، G **L'Egypte: arabe** – (G. Hanotaux. ed. : **Histoire de la nation égyptiènne** ، T . I V) ، Paris ، pion ، 1931 .

171-WITTFOGEL ، K . A . **: Oriental despotism** - New Haven ، Yale Univ. Press ، 1957.

فهرست